

٥٩١

حاشية على المطول

حسين بن جليلي

حاشية على المطول
بر مطول

حسن جليل على المطول

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب: حاشية ابو علي المطول الرقم: ٥٩١

تاريخ النسخ: ١١٨٤ هـ

عدد الأوراق: ٢٤٦

القياس: ٢٥x٤٥

تملكه السيد ابوبكر
النقشندى
مخالف
المجلد

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

التعريف

واللهما حقايق المعاني وقايق البيان الاقرب الى الفهم ان المراد بالاطام في هذا المقام معناه وهو لا علم مطلقا الاحتياج
 ارادة معناه العرفي اعني الفهم في قلب الغير بلا استفاضة فكريه منه الى فكلف وتجاوب المعاني في سبيل الفن الاول على الحقيقة
 على المعنى التقوي الذي ذكره واما حقايق المعاني على ما هي في الواقع على ما تقر من ان حقيقة كل علم سائله وحده الموضوع والبار
 جزأته مسخرة لغير الحقايق لا سيما عند عجب الايمان وتعدد حقيقتها بالنظر اليه فان بعضا من المسائل اذا لم يستنبط بعد فالظ
 ان العالم بجميع ما سواه عالم بالمعاني على ان علم المعاني عبارة عن المسائل واذا استنبطت فالعالم به وبما سواه هو العالم بالمعاني او على
 حقيقة باعتبار المحال نصف ظاهر وهو قايق البيان مسائل الفن الثاني من فن الشيء صادر وقايق غامضا واصله الدقة ضد
 الغلظة وفي الكلام اشارة الى ان العلم بالمعاني والبيان لا علم بالمعاني وعلم البيان الا ان يحمل على حذف ما هو المتعارف في
 الاصل كما يقال رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم رجحنا تخصيص القايق بالبيان ما سياتي في مفتح الفن الاول من ان في
 زيادة اعتبار ليس في المعاني وامنه بمنزلة المركب من المفرد فكان احق باسم الدقة منه ان قلت فلم لم يذكر البديع على نحو ذكره
 الفنين الاخيرين ايجاب اشارة الى عدم الاعتداد ببناء لكنه خارجا عن فائدة البلاغة على ان سيجي ان بعضهم يسمي البيان
 والبديع علم البيان فجزان يكون دقايق البيان اشارة اليها معا واما الدقايق بالنسبة الى البديع اما يجب التغليب او
 لان وجه تسميته الكلام المذكور فيه انما بعد تحسينه بعد عبارة المطابقة ووضع الدلالة فكان منه ايضا زيادة اعتبار
 ليست في المعاني ويحتمل ان يراد بحقايق المعاني الامور الثابتة او المشبهة التي هي الصور الذهنية مطلقا من حق الشيء ان
 وبالبيان ما يظهر تلك الصور اعني المنطق العربي عما في الصغير فان البيان في الاصل مصدر بان الشيء الذي ظهر وطذا افرده مع
 ان اضافة الدقايق اليه ببيان ثم جعل اسما له ببيان كاللفظ لما يتلقت فعلى هذا يكون الهام حقايق المعاني اشارة الى استفاضة
 من الله ثم الهام دقايق البيان اشارة الى قاضته للطالبين فيناست مفتح التاليف اشارة المناسبة ثم رجحنا تخصيص حقايق
 الاستفهام بان يجعل الدقة ضد للاعطاء المختلفة بوضع الدلالة وحتمها من حيث لا تها على معانيها اظهر من جعلها صفة
 الصور الذرية من حيث هي وان جاز هو ايها وذلك واضح وخصضا ببداية الايادي ورواج الاحسان الاصل في لفظ الموضوع

فان اضافة الدقايق الى البديع
 الحقايق على الوجه الثاني
 حقيقة العلم بالبيان
 لا يخرج عن لفظه والبيان
 يدل على علم العالم

يتفرع منه ان يستعمل بالادخال الباء على المقصور عليه اعني ما له الخاصة يقال خصل المال بزيد اي المال له ووزن غيره لكن انما
 في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاصة وهو المراد ههنا كما في قوله لم يخلص برحمتي من شيء وهذا التاثير على تضمين
 معنى التميز والافراد او على حمل التخصيص مجازا عن التميز وهو في العرف والبداهة جميعا بدعي بمعنى غريبة والايادي جمع الايدي
 والايدي جمع اليد وهو الجاذبة المخصصة تستعمل في النعمة مجازا من سائل من قبل اطلاق اسم ما هو بمنزلة الفاعل على الصور
 على المعدل وقبل شريك بينهما وما قيل ان اليد بمعنى الجاذبة جمع على الايدي بمعنى النعمة على الايدي يد على ان اصل اليد
 وما كان على وزن فعل لم يجمع على فاعل ثم انا في استعمال الايدي في النعم والايدي في الاعتناء وبدق قطع الوهم والعلامة وقال
 الاخفش قد عكس وفي شرح الشريفة للمحتاج ان الايادي حقيقة عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا فيها والرواج لما
 جمع رابع من الروج بمعنى الاعجاب يقال اعجب الشيء اي اعجبني ومن البديع وهو التمام والزيادة وكافة بمعنى على ما ياكله
 احسان بالعطية كما سذكر ان الاضافة بيانية وما جمع رابع اجزاء له مجرى الاسماء على انه قد ذكر في البصاح الفصل ان فاعلا
 اذا كان في غير ذوى العقول يجمع على فاعل ولاضافة في الموضوعين ببيان معنى من كما في جرد قطيعة وخاتم فضة واذا
 الاحسان رعاية للجمع مع وقوع المصدر على القليل والكثير اي فن بحكمة نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال الاتقان الاحكام
 والحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل على وفق التصواب واليد السببية والنظام في الاصل ما ينظم به امور العالم
 والوفق من الموافقة يقال جلت بنة وفق هذا الذي طالما لم يقدركم كفايتهم لا فضل فيه والحال هو الامر والاشان او الحاضر من الزمان
 واللام فيه يعنى غناء الاضافة او عوض عن الضايف اليه على اختلاف الرايين ثم هذه الجملة اعني اتق بحكمته اما استيفاف
 جوابا عن سؤال نشاء من الكلام السابق كانه قيل للهنا حقايق المعاني وتوجيه الجواب ان اتق نظام العالم بحكمته وذلك
 الاتقان يقتضي الهام حقايق المعاني ودقايق البيان كلا لا يخفى او بدلا من اللهنا بدل الاستعمال على ما جوزه بعض النحاة ولا
 يلزم كون الجملة الاولى في حكم الشقليات كاسياتي انشاء الله ثم تترك العطف على الاول لكونها كالمستقلة بما قبلها تفصلت
 الجواب عن السؤال وعلى الثاني لكان الاتصال بينهما فكان لا احتياج الى العطف لاقتضائه المعايير المتفرقة الى الويل لكن
 خذ من هذا الوجه ما سيجي في اخر احواله متعلقات الفعل من ان الاصل عند اجتماع التوابع تقديم البدل على العطف والحرف
 يجوز ان يجعل الجملة المذكورة صلة بعد صلة وتترك العطف لئلا يشعرا بسوء محالة بالمقصود اعني كون كل من الامر من محو اعليه
 بالاستقلال وادبره برفعة فرق الاقام وطرق الاقام والافضل الايراد ادخال يقال ورده فورد اي ادخله فدخل وفي القاموس

العلم

منه

الورود الاثر على الماء سواء دخل او لم يدخل والرافة والفرق بين فرق وهو الجماعة والافانم اسم جمع بمعنى الاناسي و
الافانم الاحسان واصنافه الطرق الى الانعام من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كافي حين الماء ولا يميز بينهما بالافانم
المشتمل على الطرق والصلوة على نبيه محمد النبي صلى الله عليه وسلم فاعل من البناء وهو الاخبار يقال بناء وابناء وبناء وهي اجزاء
بناء وكافي في اواخره البناء انا من رسول ويجمع افع على افعاء وكلاء او بمعنى مفعول من النبوة وهي ما ارتفع من الارض كذا في
الصحاح وسند يقال شي فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي هو الطريق فخر قوله محمد عطف بيان للنبوة لاصفة له لخصه ببيان
العلم بنبوته ولا نفق له وما ذكره صاحب الكشاف في سورة المسئلة في قوله ثم ذلكم الله ربكم من ان تجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم
الله صفة الاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبر انما يصح بناؤه على ما قبله بالمعرف بالاسم كاستحقاق العبادة ولا يجوز ان يفتى اسم
الاشارة بما ليس معترفا بالاسم وما ليس بموصول مما اجمع الخاء على بطلانته وقد صرح هو ايضا باستحسان كل من الامرين في مقصده
وايض صرح في اواخر الكشاف بان هذا الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على علمه ثم البدلية وان يجوز في قوله تعالى
ذكر محمد بن عبد الله زكريا لكون الاظهر ان المقصود الاصل منها ايضا الصفة الشائعة وتقرير التشبيه تتبع والبدلية
تستدعي على العكس خبرين بنوع صفة محمد لا لنبوته ولا لقدم على عطف اليان كما هو القانون والنوع بالعين المهمة اخرى
يقال بنوع الماء بنوع بالحركات الثلاث في عين المضارع بنوع اي خرج والنبوع عين الماء والنبوع في الاصل وكذا الضمير
والبؤبؤ وعن بعضهم على وزن فنديل والكرم اشارة والغير بالحيز والتماحة الجود والنبوع بالعين المهمة الظهور والذرة
الشجرة العظيمة من شجر كان والجمع ونوع واللسن بالتحريك الفضاحة وقد ليس بالكسر فهو ليس كذا في الصحاح وفي شرح
المقامات لابن الانباري اللسان الفضاحة في التثنية لا يقال ذلك في الخير والله اعلم ثم الاضافة في معنى الكرم ودون
اللسن لا يبعد ان يريد بالمضامين ادم وابراهيم واسماعيل عليهم السلام ببيان ان قصد المبالغة تارة لا اى لمع العزة في
الاصل بياض في جهة الفرس فوق الداهم استعير لكل واضح معروف والحق على انه صفة مشبهة كل كلام واعتقاد طائفة
الواقع والصدق على ذلك ذلك ايضا لكن اذا نسب الى الواقع بالطبق ووجد تخصيص الحق بهذا الاعتبار هو ان الواقع امر قائم
حقه ان ينسب اليه الشيء بالطبق وعدمه فاذا عكس حقه بولع في ثبوت ذلك الشيء جعله اصلا في التحقيق فكان اول ما يسمى الحق
الذي هو بمعنى الثابت وناسبت ان يراد به الشريعة المحمدية الواجبة الاتباع ولما خصص الصدق بالاعتبار الثاني فلان المنطوق
اولا في هذا الاثر الذي يصف بالمعنى الاسمي للصدق وهو البناء عن الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار بان

ظهور

ظهور دين الاسلام افعالهم من حصة الرسول صلى الله عليه واله وسلم لكن كل من صوحه انما هو بوابات الان والاصحاب
وهم واجبا غاتهم في الخفي في الكلام من الاستعارات المكنية والعلنية والتوشيح حيث شبه دين الاسلام بمطية يوصل راكبا اليها الى
المقام وانبت له لونه المشبه به اعني العزة والعترة بنايلهم معناها الحقيقية اعني التلاوة والاشارة والاشارة والدين وضع المعنى
لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخبر بالذات والاصحاب الى الذوات والاشارة الى الدين في جميع وجوه الظلمة والباطل خلاص
والمراد به الكفر المشبه بالليل والمعان الاضائة والنور كيفية ظاهرة بنفسها مطهرة لغيرها من الضياء اقرى منه ولم ذلك
اصناف الى الشمس في قوله ثم وهو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد فرق بينهما بان الضياء صفة ذاتي والنور عارضي
التيقن العلمين والاشارة وهذا الاوصاف به الباري تعظم لا يخفى ما في هذه الفقرة ايضا من اللطائف المذكورة في
الاولى فتأمل واستخرج ويعد من الطرق الزمانية المنقطوعة عن المضائق اليه منوها حذفت منه انما وجعل الواو مكانه
روما للاختصار مع الربط الصوري وهذا الزم الغاء بعده او الغاء على فهم اما والغافل في الطرف حينئذ اما المقدرة
واحد بمعنى البق والاشارة الى استحقاق الخلق للدين والاتصاف والمراد بالعلوم والمعارف التصديقات والخصر
او ادران الكليات والخزائيات او ادران المكنيات والباطن والعطف تفسيرى والتصدى التقرض للشيء بالاقتبال عليه
الظاهر ان المراد بالتصدي للاطالة ما يتبعه اعني تحصيلها والاتصاف بها لا مجرد الاقدام المقابل للاجرام فان قلت
كيف جاز عطف السعدى وهو خبر في المعنى عن المعطوف وحده اعني واسبقها على التعلق وهو خبر عن المعطوف عليه
اخرى الفضائل قلت بل كل من الخبرين المتقاطعين خبر عن كل من الطرفين الذين اخبر عنهم الله وسلم فوجه العطف ان قال
المعنى وان كان على التوزيع لان القصد في الظاهر لا من الالباس الى محيط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع قال الشاعر في
شرح الكشاف هو نظير قولك زيد وعمر وقلم ابوه وذهب الجود على ان الضمير في ابوه زيد وفي اخوه عمر ولا بد في مثله من
الغناء والتقدير والتاخير ووجه الشريف بانه اذا اعتبرت تقدم جز المعطوف وجر جعله لتأكيد لصوق الخبر بالخبر عنة
ومخرجه بحث لان ذلك الاعتبار بالنسبة الى التوزيع الذي هو ما كان المعنى لا يناق القصد في الظاهر الى ربط المجموع
بالمجموع وبر الواو الشارح ليس الا اعتبار المذكور بالنسبة اليه والاشارة في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون
المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل ام لا والاول هو المعنى بالاشارة في عرف العامة وقد علم ان كل علم سار
الرجل حق صارا كالحرفة له يسمى صناعه له وانكسج النكسة وهي الدقيقة سميت بذلك لتأنيدها والنفس من نكت في

الارض اذا ضرب فانزوتها تصيب او نحو او لمصوبها بحاله فكثيره شبيهة بالنكت او مقارنه غالباً ويقال لها اللطيفة
اذا كان تأثيرها في النفس بحيث يورث نوعاً من الانبساط لا يتبع علم البيان لا لتسلي الخشوع وبقا ومقاسمها
عند الجمهور واصله يسوي او يسوي الواقع بعد ما كان معزواً اما مجرداً عن انبساط اليه وما زائدة كافي قوله ثم
ايما الاجلين فصيت او بدل من ما هو نكرة غير موصوفة اي لا مثل شي علم البيان او مرفوع جزئياً محدوف والمجمل
ان جعلت ما موصولة صفة ان جعلت موصوفة والجزء اول من هذا الوجه لثقله حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة
صرح به الرضي على انه يندرج في الماده لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل وهم بابونه ومنصور على تقدير ان يعنى او على انه ليس
ان كان نكرة لان ما يتقدير التنوين وهي كاذبة عن الاضافة والصفة هنا متباينان لا يصلح على الاستثناء في الوجهين
نقدم تخيير النصب اذا كان معرفة واسم من الالف لشيء على التقادير بخلاف محدوف عند غير الاخشى لا مثل علم البيان
من العلوم فان التخلي بحقيقته احق بالتقديم من التخلي بمقتضى غيره وعندنا خبر لا يلزمه قطع سعي عن الاضافة من
غيره من قبل وكون خبر لا معرفة وجوابه انه تقدير ما نكرة موصوفة واما الجواب باحتمال ان يكون قد رجع الى قول
سبويه في لا رجل تايم من ان ارتفاع الخبر عما كان مرتفعاً به لا بلا الثانية فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد
حذف منه كلمة لا تخفيفاً مع انها مرادة وهذا لا يتفاوت المعنى كافي قوله ثم قاله فتقو قد كرى لا تفنن لكن ذكر البليغ
في شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال استمالة لا لا نظيره في كلام العرب وقد يخفف الياء مع وجود لا وحذفها
وقد يقال لا سواء مقام لا استمالة والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كافي قوله ولا سيما يومئذ ابدار جليل اعتراضية
ذكره الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدل عن كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجاً عما قبلها من حيث
اولوية بالحكم المتقدم ولا فليس هنا حقيقة صرح به الرضي وقد يحدق ما بعد الاستمالة وينقل من معانيها الاصلي
الى معنى خصوصاً فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما اكباً فهو بمعنى وخصوصاً
حال من فراكب مفعول الفعل المقدري واخصه بزيادة الشجاعة خصوصاً اكباً وكذا في زيد شجاع ولا سيما اكب
والواو التي بعد المحال وقيل عاطفة على مقدرة كانه قيل لا سيما هو لا يستلزم عدم محي الواو قبله
كثيراً ان المحي اكثر من المراد بعلم البيان والمعاني والبيان والاضافة بيانية والمطلع اسم فاعل من الاطلاع ونظم القرآن
على ما سياتي في كلامه من ترتيب المعاني متناسبة الدلالة ان حسب ما يقتضيه العقل فانه كشاً فيحمل ان يكون تفصيلاً للصفة

النافقة اعني الاطلاع على نكت نظم القرآن ويحتمل ان يكون تعليله واعتراض عليه بانه لا فرق بين التعليل والمعلل الا في
العبارة فكأنه قال زيد العالم اكرم من فلان لا تعارض ولا يخفى وكأنه واجب بان المقصود التبريح باعتبار الصفة والاستدلال
والحاصل ان علم البيان المطالع احسن لانه موصوف بذلك وكل ما هو كذلك فهو احسن لتلك الصفة رايي محجب وهو صفة لكشاً
وكونه خبراً بعد خبر بعيد من جهة المعنى اذ لا يظهر كون قولنا فانه رايي علة لما قبله والتاويل في اللغة من الاول وهو الاخر
فالضعيف للتعبير او من الالبالة وهو الضرف فالضعيف للكثير والمراد هنا صرف اللفظ الى ماله والتفسير مطلوب
من التفسير وهو الكشف قال الواهب الاول لظاهر المعقول والثاني لابرار الاعيان للابصار وفي الاصطلاح قيل التاويل
بيان احد محتملات اللفظ والتفسير بيان مراد المتكلم فالاول يتعلق بالذاتية وهذا اضاف اليه الدقائق والثاني بالقيادية
وقيل التفسير بيان ما يحتمله اللفظ احتمالاً ظاهراً والتاويل بيان ما يحتمله احتمالاً باطنياً فوجه اضافة الدقائق الى
التاويل على هذا الظاهر فاقرب ما لبيان مصدرين على الشذوذ والقياس فتح القاء ولم يحج بالكره الاقربان وتلقاء وقد
يفرق بينه وبين البيان بان البيان يحتمل على كذا الخاطر واعمال القلب وقرب منه ما قيل البيان بيان مع دليل
وبرهان فكانه سعي على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم الكثرى لا على وهو فيما بين لفظين من جنس واحد فلا
ينتمض بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى والثبوت والجليلة مع انها اخضر من اسم الفاعل كحذر وحاذرو
وحاسن ثم هو بمعنى الفاعل اي المدين وكذا نظائره واما اختار صيغة المصدر واسارة الى اسماء الكتب المصنفة في العربية
او على تقدير مضاف اي زود بيان وكذا نظائره بل هي لا قيده على المصدرية مبالغة كافي جعل عدل بناء على ما ذهب اليه ابن
من عدم اشتراط الاشتقاق في النعت وترك العطف بين القرائن ليجها على نفع التعديل والمواد بدليل الاجاز واستمرار
البلاغة النكات الدقيقة الموجودة في نظم القرآن والمعالم جمع معلوم وهو الاثر الذي يسد به على الطريق كذا في الصحاح
وقيل هو الموضع الذي ينصب فيه العلامة على الشيء وكونه ايضاً للمعالم الاجاز بانه نكت الكثرة التي يشتمل عليها
القليل كقوله ثم ولكم في القصاص حيوة وامثاله والمراد بان الفصاحة الاطباء والسوات او ما يعبرها وغيرهما اما
يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحته صاجه فيكون من عطف العام على الخاص تلخيص لغوامض شكل كتاب الله ثم قال الجوهر
التلخيص التبيين والشرح وقيل بانه يقال لحسن القول اذا اقم فيه واخصر منه ما يحتاج اليه وهذا التفسير احسن
اضافة الشكل الى الكتاب من قبل اضافة الصفة الى الوصف اي كتاب الله ثم الشكل وهذا اضافة الغوامض اليه مع

في الموردي وهو عدم الوضوح او يقال هذه الاضافة تنبيه على المبالغة في الاشكال كان في امثلة من جوار الخمار وعيون
العيون مبالغة في الخمارية والمعضل من اعطى الام اذا كان معلقاً لا يمتد لوجبه واعطى فلان اعيا في امره يتعدى ولا
يتعدى والقوس النزول تحت الماء يقال غاص في الماء وانما عاده منها بعل التفتنه معنى الاطلاع والفراد جمع فريدة وهي الد
الكبيرة وفي تشبيه الاطلاع على ما في كتاب الله من الاسرار والدقائق باستخراج الدر من قعر البحر استعجاب له ولا يمتد لفظ
التقريب عن الإشارة الى ذلك قواعد كافية تأكيد لما سبق واستئناف الضياء وكذا الضوء بالضم يقال ضاءت الن
ضوء اوضوا اوضاءت واضاء وترتعدى ولا يتعدى والمصباح في الاصل التراج والمرايد به هنا القوة الفاعلة والحركة
الذكورية الشبيهة بالمصباح وقوله الى انوار التاويل متعلق بضم المصباح لما فيه من معنى التاويل والافضاء او بمقتضى اراى المصباح
الموصل اذا حيز حذف الموصول بعض صلته كقيل او موصلا وجعل طريق الوصول الى انوار التاويل مطلقاً عما عداها الى
مصباح معنى يمتد الى ايها مناسب لاضافة الدقائق اليه فيما سبق لا شعار الدقة باحفاء والموارد جمع مرود وهو موضع
الورد الى الماء ولا لتهاب التوقد ولا كباد جمع الكبد والكبد كالكذب والكذب وقد يقال كبد بالتحفيف كقوله واذا سراد قومه
متعلق بالتهاب لضمته معنى الاشتياق واللباب جمع اللب وهو خلاصة كل شئ وضع في كثر وتم والظاهر ان المراد بانوار
تركيب التنزيل ما يتناول خواصها وزايفها لا المعاني الوضعية فقط وهي في الاصل بقايا من رسم الشئ وكثر تما هذا
العلم بالنظر اليها عذب اي طاب العباب بالضم معظم الماء وعباب البحر وسطه واساليب التنزيل الزاوية كالحكم والمفسر
والنص والحفي والظاهر والمشكل والحمل وغيرها وتجار الاساليب كاجين الماء والصفاء بالمذخلاف والكدر والحصر المستفاد
من تقدير الطرف في الفقرتين اصنافا بالقياس الى صانعي العلوم لا يدرك الواصف المطري البيت اعتذار عن الافتقار
في مدح الفن على هذا التقدير والمطري اسم فاعل من الاطرء وهو المبالغة في المدح والخصا يصح جميع خصيصه وهي الفضيلة
والسبق القديم وما في ما وصف مصدرية وما زعم التسهيل من ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصاً فنقول العجيب ما يفعل
ولا نقول العجيب ما يخرج غلطاً يشهد به تتبع مواريد الكتاب المجيد او موصولة بتقدير به ولا تقدير في الاول لان ما المقدر
حرف عند غير الاخفش والى كبر لا يجوز ان يعود اليها ضمير وانما يجوز صاحب الكشاف مصدرية ما في قوله ثم واتبع الذين ظلموا
ما اتروا فيه فليس على تقدير جمع المضمحل والى كبر لا يجوز ان يعود اليها ضمير وانما يجوز صاحب الكشاف مصدرية ما في قوله ثم واتبع الذين ظلموا
من ظلموا وفي المصاحبة مثل قوله ثم خرج على قومه في زينته والمفق واتبع الذين ظلموا انراهم مع ظلمهم والالف في مصالاة

والمعنى ان الواصف المبالغ لا يدرك فضائله وان كان من قبعا عن كل وصف الى اخرى وان وصفه الى غير النهاية ثم لا يخفى ما
هذا القرين ايضا من اللطائف البليانية ثم انه قد وقع قيل هو معطوف على قوله فانه كشاف وضم لا متبعا ومضمون الجملة
الثانية اعني وقوع هذا الفن في ايدي هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو اضافة بما ذكر من الفضل والشراف كافي قوله ثم
ثم انشأناه خلقا آخر وفيه نظر لان المعطوف عليه قليل لما سبق والمعطوف لا يصلح له كفاية فالحق انه من عطف القصة على القصة
والمعطوف عليه مجموع الجمل المستوية بل قد وقع من قوله لا سيما الى آخره وذكر لا يدري تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم والاسرار جمع
اسرار كالعظائم جمع عظيم من الاسرار وهو القدسي الاسرار يدرك لانهم كانوا قد نشدوا به بالقدسي اسرار اسرار واسارا
فهو اسير وما سور والجمع اسرى واسارى ويتق هذا لك باسره اي بقاء ثم استعمل في معنى بقاء لظهور المناسبة والتقليد اعتنا
جاء من غير ثابت وطفق بفتح الفاء وكسر من افعال المقاربة والتعاطي التناول اعني الاخذ باليد فهو مناسب لقوله لا يدري
جماعة وفيه تأكيد لانهمم والتوفيق الاحكام والتسديد التوفيق للتداد وهو الاستقامة والاصواب من القول والعمل ثم
الجملة تفصيل لحديث اسرار التقليد وهذا الى بالفاء لان موضع التفصيل بعد الاجمال كقيل في قوله ثم ونادى نوح ربه فقال
الاية يجوز ان يدور من وترك العطف لانه اما خبر بعد خبر لطفوا اوصفة جماعة او تأكيد لما سبق واستئناف كانه
كيف يتعاطونه من غير توثيق فاجاب به فان الاستئناف البياضي لا يلزم ان يكون جوابا عن سؤال عن العلة كما سبق في بحث
الفصل والوصل ولهذا يتبين ان لا يسمعون من قوله ثم وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون يجوز ان يكون استئنافا
جوابا عن سؤال عن حال الشيطان بعد الحفظ منهم فاطلاق ضاحك الكشاف القول بعد صحة الاستئناف البياضي بناء على ان
سألا لرسول لم يحفظ من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون لم يسمعون بغير سديد والتحرير خذيب الكلام وقد يطلق على بيان
المعنى بالكتابة كالات التقرير ببيان بالعبارة والقبيل والقال اسمان بمعنى القول وفي الحديث نبى رسول الله صلى الله عليه
عن قبيل وقال وعن القراء انما فعلان استعمال الاسماء وتركها على ما كانا على ما من البناء ومعنى الحديث نعم عن قول قيل
كذا وقال فلان كذا كثيرة الكلمات ومعنى دورانهم حول القبيل والقال نقلهم لاقوال المختلفة من غير اهتداء الى تحقيق
المرام والمقام والحال اصطلاحان لا همل هذا الفن وستعرف معناها والفرق بينهما والريفة على ما في شرح الفتح لكسر
وغيره من غير مدعى وفيه نظر لان المذكور في الفتح والقاسوس وغيرهما من كتب القرآن الريقة الواحدة من العروة
وفي حديث خلق رقيقة الاسلام من عنقه والجمع رقيق وامر باق ورياق واما الجمل المذكور وهو الرقيق على وزن الرقيق ثم رقيقة

التقليد كالماء او مكنيه وتخييلية بان يشبه التقليد بنقله وبقية فتد بها هيمنة شرح اي ترمي وتفسير السراج هنا
بالاشارة والاطلاق ليس كما ينبغي بل الا في تفسيره بالتسليم في الصحاح سالت الماشية تسوم سويا الى رعت واسمها اتالي
اخرجتها الى الرعي فم قد يحكي السراج متعديا لكن المذكور ههنا لازم كالاخفى والرباض جمع روضه وهي موضع فيه النخل والعنب
واصله روضه قلت الواو باء الكسرة ما قبلها وياض التحقيق كجيم الماء وذكر السراج ترمي او مكنيه وتخييلية والاطلاق جمع حذقه
وهي السواد الاعظم للعين قيل في اسناد التسويم الى الاحراق روي الى انهم على تقدير خر وجمعهم عن التقليد مقتضون على ظاهر
الاشياء ولا يحتاجون الى نقل الحقائق فينا سب المقصود وهو المبالغة في الذم ويريد ان قوله بعد هذا حتى ينطبع وقائق
التعقل في ضمائرهم كمنه اذ لا يخفى ان مال المخرج عن رتبة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب واحدا بل في الاسناد
المذكور روي الى انهم على تقدير خر وجمعهم واستقام بالتدبر والفكر يعلمون الحقائق علم اليقين كانهم يعاينونها باصداقهم لا
ان يكون هذا ادخل في الذم مما ذكره ذلك القابل فتأمل والغشاوة بالحر كات التثنية في الغين المعجمة الغطاء وفتح العين المهملة
من الغا بالفتحة وهو داء في العين يمنع الابصار وبالليل منه الاعشى والاول صح روايته ودراية والتعصب من العصبية
بمعنى المحامات وغشاوة التعصب كرتبة التقليد في الاضافة والبصار بجمع البصيرة وهي في القلوب بمنزلة البصر
في الراش شتمها بالمرابا او باصا حال بينهما وبين مدركاتها حائل ما ثبت لها الغشاوة والانطباع الانتقاش والضمير في
الاصول ما يخفيه الرجل في نفسه ثم اطلق على محله وهو القلب كل بضاعتهم بيان لما قبله والبضاعة طائفة من مالك تبعها
للتجارة والالحاج التمازى في الخصومة وقد يج بالكره بالحاجة وما جاء في الغنا والاكابرة في الصحاح عانده معاندة وعنادا
عارضه وجعل الشيء معظية والصناعة الحرفة والخراف الميل والمنهج الطريق الواضح والرشاد خلاف الغي فهيات اي اذا كان لها
ما ذكر بعد تنبيههم وهو اسم فعل هو في آخره الفتح والكره القم كلها يتبينون وبلاتون يستعمل مكررا ومفردا جمعها قوله فهيات
فهيات العقيق واهله وهيات خال بالعقيق نواصله وما نقله صاحب المنسل عن الشيخ من عدم استعماله الا مكررا منقوصا لنقل
عن الموقوف بمرتبهم ولا عرفان الحوادث قد يكونوا الصائفة قد بينوا الرمز في الاصل الاشارة بالحاج فلا يخفى حسن وصفه بالذ
والاشارة في الاصل مصدر بمعنى الطلب والقصد يقال شئت شئت اي قصدت قصده سمي به الامر الذي هو داخل الامور
تسمية للمنعملة بالمصدر لكونه مما يطلب كائن تسمية بالامر كذلك فائدة ما يورثه والتفطن التفتت اللجة الابصار ينظر
خفيف من غير امان والمراد بها ههنا النكبة اللطيفة وخفاء مكانها كناية عن خفاء نفسها الاستلزام اياه ثم ايراد على

الواو في قوله او التفطن ليفيد عموم النفي كما ذكر في قوله فم ولا قطع منهم انما او كقولنا وفي بعد ما قضيت شروع في بيان سبب
تصنيف في الفن وانتقال من بعض الحالات المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة بنفسه وتصدير الجملة بان الكمال العناية
بمضمونها والوظيفة والحاجة وفنائه استيفاء واجلت من الاجالة وهي الادارة واستودعته وديعة اذا استخفظته اياها
والفلاح جمع الفلاح وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه فضله واياها على التهام مناسب لها سلف من فقنا
الفن لا شغاره بان التمام هذا الفن او محمول على القواعد شبه النظر بالتهام فافتاق اليه المشبه له او شهد بذي سهام
فانتهى له ولها الاجالة كناية وتخيلا وترشحا والهمة اسم لعقد القلب اذا وصل الى حد الجزم والفتح لغة فيه وهي في
الاصول من همت الشيء اقم همتا اذا قصدته وفي الارقام متعلق بها والمدارج جمع المדרجة وهي المذهب والمسلك شبه
الكمال بالجبل الشامخ ولهذا الورد الامر تقاء والفرط النجا وزحف الحد والشغف من شغفه الحب اي احرق قلبه او رده صا
الديوان في باب فعل يفعل بفتح العين فيهما ففعل هذا يدل على العبارة الشغف يسكون العين لان المصدر من هذا البيت
الفعل بالسكون والفعول بحكم الاستقراء لكن المشهور فتح العين ثم المراد به ههنا شدة الحوص والتفطن الانتقال وكذا الرحلة
والارحام وخوارزم في الاصل مملكة معروفة على حيون فيها هادن كثيرة وكان وجوة ونحوها والجو جانية منسوب الى
جرجان بلدة فيها يقال اركب وهو التي قد اشتهرت الان بخوارزم وفي خراسان بلدة اسمها اركم جرجان بناير يزيد بن
هلب بن ابي صخرة فاضاها الجرجانية الى خوارزم لزيادة التوضيح ورفع الاستباه والخط المنزل من الخط وهو اللفاء
والرجال جمع الرجل وهي مسكن الرجل وبنا يستعجب من الاثنان ولا يخفى ما في الرجل والرجال من صنعة شبه الاشتقاق
والجمع موضع الاقامة يقال خيم بالمكان اي اقام به والبايق جمع بايعة وهي الداهية والحراسة الحفظ والطوارق النبوءات
الحادثة في الليل من طرق فلا ت اذا جاء بليل خسر الطوارق بالذكري لان اكثر التوازل انما يحدث بالليل والخوارزمية
اصعب ولهذا قيل الليل الحافل للويل والحدوثان صدره بمعنى الحادثة وليس بتقية الحدث بمعنى الليل والنهاية كما يتوهم ولذا
لم يقل طوارق الحدوثين نعم قد يطلق عليها شتمت معطوف على شتمت اي نزلت ههنا فتمت يقال شتمت اياه اي رفع
الحد اجتهاد في الامر يقول منه جد في الامر يجد ويجد بكسر العين وضمها واجد شله وساق الجد مكنيه وتخييلية
شتمت ترشحا وقبل اراد بالجد نفسه على منط رجل عدل والى اقتناء متعلق بشتمت تضيئة بمعنى الميل اي شتمت عن ساق
الجد ما يلا الى اقتناء او ملت شتمت عن ساق الجد الى اقتناء ويعلم بالجد جارية بضم الجيم تضيئة الميل ولاقتناء الاكتساب

الزخاير جمع ذخيرة وهي ما يدخر لوقت الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية ولا فتلاذ الاقطاع والاناسي جمع اناس
وانا العين وهو المثال الذي يرى في سواه واصله اناسين قبلت النون بناء على خلاف القياس صرفت اي بذلك و
السطر النصف وجمع شطر وقوله م في الحايض فقد شطر عر فاعلى تسمية البعض شطر التوسيع في الكلام كذا في الرمز
وفي ارجع اشارة الى الرجوع من الطرفين وفصله عما قبله لكونه كالبيان قبل ايراد الشرح ناصر الدين الترمذي و
علاء الدين السقاني وجماء الدين الحلواني والحوز الجع والقصص جمع القصص والتسويق التقدم والمضمار الميدان و
كانت علامة العرب في سابق القريسان ان يعزز واقصيه في آخر الميدان فمن اخذه بعكس وفروسه بعد سابقا وكان له
الفضل والفضل واستعمل كناية عن الكمال فمن من الفنون والحذاق جمع حاذق وهو الماهر في صنعة وكبير اما نصيب النظر
وما لا كيد معنى الكثرة والعامل فيه ما يليه واسم كان ضمير اثنان والحيلة خبره او على المصدر اى يحتاج حيا كذا في الزخاير
كثيرا متاعلة بمعنى الفعل كسافرت من حيلة بحيلة على اذاجبه وان ترجمه كان اطلاع على محتاجين المختص مع احتياجه الى الشرح
بصورة بحيث لا يقدر على احكام نفسه اوراق على فناء الظاهر اى ينافر كان ماذكر بحركة وما عاناه من شدائد الزمان
يقبضه في الرمز خارج قلبى اى تافى منه فكر فعلى هذين الوجهين اشرح فاعلى يحتاج وقلبي مغفولة وقد يصير الحيا
بالتحريك والاضطراب على فاعلى يحتاج وان اشرح ظرف بتقدير في او بالعكس اذ يجوز حذف في في ظرف المجازى او
يكون احدهما متغول خارج بطريق حذف في وايصال الفعل توسعا والمنسوب صفة الكتاب وصفة تقيص الامام الك
يتبدى به والجمع امام ايش ذكره في القاموس ونظيره هيجان فعلم هذا ان المذكره الجهرى والقاضى من بينهما في قوله تعالى
واجعلنا للمتقين اماما تحمل الضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على ائمة والاصل ائمة على وزن فعلة والعمدة ما يستعمله
القدوة بضم القاف وكسر من يتبدى به والتجريح العلم وغيره التعقيد والتوسع ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وسكون
الشين قصة الشاهنشايب جمع شويوب وهو الدفتر من المطر وغيره والفقراء والمغفرة التغطية والتستر وغفرانه
ان يصون العبد من مس العذاب فكانه تم غطاء حفظه عنه والفر ليس جمع فرس وهي الحديقة وقيل الفر وس في الاصل
هو البستان الذي يجمع الكرم والخول والمراد منها اهل طباط الجمان والجمان جمع الجنة وهي البستان ومنه الجحانات والعز
يستعمل في الخيل جند قبل المراد بالاصول الدليل على ان الاصل معنى ما يعتنى عليه الشئ وبالقرع الدليل والفراد في ظاهرها ويا
جامعا والعرايد جمع عايد وهي المنفعة محتويات قال الجهرى حواء بحوية اى جمع حواء وشبهه وتعدى على التضمين

معنى الاشتغال والانطواء مطاوع طوى يقال طواه بطويه طيا فانطوى وتعدى كعدته الاحتواء ثم المنصوبات بعد فعله
محط الاما واصناف تنوالية او حواء مترادفة ومتداخلة والمخايل جمع مخيلة وهي ما يقع في الخيال يعنى به الامارات والتجريح
اللاخذه وكل ما لطف ودون ما خذوه فهو سحر والبديت للوطواط وله كتابك صدر الدين يحيى حديفة مكملة الاطراف باللفظ
والبر والروض جمع روضه وقد سبق بيانها في المعنى جمع منبه وهو المطلوب والعقد بالكسر القلادة والدر جمع حبة وهي
الدؤل وقد يجمع على در ودرجات وكان يعنى معطوف على كان يحتاج والعوى المنع وذلك اشارة الى ان الشرح والتعطيل التفرغ
والمشاهد جمع مشهد بمعنى المحضر والمعاهد جمع معهد وهو الموضع الذي كنت تعهد به شيئا اى يعرف والمراد بهما العلماء والمكابر
او الكتب والمصادر جمع المصدر من المصدرين وهو الرجوع فيل المراد بالمصادر والمراد بالمعتمد والمتعلمين ومن الشئ
عالم انارة عفت اى اندرست والاطلال جمع طلال وهو ما ارتفع من اثار الدار اشفت اى اشرفت وكثرت وشمل الفصل
العلماء وقيل المراد بها علوم الفضل وهي العلوم العربية التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد والاستيطان اخذ الوطن والحول
صد الشبهة يلف على الشئ اذا تحسر والافراس النحاء والتاسف اظهار الحزن والاذكاء جمع الذكرى من الذكاء وهو حجة الغزاد
وهكذا يذهب الزمان يريد ان ماذكره من المكاسر احوال الفضل والفضلاء ليس مخصوصا بهذا الزمان بل هو مستمر بل يتفرق
ودروس الاثر احواله وانما هو يقال من الرسم ودروسه الترجيح بتعدى ولا يتعدى وفي اكثر النسخ على العبر بعد قوله يذهب
الزمان وهو يفتح العين جمع عبرة بمعنى الدرع وبكسر جمع عبره وهي اسم من الاعتبار والمعنى ظاهر لكن الظاهر انه ليس من
عبارة الكتاب بل هو الحاق قصده بصفة الاثر ويؤيد ان المراد به بيت من ابیات الحاسن من قصيدة لرجل من بني اسد بنى
لما اخاه مطلعها بعدت من يومك القرار فلما جا وزت حيث انتهى بك القدر وبعده لو كان ينبغي من الردى احد بحاك
مما صابك الحذر بوجه الله من احدى ثقة ليس في صفوة كدرك هكذا ذهب الزمان ويعنى العلم فيه ويدرس الاثر
فالظاهر ان الشارح تصد التضمين لكنى كوايت استدراك مما سبق لاشارة بعد الامام على الشرح او رده عليه انه مناف لما
سبق من تعطيل المشاهد والمعاهد والمصادر والموارد والجواب مستغرق عن البيان والتوفر التمام والتكثير والوعبة في الاصل
الارادة المتأخرة للرقا من رغبة الشئ بالكسر وارتقب اذ لم تدره وزهدت فيه وكان قد تفرغ
بعلا للاهتلة معنى الاستعلاء واستدار احكامهم وظاها وهو كناية عن كمال الميل وفيه استعارة ممكنة مع التخييل واللاظلمة
تمثيل من تشبيه الهيئة بالهيئة والتمثيل في الجملة والكل جمع جملة من الاجمال الذي هو ضد التخصيص واما سميت بها لان افادتها

انما هي باجماع المفردات وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها ولولا الجملة وتفصيله لكان انبى بقوله وتخصيله حرموا على البنا
للمفعول ان يتبعوا والتوفيق هيئة اسباب الخير وتجنبه اسباب الشر ولا هتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب والشر الذي يكره
ارادوا موزن الاسرار المطوية النكات المطوية فيه اذ لم يقع عليه لسان الخوايدج خريدة وهي الخبيثة من النساء وفي الاساس
انها العذراء ولو لم يبق شبهها للمسايل الشككة والاستتار والتركيب في احتمالها للوجين مثل قول المصنف فيما بعد ان
وجه الانحياز استارها ويحجب من الشارح بيان تروى استنادا في جميع الفعل المسند الى الضمير البعض في المواضع ميل الى المعنى كافي
قوله ثم كل في فلك يسبحون والمقال صدر من قال والحال والحالة واحدة احوال الشيء وحالاته طريقه الطريق جميع طريقه وطا
معان كثيرة وانظر انها هي بمعنى المذهب ولو قال طريقه حتى تكون جميع طريق وهي السبل يذكر ونوت كان اظهر كالاخفي وبالجملة
المراد بطريقه الفاعلة وعباراته الموصلة الى المعاني وسلوكها حكمها والدليل المرشد فاضلوا كثيرا وفضلوا الاظهار ان يقولوا
فاضلوا لانه صدقوا منه قوله ثم ولا تتبعوا الهواه قوم قد ضلوا من قبل وفضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل
اختلت استلبت جوابا لا لاثنا جميع شئ واثناء الشئ تضاعفه وثق الجمل والوارد منعطفها ويقول انعدت هذا شئ كذا
اي في طيئه والغرض جميع فرصة وهي التوبة وما في ما اتخرج مصدرية وتخرج الماء مثلا شربه شيئا فثاء وكذا التعميم وامثاله
مما جاز من باب التفعّل للعلل اي ليدل على ان اصل الفعل حصل مرة بعد اخرى يعبر في كل منها التديج وفي المصادر والتخرج فو
خوردن ختم وانجد بران مائد والغرض جميع غصة وهي الشئ اعني كل شئ يتوقف في الحلق ولا ينفرد ولا اتقام الدخول
الشهر الارق وهو ضد النوم وموارد الشهر مواضع ينبغي ان يسهر الطالب فيها ليعتد بالمقصود ويكره الماء بالضم معظم ^{حكا}
كل من الماء والاتقاط اخذ الملقى من الارض وفراد الفكر نتائج الشبهة بالكثرة والكثرة والطراح جمع مطرح وهو المولى
النظر في المشهور مراد في الفكر وقيل الفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادئ والرجوع عنها الى المطالب والنظر في لحظة الفع
الواقعة في ضمن تلك الحركة والاصناف في مطالع الانظار لاميته والبذل الاعطاء والحمد بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد
بالضم الطاعة والفتح المشقة والبيان اطراف الاصابع واحدا بانائه والممارسة المزاولة والذم في ولقد تناهيت موكبه
للعسم والتناهي البلوغ الى النهاية جرد منها جزاء معناه اعق البلوغ مجازا بقرينة غاية التوسع او الكلام من باب التصريح بجزة
المعنى لزيادة التاكيد كافي قوله اي بمره يعنى واصف اليد باز في امثاله والنسخ النظر في الصفحات والكتابة مدنى الشق
والجمع غاي والطاقة التوسع ثم جمعت عطف على اخلت وتم الاستعداد جميع مثل هذا الشرح المحتاج الى فراغ البال الى الفراغ عن

اختلاس

اختلاس الغرض وتخرج الغرض ويجوز ان يكون للمتراسخ بالنظر الى تمام الجمع كاجاز في مثله الغاء نظر الى تعقيب اول اجزائه
كقوله ثم الم تر ان الله انزل من السماء ماء فصيح الارض مخضرة فان الاخطار يعتدي بعد نزول المطر لكنه يتم في مدة ^{النظر}
الى الاستدعاء يصح الغاء وبالنظر الى الانتهاء يصح ترميد ذلك اي بلاتين من الدال بالكسر وهو اللين والتغاب جمع معب وهو
الذكول والعويصات جميع عويصة وهو ما يصعب والارسية فعيلة من الراء بمعنى تمتعة والاطاعة في ذخير كنوز بيانيد والكنز
المال المدفون فالمخفية صفة كاشفة والمراد بذخير كنوزه معانيه كان المراد بطريق الوصول الفاظه وشئ نفيس اي غيب
فيه ونفس قداسا ونفاسا صار معنويا فيه وبها ظرف والتوشيح في الاصل لباس الوشاح وهي شئ يتخذ من ابرع عريضا و
يرصع بالجواهر يجعله المرأة بين عاتقها وكشها يستعمل في التزيين مطلقا سمي جاد والفرج جمع فجرة بالكسر وهي حررات الظن
المتربة المتصلة بها الضلوع من الجانبين وهي اظفر على طباع على هيئة خدات الظن يطلق على اجود بيت في القصيدة واجود
قرينة في الخطب تشبها لها بفقره الظن في حسن النظام ومن عين التحقيق اي نفس التحقيق لاس الظن والتخمين ومن خيانت التحقيق
ومحضه ومن ينبوعه وهو خاطره الوقا والسبيل ومن ذهب التحقيق تمسكت اعتمدت والعدل خلاف الظلم وكذا الانصاف
وحقيقة الانصاف التسوية واعطاء النصف والتجانب الشاهد ومفعوله مذهب والبعث التعدي والاعتناء المشق على غير ^{الطريق}
والايماء الاشارة الخفية واصلة لاشارة بالشفقة والحاجب زل في الظن اي في الاخذين اي الشارعين والناسخ ^{قند}
خطره واعلى بناء المفعول اي منبوعا وتحقيق الواجبات من قبل المذوق والايصال اي من تحقيقها او على البناء للفاعل اي
حر من تحقيق الواجبات على انفسهم وما فرضت اي ما وجبت والسنة الطريقة والمضاف محذوف اي سلوك سبقتهم والمراد
من عدم فرض سلوك سبقتهم تحريم بشهادة العرف كافي قوله فلان لا يجب فلا كاي بغضه ولا علم في البلد من فلان اي مواعلم
من كل من فيه شئ ثم في الجمع بين الرضى والسنة والجماعة والفرض والواجب والحظر صفة راعات التنظيم الايهام وحين ظر
مضاف الى ما بعده عامله رماني والجملة عطف على جمعت فان قلت ان العايد الى حين في الجملة المضاف اليها قلت في الاحتياج
الى الرباط لكونها مؤنزة بالمصدر وصرح به في شرح الرصافي وما قوله صفت ستة ليام ولدت فيه وعشر بعد ذلك وبحيثان فثا
فقد الحكم خفي على اكثر النخاة فاصواب في مثل ذلك اعجب يوم ولدت فيه بتبين اليوم وجعل الجملة بعده صفة لثله ^{اجمع}
وما يصر فيه في باب التوكيد فانه يجب ترميده من ضمير المترك وما قرطه جاء الضمير باجمعهم فهو ضمير الميم لا ضميرها وهو جمع لقولك
جمع على حدفلس وانفس للمعوقا واجمعهم كذا في غنى السبب مثل الدهر مجاز على الارزاء بتقدير الرأ المملة جمع فتر

الزلة ونحوها وهو الصيغة والظرف اعني بالارزاء لغو متعلق برمان وجعله حالاً من غير المتكلم وهم والغناء العظام وكذا
الغشة بالحركات والفتحة في العين المعجمة مع سكون الشين والينال جمع بدل وهي التهام العربية وهي مؤنثة لا واحداً من
لفظها وقد جمع على ابناء والنابل غاشليها والنابل صاحبها وانما قال اولاً لانها في وثانياً فادى ايماء الى ان المرى بالحركات
ظاهر اهل الشخص لكن الحساب حقيقة هو القلب وفي اختياره اذا اصابته ايدان يتحقق وقوع المصيبة واختيارها على
سهم لا قامة الوزن وليان الواقع والاقاب لفة فيه اكثر لا يخفى والصال جمع نصل وهي حديد التهم والشفيف والتكين
والرجح وذلك الى الروي المذكور والتوازي والتعاقب وتقام الام عظيمة والعناير جمع عشيرة وهي القبيلة واللام بدل
من المتعاقب اليه اعني عايرى واخافى وتلاطم امواج الفتى ضرب بعضها بعضاً والقيمة التعويذة التي جعل في عنق الصبي
للاختلاف وحطاً في تلك الدابة كناية عن قامة الوقت الشارب فيها والا قول فيفيض الاخر واصلاً وال على فعل مفعول
الوسط فقلت الغرة واو اراهم بدل على هذا قولهم هذا اول منك وجمعه على اريك وقال قوم اصله وول على قولك قلت
الواو الاولى صيغة وانما لم يجمع على اوان لا يستقام الراوي بينهما الف الجمع وبالجملة اول ارض معطوف على ريار وجلدى
مفعول من قدم للوزن ترابها فاعله وعكسه ثاباه العرف على ان الظاهر ان المصراع تضمنين لما نشده ابو نصر الاسدي وهو
احب بلاد الله ما بين صارة الى فوان ان تسبح عابها ببلادها نبط على ثمانى واول ارض من جلدى ترابها ورعاية حركة
ما قبل حرف الروى وان كان من قبل التمام لا يلزم الا انه لا نزاع في حسنهما ولهذا عد من الصانيع البديهة ترابها
مرفوع اخرج من تراب جلده كناية عن قوله هناك فخذ جرد في موقع التعليل لما سبق واللام لتوطئة القسم وتجويد
الشفيف انتقاؤه والاها في الاكلات جميع اهله يعنى اهل زاد والبناء فيها على خلاف القياس فكانها جميع اهله كذا في
الموصل والعدوان الظلم والابادة الاهلاك لم يدع اى لم يترك من وقع يدك ودعا وما زعمت الادباء من ان العرب انا اولنا
ومصدره يحول على قلة الاستعمال والانا لنبى عليهم اضع العرب وقد روى عنه عم ابن عباس رضى الله عنه انه عم قال النبى
اقوام عن ردهم الجاهات او لغتهم على قلوبهم عن قولهم اياها وقال الشاعر ايت شمرى من اميرى ما الذى غاله في الحيت
حتى رده عن ردة ومجاهد رضى الله عنهما انهما قرأا وركب بالتحفيف في الاماس الدمنة وهي البقرة التي ستورها
اهلها وبالشعيرت واسمهم فيها وفي الصحاح الدمنة انا والناس وما سورت وادام وفي اسم الجدي وهذه الفقرة تليق
بطلع تصديره من ربه على وهو من اقر او في ردة لم يسم بوجه ثمة الذراع فالتكلم الى من منان الحكيم المكتبة بامان

لا يجب سائلها هذا من الموضوعين كانه لم يعرف تلك الدمنة فثبت الفرط تغيرها او امن انا وصدق اناء من تكلم قيا
اما كسر الميم فللوزن والثانية والحرب الطائفة بلدج اسم موضع فيه غير منصرف للعلمية والثانية على انباء بل البقرة او
لان منقول عن الفعل الى من قولهم بلدج اذا خلف في الوعد يخفى جمع عجيف كمنى جمع مريض والعجيف بالتحريك المزال والاعجم المجرى
وجمع عجاف على غير قياس لان فعل فعلاً لا يجمع على فعال ولكن يجمع على بنوه على سنان والدرج بمعنى الشئ على ضده كما قالوا عدو على
صدقه مع انفعولاً اذا كان بمعنى فاعل لا يدخله الهاء ومن امثالهم في الخزن على الفار ب لكن يبدلج قوم مخفى واول من تكلمها
بهمس الملقب بعمارة لما راي قوماً في خصيب اهلته في شدة كان لم يكن تغين اذا البيت لم يزل الحارث الخزي قاله تخربا بعد
ما بقي مع عشر من مكة شرفها الله الى اليمن كما اشار اليه في قوله وكتاولة البيت من بعد ثابت لطوف بذاك البيت والخير ظاهر
فاخرجنا منها المليك بقدره كذلك بالاشنان عجزى المقادير على نحن لنا اهلها فابادنا صرف الدنالي والجور والعدوان الخ
بفتح الحاء جبل مكة في حضيضها سفير تها والفتاة معروف ومعنى البيت كان لم يكن بين اجزاء الحزن منتهية الى الصفاء ما يؤنس
به ولم يتحدث وكان من مادة العرب السمرى الحديث بالليل ولذا اختار الشاعر بالذكر والحجر ان ضد الوصل يقال الحجر محجور
محجوراً من باب نصر ونجحت من نبح الثوب ينسجه نسيجاً من باب ضرب ونصر والعناكب جمع العنكبوت حذرت اناء كما هو القاعدة
في جمع الحاسي على فعال كما يقال في جمع الفرزدق فرارذ على راي وقوله تسبح على صيغة المبني للفاعل لان العنكبوت ناسجة او
للفعل كما قال الشاعر في اواخرها بحث التسمية ولا منسوجة عليه العناكب وذلك بتقدير المضاف الى مروت العناكب او
على البياض فخرج العناكب على الشئ كناية عن المجهورية بحجاباً مستوراى واستر كما يقال سل مفعول الى ذوالفهام ويجوز ان
يراد من لغة الله حجاب من دون حجاب او حجب فهو مسر بغيره او حجاب يستتران يصير فكيف يصير المحجب والشتكا التكاية
وتقديم الى الله المحضر واحتاد في جانب الاساءة اذا وفي جانب الاحسان اذا ايماء الى ان الاولى مقطوعة والثاني مشكوك فيه
ثم الجاني معطوف على سابقا وطرح على ونم للتراخي والاحياء الاضطراب فرط الملك الكثرة الشامة والبال القلب وصيغة كناية
عن سوء الحال واللفظ الروى رفع الى مكان مرفوع الى خفض اي مكان منخفض سطعن وفي الكلام ايماء الى ان انتفاه من
الى ارض اضطراى الى لا يخفى حسن الجمع بين اللفظ والجور والرفع والخفض الى من تحت الجبل فاستخرج الى ايركها خبر في الفعل
الماضي واستروك مراد به مجرد الاقامة والحروسة المحفوظة وهو ان يفتح الهاء وسدنة مشهورة بحراسان حمالا الى حنظله
والانات جمع الفتى الدامية عيسى على لفظ الفرار والمثنى من في منها خبر يدير كافي ايت من قبل اسد والملازم من حنظله

بالليل في شدة

او فيها وفي الكلام استغارة وبلدة عطف بيان بحجة التعميم حتى به اللوح لا يوضح المتبوع ان لم يشترط في عطف البيان
التعريف كما يفهم من كلام الزمخشري في قوله نعم من ماء صديد وقوله نعم كفارة طعام مسكين يدل منها ان اشترط فيه ذلك
عند البصريه كائن عليه ابن هشام وضعف قول الزمخشري في الايتين والحق انه ليس بشرط صرح به الثقات والطيب
الحديث وكوثر صفة مشبهة من كرم الرجل بالضم والكثرة وهو نقيض التوم ووصف المقام به مجازي اي كرم اهل كافي الكتاب
الحكيم او من كرم الارض اذا زكى زرعها والصفة المشبهة هي ايد من اللانم واذا اريد اشتقاقا قد من المتعدي فيجوز لازما
بالنقل الى فعل بالضم كافي وحسن ورجيم والمحسن جمع حسن على خلاف القياس كانه جمع محسن واليمين البركة سقطت اي ارتفعت
محدث النادر من باب نعم ودخل سكن لهما ولم يطف جمرها والنيان جمع ناز كان نور ونور واصله نوران لان النار وادبر
بدليل تصغيرها على نيرة والقواير يسكن طريق لا يوصل الى المطلوب ونيران الجمل كجبن الماء ووجه الشبه الاهلاك
على اي صار والظل معروف والملاك بالضم المملكة وقيل الساطنة وتعلق الاستعداد مع الضبط وتكون من التعريف شبه
الملاك لشجرة وانبت له الظل والظل الامداد مكنية وتخيلا وترشحا والواء الراية والشرح في اللغة الاظهار والمراد به هنا
الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان النبي عليه السلام بالغز الفلبية اما حال عن لواء او متعلق بمعقود الذي هو بوجلا محكما وعاد من العود
بالفتح وهو الرجوع والعود بالضم الحب وجمعه عيدان والعود اي الذي يخرج به ويقال له القطر والذي يضرب به
العظم في اهل اللسان والرواء بالضم المنظر الحسن واضى اي غار ومنه ايضاً ونظم على البناء للمفعول اي جمع والشمل المانعة
من الامر وما اجمع منه ايضاً فهو من الاضداد وكل من عينه جاز لا لادوة لكن الثاني في الظاهر كالاختصاص في التفرق ووصل من
الوصل الا الوصول والبنات القطع وارتفعوا بالعين المملة اي اخذوا ريعهم اي نزلهم ودارهم واكوا الربيع او اقاموا في
الربيع ويروي انفسوا ثيابين متناهين من فرق اي اكلوا ما ساءوا من قولهم رفق الماشية اذا اكلت ما ساءت مال النابتة
معلق في العروير كبر كذا العروير غيره وهو واقع ويروي ان العبارة في النسخة المقررة على المعراج اربعين المعجزين
اربع فلان ابله الا انهما من الماء كيف شاءوا والميا من جمع بين والدولة اسم لما ينداول بين الناس يكون مرة فذا مرة
لذلك والسلطان الوالي من السلطنة وهو الذي يملك الله قبل وجه التشبيه ان مثل الشيء ما يناسبه في الجملة ويجعل عنه والتشابة
ان كانت في نظم معجزة ملكة كاي نظم سلسلة المكنات بوجوده المعجزة ولان الظل يتغير ويغير اليه عند احتدام ذلك الملك
السلطان فينتظم به ويتغير اليه عند اضطرار سرور الله والوقا بجمع رقبه وهي مؤخر اصل الفسق وقد جمع على رب ووقايات راء

وقد يطلق الرقبه على ذات الملوك ونقيب الامم جمع امه وهي الجماعة مقدر لفظا جمع معني وكل جنس من الحيوان اما الحكماء
قد تم تسميته والمعاصر المزيل ولا يخفى ما فيه من جناس القلب والقيمة بمعنى المستقيمة والباسط من البسط وهو التمهيد و
التوطئة والمهاد الفرائض وجمعه امهده ومهد بضمتين والاماس اصل البناء والحجر الميل عن الحق والسؤال المالك
من باب ضرب والولايه بالكسر اسم لما تولت به وبالفتح مصدره والافاق جمع اقن بالضم والشكون وهو الناحية
والنصب الائمة والسرارق واحدا السرارقات وهي التي ترفق فوق حصن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرارق واستل
امر احداه وعمل على مثاله ونص القران والسنة ما دل ظاهر لفظها على من الاحكام وقد يطلق على الاول لاميته على
الثاني بيانها الطوية الضمير والكلمة مشتق من الكلم وهو الشاثير سمي للفظها لانه يورق في النفس فرجا وانينا طان كما
طيانا وهما وانباصا ان لم يكن قال امر القيس وجمع اللسان كجرح اليد اقرى كاقول جراحات الشان لها التيلم ولا
يلتئم ما جرح اللسان وفيه تلك لغات فتح الفاء مع كسر العين وسكونه وكسر الفاء مع سكون العين والمراد بالكلية هي الكلا
التي اعني كلمة الشهادة او القران كلمة على ما عليه المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح به الشيخ في شرح الله
اعلاء كلمة الله تنفيذ احكامها والرسول هو الذي انزل عليه كتابا وامر بحكمه ليكون قبلة وان لم ينزل عليه كتاب او نزل
عليه جبريل وامر وباتسليم والنبى اعلم وقد براد به القدر المشترك بينهما هو المرسل من عند الله ثم الدعوة عبادة سواك
صاحب شريعة ام لا قيل وعليه وروى قوله عم الايمان ان تؤمن بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتوحي
الايمان بالانبياء مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسول لان الانبياء تابعون لهم فمستكون بشر ايضاً وكان الايمان بهم
ايما نابا لانبياء وتصديقهم خليفة جبرئيل اخذوا في اي هو خليفة والخليفة في الاصل كل من خلف غيره في امر من
الامور اي قام مقامه وسد مسد خليفة بالضم خلافة والخليفة يندب باللام مبالغة في نفسها كما يتوهم من كلام الصحاح
ثم جعل اسماء خلفه في الملك والثناء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للملائكة بتقدير الموصوف مؤنثا الى نفس
خليفة في الصحاح خليفة السلطان الاعظم وجمعا جاريا على الاصل خلافة ككريمة وكبرام وجمعا على خلفاء محمول على
استقاطها وبناء على انه لا يقع الاعلى من ذكره او الفيل بالثناء لا يجمع على فعله ملك اي تصرف والستوة المرة من سطاير
يسطواي تهمر بالبطش والجمع سطوات واثار المرة على الجمع اي ابا ان الستوة الواحدة منه كافي في ذلك الاتفاق واستاد
ملك الى الستوة محمولة على من قبل الاستاد الى التبع والمراد بالحق خلاف الباطل والله ثم وتقدس وهو من حجب

الراء لقبه الى التعظيم في عرفهم والاصطلاح قطره وان حيزه والجانب والشرق من اشرف الشمس اضاءات ويقال ان
الرجل دخل في ثوب الشمس والاعضان جمع غصن وكذا الغصون والقصة بكسر القين وقح الباقى والمورق من الشجر ما خرجت
اوراقه والعتاة القصد وفي الكلام مكينه وتخييل وترشح والتشديد الاحكام من التشديد هو الحق بكسر الحيم كذا في التخصيص لا يرد
وفي القصاص الشيد بالسر كل شئ طليت به الحايض من حصوله وملاط والبيان الحايض انما اشرف عقيب ما قرب في المصادر الا ان
ويوان شدة والمطار افعال من المطر يقال مطرت السماء من باب نصر مطر بفتحين وامطرها الله وقد يستعمل مطر وامطر بمعنى
والتمحاب والتمحاب والتججج السحاب والاشبال العطف والشفقة والاطواق جمع طوق وكل ما استدار بشئ فهو طوق
والحام ففتح الحاء جمع حمامة وبكر الموت والملاذ ان فعه مفيدة في ثواب الناس كان الاطواق في الاغواق كذلك وقوله الآية
كتانية عن اظهار زوال الحزن والحزن بفتحين كالحزن بضم الحاء وسكون الزايم ضد السرور وقال القاضي في قوله تعالى لا خوف
عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع والحزن على الواقع وفيه بحث لقوله ثم اني اخبرني ان تدميرا به ويمكن ان يقال المعنى
نصفان قد هبوا والقصد حال في الحال وهذا يندفع اعتراض ابن مالك على قول جمهور الحاء الى حدى فايدى الام ابتداء
تخليص المضارع بالحال بان الهمزة في الآية الكريمة مستقبل فلو كان مخزون خال لا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع انه انزه
وسمى على البناء للمفعول اي صرت واسمته وهي العلامة وتيمم لطفه اي لطفه العام واللفظ في العمل الرقيق فيه وقيل في قوله
تعالى الله لطيف بعباده اي يحسن اليهم بايصال المنافع برفق والعنطة ان يمتدح مثل حال المغسوط من غير ان يبرز راحها
عنه وبه يتميز عن الحسد خطرها اي ناحضا ونصيب من الرزق فيشيد ذلك اي تمتدح ايضا في ما ذكره العضد الشاعر وهو
ناهين الرقيق واللفظ وفيه ست لغات عضد بفتح العين مع ضم الصاد وكسرها وسكونها وعضد كفتل وعضد وعضد
ككيد وعضد في كرها صاحب الثاوس وهو من عطفي اي حرك بعقب جانبي على ان تنبعضه وهو كناية عن حصول بعض الرتبة
فيه وقد يقال ههنا العطف كناية عن ان الرقة الغفلة لان الغافل يفتيه بغير ان احد جانبيه والاول انب ثم هذا في عطف
على غير الحافى والهدى الارشاد والدلالة بذكره ونوت وقد هداه الله الذين هدى وهداه وهداه بكسر هاء هدى
واهدى وهدى في سبيل الطريق لغة اهل الحجاز وغيرهم يقول هديته الى الطريق والى الدار وقد ورد هدى في الكتاب العزيز
على لسان اوجع هدى فهدى فهدى المستقيم وباللام نحو الهدى الذي هذا فاهذا والى غير هذا الى سواها والى
الهدى الذي ذكره الشاعر والمخشي في خاصيتها الكشاف بين المتعدى بنفسه والمتعدى بواسطة الحرف من ان معنى الاول

الازهار الى المقصد والايصال ولذا يستدل الى الله ثم خاصة لقوله ثم لنهديهم سبلنا ومعنى الثاني الدلالة واردة
الطريق فيستدل الى النبي ثم مثل انك لنهدى الى الصراط مستقيم والى القرآن مثلاً ان هذا القرآن هدى للناس فمن هدى الله
يساعده كتب اللغة منقوش بقوله ثم حكاه عن ابراهيم يابى في قد جاء في من العلم ما هو انك فاتبعت هذا صراطا مستقيما
وعن مؤمن آل فرعون يا قوم اتبعوني اهدكم سبيل الرشاد وعن فرعون وما اهدكم الا سبيل الرشاد والحمل على الخذف والايصال
مما لا يقبل سبحانه علم المسيح مصدر سبغت بمعنى نزهته فترجى بها بليغا من سبغ اذا ذهب وبعد كذا بعدت من سبغت عما
نزهته عنه او من السج بمعنى الفزع من الشغل كما انك جعلته فارغاً عنه ولما قصد ان يكون لتزوية الله تعالى لفظا براسه
مخصوص به جعل بمعنى التزوية البليغ من جميع الفعالي لاداء الاضافة اليه تعالى بحيث لا يقطع عنها في اللغة الفصيحة وقد
يستعمل سبحانه عند التعجب والسرفه ان التزوية البليغ يستلزم التعجب من بعد ما نزه عنه من المنزه وكما ان قيل ما
ابده من هذا فانه بقصد التزوية صالحة والتعجب تبعاً وقارة بغير كناية به مراد الاستعمال وانتصابه دائماً
بفعل مضمر متروك اظهاره تقديره اسبح الله سبحانه فخر من منزلة الفعل قد سده واد على التزوية البليغ من جميع
الفعالي التي يصيها اليه اعداؤه وهو ههنا جملة معارضة لكونه بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب وفقت في انشاء
الكلام لنكتة التزوية على ما صرح به الشاعر في اواخر الابواب الثامن والستون والستون والستون والستون والستون
جمع سبيل بفتح السين وهو الدلو اذا كان فيه ماء البقية واستعملها في شئ الامر بالنهوض اي القيام لذلك الشئ والرجل
جمع راجل وهو خلاف الفارس والخيول الفرسان اعني الراكبين على الفرس وهو يلزم جمع لا واحده مثل حاله في استغاثته
لتنقيح الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان منه بحال من استعان بخبره من الخيالة والرجال على اعدائه في مطلق الاستعانة
وذلك اشارته الى الرجوع وكونه اشارة الى طرح الاوراق يا باه السياق كالايجنى على المصفر والقائم المنكر من مفرقت
فتورا والسجود الظهور بجاهد الله اتي ما جمعت عقبي رجعي واصافى اليه ما ذكرته متلباً بحمد الله كثر انصوباً بحاجه
ينضمه معنى الصبر وفيه مدحاً وهو صفة كاشفة لكثرة المال المدفون ومن في جواهر الفرائد بيانها وليست في مثل هذا
المقام زيادة للتوكيد كما توهمه الجوهري اذ لا يجوز استقاطها بخلافها في ما جاء في من احدا والظرف مستقر متعلق بالكون
الثام لا التام لتفسير التقدير برك وهو صفة لكثرة والشجون المملو والشفقة والتجسس من البر واللفظ والجمع
عنف وحصة الرجل قومه وقناوه وهي كناية عن نفس الرجل والعلمة فبيلة من العلو وهو الارتفاع والحد من حد من غيرة

بالضم والكسر وحملها على الكتاب تجوز والتدوير باب الدار وجمعه سدرة والسنة فحيلة من النساء بالمد وهو الرفعة والمجاء
والمداد واحد وهو العاقد حصص حصين بين الحصانة والياء في بالنق للضم والمخلاف جمع خليل وهو الصديق من الخلقة بالضم
الصداقة والخاص جمع خالص والاخوان جمع اخ و قد جمع الاخ على اخوة بكسر الهجزة وضمها واكثر ما يستعمل الاخوان في الصداقة
والاخوة في الولادة وقد جمع بالواو والنون والاخوان الخاص الذين خلا دمهم عن شوب النفاق يشترع في اي يجعلون في ضنا
بصالح الاطام من الشيع اومن الاناعة يقال اشاعكم السلام اي جعله صاحبكم وناثا والشكر اثناء على الخن بما اعطى من
المعروف يقال شكرته وشكرت له والهم اضح كذا في الصراح واليه في مبايعات على ما في بعض النسخ للمقابلة اي بمقابلته ما
عائنت والكذا الشدة في العمل والعناء بالمد المشقة وسبق المعاناة ورج كشدن فحانت العناء على ما هو مال المعق مثل تاشا
تحاية الوصع في احتماله للوجهين ولو قرعنا عين من المعاينة كان اظهر لكن الرواية لما تاعده ونسرع الى الله اذ استكنا
وتدلل اليه طلبا المعروف وقد اقرض وفي المصادر والفرج لا يرى كرون والناكب من كذب عن الطريق اي عدل كضرب
ودخل المس من الابانة وهي الظهور هذا الى المحصول الموصوفون بالصفات المذكورة لعمرى اللام للابتداء حذف
خبره وجوب السد حجاب القسم سده بتقديره لعمرى قسمي والعبر بفتح العين وضمها البقاء ولا يستعمل في القسم الا بالفتح
فقروله لعمرى يمكن ان يحمل على حذف المضاف الى لواهب عمرى كذا امثاله مما اتم فيه بغير الله كقوله والنفس والليل والشمس
ونظايرها ورب الشمس ويمكن ان يكون المراد بقوله لعمرى ولما ذكره صورة القسم لتأكيد مضمون الكلام وترويح
فقط لا اقوى من سائر الموكولات واسلم من التأكيد بالقسم بالله ثم لوجوب التبرع وليس الغرض البين الشري وتسميه
غير الله به في التعظيم حتى يرد عليه ان الخلف بغير اسمه ثم وصفاته غير جليل مكره كاصح به في شرح الحليم الظاهر من
كلامه ما يحتاج ان كفر ان كان باعفا وانه خلف عجب التبرع وحرمان ان كان بدونه كاصح بعض الفضلاء وقد قال نعم الله
نعمكم من ان تخلفوا بابائكم فمن كان خالفا فلحق بالله اوبصحت وعن ابن عباس لا حلف بالله ثم فأنتم خير من ان احلف
بغيره ثم قال وعن ابن مسعود مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لا بأس به وهذا اشاع بين العلماء كيف قالهم
قد اطلع وابيه وقال عز وجل لعمرى انهم لعني سكرتهم يعجزون فهذا جرى على رسم اصل اللفظ وكذا اطلاق القسم على امثاله
والعز خلاف ذلك والمراد به التلوة لان القرءة ينطقون القلة غالبا والمرام مصدر صهيبي من رام يروم وروا وهو هنا بمعنى
المفصول والمعنى ان المحصلين المذكورين قليل مظهرهم من حيث انه مطلوب في الوجود وقلة المطلوب بهذا الوجه كناية عن

قلة لطلبه ورواه الله لو كان الحق المبين بصفة المطلوبة كذا كان الطالب له ايضا كذا فيه في المذموم في ربه
وتدجيل هذا اشارة الى الحق المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل والقرءة اما على المعنى المذكور او بمعنى الغلبة اي الحق المبين
قليل الطالب او غالبا لانه لان الحق يعلم ولا يبلى ولما في المصدر على معناه الحقيقي كان اظهر اي الحق المبين قليل الطالب
الطباع والطبع والطبيعة التحية التي جبل عليها الانسان واللدرة الشدة الخصومة والجدال الخصومة وليس فائق او فان قلت
المذكور في كتب النحاة الدام الداخلة على اداة الشرط لا يدان بان الجواب بعد ما سبق على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثم
سمى اللام المؤدرة ويسمى المؤدرة اي لانها وطيت الجواب للقسم اي مقدمة له والشارح جعل الجواب هنا للشرطية
القسم وهو مخالف لمذهب الجمهور الا ان يفتى على مذهب الفراء قلت اللام هنا زائدة لسهولة القسم كما في قوله لكن كما
الدنيا على كاري يتاريج من ليل فلكون اروح والثناء الذكر بالخير والمراد بالناجل الدنيا والحسب على الحب بليل انك
تقول هذا رجل حبسك بوصفه المنكرة به لان اضافته لكونه بمعنى الحب غير حقيقية كذا في الكشاف يقال احبب الشئ اذا
كفاه وفي الصراح حبسك وزعم كنان والموثوق بطلاق الخبر او كما نقله الزمخري وبعضه قوله ثم هل ثوب الكفا
ما كانوا يفعلون فلا جرة بما في الصراح من انه خبره الطاعة نعم انه كذا استعلا في الخبر كما صرح به ابن الاثير في النهاية
والجزيل العظيم والجيل الاخرة والتوكل الاعتماد على الغير ولا نابة الوجه قوله افتح كتابه بعد التبرع بالتسمية بحمد الله
يحتمل ان يكون الطرف اعني قوله بحمد الله مستقرا في موقع الحال من فاعل افتح لاصلة الافتتاح ومعنى الكلام افتح كتابه فذلك
بالسمية على وجه التيقن سلبا بحمد الله فلا تفاوت بين التوحيد والتسمية في التعليق بالافتتاح سوى ان ادور لفظ
بعد التيقن بها وزا الى ان يامر بسم الله للادب وطرف مستقرا من فاعل عامله المقدم والادلة على ترتيب علم الله والثناء
لما ذكره الشارح في حواشي التلويح ان يجعل قوله هذا بعد التيقن اشارة الى ان متعلق التبرع فعل التيقن لكون الحق الحقيقي بالتبرع
وعليه القول انه الفعل المخصوص اعني اولف هذا بجملة خصوصية كل فعل شرع في مدلوله متبركا بما اولف التبرع وحده في كلام
الحكيم ثم وقدس ليكون متلفظا كل من شرع في فعل متبركا بالتسمية غير متبركا في القرآن اذ لو اقر به فيه لكانه تسمية شرع في غير
القرآن اوله اشعار بان موضع ينبغي ان لا ينافيه خبر ذكر الله اوله ذكر الفعل المستدعي للتفاعل فان ذلك المقصود ولهذا قال
بعضهم التقدير بسم الله ابتداء وتقدير الفعل الخاص لادالته على تيقن كل المشرع غير ابتداء وانتهائه بالتسمية است
بالمقام واوله تبادر المراد من تقديره ابتداء او غير المؤمنين تليد جميع اجزاء الفعل بالتبرع بالتسمية وكذا استهجا الشارح لكن

التعظيم ايضاً لما ذكرناه من لانه
الشأن عليه فان قلت
اذا اثنى احد على ظالم على

المحمود عليه اللازم في المحض الكفاية بقوله سواء تعلق بالنعمة وتركها حينما قصدنا فعله من نصب الاسواق وقتل النفوس
فيخرج على قصد التعظيم فالظاهر انه حمل ولذا يدعى هذا الحامد لان عمله لم يقع في محله مع انه ليس على الجبل قلت لو سلم فاعلم
انهم من ان يكون جسيماً في الواقع او عند المتلقي وان كان الحامد في الصورة المذكورة بعد المحمود عليه جسيماً ويصوره بصورة فان قلت
انهم صرحوا به بوجوب كون المحمود عليه اختيارياً وان لم يعم المحمود به على الاشهر ويجوز اختياره على المدح بانه مشعر بالاختيار الذي هو
القاعدة العظمى في اصول الدين وروى المدح لغيره ولم يمدح الله تعالى على صفاتها والتعريف المذكور حال عن التقييد به فليس
بمطرد قلت اجاب الشارح في شرح الكشاف بان الموصوف مقدراً في الفعل الجليل والظاهر المتبادر من الفعل ما يكون بالاختيار
على ما صرحوا به ان قلت فيلزم ان لا يكون الشأن على الصفات القديمة جداً اذا استندت تلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار
واللازم حدوثها على ما هو المشهور المرفوع في علم الكلام ولو سلم فليت من قبل الافعال قلت لما كانت الذات كافية في اقتضاء
تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية الحمد عليها يستلزمها فاعلموا وان تلك الصفات مبتدأ لافعال اختيارية
والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في المال وقد يقال الحمد فيما ذكره جار عن المدح كما في قوله ثم
عسى ان يبعثك ربك مقاماً محموداً واما المصير الى ما ذهب اليه الاسدي من جواز استناد القدير الى المختار ويجوز ان يمدح على
تلك الصفات حقيقة هذا الاعتبار كازمة الخطأ في ان لا يفيد في هذا المقام اذا لا يفيد الفعلية كما عرفت على انه لا يصح فيما
يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والتقدير ولا تسلسل او تقدم الشيء على نفسه فتأمل قوله سواء تعلق بالفضائل او بالعيوب
سواء اسم بمعنى الاستواء بوصف به كما توضع بالمصادر منه قوله ثم الى كل سواه بيننا وبينكم وهو هنا خبر والفعل بعد اعني
تعلق الى آخره في تأويل المصدر مبتدأ كما صرح بمثله الزمخشري في قوله ثم سواء عليهم واقد فهم لم تنذروهم والتقدير فقلته
بالفضائل شيان وسواء لا يثني ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة اما استئناف او حال ايلا واو اعراض بقى ههنا شبهة وهي ان ام واحد
المتعدية والتسمية انما يكون بين التعدد لما بين احدهما فاقصوب الواو بدل ام او لفظا وبمعنى الواو يكون ام بمعنى الواو غير
معهود وقد اشار الرضي الى تصحيح التركيب بما سألناه ان سوله في مثله خبر مبتدأ وحذف في اي الامر ان سواه ثم الجملة الاستهتة والـ
على جلب الشرط المقدّر ان لم يذكر الخبر بعد سوله صريحاً كما في مثالنا او الهرة وام محذوران عن معنى الاستهتة مستعملتان للشرط
بعد قد ان لم والهرة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم والتقدير مثلاً ان تعلق بالفضائل او الغواض فالامر ان لا
والشبهة انما تروى اذا جعل سواه خبراً مستنداً وما بعداً مبتدأ ثم الضمير في قوله تعلق راجع الى الشأن واما ثم الى عموم الجمل المتعلق

والرجوع الى نفس الجمل بوجوب كانه في المعنى ان يكون من قبيل قولنا الحمدان جسم حساس سواء تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع
الى الحمد فستبعد جمل والفضائل جميع فضيلة وهي كل خصلة ذاتية والفضائل جميع قاضيه وهي الذنية المتعدية والمراد بالتعدي
ههنا التعلق بالغير في تحققه وجوباً كالا نعام اعني اعطاء النعمة لا انتقالها كما في قوله ولا لم يجمع الحمد والشكر اصله لان الحمد
على فعل اختياري البتة كما هو الفعل لا يقبل الانتقال اصله قوله والشكر فعل كنه فان قلت لم يعرف الشكر وبين النسبة بينه وبين
الحمد مع انه غير مذكور في الكتاب قلت لا فلهما كان قريباً من الحمد وقد مره كان مخطئة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر فعل
هو هذا فقتله وبين الفرق خفياً للسامع عن وجهة التمييز وليس المراد ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة
الاجتماع لان الشارح صرح بان في الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاق في معنى الاستحقاق الداني الاستحقاق صفاته الذاتية
فالحمد ههنا على الصفات الذاتية مع صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفضائل اللهم الا ان يلاحظ ههنا
حمدان احدهما بازانة الصفات الذاتية المستفاد من التعليل باسم الله والاخر من التعليل بالانعام ويعتبر كل منهما على حاله
ويجعل الشكر تحت اسم الثاني ولا يخفى ما فيه من التكليف قوله بئني عن تعظيم النعم اي شعر في قدره حيث كلما اطلع عليه علم
تعظيمه ولا ينبغي تخفيف هذا المعنى في الشكر الجاني اذ لا يقدح فيه الجمل بالمعنى كما لا يقدح في الالة اللفظ الموضوع بمعنى الجمل
بالوضع وعدم استعماله على ان يجوز ان يطلع على اعتقاد الشكر باجاء والغير او بالاطعام او باجاء والمعتقد بئني او بعبادة
الشيء بلا واسطة عن تعظيم النعم بالنظر الى الغير على كل من العقاد وهو الاستعداد لا غير ههنا بحث وهو ان البناء على الشيء لا
يستلزم تحققه فضلاً عن قصد ولا شك ان قصد التعظيم معتبر في الشكر فالاحسن ان يبدل قوله بئني عن ثم بقوله يقصد بئني
قوله بسبب الانعام متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشكر لكونه شيوخة بالنقل الصحيح كما صرح به البعض فمر ان اللام في
الانعام عوض عن الاضافة اي انعامه قوله او اعتقاداً ورحمة بالحنان عطفه على سابقه باو وعطف لاحقه عليه بها
على ان محذور الذكر الثاني والعمل لا كان في شكر ولا يفيد ما اشبه اليه في حواشي شرح المطالع من ان الذكر الثاني والعمل
الاركان لا يكون شكلاً تاماً بل بقاء بقاء الاعتقاد وخالفه افعال الجوارح في الاول لان تلك المطابقة وعدم المخالفة شرطاً
ثم المراد من الاعتقاد التصديق بما رواه الله تعالى ان لا وقيل بل لا يرد به المزمع واعلم انهم جروا بان الشكر بالحنان اعتقاد
انصاف النعم بصفات الكمال واعتقاد انصافه بصفة الانعام وانه في النعم ومقابله انعام لا يجرى المحبة ولا يجمع الاعتقاد
والمحبة وان اذن قد عطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قد قدم من جوابه الشكر الثاني المذكور اظهر في الانباء ووسط الاعتقاد الذي

هو اشرف الافراد من ان خير الامور واسطفا قوله وعمله بخدمة بالاركان انما عطف الخدمة على العمل تفسيرا على ان العمل
انما يكون شكر اذا كان على وجه الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا قوله وحده خال من اللسان على تاوله بالنكرة عند
سبويه اي منفردا وذهب الاصطفا الى ان التعريف فيه وفي نظيره للممد الذهني لا الخارج والمعمود الذهني
نكرة في المعنى وهذا لا يخلو معاملة كاسيحي فلا احتياج الى التاويل وقال ابو علي الفارسي انه منصوب على انه منقول
مطلق للحال المقيدة اي بتوحد اللسان بكونه مورد الحمد وتحدا فلي هذا يكون قيد للنسبة الحميرية المستفادة من ضمير
الفصل في قوله هو اللسان وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال محدثة لا مع غيره قوله يعنى النعمة اي الانعام
بها اذ الفواضل هي المراتب القاطعة بالتحقق تحديد في غيره قوله على الوصف بالعلم والشجاعة ليست الباء صلة للوصف
وان كان المتبادر ذلك حتى يرد عليه ان الوصف بهما يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق الشكر في هذه
الضرورة بل هي للسببية والمعنى على الوصف بازيد العلم والشجاعة فان قلت الشجاعة ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف
يكون الوصف بانها محمدا وقد اشترط اختيارية المتعلق فيه قلت الشجاعة قد تطلق على اثار تلك الملكة اي على كل ما
في الممالك والاقدام في الملوكة والمراد منها قوله والله اسم للذات المراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة واللقب
الكنية فان قلت وضع العلم بارادته ثم فرع تفضله وجب لم يعلم حقيقته ثم لم تصور ذلك قلت لا نزاع في وقوع
تفضله تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية على قدر ما ظهر منها بالفيض الاطفي واما المشتق فقله
بكنه حقيقته وذاخر لا مرقى وضع العلم كافي في وضع العلم الخاص على انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا
او وضع هذا الاسم على ما قال اما اذا كان وضعه فلم غيره بالاهاام والوحى فلا واث الشئ قد يقال على حقيقته
وقد يقال على صفة الخارجية وقد يقال على ما يقابل الوصف والمراد ههنا هو الثاني وهو مستعمل استعمال النفس
استعمال الشئ والذبحور تانيته وتكلمه وحصر بالذكر في تعيين الذات من صفاته على الجوب الذاتي الذي هو
اليه مطلق الوجوب الاختصاص به ولا يظفر انه على ما يوصفاته لانه معدن لكل حال وسعد من كل نقصان ثم ذكر
استحقاق جميع الخصال الدال على كل حال وكل نوال جناحه ثم تولى ما لا يذكر من محبة تعلق الحمد على هذا الاسم والمحال
جميع حمد بكسر الميم مصدره بمعنى الحمد قوله والدال على قوله على خفض الاستحقاقين اي لكون اللفظ علما للذات من حيث
استحقاق الذات من حيث هو اي من غير ملاحظة خصوصية وصف لا تعرض عليه بانه لا شعاع في الكلام بالاستحقاق

الذاتي

الذاتي ان لم يبعد من قواعدهم ان تعلق امر باسم غير صفة يدل على منشاء منه مدلوله على انما سلم ذلك فانما هو اذ المصريح
بان حجة الاستحقاق غير الذات وقد صرح ههنا بقوله على ما انعم والحوار ان هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد لانه من ان
تعلق امر باسم يدل على منشاء منه مدلوله وذكر وصف الانعام محمدا عليه بعد اعادة الاستحقاق الذاتي لا يضره ولا يعبده على
ان لفظه الله ثم لما دلت على ان متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر انضاف تلك الذات لهذه الصفات في حق هذا الاسم
لم يبعد ان يجعل التعلق به في حكم التعلق بالشيء الدال على منشاء منه جميع الصفات وقوله بل انما تعرض لاضراب عن المقدور
كان سائلا سال بان هذا الابهام لا يضر اذا الاختصاص ثابت في نفس الامر ولهذا تعرض المص لصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك
بل انما يضره وههنا بحث اخر وهو ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد في حواشي الكشاف
تقدرا لدرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم افره بالذكر واجيب بان ذلك كما تصحح بانه اى الواجب لما يقر عند عدم اشتراط
من ان شكر النعم واجب عقلا او شرعا فاقبل ويمكن ان يجاب بان الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد
ظاهر اذ ذكر الانعام تضرعا بالاستحقاق الوصفى ايماء الى ان كل صفة من صفاته تستلزم اعادة الاستحقاق وهذا قد يقال المراد
بالاستحقاق الذاتي انه اذا قطع النظر عن غير الذات كان مستحقا بجميع التعظيمات ولا شك ان الله ثم سخر التعظيم لانه لا
المعبودية وصف مقتضى ذاته كجوده ولزوم تعلق الحمد بالفواضل لا يقتضى ان لا يستحقه المعبود لذاته اذ يجوز ان يكون الفاعل
مستحقا لذاته ان يعظم على فعله فتدبر قوله وقدم الحمد لاقتضاء المقام من زيادة اهتمام به شيئا في تقدير المسند اليه فانك تعد
الى اسم فقرة تارة ويجعله مسندا اليه وتؤخره اخرى فتجعله فاعلا لذلك يستدعي نكرة ولا حاجة في ذلك الى اعتبار انه مؤخر في
الاصل ومقدم فضا اعبر الحمد مؤخر في الاصل بان يكون التقدير احمد الله حمدا او مقديا بان يكون احمد حمد الله يستقيم
بيان النكته فلا وجه للاستصعاب بان النكته انما هي للزوال عن موضع لا ههنا والحمد فارقه لانه مبتدأ فانه لم يرد
بالفتن والمقام ماضى المصطلح في هذا الفرض اذا الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقدير الحمد بمقتضى الحال هو التقديم
بل اذ ان هذا المقام الذي هو مفتوح تاليقه يقتضى اهتماما بان الحمد واراد بقوله مزيد اهتمام به ان الاهتمام العام من الحمد
بمعونة المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت للاسم الزايد على اهتمام غيره في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطلق
بمقتضى المقام فصاحبه كقوله جئت وهو انه يشكل لقوله ثم الله الحمد رب السموات والارض وقوله ثم له الحمد في السموات
والارض وقوله ثم في سورة النعام وله الحمد في ذلك حيث قدم اسم الله على الحمد في هذه الايات مع ان المقام مقام الحمد والحمد

منع ان المقام في الاية المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه ثم واخصاصه بالحمد كما اشير اليه في الكشف وهذا
تقديم الظرف كما لا يخفى قوله على ان صاحب الكشف اشارة الى دفع ما يشبه من ان في تقدير الحمد فوات التخصيص المقصود وهذا
المقام وتوحيده تصحيح صاحب الكشف في سورة التغابن بانه قدم الظرفان في قوله له الملك وله الحمد ليدل على اختصاص
تأذير من اقتضاء المقام لتقدير الحمد فوات الحصر المطلوب فيه وحاصل الدعوى ان اقتضاء المقام منضم مع تخصيص
صاحب الكشف بوجود اختصاص الحمد لله كافي لله الحمد فلا مانع من التقدير مع وجود المتفق ان قلت فارجو ما ذكره
في سورة التغابن قلت عبارة هناك ليدل بتقديرها واستعرف التلكة في اختيار التخصيص الحاصل بالتقدير فان قلت
لا وجه لاعتبار التخصيص فيما ذكره لما سيجي ومن ان الخطاب بالجملة القصر به يجب ان يكون حاكما كاشورا بصوابه
والخطاب ههنا هو الله نعم كما ذكرت فيما سبق قلت الوجوب المذكور في القصر الاضافي دون الحقيقي والقصر فيما خفي فيه حقيقته ليدل
ادعائنا ونظيره انك لعبد قوله بان فيه ان الحمد لله بتقدير الحمد وهذا الحق الضمير او ما ذكره هو المناسب لكلام الله
حيث قال اجراء صفات الربوبية والانعام بخلاف النعم وقايتها والملك على الله بعد الدلالة على اختصاص الحمد والله اعلم
في قوله الحمد لله على ان من هذه صفته لم يكن احدا غيره بالحمد والتناء عليه بامهاله قوله وهذا يظهر ان اي تصحيح صاحب
الكشاف بان في الحمد لله دلالة على اختصاص الحمد بالله نعم نظير ان ليس فيه الاستغراق بناء على انه مناف لما ذهب
الاعتزال كما ذهب اليه الكثيرين شرحه اذا اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد لا فرق بينهما في انهما يتناوبان
عقب الظاهر قاعدة خلق اذا اعمال وكل منهما يسبق تاويل لا يندفع به تلك المناقاة كما ذكره الفاضل الحنفى لما ترجح اختيارنا
احدهما على الآخر من هذا الوجه نعم بينهما فرق من حيث ان منافات اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص
الجنس بواسطة استلزامه اختصاص الافراد لكن هذا القدر من الفرق لا يوجب اختيار احدهما والحكم بان الآخر هو كما لا
يخفى على الفطن فان قلت لكل كبر من الناس الذين ملأوا اختيار الجنس ونفي الاستغراق بما ذكره حملوا تعريف الجنس المذكور
في الكشف على العهد الذي هو من روعه كاهو الظاهر في المشبهة برأى العراق في ارسائها العراق وما ذكره من
ابطال التعليل السابق انما يتوجه اذا حمل تعريف الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هو قلت لو سلم ان تعريف الجنس اذا
قوبل بالاستغراق قد يرد له العهد الذي هو في اختصاص فردا انما يستلزم اختصاص جميع الافراد لان معناه ثبت وزعم
لله نعم واستغراقه من غير فيستلزم ثبوت جميع الافراد والترقي الى المهور الذي ذكره في المعنى ومعنى التخصيص تضمن معنى

ليكون

ليكون في المعنى كالتكرار الواقعة في سياق النفي نعم ثم اخوان صاحب الكشف كما ينبغي كون الاستغراق معنى اللزوم بمعنى كونه لازما
وهذا المقام اما المنع الاول فلظاهر كلامه فيه مع ان الوجه الاخير الذي هو منقول عنه كما صرح به الشارح في شرح الكشف
يدل على انه ذلك ولانه في الفصل فائدة اللزوم في التعريف والتعريف في العهد والجنس واما المنع الثاني فلانه منقول
كلامه صمما كما استطاع عليه الظاهر ان هذا الكثير من الناس علموا بما ذكره وكون الحمد في هذا المقام محولا على الجنس والاستغراق
اما باعتبار المنع الضمني ارباب حملوا على صاحب الكشف فان قلت ما معنى التعريف في الحمد لله على معنى الدلالة بالتعريف
في الحمد لا طلب بيان مدلوله الوضعي بل في قوله في اول ذلك هم المثلون ومعنى التعريف في المثلون الدلالة على ان المتعين
هم الناس الذين بلغك انهم يملكون في الاخرة او على انهم الذين ان حصلت صفته المثلين ثم فانه اراد بمعنى التعريف من هذا احد
صوره حيث رده بين العهد وبجوهه ويصح تصحيح الفاضل ان المعنى الثاني الذي ذكره من فروع التعريف الجنسي وحمل كلامه
الكشاف على ما ذكره كان محتملا لما ذكره الشارح والفاضل الحنفى في حاشيته انه لاكتفاءه هو المناسب لكونه بيان مراده في المناقاة
البيان بحرف سوي اللزوم وانما قلت الظاهر في هذا ان حمل على انهم علموا بذلك كون مدلول اللزوم محب الوضع الجنسي دون
الاستغراق انهم حمل كلام الكشف على اثبات التقدير بالاي وهو مستبعد من تلك الغرض على ان نفي كون الاستغراق مدلول
اللام بناء على حجة من ان فاته لذهب الاعتزال بعيد كل البعدا عن المناقاة له ارادة الاستغراق ولا شك ان وضع لفظ المعنى لا يقتضي
ارادة ذلك المعنى منه في كل مقام واذ ثبت التعليل الذي ذكره كثير من الناس سوى بيان كون الحمد محولا في المقام على الجنس
دون الاستغراق فظهر ان باقي الوجوه المذكورة هي متحققة ان نفي ذلك لعلنا لم نسايق الكلام ولا حجة على الشارح
رد في شرح الكشف على الوجهين الاولين باشعارهما بكون اللزوم للاستغراق في الجملة عند التخصيص مع بطلانه ولم يورد
الوجه الثالث هناك ولم يرد عليه ما يما ذكره هناك وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع انه يرد عليه ويورد اظهرا ما اورد
هناك على الوجهين الاولين ولو كان الكلام صمما سيقال بان ان مدلول اللزوم محب الوضع الجنسي والاستغراق كما ينبغي
ظاهر فليس ان اللزوم في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق كان اختيارا وتسميته اولى في غاية البعد فعليه ان يترتب
كلامه وادع على الشارح ثانيا ورفان قلت من اين يفهم منع صاحب الكشف كون الحمد محولا في المقام على الجنس والاستغراق
قلت من قوله وهو تعريف الجنس لا إطلاق تعريف الجنس على الاستغراق وان وقع في بعض المراجع الا ان الاصطلاح منعقد
تخصيص اسم تعريف الجنس وتعريف الطبيعة بالاشارة الى الحقيقة من حيث هو وصاحب الكشف جار هذا على الاصطلاح المذكور

بقربته ذكر الاستغراق منها في مقابلة المشهور وتخصيص تعريف الطبيعة والحقيقة بذلك وهو المذكور في التلويح وفي
تعريف السند اليه باللام من خاصية الفاضل المحقق فانما ذكره الفاضل المحقق من ان الدال على ذلك ان تصريح بالجنس في
موضعين ولم يفرق في انضمام الاستغراق اطلاقا مع انه لم يجعل دليلا على ان الاستغراق لا يصرح بان المراد الاستغراق في
الاستغناء قربته في ظاهرة على ارادة الاستغراق فالتقريب لم يصرح في انضمام الاستغراق ولا كذلك شيوع ارادة الاستغراق
في المعاملات الخطابية قلت ادعاء كون قربته الاستغراق كذا على علم يدفع هذه التفرقة ويمكن ان يدعى بان المراد من القرب
المدعى كونها كذا على علم القرب المجزوء للاستغراق والاستغناء في الآية الكريمة قربة موجبة والفرق ظاهر وانما
ثانيا فلان تصريح بالجنس وعدم التفرقة في انضمام الاستغراق اطلاقا على اقتضائه في معنى الحد على الجنس من حيث هو
اذ هو ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال الامر من الجنس من حيث هو والجنس من حيث وجوده في ضمن جميع افراد ذلك
الحال في قوله اختصاص الحدود ان يقول اختصاص المحامد في معناها حيث ذكره جده شمس الملة والذين الغنارى في
تفسير الفاتحة حاصل ان الحد على اختصاص الجنس لا ينافي في مذهب الاعمال بخلاف الحال على الاستغراق فانه ينافي في ذلك
لان اختصاص الحد الذي ذكره صاحب الكشاف مستفاد من اللفظ على ما هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات لا
الثبوت كما عرف واثبات الجنس المذكور لا ينافي في ثبوته للغير ولو عند الثبوت ولذلك قال التكاكي وقد يكون
الخبر عام القسمة والمراد تخصيصه بعين يخرجاء زيد وعمر وزيد وهذا بخلاف اثبات جميع الافراد المذكور فانه لا
ثبوت شئ لغير المذكور عند الثبوت هذا كلامه وانت خبير بان صاحب الكشاف قال بالاختصاص الثبوت في سورة
التحسين وغيره بل الظاهر ان مراده بالاختصاص في قوله ههنا بعد الدلالة على اختصاص الحد وانده به حقيقة الثبوت فلا
ينبغي الاستغراق سواء حمل الاختصاص الثبوت على التاويل والله او الاشارة لنا فانه مذهب الان ان يقال قوله
بالاختصاص الثبوت على التاويل والضرورة ههنا مع ان اظهرا مذهبنا وارهوا التصرف فيه مناسب لا اقل
كتايبه الا ترى انه صدره فيما نقل عنه بقوله الحمد لله الذي خلق القرآن ثم غيرة الى انزل لوجوه ذكرها الفاضل المحقق
شرح والله اعلم قوله بل على ان كلمة على تتعلق خبر مبتدأ محذوف اي على من سمي على كذا والحكمة عطف على جملة وهذا الظاهر
وهذا لا يندفع ما يرد على ظاهر كلامه من ان عطف بل على ان يحذف قوله ان افعال العباد لا يندفع على ان هذا الصفة بغيرها
مع انه لا وجه له لان القول بالتحقيق في الحمد لله لا يدخل في هذا الباب ولا حاجة في دفعه الى ان يعتبر ان احد العقائد في

الذهاب الى ان تعريف الحد بالجنس اما سلة خلق الاخل واما انه سادس الفعل فلما قال بالتحقيق علم ان المحقق
الاولى مستقيمة وان الجملة هي الثابتة قوله والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبوت او ر عليه ان الجملة الاسمية
وان دل على الدوام الا ان التي خبرها ظرف غير ظاهرة الدلالة عليها ان قدر الظرف بالفعل فظاهر يصححهم بدلالة الاسمية
خبرها فعليه نحو قوله ثم الله يستهزى بهم على الاستمرار والتجدي واما ان قد باسم الفاعل فلا بد بمعنى الحدوث بقربة
عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل والجواب ان المفيد ههنا للثبات هو الاسمية بقربة العدول والاسمية التي خبرها
فعلية انما يفيد التجدي اذ لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه على ان لا ان نقدر اسم الفاعل وينبع
كونه للحدوث ونقول يكفي للعمل في الظرف ايحة الفعل فعمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت لا بمعنى الشارح في اواخر الكتاب
الثالث على ان زيد في الدار يحمل الثبوت والتجدي يجب تقدير حاصل او حصل وهو بمنزلة التخرج فانه ذكره هذا للقبائل ان
يقول المناسب لمقام الحد على نعم الله ثم المحذرة علينا يوما فيوما ان يقال الحمد لله ليفيد تجدي وصدور الحدوثا وعلقه
بالله على استغراق الارضية بمعونة المقام على ان فيه اقاب النفس دون الثبوت لانها اذا اعتادت الشئ القسمة
ولاشك ان افضل العبادات استغناء والتحقيق ان القاعدة في اختيار طريقة الحد وتجهها جانب البلاغة بلا حجة المحم
عليه فان كان من الامور الثابتة والمناسب ان يختار الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة فان الربوبية صفة ثابتة
للكائنات فلهذا اختير الاسمية والا فالفعلية صرح به بعض الافاضل قوله والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق
فكذا ما ينوب منابه اي لا يدل على الاستغراق لعدم جواز زيادة التاييد على المنسوب في الدلالة وان جاز قصوره عنه
فلا يرد عدم دلالة المصدر على النسبة والزمان وهما جرت وهو ان المحققين صرحوا بان قد يقصد في المقامات الخطابية
بمثل قولنا فلان يعطى الى الاستغراق كما يسبح في احوال متعلقات الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذي يار عنه المصدر
من ذلك القبيل والجواب ان ذلك في الفعل المنزول منزلة اللازم اعني الذي لم يعتبر بعلقه بالمفعول والتزويل المذكور في
فصل الحد من الجنس بل لا يصح وهو قوله وفيه نظر لان التاييد مناسب الفعل كما يريد ان المصدر المذكور كان تاييدا مناسب
الفعل فيجوز ان يكون تعريفه لزيادة معنى هو الاستغراق في العبارة مساعده ولما ورد ان المصدر المعروف لا ينوب مناسب
حتى يرد عليه انه قد ينوب عند اية كافي في قوله الحمد لله بالنصب والحب عن هذا النظر بان الاستغناء لا يندفع من مظهر
قائمة واللام وضع للاشارة الى عدول مصدره كذا ذكرت في الوجود الذي اختاره وانت خبير بان مراد المصدر عدم ثبوت

المدعى بما ذكر في الاستدلال فإثباته بتغيير الدليل وضم مقدمة أخرى تسليم الاعتراضه في التحقيق قوله وعند
حذاء قرائن الاستغراق وإدبقرينة الاستغراق ههنا القرينة المحزنة له لا المرجحة ولا الكان العفج الحسن هو الشائع في
الاستعمال مطلقا أي سواء وجد القرينة المرجحة للاستغراق أو اندمست كالأخفى على الذوق التسليم ولا يخفى عدم استقامته
فالفاضل المحشى لما يدعى تحقق القرينة وكونها كذا على علم وإعلام أن معنى الكلام ههنا على مذهب صاحب الكشاف لأن
الشراح تصدوا توجيه كلام وقد حصر في الفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجس فلا يثنى في ما ذكره
في التلويح من تقدم الاستغراق على الجس عند المحققين ولا يقدح فيه ما ذكره الأصوليون من أن الحمل على الجس في نحو
والله لا أزوج النساء سبق على امتناع الحمل على الكل وأنه لو نزل الكل لصدق قضاء لا نهوى حقيقة كلامه وإنما
ذكره صاحب الانتفاق من أن اللام كافي العموم بدليل استعماله فيه من غير قرينة وتوقف العهد والجس عليها قوله أو
أن اللام لا يفيد سوى التعريف لا خلاصة أن الاستغراق لا يستفاد من نفس اللفظ وهذا كالتعريف بأن الحمل عليه يحتاج إلى
الاستغانة بالخارج فليس بين هذا الوجه وبين ما ذكره الفاضل المحشى من قوله والتسليم اختيار الجس أن دلالة اللفظ على
الجس وعلى اختصاصه بالله سبحانه لا يحتاج فيها إلى الاستغانة بالمقام كغير تفاوت فلا وجه لاختيار واحد وإرادة
الأخر فإن قلت قد ضم الفاضل المحشى إلى هذا الوجه قوله مع أن اختصاص الجس بمقام اختصاص جميع الأجزاء
الشراح خلوص ذلك فلقد أوردته قلت قد أشار فيما سبق بقوله وهذا يظهر أنه إلى هذا المقام فلهذا التفتي عن ذكره ههنا لما
أشار إليه سابقا على أنه لا فائدة يعتد بها في كونه على اختصاصه بالله سبحانه لأن المفيد لذلك الاختصاص على
ما صرح به نفسه في أحوال المسند هو اللام الجارة لاختصاصية وتلك الإمارة لا تتفاوت حالا في الجس والاستغراق
بقي فيها جنان الأول أن الدليل المروي من صاحب الكشاف الذي نقله الشراح بقوله أو على أن اللام لا يفتقر إلى
تختلف الحكم عنه في صورة العهد الخارجي مع أنه من معاني اللام عندنا كما صرح به في الفصل إذ يقال اللام لا يدل إلا على التمسك
والاسم لا يدل إلا على سماء وهو نفس الحقيقة أو المخرز المنفرد لا يكون منه عهد خارجي لا يقال هناك وضع أو موضع
بإزاء المهور لا نأقول فلا يتجه بالدليل المذكور وحده عدم كون اللام للجس بل ينبغي أن يتعرض لعدم الوضع في الجمع بإزاء
الأجزاء فإن قلت ذلك معلوم لا يحتاج إلى البيان قلت فكذا المقدمة المطوية في التعليل الثاني التي أشرت إليها هناك
الثاني أن المفهوم من اللام هو الحقيقة والاستغراق لا يحتاج في مقام واحد يجب أن يقتضيه ظاهر حال الأمر ذكره في المتن

باللام

باللام إذا لم يكن خصه من الماهية معودة فإن لم يكن هناك دليل على إرادة الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الأجزاء
على الحقيقة وإن كان حمل على الاستغراق والعهد الذهني فظهر منه أن إرادة الطبيعة أغما جواز أن المكن المقام مقام إرادة
الحقيقة من حيث الوجود فمقام الحد ما أن يكون هذا المقام فيلزم الحمل على الجس لأجل هذا لا يكون أمر اختيار الحمل على الاستغراق
وإن كان فلا وجه لقصد الجس ضل على أن يرجع بعدم الاحتياج إلى الاستغانة بالمقام ويمكن أن يوجد اختيار الجس بأن يقال
المقام مقام إرادة الطبيعة من حيث الوجود نظر إلى الظاهر لكن قصد الجس على خلاف مقتضى الظاهر ومنه إلى أن الشرح على وجه
الاختصاص يقتضي طبيعة الحمل لا زمر وجوده مع أن قيد دلالة على اختصاص جميع الأجزاء قوله على ما أنتم الظاهر أنه لم يفتقر
جبر بعد جبر ليظهر تحقق الاستحقاقين لا افتقر متعلق بالحد فصل بينه وبين عاملة تنبئها على أن الاستحقاق الذي تقدم
من الوضوح كما قيل فتدبر قوله فتدقق وجه التفتت اما كتاب ما لا يجوز عند المحققين وأن جزمه البعض كافي الوجه
الأول فإن حذف المبدل منه لا يجوز في غير الاستثناء عند الجمهور صرح به ابن الحاجب لغوات ما هو المقصود أعني الترتيب
وأما ارتكاب ما لا يحسن كافي الوجهين الآخرين فإن الوضع والنصب على المدح وإن كانا الحظيين في انفسهما لكن لا يفتقر لبيان ما
علم بالم نعلم مدحا وههنا وجه آخر الأول أن ينزل الفعل أعني علم منزله المصدر عطفًا على الموصول وذلك لأن الفعل يدل
على الحدث والزمان وقد جرد في بعض المواضع لحد مبدل لغيره جازا الثاني أن يكون ما لم تعلم تغير الضمير الميم المحذوف الثالث
أن يكون من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير العائد إلى الموصول كل ذلك تقتضى أما الأول فلغاياته تدبره وأيضه الأصل الحقيقة كما
لم تقتدر لإصا إلى الجاز وأما الثاني فلعدم جواز حذف الضمير الميم بمثل ما ذكر في عدم جواز حذف المبدل منه وأما الثالث
فلكونه خلاف القطع عدم اشتماله على كونه سريته قوله لم يكن من ممكن بالنظم كانه أخذ مكانه يريد أن المبدل على صفة المنعم أشد
تمكنا في القلب كما دل عليه تقريره وأما العهد على نفس النعمة فعلى سبيل التحويز بناء على أنها أقرت ذلك الصفة قوله لتصور العباد
عن الإحاطة ولذا يستلزم اختصاصه بشئ دون شئ مجموع الأمرين على واحدة كحذف مفعول الإنعام وتقررها أن التعرض
للمفعول به انتاع على سبيل الشغل تفصيلا وإجمالاً وأما بطريق التعرض لبعض الأجزاء على الصلة فالحال الأول والثاني لل
الثاني ثم أن تصور العباد عن الإحاطة بالنعم به كذا نعم من أن يكون حقيقة كافي التفصيل وإن تعدوا نعم الله لا تحصى
وأدعاء كافي لإجمال وأما القم في المحضر لفظ الإيثار المراد به الاشتغال بالوهم أحراقهم مطلق الشعور والأدراك إنما هي
اعتبار القصد في الخواص والمزايا على ما تقر به عند قوم في ثبات الشرحين واحد وتقوم الخاتمة وهم في أن ضمير اختصاصه فيه

وحيث

اي اختصاص الانعام بشئ دون شئ اخر او اختصاص الحد على العام دون اخر ولا يصدق في تحقق التوهم فائدة تعليم المثل
اسم الذات الاستحقاق لجميع الاوصاف المذكورة فانه وقوله دون شئ معناه متجاوزا لشيء اخر وسبحي تحقيقه في بحث القصر
قوله وليذهب نفس الشارع كل مذهب مكر ان يكون هذه العلة انصاع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به علة واحدة للكل
الحذف فيكون هي ايضا علة عدم التعرض للبعض واما جعله علة مستقلة له فيرد عليه ان ذهب نفس الشارع الى ما ذكره فصل
في صورة ذكره بلفظ العموم ويجوز ان يجعل الحذف لمجرد الاختصاص وهذا ان يقول ان الله تعالى على وجه العموم في اقر ذلك الفعل يكون
بالفعل بل بسطة ليعيد بسطة خطابية المقام انساب فعل الانعام الى الله تعالى على وجه العموم في اقر ذلك الفعل يكون
شعاعا على جميع الانعامات ويمكن ان يكون مراد الشارع هذا فقد تكرر قوله ثم انه صرح ببعض النعم في شروح في قول
المصنف علم في وسم للترتيب في الاطراف كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس يراهم اخبر ان الذي صنعت امس
اعجب واللتراخي في الرتبة فان رتبته تفصيل تلك النعم متباعدة عن رتبة اجمال مطلتها وسبحي في مباحث الفضل والصل
زيادة تفصيل هذا ثم ان المراد بالشرح التعرض مطلقا بقرينة ذكره في مقابلة عدم التعرض بالنعم به ولفظي الاشارة في
الموضعين فيها بعد وبمعنى النعم نعمه البيان ونعمه القوانين الشرعية ونعمه بعث الرسول المفضل لها ونعمه المعجزة العظيمة
للدعواه وتلك النعم بعضها هي الاصول والمراد بالايان الى الاصول الايمان النهائي انها اصول ويقال الايمان الى جميع النعم
المذكورة لا يقتضي الايمان الى كل واحد منها فانه اذا كان بعض تلك النعم مصححا به والبعض موصى اليه بصدق على الجميع من
حيث هو مجموع انه موصى اليه وليس ذلك باعتبار التغليب كالاعتني بتجويز ان يراى بعض النعم نعمه البيان بان يجعل الايمان
للتعظيم ثم التكلف في كون الشرح وحده اعم الى تلك الاصول لا يلفظ اليه لان تعيين الشارع اصالة تلك النعم ثم تنزيل
كلام المصنف عليه واحدا بعد واحد مستهجا الى الدعاء لمعاون الرسول ثم تعذر الاستدلال في نفسه على ان اصالة
معانهم ليست كاصالة تلك النعم صريح في خلافه قوله فتعاوون استئناف جوابا لسؤال مقدروا ان يقال لا يعلمون في
هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حاله من غير اجتماع مع بني فرعه والاول اقرب قوله وفي الكتابية مشقة يعني يمكن ان يخلص
ثم علمه ورياء في كل احد بحيث يعلم الله كل نفس على معناه من غير توسط الاشارة الى ان في الكتابية مشقة لاحيا جميعا الى
ادوات بعض حيزها في جميع الاوقات وانه الكتابية باقية بعد انقضاء حاجة الاعمال فقد يلزم ان يطالع على الدرس لاراد
اطلاعه عليه قوله وهو المنطق الفصيح العربي تمام في الضمير الفصيح المعنى الناطق فلا معنى له او بمعنى المظهر بالمعرب معناه ان

الخاص من اللكنة فالظاهر ان المراد بالبيان ههنا ما يتبعه به نوع الانسان وربما لا يكون نصيبا بالمعنى المذكور
اراد به معنى المظهر وجعل المعرب تفسيره قوله ثم ان الاجتماع شروع في بيان اصله نعمه القوانين ونعمه المعجزة والمعجزات ليست
عليه ما ذكر في الصلوة وليتبعين المناسبة بين ما ذكر في الصلوة وبين ما ذكر في الحمد قوله يتفق الجميع ضمير عليه يرجع الى العامة
والعدل باعتبار ما ذكره الى العدل فقط قوله لا يتنازل الجزليات الغير المحصورة اما قال يتنازل بالافراد مع ان مرجع الضمير
المعاملة والعدل اما باعتبار ما ذكره واعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله لا يتنازل لما في الاثر بما يحيط
تقدير المعاملة بالعدل ثم ان النعمة قد منعوا من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان يكون ولا يوجد ذلك النعم في كل النعم
الغرائب بل في عبارات بعض العلماء كانهم جعلوا بمعنى المغاير قوله لا يتنازل لما من قوانين كلية اي لا فراق بينهما من قولهم يذو بية
بدل الى فرقة والتبديل والتفريق وتبديل في تفرق ولا عرض منها من البدل وهو العوض في الجار والمجرور اعني ما يتعلق بالنعم اعني
بدل على قول البغداديين لانهم جازوا والاطالع جيل لا يتنازل من الاسم المطول اجزائه بحرفي المضاف كما اجزائه في العراب
وخرجوا على ذلك قوله صلى الله عليه واله لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما سئلت والبصيرين وجب في مثله تنوين الاسم لكونه
مضافا للمضاف مع ما قبله لاخر من زيد وجعلوا متعلقا الظرف في معنى الاسم فيه على الفتح كما في ما عرفت محدثا وهو خبر
المبتدأ اي لا بد ثابت له وقوله من قوانين خبر مبتدأ محذوف اي اي ابد المتلقى من قوانين كلية وهذه الجملة الاسمية التسمية
لا عمل لها من الاعراب لانها مستانفة لفظا ويجوز ان يكون من قوانين متعلقا بما دل عليه لا بد اي لا يتنازل من قوانين وقدا
الشريف في اوخر بيان المشايخ الى ان الظرف في مثله خبر لا بد حيث قال في قوله لا تعلق الاشارة الى ان الاشارة ليس بمركب للشيء
والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا فاعلم وقس على ما ذكر نظرا لهذا التركيب قوله وهي المعجزات المعجزة اس
خارجة للعادة اظهره الله لكم على يد مدعي النبوة تصديقاً له في دعواه وهو كما يسمى معجزة باعتبار اعجازه يسمى اية باعتبار كونه
علامة دالة على صدق الدعوى **قوله** واعلى معجزات نبينا هو القرآن اما انه معجزة فلما ذكر في الكتب الكلاسية واما انه اعلى
فلانه مستجاب يتفق به باب الشريعة المشقة على العادة في الشرائع ولانه باق على كل زمان وامر من بين الكتب على كل
لسان بكل مكان وفي بعض النسخ واعلى معجزات النبي على ان يكون اللهم للعهد او الاستغراق وقوله العادق بين الحق والباطل
ايما الى ان قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة **قوله** من عطف الخاص على العام غاية لبراهنة الاشياء وتبيينها على حلاله
نعمه البيان البراهنة صريح الزجر اذا فارق اصحابه والاستهلال اول صوت الصق في اسمعير لا كل شئ يتبعه الاستهلال

محب المعنى القوي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسباً المقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكنه
سعى باسم السبب تسمية على كاله في السببية ثم البراعة اثباتاً باعتبار ان الفنون المشرع فيها يتعلق بالبيان بالمعنى المراد منها
وهو المنطق العربي عما في الضمير او بعبارة اخرى ان الانسان المذكور هنا في الاسم كاسمجي وان اختلف البيانان في المعنى وهذا
المقدار يكفي لبراعة الاستدلال واعلم ان عطف الخاص على العام يشتمل على امرين فإفراد بالذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق
العطف والمنية على جلاله نعمه البيان هو الامر الثاني لما ذكرنا في واطم الباري الثامن من ان ذكر الخاص بعد العام انما
يكون تبييناً على فضله ومنزته اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف والاهمال ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعراً بالبيان
باعتبار انهم يروى الى ان الخاص يبلغ في الشرف والكمال الى حيث ترفع عن الدخول تحت العام **قوله** كما اشير اليه في قوله نعم ظن الانسان
علمه البيان حيث خصه بالذات بين التعم الواسعة الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكر في واطم التور المشتملة على تعداد نعمه وتتم
بتعليم القرآن وخلق الانسان وهما نعمتان جليلتان والضمير في اليه راجع الى الجلالة باعتبار ان معنى الشرف اوانه ما اولان
مع الفعل **قوله** ما لم تعلم بفعل ان تعلم والاول مخدوع اي علمنا ولا ضمير في ذلك اذ ليس علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الا
على احد متعدي كيف وقد وقع الافتقار عليه في قوله نعم لا علم لنا الا ما علمنا ولو كان من افعال القلوب لكان متعدياً لا رادع
الثاني اذ هو من داخل المبدأ والخبر فظهر ان القول بان الافتقار يقع على كل المنعولين وان علم منزلة منزلة اللازم ومن الاشياء
متعلق به وما لم يعلم بذلك بدل البعض من الكل كيف مستغنى عنه فمراد النصح بما لم يعلم وان كان التعليم لا يتعلق بالغير المتعلم
تنصيص على ان الله نعم فقلنا من علمه لاجل ان نور العلم وقده المنة ورسوله ولدفع قوم ان المراد بالتعليم تذكير ما نسي قوماً من الاشياء
منه ومن الشايع ان المراد ما لم يكن تعلم باجهادنا وقواتنا قوله رعبه السجى قبل عليه حصل غاية ان يقال وما لم تعلم من البيان
علم وتعباً في تركيب الكلام في تقدير من البيان في هذا التركيب الذي قدم فيه وعلم على ان فيه ايضا ما لم يكن في العلم
تقدير المفعول **قوله** حين من نطق انما اختار خبر من نطق على سائر الصفات المارحة له ثم يناسب ما ذكر في الجاهل من التعرض للشيء اليه
واختار النطق على القول الملائم لاحتاج الى ان يقال ان عام خص منه البعض وهو الله نعم وفيه ايماء الى قوله نعم وما ينطق من الهوى
قوله للشايع المتقن للقوانين انما توصيف الشايع بما ذكرنا من سبب الدعاء له واصطفاً كان ثم واسطة في وصول نعمه الاسلام
ايما مع ما في الدعاء له من المشروبات المعهودة كان الدعاء تلو التثنية على الله نعم **قوله** على فسر في الكشاف ايماء الى ان نعمه
اخر وقد مر في شرح الديباج قبل ان يكون المراد من نطق بالاصواب الانبياء نعم ومن ادعى الحكمة وفصل الخطاب الرسول صلى الله عليه وسلم

عليهم وان النبي هو الانسان المبعوث الى الخلق عموماً او خصوصاً على حدة معق الانبياء عن الله واحكامه والرسول هو
الانسان المبعوث على حدة او على يد الله من قبل المعجزة ومع كتاب شتم على الحكمة وهذا سبق على اشتراط الكتاب مع
الرسول كما هو المشهور وان فوشق في بان هذا الرسول مراد على الكتب فتأمل **قوله** ولفظ او في ثم انما دلالة الله على انه ليس
من عند نفسه فظاً واماداً له على انه من عند غيره فبما خلقه ان انشاء الحكمة لا يصح الا من الله نعم فكان قوله وتترك العاقل ان
هذا لا يصح الا من الله مستغنى عنه اللهم الا ان يجعل توضيحاً لما بعده **قوله** اشارة الى المعجزة اراد بالمعجزة الشار إليها القرآن
فالام للمهد والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدق عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما
يتبادر اليه الامم من ظاهر الدليل لان المراد به هنا ام الكتاب المنزلة على الرسول ثم والقول بالاعجاز في غير القرآن فهنا
غير ظاهر نصهم بان باقي الكتب ليست منزلة للاعجاز وانما ما يعجزون وسنهم القولية فالامر اظهر **قوله** فصل الخطاب البيان
من الكلام وانما لم يقل الكلام البيان كما قال في مختصر الخطاب المفضل وهو الى ان اضافته الصفة الى الموصوف بمعنى من البيان
قوله يتبينه من مخاطب به ولا يتبين عليه اي علمه لانه روي فيه جميع ما لا بد في الاقمار فالبيان هنا بمعنى العلم والافهم
ولهذا عدى بنفسه وانما الذي يعنى الظهور فهو لازم واعترض عليه بان فصل الخطاب هذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه
من المتشابهات لا يتبينها من مخاطب بها ولا يتبين عليه واجيب بان معناه ان خطابه خالص عما يوجب الابهام وصعوبة
نعم المراد بما جعل بوضوح الكلمة والكلام والا قرب ان يجاب بان الكلام ينشأ عن مذهب المتأخرين من ان الراشدين في العلم
يعلمون تاويل المتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير لا انهم مخاطبون اليه اي يجب ان يفهم
ما خاطب به وهم يتبينونها ولا يتبين عليهم او بان الخطاب بها هو الرسول عليه السلام وهو يتبينها والله اعلم **قوله** وايضا فاضل
اقتداء الفصل على معناه الحقيقي الذي هو التميز او التمييز وصف الخطاب به على طريق المجازة كما في رجل عدل انب بما عليه
المعاني على ما نص عليه الشيخ عبد القاهر في قولنا ما هي اقبال وادبار وفيه بحث لان الفصل اذا ايق على معناه الحقيقي كان حاضراً
العمل الذي هو له فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازاً عقلياً وانما يستقل من الشيخ في نسبة المصدر الى ما تقتضيه من قوله لا
ثم اضيف اليه الاتري انك لو قلت انما عدل السلطان ولم ترد بالعدل العادل بل بقيته على معناه كان منسوبة الى ما هو له
حقيقة ولا لفظ في جعل تلك النسبة مجازاً اي هو نسبة الاخلاء اليه وانما اذا قلت انما عدل السلطان عدل فاعني بالهوى
نسبة العدل الى السلطان على طريق المجازة عين اللطف نعم ابقاء الفصل على حقيقته على ان لا يرتكب مجوزاً لغيره لا يفسد

قوله اصله اهل فائدة الحاء همزة فوصل الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفاء لان قلب الحاء ابتداء العالم بحج وضع اخرجي لياس
عليه وانما قبلها همزة فتابع **قوله** يدل اهل وجب استدلال البصري ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع في تصغير ال اهل
ولو كان اصله غير اهل لسمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالانثى لا يستلزم اختصاص استعماله بالانثى
فيجوز قصد تخيير من له خطر او تقليد على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولى الاخطار العظيمة وانما القول بان
تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالانثى ذلك فقد يناقض فيه بان تصغير التعظيم فرع لصغر التعظيم كما صرح به
خص استعماله في الانثى ومن له خطر يريد ان فيه تخصيص الاول انه لا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال الى الاسلام قال
صروا مثلهما وانما في انه لا يضاف من العقلاء الا الى من له خطر قبل لما ارتكبوا في الاصل التغيير للفظي بتغير الحاء ارتكبوا
التخصص الاول ترجيح الملازمة بين اللفظ والمعنى وما كان الحاء حرفا ثقيلا وكونه من اقصى الحاق تطرق الى الكلمة بسبب
قلتها الى الالف الذي هو حرف خفيف بنقص قوته فانكسر التخصيص الثاني جاز هذا النقص **قوله** اظهر ارجع ظاهر كصاحب
اصحاب اور عليه انه صرح في شرح الكشاف بان اظهر ارجع طهر بمعنى طاهر كعد بمعنى عادل وقال الحق ان جمع فاعل على انما
لم يثبت كانه في الجرمي حتى قيل ان جمع صاحب صحاب وصحبة واصحاب جمع صبي بالكسر تخفيف صاحب كنهان وانما
المثل المشهور اعني اخا وابنا وبها اي الذين احبوا على هذه الدار هم الذين بنوها فقد قال الجرمي اظن ان المثل خانها
بناتها الا ان يكون هذا من التوارد على ما يجي في الاشغال وقد يقال مراده كون الاظهار جمع طاهر يجب المعنى لا انه جمع صبي
فلا يخالفه بين كلاميه **قوله** وصحابته الاخبار الصحابة في الاصل مصدر يقال صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خير الامم
وعلمهم ولكنها اختص من الاصحاب لكونها بعلبة الاستعمال في اصحاب الرسول كالعلم وطوائف الصحابي بها اخلاق الاحياء
ثم المختار عند الجمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم راي الرسول عم وقيل وطالك صحبته وقيل اذ رآه الرسول والاصح ان اللزوم
لا يحتاج الى ما عدا الرواية مما ذكره في العرف والظاهر ان الرواية كل مسلم سمع من النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعدت انما الملازمة
المفهومة من نحو اصحاب الجنة واصحاب النار فغير مجد وهذا قيل كان اهل الرواية عند وفاة مائة الف واربعه عشر الفا **قوله**
جمع خير بالتشديد اي صوروا وقدر ايان يكون جمع خير تخفف صفة مشبهة كالسوال جمع بيت وهو احد من خير بالتخفيف
سلطا اسم تفصيل بانه لا يلقى ولا يجمع ولا يثبت لكونه تخفف اخر من فاعل من لا يصرف فيه لكونه مناسبا للفظا ومعنى لافل
التجيب غير المتصرف فيه كانه في نحو **قوله** اصله مما كان من شيء مما ابتداء قال في اللبيب معناه لا يعقل غير الزمان مع نفع

معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده ان يجزى عما على الاختلاف ولكن ثامة بمعنى يوجد وقاعله راجع الى ما
ومن شيء بيان له وقايدته زيادة البيان والتعظيم لان من زيادة شيء فاعلم ان يكون لفظه المشتبه بالانواع ان النقص يرجع الى
مكلف الايضاح اليه وقد يقال هما جبرك على انما قصده وسعى اسمه ومن زيادة لان الشرط غير موجب عند ان على ولا ان هو
الوجه ولذا انما اليه الشارح شران ما ذكره من ان اصل انما ما كان لشيء على ان يكون مراد سمي به بقوله اما ان يندى بطلق
معناه مما يمكن من شيء فزيد منطلق انه في الاصل كذلك وقال بعض الا فاضل مراد سمي به بيان المعنى الجيت وتصوير ان انما
يفيد لزوم ما بعد فانها لما قبلها لا انه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكن في الدنيا شيء اخذ في الشرط ويزيد ما
ارغمت النون في الميم ونفخت همزة حذف الشرط والتفصيل مذكور في شرح الرضوي **قوله** بعد الحمد والثناء ينبغي ان يربط
بالثناء والثناء على الرسول يذكر الصفات المارحة له في ضمن الصلوة والالكان المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوة لا في الخضر
قوله موقع اسم يريد به منها والدليل على اسميته عند الضمير اليه صرح به صاحب الكشاف في قوله نعم ما تاتنا به من زيادة
قال يجوز زيد ذكر الضمير الراجع وتاينه حمله على اللفظ والمعنى وزعم ابو علي التسهيل وابن يسعون انما تاتنا حرفا ايهم
مع جوابه مذكور في كتب النحو واعلم ان ما ذكره ههنا من كون انما واقعا موقع المبتداء والشرط مخالفا لما ذكره في احوال تعلقات
الفعل في تحقيق قوله وانما مودعهديانهم الآية حيث قال انه اما اصل انما زيد فتايم مما يمكن من شيء فزيد فاما في حذف المذموم
الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه لزوم القيام وهو زيد فانه يدل على ان انما لم يقع الا موقع اداة الشرط ويكون
بيانه كلامه على المذهبين بقى ههنا بحث اخر وهو انه ينهم من كلامه ههنا ان كل بعد من تحت الشرط وبدل عليه اي قوله في
المحقر والمعامل فيه اما لثابتته عن الفعل والوجه تعلقه بالجزء لان المقصود الاصل من مثل قولنا انما زيد فتايم ان القيا واقع
البت كما صرح به ههنا فالعق هي ان التاليف بعد الحمد لا وقع شيء لان التاليف لا وقع شيء بعد الحمد اذ لا يخفى ان
المقصود المذموم انما يلزم تعميم الشرط والاطاعة لا تخصيصه وتقيده فتأمل **قوله** لونها الناء الآخرة للشرط غالبا المشهور
لزوم الناء لا ما كلى لا يحذف عن حواشيها الا في ضرورة الشعر كقوله فاما القتال لا قتال لديم قوله غالبا قيد لقوله الآخرة
للشرط وانما كان لا يربطها لاما كانت وان كان الشرط القريا ليدل على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى
دليل هذا اللزوم الكلي في انما يحذف فحتمها لان في الشرطية ولا يستلزم مرتبتها على الاصل وقد يقال ان في انما اكثر اي
قوله لونها الناء الاسم اللازم المبتداء اللزوم ما قول بالالزام اي الترتيب والصوق الاسم الاول بقى على ظاهره ولزم ان لا

يخذف اللام من المفعول اعني قضاء لان التزوم صفة للصوق والقضاء من قضية حقه اي اذيت صفة الفاعل
فلا يكون فعلا لقابل الفعل المعلق وهو من جملة الشروط لحدوثها في المشهور ثم ان الظاهر ان قوله اللزوم محو رصفة الاسم
ولزوم الاسم للبنداء لزوم العام للخاص كل يوم الحيوان للانسان ويلازم هذا التوجيه قوله وابقاء له بقدر الامكان فان
التزوم للبنداء لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان يكون اللزوم لثابته اي ذلك ولما لم يمكن لتعين حرفه الماحل
لصوق الاسم اي وقوعه بعد فاعلا فصل بدلا عنه اذ لا يدرك كله لا يترك كله وقد يروى من فروعنا صفة للصوق ولصوق
الاسم له معيارا احدهما الذي ذكرنا فيما مضى من لزوم لصوق الاسم لقاريده بلفظه المعنى الاول وبضميره المستتر في اللزوم
المعنى الثاني على طريق الاستخدام واعتراض على لزوم لصوق الاسم لما قبله نعم فاما ان كان من المقربين فروع ويحتمل
واجاب الشارح في الحاشي بان التقدير فاما المستوفى فلا سم لا صق لها تقدير او اما الفاضل الرضي فلم يلزمه بل قال
انما اللزوم فاقامة حيز من الخراء مقام الشرط سواء كان اسما ام لا **قوله** لما طرف بمعنى اذا الاظهر ان يقول بمعنى اذا قال ابن
لانها مختصان بالماضي وبالإضافة الى الجملة قوله فلك فعل ماض ان قلت فان ذلك القول في قول الشاعر قول العبد لله
لما سقاونا ونحى بوادي عبد شمس وهاشم قلت سقاونا فاعل فعل محذوف يفهم منها بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره
قلت بدليل قول وقوله ثم ام من شئت البرق اذا نظرنا اليه والمعنى لما سقط سقاونا قلت لعبد الله **قوله** والوجه
وهو انه ظرف يستعمل استعمال الشرط لانه اذا التحد معناه بمعنى الاسم كان هو ايضاً اسما فان الاسمية والحرفية امران يدوران على
المعنى واعتراض ابن حروف على مدعى الاسمية جواز لما الرمتي اسو اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عامله الجواب والواقع في
اليوم لا يكون واقعا في اسو واجب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرمتك الى اسو اكرمتك وهذا مثل قوله ثم ان كنت قلته فقد علمته
فان الشرط لا يكون الاستقبال ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته **قوله** وعلم توابعها لم يرد ان المضائق ههنا مقيد بلفظها
المضائق الشايق اعني علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها مفعولاً باقامة مقام المضائق في الاعراب كما هو المشهور وادعى
على توجيه سيبويه ببقاءه على اعرابه لان توحيد الضمير في به يعرف لا يلائم بل اراد ان توابعها معطوف على المضائق اليه
اعني البلاغة بان يكون البلاغة علما للفنيين المخصوصين كالعربية بجميع العلوم الادبية والعلاني والبيان ونحو ذلك
علم البلاغة من قبل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو فليكن الاستخدام في ضمير توابعها وان يكون الاضافة في المعطوف عليه
ليانية وفي المعطوف لا يتر على ان المشهور وسيد كره الشارح في آخر المقدمة ان علم الفنيين علم البلاغة والتوجيه الحالي عن ثابته

التقدير

التعريف ان ياد علم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو العالقي والبيان كما يفهم من قول الشارح في آخر المقدمة
وسموا على العالقي والبيان علم البلاغة لكان مزيدا اختصاصا بطبعا بهما ويكون فاعلا مجزوا لا معطوفا على البلاغة وانما
العلم المضاف اليهما يلقى في افراد ضميريه وهما بحث وهو ان الزعم في حصر علم الادب في كتاب البستي يقتضئ العرض في
اشي عشر شيئا على ما اشار اليه السيد في مفتاح شرح المفتاح ولم يعد اليه شيئا يراى في حله في العلم بالبلاغة وكذا
التكا في فقه المفسر فابرايد وجعله مع الفتيان الذين هما الغاية القصوى من العلوم الادبية في زمن واحد وايضا جعل
هذه العلوم الثلاثة من اجل العلوم معللا بان شئت الاستدلال عن بوجه الاعجاز بما عاين ان ادخل العلم قرايع البلاغة في
الكشف المذكور على المذهب المتصور وهو ان اعجاز القرآن لكونه في اعلى طبقات البلاغة وايضا لانه دخل البديع في معرفة
دقائق اللغة العربية بل الفحواقر في ذلك منه اذ به يعرف ما لا بد منه في الاقادة والحجرات عن الاول ان الحق في هذا المصنف
اذ لا يخفى ان البديع له موضوع مميز عن موضوع علم البلاغة باحيته المعبرة في موضوعات العلوم وله غاية متميزة وايضا
تجعله علما مستقلا من العلوم الادبية او غير ذلك من الاخرين ان البديع لما كان تابعا للعالقي والبيان غلبا عليه في الحكم
بالاجلية والادوية واجرى التمثيلان على ذلك **قوله** لانه لم يجعله اجل جميع العلوم اذ التعليل محو الكشف عن بوجه الاعجاز
وكذا يحصر معرفة دقائق العربية في هذا الفن تقتضي جليلة من العلوم العربية التي تتعلق بالنظم من حيث ان هذا خلا في
اقادة البلاغة في الجملة **قوله** بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها الظاهر ان فعل التفضيل اعني اجل ليس من قبل ما قصد
به الزيادة المطلقة بل من قبل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه فان قلت فيشترط في هذا القسم دخول المضاف في المضاف
اليه كانه في الضمير ان اضافة سوى اي ضمير المضاف مانع من هذا الدخول قلت الاظهر ان لا وجه لاستدراك الدخول على
الشيخ عبد الظاهر وابن التراج والجزولي بل على وجه ان الاضافة لعقيدة بمعنى من الابتداء به اذ لم يتوجه فيه
توفيق بين افضل القوم وافضل من القوم وانما وجهه على مذهب سيبويه وهو ان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللزوم كما في القسم
الاول المتفق على كون الاضافة فيه محضة بمعناها وهذا يعرف المضاف اليه فيه بالاتفاق وفي القسم الثاني بالاختلاف
وان ابيت الا ان جعل الاضافة من قبل ما قصد به الزيادة المطلقة فاول الطائفة باجمع حتى لا يفتقر المطابقة لمعوله
الواحدة وهذا المعنى **قوله** وجعله من هذه الطائفة وفي بعض النسخ وجعلها على تاويل المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلم
الثلاثة **قوله** اذ يعرف دقائق العربية اي اللغة العربية واما من ان ذكر الموصوف ولهم ان دقائق الفنون الادبية بأسرها

تعرف بهذا العلم فنفيد هذا الابهام تحقيقا **ثانية** قول واسرارها قيل الصغير راجع الى الدقائق لان الاصل رجوعه الى
المضاف فيما لم يكن لفظا اكمل وامثاله لكونه مقصورا بالذكر وذكر المضاف اليه بطريق الطبيعة والشرع هو الدقيق ايضا فاستمر
الدقائق بمعنى دقايق الدقائق كخيار الخيام ويعين العيون ولا شك ان دقايق الدقائق عبارة عما هو ادق واخص من كون نقد
الكلام لا يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي ادق ولما كانت ادقة المعلومات مستلزما لدقيقة الطريق الموصل
اليه كان علم البلاغة وقواعدها من ادق العلوم سراناسعام امر التفرع بلا احتياج الى الزام طي مقدمة هي مناط التفرع ومصبه
وهو ان دقايق العربية ادق دقايق **قوله** وبه يكشف قدم من اشارة الى رجوع الصغير الى العلوم الثلاثة لكنه بطريق التقليل لا
دخل علم قواعب البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور ثم ان المصنف قدم في اللفظ بيان اجلية هذه العلوم على بيان
ادقتها لكونها ادخل في مدحها واخر في التخريل هذه المقدمة اعني قوله وبه يكشف عن ليل المقدمة الاخرى اعني قوله ان به
لكن من غير دقايق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف مقدمة عليه في الوجود **قوله** في نظم القرآن حال من وجوه الاعجاز
او من الاعجاز لصحة فائدة المضاف مقام المضاف اليه بان يقال وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القرآن اشارة فيكون من قبل قوله
باعتقاده ابراهيم خيفة قال الشارح في حاشية الكشف عند الكلام على هذه الآية خيفة حال من المضاف اليه لا يطابق
على حراز ذلك اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه لا يطابق على حرازه لانه جزء من المضاف اليه فانه مثل ان يقولوا
اذا اتبعوا سنته ورايت هذا اذا رايت وجهها بخلاف رايت غلام هذا قائمه واختلاف في عامل هذا حال فيقول معنى الا
لا فيها من معنى الفعل المشعر به حرف الحركة قبل ملة ثبت لا ابراهيم خيفة والتعجب ان عامل المضاف اليه لا يبين من
الاتحاد بالوجه المذكور واما المحقق ضرب زيد الباء فلا كلام في جواز كون عامله هو المضاف نفسه هذا كلامه وقد اشارة
بقوله والصحيح ان المضاف الى القول الاول ان لو كان العامل معنى الاصافة بالاعتقادي المذكور لم يكن تخصيص الجواز فيها اذا كان
المضاف جزءا او كجزء معنى بل يلزم تحوير وقوعه خارج من كلامه اليه وهو بطريق التخييل في الصور الثلاثة التي ذكرها
ابن مالك في الغيبة حيث قال ولا يخرج حال من المضاف له الا اذا اتفق المضاف على ما كان جزءا منه خيفة او مثل جزء
تلاخيص **قوله** لا زالوا يكشف الاستدلال من غير انه محجوز فيقول ذكر السبب وادارة السبب واعلم ان الدليل قسمان او يكون
طائفة في حصول التصديق المذكور بسبب نسبة المحمول الى الموضوع بالثبوت او التسليم نفس الامر فلا يستدل بالبحر على
نقص الامانة في عكسه حتى ولا شك ان الذي لا يند وعرفه اعجاز القرآن بالبرهان الذي على الوجه المختار وهو ان

اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة انما يحصل على التحقيق والتفصيل معرفة قواعد البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة
بالبرهان التي حاصله من علم الكلام فلا اعتبار في حصر كشف الاستدلال عن وجوه الاعجاز في هذا الفن سواء كانت اللام في قوله
لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى الاعلى النوع وهو مرتبة من البلاغة بخبر الخلق عن
الانبياء بمقدار اقصر سورة منه في تلك المرتبة فيتناول الطرق الاعلى وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في
الطرف الاعلى **قوله** ليقتضي انه اي يتبع النبي في طريقه او يتبع طريقة النبي وقوله فينا نصب عطفنا على ليقضي ورفع
اي فينا **قوله** فيكون من اجل العلوم لكون معلوم من اجل المعلومات او رده عليه ان الثابت فيما سبق ان كشف الاستدلال عن
وجوه الاعجاز لا يكون الا بعد العلم ولا يستدعي كون معلوم الذي هو سائله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم
مسئلة حكم فيها على القرآن بخصوصه بعرض راقى بل اتفق ما ثبت ان يكون القرآن من جزئيات موضوعات سائله وهذا
انما يفيد سرقة شرف الموضوع وبالمجمل تعليل قربة قوله فيكون من اجل العلوم على ما قبله بقوله لكون معلوم من اجل المعلومات
شكل جدا فلو اتفق بحسن الغاية حسن ولو ادعى ان معلوماته في انفسها من اجل المعلومات لكان كلاما آخر لا سائل بها
عن فيه اذ ليس الكلام الا في تعليل ترتيب المذكور على ما قبله بما ذكره والحال ان كلام الله ثم اشرف التراكيب وقد قرر ان
العلوم اذا كان اشرف كان العلم بحاله اشرف فالعلم بحال القرآن اشرف ولا يستفاد هذا العلم عند نقد الذوق الفطري الا
بغير مسائل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم اتم اشرف فقوله فرد الاستدلال كون معلوم من غير الحصر المستفاد
من قوله وهذا انما يفيد سرقة شرف الموضوع منوع ايضا اذ حلاله المسائل الشاوية فاقه ولا يلزم ان يتعللها بمعرفة احوال
اشرف الاشياء والثاني بوجوده ثم المراد بالعلوم في عبارة الشرح ما يعلم من هذا العلم لا المسائل كما ترمم بقرينة آخر
على ان يتم الكلام **قوله** ايضا جلالة العلم في غاية الحصر المستفاد من اضافة المصدر على ما سيجر به الشارح في قوله فستفقه
الحال هو الاعتناء والمناسبات في القياس الى المبادئ فلا يرد حصول جلالة العلم بوثاقه الدليل كما صرح به على ان افادة
المصدر الحصر ليس على سبيل الكلام عليه انشاء الله **قوله** فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره ويريد ان كلامه المحمدي
لكلام المشتاح من وجهين فترى الاول ان المصنف حصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم لان المراد بكشف الاستدلال عن وجوه
الاعجاز في نظم القرآن معرفة انه معجز كما صرح به الشارح والتكافي حصر في الذوق لا في ان اسناد الادراك الى
الذوق في قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس الاسناد الى البيت كما يشيرونه قول الشارح في الجواب لو بالذوق

المكتب منه لا فالله ان هو النفس ليس الا تقدير الثاني ان المصنف انبت كشف القناع عن وجه الامحاز هذا العلم
والشكا في فناء عن اصله فذبح الوجه الثاني والوجه فيه دفع الامحاز واما قد الجواب عن الوجه الثاني اهتمامه لا
المخالفة الثانية اظهر من الاولى فان المصنف حصر سبب كشف الامحاز في هذا العلم والشكا في حصر مدرك الامحاز في الذوق
والامحازة بينهما ظاهر الفصل لا يرى اذ لو حصر احد مدرك الكليات في النفس والاطاقة وحصر سبب ادراكها في العقل
لاستقام كلا الحصرين وانما يظهر المخالفة بملاحظة ان اسناد الادراك الى الذوق اسناد الى التبيين كما اشار اليه **قوله**
ولو بالذوق المكتوب منه الذوق على ما ذكره الشارح في شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطايف الكلا
وجوه محاشية الخفية فان قلت صرح الشارح في تدبير الباب السابع بان لو هذه تفيد كون صفة الشرط المذكور اولي
باللزم ومنه للكلام السابق الذي هو كالعوض عن غير الكليات فيدعيه ولو كان غنيا فكيف يستقيم هناك بعد تسليم لزوم
هذا المعنى في جميع استعمالاتها مضمون الكلام السابق منها انصار سببه الادراك في هذا العلم ولا شك ان هذا انحصار
الاشياء في على تقدير عدم توسط الذوق المكتوب منه بان يدرك العلم نفسه فضا بلا تحمل الذوق اولي كما لا يخفى **قوله** وقد
اشير الى هذا الى ان وجه الامحاز يدرك بهذين العلمين لا بغيرها من العلوم **قوله** لا طريق الى الاطول خذ من هذين العلمين
الظرف اعني اليه لغرضه بطريق على قول البغداديين لما فيه من معنى الاضواء والاطول بدل من على اسم الاضواء مبتدأ
في الاصل وخبر لا خذ وفي اي طريق موجود او خبر او بدل من الخبر المحذوف على ما في من جرح حذف المبدل منه في باب
الاستقناء ويمكن ان يكون الظرف مستقرا خبرا والاطول بدل منه او صفة الاسم لا والاطول على ما ذكر من الرجوع
قوله لا علم بعد علم الاصول ككشف القناع عن وجه الامحاز من هذين العلمين المراس علم الاصول اما اللغة والفهم الصورت
او الكلام بناء على انه لا بد منه في ما ولى الله اشياء وروها الى المحركات وهو العدة الكبرى في معرفة معاني القرآن كما ذكر
الفاضلان في شرحها للمفتاح فالبعيدة على الاول والثانية اي بعد حصول علم الاصول والاطاعة به وعلى الثاني رتبته
شرقية ثم ان قوله ككشف روى في ما وصحوا ووجه الاعراب ظاهر مناسب واعتد على الشارح بان في فعل قوله لا علم بعد
علم الاصول لا اخلا ولا في المشتق الشكالا اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا الاعلم في باب التفسير بعد علم الاصول
اقر بهما على المراسم والله قسم من كلامه ولا اعون على تعاطي ما ولى الله اشياء فانه لا انزع في ذلك لطايف كتبه واسراره ولا
اكشف للقناع عن وجه الامحاز وقد ذكر ان الظرفين اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان بما قبله اي اعرف والفتح

على معنى اعلم انك منهما في التفسير علم الاصول وجوز ان يتعلق بمعنى الذي المستفاد من اعلم فانه متعلق بما قبله لا يكون قوله
اكشف مقيد بالظرفين المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حمل الشارح عبارة المفتاح على الوجه الثاني فتعلقا بذلك وليس كذلك
بانا الثاني فلان المستفاد من هذه العبارة ان علم الاصول المكشف بل ان كشف منهما وان غيرهما كما كشف ايضاً لكتهما اكشف
وكل منهما ياتي في حصر الكشف في العلمين وليس المراد على لزوم العقل بل المفهوم الذي في الذي هو المبين في علمنا هذا فان التبيين
من قوله لا اعلم من فلان في البلد انه اعلم من الكل كيف ولو احرى الكلام على ظاهره لا يلزم منه اثبات كاشفة لطيف العلمين
اصلا اذ ابتداء اعلم من زيد في البلد يحقق بانتفاء العالم فيه عن اصله ولا يخفى في هذا كشف عن معنى الفصل فكان الاقرار ان
بمن في عبارة الشارح وان لم يكن كذلك في عبارة المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح المختص في شرح الكتاب عند
الكلام على قوله ثم وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكري لتكملة يتقون على ان القيد لو كان مقدما على العطف
عليه فالقاعدة الكلية تنبذ المعطوف به لا يجوز الاستعمال بخلافه ولا يفهم من الكلام سواء والشيخ ايضاً قد ثبت القول بذلك
في دليل الامحاز في قوله ثم الله يستهزئ بهم والتعدي في قوله ثم الآن خفف الله عنهم وعلم ان فيكم ضعفاً بملاحظة متعلق
العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان ولا احد وثرة وعن الثاني ان فعل التفضيل قد يقصد به تجاوزا وجبة
تبعاده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل
متزايدا الى كاله تصد الى ثمانه عنه في اصله مع المبالغة في اضافته حيث تفيد عدم وجود اصل الفعل في الغير وبجوده
الى كاله فيه على وجه الاختصار فيحصل كال التفضيل وهو المعنى الاوضح في الاقوال في صفاته ثم اذ لا يشاركة احد في اصلها
حتى يقصد التفضيل بحقوقنا الله اكبر وامشاله قيل وهذا المعنى هو قوله ثم حكايته بن يوسف ثم رتب التبيين احتاج الى مما
تدعو عنى اليه وقول على كبر الله يا حمر لان اصور يوما من شعبان احتاج الى ان اقم يوما من رمضان ومثله اكثر من ان يحيط
واعظم من ان يضبط العلم فعلى الاكشف في عبارة المفتاح ان هذين العلمين متباعدان في الكشف من كل علم متزايد في كاله
قوله ثم لا يمكن ان نعم تصديق الخبر السابق وهو انه لا اكشف من العلمين وقوله لا يمكن استيفاء جواب عن سوال بعضنا من الكلام
السابق فانه لما بين فيما سبق ان كان الكشف عن وجه الامحاز ثابت هذا العلم كان مخطئة ان يقال هل يمكن لواحد من العلماء
بتواضع علم البلاغة ان يدرك وجه الامحاز كما لا حقيقة لما رآه في العلمين فقال لا يمكن ذلك لا متنازع الا حاطة بجميع قوا
هذا العلم وكما واسراره ما رآه من هاهنا وما يدون سواه كانت تلك الاطاعة بطريق الكسب لا على يد من كنه بلاغة

القرآن تحت علم هذا الفن لا تحت علم الله الشامل فالخبر في قوله لا تحت علمه الشامل والقياس الى المحيط بقواعد الفنون
لا ارباب السليقة حتى لا يستقيم تفرع قوله فلا بد من علم على ما قبله اذ لا يقرب له وان كان الحق عدم دخوله تحت علمهم ايهم ولك
ان يجعل منشاء السؤال المقدر بجميع ما ذكر من الامرين وهو ان كان الكشف ثابت لهذا العلم وان العرب تعرف ذلك بالسليقة
تفترده هكذا هل يمكن لواحد من البلغاء ان يدرك وجه الاعجاز بحقيقته لما رتب في علم البلاغة او سليقته ويجعل الحق
نفي الامكان الفارسي مطلقا والتعليل بقوله لا يستلزم الاطاحة صحيحة اي لا يشبهه في ان ارباب البلاغة السليقة يعرفون
القواعد المتعارفة المذكورة في هذا العلم اجمالا ويعبرونها بسليقتهم في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات
وتفصيلها كما صرح به الفاضل المحقق في شرح قرا صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة اللغاف
مطبقون على الحجاز ابلغ من الحقيقة فان قدرت في قوله لا يستلزم الاطاحة هذا العلم مضافا الى بلطاف هذا العلم الى
الطائفة والخواص المستفادة منه فالامر اطهر على هذا الترجيح يكون قوله فلا بد من علمه بلاغة القرآن اه حصل حقيقا
كما هو الحق اضافا فان قلت هل دعت فيما سبق عدم التقريب في التفرع لحوال ارباب السليقة قلت ذلك على تقدير
ان يجعل منشاء السؤال المقدر الامر الاول فقط كاذب اليه المحشون بقى ههنا اجاب الاول ان المفهوم من كلامه انه
لو حصل الاطاحة بهذا العلم بغير علم الغريب لدخل كنه بلاغة الكلام تحت علمه وفيه منع لان الذي يعرف بهذا العلم
هو ان الحال الفلاني في يقين الاعتبار والفلاني في تخبر ذلك لا يعرف ان القرآن مجهول لا بدع ذلك ان يعرف ان ما لا بد منه
في تحقق الاعجاز وتحقق في القرآن والاسرار التي يحجب رعايتها من جهة حجابها وهو موقوف على معرفة حال الخاطين
ويقيمنا واشتمال القرآن على اعتبارات متناسبة لها على ما ينبغي وهي لا تعرف بهذا العلم الثاني انه اذا اعتبر في الخواص الاثارة
كما اشار اليه في المفتاح ينبغي ان يعرف مخاطبون خواص تراكيب التنزيل فقوله لا يدخل كنه بلاغة القرآن لا تحت علمه الشا
مل قائل **قوله** وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس الاستعارة بالكناية عند المصنف ان يشبه شي في النفس فيسكت عن
اركان التشبيه وهي المشية والمشيئة ووجه التشبيه واداته سوى المشبه والاستعارة التخيلية ان ثبت للمشيئة شي
لوازم التشبيه به وبذلك على ذلك التشبيه المعرف في النفس والايهام ان يذكر لفظه معنيان قريب وبعيد ويراو البعيد كما ان اللوح
تبيين قريب وهو العنصر المخصوص وبعيد وهو الطرف المراد بها ههنا على التوجيه الاول والترشيح ان يذكر شي بلازم التشبيه
ان كان في الكلام تشبيه او استعارة منه ان كان فيه استعارة والمعنى الحقيقي ان فيه مجاز مرسل كما في قوله ثم اسكن حوفا

في الحولكن بدافان الحولكن ترشح للتشديد وهو مجاز عن النعمة قبل ذكر الاستعارة على الوجه الثاني من هذا القبيل من المراد بالحواف
على هذا التوجيه هو العنصر المخصوص قاتبة للاعجاز اعجازا عقليا على كل استعارة تخيلية كذلك عند الحكم وفيه قائل ان الظاهر من
شرح الشريف للمفتاح ان الترشيح انما يكون للمجاز الشعري لا العقلي هذا واعلم ان هذا القدر من البيان يكفي ههنا وانما تفصيل
المذهب الاخير المشار اليها بقوله وقد جرينا في هذا على اصطلاح الحكم وما ينفع على ذلك من الاجابات فيجوز في البيان ان
ساعدنا التوفيق الا في قوله وانبات الاشياء لها استعارة تخيلية وذكر الكشف ترشيح **قوله** والقرآن فعلان بمعنى المفعول
قبل القرآن اسم لما يقرا كالقرآن لما ينقرب به الى الله نعم وقيل هو في الاصل مصدر يستعمل في المفعول الناموس من القرآن بمعنى
الجمع سمعي به لا يجمع الكلمات ولا يجمع الحقائق ولا احكام واثنا عشر موهوم من قرب الماء في الحوض جمعة او من القرى بمعنى الضيافة
والقرآن مادة الله فلهذا يمتدح وقيل يقال من المفاخرة لما قرن فيه اللفظ الضمير بالمعنى الصحيح في الظاهر من كلامه ههنا ان المصدر
اعني القرآن جعل او بمعنى المفعول اي المفرد ثم نقل الى الجمع المتلوا على الكلام المنقول على بيتا ويمكن ان يكون نقله خالفا
باقيا على معناه المصدرى ثم لا بد بقوله جعل اسما للكلام المنقول على التثنية بيان الشخص الذي جعل لفظ القرآن علما له كونه
ما يعينه ويكفي في عينه العهد في اللفظ والكلام والتبني لكونه ما معهود عند المسلمين وليس المراد تعريف معية القرآن حتى يجان
وعول المنقول عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف كما في ترجمه للكشاف **قوله** ونظمه تاليف كلامه في النظم في اللغة جمع التلويح
في المسند وفي اصطلاح تاليف الكلمات والجل مرتبة العاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه القول وقيل الانماط
المرتبة المسبوقة المعبرة كالتعالي على ما يقتضيه العقل والادب بالمعنى الشعري ولهذا اختاره الشارح وقد يطلق على مطلق
التركيب المنيد لاصل المعنى وقد يطلق على جميع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ **قوله** على حسب ما يقتضيه العقل في الصراح يمكن
عملك لجب ذلك اي على قدرة وعدده وكله حسب اذا كان مجزوا والحرف الحرفا ليس فيها مفتوحة ولا مغلقة ساكنة ورمزها يمكن
فضرورة الشعر على الوجه الاول **قوله** فلذا اختار النظم على اللفظ اي لكون جاني اللفظ والمعنى لمخطين في النظم وفي الاعجاز
ايضا وقد يقال انما اختاره عليه احتراز عن سور الادب اذ المعنى الاصلي للفظ هو الذي لا سقاط وتاليف الشعر ليس مقاصدا
لنظم حتى يوجد فيه ايضا ذلك بل منفع عليه معنى الكلام للفظ **قوله** ولا فيه استعارة لطيفة واثارة الى ان كلامه كالدور يحمل
الاستعارة ان يكون مكتبة بان يشبه الكلمات في النفس بالذرة ويثبت النظم على تخيل وان يكون مترجما بان يشبه ترتيب
الكلمات في النظم ترتيب الذرة في السلك ويطلق النظم الموضوع للمشبه به على المشبه ووجه اللطافة انما احتاطا للوجهين

على ان يكون قوله لطيفة وصفاً مقيداً او ما في الاستعارة مطلقاً من افادة المبالغة بانه ان المشتبه عن المشتبه به على ان يكون
وصفاً مطلقاً او صفةً تشبيهية كلمات القرآن بالذرة على ان يكون قوله واشارة كناية بالوجه اللطافة لا اشارة الى فائدة
كما في الوجهين الاولين ويكون الوصف المذكور مقيداً كما في الاول **قوله** نعم الله بغيره يقال نعم السيف اي حمله في حمله
علافة وحاصل المعنى سر الله ذنبه وحفظه عن المكروه كما يحفظ السيف بالعد **قوله** من الكتب المشهورة بيان لما فان قلت
القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه واذا كان من الكتب المشهورة بياناً لما الزعم ان يكون هو ايضا كتاباً لان الفعل التفضيل
هنا اعني اعظم من جملة ما اضيف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث قلت الكتاب من الكتب بمعنى الجمع وهو ما يصدق
على بعض المصنفين بشدك اليه فظم الكتاب الاول في المكاتب الكتاب الثاني في الاطيات وغير ذلك ولو سلم فهو من
قيل عموم المجاز بان مراد بالكتاب ما يعنى المعنى الحقيقي اعني الكل والمعنى المجازي اعني البعض **قوله** يتميز من اعظم الامم المشهورة وان كان
فيه دلالة على ان يقع القسم الثالث مما يشتهر بين الاقوام ونحو ذلك في الخواص والعوام لانه لا يكون حصة في المقصود وهو ان
الاعطية باعتبار التفضيل ان يكون باعتبار اخر **قوله** من حجة الترتيب فيه اشعار بان انتصاب ترتيباً على التمييز والحجة
قد استعملت بمعنى العلة والتسديد وهو المراد هنا وقد يستعمل بمعنى الطريقة والظن كاشياء **قوله** فكل مسألة مراتب ما قبل
من ان الترتيب وضع كل شيء في مرتبة واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه فعل التفضيل اعني احسن لم يقتضوا ان
القسم الثالث احسن منها ترتيباً ووجه الدخيل ظاهر من كلامه ثم اشتمل القسم الثالث على الحس والتفصيل كما يسمح به لا محالة
بحسب الترتيب لجواز ان تقع المسئلة من قبلها لا يتوقف بها ويكون مع ذلك مشتملة على زيادة خصوصاً اذا كان الحس المذكور
بالقياس الى كتاب آخر **قوله** فعليك بكاتب الشيخ عبد القادر عليك اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى التهم واذا تعدى بالياء
كافي عليك به كان بمعنى استمك ان البناء زيادة في المعنوية لقوة لعله كاشطة الحق لم يكون كتب الشيخ مصداقاً لما ذكره سوا
كان هذا المقال في قوله وان شئت ان يعرف صدق هذا المقال اشارة الى ان الترتيب يتفاوت قوة وضعفاً كما هو الظاهر
ام الى كون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيباً من قبل تعيين الشيء بصدده كافي بل وصدفاً بتعيين الاشياء والتصحيح
بان الترتيب كتب الشيخ حيث شئت ما بعد انقطع فتاوت اوليه **قوله** وهو هذا من الكلام قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتاب
كان التحرير بياناً بالعبارة وليس له ههنا كناية في كلام بل يفتى اليه ثم نقابل ان يقول ههنا كناية في كلامه فيقهر وتطهير من القنا
والمراد به فكيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحس والتفصيل والتعديد والجواب ان هذا بالقياس الى باقي الكتب

المشهور **قوله** متعلق بخلاف تفسيره جملة الغاية العامة في حذف الشيء ثم تقيده زيادة توكيده في القلب لان الشيء اذا
بين بعد تطلع النفس اليه يكون وقع فيها **قوله** مؤيد بان مع الفعل فان قلت لم اخصر المصدر بتقدير ان المصدر يتبع الفعل
دون ما المصدرية معه قلت لان كون ان حرف مصدر اعرف في ذلك من ما اذا اخصر ذهب الى انه اسم يقتضي ما يند اليه
وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل الذي يفرج المصدر عليه في العمل وان كان متصلاً عليه في الاشياء
قوله وهو موصول الموصول السمي وهو لا يتم جزاء البصلة وما يند كذا في اخواته وصلة جملة خبرية وحرف وهو ما اول
مع ما يليه من الجمل بمصدر كان وما المصدرية تبيين واختلاف في لزوم كون صلته جملة خبرية والاكثرون على جواز كونها امر او
فياً قال الفاضل الرضي والاصح عدم جواز ذلك قيل ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل في تقدير المصدر
والمصدر لا يطلب فيه وفيه بحث لان الامر والشيء الموصولين بان المصدرية انما ياولان بمصدر وما خزن من المعاني التي يدل
على الطلب فاذا قيل كتب اليه بان قم او بان لا قم كان معناه كتب اليه بالامر بالقيام او بالانتهى عنه وانما كانت الدلالة
بالصيغة فقط على ان فوات الامر في الموصول بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى الماحق والاستقبال في الموصولة بالامر
والموصولة بالمضارع عند التقدير بالماضي ثم ان مصدرية ان الحفظة من المشقة تنشق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها له هذا
ثم ان في نحو وانما ان غضب الله عليها اذ لا يعظم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولاً مطلقاً نحو سقيا وعبار هذا القول
لا يحتاج الى ما يدل على جواز ان يعود اليه حرفيته كما سبق فكون الصلة مبتدئة للموصول وعدم اسكان جملة جملتها لا يها يتقينا
كونها كاشية واحدة من الاجزاء فالترتيب يعتبر بين الموصول والصلة كلا وبعبارة اخرى لا يجوز تقديم كل الصلة عليه ولا جزؤه كما
اخبره الصلة فيجوز تقديم بعض اجزائها على بعض الا اذا ادى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي لا يجوز اعجب ان زيد ضربت
مع ما بعده في ما قبل المصدر فيطلب اتصاله بما يقتضيه المصدر ويجوز اعجب ان اعطيت درهماً زيداً وكما لا يجوز تقديم نفس
الصلة على الموصول لا يجوز تقديم موطأ عليه لان مرتبة الفاعل قبل مرتبة المفعول فيلزم عدم الصلة على الموصول لان
المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء **قوله** كقوله من الشيء المرتب الاجزاء عليه قيل فيه قساح لان الجزاء
يتقدم في الموضع على الشيء المرتب الاجزاء بل انما بعد من بعض الاجزاء المرتبة على البعض الاخر فالوجه ان يقال على ما قبله وانت حينئذ
بانه اذا قدم في الذكر جزاء اللفظ الذي خبره بعد ما يفتى من اجزائه على باقي الاجزاء لم يزد على ما يفتى من اجزائه تقدم ذلك
الجزء نفسه على ذلك اللفظ ايكم اذ ليس التقدير على اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع اجزائه وهذا كذلك كما تحققت وتطهير

الدور المستند لتقدم الشيء على نفسه فتوصيف الشيء بالمرتبة الإجمالية الواقعة في منشأه لزوم الفساد وطبعا
الوجوه بين جواز جمع الصغير إلى الجزء **قوله** إذا كان طرفا وشبهه المراد بالطرف هو هذا الاسم الزمان والمكان ويشبهه
الجار والمجرور لا يحتاج إلى الفعل ومعناه احتياج الطرف إليه ولأن الطرف في الحقيقة جار مجرور ولكن يقع في هذا السبيل
بعضهم ظرا اصطلاحا ولأن كثير من الجروا طرف وفائدة أو مكانية فالطرف الظروف على مجموع الجروا والاطلاق الاسم
الأعلى على المجموع أو على الجروا مطلقا والاطلاق اسم الأخص على الإجماع **قوله** قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي والاطلاق هو هنا لفظة
وجه الاستدلال بالآية الثانية أن المقصود بالتعريف هو الآلية واللفظ في الاستدلال هو الآلية الأولى فلان الطرف أعني معناه لم يكن معناه للسعي
يجعل الطرف معناه للآلية الأولى فاما وجه الاستدلال بالآية الأولى فلان الطرف أعني معناه لم يكن معناه للسعي
فاما أن يكون جوابا للسؤال كانه لما قاله فلما بلغ الغلام الحلم أعني اسم الجار الذي قد مر عليه السعي قبل أن يقال مع أبيه
كأنه الجهر وفيه أن ذكر الجواب قبل ذكر متنا السؤال مما لا وجه له وإثبات أن يكون خالصا من السعي معناه عليه كذا ذكره
صاحب التوايد أي بلغ السعي كناية عن بلوغه وفيه أن المعنى لا يساعده إذا المراد أنه بلغ حدان يسعي مع أبيه في الشغل **قوله**
حيث كان الصبي بينهما في السعي لا يتلوه سعيًا أيضا بابه أي سعي أبيه على تقدير المضاف في معناه كانه لا يتلوه على الذكر
السليم ولما أورد على هذا القابل من أن الحال المتوسطة بين الفاعل والمفعول إنما هو من المتقدم عند عدم القرينة المعينة فلا
يرد عليه لأن نعم القابل وجه القرينة الحالية للمنافعة من الحالية من فاعل بلغ إذا فائدة يعتد بها في قوله معناه كانه لا يتلوه
المورد ولما أن يكون طرفا لغوا معناه وفيه أنه مقتضى أن يكون بلوغ الولد والوالدة السعي معناه والقول بأن المراد
من السعي المسعي وهو الجمل المقصود إليه بالشيء فلا يجوز في العبارة تلك الأيضار إليه ثم في الاستدلال على تقدم معمول المصدر
بقوله فلما بلغ معناه السعي نظر لأن الكلام في تقدم معمول المصدر المتكرو السعي مصدر معروف والفرق ظاهر لأن ستعودم جواز
التقدير على ما ذكره وتأويل المصدر بان مع الفعل وهذا التأويل في المنكر دون المعرف كما تقرر في الخوفات قريب لما ذكره
قوله والتقدير تكلف فيبحث وهو أن تقدم الفعل في الآية المذكورة بأن يقال بلغ أن يسعي مع السعي وإن كان كلفا لكن
تقدير المصدر المتقدم على أن يكون المذكور مشتقاً من فنون البلاغة لما أن بيان أن يسعي مع السعي في المصاحف مع أبيه في
حدائره من أمر مقصود وفي الحدوث ثم التفسير ولا يلتزم ذلك على أنه يجوز أن يكون معناه طرفا لغوا معناه بلوغه بان يراد مع
على ما ذكره في معنى اللبس مع العبارة على أن يكون بلوغه عند بلاه لحظة المعنى المتعلق في المفعول نحو فلان يتعنى **قوله**

أي يتعنى عند بلوغه أن يتعنى صاير من الشيطان أي أن لا يروى ذلك المحدث الذي ذكر في العبارة بل يكون حاصل المعنى
بلغ في صحبة أبيه متعلقاً بحضاله بالغا فرفة من أول جوده إلى أن حد السعي حيث كان مستكلاً في خلقه وهذا معنى مقبل
قال بعض الفضلاء الحق أن الوجه الرابع في المصدر أن لا يتقدم معموله مطلقاً عليه ويجوز وجهاً في الطرف لا خفا وصورة
أن التوسيع فيه مع أن الغراء جواز تقدم صفة أن المصدرية عليها مطلقاً فإذا قصدت مقتضية لتقدم معمول الطرف
تقدم في علم البلاغة بلا تكلف لأن البلاغة لا يتفقون إلى اللفظ المعنى بعد أن كان لما أو تكسب وجداً معاً في العربية وإن كان
مروجاً فإذا وجدنا طرفاً مستقلاً على المصدر فإن الينا فيه نكتة تحصل بتقدم معموله عليه جعلناه معموله والآحتمالنا
على وجه آخر يجب اقتضاء الأحوال فظهر أن الحق في كلام المصنف أن جعل الطرف متعلقاً بالجار وفيه وجهان ليس في نكتة
التقديم سوى التخييل **قوله** وليس كل ما أول في فعل ما يقال من أن التقدير هو في لأن المصدر وما قبل شيء حكم ذلك
الشيء الإبري أن الماويل به هنا وهو أن مع الفعل يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك وفيه نظر إذا المناسب أن يكون
الماويل شيء حكمه حكم ذلك الشيء فيما أول به لأجله وتأويل المصدر عند العمل لأجله لأن حقه أن لا يعمل لفعلان شاهدة
الفعل عن شاهدة اسم الفاعل لفظاً ومعنى كما تقرر في الخبر **قوله** مع أن الطرف مما يمكنه دأجه من الفعل ولما يعمل فيه ما أصاب بعد
عن العمل كدلول اسم الإشارة في قوله ثم فازت في التأخر وذلك يومئذ يوم عيسى وغير ذلك وأراد بالطرف هنا الحقيقة
أعني الزمان والمكان بدليل أنه حكم وقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وهو إنما يستقيم فيهما لأن ما يقع في الزمان والكان
لا يتقدم عن مطلقهما وإن انفك عن خصوصهما وإنما يتعنى للشيء أعني الجار والمجرور لأنه لما ثبت كفاية راجحة الفعل في العمل
في الطرف الحقيقي تقي شبيهه المعمول بواسطة طرف أو في هذا جمع الطرف مع الاظهار في موضع الإجماع في قوله ولهذا اتفق
في الظروف ليشمل شبه الطرف أي وقد مر إطلاق الطرف على شبهه ومن الانتفاع في شبه الطرف على معنى حرف النفي وفيه
البعض كما في قوله ثم وما أنت بنعت ربك تحبون أي اتفق بنعمة ربك عنك الجنون ومدلول الصغير كقول الشاعر وما
الحرب إلا ما علمت وذكمت وما هو عنها بالحدث المسرح أي ما حدثت عنها ثم المراد من قوله مع أن الطرف مما يمكنه دأجه
من الفعل عدم لزوم تأويل المصدر العمل في الطرف بان مع الفعل لما سبق الإشارة إليه من أن ذلك التأويل لأجل العمل
ثبت الانتفاع في الظروف جاز أن يعمل بها المصدر طامعاً من معنى الفعل لا احتياجاً إلى تأويله بالفعل الظاهر فإن قلت كان
القياس أن تقدم هذا الجواب على الجواب الأول لأن حاصله منع لزوم التأويل والأول سلبه ولم يحسن ذلك لأن التأويل هو

الشيء

فذلك تدم تسليمه هذا وقد جعل قوله مع ان الظرف في اشارة الى الجواز فندم معمول الظرف على ان المصدرية اذا كانت
مصرحها بالبرهنة اذ لا يقرب من قوله مما يحتمل راحة من الفعل لان عدم تحوير تقديم ما في خبر ان عليه ليس مبيها
على الضعف في العمل حتى يصار الى الجواز في الظرف لكفاية راحة الفعل بل مبادىء لزوم تقدير جزء من الشيء المترتبة الاجزاء
عليه كما سبق على ان المبحر في الصورة المذكورة نفس الفعل راحة **قوله** وهذا النوع في الظرف ما لم يتبع في غيرها اما
ان يكون ما لم يتبع فاما مقام فاعل اتبع بضمين معنى الفعل المتعدي اي غيرهما ما لم يعتبر في غيرها واما ان يكون
من مع المصدر اي اتبع فيها اسما لم يعتبر في غيرها **قوله** وهو الزائد المستغنى عنه في العبارة مساححة اذ قد ذكر في البنا
الثاني من ان الحشر هو الزيادة لا العائدة بحيث يكون الزائد متبعيا كما في قوله فاوثرني بكلمة صداع الراس والحقا فان الزا
زيد اذا صداع معنى عنه والتطويل ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا العائدة ولا يكون اللفظ الزائد متبعيا كما في
قوله والحق كذا وبما فان الكذب والميل بمعنى واحد فاحدهما اعلى التعيين زائد فتفسيرهما بالزائد ليس بمبيها
ظاهر لما في الهم الا ان يقال الزيادة فيها سيا في معنى الزائد كما يشهد بمثيل المهم الحشو المتسدى بالندى في قوله ولا فضل
فيها للشجاعة والندى كاهو الظاهر وان كان في عبارة الشارح هناك بعض نبوة عنه **قوله** وسيجي الفرق بينهما في باب
الاطناب اللام في الفرق للمعنى والمراد الفرق الاصطلاحي المتعارف بين اوزاب المعاني وهو الذي ذكرنا الآن وما
ذكره ههنا قيل انما نفيد الفرق عيب المفهوم لا الصدق فان المؤدى واحد وقد يمنع بان التطويل على ما ذكره ههنا اخذ
من الحشو اذ قد اعتبر في الاول كون الزيادة على اصل المراد ومن الثاني فان الكلام لا في محله حشو وليس بطويل اذ لا قد
ان يكون اصل الكلام في محله وخصوصية لا فيه رأت خبر بان المراد بالزائد في الحشايف هو الزائد على اصل المراد ومن
المعبر في الفرق فاعل **قوله** يتعبر اي يصعب وفي تفسيره التعقيد يكون الكلام ثم تنبيه على ان المصدر اعني التعقيد من
المبني للمفعول **قوله** فابلا اختصارا لما فيه من التطويل منتقرا الى الايضاح والتجريد اختار في الاول لفظ القابل وفي
الاخير لفظ الاقتضار ايماء الى ان الاختصار عن الاخيرين اهم من الاختصار عن الاول واراد بالاختصار ما يقابل التطويل
ليشتمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم انه قدم في اللفظ الحشو على التطويل لكونه اهم في مقام بيان موجب تغيير القسم الثالث
عكس ناظره في التعليل مما يذكر الاختصار لان مؤلفه مختصره والمختصر قد قدم ناظر الحشو غاية للجمع **قوله** الفت مختصر اما
اختصار الفت على اخره مع ان مؤلفه اختصاره اشعارا بان ليس مطهره اختصاره نصف التكاثر بل تاليف مختصر يقتض

قوله يتعصر ما فيه جعل القسم الثالث طرعا للقواعد بناء على ان الالفاظ قول الالفاظ والتعصر باعتبار ما يقع في المراد
يتعصر ما في القسم الثالث من القواعد ضمنه معظم ما فيه منها فلا يرد عنه ضمنه المباحث المذكورة في علم الحد والاستدلال
وعلى العروص والقوافي ورفع المطالع من القرآن لان هذه المباحث لو اقر على المعاني والبيان كائنه عليه كلام السكاكي
عنده شرعه وفي هذه المباحث **قوله** وهو حكم كلي ينطبق على خبره بالمراد بالحكم القضية من قبل الحلق واسم الخبر الذي
يدور عليه الكل وجودا وعدما عليه وبالا نطبقا لا اشتمال وفي قوله على خبره حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه
وهو موضوع وفي قوله ليستغفار احكامها تصريح بذلك المضاف المحذوف واللام فيها لام المسأل فتعني التعريف قضية كلية
يشتمل على احكام جزئيات موضوعها ليستغفار تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على احكام جزئيات موضوعها استخراج
تلك الاحكام منها بالقوة القرينية يجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها مفهوم من موضوعها على واحد من جزئيات
تلك الاحكام المستخرجة فتسمى نتائج وفروغا وذلك القضية فتسمى اصلا ولا استخراج تقريرا والمثال ما ذكره حذف بل في صغرى
ينطبق على الشارح ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في صغرى ينطبق على جزئيات استخراج
لان راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالظاهر تلك القضية الا ان قول الشارح فانه ينطبق على
ان زيد قائم يلائم التوجيه الما قول ولا يبعد ان لا يتكلم في الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان يشبه الفروع التي هي
النتائج جزئيات الكلي في اندراجها تحت اصولها كندراج الجزئيات تحت كليتها ثم يطلق عليها الجزئيات مضافة الى صغرى
المراد به القضية استعارة تصريحية فالمراد باحكامها الاحكام التي فيها وبالا نطبقا لا اشتمال **قوله** كقولنا كل حكم القية الى
المنكر يجب تركه قال الشارح في شرح المستخرج قال في الدبيان التوكيد بمعنى التاكيد غريبة مولدة واعتبر عليه بان دبيان
اللفظ هكذا وكذا وكذا بمعنى ويقال هذه غريبة مولدة ثم لا يظهر ان قول هذه غريبة مولدة ابتداء كلام في بيان لفته
وكذا لا تهمه بيان لغة التوكيد والقرينة عليه ان صاحب الدبيان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع وقوله في العرب
ان الوكارة بمعنى التاكيد ليس بثبت وهذا قرينة على ان مراد صاحب الدبيان ما ذكره الشارح **قوله** فانه ينطبق على ان زيد
قائم اي ذلك القول يشتمل على حكم ان زيد قائم او يصدق مفهوم موضوعه عليه **قوله** بان يقال هذا كلام مع المنكر فان قلت
الكلام مع المنكر الملقى اليه ان كان مجردا عن التاكيد فانه صغرى ممنوعة وان كان مؤكدا بلزم من صدق الكبرى تأكيد المؤكد
وهو تحصيل الحاصل قلت فختار الثاني ومنع لزوم تحصيل الحاصل حاله على ان معنى الكبرى وكل كلام الحق المنكر يجب ان يحصل

مؤكد اي شئ على التاكيد حتى الالف فلا يفيد وجوب الحق التاكيد الى الملتحقين فيعين خروجه عنه ويلزم تحصيل
الحاصل في المثال المذكور فتأمل **قوله** فهي اخص من الامثلة فترجع على ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من
النزول او كلام السلفاء نقل عن الشارع انه قال الاخص به بالنظر الى انه يلزم في الشواهد ان يكون من كلام من يوثق
به وكون الامثلة وانما كون الامثلة للايضاح والشواهد للثبات فام خارج عن حيز حتى لو اعتبر ذلك فيما يكونان
شبانين يريدان الاخص بهما باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا بل بالعكس كل جواز ان لا يكون المثال من كلام
من يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فيما يكونان متباينين اذ لو اشترط في كل منهما ان لا يقصد الفرض المقصود من
الاجماع لما قصد فيه تحقيق الثبوت الكلي في القدر ايم لكن يكون الجزئي الذي يقصد به الايضاح والاثبات معا واسطة ان
لم يشترط كما هو الظاهر بتحقيق الثبوت الجزئي وهو العدم من وجده الا ان يرد من قوله قد ذكر لك التصريح لان ذكره فيكون
الشواهد اخص ايم ولذلك قال ربما لكن تلك الارادة بعيدة وبقية قوله وانما كون الامثلة للايضاح والشواهد
للثبات فام خارج عن حيز اذ لو اراد ان يخرج عن مفهوم المثال والشواهد فلا دخله في الاخص به فهو مجموع وان اراد
الخروج عما صدق عليه فلا يفيد في عدم دخلها في الاخص به لان هذين المفهومين ايم متزانان بالعرض على ما تحتمل الا ان
اذا قيل الماشي الضاحك اخص من الماشي اذ قد اعتبر في الاول قيد زائد هل يتوجه ان يقال ذلك القيد خارج عما صدق
عليه فلا دخل عليه الخصوص فتدبر قوله من لا يور وهو التقدير بخبر ان يكون لم آكل في كلام المصنف على معناه احتجتي على الفرض
من غير احتياج الى تصنيفه معنى المنع كما في المتعدي الى المفعولين حتى يضاد الى حذف المفعول وذلك بان يكون جهدا حاكما
من فاعله بمعنى جهدا او جهدا اجمعا اذ يفهم منها عدم التقدير في الاجتهاد على ان يجوز تنازعا في حقيقة الفاعل هو الاول
او يكون متعلقا بالاول وحذف الجار اي لم اقص في جهدي في حقيقة ولا يجوز ان يكون تميزا عن النسبة الى الفاعل ويكون محملا
فاعلا في المعنى اي لم يقصر الاجتهاد في حقيقة بناء على انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل قد لا يكون الفعل
المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق كماله في التعدي كما اشار اليه التكاكي في قوله حق طارعه وفرحا طارعه الفرج
عمر او مثل ما عرفت فيه قوله نعم وجرت الارض عينا فان هو فاعل للتجريح لا للتجريح اذ الفعل المذكور اعني لم يقصر انما يلاقي
في الاشتقاق للتفسير الذي بعناه الاول النفس الاله وهو مقتضى تلك القاعدة الممهدة هذا ويجوز ان يفهم الاول معنى التميز
فيكون جهدا مفعولا اي لم اترك جهدا ونقل عن ابي البقاء ان الم لا من الافعال الناقصة بمعنى لازل فيكون جهدا منصوبا على

الخبر بمعنى جاهد او انما حمل الشارع عبارة المصنف على هذه الوجه بناء على ان تعدية الى المفعولين بتضمين معنى
المنع في غاية الشبوح فكان ترجيح الجواز المشهور **قوله** وحذف ههنا المفعول الاول وهو انما كاف الخطاب الى الامتناع والامر
بالقيام اي لا يمنع احد امثالا **قوله** في حقيقة اي المختص بمحمل ان يكون الضمير للقسم الثالث بل هو اقرب فتأمل **قوله** اضافة
المصدر الى الفاعل او المفعول وضع على انه خبر مبتدأ محذوف او نصب على المصدرية او الجارية من الفاعل والمفعول اي هذه اضافة
المصدر الى آخره اضافة الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر اذ او اراد المصنف ترتيب السكاكي نحو مضيقا الى الفاعل او مضيا
اليه ثم انه قد اضافة الى الفاعل على اضافة الى المفعول لما تقرر في كتاب الفقه من ان الاول الذكر والاولى **قوله** تقريرا مفعول
له لما تضمنه معنى الجواز ذكر فاعل اعني ثبته ولم يأت به ثم ذكر منصوبين اعني تقريرا وطلبنا وجعل كليهما مفعولا للفعل
الثاني كما هو الظاهر كونها في المعنى واحدا اذ المراد بقوله تقريرا لفظا طيه تسهيل اخذ المسائل من عبارة وكذا الاول والثاني
فلا وجه لجعلها مفعولين لجميع الفعلين على نفس اللفظ كالاخفى **قوله** ولولم ياول الفعل المنفي الى قوله بل امر اخر قيل في البناء
اذا في ماله اذ الفعل المنفي ابلغ وهو ليس بمؤكد بما ذكره بل المول المجمع كاصح به في شرحه المتنازع فالظاهر ان يقال اولو
لولا ولم ياول المبالغ واجيب بان الاصطلاح على تسمية لم يضرب ولا يضرب فعل منفيا فلا مبالغة بالنظر اليه وانما هي تسمية
الى المعنى القوي ثم ان وجه الملازمة المسفارة من قوله ولولم ياول اه خفي اذ قد ذكرنا ان الشارع نفى في شرحه المتنازع
ويظهر ذلك من كنهه الشريفية ان القيد في مثله قد يتوجه الى المنفي فيجوز ان يحمل هذا الكلام على مع عدم التاويل بالثبت كافي
لما شئنا اخرازا واجيب عنه بانه قد تقرر في كتب النحوي ان المفعول الاجله انما ينصب اذا كان فعلا وانما فعل الفعل المفعول ومقارنا
له فيفهم منه ان فاعل الفعل المعلق وفاعل المفعول له يجب ان يكون واحدا فلولم ياول الفعل المنفي ههنا بالثبت كتركت
او نيت او ما يورى موداتها كان ضمنون الكلام انتفاء المبالغة لاجل التقريب فلا يصح نصب تقريرا لان فعل المقرب والانتفاء
ليس فعلا له فيعين اعتبارا بكونه قيد للمبالغة او لا ثم دخول المنفي عليه ثانيا ويلزم المحذور المذكور وهذا الجواب معزل
عن التحقيق لا يقتضي على كون القيد مفعولا له منصوبا وقد اشار الشارع في شرحه المتنازع في بحث تعريف المسند اليه باللام
الى ان هذا التاويل جائز في كل مقام توجه القيد فيه الى المنفي فالتحقيق الذي لا يحد عنه اذ يقال معنى حرق الشيء لا يكون صائغا
لان يقيد بشئ المتضمنه ملاحظة القيد من حيث كونه موصوفا بتعيينه هذا القيد وقدم جرح الشارع في بحث الاستفاد
التيعة بان الحرق لا يصلح الموصوفية بل جميع ائمة النحوي والبيان صرحوا بذلك على ان غير حرق الشيء ضعيف لا يعمل في المفعول

له ولا في الظرف عند بور الخاذا اذا اول الفعل صرح به ابن هشام في الباب الثالث من المنطق فيكون هذا الكلام
مبني عليه وهذا التوجيه انفع اعراض بعض الفضلاء بان التاويل يترك لا يعزى فعلا فقلنا ان يتوجه القول الى ذلك
القييد الزائد كما نقل الشارح عن الشيخ في حجة العطف على المسند اليه ووجه الاندفاع ان توجه النفي لا يثبت الى القيد الزائد
وعكسه امر ان سقوطه عن المقام غير ان المبالغ اذا لم ياول بالفعل المثبت تعين توجه النفي الى القيد لما عرفت من عدمه ^{بل} ^{بل} ^{بل}
معنى القول في القيد واذ اقول على وجه القيد الى الاثبات لا يقتضيه سداد المعنى ذلك ثم ان اللزوم الذي ذكره الشارح
بالنظر الى المتبادر الشايع والآفاق التي قد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كما في قوله ثم وما للظالمين من جميع ولا يمنع
يطاع اي لا شاعة ولا طاعة وغير ذلك وقد توجه الى الفعل فقط من غير اعتبار النفي القيد او اثباته كقوله ثم ولم يصر
على ما فعلوا هم يعلمون اي لم يصر باعمالهم يعني ان عدم الاصر لا يقتضي البتة قطع النظر عن الانصاف بالعلم وعدمه فظهر
لك بما قرره ان القيد اذا لم يكن قيد للنفي تسقط على ما كان ثلثة وهذا ما ذكره الشارح في شرح الكشاف واذ دخل
على كلام فيه تقييد هذه العبارة عن الشيخ مشروفا بان توجه النفي الى القيد فيما اعتبر القيد او لا ثم النفي والاختفاء في
كلية هذا القاعدة نعم لو اعتبر النفي ولا ثم القيد كان الامر بالعكس **قوله** وان يقع له خصوصاً يحتمل ان يكون الظرف
اعتقلا خير يقع على ان يكون من الافعال الخاصة بتفنيته معنى القيد ووجه كذا في الفاضل الرقي في امثاله وخصوصا انه
خاصا بالانضمام يقع الراجع الى حكم النفي اي يصير حكم النفي ثابتا للقيد خاصا به ويحتمل العكس ويجوز ان يكون على الراجح
خصوصا نصبا على المصدر بقرينة ما على معناه اي يحسن حكم النفي بالقيد خصوصا **قوله** مثلا اذا قلنا انك تقوم اجتمع كان
نقبا للاجتماع الظاهر ان النسخة اجمعين على الحالية من النسخة بمعنى محتملين ان لو كان مرثيا كما في اكثر النسخ التي ايناها
تأكيدا فلا يدل على الاجتماع في زمان كما صرح به الشارح في بحث تأكيد المسند اليه ولو اريد بالاجتماع فاصل الفعل و
الزمان لم يظهر ايضا فائدة رجوع النفي الى القيد اذا لمعنى الماخوذ من القيد حاصل من نفس القيد والا كان اجمعون تاشيلا
تأكيدا فلا تفاوت في المورى سواء رجع النفي الى القيد ام لا **قوله** لقد اقر المصنف الاقراط النجاة من القيد
وبقائه التفرقة في المثال الجاهل اشافط اسفوط **قوله** وتلويا ثانيا ونعربا ثالثا ذكر الشارح في البيان ناقلا عن صاحب
الكشاف ان التعريف ان يذكر شيئا يدل على شيء لم يذكره كاشول المحتاج للحاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه انما الكلام الى
عزير يدل على المنصور ويستحق التلوين لا يلوين بدنا انه فذكر التلوين في الثاني والتمريض في الثالث تنق منه ثم التلوين

قال قابلا للاختصاص من مقتضى الى الايضاح والتجريد كما اشار اليه الشارح هناك **قوله** الى ذلك المذكور من القواعد وغيره
اقول القواعد والشواهد والامثلة بالمذكور ليجعل الاشارة اليها بدلا من اقرره وتذكره **قوله** ولقد اعجب اي في عام عجيب
ووجه الاستحسان ما فيه من خفض الجناح حيث نسب الزيادة الى خاصية وشان الزوايد ان يحذف **قوله** وسميته
تخصيص المفتاح لانه يخص اعظم اجزاء **قوله** اذ لا مقتضى للتخصيص قال بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقي بان
يكون معناه انا اسأل الله لا غيري لان ما التفت لا يصح ان يلتفت اليه غيري فضلا عن ان يسأل النفع به فيكون المراد
استحضار مولفه ويجوز ان يكون المقصود ايضا انا اسأل الله لما عارضني ولاحتادي من علماء الزمان وكلامه الذي
اتما الاول فلان استحضار مولفه حيث يدعى عدم ضلالتة لان يلتفت اليه غيرنا سببا لسلفه من مدح تحضره وتوجيه
على المفتاح الابتكاف واتما الثاني فانه ليس ههنا من يقتدر شركة معارضه وحشاه له في السؤال حتى يحتاج الى التخصيص
ويوجد جهة الحسن وذلك ايضا ظاهر **قوله** ولا يقتوي قبل عليه يجوز ان يكون التقديم لقصد التقوى اشارة الى انه على رجاو الاجابة
من الله ثم اذن برجوعه ثم عمله ولا يجب سعيه فهو محتمل باصفي وسعته مع ما فيه من الامناء الى انه لا يعتمد على ما بالغ في ^{صف}
مولفه بل يسأل الله الانتفاء به **قوله** فكانه قصد جعل الواو للحال الفرض من جعل الواو للحال ان يكون الجملة قيد جميع الانما
من التاليف وما عطف عليه **قوله** فاقى بالاسمية ولو اقر بالفعلية كان العطف اظهر وان اختلفت الجملتان في الحقي والمضاه
لتصلا استمرار الجهد في المعطوف غير المناسب في المعطوف عليه واعتراض عليه بان قال جعل الواو للحال جعل الجملة ^{لها}
نحو الاحاج الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم بل يكفي ان يقال اسأل الله ثم والحوار ان تصلا استئناف اقرب فلا يحصل
الفرض المذكور ولا كذلك قولهم العطف في الاسمية كالا يعني لا يقال لم لا يجوز كون الواو للاعتراض لا لتقول وقوعه في اخر الكلام
مذهب ضعيف فان قلت لا يلزم من اسفاء مقتضى التخصيص والتقوى انتفاء حجة حسن التقديم مطلقا يجوز ان يكون المراد
بيان وصوفية المسند اليه بمضمون الجهد ووصفية الجهد كاقيل في الفرق بين الزاهد ويشرب ويشرب الزاهد قلت **قوله**
انا اسأل الله للسؤال الاخبار عن اضافته ولو سلم فاقى راجع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام في بيان حال الموعول في بيان انما
مثلا التاليف والترتيب والقسمة والسؤال **قوله** حال من ان ينفع قبل اي من الجوع والتعديب اسأل الله الانتفاع به ^ك
من فضله فالحال بين هيئة المفعول والمعامل فيها اسأل ليس فيه تقديم ما في جزأه المصدرية عليه **قوله** اي محقق
وكا في يريد الحب بمعنى الحب وقد سبق بيانه في آخر شرح القرباج ثم المراد من قوله حبس انا الكفاية في جميع الملمات حتى في اجابة

هذا السؤال وفيه المبالغة والكفاية وفيه انتظام الحمل كما ذكره العلامة في اياك فتبين ان الاحسن ان يرد الاستفهام
بتوفيق الله ثم على اداء العبارة لتلايم الكلام **قوله** فعلمنا ان الانب لسان التعليل الذي يقتضيه الاستيفان الموكد بان
المعلل الذي هو سوال النفع منه **قوله** كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قسم نحو الخرج الى النقل مخالفة لما ذكره
المشهور من ان الخصوص لما يستلزم الانشائية خبر مقدم عليه او خبر مبتدأ محذوف **قوله** ثم عطف الجملة على المقروان
صح باعتبار الاول له لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وتقدير الكلام على ما اشار اليه الشريف في ايل بحث الاستفاد
من شرح المفتاح ان يقال ثم عطف الجملة على العرف وان صح باعتبار كذا لا يمتنع هنا وانما يقع اذا لم يكن في الحقيقة من عطف
الانشاء على الاخبار لكنه في الحقيقة لا وشاهد التركيب كثير الوقوع وقد يقع الامر مع لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا
انه يجبل فلا ولكن ليسا يجزئان بل لا يستدركان لكنهما واقعان موقع الخبر والخبر مقدم حجب ما يقتضيه المقام وان لم يكن
المقدّم عن المذكور كما تقول في المثال المذكور زيد وان كان غنيا الا انه لا غناء عنده وانما يكون عند غناء ولو لم يكن محمدا
يجل رخص على هذا ثم قد يجاب عن اعتراض من لم يرفع عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يعتبر عطف الفقرة على الفقرة
ملاحظة الاخبارية والانشائية وفيه نظر لتصريح الشارح في مباحث الفصل والاصل بان المصنف والسكاكي لا يستلزمان
ما ذكره وهو وجه دقيق حسن اعتبره صاحب الكتاب في قوله ثم فان لم تقعوا ولم تقعوا الى قوله وبشر الذين آمنوا وها
ينكرانه ويقدر ان معطوفا عليه انشاء فلا وجه لدفع اعتراض الشارح من طرق الحكم بما ذكره وليس مراد الشارح المحقق فنقل
هذا التركيب مطلقا كيف وقع اشار في شرح الكتاب عند الكلام على قوله ثم بالانشاء ولا يتكذب بايات ربنا الجواز
عطف الانشاء على الاخبار باقتضاء المقام وفي مباحث الفصل والاصل باعتبار عطف الفقرة على الفقرة واستحسنه
في اول احوال المسند على جواز زيد قائم وغير منطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع الجملة الاولى فكيف يتصور منه
بره سلتنا وانما متصورة الاعتراض على المص وهذا التوجيه يدفع ما اورد على الشارح من ان رده هذا التركيب مطلقا غير
مستقيم كيف وقع نظيره في القرآن حيث قال ثم وما اوهم حجه وبئس المصير وهذا قد اجاب الفاضل المحقق عن قول الشارح
في الحقيقة ثم بان ذلك جار في الجملة التي لها محل من الاعراب قال فكذلك حجة فاطمة على جواز قوله ثم قالوا حسبي الله ونعم
الوكيل فان هذا الارب من الحكاية لا من الحكاية اي قالوا حسبي الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواب مختص بالحل الحكيم بعد القول
ان لا يشك من به سكت في حسن قولك زيد ابره صاحب وما انفسه وغيره وابوه جميل وما اجوده وفيه حيث ما لا يظهر ان

في المعطوف فعل بغيره ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبي الله وقالوا نعم الوكيل او يستلزم اي قالوا حسبي الله ونعم
الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين كيف يكون ملاذك حجة فاطمة على جواز عطف الانشاء على الاخبار اللهم الا ان يقال
ان تقدير خلاف الظاهر لكن كون الحجة قطعية هذا التقدير محل تامل او يقال هذه الحجة الزامية والمقصود بها نيكت الشارح
والخطاب في قوله وكذا فتوجه اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقديرين المذكورين ان يقال لا لما تجزئ التقديرين
في الآية فلجوز في كلام المصنف مثله فلا وجه للاقتضاء عليه وانما ثانيا فلان مذهبه لما كان مجرب تقدير القول في
الانشائية الواقعة خبر الميكن عطف ما اجوده وما انفسه من عطف الانشاء على الاخبار واصل ولا عطف جملة نعم الوكيل على
نفس جسي من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد بل من عطف المفرد الذي متعلقة جملة انشائية والكلام فيه اللهم الا
ان يقال مراد تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهرا للكفاية في توجيه التركيب الذي استصعبه الشارح فتأمل ووجه على
المحقق ايضا باحتمال ان يكون الواو من المحكي وما نقل عنه من انه لا مجال للعطف في الابتداء بل بعيدا يلتفت اليه وهو ان يقال
تقديره وقولنا نعم الوكيل يمنع لجواز العطف على الخبر المقدمة يعق حينا وفيه نظر لان التكليف الذي يلتفت اليه فيما
ذكره ليس كون المقدّم لفظة قولنا بل عجز ان فيه تقدير ايل ضرورة داعية فلو عطف الجملة المذكورة على حينا لا يفتي
ان كون الانشائية فهو خبر يقتضي التقدير عنده كان كلفا مثله ثم الاحتمال لا الموجودة في توجيه التركيب من محل الواو
المذكورة على الاعتراض وادعاء ان قوله وهو جسي انشاء كقولنا الحمد لله على راي وان المعطوف عليه لقوله نعم الوكيل قوله
وانا اسأل الله وهي جملة خالية لها محل من الاعراب فيجوز عطف الانشائية عليه واسأل الله فذلكا ما الخطابي وغيره
من انها واذا ليس فذكره فائدة زائدة فيما جرى ان لا تشمل بتفصيلها وقد نقل عن الشارح ان هذا التحقيق لوجه العطف
وتبيين لطريق التركيب والحق ان التدقيق التسليم يقيم من عبارة الشارح نوع قدح في التركيب والله اعلم **قوله** على راي انشاء
الما قبل ان قوله وجعل الليل سكنا حال تقديره قد اوعطف على جملة فالتق الاصحاح لانه يتقديره هو فالتق الاصحاح **قوله** وان
النزوح في المقصود في الصحاح الاوان الحين آخرة زمان وازمنه ولا يظهر ان المراد بالمقصود مقصود الكتاب وهذا ارجح
المقدمة فيه مع اخراجها عن مقصود العلم ثانيا **قوله** الثاني المقدّم انه في التسميم يكون منهومه عديما وقد مر في البيان
لبساطته بالنسبة الى الشق الاول لا شمالة على قسمين **قوله** عن الخطاء في تاديب المرام لم يذكر قيدا يخرج الاحتمال من التقيد
المعنى اعتمادا على المقابلة او على الشهرة والان ذلك الخطا في كيفية التاديب لا فيها **قوله** فهو ما مر في تاديبه



غير الاستدلال بتدبيرها على فائدة البدع **قوله** وعليه منع ظاهر يندفع بالاستقراء تقرير المنع ان قوله والا فهو ما يعرف به وجوه
التحسين ثم لا يجوز ان يكون شيئا اخر وتقرير الدرع انا بقضا مقصور الكتاب ولم يخل غير المقدمة والعنون الثلاثة واعلم
ان الشارح رحمه الله عز وجل في بعض مصنفاته كونه الاستقراء في مثل هذا الموضع محولا على معناه الاصطلاحي وهو اثبات حكم لكل
شيء في جزئية ووجه الشرف رحمه الله ثم بان الاستقراء العرفي استدلالا بحكام الجزئيات على حكم الكلي والمقصود من
تحصيل الاقسام لا تعدية احكامها الى القسم الا لا يقتل ذلك الابد حصول الاقسام ومعرفة احكامها وفيه حجة لا انا لا جعل
الاستقراء دليل نفس القسم فانها من قبيل القصور ولا تملكونها بالدليل اصلا كما هو معتقدي به بل يجعله دليل اغراض القسم
في الاقسام وهو من قبيل التصديق المنقسم الى البديهي والنظري وكان معرفة احكام الاقسام وقديتها الى القسم لا يتأقلا
بعد حصول الاقسام كذلك حصه فيها **قوله** والحق ان الحاجة انما هي من الفن الثالث وذلك لان المصنف قال في آخر الايضاح **قوله**
المحتات هذا ما يتبري باذن الله ثم جمع وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في البديع بعض المصنفين منها
ما يتبعين احواله اما لعدم دخوله في فن البلاغة لعدم كونه واجعا الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم جرده لكونه داخل في
ذكرنا من الايضاح فانه داخل في الاطاب وشمل حسن البيان ومنها ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله
فيما سبق وهو شيان فنعقدنا فيما فصلين ختامنا الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان قد نصا على دخول الحاجة في الفن الثالث
لان جعلنا ذكر في الحاجة تسبعا لما يتبعين احواله بسبب احكامه من قبيل ذلك ان ما ذكر في الحاجة داخل في الفن المتعلق
بالبلاغة وراجع الى تحسين الكلام البليغ والالتصون احواله وليس واجعا الى المحتات الذاتية بل الى العرفية وهو البديع
قوله صار كل منها معهودا فاعرفه لا يخفى ان اللام في الفن الاول مثلا لا يكون اشارة الى علم المعاني والالفاظ في الفن الثاني
بل الى ما يتبعه من الخطاء في تادية المراد مثلا ولما كان الحمل بعيدا في الفن الثاني والثالث بعد الهدا جرى الفن الاول على
شوقا للفنون الثلاثة على فسق واحد ولو لم يذكر التعيين في الاول لعرف العمد كانه صاحب المفاتيح لكان اظهر من معنى
على كفاية الاتحاد الذي في العمد والا فالمدكور فيما سبق احكامه من المذكورين لا الفن الاول مثلا وقد يقال بناء على كفاية
الذكر التقديري والعهد الخارجي لما يخرج كلامه في آخر المقدمة الى اغراض المقصود في العمد الثلاثة ثم السامع اجمالا بقرينة
التعارف بين ارباب التصانيف ان هناك فصولا ثلاثة او ما يجري مجراها يقع كل منها بازاء علم من العلوم الثلاثة وقد علم ان
ان بعض تلك الفصول يقع او لا يقع في العلم بالآثار لا العلم بغيرها لان ذلك بازاء علم المعاني والالفاظ في الفن الثاني

الاختصار لا يفيد التقديم في الترتيب الا يرى ان الشارح قد مر في بيان وجه الاختصار ما كان من المقاصد على المقدمة مع تارة
في الترتيب فاقاد المصنف ذلك بقوله الفن الاول علم المعاني فعلم هذا التقرير ان كل من طر في الجملة معلوم وانما الحمل الاثبات
كما في زيد اخوان فان قلت فالقوة لازمة في الفن الثالث اذا انتساب هناك معلوم بلا شبهة قلت مشقة والسند بعد
قوله في بيان معنى الفصاحة اشارة الى ان المراد بمقدمة الكتاب هي الالفاظ كما صرح به في شرح المفاتيح **قوله** واختصار
البلاغة اي المستعمل في البلاغة والعلم الذي له زيادة اختصاص بالبلاغة وقوله وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى
الفصاحة والبلاغة وذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسب بين المعنيين وبيان ان مرجع البلاغة ما انا
وغيرها **قوله** ما خذ من مقدمة الجيش اي منقولة عنها واستعارة ويمكن ان يكون كل منهما منقول من قدم والتأعلى
ساعرف في لفظ الحقيقة من الوجهين فهنا ثلثة احتمالات وظاهر كل واحد من الغرض في الغالب شعر الثاني حيث قال المقد
الجماعة التي تقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شيء فيقول مقدمة الكتاب ونفخ الدال خلف ويشير كل من الغرض
بالثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بالكسر وكذا مر الشارح محمول على احد الاحتمالين
الاثنين قطعا ثم المقدمة قد تجعل من قدم المتعدي لان هذه الطائفة لا شاعرا على سبب التقديم كانها تقدم نفسها او لا فانها
البصرة تقدم من عرفها على من لم يعرفها **قوله** ما يتوقف عليه ما لا بد من شروعا كما صرح به في المختصر ولا يبطل طرده في المباد
قوله كمر فخره وطاقته وموضوعه المراد بالعرفية مطلق الادوار انهم من التصور والتصديق فيكون في الحداي التعريفية
التصور وفي الغاية والموضوع بمعنى التصديق قال بعض الافاضل التمثيل على راي القوة فانهم جعلوها مقدمة العلم بالتفسير
المذكور ولذلك جعل هذه الاسر في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لمقدمة العلم ونفي التوقف عليها واتما على رايه فليس
مقدمة العلم الا التصور بوجه ما والتصديق بغيره وهذا طعن الشريف فيه بلزوم ما هو عليه وهو الاحتجاج في توجيه
قوله المقدمة في كذا وكذا الى تكلف ولم يطق بلزوم التناقض بين كلاميه كما وهم البعض واما ما ذكره من انه لا يثبت عند
مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة في كذا وكذا ولا فلا وجه لمنع كون التصور بوجه ما مع قرينة مقدمة
العلم عند بمعنى ما يتوقف عليه الشروع مطلقا **قوله** لطائفة من كلام نحو قال صاحب الكتاب في اول سورة النور الطائفة
الفرقة التي يمكن ان يكون جماعة واقامها ثلثة اربعة وهي صفة غالبية كانها الجماعة الحاققة حول الشيء وذكر في الاخر
البراءة ان الطائفة اسم جماعة تطوف بالشئ وتحيط به واقامها اثنتان او ثلث وعن مجاهد الواحد فيما فوقه وهذا من غير ان يماس

قوله ثم قل لا تفر من كل فرقة منهم طائفة لأنه اسم لقطعة من الشيء واحدا كان أو أكثر وقيل لأنه مفعول وانضمت إليه
علامة الجامعة اعني الشارح ففرغ المعنيان فاطلقت على الواحد وعلى صافرة وهذا المعنى الثاني هو الالباب لا ارادة منها والمراد
من الكلام اللفظي العقلي على ما عرفت وما عرفت في شرح الرسالة وهي هنا امور ثلاثة كافي بعض المنهج واما بقدر مصدا
اي دوال امور ثلاثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى يجوز لكما العلاقة بينهما مع ان مصيب الفرض هناك وضع اسكال التوقف
فقط لا الظرفية اي وما ذكره كاف في دفعه او باطلاق اسم المعنى على اللفظ اعني اطلاق الامور المذكورة واراد دوالها و
القريبة في الكل ما سبق من اشارته هنا ونصحه في شرح المفاتيح بانها الالفاظ فان قلت اذا جعل مقدمة الكتاب عبارة
عن الالفاظ يلزم الحذف في قوله الارتباط اليها اي بجانبها اي المتقاصدا مما ترتبط بها في تلك الطائفة لا بها نفسها و
في قوله سواء توقف عليها اي على معاني تلك الطائفة وفي قوله وانتفاع بها اي بجانبها ومعلوم ان ارتكاب الحذف في موضع
واحد اعني قوله الطائفة اي المعاني طائفة او قلت بعد ما عرفت ان الشارح نص على ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ
وطريق الافادة والاستفادة لما كانت هي الالفاظ المحجة الى ان بقدره مضاف في المواضع المذكورة هذا ثم اطلاق المقدمة على
الطائفة المذكورة لا يحتاج الى اصطلاح جديد لعدم توقف مقاصده من دفع الاشكال عما وقع في اوائل الكتب على ذلك ولا
الى نقل علمين كلامهم كالاحتياج اطلاق الفرض مثلا على جزء من الكتاب اليها مع وجوده على ما ثبت عليه من نقل الكتابين
والله اعلم والقول بان تسمية الالفاظ بمقدمة الكتاب انما صح اذا كانت دالة على مقدمة العلم حتى يكون من قبيل تسمية الدال
باسم المدلول وما يمنع بانه قد قال مولانا عاهد الملة والدين الموقف الاول في المقدمات والكم ما ذكر فيه مما لا يتوقف
عليه الشروع في المسائل فاذا اجاز اطلاق المقدمة على ما ليس بمقدمة العلم فلا محذور في اطلاق مقدمة الكتاب على
دوالها واذا اتفقت ما لو ناه عليك ثبوت اندفاع اعتراض بعض الافاضل بان تعريف مقدمة الكتاب يستلزم ان يكون
كل مسألة من مسائل الكتاب اذا قدمت اسام المتصور ومقدمة الثاني ذلك ان تقول بعد تسليم بطلان اللازم على تحقق
الارتباط المتبادر من التعريف ان لا يكون تلك الطائفة من مقاصد الفرض فلا تصدق على المسئلة **قوله** ولعدم فرق البعض
ان قلت ما حصل الفرق بينهما قلت المبانيه الكلية لان مقدمة الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التي قدمها المؤلف اسام
المفرد فاما بقدره وان حصل فيه الارتباط والانتفاع لما يصدر عن تعريف ومقدمة العلم معان مخصوصة ان قلت فعل
يجوز انما يدل على مقدمة الكتاب على مقدمة العلم كذا وبعضنا قلت نعم كما هو الظاهر من قول الشارح سواء توقف عليها الامم

وجه الاندفاع الاشكالين بالفرق ظاهر اما اندفاع الثاني فلان الظرف بيان المعاني والمطوف الالفاظ كما اشار اليه
سابقا واما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها موقفا عليه للشرع فيجوز
تأخيرها فان قلت هذا الدفع اعلم بانه يمكن معرفة الغاية مما يتوقف عليه الشرع فان هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية
العلوم الثلاثة كما سبق قلت مما يتوقف عليه الشرع التصديق بان له فائدة مخصوصة بترتيب علمه واما الاعتقاد بما هو غا
وفايدته في الواقع فلا كاشح به المحقق في حاشية التقري ان قلت فما التكليف الذي احتاج اليه في التقصي عن الاشكال ان قلت
اما التكليف في دفع اسكال التوقف فالقول ان المراد الشرع بالبصيرة اذ هو مكلف على عمه وكيف لا والشرع بالبصيرة لما كان تحصل
باز يد جاز في اوائل الكتب وبانقص منه كما اعترف به الفاضل المحقق لم يصدق على الامور المذكورة انه يتوقف الشرع ^{بالبصيرة}
عليها اللهم الا ان يقال المراد توقف البصيرة على نفي عمه بحيث يحصل به فوضن اي فرد كان او يقال المراد توقف حد من حدود
البصيرة ولا شك ان الحد الحاصل بالامر به لا يحصل بالثبوت والاشتباه والواحد فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاشتباه
قلت ان بعض الاشكال ذلك الواحد فلا ضرر لحصول الموقوف عليه ولا فلا ثم الحصول فتأمل واما في دفع اشكال الظرفية
فلعله اراد به ما ذكره المود في شرح المفاتيح من ان تجريد المعنى ان هذه مقدمة تجرب ومنها هذه الثالثة وتسبق بها
واراد به بعض ما اراد الشارح ولدفع اشكال الظرفية في قول المقدمة في كذا وجه اخر وهو تقدير المتأخر اي وضع المقدمة
في كذا فلا يلزم طرف الشيء لنفسه **قوله** لا فائدة في ذكرها الا لاطناب المراسن الاطناب معناه التقوى اعني التطويل والكثرة
من قبيل التعليق بالمحال كما قيل في قوله لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى **قوله** يعني عن الابادة والظهور العطف
تفسير وفي العبارة اشعار بان مدار تركيب النصاححة على الظهور وما يكون معناه فحصل الظهور فقيه فرد لان المقهور
من الصحاح عدم الجزم في ذلك حيث قال في الصحاح بالضم فصاححة جادت لغة حتى لا يلحق واضمح العجم اذا تكلم بالعربية واضمح الباء
اذا انقطع لبها وها وتخلص لهما وقد اضمح الذين اذا ذهب اللبأ عنه واضمح الصبح اذا بدا ضوءه وكل واضمح واضمح الرجل
من كذا اذا خرج منه ثم كلامه وقول الشارح واضمح به اي صرح يدل على ان المعنى التقوى امر وجودي وهو الظهور وفي
التفسير الاشارة الى ذلك اي حيث قدم الامر الوجودي وهو انطلاق اللسان واخر العدي اللازم له فايراد الناضل
المحسوس هذا المعنى في موضع اثبات ان المعنى التقوى الامر العدي محل نظر الا ان يجعل وخلصت عطا تفسيره بالانطلاق بتفسيره
السياق وكلام الشارح في شرح المفاتيح يشهد بان معناه الامر العدي حيث قال في تفسير النصاححة هو من قولهم اضمح اذا

لغة من اللغة مجازات ولم يكن واصلا من فتح اللين اذا اخذت رغوته فذهب اليها **قوله** يوصف بها المفرد ذكر في المختصر ان
المراد بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تامل لان المقصود بان البلاغة يوصف بها الاخيران فقط وعدم انصاف المركب التقيد
بالبلاغة محل نزاع ان الفاضل المحقق رده والتاويل في جانب المفرد بلزوم الاحتياج في تعريف فصاحة المفرد الى قبوله
محتل بلزومها واختار التاويل في جانب الكلام واراد عليه ان المفرد يتناول الاعلام المركبة مع جواز اشتغالها على تناظر الكلام
كامدح امده اذا سمي به فلا يحتاج المذكور نافي ويمكن ان يقال لانتم ان امده امده اذا سمي به كان كل من جزئية
كلمة حتى يوجد فيه تناظر الكلمات بل كل منها بمنزلة حروف المباني حيث عند المحققين اذ لا يقصد به في هذا الموضع
معنى اصلا **قوله** ونصيدة ضحية والنظم القصيدة مأخوذة من القصد لان الشاعر يقصد بديها وتذهيها والتاء على
ما عرف في نظائره من الوجيه او من القصد وهو الخ التمين الذي يقصد اي يتكسر اذا اخرج من قصته لسمه فهو بها
كما يستعار التمين للكلام الجزل الفصيح والتمنى للترى منه والتاء للوحدة وقيل القصيدة من اقتصدت الكلام اي اقتطعت
قوله كاتب ضح الكثرة يقال في العرف لانشاء الشعر والشعر للنظم **قوله** ولم يعم كلمة بليغة قيل عليه الدليل لا يطابق الدعوى
اذا لا يلزم عدم وصف الكلمة عدم وصف المركب التقيدى واجيب بان المراد بالكلمة ما يقابل الكلام مجازا بقرينة التناظر
فيتناول المركبات التقيدية **قوله** واعلم انما كانت الفصاحة في توطئة لدفع الاعتراض الذي ذكره بقوله وجح لا يتوجه
الاعتراض الا ان لا ينبح ان يذكر قوله وكذا كانت البلاغة الى قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة الى قوله وكان كل
من الفصاحة والبلاغة في جيز الشرح قريبا بالشرط الاول ويقول في الجواب جزم المقصود بان الفصح كذا والبليغ كذا لا لا يخفى
فهذه المقدمة هي التي ينبغي عليها الشرح الحكم بالتنازع في تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للمعنى اللغوي الذي
الشراح فان تم التمسك ثم المراد بالقوانين الفوائن اللغوية والقرينة والفحوة لا البيانية والمراد بالجريان على القوانين
الجريان عليها افراد او تركيبا فلا يكون فيه مخالفة القياس لا ضعف التاليف **قوله** وقد علموا ان اللفاظ لا قيل ولا بد
ان يضم الى قوله وقد علموا وعلم المصنف ان علمهم لا يكون سببا لجزم المصنف ولا احتياج الى ذلك لادخالهم في الجح
قوله وقد تنازع في تفسير الفصاحة بالخلوص نقل عنه وان وجه كون الخلو لا زما غير محمول كون الفصاحة وجوبه
والخلوص عدينا فلا يصح ان يوصف الفصاحة بالخلوص وان صح ان الفصح هو الخلو وانما استفاد في الجملة لقصد المبالغة
وادعاء كونها نفس الخلو مع رده الشريف باسم ثلاثة بان هذا الوجه يقتضي عدم صحة التعريف لانتفاء التعريف بالمباين

عليها

عليها هو المشهور بالدعوى المذكورة لا ياتفت اليها في التعريفات ويجوز صدق العدييات على الوجوبيات كافي قولك
البياض لا سواد ويصح وجوبية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلو من البياض اللغوي واجيب عن الاول بان كتب الادبا
مشحونة بالتعريف بالمباين لا غرض منها تعريف علم المعاني بالمتبع كافي المتنازع والمعدة من من المتفقين على جواز رده
الثاني بان مراد الشارح في الحمل التقيدى ولا شك في عدم جواز حمل الدعوى على الوجوبية بطريق التفسير وبان الشارح
ان يقول اني ردت بالوجودى الموجود وبالعدمى المعلوم لانا جعل التلبى من مفهومه ولا شك ان المعلوم لا يصح حمله على
الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود على ان فيما ذكره من المثال مناقشة لانه ان ارد بالاسود عدم السواد فهو لا يعمل
على البياض لان البياض لا يكون فردا لعدم وان ارد به معنى غير فهو ليس بعدى وعن الثالث بانه لا يخفى على من له قدم
في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة وقيل في هذا اللفظ فصاحة براد ان فيه سلامة وجزالة وما يوزن
معناه لا يجرده ليس فيه بقصة كيت كيت وان كان الثاني لا يقال الاول ويرد على الاول ان الجواز انما يتركب في التعريفات
اعتمادا على ظهور القرينة كما صرح به الشارح والحشى رحمهما الله في الموضع المذكور من شرحهما للفصاح والامر فيها غير فية
خلاف ذلك اذ لم يشتهر ان الفصاحة ما اذا حثى على ذلك مساححة في التفسير بالخلوص كيف والمدعى انها عين الخلو
وبالحيلة لا يخفى على المصنف عدم جواز مثل هذا الجواز لانه بما قصد من التعريف وعلى الثاني ان قوله وان صح ان الفصح
هو الخلو ياتي عن حمل العمل على ما ذكرنا لا يخفى على الثالث ان لا خلاف في جواز حمل العدييات بالمعنى المذكور على الوجوبية
ولذا اختار في تعريف العمل كون المتعارفين مفهوميا متحدين ذاتا بمعنى ان ما صدق عليه ذات واحدة وجوز صدق
المفهرمات العدمية على الموجودات الخارجية مما لا شبهة فيه قوله لكونه لا زما له تعليل للتفسير **قوله** تسهيل لا يفرق
للتنازع وقيل العلة الاولى لتعليل للتنازع البنى على التفسير بالادرس سببه تسهيل الامر ولك ان تقول العلة الاولى عليه
لحكم بالتنازع والثانية لنفس التنازع ثم وجد التسهيل في التفسير بالادرس المذكور ان معرفة الخلو عن الغزابة تحصل بطريق
باب من ابواب الفصاح وغيره ومعرفة الخلو عن مخالفة القياس يحصل بمطالعة مختصر من مختصرات الحروف والمعرفة كثيرة
الدعوى بين العرب الغزابة فتحتاج الى تتبع تراكيب آحاد الاعراب المختص المنتشرة جدا لا يخفى ان الثاني اشق **قوله** ثم لما كانت
المخالفة راجعة الى اللغة المراد من اللغة الحروف اذ قد يطلق عليها كما سيظهر واعلم بتعريف المرجح التاويل لا يدخل فيها
قصد لكونه في المفرد والكلام واحدا وهو سلامة الحسن **قوله** كأنها حقيقتان مختلفتان يحمل التقيد بان يكون الاتحاد في الحقيقة

بحسب ما به وهي الكون المذكور كاهو الظاهر من كلامه ههنا ونفس الامة من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح المفتاح
ويحتمل ان يكون تردد قائم قوله لتعذر جمع الحقائق المختلفة لاينا في ماد كونه لان معناه ان جميع الحقائق المختلفة متعذرة
فكلاما هو فكلها اولان الكلام هناك في فصاحة المفرد ووضوح الكلام وهما في الفصاحة لا قسامها الثلثة والبلغة
وتفسيرها **قوله** لان اطلاق النصاحة في تعليل القول ولا يوجد قدر مشترك ودفع لتوهم كون الفصاحة قد اشتركا وقوله
ينبغي توضيح لتعذر تعريف المطلق والمشتراك اللفظي مثال جري الاستدلال على الدعوى الكلية اذ لا احتياج الى الاستدلال
وكيف يعرف المطلق فيما لا مطلق فيه **قوله** لغا ان حصولها قبل ان يقول المعوق محصوره اذ لا تعدد بل بلاغة اللفظ اللهم الا ان
براه جزئيات البلاغة ولا احتياج الى ذلك اذ لا يعد في ان يقال البلاغة لغا ويفسر بتفسير ان يكون محصورا ووجهها
شيئا واحدا **قوله** ولا يوجد قدر مشترك ههنا عدم تفسير مطلق الفصاحة اي معناه انه لا يوجد قدر مشترك باعتبار
الطلاق اللفظي المشترك فلا يرد ان لا مشترك لفظيا الا وقد يوجد بين معنييه قدر مشترك كالجميعة **قوله** نظر الى الظاهر
يحتمل ان يكون تردد قائم في ذلك ويحتمل ان يكون خروجا بعده وان كونه مشترك لفظيا يفي على الظاهر واعلم ان المراد بتعذر
جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد على ان يعرف الشيء على وجه يعرف منه تمام حقيقة كل من تخلف على الحقائق والاشا
اذا تعدد مطلق الجمع ولهذا قد يقول ولا يوجد قدر مشترك بينها ولوترك هذا القيد وحمل تعدد الجمع على الوجه الاول
كايضا سببه قوله يوجد محضه ويليق به ان كان اظهر مما مثل **قوله** مطلقا الفين في اطلاق المطلق على المشترك اللفظي بال
الى معانيه لا يخرج عن فصاح **قوله** ومع لا يتوجه الاعتراض في قبل فيه تسامح لان الاعتراض على قوله فتقول كل واحد
منها يقع صفة كمالا حقة قوله لم أجده لاعلى هذا القول وهذا الاعتراض اورد خطيب البين على المصنف في حقا
حيوته والجواب للمصنف نفسه فان قلت عبارة الايضاح هكذا للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم
فيما يلحق منها ما يصلح لتعريفها به ولا ما يشير الى الفرقين كون الموصوف وبها الكلام وكون الموصول بهما المستكمل
وتقتضي هذه العبارة كما ترى ان تعريف قسامها هذا الوجود لم يكن مفهوم من اطلاقهم بطريق الاشارة ايضا واذا كان
التفسير المذكور ما خور من اطلاقها منهم واعتبار انهم كان مفهوم ما من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح في الاشارة فوجب
المص الى جليل المصنف ان المراد من الناس المعهودون قلت المستند من عبارة الايضاح ان الاقوال التي ذكرها الناس
في تعريفها بلغت المصنف لا يصلح لتعريفها ولا تشير الى الفرق بين كون الموصوف لهم ولا ينافيه فهم ما يصلح لتعريفهم من الاقوال

واستعانة الفرق من اعتبار انهم وان لم يفهم اعتبارهم المذكورة في صدر التعريف فلا اشكال **قوله** فالفصاحة الكمال
في المفرد اشارة الى ان الظرف اعني في المفرد مستقيمة للفصاحة وانما لم يقدر المتعلق بكونه تصريحا في شرح المفتاح بان المعر
بلاد الحقيقة كالمعروف الذهني في حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف المعهود الذهني
ان تقدير المعرفة ناش من المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحشي لاس من دلالة الظرف وقد انتهت في مباحث العمل على ان اسم
الفاعل المقدر في مثله بمعنى الثبوت واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم صدق الموصول ببعض صلته فان قلت
النصاحة وان لم يكن بمعنى المصدر الا ان معناه الاصطلاح هو المخلص فليكن في المفرد نظرا لغوامتها بما يلائم ذلك
الاعتبار قلت ليس ذلك معناها مطلقا بل باعتبار اضافتها الى المفرد فلا وجه للاحتجاج كونها بمعنى المخلص قبل تعلق
الظرف به كما لا يخفى وانما ما ذكره الفاضل المحشي من تخويل تعلقها بها باعتبار تعلقها بمعنى المخلص والكون كاجز على
البناء في قوله ثم وهل اشك بنو الخصم اذ تسور والحراب والحديث في قوله ثم وهل اشك حديث صيف ابراهيم المذكورين
اذا دخلوا عليه فغنيه ان المراد من تضمن معنى الموصول والكون ان كان تجزئة الاضافه ولو في نفس الامر لم يكن في العمل
والاجازة اعمال زيد وزيد في الظروف وان كان التماس منه باعتبار نسبه الى محله وموصوفه تلك النسبة اشأ
بدلالة اللفظ بنفسه واجاله وانما باعتبار نفس الامر فقط وكفاية الثاني بمنوعه كانهت عليه والاول مسلم كما في الآية
المذكورة حيث نسب البناء الى الخصم والحديث الى صيف ابراهيم بالاضافة لكن الفصاحة خالية عن النسبة الى موصوفها
لا بنفس اللفظ ولا بجاله مثل الاضافة فلا وجه لقياس الفصاحة الى الامثلة المذكورة فليسا مثل **قوله** ومخالفة القياس
اللفظي انما لم يقل ومخالفة القياس العرفي وان كان المراد ذلك اعلم ان مقتضى القياس العرفي استقرار اللغة **قوله** حتى لو
وجد في الكلمة شيء آخر اشارة الى ان معنى على السلب الكلي لا يقع الايجاب الكلي ولهذا نقل عن الشارح انه لو ادعاه في قوله
والفرابة ومخالفة القياس كان احسن **قوله** يوجب ثقلها على اللسان الثقل بكسر الشاء وتحريك العين ضد الخفة وهو مصد
وتسكينه الحاصل بالمصدر والاول هو المراد ههنا **قوله** نحو السجع هو كسر الطاء وفتح الحاء المعجمة وكسر هاءت اسود وفي كلمة الصحاح
ان الرواية تركتها ترمي السجع يضم العينين المهملتين بينهما صاو وبالحاء المعجمة وقيل انما عاها هي الصحيح بخلافين مجعدين مثنون
وعينين مهملتين **قوله** جمع خبره في التخصيص القديمة القصبة من الشعر ويقال للشعر الذي يقع على وجه المرأة من تقدم واسمها
عذيرة لا هنا عذورت اي تركت نظالت **قوله** والصغير عايد الى الفرع في البيت السابق وهو قوله وفرع زين الدين اسود

يرجع الى التوراة باعتبار كونها قافيا واطلاق القرآن على بعضه شايح ثم فنزل وسلم ان معنى الآية في المتن لا اسلوب والنظم
فقط لكن ادعى انه محمول على التعليل ولما كان هذا مظنة ان يقال فلنحذف توصيف الكلام بالفصاحة على سبيل التعليل ايضا وقعة
بان الفرق ظاهر لان فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام دون عريتها في عريته ولما استقر ان يقال انما اشتراط
فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام بمعنى المركب التام او المركب مطلقا وانما اشتراطهم فصاحتها في فصاحة عدد من اقسام الكلام
مستترة باسم خاص كالسورة مثلا فغير ثابت قالوا على تقدير تسليم قوله وهذا الاخير ثم الكلام وسقط الاحتياج الى بيان خروج
السورة عن الفصاحة باسمها على كل تغير فصيحته في ابطال ما سبق الى بعض الاقسام وربما يقال نعم اشتراطها في فصاحة
الكلام كون كل كلمة من كلمات فصيحته والكلام يشمل السورة بتمامها بل القرآن فقوله في توجيه المنع الاخير وانما اشتراط
القول في غير ثابت يمنع لكن الشارح اجاب على سبيل ان قوله ما يقرب الى نسبة الجمل او الجمل لانه ان كان عالما
بعدم فصاحة ما في يد لم يقدر على ايراد الفصح لزم الثاني وان لم يعلم او علم وقد راعى ايراد الفصح لكنه لم يرد ولم يجهل
في الاول والسعد في الثاني وهو نتيجة الجمل فيلزم الجمل على التقديرين واعتراض عليه التوفى بالاعتبار الثالث ومنع لزوم
التفكير لانه انما يختار غير الفصح حكيم يكون ذلك على المعنى المراد ونحو من دلالة الفصح وغير ذلك مما لا تطوع عليه قال
وعرضه على الشارح فاستحسن وقد يجاب بان القرآن انما اتى به بجملة وتصديقا للرسول ثم والاعجاز انما هو بالبلغة المشهورة
بالفصاحة ووجود كلمة غير فصيح موجب لعدم فصاحته ما اشتمل عليه من المعنى المعجز لا اتفاق المرجح لعدم بلاغته فلا
يكون محجرا وهذا الجواب ليس تاما لانه متى علم ان فصاحته الكلمات لازمة في فصاحته الكلام مطلقا كما اشرنا اليه بقولنا
وربما يقال ثم مع ان الكلام على تقدير تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة لعدم فصاحته كلمة منها قوله غير ظاهر بالمعنى
يفسر للوحشية كما يصحح به الشارح وغيره فلو كان هذا ظاهر قوله ولما اورد الاستعمال اعادة للنفي المستفاد من
كافي قوله ثم غير المقصود عليهم ولا الضالين تنبيهنا على ان النفي يتعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور
المعنى وعدم ما نوسه الاستعمال الخليلين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخاص من سكان البوادي الى النظر الى المولدين قوله
على ذي جنة الجنة الجنون كقوله ثم امر به جنة والجنة الجن ايضا كافي قوله ثم من الجنة والناس وكلا المعنيين جائز الايراد
هنا وفي بعض الروايات ذي جنة قبل وهو المحفوظ في نسخ النسخات تصحيحا والمعنى اجتماعهم على اجتماعهم على من لدن الجنة قوله
فاحسنه في الصحاح حاج الشئ هو مما اثار وهاج حيزه تعدى لا يتعدى فالعطف على الاول اما لغو والباء والتعدية

او بمعنى

او بمعنى فاعل مستقر حال من فاعل حاجت وهو على الثاني الية في المفعول الى المماردين المارة كونه معنى عليه تعبير عن المستتب
بالتب **قوله** فوب على الوثوب الظفر وتعلق عليه بد ينضمين معنى الاجتماع **قوله** فقلت من الافلات وهو الخروج وقوله ومعلقة
وتعجبهم عطف على وايضا في البيت السابق وهو انما ابدت وايضا معني اخر بوقا وطرفا ابراهيم ايل الزمان امرأة و
الفعل يتبعها ما بين الثابت والرباعيات والاعراب البيض والبريق اللعان والطول العين والابرج بين البرج بالتحريك وهو
عظم العين وحسنها من باطن والمعلقة بياض مع سوادها وقد يستعمل في المحنة **قوله** مدقفا مطولا اشارة الى تغيير مجاز هذا
التفسير وان لم يأت في الصحاح واعتبر في الاساس في تفسير الرجز الاستقواس اية ويرى ما يوقد ذلك بما قال حسان بن ثابت في مدح
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعجائب من تحت طاجر ارج كشف النون من حظا كتب فان التشبيه بالنون المشوقة الى المكتوبة
انما يحسن باعتبار الاستقواس وانما خير بان هذا التأييد انما يتم اذا جعل كشف النون صفة كاشفة لا مفيدة لارج واصفة
للمحاج وبالجملة قوله فان التشبيه بمشوق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس مسلم الا ان اعتباره في المحاج كان في الحاجة
الى اعتباره في الارج كما لا يخفى **قوله** اي كالسيف السرجي وكالتراج بيان لحاصل المعنى والطريق العبارة عليه على وفق القاعدة ان
نقل قد يحى النسبة الشئ الى اصله ثم تحمسه اي يسميه الى ثم يشرح بمعنى منسوب الى السرجي والتراج اي بالمشاهدة فوجه
التخرج هذا وجه البعدان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فاخذ منها بعيد وقد يخرج على ان فعل قد يحى بمعنى صيرورة فاعله
كاصلة كقوس اي صار كالقوس وبمعنى صيرورة فاعله اصلا غير محجرت المرأة اي صارت عجوزا وبمعنى صيرورة فاعله كاصلة كقوس
الشئ اي صار ذاقا وشرح على الوجه الاول بمعنى الصابر مثل السرجي والتراج والثاني السائر احد على معنى التشبيه اي مثل احد
وعلى الثالث الصابر زاسراج فهو مختص بالتخرج الثاني ويرى على الوجود الثلاثة انما ينبغي ان يكون العبارة سرجا على صيغة اسم
الفاعل لان سرج على هذه الوجوه الثلاثة لا يفرق لا يستيقض اسم المفعول **قوله** وهذا اقرب من سرج الله وجهه كاشرا الى
المعنى الثاني اي قوله كالتراج في البريق ووجه القرب والفرق ظاهر **قوله** واعلم جعل اسم مفعول منه ثم حاصل السؤال انهم
لم يجعلوا سرجا اسم مفعول من سرج الله وجهه لانه لا يكون ما احتاج الى الحرج وجه بعيد له حق يكون غريبا وحاصل الجواب
الاول انهم لم يغيروا على استعمال سرج بمعنى هيج في الاصل المذكور سو كذا مستحذاس السرج غلام بغيره لانهم انما اعتبروا اللغات الاصيلة
في المولدات فتقوله لا احتمال انهم لم يغيروا وقوله وان يكون هذا مولا وجه واحد والثاني في موقع التعليل للاول وبوتيد مائة وثم
في بعض النسخ لا احتمال انهم لم يغيروا وحاصل الجواب الثاني ان معنى قوله على انه لا يبعد ان سرج الله وجهه لا يبعد ان يكون من القرآن

المخصوصة اعني ما يحتاج الى خرج الفرجة البعيد بان يكون معناه جعله كالشراج فلا يفيد جعل سرج منه عدم كونه مما احتاج
الى خرج الوجه البعيد وقوله وانما صاحب محل اللغة ايراد على الجواب ان هذا يجب ان يفهم المقام **قوله** لا يقال القرابة في حاصل
الاعتراض ان الوحشية احسن من القرابة لحرمان وجود لفظ غير ظاهر المعنى ولا يقتل على تركيب يتفرع الطبع عنه فتميز القرابة
بما تفرقت بالاحسن وهو خرج حسن وان جرد بعضهم وانما انت غلبة في قوله فالعريب يجوز ان يكون غلبة لكون العرب عبارة عن
الكلمة ثم الضمير في تفسيره راجع الى القرابة في ضمن العريب بالتأويل المشهور وانما قوله وهو لم يلب قوم دون قوم فهو على حذف
المضاف اي يجب قوم دون قوم ووجه ذكره تحقيق ان القرابة غير الوحشية لانه قد يكون لفظا بالنظر الى قوم غريبا ولا يكون
بالنظر الى قوم اخر كذلك ولا كذلك الوحشية بالمعنى المذكور بل بالنظر الى كل من له طبع سليم **قوله** بل الوحشية فبذلك انحصرت
المفرد فاكيد لما سبق من عدم حسن التفسير المذكور وقوله لفصاحة متعلق بقيد والمعنى ان الوحشية قيد لفصاحة المفرد
معتبر فيها سلبا زائلا على القرابة ليس عنها ولا داخل فيها فلا يحسن تفسيرها به غاية انه يلزمه من سلبها سلبه وليس المراد
انه ينبغي ان مراد في تعريف فصاحة المفرد قيد اخر وهو الخلو عن الوحشية حتى يراد به ان الخلو عن العام يستلزم الخلو
عن الخاص فلا يكون ذكره واجبا ويتكلف في الجواب بانه مسمى على الاعراض عن الخصوص وادعاء المباعدة او بان مراد المفسر
انه لما كان هذا القيد غير داخل في القيود الثلاثة ولا عنها والخلو عنه معتبر في منهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها
حتى يراد به اعتبارا وفيه وان يجب ذكره انما يلزمه لو التزم كون التعريف حلا تاما او بانه لا يلزمه تاذر الخلو عن المطلق
لجواز ان يكون الخصوص من وجه يقي منها بحث وهو ان قوله بل الوحشية لا يدل على ان القرابة اذا لم يكن بمعنى الوحشية بالتفسير
المذكور كانت حلة بالفصاحة وقوله وان اريد ان يدل على خلاف ذلك فليست اقل لاننا نقول ان حاصل الجواب اختيار الشق الثاني
وهو ان المراد بالوحشية غير ما ذكره المعترض وباطال ادعاء عدم كونه محلا بالفصاحة والقفا جميع فقر وهو الموضع الخالي عن
الماء والكلام **قوله** استعيرت الالفاظ التي لم يوش استعمالها للتعلق بالموصوف وما في حكمه شعرا بالعبارة كما ذكر عند هجر
فستفاد من هذا الكلام ان استعاره الوحش لتلك الالفاظ بملاحظة تلك الحشية فيتم المقصود ثم العبارة في النسخ التي اينا
استمرت والاظهر استعيرت لفظ التذكير كايدي عليه قوله منسوب بقرى منها بحث وهو ان المستفاد مما نقله الشارح ليس
الاعتبار بعد الانس في الوحشية وانما اعتبار بعد ظهور المعنى فلا فكيف يصح جعله جزاء التفسير الوحشية ولا يفيد لزوم عدم
الظاهر لعدم الانس لان اعتبار الملامح في شئ لا يستلزم اعتبار اللزوم فيه والجواب ان تعريف الوحشية تعريف اسمي غير ذكر

اللازم

اللازم فيه ايقال اعتبار عدم ظهور المعنى فيها ليس مستفاد من هذا الكلام المنقول بل من كلامهم في موضع اخر لم يذكره
لان ما ذكره هناك انما قصد من ان الوحش يطلق على غير ما ذكره المعترض **قوله** والوحش فنان ان هذا الوجه يدل على
ان الوحشية يطلق على غير ما ذكره المعترض لانهم جعلوا الحسن قسما من الوحش فلو كان المراد به ما يشتمل على تركيب يتفرع الطبع عنه
لزم استعمال العريب الحسن على ذلك لوجوب اعتبار المنقسم في الاقسام فيلزم قد اخل الضمير وان يعاب استعماله ايضا على العري
ثم قوله وهو ان يكون مع كونه غريبا الاستعمال انما على حذف المضاف اي وان يكون او قوله ان يكون مراد بالحد والمصدر باسم
الفاعل اي الكائن كذلك كما صرحوا به قوله ثم وما كان هذا القرآن ان يفترى وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة في اخر المعنى
فليكن على ذكر منك واعلم ان مورد القسمة في قوله والوحش فنان ليس الوحش بالمعنى الذي ذكره الشارح وهو غير ظاهر المعنى
ولما نوس الاستعمال والوحش بالمعنى الذي ذكره المعترض لان كل من هذين المعنيين محل بالفصاحة مع ان احد القسمين المذكور
صحيح وهو العريب الحسن بل انهما ولذا قال والوحش فنان ولم يقل وهو فنان لان لا يتصور ان مورد القسمة المعنى الذي ذكره
سابقا وهذا المعنى الاعم ما يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال مطلقا سواء كان بالنظر الى الاعراب الخلو او بالنظر الى اللفظ
اعم فما ذكره الشارح لان المعنى الذي ذكره وحكمه بان محل بالفصاحة مطلقا هو ان يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال بالنظر الى
الاعراب الخلو لان المعنى حال الكلمة فيها بيتهم والدليل على عدم مورد القسمة ما ذكره جعل العريب الحسن قسما مع تصريحه بانه ليس
بوحش عند عدم ثم هذا المعنى العام غير محل بالفصاحة على اطلاقه بل المحل منه قسما احدهما ما ذكره في التفصيل الذي نقله
الشارح من القوم وهو الفصح في الشعر والثاني هو المعنى الذي ذكره الشارح فيما سبق وليس المقصود من قوله والوحش فنان
الحسن فتدبر **قوله** مثل شريف الشربك الخليط البدين والرجلين وربما وصف به الاسد وكذلك الشرايت بنم اثنين قال سيبويه
النون والالف يتعاونان الاسم في المعنى نحو شربت وشرايت واشترار فقع واقطر برنا اشتد قال ابو عبيد المقطر المجمع والقطرات
العقرب اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها **قوله** وهي في النظم احسن منها في الشعر قيل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة لا الى حلق
الحسن ولذا انت الضمير فلا يراد ان يقال يلزم ان يكون غريبا للقرآن والحديث احسن في الشعر اطهر البليل او اطهر اي خورق
وتكبريت **قوله** وتولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوس الاستعمال بعبر الوحشية شرويع في المقصود وهو قوله وان اريد باللفظ
لما ذكره سابقا كان قوله بغير لفظ الدوران قلت اذا كان هذا تفسير الوحشية فما فائدة توسيطها في البيت قلت فائدة التسمية
تلاوت القرابة والوحشية **قوله** ظاهر الفان لان الفصاحة انما هي باعتبار كثرة الدوران والرجلين كاسبق وكثرة الدوران لا

الاجماع عدم الاستعمال **قوله** وما هو في حكمها اي حكم المفزوات وهذا القيد لا يدرج نحو مسلمي بئس الادغام
في تفسير الخافقة اذ لو لم يرد هذا القيد لم يكن مسلمي فصيحاً اذ ليس على خلاف القانون المستفيض من تتبع معروفا
القانون ولا جهة اخرى لعدم فصاحته **قوله** كوجوب الاعلال في نحو قام تمثيل القانون على حذف المضاف اي كقانون
وجوب الاعلال في نحو قام وهو ان الواو اذا تكرر وانتهى ناقلاً طلت القاء في غير نحو عور وعور من العور فيجوز ان
احذف العين والاستحواظ بالظرف لا يقتل وفي الصحاح استحوذ عليه الشيطان اي غلب قال ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يكتل
به على الاصل كاستصواب والتصويب واشباههما وهو قياس مطرد عندهم وقطع شعره من باب علم وجعل قطط اي شديد
الجمود ورجل قطط الشعر وقط الشعر بمعنى مثل قطط سر في قوله شعر سر في قوله شعر في قوله شعر في قوله شعر
بئس الادغام فيها لا يحل بالفصاحة والضابط ان يقال مخالفة القياس ان كانت لفظة كرفع اللبس في بئس الادغام من ظلال
وشروا واشباهها فهو غير محال بالفصاحة وان كان مجرد الثبوت عن الواقع كما في بابي فكذلك ولا نهى محله كما في اجل ومثله
قوله وال وناه يعني ان اصلها اهل وناه بدل اهل وناه نلت الهاء الفاء على خلاف القياس **قوله** وما اشبه ذلك
من الشواذ قيل كون هذه الاشلة من الشواذ والاشاذ ما يخالف القياس بالنظر الى القياس السابق في الاعتبار فلا ينافي
جعلها مستندة تحت القانون المتأخر فتدبر **قوله** بل مخالفة ما لا يكون ما مصدرية وهذا وقع في تفسير الخافقة **قوله**
الحمد لله على الاجل الت للراجح عامة الواحد الفرد القدير الاول وقدير غير ذلك **قوله** والقياس الاجل او رده عليه
ان عدم الادغام لم يجوز ان يكون ضرورة الشعر واجيب بان انتهى ما ثبت به الجواز وهو لا ينافي انتفاء الفصاحة لان هذا
الانتفاء لا يرد من عدم كون الكلمة كثيرة الدور على السنة العرب العربية لا من عدم جواز ما ارتكبه الشاعر لا يرى ان استعمال
الجري في جابر قططاً الا انه محال بالفصاحة فكذلك استعمال الاجل جابر في الشعر كما ذكره في الكتاب اذ ان العرب اخلصت
من استعمال امثاله كما يتجشون من استعمال كالكلام واقر نفقوا **قوله** قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكره من الكراهة في السمع
فيما اشكال وهو انه كلام ذكره المصنف في الايضاح وقد ذكر فيه اي بعد تعريف فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا فصاحة
الكلام خلوصه مما ذكره من كثرة التكرار كما سيجي فيه تخرج بان تعريف فصاحة المفرد والكلام بما ذكره وجده وكلام الناس
وجعل ذكره الشارح في موضع اخر خطيب العين فحينئذ يوجب المصنف بان المراد بالناس المجهولون فان اجاب بان التعريف على ذلك
المذكور لم يجد في كلام الناس ارجح مع فيه مستند ان يقال لو سلم صحة فلا اقل من وجد ان الاشارة كاللحن في قوله

اي والجواب انه لا ينقطع من هذا الكلام ان المصنف وجد تعريفها في كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذ من كلامهم ثم عرض على
الامة او على تلامذته وبين لهم ما اخذ وهو قوله الفصاحة عندهم لكون اللفظ جارياً الى آخر ما ذكر في ما سبق فانه عليه انه
ينبغي ان يراعى في التعريف وهو الخلو من الكراهة والسمع ومن كثرة التكرار لا ينافي ان يكون ذلك في اللفظ كما في قوله
اي ردهم في كتابه ورده تمهيداً للفتاوى على انه ربما يقال مراد الشارح عدم الاحتياج الى ما ذكره المصنف في موضع اخر خطيب العين
كايشهد به السوق لعدم الاحتياج الى ذلك مطلقاً **قوله** لموافقة اسمه اسم امير المؤمنين عم الاطمة في العبارة ان يقال لو
لان الموضع موضع الاضمار ولا يظهر موضع المظهر موضع فائدة بعد فانه كون الاسم باركاً يجوز ان يكون الاشتقاق من
واللقب علم بشر مباح او من الكنية ماصداً رباب او ام مثلاً والاسم اعم **قوله** لانها داخل تحت الغريبة المفردة الوحشية لم
يرد دخولها تحت مفهوم الغريبة اذ لم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل عليها بل انه اصدق الغريب على الكراهية في السمع لان
البلغاء يتجشون من استعماله فيصدق عليه انه غير مأثور استعماله فيخرج عن تعريف الفصاحة بقيد الخلو من الغريبة
لا يقال فكذلك المتأخر داخل تحت الغريب فلم يذكر الخلو من الغريبة لاننا نقول يجوز ان يكون ذكره لكونه داخل في مفهوم فصاحة المفرد
وذا ينافي خلاف الخلو من الكراهة في السمع ولو سلم ان الخلو منها معتبر في مفهومها فاما لما لم يذكره اذ كان حداً تاماً
واذا كان الغريب رسمياً فيجوز ذكر بعض الذاتيات دون بعض اذ قلت ينبغي ان يتعرض الشارح لطريق الامر حتى
يتم الجواب قلت كانه لاحظ ظهور فساد ارادة الدخول في مفهوم فصاحة المفرد ولم يذكر على تقدير الدخول فيه فاعترض
عنده وانت جدير بان اثبات دخول احد ما في ماهية فصاحة المفرد دون الآخر بشكل **قوله** لظهور ان الجري في الناس قبل ما كان
لم يرد ان الذوق السليم ما كان يشل الجري وهو الذي يشتمل على الكراهية في السمع من احد القسيتين اي انما شتمل على
ظهور المعنى وعدم ان استعمال نقط واثما شتمل على ذلك مع الكراهية على الذوق لان الجري خصوصه كذلك ثم المقصود من
الترويض ما توكيد الدخول في فائدة استماع الخلو وان جزم فيها سيأتي بكون الجري شلاً من قبل الشارح ويمكن ان يقال
الجري مباح سيأتي بكونه من قبل الثاني غير المرد فيه ههنا بل الجري خصوصه الجري والمرد فيه مطلق الكراهة في السمع بقرينة
السوق واستمر في ان مطلق الكراهة في السمع لا ينافي ان يكون كرمياً على الذوق فان قلت كلام الشارح يدل على ان الكراهة
في السمع محله بالفصاحة على تقدير دخولها في كل من القسيتين والحال ان مثله ككلام الجحش يدل على ان ككلام ليس من
قيل الوحشي القليل وقد قال الوحشي فلان والقسم المطالب استعماله هو الوحشي القليل قلت قد بينا ان الوحشي ثلاثة

المدح الوري لان يشرع في هذا الاوصاف الجميلة وتوافقه في ذلك العذر حذر المجلس ولا يلزم من هذا توقف مدح الوري على
حيث يلزم من انتقائه انتقائه لجزا ان يكون شئ اسباب كثيرة كاسيا في بحث قولنا يلزم محذور فان قلت فيما فائدة معنى على
تقدير العطف قلت الدلالة على عدم تراخي مدحهم عن مدحهم وانما معنى مقصود في المقام فان قلت لا يورى العطف الى اتحاد
الشرط والجزء بناء على لزوم كون كل من المعطوفين جزءا على حده قلت يعتبر العطف او لا ثم التعليل الشرط **قوله** وفي استعلاء
او الح رد على الزور في حيث حج ان الدلالة على الشك ووجه الودع هو لكن لا يخفى عليك ان الابهام المذكور اما بحسب اعتباره
في جانب المدح ثم في اختياره متى في جانب المدح وهو سور الاتصال الكلي واختبار اذا المفيد للاتصال الجزئي في جانب اللوم
لطاقة الاحتجاج **قوله** بما عابه الصاحب وهو اسماعيل بن عبد الحميد بن العبد في وزانه وقولنا بها بعد لغير الدولة ابن بويه
ولقب بالصاحب الكافي ويقال كان هو اسناد الشيخ عبد الفاهر وكنت الشيخ مشحون بالنقل عند جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق
فيها اقرانه فان عليه الصاب في الكتابة قال النفا لو كان الصاحب يكتب كما يريد والصافي كما يؤمر ويراد بين الخالدين
يون بعيد هذا وقد اوجب عن تعييده باله اذا جاز استعماله في موضع ان للعرض المذكور فلم لا يجوز استعمال اللوم في مقام المدح
اشاروا الى ان المدح لا يتصور فيه الجور والدم ولا يستحق قطا حتى اذا تركت مدحه فغاية ما يتصور في شأنه اللوم والامتناع
لا يتعارف في احد في لونه نفي من المبالغة ورعاية الادب فلا يخفى **قوله** بين الماء والهواء من التناظر في بين خصوصية هذا
الحرفين والمنفي فيما سبق حصول التناظر من نفس قرب المخرج لا وجوده في صورة قرب المخرج حتى تتناظر كلامه كيف وقد صرح هنا
بان ما عاده الذوق الصحيح يقتضي ان ينظر في نفس التناظر سواء كان من قرب المخرج او بعده او غير ذلك وصرح بان الجميع من
التناظر من ان فيه قرب المخرج على ان المذكور فيما سبق ليس ان قرب المخرج لا دخاله في حصول التناظر بل ان قرب المخرج ليس عليه
تامة له يرشد اليه استدلاله على هذا المدعى بوجوه القرب مع عدم التناظر في الجليس وغيره فانه انما يفيد عدم كونه علة
لعدم دخاله فيه فافهم **قوله** ولم يرد ان مجرد امده غير فصيح فان مثلها في التناظر فان قلت يجوز ان يطرأ هنا
ما يمنع السببية كما سبق مثله قلت هذا اعتراف بان العلة التامة لعدم الفضاخه هو الجمع بين الماء والهواء مع عدم ما يمنع
لان انتفاء المانع جزو من العلة التامة لا يخرج الجمع بينهما وهو الذي استدلال الشارح على غير محل الفضاخه فان قلت لا
يلزم من عدم كون مجرد امده غير فصيح بالمعنى المذكور ان يحصل عدم الفضاخه من تكرير الجوارح لولم من نفس المدح مع انعدام
ما يمنع السببية قلت لم تدع الشارح اللزوم المذكور بل ان الامر كذلك في نفس الامر لما كان كذلك هو الذوق **قوله** فان كل التنا

اور عليه انه مثال لما ورد في التناظر على ما سبق وكيف يقال انه تناظر في التناظر وليس في كلامهم وقع في المبالغة
فحمل على المبالغة وبان المراد به التناظر الكلي كما في قولك زعموا ان هذا لا يلزم من ان لا يكون فرق التناظر وقد يقال المبالغة
بالتناظر منها هو التناظر للمعنى الاصطلاحي والتعبيد عنها للدلالة على الكمال لان الفعل اذا انتبه فيه القائل ان يحكي
وفي الثاني حرف منها الاله لم يحصل التناظر من حرفي كلمة واحدة وهذا المبالغة في تناظر الحروف ثم المبالغة من الحروف في
الحاين والمهاين وفي هذا المبالغة من كونه اسما تغليب **قوله** كونه اسما تغليب **قوله** كونه اسما تغليب **قوله** كونه اسما تغليب
المطابق وتباينها واخفى بعد **قوله** انما يحمل بالمبالغة ليس المراد انه يحمل بالمبالغة اليه كيف قد جمعت تلك الامور في مقام
يقضيها لم يكن بخلافها تعلقا بل اذا ذكرت في مقام لا يقتضيها واليه اشار ولا يقول بالنسبة الى الحامى **قوله** اي كون الكلام
معتادا وضع ما يورد على المشتبه ان التعريف المذكور يقتضي للتعبد والتعقيد وهذا الذي اقرت من القول بان المبالغة في اصطلاح
الاعراب وبان هذا من باب الميل الى المعنى والمقصود حمل الكلام بحيث لا يكون كذا وانما شاع بنا على ظهور المبالغة على ان
المصدر من المعنى للمفعل هنا حيث شريف ذكره جدي المحقق في تفسير الفاتحة ينبغي ان يتبين له وهو ان صيغة المصدر يستعمل
اثنا في اصل النسبة ويسمى مصدر او اثنا في الهيئة الحاصلة منها المتعلق بمعنى كانت او مسمى كهيئة الحركة بالمصدر وكل
الهيئة للمفاعل فقط في الازم كالمحركية والقيام من الحركة والقيام اول الفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمفعول
من العلم وباعتباره يتسارع اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدر العلوم وقد يكون مصدر العمل فيكون
السببين اللذين هما معنيا الحاصل بالمصدر والكان كل مصدر متعدي متحركا ولا قابل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل
بالمصدر استعمالا للشي في الازم معناه **قوله** تقديم وتأخير المراد بتقديم القطع من محله الاصل الذي يقتضيه ترتيب المعاني وتأخيره
عن ذلك المحل وهو لا يخفى ان قطعاً فليس احدهما معينا عن الآخر بناء على ان التأخير من لوازم التقديم **قوله** فان سبب التعقيد
ان يكون لهم ويكون اجتماع هذه الامور سببا للتعقيد اطلقوا الخلل عليه مع شيوخ كل منهما واطلاق الخلل على مثله حين عند انما
البلاغة فلا حاجة الى جعل قوله خلل خارجا عن التعريف بانه بالتبدي الغالب فوجها كلام المصنف ثم فيه قسمة لما سيجي من
هذا التقديم شائع في الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وفيه رد لاعتراض الزور في حيث قال الخلل في تقديم المستثنى
منه وانما جره التوجيه الى خلافه منهم ووجه الودع هو **قوله** ويجوز ان يكون التعقيد من عطف على ما قبله عجب المعنى كما قيل
فان التعقيد يجوز ان يكون حاصل من اجتماع امور ويجوز ان يكون حاصل من بعض منها **قوله** فذكر ضعف التناظر في دفع الاعتراض

الحال الى بان ذكرنا ان طلب البعد يجوز ان يكون في الاستقبال كما يدل عليه قوله فيبعد هذا الطلب في زمان الاستقبال
بمعنى لا يدري الله زمان القرب او البعد فيطلب فيه ما هو خير ووسيلة الى الحاجة عنده **قوله** وان رفعة كاهن الضواير يدل
على ان رواية النصب خطاه وقد يتبادر الى ذهنه وقد يوجه بان سكب الدمع يخرج يدخل تحت الطلب في الاستقبال ويكون المعنى
ان في طلب البعد الان واما الطلب في الاستقبال ولا يخفى ان البعد والحزن ينفق ان يكونا متغايري العاشق المجهور وغير
منفك عنه في حال من الاحوال فلا يلحق بخلافه عدم طلبه في الحال فيكون خطاه في نظر البقاء وانت خير بانه لا يعنى طلب البعد
في الحال للزوم تحصيل المصالح بناء على وجوده فيه **قوله** لكنه انما عليه ان قبل على غاية الاقبال من الكتب على وجهه سقط عليه
ثم هذا الاكتاب والملازمة على التمسك من صيغة المتخارج الدالة على الاستمرار بمعونة المقام **قوله** ولا يخفى
ثانيه من التكلف والتعنت قيل لان عادة الزمان الاتيان بنقيض المطر في الواقع الاتيان بنقيض ما يظهر المرادة
مطلوب ورويان من قطرات الشرا انهم يظهر من طلب امر يكون مرادهم خلافة بناء على ذلك الامر التحصيل فلا يعنى للاعتناء
عليه قال ابو الحسن الباقري **قوله** وكلمة تفتت الفرق مغالطة واختلت في السمعاء غرض وادري وطعت منها في الوصال
لانها تنفي الامر على خلاف مرادى **قوله** وقيل لان التمسك بالاستقبال معتبرة في تكب فارادة الحال من تكب مع وجود علامة
الاستقبال فيه وادارة الاستقبال من التمسك مع عدمها فيه خارج عن القانون وفيه نظر لان ارادة الحال من تكب على
تقدير الوجود كاصح مما يشارح وجح يجوز ان يعطف على مجموع سائر طلبه في حال من سكب واما ارادة الاستقبال في الحال
فبالحال اضافة سكب الدمع اليه والافاض ان ما ذكره القوم في معنى البيت ليس بابعد مما ذكره الشارح لان انكشاف
حلية الحال يتوقف على انكشاف حال الشكر كاصح بما افاض الحق وقد يقال ان الشكر من ترك مراد نفسه بمراة محبوبة لان مراد
الحب الوصال وما يلزمه ومراد المحبوب المحاري الفصال وما يتبعه كما قال ابيد وصالة ويريد مجرى فانزل ما اراد ما يريد
والمقصود من ذلك التمسك ان يتوخى له الجيب فيستيق بذلك الى الوصال وهذا يظهر معنى قوله ليقربوا والله اعلم **قوله** ذكر الشئ
مرة بعد اخرى وكثيرا ان يكون ذلك في حق الواحد من ما يتوخى من التكرار مجموع الذكرين فلا يتعدى وذكر الشئ ثلاث مرات
فصل عن ان يكثر فلا وجه لعدا البيت من كثرة التكرار وجه الدفع ان التكرار هو الذكر الاخر لا مجموع الذكرين وان المراد بالثلاث
ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثيرا فيستلزم الذكر وقد يجاب باننا اذا ذكرنا الشئ ثلاث مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد
بالثلاث معناه الفرق بناء على ان ذكر الشئ تكميلا بالنسبة الى الاول وتكرار آخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في كل قول

والثالث وبان الاساقفة في كثرة التكرار من قبل اضافة السبيل الى السبيل كثرة الذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار
كثرة على كلا الرجلين بنسب الذكر قطعا **قوله** سعة في الاسماء والاعانة فانما في الفعل والاداء والاسمع الغرض وهو من حيث
كلاهما الى اليد الشارح بقوله ويستوى فيهما في التسوية الذكر والمؤنث قبل المراد بقوله سعة في الاداء الاخذ عنها
صدورها في بعض الجروب لكنه عدل الى المتخارج استحضار الصورة الاسعاد والايقاب ان يراد الاستمرار التجدد في بقية المتخارج
قوله والمراد الشدة من قبل ذكر المازم والاداء اللازم **قوله** وهو مشعر على الغرض قبل هذا انفسه من عدم التقط بالنظر الى
المراد بالنظر الى اصل اللغة التسوية في اصل اللغة من الشبابة في الماء والاطلاق فيها على الغرض بطريق المجاز كما صرح به في
الاساس بقوله ومن المجاز في ساج وسبوح وشار الى الشارح المحقق هنا بقوله كانهما تجري في الماء وفيه تامل لانا المنه
من كلامه ان المراد بالسج في هذا المقام حسن الحري لاشدة العدو والحران كلامه هنا لا يخلو عن كلف ولا كسفي بقوله واداء عيانا
ولم يتقرر لاشدة كافي المحضر كان اولى **قوله** وعليها يتعلق بها اي شئ هذا لكن يتبينها معنى الدلالة فلا يبرر ان الشارة
المعدلة بعلى لم يرد في الضرر **قوله** فاعل الظرف ويجوز ان يكون مبتداء والظرف خبر ومقتضا عليه **قوله** حامد حرم في نصب
لانها متبادر يضاف **قوله** وهي ارض ذات زيل كذا في الاساس واما في القحاح فقد قال الجوهري نفس التعليل المنسوبة التي لا يثبت
شياء **قوله** قصرها للضرورة اي لضرورة الوزن والافاض اصل جرحها بالمذكور وفيه **قوله** وهي ارض ذات حجارة الجند يكون
النون رفيع الدال نفس الحجارة كاصح به في الصحاح واما الارض ذات الحجارة الجند فيجوز ان يكون النون وكسر الدال لكونها اصل الحجارة
على نفس الارض ناسبا لبراد من الجند نفس الارض بضم بطريق الملاقاة اسم الحال على الحال فالتفسير بالنظر الى المراد **قوله** كذا في الصحاح
اشارة الى الارض على الزون في جث قال معناه فانت بحيث تزين سعاد وتسمعين كلامها وقد صرح في المحضر بانه مخالف للعقل ايضا
وتجده كما قيل انه لا معنى لطلب التكميل من التكميل لكونه بحيث يرى مخاطب ويسمع كلامه واجيب بان الاقرب ان يراد بالامر بالسج اظلاما
النشاط كالبلايل فتتم عنده مشاهدة الاوراد فالعقج مناد كره الزون في وما ذكره الشارح انما يجوز ان كان الغرض من الامر
بالسج امتناع الصلوات والمحدثات الخالفة لكلام الصحاح فهو ايضا من نوع بان ما ذكره في القحاح معناه اللغوي وما ذكره ذلك
الاقبال بالنظر الى المقصود وهو المعنى الكنا في ان حصل فلان كما سماه الجرح في قوله فلان كناية عن كونه **قوله** لان كذا من كثرة
التكرار الى قوله فلا عمل بالنصاحة اعتدض عليه باذنه قد استصفت قول من وجه نظر المص على من يشترط في نصاحة الغير والحواس
عن الكراهة في التسبيح يخل هذا الكلام فذلك مع قبول هذا مما لا وجه له واجيب بان الكراهة في التسبيح معنى مناسب للاختلال

لأن النسخ كاجتناب عن استعمال ما ينقل على الثاني ليجنبون عن استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم انشاء الكلام
في السمع الى النقل على الثاني عدم اخلاطها بالفضاحة بخلاف نتائج الإضافات والتكرار فانها من حيث هي لا تحل لاختلاطها
بها وانما اخلاطها لاضاها الى النقل لشهادة الذوق لا يقال التكرار مثل الكراهة في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثاني
عنه الاحتراز عن الأول صوتا وكلاما فصحا عن اللغو والعبث فان تكرار من حيث انه تكرار غير انما لا نفوق السور الموارد من التكرار
الذي يدعي اخلاطها بالفضاحة ان يكون الثاني لغوا محضا يستفاد من الأول ما يستفاد منه كما يشهد به امثلة بل المراد
منه صورة التكرار واما يلزم من الضيق لنكته ولا يخلل فصاحة بخلاف الكبر في السمع ففيه بحث وهو ان يجوز ان يكون
كثرة التكرار مؤدبا الى الكراهة في السمع لا الى النقل على الثاني فيخلل بالفضاحة وفيه بحث في الشيخ لكن اذا سلم ان
سلح وطرف فينازل **قوله** الكرم من الكرم الحديث قال صاحب النهاية الكرم هو الجاهل انواع الخير والشرف والفضائل
ووصف يوسف عليه السلام به لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم والحال والصفه وكبر الاخلاق والعدل ورياسة الدنيا والد
قوله قال الشيخ الغرض من ايراد كلام الشيخ تقوية لما ذكره في وجه النظر وقوطه لقوله وما اوردوه المصنف في الايضاح
قوله يا علي بن حمزة البيت عبارة عن العين المملة علم شخص والخيار القائل وليس على اصيل في الاظهر ان المعنى على القلب
اي انت خياره في قلبه والمقصود وصفه بالبرودة لان الخيار باراد بالطلع واذا وضع في وسط التبع تضاعف البرودة
والما اوردناه برودة التبع بالوضع على وسط الخيار حتى لا يخلل على القلب فيغير ظاهره الا ان يجعل في معنى مع وفي بعض النسخ
خياره بالخيار المعجمة المفتحة والباء الموحدة وهي ارض رخوة فالمقصود وصفه بالضعف لان التبع اذا وضع في الارض
الليثة اسرع في الاضمحلال **قوله** ثم قال لا شك اي قال الشيخ لا الضاحك صرح به في الايضاح **قوله** كقولك فطقت ثم البيت
لا بن المعتمد قصيدة مطلعها ذهبا الى الخمار والنجم فاير غلاله ليل طرقت بصباح فاير اى غلاب والغلاله نق
ريق بلبل تحت الثوب وتحت الذراع اي استعيرت ههنا بقية الليل وانصابت على الظفر في المعنى ذهبا الى بيت الخمار
والحال ان الخمر يصدد الغروب وكان ذهبا في وقت نفي من الليل بقية رقيقة كالغلاله لاحتمالها بتأثير الصبح كالطلل
قلت تامر اي دلت وهي مع تدبير قانها في ايدى جاذبه والمجاز جمع جود رقيقة الدال وضما وهو ولد البقرة الوحشية
والقياق جمع غنق صفة شبهة بمعنى الخيل واطافة دناير الجوه من قبل اضافة المشبه به الى المشبه اى وجوه كالدناير
في القفاء والمكان وملاح جمع ملح صفة بعد صفة للمجاز ان العناق احتراز عن وقوع الصفة المشبهة بوصف كاحترابه

نظم شجاع ماسل وجواد قاض **قوله** ومنه الاطرار هو ان يذكر اسم الممدوح معناه الى آياته واجداده على تبيين وجودهم
روايتهم والبيت لرغبة بن ابي ذؤيب قائل غيب المذكر اوله ان يقتلوك فقد قلت عروشم اي هدمت في الصحاح
نزل الله عز وجل عروشم اي هدمت بلكنم وتلك بصيغة الحكاية والخطاب **قوله** وما اوردوه المصنف في الايضاح كما ذكره الشا
ههنا من قوله وفيه نظر الى قوله ملاح هو الذي اوردوه المصنف في الايضاح والضمير في ما جعله المصنف في الايضاح
الأول انه اورد كلام الشيخ استشهدا بانه لم ياه وقد جعل قوله يا علي بن حمزة بن عماره من نتائج الإضافات مع عدم التعليل
فيه لان ابن الاثير في صفة لعلي والثاني صفة كرمه ووجه الاستشهاد الثاني ان تناول نتائج الإضافات لغير المرتبة انما علم
بانه اورد كلام الشيخ مستشهدا به لانه لم ياه ذلك تناول علم ان المصنف لما اورد الحديث بعد ذكر كثره التكرار ونتائج
الإضافات مثلا لاطها جميعا ووجه الاستشهاد الثالث انه جعل يا علي بن حمزة البيت وقوله فطقت تدبر الكاس من قبل تنا
الإضافات مع انها فيهما مشاة هذا وقد يقال في ضرورة تلجى الى حمل كلام المصنف على ايراد نتائج الإضافات كما ذكره بل اورد
تنايل صورة الاضافة سواء كان في ضمن حقيقة الاضافة كما في البيت والا كما في الحديث فانه في صورة اضافات مرتبة الا
فرق بين كون ابن صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كونه مصانفا اليه له في الحقيقة والصورة اذ لو كان كذلك لم يغير حاله عما
هو عليه الا انهم الاشياء الثالث مسلم لكن لا باعتبار جعل قوله يا علي بن حمزة بن عماره من نتائج الإضافات اذ الاضافة
الصورية فيه مسئلة كالا يخفى بل باعتبار جعل قوله عناق وتأثيره الوجه ملاح منه فان صورة الاضافة ايضا فيه مشاة
اذ لو اضيف الوجه الى ملاح لسط الدائم منه بخلاف الكرم في الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف الحارث في البيت لكونه
في صورة اسم الفاعل فتأمل **قوله** لا يقال من اشتراط ذلك ثم القائل هو الخليل وذلك اشارة الى الخلو عن كثره التكرار
تنايل الإضافات وقد يجاب بان اخلاط نتائج الإضافات انما يلزم من تنايل الاسماء المحروقة مثلا وهو حاصل في الوصفية
كانت عليه فالفرق بين المرتبة وغيرها في الاخلاط بالفضاحة حكم **قوله** وبشاعة شئ شيع اى كبر الطعم **قوله** والافلاجة
الاخلاط بالفضاحة كيف وقد وقفا في التبريل يعني ان الذوق شاهد صدق على ان كثرة التكرار ونتائج الإضافات انما
يخلل بالفضاحة لاجل ما يورثان اليه من النقل لاجل شئ اخر فاذا لم يوجد النقل فلا وجه لاعتبار كونهما على ثامة للا
والا ما وقع في التبريل وفيه نظر لانه لا يخلل على جعل اياهم على ثامة للاخلال ولو لم يخلل على ثامة للاخلال لانه لم يكن وقفا
التبريل قارعا لهما في جملة الجواز ان يبرز هذان ما يمنع الاخلاط كما سبق نظيره **قوله** وروى عن ابي عبد الله الكيف بالحق

اراد به الرسم التام لا في الغاية في الاجناس العالمية فانها لم يطبق على القول بانها من صور متساوية لا بمجملها ولا
برسم رسمها فانما هي ثابتة الضيق في انما مع رجوعها الى الكيف باعتبار الجبر او باعتبار رتبة مقوله والهيئة في اللغة الشان
القوة كذا في الصحاح ولما كان شأن القوة وان يكون حاصله لدى القوة اعتبر الحصول في معنى الهيئة المطلقة على العرض
قوله ولا نسبة لذاته اي لماهية فلا ينافي اقتضاه واما بواسطة الغير اذ انما من عرض الا وهو يقتضي النسبة بحسب الوجود
وهو الحصول في الموضوع وهذا بخلاف الاعراض النفسية فانها مقتضية للنسبة من حيث ماهيتها سواء كانت النسبة جنسا
او خارجا لا زمة لما هيتهما **قوله** الا ان العرض لا يكون له وجودا بل لا يكون له لان له علاقة للتقارب او بقوله
بدل قوله متقاربا المفهوم هو حق يظهر وجه الاستثناء **قوله** فانه فيه انه يخرج الكيفيات الغير القارة كالصفات
عن التعريف **قوله** والفعل لا انفصال لان الفعل عبارة عن تأثير الفاعل ما دام مؤثرا ولا انفصال عن تأثير الشيء ما دام شائرا
وهما ليسا بتأثيرين كما ذكر في الكتب الكلاسيكية **قوله** ما في الاعراض انما كانت النسبة خارجة عن ماهيتها لا رتبة فاعلم انما
ان كانت داخلية فيها فلا تارة منها نسبة خاصة والخاص يستلزم العام ويقتضيه **قوله** ليدخل فيه الكيفيات المنقضية
للقسمة قبل فيه نظر اذ لا اقتضاه هناك اخلا غايته ما في الما بين ان تلك الكيفيات منقسمة بواسطة محالها ارجاها
اذا حمل الاقتضاء على الاستلزام مطلقا فتأمل **قوله** والاحسن ما ذكره المتأخرون ونقل عن الشارح ان وجه الحق ما في نقطة
الهيئة والقارة من الحفاء وان النقطة والوحدة واراد ان على تعريف القدم وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه
لاخراجها وان جعلت من الالين فقد خرجت بقولهم لا يقتضي نسبة وكذا الفعل والانفعال وايضا خرج الزمان بقولهم لا
نسبة لانه نوع من الكم فهو كلامه والظاهر منه ان يخرج افضل التفصيل اعني احسن عن معنى التفصيل لكن قد يفرق ان
انما يصح اذا لم يكن مستوعلا باحد الامور الثلاثة **قوله** عرض لا يتوقف تصور بر عليه الاعراض النفسية على المذهب المشهور وهو ان
النسبة لازمة لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ يقال لا تصور تلك الاعراض بوجوب تصور غيرها ويستلزم ولا يتوقف عليه قبل
في تعريف الكيف وانما يتم على المذهب الغير المشهور وايضا يخرج الكيفيات المركبة عن التعريف لتوقف تصورهما على تصور اجزا
وايضا يخرج الكيفيات المركبة بالكم والرسم الا ان يفسر الغير بالخارج وتصورهما يتصور كنهها فينبغي الاشكال ان لا ان يقا
التعريف باي عن شمله ويمكن ان يجاب **قوله** انما من الاعراض بان يوفق النظر على النظر ليس في ذاته ولا لما جاز انما كونه
ليس كذلك الا ترى ان ذلك لا يكون نظريا بالنسبة الى الشخص **قوله** واللازمة احسن من الوحدة والنقطة على راي من جعلها

من الاعراض ويخرجها من الكيف بل من المقولات التسع فانها انما هي اعراض بها بل الاجناس العالمية وهما ليسا بعقدين
لما تحتها **قوله** اقتضاء اوليا هذا التقيد متعلق في الحقيقة باقتضاء اللازمة لئلا يندرج الكيفيات التي اقتضت اللازمة
بالواسطة وقد يتوهم بملحقة بالاقتضاء مطلقا ويجعل فائدة في اقتضاء النسبة الاحتمال من خروج الكيفيات المنقسمة
بسبب حلولها في الكيفيات او في محالها فانها يتحقق النسبة في محالها لكن بواسطة الكيفيات لا اولا وبالذات وهو مرفوع
بانه لا اقتضاء هناك اصلا فلا حاجة الى التقيد قطعا **قوله** ان اخقت بذوات الانفس قبل المراتب الانفس الحياتية والا
اضافي اي بالنظر الى الجاد والنبات فلا يتجه ان بعض تلك الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة في ذاتها لم يجعلها سببية في
جنس الكيف وفي الاعراض وقيل المراتب ما بيننا والنفوس النباتية لان من جملة الكيفيات النفسانية الصحة ونقائسها
وهما يوجدان في النبات اي بحسب قوة التقدير والتسمية **قوله** ان كانت راسخة اي مستحكمة فيه بحيث لا يزول عند اصلا
او يعينه ذواتها **قوله** اشعار بان الفضايلة يعني لو لم يقل ملكه لم يوجد في اللفظ اشعار باعتبار الرسوخ في تعريفها
مع انه مقصور فلا يفتح فيه ان يستفاد من اللام الاستغراقية الكائنة في المقصور على تقدير تسليمه **قوله** النطق على هذا
هذه عبارة الايضاح ولما كان مظنة ان يتوهم من ظاهرها انه لو قال يعبر عنه عدم تسمية المتكلم فصحا حالة التكوّن
مع ظهور رتبة فسر لها بقوله اي سواء لم وقع لذلك الوهم ثم المراتب غير النطق بعد حصول الملكية والافعال ملكة انما يحصل بكونه
الملازمة واعلم ان قوله ولا ينطبق به قط من مساحات المصنفين لان قط انما يستعمل في الماضي واشتقاقه من قطعه اي قطعه
ومعنى ما فعلته قطعا فعلته فما انقطع من عرى استعماله في المضارع لم يصرح به ابن هشام في حق اللبيب وابن السيد في كتاب
المسال نعم ملازمة للنفي ليس امر مستقر او اما ذلك هو الغالب قال في التسهيل وربما يستعملونه لفظا ومعنى بريدون
النفي ومنه قول بعض الصحابة مع قصرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا قطرنا منه واما ملازمة الماضي فلم اطلع على خلاف فيه
وذلك لان اللام في المقصور للاستغراق قبل انما هو الاستغراق الحقيقي بان يعبر او لا يقتيد المقصور بمقصود من له تلك الملكية
اي بالعبارة في زمان من الازمنة او في الزمان الماضي بالنسبة الى حال التبرع واما الاستغراق العرفي اذ لم يعبر عنه ذلك وفي
عدم جواز ارادة الاستغراق الحقيقي اذ لا يعبر عنه التقيد المذكور فان قلت اي حاجة الى حمل اللام على الاستغراق مع ان
لفظه الملك يصح عند الاستلزام تلك الملكية الافتداع على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ صحيح فلت الاستلزام منوع جواز
يحصل لشخص ملك بالنظر الى نوع من المعاني كالدم او الذم او غيرها ولو سلم في الخبر على الاستغراق اشعار بصرح بان لا مقتدا

باب واسع **قوله** تأكيداً واحداً تفصيل القول وجواباً **قوله** كونه محذوفاً وتالياً فيه نظر لأن هذه الأحوال ليست بمختصة بأجزاء
الجملة بل تجري في غيرها وإن لوحظت في الحكم بالاختصاص المذكور إضافة الكون إلى ضمير المسند لا يستقيم فيه أن يكون قوله أو
إلى المسند كذا ويمكن أن يكون على حذف المسند أي كمثل ما ذكره بل هذا المعنى يستلزم من لفظ الكاف فليتنا **قوله** أو غير
مخصوص كالمتبادر في قوله في الدار رجل وكذا فاعل وما ذكره ابن الحاجب من أن الفاعل مخصوص بالحكم المقدم فهو مردود بان
الحكم عليه إذا اختص بعين الحكم كان الحكم على غير المختص أن قلت فما الفرق بين الفاعل والمبتدأ حيث جردت عن التوكيد الأول بل
تخصيص دون الثاني في مثل يجعل الدار كذا هو المشهور قلت الفرق أن في توكيد المبتدأ اختلافاً بالعرض من الكلام وهو
الاختلاف لأنه إذا كان متكاملاً فهو متقدم على الجزء ينقل السامع عن استماع حديث التكلم بخلاف الفاعل لأنه لما سمع
الفاعل انقضى الأمر ولم يكتمل إن يقال بعد ذلك أن السامع لا يصح أن يكتمل الكلام المتكلم **قوله** على المسند إليه أي الذي اسند
إليه وهو المسند فما تفتق مسند إلى الضمير المستلزم الإيجاع إلى الموصول لا إلى الظرف الذي بعده حتى يلزم قصر الشيء على نفسه
قوله مع زيادة كونه مفعولاً فاعلاً وغيره أي كونه مفعولاً موصوفاً لا مفعولاً في القسمين وهذا لا يوجد في المسند إليه قطعاً ولذا
جعل زيادة على اعتباراً من فلا يرد أن يكون مفعولاً غير مفعول موجود في المسند إليه وقد اشبه إليه بقوله إلى غير ذلك فلا معنى
لجعله زيادة على اعتباراً من وفيه عيب إذا لا معنى لعد الانقسام المذكور مقتضى الحال كما يقتضيه الشياق بل المقتضى هو أن
والأقرب في الخبر أن الكون مفعولاً غير مفعول من لوازم المسند إليه فلا يعد من الاعتبارات المناسبة للقيام ولذا لم يفتقر
في الفن وإنما يجوز أن يرد بغير ما فصله جملة اسمية أو فعلية أو لا شأن أن الغير هذا المعنى يختص بالمسند فلا إشكال أصلاً
فتأمل **قوله** مقيداً بمتعلق المراد بالمتعلق ما يمتد في هذا الفن متعلقات الفعل بكسر اللام في المتعلقات على الألف ^{تيسر}
لاستدراك في موضعه إنشاء الله تعالى ولا يرد أن يقال قد يكون للمسند إليه متعلقات بخلاف ما ذهب إليه في الدار والستور
شديد أعرف لأن المتعلق في الحقيقة هو الحدث الذي يتصف به الصفة وهو مسند إلى المسند إليه قال ذلك في الأحوال المسند
إليه فما ذكره بناء على الإجماع **قوله** على الوجه المذكور في باب النفاة فتدبر لا يجوز والأطباء لا لساواة الأقسام
قوله فقام لإشارة إلى القسم الأول وهو المختص بأجزاء الجملة وقوله ومقام الفصل إشارة إلى القسم الثاني وهو ما يكون مختصاً بالجملة
خاصة **قوله** وقوله في مقام الإيجاز إشارة إلى القسم الثالث وهو ما لا يكون مختصاً بشئ مما ذكره من المنهون من قول الشارح في شرح آخر
أن النفاة في قول فقام **قوله** للتفصيل ويجوز أن يجعل لتفصيل **قوله** أي خلاف كل من ظاهر العبارة شعراً في الضمير في خلافه أجمع

إلى كل المذكور سابقاً ألا أنه يستدعي كون مقام التكثير ما يتلصق مقام خلاف التقديم وقساده كما قالوا في أن يقال إلى قوله
نفسه ألا أنه تسامح في العبارة فعبارة خلاف نفسه بخلاف كل منها إشارة إلى أن الضمير يرجع إلى كل واحد من هذه الألفاظ
سبيل الدلالة من لحظة التخصيصية واعتماداً على ظهور المراد **قوله** وقد اشار في المفتاح **قوله** القرض من فعل كذا لم المفتاح
التبديع على ما رده فائدة قد خفي على بعض تراجمه والضمير في قوله لكونه مرجعاً إلى الإيجاز والأطباء والى لفظ كل سبيل إلى
المعنى كما في قوله فقام كل في ذلك يستحسن **قوله** وكذا خطاب الذي فصل عما قبله لأن هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار نفس الكلام
ثم الظاهر أن المراد بالخطاب ما خوطب به لا المعنى المصدري ليكون مقتضى الحال متناسب الأمور المذكورة التي هي مقتضى الحال
فلاضافة الألف في تلميس أي الخطاب الذي له تعلق بالذي مغيثاً إلى الخطاب الذي له تعلق بالتعبير شبهة الأمور المذكورة فإن
مقام الأول قباين مقام الثاني **قوله** وكان الألف إلى آخره انما يقال وكان الصواب لأن الدار على ما ذكره الشارح اختص
من القطانة فجاء أن يريد به ذلك إطلاقاً لا اسم الخاص على العام بقرينة المقابلة وانما لم يقل أن يذكر مع الذي يلبس لأن
ألف الخطاب لأنه قد اعتبر في مفهومها ورود الكلام من العز وقد يجاب عما ذكره الشارح بأن ما هو محب اللغة وأما ما جاز ^ج
فقد يستعمل الدار في القطانة يقال رجل ذكي وفلان من الأذكيا ويريدون المبالغة من القطانة مع أن فيها اختار المص
رطبه من التجمع ثم هذا ليس من مبدع ما تليق فيه صاحب المفتاح **قوله** ولكل كلمة مع صاحبها مع متعلق بمضاف محذوف أي
لوضع كل كلمة كذا في شرحه الشارح أو حال من كل كلمة أوصفتها **قوله** أي مع كلمة أخرى لا يظهر أن يقال وما في حكمها وإنما
نزل اعتماداً على كلامه الذي وبناء على الأكثر **قوله** صوحت منها أورد عليه أن حق العبارة صوحت منها أوصحت بدون منها
لأن صوحت أن جعل من قولهم صاحب زيد مع عرف العبارة هو الأولى على أن يكون الفعل مسنداً إلى الظرف كما في قولك هذا زيد
بها وأن جعل من صاحب زيد عرفاً لثانية واجبة بالصير إلى تفتين صوحت معنى الجعل والتفسير جعلت صاحباً مع تلك ^{الكلمة}
وإن صوحت مسنداً إلى مصدره بالتأويل المشهور أي وقعت المصاحبة معها تثير المقصود التنبية على أن المراد بالمصاحبة
العملية الحاصلة بسبب التاليف لا المصاحبة الكائنة بحسب الأصل من جهة الأسفار وغيره **قوله** ليس طابع ما شارك في تصانيف
الفتاوى في هذا القسم يدل على تفاوتها فضلاً عن اشتراك فيه بالنظر في الأولى وهذا لم يتعرض له **قوله** افتراءه بالشرط أي بآرائه
وقد يقال أن المراد بالفعل هو الجواب فلا حاجة إلى تقدير الأداة إلا أن السور في قوله الأول **قوله** أن المراد بالمصاحبة هو وضع ما
يترجم من أن التمثيل بالجملة غير مطابق للمقصود لأن الكلام في الكلمة مع صاحبها وانما هو أن المصاحبة ^{الكلمة} **قوله** هكذا

يتبع ان يفهم هذا المقام او يدركه ان ذلك التوحيد يستلزم ان يكون قوله وكل كلمة مع صاحبها لم اعاده لما سبق وليس
حاصل ما سبق الا ان المقام مقتضى هذا السند الى المعرفتين المقام المقصود مع السند اليه المنكر وعلى هذا
ولما كان الافادة خبرا من الامارة كان الوجه ان يجعل القول المذكور اشارة الى مباحث البديع نظر الى ان المحسنات البديعية
كالطباق والمقابلة والحسن وغيرهما مما ينافي جعل كلمة مضاجعة اخرى بل جعل قوله وكذا اخطاب الذي اشارة الى مسا
البيان بناء على ان البيان يتعلق باحوال الدلائل من حيث البوضوح والتماء وذلك باعتبار فهم الخاطب ولا يخفى ان قوله
فتمام التكميل الى قوله وكذا اخطاب الذي اشارة الى مسايل المعاني في فصل الاشارة الى الفنون الثلاثة على الترتيب لا
يقال هذا التوحيد يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسنات البديعية داخل في البلاغة موجبا للحسن الذي هو
المشهور فبينما علم المعاني لا نقول لست البلاغة الامثلة الكلام الفصح لمقتضى الحال سواء كان المقصود المحسنات
البديعية او غيرها فمباحث تلك المحسنات من حيث ايجابها الحسن العرفي الزائد على اصل البلاغة من البديع ومن حيث ايجابها
الحسن الذاتي باعتبار تعلقها بمطابقة مقتضى الحال من المعاني نعم لما كان اقتضاء الاحوال اياها لا يخاف من ذلك لم يشتهر
منهم القول بايجابها الحسن الذاتي سقاها للتأرجع من درجة الاعتبار انهم يتجهوا بذكرهم في المعاني من المحسنات ما يكثر
اقتضاء الحال اياه كالتفات والاعتراض والتجاهل على ان سائر المحسنات ايضا تجوز دخولها في البلاغة ايجابا بذكره
ليتناول ما لا ينظمه النظم السابق بل ان لانها مع المتعارف مقامها ليس طامع الماضي والفعل الواقع شرطا مع ان مقامها
ليس له مع اذا لم يغير ذلك مما لا يحصى فبقية تقيم ولا يبيح في عرفهم امارة على ان جعلها اشارة الى مباحث البديع لا يخرج عن
بعد تقدم ظهور اطرافه في كثير من المحسنات مثل التورية والمبالغة ونحوهما فليتا مل **قوله** وارفع شأن الكلام ثم اعاد
على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة للاعتبار المناسب سبب لنفس الحسن الذاتي وقبول الخاطب الارزاق شأن الكلام
نعم ما لا يخفى من زيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية بان انتقال المطابقة سبب لانتفاء الحسن لا سيما لا خطاطة في الحسن
المتقدم لثبوت اصله ولذا قال السكاكي واذا نظر ان مدارج حسن الكلام وفجده على انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى
لا انطباقه واجيب بان اصل الحسن الذي يحصل عند المعنى بالقضاهة فيرفع شأن الكلام فيه بالمطابقة ونحوها بعد جواز
يجاب بان المراد بقوله في الحسن من جهة وبالعقاس اليه فان يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع ولا ثبوت اصل الحسن في الارتفاع
وفي اخذه المعنى من العبارة تكلف واقرّب منه في الجواب عن الاول ان يصار الى حذف المضاف في قوله بمطابقة فكما ان الزيادة

المطابقة

المطابقة الزيادة الحسن ولا يلزم منه تحقق الارتفاع في الحسن في اول مرتبة المطابقة وعن الثاني ان المراد باضافة العدد
الى المطابقة المحسن اذ ياتي الاضافة للمعاني التي ياتي لها اللزوم كما سبق فيكون عليه الاخطا جسد عدم المطابقة لعدم
جنس المطابقة وهذا الحسن يتحقق في مرتبه بان يترك مطابقة واحدة فليتا مل **قوله** او الاولى بالذات او لا منصوب على
الظرفية بمعنى قبل وهو صرح منصرف لا وصفية له ولذا دخل التنوين مع انه فعل التفضيل في الاصل بدليل الاولى **قوله**
كالفضل لا فاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا جعله صفة لم يضره بقول لقبته عالما الاول اذا لم يجعله صفة
صرفه بقول لقبته عالما او لا مفاد في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام والبناء في الذات بمعنى في
وهو معطوف على اوله اي في ذات المعنى بلا واسطة **قوله** لكونه اشارة الى ما سبق المراد بما سبق هو الكلام المقيد بالفتحة
في قوله والبلاغة في الكلام الى قوله مع مضاحته والدليل على ان الاشارة بعد التقييد وان كان الكلام حينئذ مذكور
فانك مطلقا انه لا ارتفاع لغير الفصح فان قلت لم يجعل اشارة الى الكلام المبلغ قلت لان قوله واخطاطه بعد هذا
لنقده اذ لا معنى لان يقال اخطاطه ان الكلام المبلغ بعدم المطابقة وهذا ظاهر **قوله** الحسن الذاتي الداخل في البلاغة
اراد الحسن الذاتي متشابه ذات البلاغة لان الحسن داخل في ماهية البلاغة وانما وصفه بالتدخل في البلاغة
بما لا ينبغي ان يشاء ولا يخرج من حد البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار ان يشاء اعني المطابقة داخل فيها لان البلاغة
هي المطابقة مع الفصاحة **قوله** وبه يصير لفظ الفصاح اي يكون مقتضى الحال التأكيد والاطلاق مثلا لا الكلام المو
والمطلق وسيجيء تمام البحث في تعريف علم المعاني **قوله** لان اضافة المصدر بقيد الحصر لما ذكره الرضي من ان اسم الحصر اذا
استعمل ولم يبق قرينة غرضه ببعض ما يقع عليه وهو في الظاهر لا يستغراق الحصر احد من استقرار كلامهم فيكون المعنى هنا
ان جميع الارتفاعات حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب اليه فيستفاد الحصر اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع
غيره لم يكن هذا الارتفاع حاصل لا يملك المطابقة فلم يصب تلك الكلية فان قلت لم يجعل كل من المنقذين قرينة على
عدم ارادة الاستغراق في الاخرى فلا يعمل على الحصر لا يقتضي الى التنازع والتناقض فكيف لا يكون مبالغة على ظاهرها
ومع كون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب محذورا **قوله** فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب مقتضى الحال واحد المتبا
من الكلام والمنقول عنه في المواضع ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني يجب عرفه لا يجب اللزوم فيكون قولهم مقتضى
الحال هو الاعتبار المناسب من قبيل هو البطل الحامي وسيجيء تفصيله ونصير الفصل في قوله هو الاعتبار المناسب للذات

الكلام على خلافه كالأمر من على أن الانتصاب على الرضعة في شدة معرفي لا يحتاج إلى التفرص فلما أشار إلى وجه آخر
من الأعراب **قوله** وفي هذا إشارة أي في قوله فالبلاغة راجعة إلى اللفظ باعتبار قافته المعنى بالتركيب مع قوله ويسمى
ذلك فصاحة **قوله** الأعجمي والعربي الأعجمي منصوب الأعجم وهو الذي لا يفهم وإن كان من العرب والمراد بالعربي خلافه
في شرح الكشاف للعطش أن العرب سكان المدن والعري والأعراب سكان البادية والمواقع لكسب اللغة أن العرب هو
هو لاء الضف المتقابل للجم والأعراب منهم سكان البادية خاصة والغلبة إليه أعجمي لأنه لا واحد له فلو اسقط الواو
الفاطمة من والعري كان أحسن كما لا يخفى **قوله** ويجوز أن يقال في اعتبار اللفظ في إثبات حاصل توفيق المصنف
على ما ذكر في الأيضاح أن الشيخ إذا قبل قوله فضيلة الكلام للفظ لا بمعناه أن البلاغة ثابت للفظ صفة له باعتبار إفراد
المعاني عند التركيب لأصنافه معناه وإذا برجعها إلى المعنى دون اللفظ نفسه أن وصف اللفظ بها باعتبار إفرادها
المعنى عند التركيب لأن حيث أنه لفظ مفرد من غير اعتبار التركيب وهذا ظاهر التوفيق بين قوليهما من صفات اللفظ
إثباته وبين قوليهما من صفات المعنى وإثباته فإن كلام الشيخ يومه الشافق من وجهين وإثباته من وجهين من دفع الوجه الأول
يقال في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ بناء على إفراد الفصاحة على البلاغة إذا أراد بالفصاحة حيث حكم بأنها راجعة إلى اللفظ دون
المعنى السابق المشهور وإرادتها حيث ذكرها صفة راجعة إلى المعنى مع البلاغة وإثباته من قول الشيخ أن فضيلة الكلام للفظ
المعناه حتى أن المعاني مطروحة كما يأتي من حمل الفصاحة على المعنى المشهور **قوله** ولا نزاع بين قوليهما في أن الوصف بهما هو اللفظ
فإن قلت لما كان محال تلك الفضيلة هو المعنى الأول كما سيظهر به فكيف يوصف بها اللفظ عرفا قلت وصف اللفظ بها كوصف الرجل
غلاما على معنى كون اللفظ حيث يوصف به على تلك الفضيلة ككون الرجل حيث هو مجيب غلاما لا من ظن كل كلام المصنف على هذا المعنى
يستقيم حمله وصفا لللفظ المنطوق لانا نقول هذا وإن صح في نفسه لكن لا يصلح توقيفا لكلام الشيخ فإن قاره ليس إلا بيان محل الفضيلة
والشيخ يذكر على كل الفريقين أي يذكر على إفرادها ويصل **قوله** على معناه القوي مثل عليه يعلم منه أن يكون كثير من الأقوال البليغة
المشتملة على المعاني السوافي المختومة على المعاني الأولى الشرعية إذا عرفت شيئا بليغا واجيب بأن معنى التقييد بالقوي على أن هذا
القسم الأعم الأكثر لا ينافي ونوع المجازات والكلمات والمعاني الشرعية والعرفية معاني أول **قوله** دلالة ثانيا أي واقعة في المعنى
الثانية بالنسبة إلى دلالة اللفظ على المعنى الأول لأن المعنى الأول لا يبين فعل معنى قوله لذلك المعنى لا بد أن يكون أسطره فالله على
المقصود من اللفظ **قوله** لكن بواسطة المعنى الأول بوصف هذه الدلالة بالسوانح كقوله دلالة المعنى الأول على الثاني عقلية فطنا كما

مرج به الإمام في نهاية الإيجاز والشيخ في الأول الإيجاز والاشارة إلى اللفظ على المعنى الأول قد يكون وصفه وقد يكون عقلية
كانت عليه لأن من حكم بأنها وصفية بلا شك كانه أراد بالوصفية ما لا يقع من المعاني في الجملة فافهم والمراد بالمعنى المقصود هو
الذي يريد به الحكم إيقانه إذ يفهم ويسرى قصده البليغ وغيره كإثبات الشجاعة مثلا **قوله** على ترتيبها مثل ترتيب اللفظ في
النطق على حذف ما لا بد من ترتيب المعاني جعلها في ترتيبها التي هي المناسبة للحال المقام ثم الشيخ إنما الخلق على ترتيب المعاني المعقب
بترتيب اللفظ على حدودها اسم النظم مع أنه الترتيب الثاني إشارته إلى أن المعاني في باب البلاغة إنما هي قصد الاعتبار دون اللفظ
والإشارة كما يلاحظ من مقتضى الحال على اعتبار الخصوصية مع أنه نفس الخصوصية المعبرة فلا ينافي ما سبق من كون النظم نوعا من النظم
فيما بين الكلام حيث دل على كونه من عوارض اللفظ **قوله** والخواص والمزايا المشهورة أن الخواص عبارة عن الأمور المستفادة من التركيب في غير
الوضع وإن المزايا والكيفيات عبارة عن الخصوصيات المعبرة لتلك الخواص فالخلاف في هذه الأمور على المعنى الأول من قبل الجارح أو اعتد
الشيخ كما يشعر به قوله والشيخ يطلق لفظه فافهم **قوله** من الأوصاف الواجعة إليها قيل عليه كيف يكون الفصاحة والبلاغة مفعولان للأوصاف
الراجعة إلى المعاني الأولى ذي المعاني القوية والفضيلة لها أصرا واجب بعد تسليم أن المعاني الأولى هي المعاني القوية بأن المعاني
هي محل الفضيلة لأن ترتيبها في النفس ترتيب اللفظ والنطق على حد واحد على وجه يتصل ذهن منها يتوصلها إلى الخواص في
الأقوال بلا خلل ولا تعبد هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني الأولى على الوجه المخصوص للمتألف الفضيلة وسائط البراءة بلا شك
قوله لأن اللفظ المنطوق الذي هي الأصوات والحروف هي على أن اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف والمخارج انكيفية عارضة
للصوت الذي هو كيفية يحدث في المخارج من توجع ولا يلزم قيام العرض بالعرض كغير المتكلمين لأنهم ينعنون كون الحروف أصولا
قوله حيث ثبتت إجماع صفات اللفظ لا ولا وجه حمل تليف المعنى على هذا بأن يريد باللفظ في قوله فالبلاغة راجعة إلى اللفظ المعنى
الأول ويكون المعنى فالبلاغة صفة راجعة إلى المعنى الأول باعتبار إفراد المعنى الثاني ولا يحمل المعنى في قوله باعتبار إفراد المعنى على المعنى
الأول حتى يكون فالبلاغة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفراد المعنى الأول لأن مزيج قوله فالبلاغة راجعة إلى المعنى الثاني بلا وجه
فإن البلاغة صفة اللفظ باعتبار إفراد المعنى الثاني لكونها عبارة عن عوارض اللفظ الكلام القصير مقتضى الحال هو المعنى الثاني لا المعنى الثالث
ورد الأفكار **قوله** المعاني السوافي التي جعلت مطروحة ترضيها أن الخطاب إذا كان منكرا فالبليغ وغيره يشتركان في أن كل واحد منهما قد
يظهر بالضرورة أنكاره لكن البليغ يعرف كيفية ترتيب المعاني الأولى المعقب بترتيب اللفظ حتى يزول كونه مجازا غير البليغ في ترتيبها
الأول هو المتألف الفضيلة بالترتيب **قوله** والتسبب أنهم لم يعنى أن التسبب في كتاب النجوم أنهم جعلوا الفصاحة والبلاغة معاني

ذلك المعنى دلالة تامة على المقصود **قوله** اليه ينهي البلاغة كذا في الايضاح نسبه الى الايضاح فوطيه لوضع ما يوجهه بول المقصود
قوله وما يعرب منه عط على قوله العجزا كاشيا **قوله** ولان يترك الكلام لا يترك الجازع كذا في الله فم بارفعه في بلاغته
ان يخرج عن طريق البشر على ما هو الاى الفصح الجازع عن الغيب لا يصير العقل عن المعارضة وانما البشر بالذ
نبا على انه المشهور بالبلاغة والتعدي للمعارضة والا فالحجة ما يكون خارجة عن طريق جميع المخلوقات من الحيوان والانس والملك **قوله**
فان قيل ليست البلاغة الا ان قلنا ان حمل السؤال على منع تحقيق العجزا في كلام الله كاشيه بقوله لم لا يجوز ان يكون الجازع خارجا
عن القانون لان منع السيد الاستياد ان كان احصا بقيد اخر وان حمل على المعارضة فيجوز ان لم يذكر دليل على تحقيق العجزا اذ حقي
يعارض قلت اشتمل دليل حقيقته فيه اعني عن ذكره فهو ملحوظ واعلم انه لا بد ان يحمل علم البلاغة في قوله وعلم البلاغة كاشيا
هذين الامرين على المعنى العام لان المعنى المشهورى ولو علم له زيادة اختصاص بالبلاغة اعني علم المعاني والبيان غير كافى باتمام النصا
بل يقول الكلام بعد حمل على المعنى العام تعليق لان كاشيا باتمام هذين الامرين هو العلم بالخصوص مع الحسن كاشيا انتاء الله
قوله وكثير من مبره انما انه يتعلق بالجواب الاول الذي هو منع كون علم البلاغة كافيا باتمام البلاغة فالاول يقتضيه على قوله
سلم ولو جعل الممارسة اعم من الاطالة فلا بأس به في تعلقه بالجواب الثاني **قوله** بشي لانهم من اللفظ قد بحث ولو انما ان اراد بعدم كونه
مفهوما من اللفظ لانه لا يستفاد منه صريحا فسلم ولا يصح وان اراد انه لا يحتمله ثم **قوله** واما الثاني فلا يدع الفناء اذا اخذ على
حقيقته فاما اذا اخذ نوعيا فلا ينشأ من نهاية العجزا ان لا يمتد الى المراتب الاولى من مرتبة التي بعد مرتبة الوسطى لان المرتبة
النهاية ما يكون اقرب اليها من الوسط كالا يخفى على الفطن وجعله من قبيل التعبير عن النوع بافراده لا يستقيم اما اذا افاد ذلك انما
موسوق الاحكام التي لا يخص طبيعة النوع اذ لا يصح زيده وعمره ويكر من طبيعة العجزا زسوى نهايته مجاوزة فواخر واما ثانيا فلا
يغير عن النوع بافراده ان صح فهمها لا ببعضها وهي ههنا ظهر ان قوله على ان الحق لا يخرج لابطال الجواب الثاني كما هو المتبادر لبيان
لغتنا والذكر بمعنى بناء على ان الحق لا يمتد الى ما طرقت الاستناد **قوله** ويؤيده قول صاحب الكشاف وجه التايد ان النصا يرجع الضمير الى
النصا لان المقصود بالذكر كما سبق صغير عنه في قوله وبعضه قاصر عن راجع الى العجزا وان كان للمعارضة لا يستقيم لا يجعل الحد
المرتبة ثم لما جاز في الجملة ارجاع الضمير الى النصا في الابدان من الصفات على المحضة لم يجعل قول صاحب الكشاف دليل على المدعى بل هو يدل
لهذا واعترض في شرح الكشاف على قوله لكان الكثير منه متعلقا بان افظ النظم ان الكثرة صفه الاختلاف وقد جعلها صفة للتحقق
غير ضرورة فان يكون البعض منه متعلقا ببعض صفة الكل ولا معنى لتخصيصه بالكثرة **قوله** وكان بعضه بالفاصل العجزا وبعضه

ذلك اوصافا للمعاني الاول اصل ان يراد المعاني الثواني فخصها بغيرها للافظا واراد المعاني الاول واعترض عليه بان المعاني
كما يحتمل الثواني عند اطلاقها كذلك اللفظا يحتمل عند اطلاقها اللفظا المنطوقه بل اولى فلا بد من بيان سبب الترجيح لا يقال المعنى
شتر بين المعاني الاول والثاني واللفظا يحتمل في المعنى الاول وقد تقرر ان العجزا من الاشتراك فظهر فائدة العدول لا نقول معنى
ذلك ان اللفظا المشتمل في معنى اذا كان ايرابين كونه مشتملا على معنى غيره وكونه مجازا في ذلك المعنى حقيقة في غيره كان الحمل
على كونه مجازا فيه اولى لان التعبير بلفظ معنى يدل عليه مجازا اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد قيام القرينة
المعينة للحداد في كلا الاستعمالين ويمكن ان يقال انهم لو جعلوا صفات المعاني لغيرهم انها ما ظهرا انها صفات المعنى الاول لان
المعاني الثواني رجلا تامة في البلاغة حتى ان الكلام الذي ليس له معنى فان سا قطع من جهة الاعتبار عند البلاغة الاسبق فتدبر الذين
المعاني الاول والثاني فخلا ما اذا جعلوا صفات للفظا وعدم كون اللفظ المنطوق منتهى التفضيلة اظهر في اذهن ان ليس
المراد باللفظ نفسه بل كانت العلامة بين اللفظ والمعاني الاول وما يحدث فيها اخرى واظهر في اذهن انها وهذا القدر يكفي للتحقق
قوله فجعلوها كالمواضع التي تحدث فيه قبل عليه المفهوم مما سبق استعمال اللفظ في نفس المعاني الاول والمفهوم من
هذا استعمالها في الصور الحادثة وبينها تناق فيكون جعل هذا الكلام نتيجة لما سبق على ما يشعر به النما من جعلها اجيب ان الشرح يطلق على
المعاني الاول الخصائص والصور وتطابقها سببا لغة تنبها على انهم وان كانوا يطابقون اللفظا على نفس تلك المعاني ويصفون اللفظا
بالبلاغة وما يشاكلها الا ان سببا في بعضها على ما في تلك المعاني من الصور والخصائص كان المعاني الاول نفس الخصائص وطرفه
الترجيح وقد نظر لان هذا الجواب يشعر بان المراد ههنا بالصورة والخاصة نفس المعاني الاول وقوله حديث في المعنى بخلافه
ما منع الحمل على ذلك ولا ظهر في الجواب المصير الى حذف المعاني الى محل الصورة والخاصة **قوله** وقول صورة لا يرفع ما يتوهم من ان
ليست له صورة فكيف يتوهم قولكم ويريدون الصورة التي حدثت في المعنى **قوله** هذا شبه مما ذكره الشرح اي قيل واعلم ان الكلام الذي
يدل على من لا يلائم العجزا لم يذكر في الترتيب بل بعضه مذكور في اوله وبعضه في اخره ولهذا حكم البعض بالدليل انه اختلا
ولا ينبغي ان يظن هذا مثله **قوله** بل الحروف سلاقتها سلاقتها ملائمتها للطبع وسلاقتها سهولة التعلق بها **قوله** والنصاحة
عبارة عن هذا هو الاعيان الذي حدثت في المعنى الثاني للنصاحه فهو من عداده والاما ان جعل في ثالثا للنصاحة بطل المعنى الذي يتبادر
من كلام الشرح فاعلم **قوله** كما ينبغي ان يوصف بانها اذا امتنع الوصف بالدلالة على تلك التفضيلة لما دل عليه الشرح وادوا بالدلالة
الدالة على ان المعنى المشهور الذي اثبت اللفظ الفصح اعني الدلالة اللفظية وهو علم المعنى من اللفظ فلا ينافي ما سبق من قوله لم

بحسب آذنا فلا خلاف يكون البعض والفعال مزية الاعجاز قاصرا عنه وهو في القرآن **قوله** فان تعد آية او اثنين لا
ان يكون بحسب الآفاق فكيف يستدل بانقله على انه ليس من عند الله على ما والمقصود من الآية والمآثي فلا خلاف **قوله** وكان بعضه
الفاعل الاعجاز فييد ثبوت قدر غير الله على الكلام المعجز وهو وسط الفاعل واجب عن الاول بان المراد بالبعض ما وقع به القدر
اقام تلك الآيات وذلك لان المقصود الاختلاف الذي ليس في القرآن ويكون بعض قليل من الراي معجز مشهور وكنت شهرة مؤنثة
تقيد البعض بالزيادة عليه وعن الثاني بانه سبي على الترتيل فافاء الفاعل على الظرف **قوله** وان لم يكن صادقا يصحكم بعض الذي بعد
كامل بيان المقصود في كون القرآن من عند غير الله كلا وبعضا والمقصود لو كان القرآن من عند غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه
ويلزم الاختلاف المذكور ان يكون بعضه الذي من الله بالفاعل الاعجاز وبعضه الذي من غير الله قاصرا عنه **قوله** ولما
الطمت لم لا يخفى ان المراد بالاعلى في توجيه الشارح الاعلى الحقيقي ومحد الاعجاز مزية والا قربان يجعل وما يقرب منه مبتدا ومحل
الخبراي وما يقرب منه كذلك هو محال الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهذا الى ما ذكره الشهاب اللفظ وان اتحد
الموردى لسلامته عن العطف على المبتدا بعد معنى الخبر والفظ على بعد المذكورين واما حذف الخبر بعد قيام القرينة فاشنع من
وقد يعترض على توجيه الشهابين احدهما ان سورة كلام المقصود على ان مراده بقوله وهو محال الاعجاز بيان الطرف الاعلى كان قوله
في الطرف الاسفل وهو ما اذا علم ان بيان الطرف الاسفل على ما ذكره الشارح لغت هذا المقصود بل يتعين حد الاعجاز بانه الطرف
الاعلى وما يقرب منه وثانيهما ان لا تفاوت في البلاغة القرآنية وقصر ان الله هم عالم الكتاب الاحوال وكيفية انهم ان
كلام المشتمل عليها في اعلى المراتب الان بعضاته لسانته يمكن للبشر الايمان بمثله وان لم يقع فان قلت لا يمكن ان كانت الآيات
في البلاغة كما اشار اليه من قال **قوله** وبيان ودر فصاحت كي يكسان ممن كوجه كويند بورجون جاحظان چون اصمعي **قوله** وكلام
ايزد چون كدرى نزلست كي بورنت ومانند بارض ابلي قلنا تفاوت والحاصل في الآيات بالنظر الى الاحوال المتقضية
للاعتبارات في بعضها اكثر فالمقتضيات المرجعية فيها اكثر من مقتضيات المرجعية في الاخرى وذلك لا يقدح وان يكون كل منهما في
الطرف الاعلى اى مزية من البلاغة لا بلاغة تما بالنسبة الى تلك الآيات برحوب اتمان كآية على مقتضيات الاول التي في نفس الآ
بناء على احاطة علم الله بجميعها فتأمل قال في بعض شروح الانصاح الاقوال وما يقرب منه عطفا على الاعجاز والمراد من الاعجاز البلاغة
في مقدار سورة وما يقرب من البلاغة في مقدار آية او اثنين فكانه قال ولما طر فان اعلى هو البلاغة القرآنية على هذا يقران
الطرف الاعلى كالمقام ولا يخفى ان بعض الآيات تباين ما ذكر من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الآيات واقعة في

موتة الاعجاز مع ان بعضها اعلى من المراد ببعض الآيات التي يحكم عليها باستماع المعاجزة ما يكون مقدرا اقصر سورة وان كانت كوت عن التقيد
للمشهور كانت عليه فمما سبق **قوله** اى طرف البلاغة فنقل عن الشارح انه صرح بذلك تنبيها على ان الطرف الاسفل ايضا من البلاغة
احتمل ان يقع في نهاية الاعجاز من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة في شيء هذه عبارة لا يوافق في شيء المصنف المتعارف بها
فلا يكون داخلية لانا فنقول الطرف الاعلى اخل في البلاغة قطعنا فالان في قول الطرف الاسفل ايضا على ان قول المعاجزة غير الى مادته
التي باصوات الحيوان عند البلاغة صريح في الدخول لانه على ان الكلام الواقع في الطرف الاسفل غير ملحق عند باصوات الحيوان
وكل كلام غير ملحق بها فهو عند البلاغة يبلغ تمام المراد بقوله الى مادته اى كل مزية كانت من المراتب التي وند او مزية تحت بلا واسطة
فانه المتبادر عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين لا يصدق ما ذكر في تعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى ولا على المراتب المتوسطة **قوله** باصوات
الحيوانات عرف الحيوانات اشارة الى ان المراد بها غير الانسان وقد وقع في عبارة المفتاح منكر والاف حملها على ما ذكرنا يجعل
التكثير للتحقير او النوعية ولعله اقرب لما ذكره الشريف في ان التكثير للتصدي الى غير معين وقوله يصدر عن محاطا حال عن الاصوات
لا يميز اختلاف العامل في الحال وفيها لا العامل في الاول هو الفعل وفي الثاني الجارة فانقول العامل فيها هو الفعل لان حرف
اذاه يوصل معنى الفعل الى محوره وحده منصوب المحل بالفعل وهذا الاعتبار يقع داخل وما يقال في امثاله من ان الجار والمجرور في
عمل النصب اهله والعبارة انك الاعلى ما يفر في القواعد كما في شرح الكشاف للشريف ومما في محب ما يتفق اما مصدره تاي محب
الاصوات وحصولها بالاعلة مقتضية لها قاصده اياها او موصولة الى محب ما يتفق معها من الامور التي لا يقتضيها **قوله** سوى المطا
والفصاحة وهو غير تعرف بالاضافة ولذا دفع صفة للموجوه اشارة الى ان اخير تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة والماء
يقسمها وجوه تغايرها فلا يلزم كون كل منهما تابعا للبلاغة سواء اعتبر او لا الحكم على الوجوه بالمتابعة ثم اعتبر بقيد تلك الوجوه با
لا مزية او بالعكس **قوله** وقيد اشارة صرح في المختصر بان الاشارة والاشعار المذكورتين بلفظ يتبعها وسوق كلامه ههنا يستبان الاشارة
بالمعنى واستدعا الى توصيف الوجوه باخرى لا يلفت اليه فتأمل **قوله** لانها ليست لما يجعل المتكلم موصوفا بصفة فنقل عنه الى ان
المراد انه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى بسببها باسم والعرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقول
صريح ولا يفرص ويحس فلا راس وصف بصفة منه التجميع بالمرجع صحيح وقد يقال يلزم من هذا الكلام ان هذه الوجوه لو جعلت
موصوفا بصفة جاز ان يجعل تابعة لبلاغة المتكلم اذ ليس كل لان هذه الوجوه اوصاف الكلام فلا يكون تابعة لبلاغة الاشارة
المتكلم سواء جعل المتكلم موصوفا بصفة ام لا وان خبير بغيره قد راعى المنع عن جعلها تابعة لبلاغة المتكلم **قوله** ملكه يقصد بها على

كلام بلغة في نوع ارا من المعاني والقربة على ارادة هذا المعنى ما تقدم في تعريف فصاحة المتكلم لاسلا حظه مكنت عن المقص
هنا بطريق المقابلة وهذه وان كانت عن غير التعريف لكن لا بد من المصير اليها اذ الملكة التي تقتضيها على تاليف الكلام البليغ
في نوع من المعاني مثلا كالمذبح للجميل صاحبها بلغة على ان المتبادر من الملكة هو اكامل منها وليسا ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر
واعتماد العموم في الكلام البليغ بناء على ان التذكرة قد تم في الاماني بقربة المقام اذ في التاليف بناء على ان اضافة المصدر بعيد العموم
مطوريه لا يستلزم استلزامه استلزامه البلاء في البشر مثلا لان من الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والافتقار على تاليفه كما
عن طريق البشر ليس قبل توسعهم لانهم ان لا يكون متكلم بلغة الا ان لا يكون فبليغ لان البليغ قد راعى كلام بليغ لا يقدر عليه من هو
وفساده بين **قوله** انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان اي علمه في زيادة اختصاصه بالبلاغة كما ذكرنا في ريبه اسم هذين العلمين
لم يكن للاختصاص المذكور معنى فليتأمل **قوله** وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة لان علم البلاغة لما علم انها لا يتجوز وزعمنا
ذكر علم ان طوائف علم ان مقاصد الكتاب الذي هو في علم البلاغة وتوابعها لا يتجوز وعرفنا الفنون الثلاثة **قوله** وفيه تبيين
لانه عرف البلاغة ببلوغ المتكلم حدا الاختصاص بنوع خاص التركيب حقا وايراد انواع التشبيه والمجاز والكتابة على وجهها
ولا يخفى ان الاول يستفاد من المعاني والثاني من البيان فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة وما ذكره المصنف ما حووس كلام ابن الاثير
في المثل الشارح لكن رجع قول المفتاح بان البلاغة كالسجع للبليغ يتبادر عن غيره ويحصل الاثار المختصة به وبمغايرة الفصاحة
ليست كالاسوعا للبليغ من حيث هو بلغة بل هو امر مشترك بينه وبين غيره وفيه نظر اغايبه ما في الباب ان يكون الفصاحة البليغ
كالحجوان لانسان **قوله** ان كل بليغ كلاما كان او متكلما هذا من تعميم المشترك بنا وبين ان كل سعي بليغ اي ليس كل نصيبا بليغ
الى ان المراد بالعكس القوي لا الاصطلاحي او الموجبة الكلية لا ينكسر المعنى الاصطلاحي الى موجب جزئية **قوله** وهو واجب ان
يخلص من هذا من قبل الاستخدام لان المرجع هنا مصدر سمي اسلم كان دليل قديمته بلغة الى النفس المذكور انما هو المرجع
بالمعنى الثاني وفيه ينكشف نفس المرجع بالمعنى الاول المراد بالامكان هو نوعي المقابل لا امتناع بافاده الامكان الذاتي المقابل
للامتناع الذاتي فلا يتجه ان الامكان الممكن لا يتوقف على شيء **قوله** الى طباق الحكم للواقع ولطاقة مثل ما عين الصدق والكذب فكيف
يكونان جميع له بالمعنى المذكور احيانا الصدق والكذب تفسيران لطايفة الحكم للواقع وعدها وطايفة الحكم له او عدها اصلي
من خصاها **قوله** عن الخطا وتاوية **قوله** اللام في الخطا للتميز والارادة ما لا يكون سبب التقييد المعنوي بقربة قوله وما يجتزئه عن
الاول يعنى الخطا في التاوية علم المعاني اذ يجتزئه عن التقييد المعنوي على انه قد بقي الخطا بسبب التقييد في التاوية بل في كفتها

ولو قال عن الخطا في تطبيق الكلام على مقتضى الحال كان اظهر **قوله** ولا ريب ان اعترض عليه بان الظاهر ان المراد بالاحترار عن الخطا
عدم فعله بقدر ذلك الانتفاء اعني وقدر الخطا في عين تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال ابتداء فلا وجه لارادة
بما هي اسوا وحملت على التقليل او التكميل الا ان يحمل على التزل والاختلاف لا وفيه يكون المعنى وان لم يكن مرجع البلاغة الى الاحتراز
عن الخطا المذكور فلا اقل من تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال في بعض الاحيان وهو مناف للبلاغة والجواب ان
تلك التاوية على قدر ذلك الانتفاء اما ان يتعين اذ لا فان كان الثاني فالمراد ان الاول يحمل على الخفيق فاتها قد يستفاد فيه
كانت الشارح الشرح من ان الحاجب ويمكن ان سد المراد من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز ان الاحتراز لازم فالتقي المستند
من قوله والاوين الزوم اي وان لم يكن الاحتراز لازما لربما كان معدوما وكان الخطا متحققا وقد يجاب بان المراد بالاحتراز
عن الخطا المذكور مخالفة النفس عن المجامعة لا تنقلا اذ لا غيره بمجرد انتفاء الخطا اذ لا يمكن عن محافظة وقصد والتاوية بكلام
مطابق ليس لازما انتفاء هذه المخالفة بل قد يوجد معه تلفظ وتاوية في محرم ويكون للتكميل والتمسك بالالت لقوله
اي للاحتراز عن الخطا ان يجعل المرجع هنا الاحتراز عن اسباب الاخلال بالفصاحة **قوله** ويدخل في غير الكلام كقول ابي حنيفة
الفصح الكلام حتى يحتاج الى هذا القدر فلو قدر اللفظ المحي الى اصحابه بان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تميز الكلام النضيج
ويتم على تميز الكلمات النضيجة بواسطة توقف تميز الكلام الفصح عليه فلهذا قدر الكلام وانما قد سبق ان فصاحة المراد والكلام
حقيقان مختلفان فلو قدر الوصف ما يتناول الكلام والمفرد وكان لفظ الفصح كالمعنى المشترك بلا ضرورة فاحترز عن تفرقة
ايتم لم يسبق وصف مطلق للفظ الفصاحة حتى يحمل قربة على تقديره **قوله** على ما صرح به اي في الايضاح قيل عليه مرجع بلاغة المتكلم اليه
فذلك الامر من فارجحه تخصيص بلاغة الكلام بكون هذين الامرين لها احجب بان وجهه هو الايمان الى ان مرجعها بلاغة المتكلم باعتبار
وجهية البلاغة الكلام ويمكن ان يوجه ان الخطا في تادية المعنى المراد مثلا قد يقع بحسب مقتضى البشر في حين من الاجان للبليغ ولا
بالعلم انتفاء بلاغته اعني الملكة المذكورة كان عدم معرفته الجهد بعض الاحكام لا ينافي اجنها صلاحتهم عن هذا الخطا ليس حيا
بلاغة المتكلم ولا ينافي وجود الخطا المذكور اياها على ايماننا في بلاغة شبيه مع الكلام الواقع هو فيه ولا بعد ذلك الا ترى ان امر
بليغ بلا شبيه مع ان كلامه قد لا يكون بلغة كقوله غدا ابره مستررات **قوله** افساده وافح او العرض من الشيء ابره وعنه ويترتب عليه
وانتفاء الخطا المذكور وكذا تميز الفصح عن غيره موقوف عليه بلاغة الكلام متقدما عليها كما اشار اليه في تفسير المرجع ولوسلم تأخره
وترتبه على التفسير في صفة ايتم ان ليس الباعث على البلاغة الاحتراز عن الخطا وتميز الفصح عن غيره وهو لا ينافي من جعل الكلام بلغة

بالحسن الذي يرفع شأنه على اللغة وصف الكلام وتعليل القليل وصف الكلام بما ذكرنا لا يخفى على النطق
لان غاية ما علمنا ان المعنى ان المعنى بلغة المتكلم افادة بلاغة المتكلم هذين الامرين ان اريد بالاجزاء الغير نفس الضمير
توقفنا على ان لا يرد بها التمكن منها ولم يعلم كونها عرضين منها فيفسر المرجع بالعلمة الغاية لا يناسب التفرع بقوله نعم على الاضاف
هذين لم يرد به الاضاف بالفعل بل حجة الاضاف اذا لاقتدار المذكور عبارة عن بلاغة المتكلم وهي لا تتوقف على الاجزاء بالفعل
صفة المركب فلا وما يقرب من ان يميز النصيب عن غيره كاي كان هذه الامور حريته لا اجزائه بدليل صحة حمل على كل واحد من هذه
الامور والخبر لا يحمل عليه كانه ليس كذلك معتد به لان المراد من تمييز النصيب من حيث انه نصيب لا يميز وان من حيث هو ولا نسلم صدقه
كل واحد منها ولو سلم فليكن محمول على التبعيد **قوله** وكالسراج مقطوعا على اجتماعه في مخالفة لفظ السراج ولو نظر الى سراجا كان اجتماعه
ناظر الى تكاثره **قوله** منه ما بين ظاهر البياض وبعدها احكامها في هذه الاشياء مع ان المدين في كل واحد منها بعض
فصل من قبل اللغاة والنسب كما اذا كان قوله ثم وقالوا كذا هو الاوصاف فيكون كلمة ما كناية عن جميع التميزات الحاصلة وحصل
بكلها بعض من تلك التميزات واعتبر على بان التبيين الاعلام ولا معنى لاعلام التميز الذي فسر بالمعقولة اذ ليس للوجه العلم بالعلم
واجب بان المراد منها اظهار وجوده العيني وهو في المعنى عبارة عن الاتحاد لان هذا لا يستقيم لما قوله اذ يدرك بالحس فينبغي ان
يخلص بالحسن على سبيل التجوز **قوله** لان من تتبع الكتب لم يرد ما اورد عليه الزوزني من انه لم يدرك في اللغة ان من اللفاظ ما
يحتاج في معرفته الى ان يجيء عند المطولات فكيف في ان تميز السام عن غيره بين في معنى اللغة ووجه الورد لكن المضاف بهذا
التعريف ان يعمل المقسم منه ما يستأنص من علم بين اللغة المعقولة لا يخفى هو ان لفظا في عبارة عن التميز وليس لقوله التميز تبيين
علم كذا كثر معنى على انه لو قال ما يستفاد من جملة الى زيادة يدرك بل كان قد يكفي ان يقال ان الحسن **قوله** قد يطلق على جميع اقسام القر
فلو قال في علم اللغة لتا جميع اقسام العربية ولم يبين المراد **قوله** اذ في علم التعريف اعترض عليه بان الحمل بالافصاح هو ما
ما ثبت من الواضع والاعلم علم التعريف ايجبايهم من كونه في اللفاظ الثانية في اللغة ويعتقدون انها شاذة فعلم منه ان ما علم
هذه اللفاظ خلاف ما ثبت من الواضع والتعريف اللغوي رده على بان التعريف اللغوي قد يكون بسبب اجتماع امور كل منها شاذ
الاستعمال جار على القوانين كاسبق واذا لم يجز ان يكون في اللغة القانون النحوي فكيف تبيين في علم النحو وغاية ما يقرب ان النحوي يأتى
الوضع الاصلي لكل كلمة واذا اصل هو انبات كل شيء في موضعه وانجاز خلافه فلو كان ان يستفاد منه ضعف التاليف كما لا يخفى **قوله**
والنحوي من هذا الكلام هو ان من قوله وان في منده ما بين ان قوله يحسن ربط على تبيين والتعريف في هذا الوجه الى ما تقدمت اشارة

عبارة عن العلوم والحسن ولا بد من اعتبار امر معلوماتية كمية الاسم التي تحجب النجاسة عنها اللزوم على قوله ليعلم ان التبعيد
ما ذكر من خبر اعتبار الامور المذكورة لا يعلم ان الباقي اى شيء **قوله** لكان من هذا اختصاصا بامامه من معنى التبيين واسم كان على انه
بار الكناية من قولهم نفي عند مقام الذنب كاسلف **قوله** يعنى الخطا في التاريد الاقرب في توجيه عبارة لاسم الحجة الى حلق الفتا
اي ما يحترز به عن متعلق الاول **قوله** ولا يخفى بقوة المناسبة ما سمي الاول بالمعاني فلا بد من باحث عن افادة التراكيب خاصها
التي هي من خاصية فني التسمية اشعار بتعلقه بالمعاني واما تسمية الثاني بالبيان فلا بد من تعلقه بالمراد المعنى الواحد وبما نه يطرأ
مختلفة في الوضع واما تسمية الثالث باليدع فلا بد من تعلقه بالمراد بعبارة واشياء غريبة كالترجيع والتجسس وغيرها واما تسمية
الجميع بعلم البيان اعنى المنطق النصيب المحرر عما في التفسير ويرتبط وجه تسمية الاخرى بعلم البيان لانه اذا ما سبب الكل التبيين
بالضرورة لا حاجة الى اعتبار التعقيب على اعتبار التعقيب مع الاطلاق لا مرجع وهو الاول بالبيان سيما اذا كان المراد بالتمتع بها
المتعارف عن تعيين اللفظ بازاوسما مخصوصه كما هو القانون في الاعلام والله اعلم **قال الفخر الاول علم المعاني** ان اريد بالمعنى
الاول اللفاظ والعبارة كما يدعى عليه قول الشارح فيما سبق رتبة الكتاب على قدرته وثبت فنون مرجع الى تقديره ومضاف الى
الاول اوفى الثاني اى معاني الفخر الاول علم المعاني او الفخر الاول الفاظ علم المعاني وان اريد بالمعاني او بعلم المعاني الا تسمية
للمدلول باسم الدال او عكسه بالامر كما وفاق البحث سبق في مباحث المقدمة فلا حاجة الى الاعادة **قوله** لكونه منه بمنزلة الفرد من
المركب كلمة من في الموضوعين ابتدائية الا ان لا بد من اعتبار الاتصال والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشيا من البيان متصلا به بمنزلة
الفرد حال كونه ناشيا من المركب ومتصلا به وخصوصا ان الاتصال بالمعاني بالبيان ونسبه اليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبه اليه
بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فمد التفسير بناء على ان البيان لا يعقبه اذ لم يراع المطابقة بمقتضى الحال لان علم البيان متوقفت
على علم المعاني فان من له ملكه طائر يعرف ايراد المعنى الواحد بطريق مختلفة يكون عالما بالبيان وان لم يكن المورى مطابقا لمقتضى
الحال غائبا ان لا يكون بليغا **قوله** طبع الاقرب انه صفة مصدر محذوف بتقدير يولد النسبة اى بقدر ما طبعيا ومثله شاذ وجعله
تعبيرا لا يخرج عن ذلك **قوله** وقبل الشروع كونه قبل وقيل الشروع في مقاصد العلم والتبني الا في معان الاشياء مستند على الشروع فيها
لان التبني من جهة ضبط الابواب كما سطره في الاشياء اظام يقابل بالشرح كثير لما يستعمل في المعنى اعم شامل للشرح فلا يرد ان
التعريف وضبط الابواب مخرج بها فكيف قال الشارح **قوله** فهو مستل كونه ان حمل على من ذهب الاحتشاج بجاوز زيادة اشارة في الخبر
وان اريد بتطبيقه على من ذهب الجهور فيلحقه الصفة بغير المقام اى كل علم يميز بالتدوين فيكون المبتدأ مذكور موصوفة بتعريفه وتو

العلم فجزءه **قوله** فليعلم ان يعرفها اراو يعرفها تلك الجهة معرفتها بخصوصها بالوجه بالوجوب المرفوع الذي الله اعتبار الاول والا
الاشارة عقل من ان يتصوره بما فيها ويجزئها ويندرج الى طلبها من حيث جزئ ذلك المفهوم العام قبل صلبها بجهة الوجه او جهة
توجهه الى تصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصها فيما اذا كانت الكثرة محصورة ثم انتفا و معرفة الكثرة الجاهل تحصيلها بجهة الوجه
الخصوصية بان يعرفها تامة شامل ويتصور كل واحد من احوالها بالتفصيل وعلى كلا التقديرين لا يات من قوت ما بعينه وتضيق
وقته فيما لا يعينه اما على التقدير الاول بعد تسليم امكان الشروع بنظره واما على التقدير الثاني فلان الكثرة ان لم يكن محصورة في
اوقافه في تحصيل شرط الطلب حتى تصور المظا لا يتفرع منه الى تحصيل المقتضيات ويضع الوقت في غير المظا وان كانت محصورة فلا
يصرف كثير من الاوقات الى تحصيل شرط الطلب فيما لا يسع باقى الوقت تحصيل المظا اذ لم يكن تحصيل الشرط فيحصله عن الطلب ويلزم
الامر ان يقال الطالب اذا تصور الكثرة بما فيها ويجزئها واندرج طلبها من حيث انها جزئى لذلك العام فادى بالطلب الى غيرها كيف
يقال فان مطلوبه هي تلك الكثرة وتلك الكثرة انما يكون مطلوبه اذا تصورها الطالب بخصوصها والمفروض تصورها بوجه عام
المظا اما جعل هذا المفهوم العام مراه للملاحظة لا نقول ان حلا اذا اراد تحصيل ما يصح منه عن الطالب الفكر فلا شك ان مطلوبه
في نفس الامر هو المنطق بما دال عقدا ان هذه العقدة يحصل ان كان من العقولات فتشع في النوسر باعتبار انها علم العقولات ولا
ان مطلوبه في الملا هو العقدة المذكورة فتدقات وهو **قوله** اي ملكه يشتر بها ان يحل العلم منها على الملكة هو حج الى اعتبار الاستغناء
قوله ونحصر في اية ابرار على ما اشار اليه الشارح هناك ثم المار بالادراكات الجزئية اتا الالتفات المخصوصة المتعلقة بالاصول
الكلية فان كلا من الالتفات ادراك ولو شاعا جزئى باعتبار ان متعلقة جزئى من مطلوب الاصول وهذا هو المناسب لقوله الاق بها
ثم ان استحضارها والالتفات اليها واما اذا كانت جزئية متعلقة بمواد مخصوصة فتقتد بها على تلك الادراكات الجزئية لا يقال
الاطلاق العلم على الملكة يقتضى ان من علم سائل المعاني بدون تلك الملكة لا يستحق العلم بالذات لاننا نقول ان النبات عالمية المعاني
بمعنى حصول سائله لا يتا في بقية المعاني الاخر اعني الملكة واعترض على تعريف علم المعاني بانه صادف على البلاغة المكسبة الا ان
يقيد بالحقيقة اي بحيث يعرف بها تلك الاحوال يخرج اذا لا يصدق عليها انها ملكة من هذه الحقيقة بل هي ملكة من حيث يقتد
بها على تاليف كلام بلغة لكن يلزم على هذا ان يكون علم المعاني بمعنى الملكة والبلاغة في التكلم مخدع بالذات محتلفين بالحقيقة
قوله بيان ذلك ان الواضح في المفهوم من كلام الشارح حيث حمل الملكة على الملكة الاستحضار ان لا يحصل احد من المعاني بمعنى الملكة
الا بعد تحصيل جميع المسائل ومعرفة غير من المسائل واستحسان اكان مجموعها لا ينعكس منها كما اعتد النظم في الفعالة

هذا فان قلت يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع الفن عالما به قلت ثانيا ما ناه ان واضع الفن بعد ان يحصل له ملكة الاستحضار
ووضع الاصول واستنباطها بتجسيم كسب جديد وقيل حصول ملكة الاستحضار لا يات في عالمه بهذا المعنى وان كان عالما بمعنى
اخرى من هذه رتبة ذلك **قوله** كونهما جميعا اذ ان اذا حمل العلم اذ حمل العلم على الاصول والقواعد مع العلم بالحقائق فانهما ظاهرا
مقتضية الى الادراكات الجزئية بتوجه المستفاد من تقديم هذا بالنظر الى كون العلم المشبه بمعنى الادراك اذ لا معنى لكون الادراكات
الطلق حجة للادراك المطلق بل الادراك المخصوص قد يكون حجة الادراك المخصوص اذ كان العلم بالدليل حجة للعلم بالاول فليست
قوله فلا يعلم الحق يعني ان المراد بالعلم المتعلق بالحق هو الملكة وان كان الحق عبارة عن المسائل **قوله** ان له حال بسيط اجمالية
يمكن ان يقال انه انما الشبهة على المذكورة بما يحصل بها من العلم الاجمال لا يشمل لها خلايا وما ذكره القاضى العنتشى **قوله** والعلم للكل
الركب سواء كان باعتبار تصور ما هيته او التصديق باحوالها وكذا الكلام في المفرد **قوله** يجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول
والقواعد كان يمكن ان يتمسك عن حمل العلم على الادراك لان الادراك معناه الحقيقي فلا احتياج الى بيان الادراك منه ولا اشارته
في قول علم البيان ما يانع حملة عليه بناء على انه حجج الى تقدير المتعلق ان علم بامور ثم العلم في الملكة اذ الاصول ان سلم انه محل
مشهور كما اشار اليه بقوله لا يكثر اما يطلق عليها فيرجع على الاضمار **قوله** دون علمه متعوض بقوله ثم ان من العلم كسبة المتكسب لا
يعلمه الا العلماء بالله اللهم الا ان يتم بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول الله صلى الله عليه وآله من علم بامور ثم العلم في الملكة اذ الاصول ان سلم انه محل
لاصله العلم اي العلماء بالخالصون كما اشار اليه بقوله ثم من اخلص الله تعالى اربعين نبيا خاطرت فابع الحاكمة من قلبه على سائر الله
قوله ثم دخل عنه ثم ادرك ثانيا في المراد ينص الى بيان حجج الكسب جديد والا فالحاصل بعد الاصول التفات الادراكات الاجمالية
اذ الحق ان الاصول زوال الصورة عن المدرك فيكون المقصود ادراكا وان كان ذلك كسب جديد فمذكور الشارح في الاصول ان الادراك
انتفاء الذهن الى ما هو مخزون عنده واستحضار ما اياها يسمى علما الله امر عرق والتحقيق ما ذكرناه وهذا ما يدور الله هناك الى
تسليم عليه **قوله** والمفروض على استعمال المعرفة والجزئيات بدليل قوله في الاضاح الذي هو كاشع هذا الكتاب قبل ان يورد
يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات والقائم في تفسيره يعرف ثم التفرع لا للتفصيل حتى يورد
الجزء واستغناها في الجزئى لا لوجوب اختصاصها بها بجهة على تقدير التفرع ولا شك ان هذا الاختصاص معتبر في ذلك الاصطلاح وقد
يجاب بان ترك العلم الى المعرفة يستدعي تركه والجزئيات على ذلك الاستعمال يصلح **قوله** ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد من جزئيات
الاقوال المذكورة جزئية المدرك يستلزم جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك الكليات اذ ادراك الكليات لا ادراك الجزئيات وهذا يعرض

بحرنية الامران وشارب التفسير الى جزئيات الاول كبحرنيات المدركات والافتقار الى اصطلاح السابق على ان يكون
المعنى جزئيا لنفس الادراك ثم الاقرب ان قوله قد يفرق من قبل التاكيد للفظ وقد يجعل من قبل وصف الشيء بنفسه قصد الى الحال
او المراد كل فرد من فرد اخر وحاصله مفرد كل فرد على سبيل التفصيل والافراد دون الاجتماع وقد ترك لفظ كل في مثله مع ان القوم
مراد كان يتم معرفه فرد وفرد والظن ان القوم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد يعم كاسيحي افتاء الله ثم يحتمل ان يعمل
على حذف المضاف وهو كل تلك القرينة **قوله** يعني ان اتي في انشاء الى ان الاستغراق عوفي وان المراد ما كان المعرفة لا المعرفة
بالفعل **قوله** او البعض الغير المعين اراد البعض الغير المعين مثل الثلث والربع والاكمل لا البعض للناطق الى جهة له فيه بل وجه الفاعل
فيه لزوم حصول هذا العلم لمخرج من مسئلة منه كاصحح في البعض المعين المحذوف والاضمار ونحو ذلك والثلثة والاربعة ونحوها
عدم الدلالة بخروج البعض الغير المعين اية كالاختي **قوله** لكل من علم مسئلة منه قيل المراد منه مسئلة متضمنة لثلاثة الاحوال ان
المذكور في التعريف احوال اللفظ بصفة الجمع فلا يلزم من اراد البعض حصول البعض للناطق بمسئلة واحدة مطلقا **قوله** وكلما
البدعيه هذا ينبغي على المشهور واما على تحقيقه فيما سبق من ان المحسوسات البدعية قد يقتضيها الحال فلا يخرج مما ذكره علم البدع
انما يخرج من التعريف بالحيثية المرادة كعلم البيان بعينه **قوله** ولو قرينة خفية يعني وصف الاحوال بما ذكرنا ما كونه قرينة فلا تعلق
الحكم بالموصوف بصفة وما في حكمه فينبغي للعالم كالتعلق بالمشق اذ قيل الكبر الرجل العالم فان علمه الاكرام العلم فيفيد ان غير
تلك الاحوال يكون اللفظ مطابقا لما يقتضي الحال فيساق الذهن الى اعتبار الحقيقة واما الخفاء فتابع **قوله** عبارة عن معرفة هذه
الاحوال هذا على حذف المضاف اي عن ملك معرفة هذه الاحوال ولو قال لزم ان يكون معرفة هذه الاحوال تارة على المعاني لم يخرج الى
ذلك **قوله** وهذا الوجه لزم في ما وجدنا قد ناقش فيه بانه انما يلزم ان يكون المراد معرفة احوال اللفظ معرفة احكام احوال الجزئية
على حذف المضاف وانما خبر بان علم المعاني ليس عبارة عن معرفة تلك الاحكام من حيث هي بل من حيثية المذكورة بالاحتياج
الى قيد الحقيقة باق فتأمل **قوله** قد يقتضيها الحال احسن ان يقول قد يطابق بها اللفظ مقتضى الحال **قوله** وليس مقتضى الحال
حاصل السؤال انه يلزم اتحاد المطابق والمطابق به وقد يجاب بان المراد باحوال اللفظ خصوصيات الجزئيات كالنكاح كالتكيد لمختص
في ان زيد اقام ويقتضي الحال خصوصيات الكلية كالكلام مطلقا واما القول بان المراد مقتضى الحال الهيئة القارضة للامانة
سبب الاحوال كالهيئة الحاصلة في زيد اعرف من تقدير المفعول به في الما يذهب اليه احد **قوله** قلت قد ساءل عن حاصل جواب ان
الاتحاد اصل المراد مقتضى الحال هو الكلام الذي المكلف كيفية مخصوصة لنفس الاحوال بالمطابقة خلافا للمطابق بزيادة المفعول على

المطابق بزيادة الفاعل على عكس اصطلاح المفعول فانهم يقولون ان كل مطابق للجزئيات بمعنى صدق عليه فالصادق عند فهم هو المطابق
بزيادة الفاعل ولا يلزم من مطابق اصطلاحه في اللفظ ان يكون له في الكلام ان يكون من جزئيات الكلام الذي هو
مقتضى الحال **قوله** والافتقار الى الحال انما استدلال عليه في شرح المفتاح بقوله في تعريف علم المعاني على مقتضى الحال ذكره فان المذكور
حقيقة هو الكلام المحذوف او التقديم او التأخير وعوض بان قوله انك المحاط به ورواه دخل في مقتضى تلك الكلام وجزئيات
واستجابا وتحرير عن المؤكد وقوله صاحب المفتاح الحالة المتضمنة للذكر المحذوف للتعريف للتكثير والغير ذلك محكم فان التخصيص
نفس تلك الحال والمحملة به محتمل على الحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضا الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام المكلف
واما ما ذكره من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف بان بعض المقصنيات كالمدركات اداة التعريف مما يذكر في جمل المذكور على
التقليد غاية لما صرح به في الاجمال والتفصيل والبول ان مقتضى نفس التاكيد والتعريف لا اذانه ما مد نوع بان يرجع اقتضاها اقتضا
ادانها وبانه كما يجعل الالتفات سموا متعلقة بالسميع جعل اية ما يتعلق بالمذكور المذكور على ان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي
لا الكلام الذي جعله مقتضى الحال فلا يجزى الى التاويل على التقديرين كان اختيارا والتاويل الموافق للتصريح في معظم المواضع اول وان
وبه التفاوت بين التاويلين بان في احدهما اعطاه الكل حكم الجزء الذي نوعيته في الحقيقة وفي الآخر اعطاه الحكم السبب الذي هو
غيره ويرد على الاول بعد تسليم ان مقتضى ادانها انه ينبغي ان يكون المطلب مخصوصا بجميع الاول منع كون مقتضى نفس المذكور اداة
التعريف بالكلام وقد اشار الى جوابه في حواشيه على شرحه بان اقتضا التاكيد رجوع اقتضا المؤكد قال قدس عليه اقتضاء التعريف
ينبغي ان يكون المطلب مخصوصا بزيادة حقه او كثرة او غيرها وليس يلزم منها ولا يظهر حمله على تقدير المضاف والتحرز في النسبة لا يتقاعه
او جعل المذكور مجازا عن الايراد من قبل ذكر المقيد واداة المطلق بقرينة ما ذكره في الاجمال والتفصيل يعني الثاني انه مقتضى المحذوف والمطابق
ونحو ذلك اذ لا يصح ان يتعلق بالمذكور بخلافه المذكور اللهم الا ان يعمل على المحذوف مثلا متعلق باللفظ وهو من شأنه ان يكون مذكورا في
هذه الحالة ولا ينبغي بعده **قوله** ان الكلام مذكور قبل انما يقتضي كلام مذكور حكم فيه بثبوت العام لزيد اشارة الى ان الحال انما يقتضي خصوصية
في الكلام المشتمل على الحكم الذي يقتضيه شي اخر ولا دخل لها في اقتضائه خصوص الحكم الا ان جعل مقتضى المؤكد لاقتضائه التاكيد لا مرس
دعاء الله على سابق **قوله** واحوال الامانة جواب لما ينضم من ان احوال الامانة غير متناهية جزئياتها سبب لعدم كونه لفظا مع انه ثابت
ابواب هذا الفن ونصيرها راجع الى احوال اللفظ **قوله** تنبع حواشيه تحقيق معنى التعريف وقوايد قبوله يستدعي نوع بسط فليطلب من
شرح المفتاح الشريف **قوله** لو جهل لم يذكر الوجه الثالث الذي اشار اليه في صرح وهو ان قوله وعرفه منهم لم يبين مراده فكأنه لم يذكر

المبارى والمبايل فلا يكون الكلى المعنى علم العاقل منحصرا في الاخرى الثمانية ولم يمتد من على التبعيض والمقصود على جميعية
بدليل المقام والمعنى جميع المقصود الذي هو بعض من علم العاقل المتناول للوجوب والتقليب والتشاح له وغيره من الاشياء الثلاثة
والمبارى والموضوعات لا يستقام الكلام فيهم **قوله** وظاهر هذا الكلام وجه الظهور ان المذكورات في الابواب الثمانية اصل
وقواعد واورد لفظ الظاهر اشارة الى حواجز العلم على الملكة والحصر على المصلحة التي كافي مع بعد فاعمل **قوله**
لا محالة مصدري معنى الخول من حال الى كذا الى حال البه وخبر لا محذور في اي الاحالة موجود والحالة معترضة بين اسم
ان وخبرها سنية تأكيد الحكم **قوله** فائمة بنفس المتكلم لاشد ان تلك النسبة في الخبر يقع النسبة او انما في الضرب
شلا هو طلب الضرب فتعق قيامها بنفس المتكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا متصلا كما بر صفت النفس لانها
معقولة لخاصة صورتها في ذهنه للقطع بانه لا احتياج في التصديق الى تصور الاقطاع او الا تفرع وبيان الوجوه في
نفس من قال ضرب طلب الضرب واجبا لا محذور صورته كذا نقول في الشارح ففي قوله وهو يتعلق احد جزئي الكلام بالآخر ثانيا
او النسبة بهذا المعنى فائمة باحد الطرفين لا غير والحيوان اعتبار قيام النسبة بنفس المتكلم باعتبار القالب او بحسب الظاهر
او المراد قيامها بها او لا المانع وانها من شأنها القيام بها والفرقة ما يصير من ان قول الشك والمجون والنام والسام
كلام ارض اليقين ان لا قيام نسبة على المعنى المذكور بنفس شي منها **قوله** لانه لا يشمل النسبة الاشائية ولو اريد ببقاء النسبة
احدا في الكلام حتى تشمل الاشياء فان وجد المتكلم بالضرب او جعل النسبة المشتمل هو عليه للمعنى فذكر لا تفرع لغوا فاعلم
المعنى في انه مخالف للاستعمال ولما راجع النفي في قوله لا فانها اشارة الى القيد والمقيد جميعا مع انطوائ الظاهر للمعنى ان يقال
ان كان له نسبة في خبره لا فانشاء فاعمل **قوله** سولو كان اجابا او سلبا المضائق محذوف اي تغلق اجاب او سلب والا
ففسر التعلق المذكور ليس بايجاب ولا سلب كالاخفى **قوله** فاحد الاربعه الثلاثة فيه رفع لما يتوهم من ان الاخبار
الاستنبالية فهو يستقيم زيد يلزم ان يكون كاذبة اذ لا نسبة خارجية لها في الحال تطابقها **قوله** تطابقه ولا تطابقه فكثير
للقائبة وتفيد للباحث المذكور في التسمية التي لا اذ لا تفرق بين الخبر والاشياء كالاخفى **قوله** فالكلام خبر اي
من حيث احتماله للصدق والكذب كانه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث انه مشتمل على الحكم ومسؤل
وجوه دليل ومطلوب به وحاصل منه **قوله** وان لم يكن نسبة خارج كذا في المقصود ارجاع النفي الى القيد الاول بقرينة
ما اشتمل ان لا خارج للاشياء **قوله** اذا كان فعلا او معناه اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ومعناه ما يعم المتعارف وهو

ما يفهم

ما يفهم منه معنى الفعل البصيغة كحروف التسمية واسماء الاشياء وظواهرها وشبه الفعل هو ما يستفاد منه ذلك
بصيغة **قوله** ولا جهة لتخصيص الخبر اجيب بان وجه التخصيص بالذكر كونه اسبق في الاعتبار واوفر في الاستعمال على
اللطائف كما يصحح به نفسه في اول احوال الاستاد **قوله** ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبلغ اجيب بان الغرض
التقييد على ان هذا القيد ما خرج في مفهوم الاطباء ولم يقيد بالزيادة بكونها قائدة لم يفهم اعتبارها في مفهومه وان
كذلك في نفس الامر **قوله** ومن دام الى قوله نفسا وكلامه اكثر واظهر وعلى الخطا اشارة الى ان كلام المصنف اجماعا فاسد في
نظر راب النقص لصورته من افادة ما يفهم **قوله** جعل با ما ما ونا هذا بالنظر الى تقسيم الشارح وانما النظر الى ترتيب الخبر
فالابواب الثمانية هي الاشياء وكذا الكلام ضاعده على ما يفهم من الترتيب السابق المذكور في المتن ولا يخفى الكلام من اشارة
الى ان الترتيب لا قرب هذا الذي ذكره المصنف **قوله** ولذا لم يقل احوال النقص اي لكون النقص والفصل والوصل احوال
في انفسها وانما الاشياء فلما وسط بينهما لاقتضاء سوق الكلام اياه قصد فيه المشاكلة لطريقه ولظهوره لم يتعذر له **قوله** ومن
هذا الوجه بالتسمية اي اعلم من اسمه وسما اسمه اذا اقر فيه بسمته وكنى واخا وعوض من الواو في قوله لانه قد سبق منه ذكر
ما اشارة الى ان التسمية انما يستعمل في ما يتعلق به ضرب من العلم سابقا او كان في حكمه كاليد بضميات او انما يستعمل فيما
لا يحتاج الى التعليل كاليد يمين وما يتعلق به علم سابق في حكمه **قوله** فلا دور كما توهم صاحب الفتح حيث اطلق تعريف الخبر
بما عمل الصدق والكذب بان الصدق يقرب بالخبر عن الشيء على ما هو به فيستوفى معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوهم
على معرفة الخبر واعتراض عليه الشارح في شرح الفتح بان اللازم من ان تعريف الخبر والصدق والصدق للزوم الدور لا ضاد
تعريف الخبر على التعيين كما هو المدعى وانت جدير بان ما ذكره حتى يجب نفس الامر والمناجب الا لازم فيمكن ابطال كل منهما
على التعيين مثلا يقال فيما نحن فيه احد الصدق في تعريف الخبر غير صحيح لانه يقتضي بالخبر فاحذه في تفسيره يكون دورا
نقول لا يصح تفسير الصدق بالخبر لان الصدق ما خوذ في تفسيره فاحذه في تفسير الصدق بوجوب الدور من المار من الاخبار
المذكورة الكشف والاعلام وهذا عدى عن لا الاثبات بالجملة الخبرية حتى يعود الدور وبالشئ على ما اختاره في شرح
الفتح النسبة قال وتوضيحه ان كل نسبة ما على وجه الاثبات او على وجه النفي فالاعلام والكشف منها على ما هو
عليه صدق ولا خلاف في كذب وهذا صحيح على المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف في الاستعمال اجرت عن زيد و
اخبرت عن نسبة القيام اليه **قوله** وايضا الصدق والكذب في ظاهر هذا الكلام بوجه ان اعتبار اختلاف الصدق كان

الجواب مع اتحاد الخبرين وداعين تصور والآخر تعريف الشيء بمبانية فالمراد ان اختلافهما كاف بلا اعتبار اختلاف الخبرين
وبالعكس وان استلزم اختلاف احدهما اختلاف الآخر ظاهر **قوله** تعريف لما هو صفة المتكلم او رده عليه ان معنى صدق
المتكلم صدق كلامه فقد اخذ الصدق في الغرض وهذا الجواب اتحاد الخبرين فالمراد بحال واجيب عن اتحاد الصفتين
وقد اجاب الفاضل الحق بان الصدق والكذب وان اتحد في التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد وفيها كما ذكره الشارح
فلا دور وفيه حيث اما اوله فلا في صدق الصدق في التعريفين يستلزم جهة الخبر وفيها لان الاخبار صفة المتكلم فلا يصح كونه
معرفا لما هو صفة الكلام واما ثانيه فلا في عرض المعترض من قوله فالمراد بزمه بالنظر الى الوجه الثاني والخصه
ان الوجه الثاني المتيقن على اختلاف الصديقين لا يصح واقعا للدور فتسليم اتحادهما اعتراف بوجه واحد لا يعارض فان قلت
ان القول بان المعروف بالخبر عن الشيء على ما هو به صفة المتكلم يقتضي ان يكون اشتغالا لبعلاهم وترك ايقاعهم فان الواجب
تعريف الصدق الذي وقع جزء من اجزاء تعريف الخبر وهو صفة الكلام لا تعرف صفة المتكلم قلت هذا الوجه لا يورث على
الشارح واما رده على من عرف صدق المتكلم اذا ثبت ان هذا التعريف منه في صدق بيان اجزاء معرف بالخبر فليست **قوله**
اي مطابقة حكمه فيل المقصود بهذا التفسير هو الخلاص من الدور في تعريف الصدق والكذب فان قلت فيصير حكمه راجع
الى الخبر فيدور قلت ذكر الضمير شاح منه لبيان ان الحكم لا يوجد الا في الخبر والا فالتعريف في الحقيقة مطابقة الحكم للواقع
والحق ان المقصود هو الالتماس الى ان المطابقة وعدمها صفة الحكم ولا وبالذات وبواسطة تصف الخبر بها **قوله** وهو
الخارج لئلا يرد به خارج ذات المدرك لا ما يرد في الاعيان كما سبق وقد اشار اليه في شرح المقاصد **قوله** بيان ذلك
في المراد بوقوع النسبة حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية ثم الظاهر ان خبر ان قوله لا يبدل ان يكون ارتباط الخبر
بالاسم باعتبار ان الشئين الذين ارجع اليه ضمير بينهما عينا ردة عن طرف في الكلام فالنفاذ في قوله نعم قطع النظر واخلة
حكما لكن لما قدم عليه معوله وهو الطرف وقع وقوعه داخل عليه النفاذ ونعم في الحقيقة زائدة في الخبر على هذا الوجه لا يختص
قوله اما بالنسبة في موقع الصفة لمقدر والمعنى ان على وقوع النسبة وقوعا اما بهذا الطريق او بذاك واما الواو في الا
وان يكون فهي اما داخل بين اسم لا وخبرها لتأكيد الصديق والمطعم على تقدير مناسبت للمقام **قوله** فليست هذه
النسبة في الظاهر انها هي النسبة التي تبدل عليها الخبر وكلامه في كنهه يدل على انما وقع النسبة الا ووقعها والشرع
جزم في شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس الا ليقاع وكذا الموصوف بالاحتمال وجهه ان الخبر لا يبدل

الاعلى الوقوع الواقعي فهو النسبة المفهومة والخارجية انما تكفي في تصور تطابقهما مع اتحادهما ويمكن رده بان الوقوع له
اعتباران احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد
الاعتبارين غيره بالاعتبار الاخر فيجوز ان يتحقق المطابقة بين المتغيرين بالاعتبارين ويؤيد ان ارباب المعقول يصحون بان
اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحل والنسبة الحكمية والحكم معنى الوقوع او الاللا ووقع وقدا عثر في هذا الشرح انما لا شك
ان القضية محله للصدق والكذب فليست **قوله** للفرق الظاهر في قبل الحاج في المثال الاول ان معنى خارج الدهر وفي المثال
ما يرد في الاعيان وحاصل الجواب ان المراد بالخارج في قولنا اشبهه خارجا خارج النسبة الذهنية التي اعلمها الكلام دليل
السياق لا ما يرد في الاعيان فقولنا للفرق الظاهر لانفناء الصديق وقوله فاما لقطعنا ان بيان وجه الفرق وسكت عن
بطلان المثال الثاني مع ان الفرق يتم به لظهوره وانما المراد بالخارج في الموضوعين وان كان هو الظاهر الا ان حرف الكلام
ظاهره عند دلالة القرينة غير عزيز فيما بينهم ولما يرد بالخارج في قولنا النسبة الخارجية ما يرد في العين لم يتحقق الصدق
مثلا فيما حكم بالاسرار العقلية على العقلية اعيانها اذ ليس شيء من طرف الحكم موجبا خارجيا فلا يمكن ان يثبت احدهما الى الا
في الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان ممكن ليس بمطابقة الخارج المذكور
البتة لانه نصف بالامكان سواء من حيث في الخارج ام لم يوجد والضرورة الى حمل الخارج في عبارة الشارح على ما يرد في العين
بزم خرج اشال هذه القضايا الخارجية والاخر في خرج غيرها عن الضابط تامل **قوله** فيل مطابقة لا اعتقاد الخبر فيل على
النظام قولنا صدق الخبر بمطابقته للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول ثبت المطلوب وان كان الثاني بطل
قولك صدق الخبر بمطابقته لا اعتقاد الخبر لا يقتضي ان لا اعتقادنا وقد كدقته جوابه انه يختار الاول ويقول صدق هذه
القضية المخصوصة بمطابقته لا اعتقادك لا يستلزم ان يكون صدق جميع العضايا بمطابقته للواقع حتى يتم مطلوبك
واما يرد ذلك لو كان صدق هذه بمطابقة الواقع فتأمل **قوله** اللهم الا ان يقال ثم قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ
نما في شئونه ضعف وكانه يستعان في اثباته بالله ثم ووجه الضعف ههنا انه خلاف المتبادر وانه يوجب الكذب في
الاشياء وهو مخالف للاجماع فتأمل **قوله** فكلام خبر الصدق تعريف عليه وهو كلامه لنفسه خارج اذ لم يشترط كون
تلك النسبة كائنه في اعتقاد القائل به **قوله** وتلك النظام في التعريفات وان كانت من قبيل التصورات ولهذا لا يجري فيها
المنع كانه في المعقول الا انما يتحقق دعوى ان هذا احد ذلك الشئ او رسم مثلا فان ذلك الذي هو اقامة البرهان

بالنظر الى الدعوى الضميمة فلا اشكال **قوله** فلو كان الصدق عبارة عن ايماء الى ان الامة وان ثبتت مذهب المستدل
في جانب الكذب حيث جعلنا عدم مطابقة الاعتقاد او اشتراط مطابقة الواقع معه لا يذهب اليه وهم لكنها لا
ثبتت في جانب الصدق ايضا فافهم ان مذهب الحكم ولا يثبت مذهب المستدل لاحتمال كونه عبارة عن مطابقة الاعتقاد
والواقع جميعا نعم اذا انضم اليه عدم القابل للفصل بين كون الكذب انتفاء مطابقة الاعتقاد وكون الصدق مطابقة الاعتقاد
في الجملة **قوله** وهوان شهادته من جميع القلوب يريد ان كون هذه الشهادة من جميع القلوب كما انه خلاف معتقدهم فهو خلاف
الواقع ايضا فاحتمل ان يكون تكذيب الله تعالى اياهم واجبا الى كونها خلاف الواقع لا كونها خلاف معتقدهم فافهم الاستدلال
بالايماء لاحد الفريقين وقوله بشهادة ان واللام والحكمة الاسمية اشارة الى ما ساقى من افة قد يكون الخبر بالنظر الى اذنه فايدته
اذا كان الخطاب منكرا لاصل الحكم هذا وقد يقال التاكيد انما يكون كذا الحكم الذي دخلت عليه وكذا الامر ذلك الحكم
وانها لم تدخل في تمثيل في انك رسول الله فالوجدان يجعل الحكم المتضمن الذي اشعرت به التاكيد هو ان اجازهم
بانه رسول صادر عن جميع القلوب كما ذكره في شرح المفاتيح وبجواب بان التوكيد وان دخلت في هذا الشهادة لكنها اشعر
بان الشهادة عن جميع القلوب ولا منافاة بينهما قوله ليس بشيء لظهور انه ليس بخبر بل انتفاء لما صرح به سابقا بان حاصل الخبر
من كون التكذيب واجبا الى قولهم انك رسول تعين حمل **قوله** ليس بشيء على ان المذكور لا يصلح للسندية كما هو المعروف في
امثاله لكن يريد ان يقال يجوز ان يكون شهادته اجبا او بالاشهاد في الحال او على الاستمرار كما ذكره في شرح المفاتيح لا انتفاء
ولو سلم كونه انتفاء لكان جميع التكذيب اليه باعتبار تقصده لخبث الصدور وهاهنا هم كما جاز في شرح الكشاف في قوله
ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون **قوله** وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا لا يجب بان تسميتهم هذا الاخبار الخاطئة من الوا
شهادة تتضمن قولهم هذا اسمي بالشهادة اي من جزئياتها كما يقال الانسان والفرد تسمى كل منهما جونا ولا شك ان هذا
الضميمة كاذبة نظرا الى مدلولها العرفي وهو صدورها عن علمه وقولها في العوايد الغيائية ان تسمية شهادة الفرد
بالشهادة مجاز وهذا مراد القائل بان المعنى كاذبون في تسميتها بالشهادة والمنافاة في العبارة ليست من باب المحققين وان دفع
النظر وقد يقال لا معنى لرجوع التكذيب الى قولهم انك رسول لان قولهم انك رسول الله لم
اخبر به الاول **قوله** فظهر بما ذكرنا من اقل الى آخره اذ لا معنى لان يقال لانهم رجوع الكذب الى قولهم انك رسول الله لم
لا يجوز ان يكون واجبا اليه بالنظر الى نعمهم حيث دعوا ان قولهم هذا خبر مطابق للواقع فهو كاذب ويرد عليه ان خبرات

النظام من قولهم على جميع الكذب الى المشهور به اعني قولهم انك رسول الله بالنظر الى الواقع فاصل الجواب ان الان لم يرجع
التكذيب الى المشهور به بحسب نفس الامر لا يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية او المشهور به لكن بحسب نعمهم وهذا كلام
لاخبار عليه غاية ما في الباب ان القابل المذكور لم يصح فيه في نفس الامر اعتقادا على انه المتبادر كما لا يخفى على المتصف بهذا
القدر لا وجه للحكم بفناء قوله مع ان الوجه حمل المؤمن على الصلاح **قوله** واعلم ان ههنا وجه آخر لم يذكره القوم هذا الوجه ما خور من
ذكره الامام في التفسير الكبير كاشف به النظر فيه والحلف بكسر اللام مصدر حلف من باب ضرب والرفع بالحركات الثلث في الفاء
يحيى بمعنى القول ويستعمل في الحق والباطل لكن استعماله في الثاني اكثر وقد يحى بمعنى الظن فتتعدى الى فعلين والمراد رجوع
الكذب الى قولهم يقولوا ذلك والانقصاص التفرق وسلول اسم امر عبد الله فهو غير منصرف للعلمية والتأنيث وقوله ما اوردت
الى ان كذا اي في شيء اوردت حتى انتهت الى تكذيب رسول الله كما بان والمقتضى البعوض هذا وقد يقال معنى الآية الكريمة ان
المتأنيثين قيم عادتهم الكذب فلا يصدق عليهم بالجملة بحسب ما يحجب ان صدر عنهم كلام صادق وهو شهادتهم ببيان انك فان الكذب
قد يصدق **قوله** الجاحظ انكر بان حاصل المعنى وانما وجه التركيب فالتاخر فاعل حذف فعله ان قال الجاحظ ان حذف
المفعول اسهل من حذف الجملة **قوله** هذه اقسام ستة الخ لا يقال المفهوم من كلام الايضاح ان الاقسام اربعة حيث قال في تفسير
مذهب الجاحظ الحكم انما مطابق للواقع مع اعتقاد المجزلة او عدمه وانما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول هو الصفاق
والثاني هو الكاذب والثالث في الرابع كل منهما ليس صادقا ولا كاذبا لا تاقتول كل من الثاني والرابع يشمل قسمين لان عدم
اعتقاد المطابقة انما بانتفاء نفس الاعتقاد او بانتفاء تعلقه بالمطابقة وقيل عليه عدم اعتقاد المطابقة والاقسام
المذكورة في الايضاح ستة ايضا **قوله** مطابق للواقع مع اعتقاده مطابق اشارة الى ان ضمير مطابقه للخبر لا للواقع لانه
يتشكل نظم الكلام لان ضمير مطابقه في تقرير المذهبين راجع الى الخبر باعتبار حكمه ثم ان قوله مع الاعتقاد ظرف مستتر حال
ذلك الضمير والمعنى موافقا لما في الايضاح الصدق مطابق للخبر في حكمه للواقع مفروقا وذلك الخبر مع اعتقاد مطابقه له ثم
الضمير في مع راجع الى مطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلقه في جانب الصدق مطابق للواقع وفي جانب الكذب عدم
مطابقته معلوم بمعرفة المقام **قوله** ويلزم في الاول الى قوله ضرورة بواقف الواقع والاعتقاد جواب سوال مفترق قد يرد
ان الصدق عند الجاحظ مطابق للواقع والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقه شيء منها ولم يثبت هذا بما ذكره حيث لم
يذكر مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم مطابقته في الثاني وتقرير الجواب انه يلزم في الاول الى مطابقته للواقع مع اعتقاد

المطابقة مطابقة الخبر للاعتقاد المفهوم في مذهب الجاحظ وهو الشريك في المطابقة للواقع ومحصله لزوم مطابقة المجموع
فوجه التعليل في قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد على هذا ظاهر اوله يتطابقا بل في مطابقة الاعتقاد للواقع
بفرقة المقام وكذا القياس في جانب الكذب ولا يرد ان تحليل اللزوم بالتوافق ياريد ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة
الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع والاعتقاد كما اذا اعتقد مطابقة السماء تحتها للواقع وما ينبغي ان يعلم ان المراد التوافق في
القدر المفهوم من الخبر ولا يرد مثل انك اذا رايت زيدا واعتقدت انه عمر وقلت رايت رجلا فهو صادق عند الجاحظ
مع عدم توافق الواقع والاعتقاد قلت **قوله** فكثيرا ما يقع الخط في هذا المقام اشارة الى رد ما ذكره بعضهم في تقريره
الجاحظ من ان الخبر انطابق الواقع واعتقد الخبر تلك المطابقة فصدق وان لم يطابقة واعتقد عدم المطابقة فكذب
وان طابقة واعتقد عدم المطابقة او لم يطابقة واعتقد المطابقة فواسطة ووجه الخط تركه قسمين من اقسام الواسطة
وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد اطلاقا وعدمها مع عدمه **قوله** وفي تقرير مذهب النظام رد على الخلفاء في حيث زعم ان
النظام يحتمل الواسطة وانما الخط باعتبار توهم ان المشكوك ليس بخبر يتردد عن لزوم الواسطة مع ان خبره لا يلزم الواسطة
فليس خطا في نفس تقرير المذهب وهو المفهوم من العبارة فتأمل **قوله** وقد وقع في شرح المفتاح تعبارة المفتاح في
بيان مرجع الصدق والكذب هكذا وعند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد الخبر او ظنه والى لطباقة لذلك سواء كان
ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ثم ذكر ما يدل على ان قوله ثم والله يشهد ان المتأففين لكاذبون يمتنع بهذا
البعض فذكر العلامة في شرحه ان ما ذكره مذهب الجاحظ وان المراد بالحكم هو المفهوم بمعنى المطابق للواقع والصدور في قوله
الطباقة راجع الى الحكم الغير المطابق له وغفل عن ان قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ او صوابا لا يلزم على تقدير كونه
خطأ كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقة في صورة الصدق مثلا وعن ان الآية المذكورة لا يكون متمسكة به انه
يلزم اخلافا في الراجح والمرجع اليه وقوله يقتضي منه التعجب اي يبلغ الى نهايته او يورث منه العجب اي الحكم به **قوله** واستدل
الجاحظ بدليل قوله ثم افترى في هذه الاية هذا حاصل المعنى والا فلا قرب ان قول المصنف يدل متعلق بالحال المحذورة اي قال الجاحظ
كذا استدلاله بدليل وقوله ثم افترى في هذه الاية اصله افترى في هذه الاية الثانية وابتقى الاولى لانها علامة **قوله** بالحق
والشرع عدل عما في الاصل حيث قال فانهم حصروا دعوى النبوة للرسالة ثم لما في ظاهره من الاشكال اذا الكفار افاضوا
في الامر من خبر البعث بدليل قوله ثم حكاهم هل ذلك على رجل يبيحكم انتم اذ افرقتم انكم لم تفرقوا بين الاية وما قبلها

يقال ان الحكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحده عند هؤلاء الكفار فمن يدعي احدهما بين الامر بين يستدعي ترتيب الآخر
فما فهم **قوله** على سبيل منع الخلو وادبه المعنى الام المتناول للانفصال الحقيقي كما ذكر في كتب الميزان وانما لم يقل على
سبيل الانفصال الحقيقي وان كانت القضية من قبلة في نفس الامر لانه لا عرض لهم في معنى اجتماع الامر بين وانما لم يمنع
نظمهم منع الخلو وقد يجاب عن الاستدلال بان الترتيب بين خبر الكذب والكذب مع شاعره اخرى فليست **قوله**
لكن اظهر اشار الى ان هذا الظاهر مما ذكره المصنف وما ذكره المصنف ظاهر ايضا انما الاول فلان عدم اعتقادهم صدقة لا ينافي
تجوير علم ياه حتى ينافي الترتيب بخلاف اعتقادهم عدمه وانما الثاني فلان مرادهم كما اشار اليه الشارح ان الصدق بعيد
اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوز فيه فلا يقع ان يرد باحد شقي الترتيب لا من حيث يلزم التجويز نعم في اخذ هذا المعنى من
عبارة نوع حفاء **قوله** وايضا لا دلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق فيه حيث لا يلزم من عدم ارادتهم لقولهم ام به
صدام صدقها لا يكون مرادهم ما صدق عليه الصدق ولا يخفى ان المقيد للمستدل هو هذا فليست **قوله** فيكون
مرادهم حصه في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر قبل الاولى الواو وكان اوله المحصور فيه انما هو مجموع الامر بين لاحدهما
وهو مثل قولهم يحتمل الصدق والكذب وهذا مما يرد لو كان المراد بالحصص معنى الترتيب وانما اذا كان المراد معنى قصره
صلى الله عليه واله بالبعث على الاضاف باحد الامر بين فالظاهر ان هذا القضية منفصلة حقيقة في نفس الامر كما سبق
فلا يتصف اخباره صم عندهم الا باحدهما على ان اويحيى بمعنى الواو **قوله** وفيه بحث قال الفاضل المحقق وذلك لان الاحتمال
في الاشياء والخبر انما هو ما يكون كلاما حقيقيا وقول المجنون ليس بكلام حقيقيا على هذا القابل لان الاختلاف فيها
باطل عنده بل يجعل كلام المجنون واسطة بينهما انتهى وفي الوجهين بحث الثاني الاول فان الكلام عند طالب المعاني يشتمل
على لفظ السند والسند اليه كما يدل عليه قولهم المشكوك والوهوم خبر على ما صرح به الشارح ولا شك ان خبر المجنون
كذلك فلا معنى لزعم القائل وانما في الثاني فلان الحصر فيها حصر عقلي لا واسطة بينهما اذ التقسيم هكذا الكلام ان كان
لغية المدلوله خارج خبر ولا فائده فلا ثالث اصلا الا ان يعتبر اصطلاح جديد فلا يسمع **قوله** ان عبرتها بكلام تام
يستوي خبره لا يذهب عليك ان قصود هذا البعض نفى الفرق بين النسبة الحقيقية والتقديرية في احتمال الصدق والكذب
لانفسه بين الخبرية والانسانية فالمراد بالنسبة في قوله لا فرق بين النسبة ما يتوهم كونه سور الدلائل والنفي في الجملة
حتى يخرج النسبة الانسانية من الدين وضميرها راجع الى تلك النسبة فلا يجهل على قوله ان خبرها بكلام تام حتى خبرا

فان كانت العلاقة الشاذة واستفادته والافعال المذكورة من قبل الثاني لان الشخص انما يعرف نفسه
بموقعه صدق ما يوجه بلزم اظهار الفرقين والخبر فهو من قبل ذكر المعلوم وادارة الاثر والافعال المشار اليها في بحث الاستدلال
المتمشلية ثم قوله اظها ان الفعل لم يدرى في ذلك الاظهارا وقوله نعم لا يستوي القاعدون من المؤمنين عدم كون
هذا الآية للاخبار بناء على ان الحكم كان معلوما للرسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين والتأنيف الاستكفاف والبناء في نفسه للنفذ
اي يرفع نفسه **قوله** وشبهه هل يستوي الذين ظفروا بالاشارة بالتخصيص على المشلية الى ان الاستدلال لا يكرى الذي حكم
الاخبار بانفي مستظرف من المذكور **قوله** واشكال هذا اكثر من ان يحصى برده عليه ان ما بعد من الاصل ان يكون فضلا لغيره
او ليس مشاركا لما قبله في اصل المعنى اعني الكثرة الجارية في شرح المفتاح بان كلمة من متعلقة بفعل يفتقنه اسم
التفصيل اي متباعدة في الكثرة من الاخبار وروى الفاضل المحقق بان اذا لم تكن تفصيلية فقد استعمل فعل التفصيل
بدون الاشياء الثلاثة ولا شك ان التفصيل مراده ثم اجاب عن اصل الاعتراض بان المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه سري
في البناء اعتقادا على ظهور المراد فيكون ان يوجه جواب الشارح ايقن بان من تفصيلية محذوفة كقوله نعم يعلم السرور
اخفى والمعنى اكثر من خلافتها **قوله** فري هم قتلوا المصلح محارث بن وعلمه الذليل اخوه فاذا رمت بصيبي
وبعد هذا البيت فليس صفوت لا عفون جلاله ولئن سقطت لادهان عظمي اسم اسم امرأة كانت تلومه على ترك
الانتقام من قومه وقيل اسم رجل يعرف النداء محذوف اي بالنيهم واخفى مفعول قتلوا وروى مع بصيبي تبارك في
سهي واللام الاولى في كل من مصرعي البيت الثاني موطنة للقسم والاخيرة فيه داخله على جواب القسم والجلل من الافعال
يتبع على الصغرى والكبرى والثاني هو المراد في البيت والسطر اخذ بصفت كما مر خاصيل المعنى ظاهر **قوله** اما الحكم
او كونه عالميا به او عليه ان افاده الحكم ملزوم وافادة كون الخبر عالميا به لا يرد ولا يصدق الانفصال بينهما احقيقا
ولا مع جمع وهو ظاهر ولا مع حلولهم صرحا بان يفيض كل من الطرفين يجب ان يستلزم فيه عين الآخر ونقيض للآخر
يستلزم عين الملزوم بل يقضيه نعم لو كانت اداة الانفصال داخله على نفس القصد كان يقال الثابت في الخبر لما قصد افادة
الحكم او قصد افادة لازمه لم يرد ولا تلازم بين القصدين ولا يجوز انتفاها من يكون بصد الاخبار لكن العيازة لا تارة
اجيبان ما ذكره من وجوب الاستدلال المذكور في المنفصلة الزمنية والفضائية فيما نحن فيه اتفاقا وبان الشيخ ابا علي
اشار في النسخ الثالث من منطق الاشارة الى ان المنفصلة غير الحقيقية اقسامها غير مائة الجمع وانما اقله قولك رايت فلانا

وبلادنا عمروا والعالم اما ان يعبد الله ثم او يتبع الناس فليكن ملتقى في هذا القيل **قوله** لا شئ ان يقال انهم
يوقع النسبة فيه بحث لان ادبا يقع النسبة ضم احدي الكلمتين الى الاخرى فهو لا يفيد ان البحث ليس في افادة ما
من اوصاف اللفظ وان ارادنا هو حقيقة الابقاع اعني ادراك ان النسبة واقعة وليست بواقعة فلا يتم انتفاع القول
بعد فان دلالة الجملة الخبرية على ذلك الابقاع دلالة وضعية لا عقلية فجاز ان تختلف مدلولها عنها والجمهور على الاول
على المعنى الاعم فاقبل **قوله** فان قلت قد اتفق القوم على مدلول الخبر لا يحق ان المراد بالمدلول هو المدلول الوضعي
كابدل عليه قوله لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له فني ترتيب السؤال على ما قبله نظر لان المذكور فيه ان
المراد بالحكم المفاد هو الوقوع وهذا لا يقتضي كونه مدلول وضعيا للجمهور يتوجه السؤال فان القابل يكون مدلول
الخبر هو الابقاع قابل بان المقصود بالافادة هو الوقوع الذي يدل عليه الابقاع بطريق الاستدلال كما صرح به الشارح
في شرح المفتاح فليعلم **قوله** والاما وقع ادخال اللزم الفاصلة بين جواب ما يقتض للشرط وما يقتض معناه على جواز
ان الشرطية المتحققة له بناء على تشبيهها بل هو شايع في عبارات المصنفين **قوله** عن معناه الذي وضع له الاول
ان يقال عن معناه الذي دل عليه اذ لا محذور في الاول مطلقا كما في الجواز **قوله** وحيد لا يتحقق الكذب الظاهر
انه بيان لبطان الثاني اعني قوله وما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لا يقال هذا مستوفى بانه لو صح لم يكن
الابقاع والا لانتزع ايقن مدلول الخبر ان كان الابقاع مثلا مدلوله لم يصح ضرب زيد الا وقد وجد من التكلم الابقاع
لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن الموضوع له وحيد لا يتحقق الكذب لا يتحقق مدلول الخبر في الواقع لا تاتى قول ليس كذب الخبر
عند من يقول بان مدلوله الوضعي هو الابقاع مثلا ياتى انتفاء في الواقع بقاء انتفاء النسبة التي يشتر بها ذلك المدلول
وان تحقق نفسه فلا محذور **قوله** ولكنم التناقض في الواقع الظاهر من العبارة انه معطوف على قوله لما صح وهو ان
الوجه التي استدلك بها على ان مدلول الخبر حكم الخبر بالشئ او الانتفاء انتفاءها وظهور المعنى يقتضي ان يكون
على قوله لا يتحقق الكذب المستتر على قوله لما صح لان لزوم التناقض ناشئ من عدم صحة ضرب زيد في حال من الاحوال
الا في حال وجود الضرب كما لا يخفى وهذا محذور لازم على تقدير كون مدلول الخبر اثباتا او نفيا
اذ لم يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الوضعي لانه يحقق النفي والاثبات عند الاخبار بامر من تنقضين فلا يصح سببا للقول
لا يقال لا تناقض بين النفي والاثبات لا يرى انهما يرتفعان عند الحمل البسيط والتناقضان لا يجوز ارتفاعهما الا اذا



تقول لاختفاء في وجودها اتفاق بينهما واجتماع المتناقضين كاجتماع النقيضين اللهم الا ان يمنع التناقض في ايهما يتناول
حمل الشيء والاثبات على الادراك بالمعنى الاعم فليتناهات في قوله لكن التناقض ساحة لان التناقض لازم البتة والادراك
ان يقول للزم اجتماع النقيضين ولا بدفع المساحة قوله في الواقع اذا التناقض لازم في الواقع لان يكون المراد لزوم مدعي
الامر المحقق في الواقع لكن العبارة لا تساعد كالاخفى ولو حمل على حذف المضاف الى وجود التناقض في الواقع على ان
المصدر اعمى التناقض معنى الفاعل الى المتناقض كان تصحفا **قوله** قلت ظاهر العلم فان قلت تقرير الجواب بهذا
الوجه لا يخلو عن نوع قصور لان من جملة ما هم الجيب فيجوز ان اشك عند سماع الخبر على تقدير كون مدلوله بثبوت المعنى
او انتفاءه وليس معنى انتفاء هذا الجواز استلزام العلم بثبوت الشيء بثبوته في الواقع حتى يتم التخييل ويجزى منع هذا الاستلزام
كيف ولو سلم استلزام العلم بثبوت الشيء الجزم بانتفاء نقيضه وان لم يفت في نفس الامر لكان عدم جواز الشك بحاله
فلا يظهر في التفرع ان يقال كون مدلول الخبر بثبوت المعنى لو انتفاءه لا يستلزم الجزم بثبوت مدلوله في الواقع حتى يتأخر
الشك بجواز تخلف وقوع مدلوله عند بل يستلزم العلم به بالمعنى الاعم الجامع للشك قلت مدار الجزم بثبوت الشيء او
انتفاء نقيضه عند فهم ذلك الثبوت من الخبر وكون مدلوله ذلك مثلا ليس الا عدم جواز تخلف المدلول من الدليل
وان العلم بثبوت الشيء يستلزم ثبوته ففقه الجواز الشك وهو ظاهر على ان ذلك ان تصير الى حذف المضاف الى المعنى
الجزم والمعنى ان العلم بثبوت الشيء لازم عند سماع الخبر من كون مدلوله ذلك الثبوت مثلا لا يستلزم جزم ثبوته في
الواقع حتى يتأخر في الشك لان ذلك العلم بالمعنى الاعم فتأمل **قوله** فكانهم ارادوا الخ هذا لما يفيد توجيه تفهم كون مدلول
الخبر الثبوت مثلا لا توجيه حكمهم بان مدلوله الحكم بكذا مع انه ذكر في السؤال ومدعى اتفاق التفرع على ذلك اللهم الا ان
يقال هذا الاتفاق انما استفيد من اتفاقهم على ذلك الشيء لعدم التباين بالواسطة لا من قصدهم به فلما اتجه مرادهم من الشيء
ظهر اعدام الاتفاق المذكور بالمعنى الظاهر **قوله** فلم يمتح قولهم بين فهمي زيد قائم زيد ليس بقيام تناقض لا متناقض
فصق المتناقضين هذا سبق على ما ذكره سابقا من انه يمتنع ان يقال انه لم يقع النسبة وقد عرفت ما فائدة على ان معنى التناقض
بينها هو ان لا يصدقان ولا يكذبان وقد عرفت ان الصدق والكذب ولو عند القابل بان مفهوم الخبر لا يقع
الانتزاع فيحقق النسبة التي يشعر بها احدهما لا يتحقق نفسه فلا يلزم فذا كرصد المتناقضين **قوله** بل المراد انه يحتمل
من حيث هو الاحتمال هذا المعنى موجه بالنظر الى الصدق ايضا غاية ان لا يبين الاحتمالين فلا يحذر في نفسه

بما يحتمل الكذب والصدق قوله ربي الاول فائدة الخبر اشار بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل الفن فلا بد وعلمه
ان فائدة الشيء ما يترتب عليه الحكم الخارجي ليس كذلك بل المرتب على الخبر علم مخاطب بذلك على فائدة اللفظ ما يستلزم
اي يعلم منه وهو الحكم الخارجي ولو سلم فاطلاق فائدة الخبر على من علمها لا محذور فيها **قوله** وهي بدت الاولى لا يمتنع ذكر
هذه المقدمة ههنا استطاري اذ لم يذكر في المثل اعمية اللازم المذكور حتى يحتاج اليها بل المذكور فيه محذور الذموم بينهما
وقد ثبت بقوله ان الفائدة الاولى بدت الثانية فمتنع نعم ليس باستطاري في كلام المفتاح لانها لم يذكر في صورة التعليل
قوله اي اللازم الاعم يجب الواقع او الاعتقاد اذ اراد ان فيه كناية باللازم عن المذموم فان محولية المساواة لازمة لللازم
الاعم اذ المساواة فيه فلا علم بها وانما حمل على ذلك لان اللازم الذي نحن بصدده اعم يجب الواقع معلوم عمومه وامثل
كما هو حكم اللازم الاعم مثلا يتوهم اخضا صا الحكم بالاعم الواقعي المتباين من تلك العبارة مع انه يدعى الاعتقاد في ذلك الكناية
ايبلغ من الصريح كما قد ورد يقال ان يمتنع ولا يمتنع بمعنى حكم العقل بالاستنتاج وعدم حكمه به فاللازم الجوهري المساواة محمول
على مفهومه انما هو متناو ولا تقسيمه اعق المساوي والاعم وفي هذا الحمل نفسه على ان اللازم قائم فيه باعتبار العلم لا
باعتبار التحقق في نفس الامر اذ لا يلزم من وجود المذموم اعق الحكم في نفسه بمعنى الوقوع وجود الخبر فضلا عن كونه عالما بالحق ان
يقال حكم اللازم المحمول المساواة هو ان العلم بوجود المذموم يستلزم العلم بوجود اللازم بدون العكس والعلم بالمخالف فيه
انما اعتبر بالنسبة الى نفس المذموم واللازم لا الى وجودها ولو قيل الفائدة هي الحكم من حيث وجوده في ذهن الخاطيء لا زمنا
كون المتكلم عالما به من حيث وجوده فيه لصح معنى اللازم بلا كلفة **قوله** وهو بدون المذموم لا يمتنع فان قلت حكم اللازم
الاعم وجوب وجوده بدون المذموم لا عدم انتفاءه بدونه فان تحقق معنى المفهوم انما يظهر في صورة الوجوب قلت يجوز
الوجود يستلزم عدم الانتفاء فكل منهما حكم اللازم الاعم اذ ليس المراد بحكم الشيء ههنا الا ما يترفع عليه **قوله** وزعم العلامة
انه لما كان اللازم بين الامرين المذكورين باعتبار العلمين كان للمذموم واللازم في الحقيقة نفس العلمين ولهذا اقر العلامة
اللازم والمذموم بالاستفادتين يعني العلمين ثم ما نقله الشارح من العلامة المفتاح ظاهر في ان استفاد نفس الحكم و
الاستفادة المضافة الى الحكم ليست الا العلم به ولا حاجتنا الى صريح الكلام عن ظاهره ولهذا قال الشارح في شرح المفتاح كون
فائدة الخبر نفس الحكم هو الموافق للغة فان فائدة الشيء انما يطلق على ما يستفاد منه لا على نفس اللفظ ولا على حكمه فيما بعد ان
ما ذكره العلامة موافق لما اورد به المصنف هكذا ينبغي ان يفهم المقام ثم اعلم ان موافقة كلام العلامة لما اورد به المصنف بالنظر

الى الظاهر الكافي في المقامات الخطائية فان الظاهر من المصنف ان حمل استماع الاولى والثانية على استماع الوجود ويلزم منه
حمل الاولى والثانية على العلمين لا بطريق القطع لجواز ان يكون تعرضه في التفسير للمعلمين تبينها على ان اللزوم باعتبارها
وان كان اللزوم والمعلوم نفس العلمين فانهم **قوله** بذلك الحكم من الخبر ففيه فيد به لان علم الحكم بالمشاهدة مثل الاستدلال
وجود الخبر فصار علم الخاطب يكون الخبر عالما به **قوله** لان العلم يكون الخبر عالما به الحكم ثم اى بالحكم المخصوص من حيث خصوصه
فلا يرد ان الله ثم اذا خبرنا بشي علمنا الحكم من الخبر فمع ان كون الخبر عالما به معلوم لنا قيل ذلك علمنا بان الله
قد احاط بكل شيء علما **قوله** ولا يخفى بياننا انما اى فلا يصح قولكم ان استماع الخبر من الخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يثبت استماع
عده حصول العلم الثاني عند حصول الاول **قوله** وفيه نظر وجهه منع كون سماع الخبر علة تامه لما ذكره بل لا بد من استماع
النفس وترجمه العقل الى حال الخبر بالنسبة الى الخبر فالصواب فاصل الجواب لما ذكره الشريف من ان المعبر فهم المعاني المقصود
من المتكلم فانما حصل الخاطب من الخبر علم بالحكم اى اعتقاده قطعي او ظاهري فانه يفتي علمنا في العرف كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم
عالم به فاصد بالخبر تفهيمه اياه **قوله** ويمكن ان يقال ان الظاهر ان مراده جعل الفائدة على هذا التفسير عبارة عن المعلوم
ايضا من انما في المتشاح واعتبار اللزوم يجب تحقق الفائدة وتحقق لازمها بنفسه وانما اورد لفظ الامكان لما في
اعتبار الملازمة بهذا الوجه من نزع تكلف لكنه دون التكلف الذي ذكره الفاضل الحنفى في تعجب الاحتمال الاخير لان فيه
خواتم التشايب ايضا ولعل هذا الحمل لكلام الشارح اقرب مما ذكره ذلك الفاضل لان في ذلك فوات التشايب ومخالفة كلام
المتشاح ولا شئ منها في هذا وانما مخالفة تفسير المصنف مشترك وكونها فيما ذكرنا من وجهين لا يقدح لان احدي
المخالفين يونس بالآخرى لا يخفى فلو استعمل نسخة الخبر اى لمضمون على حذف المتشاح **قوله** منزلة الجاهل ذكر الفاضل
الحنفى ان هذا وان تناول بحسب مفهومنا ثلثة الا ان الظاهر ان المراد به منزلة منزلة خالي الذهن كما صرح به في المتشاح
وفيه بحث لان الخالي في عبارة المتشاح بمعنى الخالي عن العلم بالفائدة فيتناول الخالي من الحكم والتردد والانكار فليس فيه نص
بما ذكره ولا نص في غيره ايضا ولو سلم تعدله عن عبارة المتشاح فيما يرجع قصده الى التعميم ثم الظاهر ان معنى هذا على غير وجه
تخصيص المنكر في قوله وغير المنكر المنكر بما سوى العالم بالانكسار كذا يكون كمنع الحنفى قبل الوصول الى المار كما هو ظاهره في
شبهه والله اعلم **قوله** وان كان عالما بالفائدة نقل عنه ان المراد ما يعلم لا فائدة الخبر لانها فائدة ايضا فلا يتوجه ان يكون
العلم بما لا يتسنى عدم الفاء الخبر لجواز ان يكون المقصود لازمها ولا يحتاج الى الجواب بان معنى التخصيص على انها العلم

وفي بعض النسخ بالفائدة في الاصل **قوله** فمثله في عصى غير الاستدلال الى ان لا بد من تنبيه العالم منزلة العلم
بل شبهه فان كل منهما سوي للمعلم سوا غيره ومع هذا لا يخفى من سواديب والظاهر ان يقال المراد من السؤال استحضار
ماهية العصبانيتها لظهور المبانيات البعيدة بين القلوب والقلوب البعيدة والحبيب للبرص والخبير والاعلام بل
بصد جوابه **قوله** ولقد علموا المن اشترى اللزوم في لقد علموا جواب قسم عذرون وفي من اشترى له علم اشترى كافي علمت
لزيد قائم ومن اشترى مستداه خبره ماله في الاخرة من خلاق والحلاق في النصيب واللاه في لبس جواب قسم عذرون وجوابه
الشرط محذوف كما اشار اليه اى لو كانوا يعلمون لا يستعوا ويحتمل ان يكون لوفى الآية للتحقق شاملا في قوله ثم ولو قولى ان
المجربون الآية ففيه ايضا ففى العلم بطريق اخر وكيف تجد ما حال من خبر عليك ومن كلمة رب الغرة اى مقولة في حقه او
مقولة في حقه وانما حال من خبر تجد وهو استيفاء في موقع جواب الامر واصل معنى الآية والله اعلم البهت ان
اشترى كتاب التبر والسورة اى استبدله واختاره على كتاب الله ثم ماله في الاخرة نصيب من الثواب اصل والله اعلم
ما باعوا به انفسهم اى حظوظها لو كانوا يعلمون بذلك الشئ اى بثمرته وما يقرب عليه من اقد لا خلاف قوله في الاخرة
عنه واعلم ان ساق الكلام لتبني عالم يقتضى تعلق يعلمون بما تعلق به علموا وان معنى الآية على ما اشير اليه ان من اشترى
كتاب التبر ماله في الاخرة نصيب اصلا الا ان الله ليس له نصيب واجرم على ذلك الشئ ولا يخفى ان هذا انما هو التبر فيجب
متعلق العلم المثبت والعلم المنفى وانما يقال من ان متعلق العلم المثبت عدم النفع ومتعلق العلم غايه النفع المستفاد
من كلمة تيسر الموضوع للذم العام فلا تخالفا بينهما لوجوب الاول بدون الثاني في الباحات **قوله** يعنى ان شئت ان تفرقت
لما كان غاية منزلة العلم بفائدة الخبر منزلة الجاهل بها باعتبار جعل العلم بالشئ منزلة الجاهل به مع قطع النظر عن
خصوصية المتعلق بل باعتبار جعل وجود الشئ منزلة عدمه مع قطع النظر عن خصوصية العلم او رايين لانبات
هذا امر التبريد والمراد بالعموم مجرد عدم الاختصاص بالفائدة وعلى هذا فيا من زيادة التعميم في الآية الناجية فتأمل
قوله اعتبار ان خطابه اى اقناعه فيقدر ذلكا بكونه غير عالم **قوله** لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاحتمال لتبيل للنفى كما
قوله ما وتبيل للنفى وجوب الاحتمال ان هذا الخبر ليس يلقى اليهم بل الى الرسول واصحابه عليهم السلام والله سلب علمهم بربا
ان الشرايينا في اياته في صدر الآية على انه لا وجه لتبيل علمهم بربهم بربوة الشرايين منزلة الجهل لان الكتاب اشراء ان
هذا العلم من مقابلة اعقوب علمهم بذلك الجهل وايضا اعتبار الفاء هذا الخبر الضمى اليهم **قوله** لان هذا الخطاب محذوف

قد عرفت جريان هذا التعليل في الاول **قوله** لا يوافق ما في الفتح لا يصرح في ان العلم المنفي هو العلم المتعلق بان
استدراكه ناله في الاخرة من خلاف خلاف الوجهين وان الاستدراك معنوي **قوله** وما رويت اذ رويت وروى انهم لما
التقى الجمعان يوم بدر روي بقبضة من الحباء في وجهه المشركين وقال شامت الوجوه فلم يبق مشترك الا شغل بعينه
فانهضوا فنزل وما رويت اذ رويت ووجه تنزل الرمي الصادر عنه عدم تنزله عند ان الرمي لما لم يكن لما
مما يتربط على فعل الذي جعل الرمي الصادر عنه عدم صورة كانه غير صادر عنه حقيقة فالنفي باعتبار الحقيقة والاشياء
باعتبار الصورة وهو ما من قال ان ما رويت حقيقة اذ رويت صورة يعني ان القيد في النفي والاثبات لا المنفي المنفي
حتى يرد لزوم عدم بوار النفي والاثبات على شي واحد واما من قال في معناه وما رويت قاضيا اذ رويت كسبا فنقل
مراده التوجيه على مذهب المعتزلة فان افعال العباد الاختيارية وان كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة الا ان خصوص
هذه الرتبة من خلق الله ثم خارج عن طرق البشر فيلزم ان سبب التنزيل لا ما ساد عليه النفي والاثبات
لظهوره ثم لما روي في الآية والله اعلم بتسليم المؤمنين على انه لا ينبغي لهم الذهول عن الله نعم ولا يمتنع هذا الفعل
البدعي الذي يطيش بفعله ولو كلف اولوا الاحلام بمقتضى الجملة فيظهر نكته التخصيص ولا يرد جريانه في جميع
قائل **قوله** واذا كان قصد الخبر ناذر فينبغي ان اشارة الى ان الغاء في فينبغي للتفريع وقوله حذر عن اللغو اشارة الى
وجه التفريع توضيح المعنى ان قصد الخبر اذا كان اشارة الى افعال المومنين فينبغي له ان يقتصر من التركيب على ما يحصل
اذا ذكره لا انقص منه ولا يرد حذر عن اللغو فانه اذا لم يكن مفيد الاصل وكان لغوا محضاً وان كان ناقصاً عن افادة ما
قصد به كان في حكم اللغو فاذا كان زائداً عليها كان مستلزماً على اللغو وقد ظهر هذا التفريع من هذا الكلام عما قبله
ولم يخج الى ان يقال في توجيهه ان ما ذكر من الاقتصار حكم محمل قد فصل بقوله فان كان الخطاب كلاً ولا شك في تفرع هذا
ما ذكر من ان قصد الخبر نذراً واما في سبب قوله وقد ينزل العالم بين الاصل والتفرع فانه لا يقع ما يرد على الاصل من ان
قصد الخبر لو كان ناذراً لما جاز الغاء الخبر الى العالم بها ففقد الاصل ولا يرفع ما يرد عليه ثم اشتغل بذكر الفرع واعلم
ان الفاضل المحقق ذكر ان اعتبار هذه الاحوال يعني الخلو والحدوث والاشياء بظواهرها لقياس الفائدة الخبر يعني الحكم وانما
بالقياس الى لانهما فيمكن اعتبار الخلو والخبر بالحكم عن المؤكدين واعتبار التردد والاشياء بظواهرها لقياس الفائدة الخبر يعني الحكم وانما
فيه حيث لا اعتبار بالخبر لا اعتبار بالخلو انما يظهر اذا كانت الجملة الملقاة محملة للتاكيد بالنسبة الى ما يقصد بالقاء

حق يقبح اعتبار الاقتضائين على قد الحاجة حد من اللغو والفاضل المحقق اخرج تلك على من الخلية بالقياس الى ان العلم المتعلق
فكيف يمكن اعتبار الخلو والخبر بالقياس اليه فتدبر **قوله** هل هو واقعة ام لا قد تفرع في كتب الفرائض ان يرق هذا المعادل
المع في اوابل الباب السادس بامتناع قولك هل زيد قائم ام عمر وقيل الشارح هناك وجه الامتناع فانه التركيب من اثبات
اماناً وعلى ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل يقع موقع الخبر في قولها بمطارد سنداً عليه بقوله هل زيد رجعت بكلام
ثانياً وان اوجب غير مجاز ان يكون ام في الحديث منقطع بان استفهم ولا ثم اضرب وقال بل ثانياً واما من قيل ان حالات
المضامين وسامحاتهم في تركيبهم كاستعماله في المضارع النفي في تفسيره فربما خصاصة المتكلم وفي قوله هذا لا يقتضي
فقط مع انها انما تشمل في الماضي المنفي **قوله** ليس بشي لا يقتضي ان توجيه الشارح سبق على ان مراد الحكم من الحكم ادراك ان
واقعة اوليت بواقعة ومن ضمير فيه الراجح الى الحكم وقوع النسبة او لا وقوعها على سبيل الاستدراك اذ لا معنى للتردد
المصدقين وما روي الوهم انه لا ضرورة الى ذلك فليدرب بالحكم المعنى الثاني ويستغنى عن قوله والتردد فيه بناء على ان خلافاً للزم
يتناول بالاطلاق عدم التصديق وعدم تصوره اياه ولا يخفى ان ما ذكره الشارح لا يدفع بل جوابه ان خلافاً للزم من ضرورة
النسبة ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور الخطاب النسبة ولم يتوجه الى مخاطبها ولم يلدق الى شي وادها
كان في حكم خالي الدهن وما ذكره ذلك الوهم يشترط الاستغناء عن المؤكد انما هو اذا خلا الدهن عن تصورها لانه ليس
بمعنى **قوله** على لفظ النفي للمفعول والفعل سند الى مصدره بالتاويل المشهور اي حصل الاستغناء ثم الحكم المذكور من الشارح
سبني على ان التاويل انه المناسيب بقوله فيما بعد حسن تقوية حيث لم يعرض فيه للتكلم والمخاطب والافعال بناء للفاعل فيه
وان يقتصر جائزاً نعم سواء ارجع الضمير في فينبغي الى المتكلم او الخطاب **قوله** واسمية الجملة او صيرها اسمية وهي متساوية
العدد وغل الفعلية فلا ينافي في المص في الايضاح الجملة الاسمية من نظائر الجملة الاسمية واما في اعتبار ان اعتبار
افادتها اصل الحكم الذي في الثبوت واعتبار تأكيد الحكم بواسطة تلك الافادة والقاء الى خالي الدهن انما هو مع قطع النظر
عن اعتبار الثاني في ضرورة اداء الحكم الذي هو مقتضى المقام وعدا من المؤكديات بالنظر الى اعتبار الثاني فلا
مناقاة **قوله** وعرف الفسلة اسطلاح الفاء على تسمية حروف معدودة مسقرة فيما بينهم مثل ان وان والباء في مثل وكفى والله
شهادة ونظائرهما بحروف الفسلة الافادتها تأكيد الاضال الثابت وعرف الزيادة لانها تنافي في الكلام فان قلت يجب ان
يكون زائدة اذا افادت قاعدة معنوية اعني التاكيد قلت انما سميت زائدة لانها لا تفسر اصل المعنى بل لا يزيد عليها الا تأكيد

المعنى الثابت وقوته فكانت المقابلة في وجه التسمية لم يجبه اعتراض الفاضل الرضوي ثم ان
بعد ما على هذا ان لا يمتدوا والفاظ التاكيد سواء كانت ام لا وايد **قوله** مترددا فيده طائلا فيه استعمال لان اللفظ
بضمير فيه الحكم بمعنى الوقوع واللا وقوع وبضمير له الحكم بمعنى الإيقاع والانتزاع وهما بحث وهو ان الخطاب اذا ورد في
انك صورت قيام زيد او انك فعلت نصورت قيام زيد او قيام زيد متصور لم يتصور من الشاع بعده تردد وانكار في
ذلك فاق حاجة الى التاكيد استحيانا او وجوباً اللهم الا ان يخصص القاعدة بغير نظائره او يعتبر الدلالة على حال الشاع
قوله ظن على خلاف ما كنت تحب به قيل او بالظن ان له ميلا الى الجانب الاخر من غير ان يصل الى حد الحكم فلا يلزم
اندرج الخطاب في المنكر فهذا الاشتراط مخصوص بان كونها علميا في التاكيد ودليل المسئلة الاستعزاء فلا بد على
الشيخ اطلاق من بعد حسن التاكيد في الجملة الملقاة الى السائل المتروكة لكونها اعتبارا لهذا القدر من التفاوت في القوة
حتى يفرق في مقابلة بين اداة واو مع انهم لم يفرقوا في مقابلة الانكار والتفاوت بين اداة واو لا يخلو عن استبعاد **قوله**
فاما ان يجعل جرح الجواب اصلا فيهما لم اراد به جعل جرح الجواب اصلا مقتضيا ليراد ان بقرينة قوله لا تزدري فانما يقع
ما قيل من ان كون مطلق الجواب اصلا في ان لا يفتق عدم استقامة الجواب بدو في الجواب بالامر بالعكس الا يرى ان قوله اصل في
الابتداء التعريف معناه ان الابتداء لا يصور بدون التعريف لان التعريف لا يوجب بدون الابتداء وهذا علم ان قول الشيخ
ان لا يستقيم يشير الى ان الشخص في حكم الواجب عند اللقاء وتكون وجوب عدم الاستقامة فتأمل **قوله** مؤكدا بان داسية
الجملة فان قلت قدرا التاكيد يكون بغيره الانكار والكاف من انكر وفي اول الامر انكار واجدا فاجزالتا كيد في ذلك
ان يكون الربيد علما منهم بما جروا لهم الرسولين الاولين وبقايتهم في الضلال ان انكارهم تجاوز عن اولى المرتبة قوى
في نفسه فاكذبا كيدين **قوله** مؤكدا بالقسم وان والجملة الاسمية لم يعد المص في الايضاح القسم في الآية من الموكدان
فصد ذكر الموكدان التي من جملة اجزاء الكلام الملقى وقوله ربنا يعلم جملة مستقلة **قوله** فالبشرية في اعتقادهم انما
بنا في الرسالة لانهم يزعمون ان الامانة بين الانسان والرب لغاية تفرجه وتعلق الانسان ولا يفتقون المنا
بين الملك والانسان الكامل فيخبرون ان يكون الملك رسول الله ثم ومروا لانسان كامل وهذا سطر ما يقال
البشرية كناية في الرسالة من الله ثم بنا في الرسالة من رسول الله بناء على وجوب كون الرسول من جنس المرسل فيبقى ان
يكون رسول الرسول من جنس المرسل اليه لان مجازي الجانب عاين **قوله** سبق على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب الاخر

هذا السائل اما يحتاج اليه على ما هو اظهر من العبارة وهو تعلق الطرف الثاني اعني في المرة الاولى بفعله اذ كذبا
وتعلق اذ كذبا بمقدوره هو وقع المفعول حكايته او حكايته عن رسل عيسى ثم فقولهم اذ كذبا في المحاولة الاولى وانما اذا
تعلق يقال كاذل على كلام الايضاح او حكايته فلا اذ ليس في الكلام على هذين الوجهين دلالة على ان تكذيب الجميع في المرة الاولى
بل يكون المعنى كما قال الله ثم حكايته عن الرسول في المرتين انا انكم لم تسلموا وانا انكم لم تسلموا والتعريف في التقطبين اكثر
لا ينافي ارادة هذا **قوله** لا اتحاد المرسل والمرسل به قيل عليه فيكون تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة اتحادا والمرسل به لان تكذيب
الخير تكذيب للخير سواء تعد الخير او المرسل ولا دخل في ذلك لا اتحاد المرسل اذ لو كان مخصوصا المرسل مدخل فيه لم يتعد الخير
واجب يمنع ذلك فان يبلغ خبر رجل مخصوص قد يقال بالانكار لسوء اعتقاد في ذلك الرجل واذا بلغه الخبر عن رجل لم يبلغ
بالانكار على ان المرسل به اذا كان مطلقا فقولهم انا لم تسلموا لم يكن بد من ملاحظة وجه المرسل فتأمل **قوله** فكل مقتضى الظاهر
مقتضى الحال فيه بحث وهو ان هذا التاميم لو اعتبر مقتضى الحال اقتضاء حقيقة الحال لكنه معتبر في الاستقصاء تعريف
بلاغة الكلام وهو مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحة بما يكون الكلام على وفق مقتضى ظاهر الحال دون حقيقتها فان هذا الكلام
ليس يبلغ مع صدق التعريف عليه اللهم الا ان يقال لا شك ان المتبادر من مقتضى الحال مقتضى حقيقة الحال والتعريف
يجب حمله على المتبادر وما ذكره هنا هو نسبة بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال يجب مطلقا فهو لا يجب مضمون المتبادر المتبادر
التعريف **قوله** على انه لا يقع جعل الانكار الى اخره قيل عليه اذا اراد جعل الانكار كعدم ملاحظة ان مع المتكر ما ان تامله
ارتفع من انكاره من مقتضى هذه الملاحظة ترك التاكيد كان ملاحظة انكاره يتفق التاكيد وعدم معرفة
الملاحظة والاعتبار انما التاكيد لا ينافي ذلك على ان ملاحظة واعتباره يجوز ان يعلم باخاره **قوله** فعمل غير السائل كما
اي جعل السائل لان عدم اللوح انما يعتبر بالقياس اليه فيذكر التاكيد وجوبا للدلالة على ان ان تترك المدكود
لم يجب في السائل ابتداء وانما عكسه عفو جعل السائل كالحال فلا وجه له وان اعتبره الفاضل الحنف في الصاطبة التي ذكرها
لان ترك التاكيد يجوز في السائل فلا يغفل بالبلغة فلا يعلم ولا يفرطه تسريه منزلة الحال فتأمل **قوله** له في الخبر على هذا
يكون اللهم زائدة كاذب فيكم وعلى تضييع الاستشراق معنى التيسير اذ لا يجوز لخال الام التعريف في المفعول به اذا قدم عليه
العمل ولو ارجع ضميره الى اللوح الصحيح الى هذا الترجيح **قوله** لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصية الظاهر ان هذا الشيء
الى اللوح مطلقا لا بالنسبة الى جميع صورته فلا ينافي كون الاشارة في بعضها الى خصوصية الخبر والظاهر ان الآية كونه منها

القبيل اذا لم يصنع الفلك بعد وعاء فوج ثم نقوله وبنا لا نذكر على الارض من الكافرين ذنبا وان شانه ان يجعل الخلق
مترددا في خصوصه الاخرق قبل القابل ان يقول قوله نعم لكن يؤمن من قولك الامن فليس مع قوله نعم واضع الفلك
باعتنا وقوله نعم ولا تخاطب في الذين ظلموا بعد وعاء فوج ثم نقوله لا نذكر على الارض من الكافرين ذنبا وان شانه ان يجعل الخلق
انهم يحكم عليهم بالفرق فلا يكون الخاطب كالشابل فان قلت المذكور ان لا نذكر على سبيل القطع على انهم يستحقون العقاب
لاننا يجوز ان يكون على سبيل التهديد قلت ذلك من صوم فلا اعتبار به فالاولى ان ترجع فائدة ان فيه الى المتكلم بان
يدل على عظيم خطئه عليهم فقامت **قوله** وقال الشيخ عبد القاهر الى قوله يعوق عناء الفاء فعلم ان ما ذكره الشريف في الظرف
الفرع الاول من شرح المفتاح من ان لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين يقال اشتبه عليهم المكسورة
الدالة على التحقيق فقط بالمتروكة المقدرة باللام الدالة على التحليل على محض فليست **قوله** من عرض العود على الانوار قد
يجعل من عرض الجارية على السبع فيكون العرض على هذا وجه وجه التاكيد وان عرض الرجح ستميتا للرجح لان معه
رجحا واحدا وكانا عند ان مع بني عمه اية رجحا واحدا وانما يتقدم رجحا واحدا وسفروا وجاء به هذه الصفة والفضل
للمنتقم كالاخفى **قوله** اما ان يعتقد ان لا يرجح فيهم اعترض عليه بان دلالة على الكافر غير متعينة يجوز ان يكون امارته
خارجة عنه بل هو انبغى باله وارفع بظاهر حاله ومثل هذا يورد على قوله لان ما ديم في العطف والاعراض عن العمل بالعلم
من اما ان الانكار والجواب ان عرض الرجح كما يكون اثر للفعلة متوقفا عليها يكون اثر الانكار انما يتم التمام خطا في يطلب
فيه اليقين فكما يجوز تنزيل غرض الرجح مثلا منزلة الخالي يجوز منزلة المنكر لكن الثاني ان السبب في زيادة جبره فلهذا
سبب البيت عليهما وكذا الكلام في الآية الكريمة اعني فمرانكم بعد ذلك ليقين وحمل الآية على تنزيل غير المنكر فلهذا وجه
اخر ظاهر وهو تقدير المؤكد فان قلت لم يعد اسمية الجملة في الاثر من المؤكديات قلت لما تحققت من ان مؤكدياتها في مقام
العدول عن الضمنية والضرورة في الآية عليه **قوله** ويجعل المنكر كغير المنكر لا شك في شموله لتنزيل المنكر منزلة الخالي
لكن الظاهر ان ترك التاكيد لا يدل على هذا الاحتمال تنزيل منزلة السائل فان التاكيد معه غير واجب نعم يدل على
مطلق التنزيل بخلاف تنزيل الشابل منزلة الخالي فانه لا يعلم فيه اصل التنزيل فضلا عن وصفه التام الا ان يقال
اذا نزل المنكر منزلة السابل يجب ترك الكلام الملقى اليه دلالة هذا التنزيل خصوصه وفيه ان الظاهر كون الكلام
خارجا على مقتضى الظاهر الذي هو ان التاكيد مع مخاطب المنكر ويجعل تنزيل الشابل انكار منزله اضعفه فليست **قوله** ان

يكون معلوما له او محسوسا عنده اراد بالدليل مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل اليه في النظر فيه للمطلوب نظري
لا مصطلح العقول وهو ما يلزم من العلم به العلم بشئ اخر فظهر وجوب توقف الادعاء على التامل وتوجب كون الدليل محسوسا
ولم يكن في الخبر بوجوه مع في نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم يكن معلومة للمتكلم ولو كانت بحيث ان قائلها ادعى عن
انكاره لم يفسد جعله كغير المنكر لان التامل انما يتحقق بعد كون ذات الدليل معلومة فلو تعدت معلومية خصوصية او اعتبار
لتحقق وجود الدليل مع ذلك المعنى يتحقق الشرطية اعني ان قائله ادعى عن انكاره ان لا يقتضي تحقق المتقدم مع ان جعله
كون المنكر ليس غرض بلا شبهة واعتبارا لمعلومية هو الوجه كالاخفى **قوله** مما لا يوجب ان يحكم به لا يخفى ما في هذا التقرير من سوء
الادب فالاولى ان يرد السؤال هكذا فان قيل كيف يوجب به التمثيل والحكم المذكور لما يتكلم ظاهر الكثرة المتباين قوله
فيكون نظير التنزيل وجود الشئ منزلة عدمه التام في التنزيل ليس صلة للنظر حتى يرد ان الآية شال ذلك التنزيل
لا نظيره ويحتاج الى الجواب بان المراد بالنظر المثال مسامحة مع ان المقام يتوقف على ان لا يوافق مقتضى نظيره ان
يصدق له انه ينزل وجود الشئ منزلة عدمه فقامت **قوله** احدهما ما ذكر في السؤال فذكر هذا الوجه ههنا استطراد قصد
به بيان وجه الحكم في الآية ولم يقصده رفع اصل السؤال فان فيه اعتراضا بعدم كون الآية تمثيلا وهو امر المعتض
ستما اذا حمل على المنع والتسديد **قوله** وحينئذ لا يكون مثالا لما نحن فيه قيل اي لجزء الاعتبار المذكور وهو تنزيل وجود
الرب منزلة عدمه واما اذا ضم اليه اعتبار اخر مثل ان يقال جعل وجود الرب منزلة عدمه لوجود ما يزيد وقيل لا ريب فيه
بلا تاكيد مع ان هذا الحكم مما يتكلمه المتأمنون لا تكادهم وجود المنزل يكون مثالا لما نحن فيه وروايته اذا نزل وجود ربهم
منزلة عدمه صار معدوما شائبا اعتبارا فلا وجه لاعتبار ما يرتب على وجوده من الانكار **قوله** وهو انه ما نفي
الرب يعني ان احد عبارات الكشاف هكذا قلت ما نفي ان احد الايراث فيه وانما المنفي كونه متعلقا للرب وسنة له
ولما كان المفهوم من ظاهره نفي عدم الارباب والمقصود نفي الارباب اشار الى توجيهه بان قائل نفي ربهم عما يدل الى ان
الباء محذوف وقرئ من ان كاهن الشايع والتقدير ربنا في الرب بان احد الايراث فيه فيقول المعنى الى ما ذكره وقد يوجد بان
الحذوف من اللام الجاه والمعنى ما نفي الرب لان احد الايراث فيه ورواها في حاشية الكشاف على الوجهين
بان عبارة الكشاف اب عنه وذلك لان النفي يتوجه الى التفسير والعلة فلا يقابله **قوله** وانما المنفي كونه كمالا الواجب ان
يقال وانما نفي كماله اولى من نفي كماله وجه الذي اشار اليه ههنا بقوله وقيل النفي الى غيره وحكم بان المشابله بوجه ان الكلا

في استعمال النفي في هذا المعنى وفيه علة لان النفي في قوله وانما المنفي الى اخره ليس بذلك المعنى فالصحيح المقابلة ظاهر
وانتكلف في تبيين الاولين اقل من التكلف في هذا فاقابل **قوله** لكن ينكره كثير من الاشياء قبل الظاهر ان الامة ليست
لما نحن فيه اصلا لان مقابلة ارباب الفرضية في ان اعتبارات المذكورة بالنسبة الى مخاطب لا الشامع مطلقا والظاهر
ان المخاطب بقوله ذلك الكتاب لا ريب فيه هو النبي صلى الله عليه واله في قوله حيث قال عز من قائل والذين يؤمنون
بما انزل اليك وما انزل من قبلك على انه لو جعل الخطاب الاول لكل من يلقى الكلام لاحتمال تغليب غير المتأيدين
هم المؤمنون على المتأيدين قوله لكن ترك تأكيده لانهم جعلوا كون المنكر كغير المنكر لا يقال ان لا التلقي الحسن
واسمية الجملة تفيد ان التاكيد كاصح جوابه فكيف يستقيم ما ذكره لا ناصول ان المذكورة تفيد تأكيد الاستغراق في
واثره راجع الى المحكوم عليه يعقوب ان لا يخرج شي من افراده ولا دخل له في تأكيد الحكم وانما اسمية الجملة فقد عرفت انها
انما تكون مؤكدة في مقام العدول ولا جرم بذلك في الامة فحكم بالمتقين وقد يجاب بان تأكيدها ليس على سبيل
الاستفلال بل على سبيل التبعة فانه ان كان هناك مؤكدا اخر يجعل اسمية الجملة من المؤكدات والافلا وبان انكار
يعتق زيادة التاكيد فلو لم يجعل كلا انكار كان ينبغي ان يؤكد بغير ذلك ايضا غايته انه كما لم يرد والسبيل وهذا
لا ينافي في جعل الانكار كلا انكارا فاقابل **قوله** وهو انه كلامه محقق في الضمير ليس يرجع الى ما يفهم حتى يتوجه عليه
ان المفهوم من كلامه السابق حمل الدليل على مصطلح الاصول ومن هذا الكلام جملة على مصطلح اهل النظر بل راجع الى المصدر
تأملوها اي تأملوها والنظر فيها وتربتها هذا الطريق **قوله** انه بمنزلة التاكيد المعنوي يعني فالتشليل صحيح لان
التاكيد المعنوي لا يؤكد الحكم ولا يرفع انكار المخاطب بل السهو والتجوز وقدره بما نقله من الشيخ واشاره الى انه
يدفع الانكار كالتاكيد اللفظي يعني **قوله** دفعا لقوم السهو والتجوز قال الفاضل المحقق فيه سهولان التاكيد المعنوي
لا يدفع قوم السهو كما صرح به فيما بعد ولا يدفعه بما هو بمنزلة من حيث هو كذلك فالجواب انما لا نفهم تصريح الشارح
بذلك على الملا قد بل انما صرح في بحث تأكيد المسند اليه بان التاكيد في مثل جاري زيد نفسه لا يدفعه التوهم المحض
هو ان الجاري زيد وانما ذكر على سبيل التهور وقد اشار اليه بلفظه هذا حيث قال بعد تصوير التوهم المذكور ولا
يدفعه هذا التوهم بالتاكيد المعنوي ولا شك ان التاكيد بنفسه وكذا ما كان واصبح لا يدفع التوهم المذكور لانه لا
يدفع قوم السهو مطلقا كيف وقد صرح هناك بان كلاهما في قولك جاري في الرجل ان كلاهما يدفع قوما ان يكون الجا

في ذلك الكتاب لا ريب فيه هو النبي صلى الله عليه واله في قوله حيث قال عز من قائل والذين يؤمنون
بما انزل اليك وما انزل من قبلك على انه لو جعل الخطاب الاول لكل من يلقى الكلام لاحتمال تغليب غير المتأيدين
هم المؤمنون على المتأيدين قوله لكن ترك تأكيده لانهم جعلوا كون المنكر كغير المنكر لا يقال ان لا التلقي الحسن
واسمية الجملة تفيد ان التاكيد كاصح جوابه فكيف يستقيم ما ذكره لا ناصول ان المذكورة تفيد تأكيد الاستغراق في
واثره راجع الى المحكوم عليه يعقوب ان لا يخرج شي من افراده ولا دخل له في تأكيد الحكم وانما اسمية الجملة فقد عرفت انها
انما تكون مؤكدة في مقام العدول ولا جرم بذلك في الامة فحكم بالمتقين وقد يجاب بان تأكيدها ليس على سبيل
الاستفلال بل على سبيل التبعة فانه ان كان هناك مؤكدا اخر يجعل اسمية الجملة من المؤكدات والافلا وبان انكار
يعتق زيادة التاكيد فلو لم يجعل كلا انكار كان ينبغي ان يؤكد بغير ذلك ايضا غايته انه كما لم يرد والسبيل وهذا
لا ينافي في جعل الانكار كلا انكارا فاقابل **قوله** وهو انه كلامه محقق في الضمير ليس يرجع الى ما يفهم حتى يتوجه عليه
ان المفهوم من كلامه السابق حمل الدليل على مصطلح الاصول ومن هذا الكلام جملة على مصطلح اهل النظر بل راجع الى المصدر
تأملوها اي تأملوها والنظر فيها وتربتها هذا الطريق **قوله** انه بمنزلة التاكيد المعنوي يعني فالتشليل صحيح لان
التاكيد المعنوي لا يؤكد الحكم ولا يرفع انكار المخاطب بل السهو والتجوز وقدره بما نقله من الشيخ واشاره الى انه
يدفع الانكار كالتاكيد اللفظي يعني **قوله** دفعا لقوم السهو والتجوز قال الفاضل المحقق فيه سهولان التاكيد المعنوي
لا يدفع قوم السهو كما صرح به فيما بعد ولا يدفعه بما هو بمنزلة من حيث هو كذلك فالجواب انما لا نفهم تصريح الشارح
بذلك على الملا قد بل انما صرح في بحث تأكيد المسند اليه بان التاكيد في مثل جاري زيد نفسه لا يدفعه التوهم المحض
هو ان الجاري زيد وانما ذكر على سبيل التهور وقد اشار اليه بلفظه هذا حيث قال بعد تصوير التوهم المذكور ولا
يدفعه هذا التوهم بالتاكيد المعنوي ولا شك ان التاكيد بنفسه وكذا ما كان واصبح لا يدفع التوهم المذكور لانه لا
يدفع قوم السهو مطلقا كيف وقد صرح هناك بان كلاهما في قولك جاري في الرجل ان كلاهما يدفع قوما ان يكون الجا

الشاح نفع قصور كالحقيقة لم يلتفت اليه الفاضل الحق وقال مشير الى ان كلامه الشارح ايضاً لا يخلو عن توجيه الا
وجه ان يقال الخبر الجرح من المؤكد شاك في عرف البلغاء دالة واضحة على عدم انكار الخاطب فاذا اتى الى المتكلم وادرك
مع ما يستلزمه ذلك العدم ولو انشاء فقد اطلق ما يدرك على اللازم اعني عدم الانكار وادرك ما يستلزمه اذا قلنا
هذا القياس نظيره هذا غاية توجيه كلامه الفاضل الحق وفيه ابحاث الاول ان عدم الانكار المطلق لازم لما هو معلوم
عرف في الخبر الجرح لا نفسه والا لكان القاءه الى العالم على مقتضى الظاهر وانما الدليل العرفي له خلو ذهن الخاطب
عن نفس الحكم والنسبة بين طرفيه وهذا الدليل ليس بلزم لمعلومية ثانياً تاملاً ان يدع عن انكاره بشرط التام
بشرط طاف فلا يتحقق الكناية الاصطلاحية لانها انما يتحقق اذا اطلق ما يدل على نفس المعنى العرفي وادرك ما يستلزم
وكذا الكلام في القاء الجرح الى المتردد على انه لا بد من ان لا يكون من قبيل استبعاد التركيب لا يستعمل فيه اللفظ ويمكن
ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى العرفي في ذلك مطابقاً للثاني انه يجب في الكناية على من ذهب المساكين ان يكون الانتقال
من التابع الى المتبوع وعامة اللوازم المكاني بها على تقديره مستوفيات للمزومات التي ان الملتزم المكاني عنده في
صورة القاء الجرح الى العالم هو عدم جريته على من جرح عليه والمكفي بها لا يخلو ذهنه فالاول تابع والثاني متبوع
لان عدم العمل بتبع عدم العلم وان المتردد في القاء المؤكد الى العالم ملازمة لامارات الانكار والظاهرة والادراك
انكار الخاطب والاول تابع والثاني متبوع كما لا يخفى ويمكن ان يدفع بما فصل في شرح المفتاح من ان اللازم في الكناية
يعتبر كونه سائراً للزوم واختص منه حتى يقع الانتقال منه الى المتردد فيكون متبوعاً بهذا الاعتبار اللهم الا ان
يقال هذا لا يتلقى في القاء الجرح الى العالم من ادراكه عدم العمل لان الحمل بدلول الخبر الجرح اعني خلو ذهنه من
عدم العمل فلا يحتاج فيه الى ما يجعله متبوعاً للخلو فتأمل الثالث ان جواز ارادة المعنى الحقيقي شرط في الكناية وماذا
الارادة انما هي القرينة المانعة عن ارادة القرينة المانعة موجودة فيما نحن فيه لان علم المتكلم بانكار الخاطب شاك في
تعالى انه لم يرد بالقاء الجرح الى العالم خلو ذهنه فكيف يكون كناية اصطلاحية والجواب عن هذا انكاره بحسب
الحقيقة لا ينافي في الخلو بحسب التنزيل والاعتبار بهذا القدر يظهر ان ارادة المعنى الحقيقي الذي هو شرط في الكناية و
ايضاً العالم الذي يلحق اليه الخبر الجرح يمكن ان يكون خالي الذي في الجملة فيجوز ارادة معناه الظاهر ان كانت متممة بشرط
انصاف العلم على ان المعنى عند التكال جواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة ولو في محل آخر يستلزم ان لا يصح عدم جواز

العلم

الارادة

ارادة في المحل الذي استعملت فيه كافي قوله نعم الرحمن على العرش استوى كناية عن الملازمة مع اشتراك المعنى وهو
المعروف على سبيل نفهم ان لا يكون ما اشتمل على قرينة لفظية كناية بالقرينة كونه مثل ان يقال انما العالم القائل
واجبة **قوله** في المهد ينطق البيت وبعد ان اللال ان اذ ريت نوره الفت بدلت في اللسان المحمدي في الجحيم والنجاة
الكبر وساطع البرهان من قيل اخذت الصفة الحقيقة الى الموصوف الى البرهان الواضع من سطح الصبي سطع
اذا وقع ثم قوله ان النجاة مبتدأ خبره ساطع البرهان قوله المشرق في الصحاح اشير الى السني اشيا بما يصدق
ينظر اليه **قوله** دفعا توهم التخصيص فان قلت قد صرح بان لا ريب فيه من قيل الاشلة دون النظائر لك صح
استثناءه وهو من قيل النفي فقد حصل رفع التوهم جزواً بلا شبهة قلت دفع التوهم جزواً بلا شبهة انما يحصل اذا
حصل الخبر بلا شبهة يكون لا ريب فيه من الاشلة وقد سبق انه ظاهر في التمثيل والاستثناء بذلك الاعتبار لا يخفى فيه
فترقم التخصيص باق بلا شبهة **قوله** وكذا الجرح عن التاكيد اي لا يجب ان يكون لما تقدم من كون الخاطب غير مكمل ولا
يتدر **قوله** كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون الظاهر ان كان الاول ناقصة خبرها انه لا يكون بتقدير البناء او
بتقديره وان جعل الظن بمعنى المصدر وبلا شك ان كان بمعنى المظنون وهي مع اسمها وخبرها خبران والاخر بان
ثامنان وقد جعل الاول ايضاً ثامناً وقد جعل زيادة نقوله انه لا يكون خبران قوله بل لا يصح بدو بها مطوف على
من حيث المعنى كانه قيل لا يحسن تغيير الشان بدو بها بل لا يصح ثم هذا الحكم مختص بالجملة الشرطية كما اشار اليه الشيخ في دلائل
الاجاز ودليله الاستقراء فلا ير عليه قوله نعم قل هو الله احد على راي من جملة ضمير الشان كما قوم **قوله** لان يصح مبتدأ لقوله
لا الشراء البيت اراد بالابتداء المحدث عنه بطريق ذكر الخاص وادارة العام بقرينة ان التكرار هنا اسم ان وليس بمبتدأ واصطلاحاً
رايت لسانين ربيعة والشوا اسم من شوب اللحم شيئاً او الشوة التكرار والخبير ضرب من العود والبارز هنا اسم البعير
الذي انشأ نابه ذكر كما في الواقع وذلك في السنة التاسع وربما كان في الثامنة والجمع نزل كجر ونزل كمل وبوارك
المايون الموقفة الخلق التي انت من ان تكون ضعيفة وغير ان قوله بعد اربعة ابيات من لغة العيش والعق للدهر
والدهر وفنون يريدها كل من ذكره وان كان يكتفي بالماضي لكن الفوق مهدف للدهر والدهر وضروب ونارات كما
يبرجع كما لم يقتل كما يصح بكثير **قوله** ان دهر نلت الى آخره اشمل المقترق المنقرو ولغة جمعة وسعدى اسم جمعة
الشاعر وقيل اسم موضع فالبناء على الاول سببية متعلقة بلفظ اي سبب وصالحاً او يشمل اي سبب فراقها وعلى

الثاني

بمعنى في التعلق بما له في هذه المواضع المتفرقة الكاين او الجمع التفرقة الكاينة فيه **قوله** وقد يترك الصا
الابنية تأكيد الحكم المنكر لا تخفى انه لا حاجة الى اخراج المثال المذكور عن الصابطة السابقة فان قولهم مع الملو
امتنان قيل جعل المنكر كغير المنكر لما معه من زيل الانكار على نعم المتكلم كانهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر لا ينبغي ان يشك
فيه لثبوتها بالادلة الظاهرة فلا حاجة الى التاكيد وقولهم مع شيئا طينهم انما معكم من ابي جعل غير المنكر كالمنكر لاشتمال
الحال على ما يوجب الانكار وهو ترك نجاستهم والتزام احكام الشرع النبوي فكان مظنة لعدم تصديق شيئا طينهم الا
قوله ليس جدي اقوى الكلايين واوكدها عبارة الكثاف هكذا فان قلت ان كان مخاطبهم المؤمنين بالجملة العقلية
ولشيئا طينهم بالاستيفاء محققه بان قلت ليس مخاطبوا به المؤمنين الى آخره وفيه نظر لان السور يدل على ان ما
خاطبوا به شيئا طينهم جدي بان يكون اقوى الكلايين واوكدها فيدل على ثبوت القوة والركادة للكلام الذي
خاطبوا به المؤمنين مع انه لا تأكيد فيه قطعاً ويجوز ان يقل التفضيل عن المعنى التفضيلي انما يجوز في الشهور اذا
لم يستعمل احد الامور الثلاثة وقد استعمل هنا بالاضافة اللهم الا ان يقال ليس المراد بالركادة هو التاكيد الاصطلاحي
بل معناها التقوى ولا شك في ان الكلام الصادر عن العاقل الغير الذي قوة في الجملة ووكاذه في الجملة **قوله** ارجو
جميع احدى الخلق بآء النسبة للتاكيد كاحري كانه منسوب الى الاصل تنبيهاً على عرافته في معنى الوحدة واستحقاق
الانبياء عنه بالا وجد وينسب اليه قوله اما لان انفسهم الى آخره انما تعليل لمفهومه اي فتروا التاكيد لما الكذا وانما الكذا
وانما للنفي المستفاد من قوله لا في ادعاء الى آخره والاول اظهر في المعنى والثاني هو الظاهر من لفظ الكثاف حيث
قال وذلك اما لان انفسهم اشارة الى انهم ليسوا في ادعاء انهم واحد يعنون **قوله** منتهى لك ايدى موضعه الذي
يتحقق ثبوت فيه مفعله من معنى ان التاكيد به لا من لفظها لان الحرف لا يجوز الاشتقاق منه قال البرزنجي انه كونه
من ذلك اي مخلقه ومجده وفي الاناس فلان سببه للغير ومعناه اي موضع لان يقال فيه انه حجر وعسى ان
يفعل خيراً **قوله** لان دفع الابهام الى انهم ليسوا بواحد رسول الله لكن فيه بحث وهو ان هذا
الابهام انما يدفع بما ذكره لو كان في الآية الكريمة ما يشعر بكون قوله نعم والله يعلم انك لرسوله من قول الله
لا بطريق الكاينة ولا يشعر به فيكون هذا من قول المنافقين بان يجعل ما يجرى القسم كقول في ربنا
يعلم اننا لرسولون ويكون فائدة بالنظر الى اذنه فائدة الجرح في باقي الموكدات المذكورة في الآية والجواب انه

اذا قيل زيد ارسل عبداً الى فلان وهو يعلم انه ارسله اليه كان لغوا من الحديث غير مستعمل في العرف اصلاً وانما
اذا قيل زيد ارسل عبداً الى فلان وهو يعلم انهم الله ارسله اليه كان مقبولاً مستعملاً في مقام تأكيد الحكم عرفاً وقوله
والله يعلم انك لرسوله اذا فعل من كلام المنافقين كان من قبيل الاول بخلاف قوله ربنا يعلم اننا لرسولون فانه
من قبيل الثاني لان المعقود من رسوله والفرق ظاهر فلا تغفل **قوله** ولذا ذكره بالاسم الى آخره يريد ان يضع
الظن موضع المعنى يقتضي نكته وهي ههنا البنية على ان مورد القسمه غير الاستدلال المذكور ولا وقد سلك بهاء ^{ثبوت}
في عنوان بحث التشبيه اي حيث قال التشبيه التشبيه الدلالة على المشاركة الى آخره وصرح الشارح هناك بان المراد
بالاول التشبيه الاصطلاحي وبالثاني التقوي فلذا اعاد اسمه المظهر وبان ما يقال ان المعرفة اذا اعيدت كانت
عين الاولى ليس على الطلاقة وهذا التقدير سقطنا يقال ان الاصل في المعرفة المعادة ان يكون عين الاول
كان الاصل في الضمير ان يعود الى عين ما سبق ثمران الاصل الثاني يجوز تحالفه كالاصل الاول بان يعود الى ما في
ضمير المذكور من المطلق فلا رجحان لاختيار المظهر على الضمير لا يقال قول المصنف فيما بعد وهو هو المجاز غير مختص
بالخبر يدل على ان مورد القسمه ههنا هو الاستدلال بالخبر لا سلق الاستدلال والامام وقع الاحتجاج الى ان علم الا
لانا نقول بل هو ازالة لما عسى ان يترتب من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاولى عن قولنا نعم الله عليه واربهم في
شكك فليعلم **قوله** فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز اشارة الى ما اختاره الشارح في شرح الكثاف عند
الكلام على قوله نعم ومن الناس من يقول امنا بالله الآية من ان مضمون الجار والمجرور في مثل هذا مستلزام وما بعد خبره
لا بالعكس وقد شبهه اركانه هناك فلا بد ان يقال عظم الفائدة هو الخبر كما تقرر في ذلك لوتك في هذا المحل ثم الاستدلال
الحقيقة العقلية منه والمجاز العقلي منه لكان كلاماً ملجأ الذوق ولا يفيد معنى مقصوداً من مثل هذا التركيب كما لا يخفى
قوله كاجعله عبداً ظاهر حيث قال في لايال الاعجاز في حد الحقيقة العقلية كل جملة وصفها على ان الحكم المفاد بها على
عليه في العقل واقع موقع وفي الجاز العقلي كل جملة اعرجت الحكم المفاد بها عن موقعه في العقل ضرب من التاويل
قوله وفيه نظر لان علم المعاني الى آخره خاضع ان مجرد كون الحقيقة والمجاز العقليين مما قد يقتضيه الحال لا يقتضي ^{طناً}
في تعريف علم المعاني ولا لكان الثبوتان ايهم داخلين فيه اذ قد يقتضيهما الحال بل يجب فيه ان يكون الحق عندهما حيث
انه يطابق بهما اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك وقد يوجد النظر فيمنع كونه من الاحوال المذكورة فانه من احوال الاستدلال

سبعا عند المصنف وليس كسائر احوال الاستدلال التاكيد والتجديد حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى وفيه نظر لان الحقيقة
مثلا قسم الاستدلال فان كان الاستدلال من احوال اللفظ كان ما هو قسم له من احوال اللفظ واليه نظر المصنف واما القسم الثاني
فهو نفس اللفظ لا من احواله وكان هذا هو مناط الفرق عند المصنف فتأمل **قوله** متعلق بالظرف والمال واحد قوله لكن
في خارج جاعله لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا ذكر الفاضل المحشى ان نسبته لغيره خرج الى ما طابق الواقع
دون الاعتقاد باعتبار نقله الى ما يطابق شيئا منها عليه ولا فهو ما كان خارجا عن الحد بقره ما هو له حتى يكون باقيا
على الخرج بعد زيادة قوله عند المتكلم وقيل لا حاجة الى اعتبار التقلب لان الفاعل في ضمير التعريف وقوله لا يطابق
فاعل خارجي بقى التعريف على هذه الحالة وهي ان لا يطابق الاعتقاد خارج عنه وانت خبير بان المفهوم الظاهر
من بقاء التعريف على حاله مخصوصة بثبوت تلك الحالة له في زمانين اعني قبل التثنية بقوله عند المتكلم وبعد وليس
الامر كذلك بالنسبة الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد فاعتبار التقلب لازم كما لا يخفى **قوله** وذلك بان لا ينصب قرينة
الى آخره كانه اراد ينصب قرينة ملاحظة دلالتها على المراد ليقين اول مثل فرائض الاحوال فافهم قوله سواء كان مخلوقا لله
او لغيره الى آخره الظاهر انه سمي على من ذهب المعنى له من ان افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدق عند الظاهر من حيث
الصدق وهذا المعنى منه في الموت ونظيره وشال كون السند مصدر اعني ضرب الدليل الجاهل بوضع الجاهل **قوله** يقول
المؤمن انبت الله البقل وقيل الجاهل انبت الدرع البقل يعني ان يعتبر في هذين المثالين عدم احشاء المتكلم حاله من
المخاطب كيلا يحمل على الجاهل فتأمل **قوله** لمن لا يعرف حاله وهو عيها منه لا يخفى ان القيد الثاني في لفظي فيكون الكلام المذكور
حقيقة لان المعنى في اذا احتج خالد من مخاطبه قال خلق الله تعالى الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون
حقيقة سواء عرف المخاطب نفس الامر حال المتكلم ام لا وكان مراده لمن لا يعرف في اعتقاده لمن لا يعرف حاله في نفس الامر
بشيء منها تامل وهو ان المعنى في اذا خلق الله تعالى الافعال كلها الى عالم محاله وجاهل بما يلزمه ان يكون الكلام الواحد
وجازا في محاله واحدة اللهم الا ان تمنع استحالة النظر الى شخص **قوله** والاقل لا يكون استاء الى آخره وفيه نظر
لان المفهوم من كلامه ان هذا القسم ليس بحقيقة قطعا وليس كذلك لان التفسير السابق بقوله عند المتكلم في الظاهر
قد يتناول هذه الصورة او لا ينصب للقرينة من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم فيبقى ان يكون حقيقة **قوله** بل ينصب
الى ما يكره الى الحاقه والحق **قوله** بنا على سهو ونسيان الفرق بينهما ان السهو ما يفتيه صاحبه بادر في تبيينه لا يذوق

الصورة عن المدركة تقطرون النسيان فانه زوالها عن المدركة والحافضة معا فتحتاج الى تخصيصها ابتداء والمفهوم
بما سياتي من كلامه العرفية وفي توجيه قول السكاكي غير مشوب بخوض وسهو ونسيان ان السهو يطلق على الجهل ابتداء
بان يعتقد على ما لا ينبغي وبهذا قد يجاب عن مناقشة الفاضل المحشى بالنسبة الى السهو وكان قول المحشى في المشهور
اشارة اليه فتأمل **قوله** اعتمادا على انه يفهم ما ذكر في تعريف المجاز فانه يفهم من ذكر قيد التناول فيه انه لا تناول في تعريف
الحقيقة لتقابلها واذا لم يكن فيه تناول ونصب قرينة على ان المراد خلاف ظاهره يفهم منه ان ما ذكره على وفق اعتقاده
قوله على نحو قولها فانما هي اقبال او اديار المصراع الخفاء من قصيد ترقى بها اخاها صحرا حيث يقول فاعجل على بحر
تليف به طاحنين اصفار واكباد لانام الدهر منه كل الاكباد فانما هي اقبال او اديار يوما باحرز حتى حين
فارقني صحرو للدهر احلاء وامراء وان صحرا تاتم الهداة بركاته علم في رايته فانه الجول الناقدة الواهية التي فقدت
ولدها والتوجد فصل يعني تبتا التمتع الناقدة عليه قليلا منها به وتطبق من الاطافة في التصحاح الطاف به اي العربة
وصغير وطيف راجع الى العجل والمجرو وفيه الى البو والاصفار والاكباد جعل شيئا صغيرا وكبيرا وهما ههنا بمعنى المفعول
بيان للجنين واحلاء الشيء جعله حلوا وامراءه جعله لرام والايتم الا قتله الى معنى معقول اي خال عن المزناو
الخصوصيات كالشيء المنقوش الذي غل فذهب بقوسه السخنة والفتاة العالم بالانساب والنام للمبالغة **قوله**
وجرايه ان لفظه ما في التعريف عبارة عن الملايس والقرينة عليه قوله فيما بعد وله ملايسات شيئا ملايس الفاعل و
المفعول به الى آخره فانه اشارة الى تفسير التعريفين كما يدل عليه قوله بعده فاستاده الى الفاعل والمفعول به اذا
كان مبتداه حقيقة **قوله** والاستدلال الى المبتداه عنده ليس بحقيقة ولا مجاز في فقه من وجوب احدهما ان المراد
بالملايس الذي هو الفاعل والمفعول به الحقيقة ان لا اللفظيا ولهذا قالوا في عيشة راضية مثلا ان الاستدلال الى
الملايس الذي هو المفعول به ان ضمير العيشة فاعل لفظي وفي جرائده وصام بهاد وبني الامير المدينة انه استدلالها
الى المدينة الملايس الذي هو المكان والزمان والسبب ومعلوم انها مكان وزمان وسبب عيب الحقيقة لا لاللفظ
بل هو فاعله حبه ولا شك ان الناقدة فاعل حقيقة لا يقال فيدخل قولها في اقبال في تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل ما
عبارة عن الملايس المذكور فلا وفي ان يصار في اخرج الى ما ذكره الفاضل المحشى وثانيهما ان المفهوم من قوله سابقا
صدور عن اعراض المصنف عن السكاكي وكذا قول الشيخ عبد القاهر الى آخره ان كلامه حجة على المصنف ويعبر عن عليه

لا معنى لجعله ملائمة لنفس على ان معنى الفعل يتناول اسم التفضيل والظرف وهما الاصلان المفعول به اذا لم لا يتبين
ويمكن ان يختار الثاني لا يلزم من القول ملائمة الفعل ومعناه الامور المذكورة ملائمة كل منهما لكل منهما بل التفضيل
فيه ملائمة الى السامع العالم بالقواعد وايضا لا يلزم اتحاد الملازمة والملازمة يجوز ان يكون متغايرين وان كانا متساويين
كما في قولك اتجنى قبل الضرب فليعلم **قوله** لان الفعل لا يستلزم اليها وذلك لان المفعول معه مثلا هو الواقع بهذا الواقع
مع فبعد استناد الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى قطعاً وانما المفعول به فليس انما وقع عليه فعل الفاعل وبعد استناد الفعل
اليه لا يتغير هذا المعنى اصلاً وانما يتغير نصبه وهو ليس بما حوز في مفهومه ولو سلم انه ما حوز فيه فالمعتبر لا بعد الاستناد
هنا ليس الا النسب وانما في المفعول معه وقع تغير نصبه باستناد الفعل اليه يتغير في آخر مقدر في مفهومه فكذا القياس
في البراق وهذا التقدير يكتفي بجهة تسمية الاستناد الى احد المادون الآخر **قوله** فاستاده الى الفاعل اذا كان متبنياً له حقيقة
اراد بالفاعل ما يفهم به الفعل عند المتكلم في الظاهر فلا يرد ان قول الجاهل انبت الله البقل مجاز مع انه استناد الفعل اليه
للفاعل اليه **قوله** وغير المفعول في الحق للمفعول **قوله** فان قلت قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدار وللتأديب حقيقة مع انه
استناد الفعل المبني للمفعول الى غير المفعول به فيشكل التعريفان طرّاً وعكّاً قلت بل هو استناد الفعل الى المفعول به
بواسطة قوله واستاده الى غيرهما الملازمة مجازية وعليه ان قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدار وللتأديب حقيقة
مع انه يصدق عليه ان الاستناد فيه اشار الى غيرهما ويمكن ان يقال المراد من غيرهما صور الزمان والمكان والسبب
بقرينة السياق وقرينة بينهما وبين ظرف الزمان والمكان والمجاز والمجرور التي استند اليها الفعل فيما ذكر على ان قيد
الملازمة بالمعنى الذي ذكره يدفع الاعتراض لان الاستناد فيما ذكر ليس لاجل المشاهدة وانما جدير بان هذا الجواب يدفع
دخوله في المجاز ولا يدفع خروجه عن الحقيقة فلا يبعد ان يحمل قوله فاستاده الى الفاعل لرجع التمثيل وبناءه على
الاعم الاعيان **قوله** يعنى لاجل ان ذلك الغير ما هو له يشابه انما فتوا الملازمة بشاهدة ذلك الغير لما هو له ولم يغيرها
بملازمة الفعل لغير ما هو له مع انها يكتفي لاستاده اليه لان المواقف انما صاحب الكشاف في جعل هذا المجاز بطريق
الاستفارة حيث قال في الايضاح واستاده الى غيرهما المصاهمة لما هو له في ملازمة الفعل مجاز وطريق الاستفارة
ان يكون علاقته المشاهدة واصل الباعث الى اختياره او ملاحظة المشاهدة المذكورة ادخل وانما قصر في الاستناد الذي
هو من ما هو له الى غيره وان كفى فيه مجرد الملازمة المذكورة **قوله** وانما العرض يشهد ان لان فيه استفادة اصطلاحية

لأنها لفظ استعمل في غير الموضوع له بعلاقة المشاهدة والاستناد ليس بلفظ **قوله** كقولهم حيث راضية من حيث التليل
انه لا يجاز فيه بل الراضية بمعنى ذات معنى حتى يكون بمعنى مرضية فهو نظير لابن اوتار وهو يشكك في قولنا لانه لان
هذا البناء يستوي فيه الذكر والمؤنث ويمكن ان يجازي لكونه في المبالغة لا للتأنيث كعادته **قوله** فهو بمعنى المفعول
اي بحسب المعنى المتعارف المتبادر الى الفهم وان جاز ان يكون بمعنى التانيث ولهذا لم يقل والقول ان يمثل **قوله**
وراضية دهياء والداهة الامر العظيم ودواهي الدهر ما يصيب الانسان من عظم نوبه قال ابن السكيت دهيئة دهيئة
دهياء ودهواء وهو تركيد لها **قوله** احدها وصف الفاعل الى آخره اعاد السؤال الاول مع جوابه قد اشير اليها فيما
سبق وانما اعادها لان الفرض الاصل فيما سبق كان بيان عدم اطراد تعريف الحقيقة والمقصود اصاله هنا بيان عدم
انعكاس تعريف المجاز وكيفية **قوله** والاليم هو المعدب فوصف به فعلة الالم الوجه فانه جعل الاليم بمعنى الالم على صيغة
الفاعل الى المستخرج فالمعدب على صيغة المفعول والملاق فعل المعدب على العذاب مع انه فعل بالمعدب على حقيقة الفاعل
بملازمة وقوعه عليه ويحتمل ان يراد فعل الفاعل وان جعل معنى الموم الى الوجه مثل التبعيع بمعنى المومع كما اشار اليه
في الصحاح فالمعدب على صيغة الفاعل لكن ذهب صاحب الكشاف الى ان قوله قد يردع التسميات الى ان
الفعل بمعنى المفعول ليس ثبت قوله واستاد الى المفعول بواسطة فيه عت واهوانه لوجعل المفعول الذي ذكره المفعول
في الملاحظات شاملاً للمفعول بواسطة لا يربح فيه الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول بواسطة بملازمة الفعل
بواسطة الحرف فاقى حاجة الى افراد هذه الاعتياد بالذكر اللهم الا ان يقال التكتل في الصريح ان الله العقله الاولى ان
يجعل ذلك من قبل المكان بناء على اخذه عن المحدثين وغيره **قوله** المعبر عند صاحب الكشاف الى آخره يدل على ان المعبر
هو ليس الفاعل المجازي بل فاعل الحقيقي مطلقاً ما ذكره في توجيه الضلال البعيد والهاب الاليم على ما نقله الشارح
وبهذا يظهر ان الاقرب من الاحتمالين الذين ذكرهما الفاضل الحنفى هو الثاني كما لا يخفى قوله يا سارق الليلة اهل الدار
الظاهر ان انصاب اهل الدار بمقدور اهل الدار وقد جعل مفعولاً اولاً والدار يقال سرقته ما لا قوله او لطلقة
باعتبار ان يجعل الاستناد المذكور محال حاصل هذا الوجه ان المجاز العت وان كان يوجد في النسب الاضافة والابتعانية الا
ان الصريح المذكور يتناول له ايضاً باعتبار تعميم الاستناد المذكور فيه حيث يتناول الاستناد الذي عليه صريح الكلام
او المستند له ومقتضى منع الملاق المجاز العقلي على الايشمله هذا التعريف وعلى هذا التوجيه يحتمل ان يكون

الاسناد للصريح واللقوم بيا في كون التعريف للفظ لانه يحل ان يكون للجواز العقل في الاسناد خاصة فمحتاج الى الجواز
الضمير في قوله وهو اسناد الى آخره واجبا الى الجواز العقل المذكور في الجازي في الاسناد السابق حيث قال ابن
الاسناد مجاز عقل لا الى نفس المذكور اذا الظاهر ان المراد من هذا الاسناد معناه المنادى ولا مطلق النسبة وان القسم
سواء للقسم فتأمل فان قلت كيف يوجد الاسناد الضمير المجازي في مثل قوله كوكب الحرفاء فانه مجازي عقل عند
الشراح قلت باعتبار ما تقدم من ان في النسب الاضافة اشارة الى نسب خبره فلا اسناد الضمير في المثال المذكور
شده هو المدلول عليه بقوله كوكب الحرفاء او معناه الكوكب مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية في الاضافة
اللامية موضوعه للاختصاص الكامل الصحيح لان خبره عن الحرفاء باثباته للمضاف اليه **قوله** وقد يكون كتابته في الا
يخفى ان قوله سئل المهور من قبل لا يطعم امر المهرين ونحوه في الكلام اشارة الى تحقق الجواز في مثله باعتبار
جعل الامر مطاعا وجعله امرا فالاول صريح ابقا في الثاني مكى اسارى وبما يدعي ان ليس فيه الاجازة
وهو المكى الاسنادي لان ابقاء التسليم على المهور مثلا انما يكون مجازا لتضمن كونها محررة **قوله** على ما فهم من
في كلام السكاكي والمصنف من اختصاص الجواز العقل بالاسناد اما فهم من كلام المصنف وانما فهم من ظاهر الكلام
السكاكي فلا انه فسر الجواز بكلام المتأخرين الى آخره والظاهر حمل الكلام على المصطلح دون اللغوي **قوله** افادة الخلاف
لا بواسطة وضع انما افاد لفظ الخلاف ليظهر تعلقه بالواسطة به ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعني افادة
لتعلق به اللام في الخلاف والمعنى افادة ما هو محال عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة الوضع **قوله** ولتأويل
ان يقول انما عارض عليه بانه مخالف لكلام السكاكي لان خوفه ان التعريف انبت التبع البقل يندرج ح في ما عند العقل
لان ما حاصل عنده وثابت له لا يبطل طر التعريف به لو قال خلا فاما عند العقل كازمه عز وجه لفظ الخلاف لا
يقال يجوز ان يندرج قول التعريف فاما عند العقل بالمعنى المذكور ويندرج في خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان المخا
هو الموجد وفي عقله انبات الله البقل لا ناقول نحو كس الخلقه الكعبة يندرج ح في خلاف ما عند العقل تثل الاعتبار
المذكور فان الظاهر بالنظر الى المتعارف كون الحاصل في ذهن الخاطب كسائه وسله مع ان السكاكي جعله ما لا يندرج
فيه فلذا حكم بطلان المكس وتصويره الكلام في صورة تصور السماع محرر كسا والخليفة من غير ان يخطئ باله كسائر
تكلف له بانفت اليه وقد يتكلف ويجاب عن اصل الاعتراض بان المراد بقوله ليل لا يتنع طوره عكسه ان وجد العدل

عن خلاف ما عند العقل والخلاف ما عند المتكلم انه يتنع عليه هاتان الفائدتان معا يعني عدم استناع الطر وعكس
استناع العكس ولا كذلك المعدول عنه اعني قوله خلاف ما عند العقل فانه وان حصل منه احدهما وهو عدم استناع
الطر ولا يحصل منه الاخر **قوله** وعلى هذا كان الابن فيه اشارة الى ان عبارة المتنازع اليه لا يخلو عن مناسبة و
ذلك بان يكون المراد عدم استناع الطر بالنسبة الى هذا العبد لكن لما كان خلاف الظن كان الابن سا في الكلام ان
يقول يخرج حقوق الجاهل ويقول يدل قول وعكسه وليلا يتنع عكسه اذا صح ان يقال يخرج حقوق الجاهل وعكسه
وانما لم ينعزل الشارح لظهوره مع عدم تعلق الاعتراض به كالا يخفى **قوله** ما ذكرت من تقدير كلام المتكلم مشعر لمعبارته
صريحة في ان المشعر بما ذكره الشارح من تقدير كلام المتكلم المصنف نفسه فالمتكلم في الشارح في انشاء تقدير كلامه
يلجج قول الجاهل ايضا فلا يبطل طر تعريفنا حقوق الجاهل فتأمل **قوله** وان اراد عند المتكلم في ذكره في
مقابلته الحقيقة يعني ان الغير في تعريف الجواز واقع مع ما هو له في تعريف الحقيقة فتعريف ما هو له في تعريف الحقيقة
بقوله عند المتكلم في النظرية على تقدير غير ما هو في تعريف الجواز بذلك وهذا عند من له ذوق سليم **قوله** فقد خرج نحو
قول الجاهل الى قول واسنادا يخرج حقوق الجاهل اليه فاسد فانه بحث لان قول المتكلم في تعريف ما له في العالم حادث
قصدا الى الكذب بصدق على الاسناد الذي فيه انه اسناد الى ما ليس غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر مع انه ليس
فلا يضع قيد التأويل ويصح اسنادا يخرج قول الجاهل اليه لا شراهما في احوال مع انفراد كل منهما بقايدة خاصة غاية
ما في الباب ان اسنادا يخرج الى القيد الاول كان اولي وهذا القيد لا يتفق الحكم ببقاء القيد الثاني وفساد اسنادا
اليه اللهم الا ان يقال الكلام في الاسناد المعتد به وشمل ما ذكره غير معتد به **قوله** قلت اراد بالاسناد ما قال الفاضل المحقق عليه
ان قولنا ما هو له اذا اطلق ببادر منه ما هو له في نفس الامر كاشرا اليه لا ما هو له من غيره ومتناول للاقسام المذكورة وان صح
تقسيمه اليها فلا يفتح ان يراد في التعريف قيل الحق انه غير وارد لان غير ما هو له غير ما هو له لا نسليه ويضطر ويقرر ان
ينبغي الاصل من يفتقر الاعم وفيه نظر لان تفسير الغير بالمعيار حيث قال اعني المعيار في الواقع او عند المتكلم يدل على ان
لم يعمل الغير على معنى التخييل كافي قولك ضربت من غير ذنب اي بالذنب بل حملة على شي مغاير لشي هو له ففسر الشارح بان مر
ما هو له سلب ما هو له ويعضده نصه عما لا يرصد التصور ونعم كان الظاهر ان يقول الفاضل المحقق يرد عليه ان قولنا غير
ما هو له يقاد منه غير ما هو له في نفس الامر لا غير ما هو له هو الذي اعتبر الشارح العموم فيه كما يدل عليه قوله اعني القيا

والواقع وعند المشكك في الحقيقة أو في الظن كله أراد أن المتبادر ما هو له ما هو له في نفس الأمر كذلك المتبادر من غير
ما هو له العرف في نفس الأمر **قوله** وحيد دخل غول الجاهل أراد به ما هو له من عند اطلاقه وهو ثابت الوجود **قوله**
ما لم يعلم أو لم يظن لم يعد العلم حرف النفي في بطلان الإشارة إلى أن التركيب من قبل عطف المنفي على المنفي لا النفي على النفي إذا لم
على عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم إنما يتحقق بذلك كما في قوله ثم ولا قطع منهم إنما والكفر والوعداء لربما نوههم أن
تجوز الجازم والمجزم معطوف على مثله وأن المنفي على أحد المعنيين وإعادهما الشارح إشارة إلى أن بطلان مجزم معطوف
على نفس المجزم لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزم وقد جعلنا المعنى إلى كافي قولك لا زنتك ارتعاش حتى
الآن يتحقق الظن أو لا يتحقق الظن فان العمل بوجوده **قوله** يعني لم يعلم ولم يستفد به حيث لأن قوله بعد عدة أيتها
الم برلمان أو صبي عنه وأوصيت عمر ونعم الوصي يدل على أن الصلتان العددي موحدا لم يقصد بإسناد الأمانة و
الافتاء إلى العدة ومن العشي ظاهره بل دلالة ظاهر من دلالة قول أبي النجم فناء قيل الله على أن بالنجم لم يرد ما ذكره
أو قد يناقش فيه بأنه إنما يتحقق لو لم يكن اسناد الافتاء إلى قيل الله بالجواز بناء على أنه السبب لحذف الثاني وإن كان
مستفعا إنما سند ذكر **قوله** وأنه المدي والمعيد وجه الدلالة أن من قال بامر الله وأراد به أن طلوع الشمس وغروبها
في كل يوم بامر الله وتقدس يكون سببا والمسلم قابل بأن الإبداء والإعادة والإفناء من الله ثم فان قلت لم
يعكس بأن يجعل قوله قيل الله على الجواز قلنا أحكام الكلام العاقل على الصالح وما يقتضيه النظر الصحيح **قوله** وضعنا
تقديره لأن الاشكالية التي ذكرها المصنف من هذا القبيل **قوله** لا يجوز أن يكونا حقيقتين عقليتين خربت الله فصل التبع
مجازين عقليتين خربت النهر طاعة أم فإن وتختلفين خربت النهر طاعة فإن وأجرى الماء طاعته **قوله**
وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية قبل ثبات الزمان يقوم به ازدياد القوى إنما يقوم بها بالزمان
فلا يصح إزادته وأوجب بالمصير إلى حذف المضاف أي وقت ازدياد قوى الأرض فليس ينبغي إذا الوقت إنما لا يقوم بالزمان
بل نفسه فالجواب أن تجعل الزمان على المتعدي فإنه قد يجهل متعديا ويجعل مضافا إلى المنفعل والمراد ازدياد الزمان للفق
بني في كلام الشارح حيث وهو أن تفسير الإيجاب بتبع القوى النامية في الأرض لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد
قواها النامية إذا لمع بقولنا ازدياد قواها النامية بتبع القوى النامية فيها بل ذلك الازدياد غير هذا التبع والاز
أن يقتصر في تفسير الإيجاب على أحداث التضايف وما يناسب مما يصح أن الشباب الزمان بالمعنى المذكور **قوله** واختصار الأقسام

الأربعة ظاهرة على مذهب المصنف حيث لم يكن في الجواز العقلي واحد من الأربعة الكتابية عنه المصنف كما في
والجواز وإن كانت في عدل الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المصنف وإقسامه أربعة على قصد المحصر فان قلت مراده
إقسامه باعتبار حقيقة الطرف وتجايزه لا المحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت في الإشكال على مذهب السكاكي
أنه لا يرفع الجمل الجازم على غير مصطلحه وهو المستعمل في غير الموضوع له مطلقا لأنه يقع الإشكال عند السكاكي **قوله**
قوله وإنما على مذهب السكاكي ففيه إشكال وجد الإشكال أنه يجوز عند كون المسند في الجواز العقلي جملة كافي زيد
صام نهاره أو نهاره صام والجملة من حيث هي جملة لا يكون مجازا للقبول ولا حقيقة لغوية عند لأنه صرح في تعريفها
بالكلمة فلا يخفى الإقسام عنه في الأربعة وحمل الكلمة على مطلق اللفظ ينسب عنه مقام التعريف إذ جعل على المتبادر ويمكن
أن يجاب عن الإشكال بأن التعريف المصريح فيه بالكلمة إنما هو للقسم الخاص أعني الحقيقة والمجاز المفردين بناء على أنها
الكثر دورا وأما شعر استعلا على قياس ما قاله الشارح في تعريف المجاز العقلي من أنه تعريف المجاز العقلي في الاستدراك
أو نقول المراد بالكلمة اللفظ الواحدة وما في حكمها والتعريف على كل من الأمرين أنه قسم المجاز اللغوي إلى الاستعارة وغيرها
والاستعارة إلى التمثيلية وغيرها مع أنه مثل التمثيلية بما هو مركب قطعاً مثل أن تقدم رجلا وتؤخر أخرى بالقول يجوز
كون القسم من القسم من وجه كلام ظاهري كما قرر عندهم وإذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لأن كل
ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال في الموضوع له وقد عجب **قوله**
بأن الحكم الذي يرجع إليه المجاز العقلي وهو استاد صام إلى قيامه واستاد اسم الفاعل إلى ضميره لاستاد الجملة الاسمية
أو الفعلية إلى زيد فافهم **قوله** نصب على أنه منقول به لسنكون أو لغيره على تأويله محمد ثم على الظرفية أي فكيف لكم بالتقوى
في يوم القيمة أن كثرتم في الدنيا وأما قال أن يقيم على الكفر لأن مخاطب الآية هو الكفرة فالعق على بقاء الكفر وقوله يومنا
يجعل الولدان بدن من يوم القيمة أو نصب بتقدير راعى وذكره ثانياً التحيم شأن ذلك اليوم وهو **قوله** ومنه أجرى النهر
فصل هذه الاشكالية عما قبلها لأن الموجد في الأولين إيقاع أمر ونهي على غير ما حقه أن يتوعد عليه لاستادها كافي الساب
وفي الأخير إنشاء مغاير للمراد **قوله** أي من جهة العقل أو من جهة الغادة إشارة إلى أن عقلا وعادة مصونان على
منسبة الاستحالة إلى القيام وقد سبق منا في تحقيق قوله ولم آل حمداً بأن الفعل المسند إلى التميز في الأصل قد يكون
تائلا في الفعل المذكور في الاستشاق لأنفسه ولا يخفى من هذا القبيل فإن العقل والعادة من الجمل وهذا ينبغي كلا

الفاضل للمعنى وذلك ان يقول ان المراد من استعمال الشيء هو الحكم بكونه في الوجود كذلك ثم ان المصدر اعني الاستحالة
مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وهو الاعم بقرينة ان قرينة الجواز على هذا السامع ظاهر الكلام محالاً فقولنا عقلاً
او عادة فيترجم هذه النسبة اعني النسبة الى الفاعل المحذوف اي عدم عقلة او عاداته **قوله** لان العقل اذ اخل وطبع
وفي بعض النسخ لان الفعل اذ اخل وطبعه وهو من فاعل الناس لان الشيء الذي اذ اخل العقل ونفسه بعدد محالاً فقولنا
بحيث يدعيه جماعة فلا يصح مثله قرينة للجواز مطلقاً لا يكون الدليل منطقياً على الدعوى **قوله** ليت مما يستحيل
الفعل اي بالبداهة على ما هو معنى الاستحالة العقلية بتفسيره منها وان كان قولنا الذي مما يستحيل العقل بالنظر في
الجواز ان لا يستعمل فيه قطعاً قبل عليه يلزم حظر الوضع عن القابلية فكان عبثاً وانه محال والجواب منع انحصار الفاعل
في الاستعمال فاما كانت صحة الحوز اوضح بطلان الذي اذا لعب مراد به ما لا يتصديه فائدة غير لازمة وما لا يرتب عليه
غير محال **قوله** فمعرفة فاعله او مفعوله اما اول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل او المفعول الحقيقة اشارة الى ان ليس
المراد معرفة نفس الحقيقة اعني الاستناد الى ما هو له لان معناه امر ظاهر فلا يتناسب وصفها بالظهور والحفاء وقيل
لا يلزم ان يكون لكل مجاز عقلي حقيقة عقلية كما ان الامر كذلك في الموضوعين وروبان الكلام في المعرفة لا في الوجود
ومعرفة الشيء لا يتوقف على وجوده **قوله** اي قول ابن المعز اشارة الى ان ما في الايضاح من ان قولنا في نواس ليت
كما ينبغي وقيل ابو نواس كنية لابن المعز فلا مخالفة **قوله** اي يزيدك الله حسناً في وجهه قيل الزيادة مجاز عن الا
اذ لا معنى لا يبقا زيادة الله على الحسن الكاين في وجه المحبوب وقيل المضاف مقدر اي يزيدك الله علم حسنه **قوله**
سوى الحق قيل ضرب من الشارح به مخطئ بناء على ان المراد بفاعل الفاعل الحقيقي بدليل الحصر فلا يصح استثناء الحق منه
وانت خير بان الحمل على الانقطاع محال **قوله** فالاعتبار اذن في قول المراد بالفعل في قوله يرجع اليه الفعل الفعل
المستند في الكلام كما لا تقدم وبالمعنى لازم الذي يرجع اليه ذلك الفعل المستند بالنظر الى التصور كما تقدم ولا يلزم من
انتفاء التقدم عدم استعمال اللفظية حتى يلزم الجواز في اللفظية حقيقة ان التقدم يستعمل في معنى الموضوع له لكن لا لانه
سائط النفي والاثبات بل لتقلبه الى التقدم الذي هو المقصود الاصل لا يكون تقدمه مجازاً بل يكون كناية والكتابة
من قبل الحقيقة دون الجواز كما اشار اليه استكمال بقوله والحقيقة في المعز والكتابة تشترك في كونها حقيقتين
بغير فان في التصريح وعدمه وهذا التفسير سقط ما يقال ان اراد بمعنى اللفظية مثلاً في اقدم جعله قاضياً فلا يتم الله

موجود على الحقيقة وان اراد به التقدم كما يدل عليه قوله فلا اعتبار اذن لم يسلمنا وجوبه لكن لا يستلزم انتفاء الجواز
في اللفظ وانما يلزم اذا كان الموجود بالمعنى الحقيقي لا تقدم فالمعنى ان قولنا الشارح واذا كان معنى اللفظ مجرداً على الحقيقة
لم يكن مجازاً فيه نفسه يدل على ان مراده بالمعنى الذي يرجع اليه الفعل هو الاقدم وان قوله فان التقدم موجود حقيقة
لا يطابق المثل الا اذا صير الى ما نقله من الشارح من ان التقدم المستند الى الحق مجازاً حاصل معناه التقدم لاجل الحق **قوله**
هنا معنى حقيقي لا تقدم المستند الى الحق مجازاً ولا يحق ما فيه من التفتت ولا يخرج ان يقال المراد بمعنى اللفظ المعنى الذي
يرجع اليه اللفظ اعني اقدم وهو التقدم بقرينة ما سبق فليست **قوله** اذ لا معنى لقولنا خلق من شخص يدعى الما قبل
لا يتم ذلك لجواز ان يقال خلق الابن من ابيه كقوله نعم خلقكم من نفس واحدة اجيب بان هذا المعنى وان كان محتملاً في نفسه
الا ان ههنا ما يمنع عن الحمل عليه وهو وصف الماء بكونه من بين الصلابة والقرابة اذ لا معنى لقولنا الذي لا معنى لذلك
القول في الآية المذكورة لوجود ما يمنع وانما يصح بذلك انتفاء بالظهور **قوله** ولو مثل لقوله قيام الى قوله
باريت قد فرجت حق عتي والشعب يسكنون الغيون المعجمة تهج الشرو لا يقال شعب بنحها **قوله** كالاستخدام اي كالحق
الاستخدام وهو في الاصطلاح ان يراد باللفظ له معنيان احدهما ضميره الاخر او يراد باحد ضميريه احدهما ضمير بالآخر
الاخر قيل كما لم يكن للنهار معنيان لان النهار الذي ادى كونه صليماً ليس شيئاً غير النهار جعله شيئاً بالاستخدام في
الاصطلاح لا عينه وقيل الكاف فيه ليت للتشبيه بل هي كافي قوله اسم كريد وفيها محتمل ما في الاول فلان سرق الكلام
على ان المراد بالنهار الزمان المعين وضميره صاحبه فهذا عين الاستخدام وما في الثاني فلان الكاف في الاسم كريد
وهو بالحقيقة تعريف بالمشاهدة التي بين ذلك المعروف وبين المثال كما ذكره في الموافق فلا قرينة الجواب الحمل على حذف
المضاف الى كسائر الاستخدام على ان صحة تشبيه الماهية الكلية بجزئياتها يستلزم صحة العكس فلا محذور في الشهادة في العبارة
الاستخدام بالحاء المعجمة والداد المهملة من الحديث كانه جل المعنى المذكور او لا ثم انما هو خاوماً للمعنى المراد ويجوز ان يكون
الذال المعجمة والحاء المعجمة او المهملة وكلاهما بمعنى القطع كان الضمير قطعاً عما هو حقيقة من الرجوع الى المذكور **قوله** وليست لازم
ان لا يكون الامر بالبناء لها ما كان يمكن ان يحجب السكاكي عنه وعن نظايرها جعل المستند على الجواز اي باها فان عرق البناء
مثلاً فصح السند اوله والخطاب معه لا ما يفهم من كلامه من تعميم الاستعانة بالكتابة وهذه الصورة اي **قوله** ويجوز ان يبنى
هذا الاعتراض لو كان مذهب السكاكي ما ذكره الشارح الحق في المنظر في المتنازع به من دفع اعتراضات الممنوعين من قول

التساكي ان الانيات الحقيقى بمنع قيامه بالقادر الا على حقيقة فيطهر القول بالجاز العقل بالآخر ويصر سعيه في
الجاز العقلي نطقه في سلك الاستغارة بالكتابة صانعا **قوله** اعراض قري هو انه قسم الجاز الى الجاز المرسل والاستغارة
وقسمها الى المعرحة والمكينة فيكون المكينة مجازا مع ان المنة في قول الهدى واذا المنة استظفادها مستعملة
في الموت بارغاء السبعة له فيكون مستعملة في ما وضع له بالتحقيق وفي غير ما وضع له بالتأويل والجاز عند ما استعمل
في غير الموضوع له بالتحقيق ويرى ايجاب معنى ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا
عنه دون العكس فيكون لفظ المنة مستعملا في غير ما وضع له وفيه نظر لان المنة جعلت في من السبع لا انها اخذت
مع السبعة حتى يكون مركبة وهما بحث وهو انه يمكن تقدير نظر المصنف على وجه شئ عن الاعراض القوي المذكور في
علم البيان بان يقال كون هذه الاشئلة المذكورة من الاستغارة بالكتابة يستلزم عند التساكي ان يراود بالذكور الشبه
به لانه لو اريد الشبه لزم كونها من اقسام الحقيقة على ما هو المذكور في علم البيان لكنه قابل بانها من الجاز فلا يراود
الشبه بل الشبه به واذا اريد الشبه به مع ما ذكره المصنف فاعلم ان معنى النظر المذكور في هذا المقام على الاعراض
القوي هو مودعيته في علم البيان **قوله** او لا يحول بين الدارجة ابنا منه عن التشبيه ظاهر انه لا معنى لاعتبار الاستغارة
فيه قطعا فتعين ان المقصود منه منه التشبيه بخلاف قولنا هنا صايم فاقترع ما يقال من ان تهاه صايم ولجأ الى
كلاهما يشتركان في التركيب الإضافي والاشتمال على ذكر طرف التشبيه غاية الامر ان الاصل من باب اضافة الشبه الى
المشبه به والثاني عكسه فالمراد بانها واحد في التشبيه دون الآخر **قوله** قد راد انه على القبول له السبيل لا
تعيير من بل لا خلافه على كسر الباء والقصر مصدره بل هو السرفال كالدالي اي صار خلقا وانما فتح باء المصدر وصدته
قال العجاج والماد بلبه بل التوب على اي صاويله السرفال كالدالي واختلاف الاحوال والغلالة شعاعا يليق
الشوب ونحو ذلك اجمع اجمع ومنه معنى شدة من زهر القيص انهم بالضم زهر اذا شدت زهره عليه والانه اجمع زهر
بالفتح كالنواب اجمع نواب اجمع زهر بالضم كافر اجمع قرو زهر القيص معروف مع اشتماله على ذكر الطرفين وانما اذا ارجع ضمير اذاه
الى المدح فظاهر وانما اذا ارجع الى الغلالة يتاويل القيص كاقيل فلان ضمير غلالة راجع الى المدح فكسر القيصين
حاصل باجتماع **قوله** انما هي ضمير بالخطبة فيدبح لان استغارة اذا كانت في ضمير ما لم يصح جعلها صفة كهيئة الابد
جعل العتبة بمعنى صاحب او التقدير خلاف الظاهر ايضا راد به بل دليل فيعود المحذور **قوله** من اضافة المعنى الى الاسم قبل

بالعكس

بالعكس ويراد على الاول بان المضاف اليه ضمير والضمير فلا يرجع الى الاسم وعلى الثاني بان صوم بمنع ان يستدل الى اللفظ
قوله لوجه ذلك لوجب عند القائلين ثم منع الملازمة لجواز ان يقولوا العقول لاحتماله وجه آخر غير كالجواز العقلي واجب
بان معنى الكلام على انكار التساكي الجاز العقلي حيث اعتقد ان ما صدر عن البلغاء بما يري من الجاز العقلي ليس فيه العجز في
الاستدلال في المسند اليه وفيه نظر اذ ليس معنى انكاره الجاز العقلي ان احد الابدع ان ما وقع في تركيب البلغاء من مثله من
قبل الجاز العقلي بل ان البلغاء لم يقصدوا بل قصدوا الاستغارة وان حمل البعض كلامهم على الجاز العقلي او المانع انه
يجوز ان يكون عدم توقف صحة مثل هذا التركيب عند القائلين بالتوفيق على السمع لا دعاء كونه من الجاز العقلي وان كان
هذا الادعاء مردودا عند التساكي فاقبل **قوله** اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه اراد بالامور العارضة ^{احوال}
التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون سببا قريبا لتلك المطابقة والقرينة على ذلك ما سبق في تعريف المعاني فلا
يراد ان الرفع من الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه انه لا يبحث عنه في هذا الباب اصلا **قوله** لذا تدعى
لغات المسند اليه من حيث انه مسند اليه بقرينة السابق وقوله لا بواسطة ثم توهم وتبين لان قيد الحجة احتراز عن
الامور العارضة بالواسطة المذكورة **قوله** معر ف او متكرر فيل هذا منع من البحث من ان المسند اذ كان معرفة الابدان يكون
المسند اليه اضم معرفة فان التعريف منها عارض للمسند اليه لا لذاته بل باعتبار كونه مسند اليه بمسند معروف فليجوز ان
لم يقع في الباب الاول من هذا الكتاب ما ذكره من البحث ولو كان بحثا متعلقا بعلم المعاني وليس غرض الشارح ان يمد
المصنف بالاحوال التي عقد الباب الثاني من هذا الكتاب للبحث عنها واوردها في الامور العارضة للمسند اليه من حيث
انه كذلك **قوله** لتأخر جوارح الحارث عن علمه اراد به عدم السابق وانما لم يعتبر صدمه اللوح الآخر من الذكر مع ان الحد
استقاطفنا سببه لعدم اللوح اخرى لان الواقع منها في نفس الامر هو عدم السابق اذ التحقيق انه لم يثبت بالمسند اليه
لان انه اني بدتم استقطفتم في لفظ الحذف شعاعا بذلك كاسيا في لكن اختيار هذا اللفظ ايماء الى ان المسند اليه لكونه الودن ^{عظم}
كانه اني به ثم حذف لانه كذلك في نفس الامر وهذا الوجه لما اقتصق تقدير الحذف على الذكر اقتصق تقديره على باقي الاحوال
لكونه متفرعا على الذكر في اعتبارهم **قوله** وهو ان يكون السامع عارفا به لوجوب القرائن قبل ضمير هو راجع الى قابلية المقام
باختياره احد الامرين او باعتبار انه عبارة عن كون المقام قابلا وضمير به راجع الى الحذف فعلى هذا الحاجة الى ان يقال
اقتضا الحذف الى قابلية المقام بالمعنى المذكور اذ قد يترك القرينة الدالة على الحذف ليدفع نفس السامع الى

اشياء ولا الى ان يقال اراد به حذف ما سوى الفاعل في المفعول لما سكراته لا يحتاج الى القرينة بل الى الفرض الذي
نقط وذلك لان قرينة الحذف متحققة في الصورتين غاية ما في الباب ان القرينة الدالة على تعيين الحذف مفعولة
وبر عليه بعد ما في اطلاق القرينة بالنسبة الى الحذف المعلوم بالقواعد من الركالة ان تلك القرينة لا يكفي بالنسبة
الى عامة المواضع بل لابد من قرينة يدل على خصوص الحذف فلا وجه للتكوت عنها **قوله** مع اشارة ضمنية الى الاطلاق
قوله للاحتراز عن البعث مشعر بوجود القرينة وقد قال الاشارة الضمنية انما يظهر بملاحظة عموم هذه النكتة يعني
الاحتراز عن البعث ولذا اراد في الايضاح عبارة الجرح حيث قال اناخذ فاما الجرح الاختصار والاحتراز عن البعث وهذا
سبق على ان قوله والاحتراز معطوف على المضاف اليه والحق ان عموم النكتة المذكورة غير ظاهر كما يشير اليه وان تحقق
اشارة ما يكتفي تحتها في اولى النكتة فقط فتأمل **قوله** والا فموسى الحقيقة الركن الاعظم فكيف يكون ذكره عشا فبما
اذ لا منافاة بين كونه الركن الاعظم من الكلام وكون ذكره عشا تحت القرينة المعينة اليه واما المناقاة بينه وبين عدم
الاحتياج اليه نفسه والجواب ظاهر للتأمل **قوله** وقبله انما عرفت نظر الظاهر القرينة اي الظاهر الذي هو القرينة
والفرق بين التوجيهين ان في البعث في التوجيه الاول بناء على كونه الركن الاعظم وفي الثاني على جوارف الفرض به
وان في التوجيه الاول جزم بانتفاء البعث نظر الى الركن الاعظم وفي الثاني جواز انتفاءه نظر الى جوارف الفرض به
قوله واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به من غير قرينة حيث لا كلام في مقام الحذف وعلى ما ذكره من يعلق فرض المتكلم
به يكون المقام مقام الذكر للقيم الا ان يراد بالفرض معنى الفايقة فقط وبالعيب لا يرتب عليه فائدة **قوله** من حيث الا
انما قال من حيث الظاهر لان التعويل على الحقيقة يكون عند الذكر لقيمة على شهادة العقل اذ اللفاظ ليست الا مارات نصها
الواضع مختلف باختلاف الاصطاح لا شهادة لها في نفسها ولا دالة له في ذاتها كما في شرح المفتاح واما لم يذكر هذا القيد
اعني من حيث الظاهر في قوله وعند الحذف على دالة العقل انما الى كثرة مدخل العقل فكانه مستقلاً **قوله** لا استقلال له بالدلالة
اي في الجملة كافي العقلية وان لم يكن مستقلاً عنها فلا ينافيه قوله فيما سياتي ولا عند الحذف على العقل **قوله**
لان العقل عند الحذف اي هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن المحرر المستفاد من ضمير الفصل متناهي اي ليس الدال عند الحذف
محذور العقل فلا ينافي ما اشار اليه سابقاً بقوله من حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت هذا الحصر
غير صحيح في نفسه لجواز ان يدل بالقرائن على ان السند اليه مع قطع النظر عن اللفاظ فان هذا وان كان امراً ممكنات

الا ان ما ذكره بناء على ما استمر في المادة من ان فهم المعاني كل ما ينفك من تحصيل الالفاظ حتى كان المنكر يناجي نفسه
بالفاظ تخيلة فالقرائن انما يدل على المادة على اللفظ المسند اليه وبواسطة على ذاته فافهم **قوله** بالاحرف على وزن
التمرة بمعنى الاخر يقال ما عرفت الا باخرة الى اخرها كما في الفتح وفيه لغة اخرى وهو الاخر بضمين **قوله** قاله كيف
انت قلت على آخره سهر ديم وحزن طويل اي خالي سهر ديم **قوله** للاحتراز والتحصيل المذكورين او الملاحظة على الوزن او
للتبني على ان تشديد الزمان ومصابي الهوى جعلته حيث لا يقدر على النكاح بازيد مما يفيد الفرض **قوله** هل يتبين أم
ليس فيه حذف المعطوف وايقاء العاطف لان الحذف جزم المعطوف لنفسه وهو المحذور عليه بالطلان عند تحقيق
الحاجة على انصرف الجواب بحذف الجمل بعد ما كثر او يقيم في اللفظ مقام تلك الجملة كان الجملة ههنا مذكورة لوجود المعنى
عنها كذا في معنى البيت واما حديث بيان المقادير المتصلة فقد سبق الكلام عليه فلا يفيد **قوله** اولها تمام صحة
عن يسانك قال الشارح في شرح المفتاح الابهام لا يتبع في الوهم وهذا جزم واختلاف في العبارة لان الاول من الصور
الحالية والثاني من المعاني الوهمية وقد يقال ان ادب قوله لا ينام ان الصورة المذكورة امر وهي محض لا تحقق له اصلاً بخلاف
العدول الى قوى الدليلين فانه له شايبة ثبوت في الجملة وما ينبغي ان يعلم انه كما يجوز ان يعتمد من مقتضيات حد
المسند اليه ايهام صورة عن لسانك او عكسه يجوز ان يعتمد ايهام صورة عن سمع الخاطب او عكسه **قوله** اذ يعينه فان قلت
اذا تعين المسند اليه كان حذف الاحتراز عن البعث فكان ذكره عشا قلت لا شك ان القصد الى اليقين مغاير للقصد الى
عز البعث فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وان قصد ايهاماً وقصر على ذلك سائر النكتة التي يمكن اجتماعها
قوله عن غير السامع من الحاضر من لا حياء ان الظاهر يقول عن غير الخاطب **قوله** رمية من غير ديم في مستحق الاشكال عمار
ان اول من قاله الحكم بن عبد بن ميثاق وكان من اولى الناس ذلك انه قد روي عن مائة على العنقب اسم رجل فرام صيد منها
اثماً فلم يكنه فكان يرجع تحتها بلا صيد وكاد يقتل نفسه فتعديته مطم فرج الى المصيد فري الحكم فهاهنا فاحطاً
فلما عرضت الثالثة رماه مطم فاصابها فتعديها قال الحكم ذلك فصارت شاة يضرب لصدور العقل من غير اهله **قوله** شاة
اعرفها من اخبر المصراع لا في اخبر الطائي الشفة الخلق والطبيعة وابو حزم جد خاتم الطائي او جد جده مات وترك
بنين فوشوا بولها على جدهم في اخبره وادعوه فقال ان بني زملوني بالدم شمشة من اخبره شيران اخبره كان عاقلاً و
التمثيل التلخيص بالثابت **قوله** او على ترك نظايه الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على قول المسند اليه والاتباع الاستعمال

الوجه على ترك نظائره ان الاول لا يتصور من تكلم بذلك الكلام او لا يخالف الثاني وايضا الاول يتناول القياس
وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلامين حذف المسند اليه في احدهما قياسا وفي الاخر من غير قياس ومثلت بهما
في مرانك على هينتهما فقد اجمعت الاستعمال الوارد على تركه وانما الثاني فيخص بالقياس **قوله** فانهم لا يكادون يدركون
فيه المسند له ومحمد ما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح والكشاف من ان المرفوع بالمدح والذم مثلا وصف لما قبله
في المعنى خالف فيه الاعراب للافتان والفرض من هذه الافتان اظهار الاهتمام بالمذكور من جهة ان فيه زيادة ايقاظ
للسامع وتكريك له في الاستعمال وذلك الاهتمام بما يكون للبحر او ذم او غيرهما مما يقتضيه المقام والمأبى به
لما قبله من شدة الاتصال الذي هو حذف المسند ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف
تقوية للافتان في الدلالة على ما ذكر من الاهتمام **قوله** اي الملة التي لم اعترض عليه بان الموصول لكونه اسما لا يفتقد
ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار المذكور انما هو من ابهام الموصول دون الحذف وقد يجاب بان الحذف في
تبيين احدها حذف ما لا بد منه في تبيين النقط والاخر ما منه بد في تصحيح الحذف الفاصل فيما بين بني للمفعول مثله
قوله هدي للقوم من قبل الثاني ونظيره من بيان النكت كثر في الموارد **قوله** ولا مقتضى للعدد عند فان قلت
سألي ان هذا الكلام مع قيام القرينة فالاعتراض عن البت بناء على الظاهر مقتضى للعدد قلت مقتضى قصد الاحتراز بالفعل
لا مجرد صحة ذلك القصد ولا يخفى انه غير لازم وقوله ومنه واولئك هم المفلحون اي من ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح
فيما ذهب اليه المتكلمون في قول ابا الطان العبدى اشرب الصغير والى الكسيرة بران ومن النقي والتقدير قوله نعم لو كان هم
المفلحون حيث لم يحذف فيه المسند اليه يعنى اسم الاشارة الثانية جاء علام المفلحون خبر عن اسم الاشارة الاولى وفيه اشارة
بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء كان المسند عند حذف المسند اليه احرام **قوله** كما ثبت في الاثر
قال الشافعي في شرح الكشاف كما ثبت في موقع المصنف بقوله ثابتة الايضاح والتقدير قوله نعم لو كان هم المفلحون حيث لم يحذف
فيه المسند اليه يعنى اسم الاشارة الثانية جاء علام المفلحون خبر عن اسم الاشارة الاولى وفيه اشارة بان المراد من
ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء كان المسند عند حذف المسند اليه احرام **قوله** كما ثبت في الاثر قال
الشافعي في شرح الكشاف كما ثبت في موقع المصنف بقوله ثابتة والفاء في فهي زائدة والاشارة بفتح الهاء والفاء التقديم
الاستبدال اسم من استأثر بالشئ استبد به وقوله في تميزه متعلق بجعل اربا بالظرف الواقع موقع الفعل اعني بالثابتة وهي

الاصل الموضع الذي اشار اليه اي يرجع اليه مرة بعد اخرى ويقال للمتل في شأبه لان اهله يصرفون في امرهم شريفاً اليه
ومعنى على جملها على افرادها واستقلالها واصلا جوازا بمعنى جواز الشئ وقعدت خيالها ان يحيا لها اي بارأه انتفى لم يتغير
لمتعلق بالفلاح فقبل هو المبدأ واعني في جميعه رجوعه الى الاثر التي يصلح ان يكون علامة لذلك ان تقول الاثر
ان يتعلق بالغير المستكن في الخبر اعني ثابتة باعتبار رجوعه الى الاثر التي لا يكون للفصل بين الطرفين وتعلقه بالاجبة
التي هو الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور مفسر المقدر قبل الخبر كما قيل يحصل المعنى ان يكون اولئك افاوا اختصارهم لكل
واحدة منها على حدة فيكون كل واحد منها متميزا عن من عداهم والوجه المذكور انما يتم اختصارهم بالجميع فيكون هو المراد لكل واحد
قوله حيث الاصفاء مطاوع اوبدل الاصفاء بالشئ كما ان احسن اذا الاصفاء لا يستعمل في خبر الباري نعم فلا يلزم التثنية بوجه
عصاى كما هو الظاهر **قوله** هذا كالمع قيام القرينة اذ لو فقدت في شئ من الصور المذكورة كان ذكر المسند اليه واجبا
شرط الحذف لانتك النكتة كما سيذكر مثله **قوله** ان يكون الخبر عام النسبة اليه في المراد عموم الخبر الى كل مسند اليه
يكون الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا لان ينسب اليه متعددا لعدم قرينة معينة ولما لتعاضد القرين ولما حمله على ظاهره
ففيه ان عموم النسبة للتعدد مع ارادة التخصيص كاف في اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل مسند اليه نعم
الا ان يقال ما ذكره حاله من الحالات المتضمنة للذكر فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يصلح من التعدد واردة التخصيص
بمعين من هذا البعض حاله متضمنة اخرى لم يذكرها **قوله** نحو خالق كل شئ قد عرفت ان المراد عموم النسبة عمومها في المقام
الذي ذكره وقد اورد في شرح المفتاح على ذلك واماما اشعرية مثله مما لا يكون عام النسبة لقوله خالق لما
يشاء من المراد عموم النسبة عمومها في نفسها بناء على ان الواقع في المثال خصوص الخبر في نفسه والمتأخر للاحتراز عن المقتضى
في نفسه هو العموم بنفسه فيبقى ان يوجب بان المثال المذكور كما هو خاص النسبة في نفسه خاص النسبة في هذا المقام
فلا احتراز عند ليس بملاحظة خصوصية في نفسه بل بملاحظة خصوصية في هذا المقام نعم ما ذكره الشافعي في المحاور
انفع ايراد الفاصل المحقق **قوله** فالجواب ان مقتضى لزوم اورد عليه ان ذكر المسند اليه يكون للتحجج الكلام للاعتبار امر زائد
وقد تقرر بينهم ان بحث علم المعاني انما هو من الخاص الزائدة على اصل المراد ويحيى هذا من بدعت **قوله** وحقيقة التعريف
جعل الذات شارحة الى خارج قد بقيت الخارج بالتحقق ويجعل زائدة الاحتراز عن الصغار والفايدة الى عالم الخلق شئ في نفسه
شواويل قائم ابود الخلق كان السامك ام حمار وخويرة وجلا ونم رجلا وباطا حقه وورج رجل كرم راجد فان هذا

الضماء بذكر ان اذ لم يسبق اخضاع المراجع اليه حكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه ورب شاه سوادا وسخلةا لم يجز لان
الضمير معرفة لرجوعه الى ذكره مخصصة بصفة هذا هو المذكور في شرح الرضي على نقله الفاضل الحنفى وفيه بحث من وجوه
الاول ان معنى التعريف هو التعيين اى الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان بينهما في ذلك
وهذا المعنى موجود في الضمير الفاعل الى التكرار فلا وجه للحكم بكونه توكيد الثاني ان الله لما عبر بحرف الاشارة الى الخارج فاعبأ
التخصيص الغير الواسل احد التعيينين مستبعدا على ان الفرق بين رب شخص كريم واخيه وبين رب كريم واخيه يحكم
بخت اذ لا اعتبار بالتخصيص للفظ الثاني ان المعروف بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة الغير الخارجية ومعنى التخصيص فيها
تلك الارجاع انه كبريا ما يقتضى في الثاني ما لا يقتضى في الاول من ذلك كل شاه وسخلةا بدرهم واتى ففى هجاء وانت وجار
ولا يجوز كل سخلةا والاى جارها اذ لا اضاف كل الى الى معرفة مفرقة كان اسم التخصيص كذلك تقع عليه ابن هشام في
الفاصلة الثامنة من الباب السادس من كتاب المغنى فلا بد كتحته رب رجل كريم واخيه على كون الضمير توكيد على ما اشير اليه
سوق الكلمة على اننا لم تحته رب رجل كريم واخيه عند الجمهور لا تمنع رب رجل كريم واخيه واما الاثر فلان المذكور في كتب
التعريف نعت مجرد ورب ان كان اسما ظاهرا قال التمامى وهذا مذهب الجمهور والشرح والذكر المتأخرين وفي البيت
انه مذهب البصريين وخالف في ذلك الاخفش والذوا والنجاشي وابناء ظاهر وحروف واما الثاني فلما اشير اليه من القاء
الالفهم الا ان ثبت انه لم يرد في الاستعمال **قوله** اشارة وضعه قبل هذا الاعتراض عن التكرار المتبعة عند المخاطب غير ذلك
جاء في رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجل لم يوضع للاشارة الى المخفق وفيه نظر لان الاشارة فيما ذكر بالوصف اعني تعرفه
او هو اخوك والكلام في الاشارة باللفظ اللهم الا ان يقال الاشارة باللفظ والوصف له مدخل في تلك الاشارة **قوله**
تعرّفه لا فائدة للمخاطب جواز شرط محذوف والتقدير اذا عرفت ما ذكر فنقول تعريف المسند اليه الى آخره **قوله** وكلما ازداد
المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعد انما نسب اليه بعد هذا الى نفس الحكم وفيما سبق الى احتمال تحققه تفتتا في
العبارة واعلم ان القضية الكلية المستفادة من لفظه كلما انما هي باعتبار الغالب لا يفرض ان يكون المسند من الدائرة
للمسند اليه فلا يكون مفيدا بعد الحكم كقولنا الاثنان هو الزوج الاول واعلم ان المراد بالحكم في قوله اذا زاد الحكم بعد اذنا
يشمل ان لم يأت به الخبر فانه حكم ايقم كاصح به الحكم الذي بين ذلك المسند والمسند اليه كما يفيد بعد احتمال تحقق الحكم
الذي هو فائدة الخبر كذلك يفيد بعد احتمال تحقق لازمها فيوجب كون افادته اتم فان لازم الفائدة في قولنا زيد

حافظ للتورية بعد في احتمال التحقق بالنسبة الى لازم الفائدة في شئ ما موجودا فالفائدة في افادة اللازم في الاثر
منها في الثاني **قوله** انه وضع بخلافه يخصص التكرار بريدان التخصيص والتعيين في المعرفة بحسب الوضع لا في موضوعه المعين
من حيث هو معين بخلاف التكرار فان مدلولها وان كان معينا في نفسه الا ان التعيين ليس بمعين في وضعها **قوله** وقد يتر
الى الخطاب مع معين الى غيره اشارة الى ان ضمير يترك راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل اى يترك الاصل راجعا
الى غيره ثم حق العبارة على ما ذكره في شرح المفتاح ان يقال المعين اذ يقال مخاطبه وهذا الخطاب له ولا يقال مخاطبه
الله الا ان يجعل الظرف مستقرا الى كاشع معين والكاشع معه فينبغي ان يجعل الكاشع بمعنى ما شانه ان يكون كالا
ينفي على الذوق التسليم وقوله الى غيره مما لا يرجع الى غيره **قوله** على سبيل البدل اما اذا كان ضمير المخاطب واحدا او متقيا
فكون العموم على سبيل البدل ظاهر واما اذا كان جمعا فالظاهر ان قصد غير معين ان يعبر جميع المخاطبين على سبيل التمثيل لكن
قبل لم يوجد في القرآن ولا في كلام العرب خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع
العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته على ما هو المختار او موضوع لعنى كل لكن شرط استعماله في خريسات المعينة
فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على التقديرين **قوله** تناهت لفظ النطق في الظهور في النطقية الشقيقة اشد
من قطع الامر بالضم فطاعة وهو نطق اى شئ شديدا لان قطع الامر جواز المقدار ومرارا من الحال في قوله تناهت خاتم
فطاعة امرهم وقباحت شانهم ووصف الشاح اياها بالانقطاع بناء على ما نقله من المزني في انشاء التمثيل للمجاز العقلي
من ان العرب اذا ارادوا المبالغة في وصف الشئ يشقون من لفظه ما يتبعون به تأكيدا وتبيينا على تناهية كشر شاعر
واشماله ويجوز ان يعبر حذف المضاف وحشيده او فطاعة لفظ النطقية او خاتم النطقية من حيث فطاعتها على كل من
التوجيهات لا يرد ان يقال صدور الشرطية لا يقتضى صدور المتقدم صدق قوله ولو يرى مع جوابه المحذوف اعني انما
فظيما ونحوه لا يقتضى وقوع مقدمها وهو رؤية كل احد يدل على غاية ظهور خاتم بل انما يدل على مكان التصديق بمراد
العموم على كمال ظهور شانه خاتم دلالة لها على ان فطاعة خاتم لا يختص برون احد بل من يراها اياها فطاعة
قوله لفساد المعنى في العموم في العدد ولعنه اعني اكرم واحسن اليه اظهر فان الاخراج في صورة الخطاب يناقض العموم الا ان يجعل
على خلاف الظاهر وتعليل العدد من الظل الفائدة يفيد ما الظل المعدول عنه اظهر من فائدة المعدول اليه الذي هو خلاف
الظاهر فاسد محض كما يرى وهذا وقد يرجع تعلق الظرفين بالاخراج في صورة الخطاب بان المتبادر عنه تحقق الخطاب من غير

تحقق معناه الحقيقي فكانه قيل الكفى بصورة الخطاب من غير ان يوجد معناه ليفيد العموم يعني انما عينها هذه الصورة عن
العنى الحقيقي لثاني لتأخذ العموم اذ كان الخطاب على معناه الحقيقي لما تاتي في هذا **قوله** يشعر بذلك لفظ المفتاح حيث
قال فلا يزيد مخاطبا بعينه كانه قلت ان اكرم واحسن اليه قصد الى ان سوء معاملته لا يختص باحد دون واحد فان
قوله قصد بمنزلة قول المصنف لتفيد العموم والاحتمال للتعليق بعينه لا يزيد **قوله** ما وضع بشئ مع جميع شخصاته وذلك لانهم
لاخطو الشخصات بما يمنع به تصور الشخص عن وقوع الشك في ذلك فوضع العلم لذلك الشئ مع تلك الشخصات زيادة
ونقصا ناجب الازمنة على تقدير تسليمه ولا يلزم بعد الاوضاع ولا طية الموضوع له كما يتوهم **قوله** احضاره ان المسند
اليه قد سبق ان المسند اليه ههنا من اوصاف اللفظ ولا شك ان المحضر هو المعنى فتوهم احضاره محمول على الاستعمال الاعلى
حذف المضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه ما يكون سببا للالتفات اليه في الحمل ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ
تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها صرح به في حاشية المطالع فلا بد انية اذا قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه في
السامع لم يوجد احضاره وان المسند اليه في قولك جاء زيد وهو راكب ان كان حاضرا في ذهنه فلا احضارا ثانيا بالتقدير
الغائب والافلا فائدة في الايمان بالتقدير ولو تابدل احضاره للغير عنه بعينه باسم مختص به لكان اظهر **قوله** بعينه
حال من ضمير مفعول المصدر اي تملك بعينه وشخصه **قوله** فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء لكل واحد منهما ثم قيل المعروف
بلام العهد الخارجي وكذا الوصول والمعرف بالافتاء قد اريد بهما المعهود الخارجي يحتاج الى العلم بالمعهود وان سلم انه
لا يحتاج الى تقدير الذكر فلا احضار في هذه التفسير يكون ثانيا لا ابتداء كازم واعتذر بان الاحضار ثانيا انما يصح ان
اذا كان بعد الاحضار ولا يكتفى به بعد المحض في الجملة **قوله** هذا القيد من عن الاولين فيه بحث لانه اذا ترك القيد ان كان
يكون الكلام هكذا والعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص به اي بالمسند اليه فلازم ان قوله باسم مختص
به يعني عن قوله بعينه وابتداء كيف واحضار معنى الرجل في قولنا رجل جاء في وله درهم باسم مختص لان لفظه رجل
مختص بغيره لا بعينه بحسب الوضع كان لفظه زيد مختص بغيره بعينه وانما لا يكون مختصا ان لو اريد بلفظ الرجل فرد
من افراد من حيث هو معين وحيث يكون مجازا ونجنا في الحقيقة وكذا المعروف بلام الجنس في قولك الرجل خير من
المروءة مثلا يختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد فلا يخرج هذا القيد ولا يقول ابتداء بل يقول بعينه
وبما اجاب به الشريف في حواشي شرح المفتاح من الثاني ان المعروف بلام الجنس قد يقصد به في قوله لا على التعيين

واحد فخرج بقيد الاختصاص ايضا كسابر المعارف والذكران فيقيد نظرا لان المعروف بلام الجنس حينما يقصد به الفرد المنفرد
سماه في الجنس الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفهم من القرائن الخارجية على ما ساق في تحقيقه لا يقال ان يمكن الكلام عند
ترك القيد بن الاولين هكذا وبالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص بالمعين اي الشخص المانع تصور غيره
الشك فينبغي ان لا نقول سؤالا اغناء عما يتوجه اذا كان قيد من قبيل التعريف على الوجه الذي ذكر فيه معناه عن قيد
الغرض كونه في الاذا امكن ان يقيد بقيد على وجه يسقط الاحتياج الى قيد اخر وان قد تحققت من كلام الشارح ان ضميره
وقوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه لا الى المعين من حيث هو معين على ان في الصورة المذكورة ايضا اعتبار قيد التعيين
متحقق فلا اغناء اصلا وهذا التفسير يظهر ان قول الشارح في تقرير السؤال ان الاسم المختص بشئ معين بالمسند اليه **قوله**
قولنا بعد التسليم ان ذكر القيد في توجيه الجواب انما لا ثم احضار الاسم المختص في العلم فان المراد بالاختصاص الاختصاص في الجملة
والرجحان مختص به فم بطريق الغلبة والاستعمال وان كان في الاصل موضوعا لذات له الرجحة الكاملة مطلقا مع انه
ليس يعلم لوقوع صفة فمثل الرجحان لا يخرج بقوله باسم مختص بل يقول بعينه ان نظر الى ان مفهومه كلي في الاصل او بقوله ابتداء
ان نظر الى خصوص العارض بحسب الاستعمال كما هو الظاهر ولو سلم ان الاسم المختص بشئ ليس الا العلماء على ان يراد بالاختصاص
الاختصاص بحسب الوضع فليكن الفرض الاصل من ذكر القيد في السابقين تحقيق مقام العلمية غاية ما في الباب انهما بعد
ما ذكر ذلك الفرض استدل ارجح اليها كونهما سابقين في الذكر اخراج بعض ما يخرج بالقيد الاخير وليس محذور وبما افترقا
اليه من توجيه الجواب المنفي اندفع لزوم استدراك احد القيدين الاولين اعني بعينه وابتداء بخلاف ما توجه به الفاضل
الحشي فانه لا يدفع استدراك قيد الابتداء اصلا كما لا يخفى **قوله** لا نقول هذا اسرؤف في اخرج الامور المذكورة
بقيد الابتداء موقوف في وجه اعماء الى بعد التفسير المذكور لانه لا بد من احضار الاولوية في معنى الابتداء وقد فقد
اشارة اليه بقوله ولو اريد ذلك لكان هذا اسرؤف على ان المراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع والا فلا احضار بالرجحان
احضار باسم مختص وليس بنفس لفظه لتوقفه على لحظة الغلبة خصوص استعمال ومجده توقف خروج الامور المذكورة
على تفسير ابتداء بما ذكره انه لو قرأ باول مرة كاذبه الشارح اخرج ما عطفه في الاعتذار السابق **قوله** وبعد للتيا والحق
التيا صغير القى على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا بقى على نية الاصلية لكنهم موضوعا عن ضم اوله
بزيادة الالف في آخره كما فعلوا في نظيره من اللذايا وذايا وذايا والمعنى بعد الخط التصغير والكبير القى من فصاحة شائها

كتب وكيت حذف الصلة بينهما القصور العبارة عن الحاطة بوصف الامر الذي كنى بها عند وفي ذلك من تحريم امره كالحذف
قوله وما سواه انما وضع ليستعمل في عين فان قلت تعريف مطلق المعرفة سابقا بقوله ما وضع ليستعمل في شئ بعينه يدل
على خول العلم فيه وقوله ههنا وما سواه انما وضع لا يدل على خروج العلم عنه نقلا عن اقتضائه فقلت المراد من التعريف
الشابح ان المعرفة ما وضع هذا الغرض سواء كان الموضوع له كلياً او جزئياً وما ذكره ههنا ان ما سواه انما وضع لفهم
كلى ليستعمل في تعريفه المقام فلا ينافي نعم كلامه يعني على مذهب مرجح والتحقيق ان الوضع عام والموصولة خاص وهو المعنى
التي جعل المفهوم الكلي رتبة لها حظه عند الوضع فليعلم **قوله** ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولاً وذلك لان قيد
الابتداء على ما ذكره هذا القائل يخرج ما يربط المعارف ولا يكون لقوله باسم محقق فائدة سوى تحقيق المقام واما على ما ذكره
الشراح فالاسم المحقق وان كان خرجها لكن يكون لكل من التبيينين بعد تحقيق المقام مقابل سند اليه
اخرجه لتقديره في الذكر على ان الاحصاء في العلم ليس في اول زمان ذكره بل بعد ذكر الوضع لانه مسبق بتقديم العلم به
ولكن اعرض عن ذلك فالاحصاء في اول زمان الذكر محقق في ضمير المتكلم والمخاطب اذ لا ينفهم منهما فيه الا لتعقبات فليست متل
قوله فقول هو الله احد محتمل ان يكون هو مبتداء والله خبره واحد خبر ثانياً وابدال من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير
الموصولة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبتدأ كذا ذكره الرضي ويحتمل ان يكون ضمير الثانيان والجملة خبره ويعتبر
الاحد من حجب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظايرهما او حجب الذات اي لا تركيب
فيه اصلاً وعلى الوجهين تظهر فائدة محل الاحد عليه نعم ولا يكون مثل زيد احد **قوله** والله اصله الاله حذف الهزة وعوض
منها حرف التعريف وقيل عليه لما كان الاصل هو الاله مقرباً باللام لم يكن حرف التعريف عوضاً عن الهزة المحذوفة لاحتمالها
في الاصل وجوابه انه بعد تسليم عدم اجتماع العوض والمعوض عنه ان حرف التعريف في الاله من قوله اصله الاله من المتكلم
لان المحكي ومراعاة ان الله اصله الاله مستلزم كذا ذكر في تفسير التافهين وانما ادخل حرف التعريف في خبر المبتدأ بافادته للخص
كافي زيد لا يبرأ من عدم ارتقاءه في سبويه بان يجوز ان يكون اصله لاه من لاه يليه بمعنى تسوياً واحتمال وجوبه
الارتقاء وما ذكره في شرح الكشاف من ان كثرة دوران الاله في الكلام واستعمال الاله في العبود والاطلاقه على الله رجع جانب
الاشتقاق من الاله ولو سلم ان حرف التعريف من المحكي فنقول المضاف محذوف اي عرفت منها لازمة حرف التعريف اذ لا يفتقر
لاه كاصح به القطع شرحه الله على سبيل الشذوذ والاول اظهر في هذا الوجه بتعين كون حذف الهزة على غير ما

اذ قياس حذف الهزة نقل حركتها الى ما قبلها ونقل الحركة شوق على حوالا لانه المتوقف على حذف الهزة لان العوض
لا يوفى به الا بعد العوض عنه فلو كان حذف الهزة بعد نقل حركتها الى الاله لزم الدور **قوله** ثم جعل على اي بعد حذف
الهزة وما قبله فقبل الاله مقرباً باللام من الاسماء الغالية لكن لا يقبل المحذوف العلمية وقيل هو ايضاً علم بالعلية لكن اريد
تأكيد الاختصاص بالتعريف حذف الهزة وصار الله محذوف الهزة مختصاً بالعبود بالحق قاله قبل حذف الهزة وبعد ما
علم تلك الفات المعينة الاله قبل الحذف اطلق على غيره اطلاقاً على غير الشرط فيكون الغلبة محتملة وبعده
لم يطلق على غيره اصلاً فيكون الغلبة تقديره **قوله** لما افاد التوحيد اي لم يبق لاله الا نقطة **قوله** فيجب ان يكون الله
بمعنى العبود بالحق اي بقرينة المقام فان المراد بالحق انما هو في العبود بالحق وهو المقصود بحسب الوجوه فيه لكثرة العبود
الباطلة فلا يخالف ما في شرح الكشاف من ان الله بالتكديف يفي بالعبود مطلقاً والاله بالتعريف يفي بالعبود بالحق فانه
ههنا بعد مقام المعنى محب الوضع **قوله** في الوجود او وجوداً اشار الى ان جمل محذوف والاله بدل من عمل اسم لا
ولم يجعل الاله خبراً لان المعنى على نفي الوجود عن الهة سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كماله وهو الذي يعيد الاستثنا
الفرع الواقع موقع الخبر كالاخفى وانما يفيد الخبر في الاسكان او يمكن ان فيه رد الخطاء المشركين في اعتقاد تعدد
الالهة على وجه المبلغ وهو سلوك الطريقة الدروانية لان نفي الاسكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود بال
التوحيد وهو اثبات الوجود له تعالى وتيقنه عن الله غيره واثبات الاسكان لا يستلزم اثبات الوجود فان قلت فالكلام لا ينبغي
الاسكان عن غيره تعالى قلت ذلك انني سند على يد بل اخبر وليس بمقصود بالبيان ههنا على ان القرين لا يدعون اسكان
غيره ثم يدعون الوجود **قوله** كافي الالف الضالحة ملج اوزم توصيف الفاء بما ذكره ليس للتخصيص بل للكشف والتوضيح لان
اللقب علم بشعر بلج اوزم مقصود منه قطعاً واما الكنية فهو علم صدر باب اوزم وما سواه من الاعلام يسمى اسماً والفرق
بين اللقب والكنية بالحقيقة فاشعار بعض الكنى بالمدح والثناء كافي في الفضل والحق محتمل **قوله** وفي التنزيل ثبت
يكفي اي هي غير الاسلوب لان العلم ههنا مضاف اليه في الظاهر والتشبيه يكون المقام مقام كناية وقيل لفظي في علم العلم
مسند اليه في الحقيقة وينكر جهق لله وبالله كانه قبل جهق اي محتمل **قوله** اتصال من المزمع الى الاله ثم الى آخره لكن المستل
محق مجازي لفظ اذ ليس معناه ان الله سبحانه لا يستعمل الاله وسبحي في بيان ان الله ثم ان الكناية قد يكون
سببه على المجاز وبالعكس **قوله** انما هو محب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني الصلي قال الشراح في شرح المفتاح

في قوله ثم ثبت يد الرب لم يطلق الاسم الا على الشخص المتقرب بالرب لكن يستعمل منه في الالهي ليقول منه الى
الجمعي هذه عبارة في ذلك الشرح وظاهره لا يناسب قوله ههنا وهذا اللزوم انما هو في موضع الاول دون الثاني فان
اللزوم على ما ذكره ههنا في موضع الثاني لكن يتوسط الوضع الاول فينبغي ان يحمل قوله ههنا انما هو في موضع الاول
على المحرر ايضا في ليلته كلفه ما ليس للزوم في موضع العلم فيظن ان بل لا حظ الوضع الاضافي في هذا المقام
هو الظاهر من ان منشاء اشتراك الرب يكون مجتمعا ما يفهم من المعنى الاضافي اعني ملازمة الالهي الحقيقية واما اذا جازا
المذكور مع قطع النظر عن المعنى الاضافي كما في نظائر حاتم على ما ذكره الفاضل المحشي فلا احتياج الى توسط الوضع الاضافي
قوله ويجب ان يعلم ان الالهي انما استعمل ههنا في الشخص المتقرب به ليقول منه الى جمعي اي بواسطة ملاحظة الوضع الاضافي
على ما تحققت مما ذكره في شرح المفتاح فلا يناقض قوله سابقا لان هذا اللزوم لا واعتراض عليه بانهم شرطوا في الكناية
ان يكون المقصود هو المعنى الكنافي والمعنى الاصيل وسيلة اليه والتمس ان يكون الشخص ههنا وسيلة ووصف كونه جمعي
هو المقصود الاصيل واما الذي في الاثبات بعيد جدا واجيب بان توهم البعد انما ينشأ من الغفلة عن وجه البعد عن
الاسم الى الكنية فلا حاجة الى ان يقال فهم الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبيل مستقيبات التركيب والاطلاق الكناية
عليه على سبيل التشبيه واستعمال الكناية في غير معنى الحفاء فتأمل في ههنا بحث وهو ان قوله ويجب ان يعلم انما
ما صرح به في البيان في اثنائه تحقيق فوايد القيود المذكورة في تعريف الحقيقة من ان القول يكون الكناية حقيقة غير صحيح
الكناية لم يستعمل في الموضوع له والجواب ان الشارح ذكر في شرح المفتاح في منتهى الاصل ان الشارح علم البيان ان لم في تفسير
الكناية طريقتين احدهما ان استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما ان استعمال اللفظ في الموضوع
له لكن لا يكون مقصودا بل ليقول منه الى غير الموضوع له لئلا يلزم المقصود فاذكره الشارح في البيان يفي على المذهب الاول
بناء على ان الحكم باليد كما اشار اليه الشارح في بحث الكناية من هذا الكتاب الاول وما ذكره في قوله وما يجب ان يفسر على
المذهب الثاني **قوله** او ايها المستند اذ ذكر الشارح في شرح المفتاح ان الاحسن ترك الابهام الى الاعلام ونحوه وعلمه
شارحه فيه بحث اذ في لفظ الابهام نكتة سرية مفقودة في لفظ الاعلام وهي الايجام الى ان التبرك والاستلزام في كونها
من الاعراض المطلوبة بالذكور والاحوال المتخفية له بحيث يكفي في اقتضاء الذكر ايها ما حتى يتعين الحكم في الاعلام ونحوه
بطريق الاولى ولو تبدل لفظ الابهام بالاعلام لغات هذا الابهام **قوله** وغير ذلك مما يناسب اعتبارا مثل التبيين على

عبارة الخطاب بانه لا يتعين عند الاستدلال بالاسم الذي في قوله لان الحكم لا يعرف من اوله بالقلب والعين
اشارة الى ان التعريف انما هو محجب معرفة الخطاب ولذا قالوا في الارباء المعرفه بالعرفه عا طيبك **قوله** ثم الموصول وذو اللام
سواء خلا فلا ين كيان وابن التراج فان في اللام اعرف من الموصول عندنا واما الكو فين فغدهم الموصول اعرف
من ذي اللام **قوله** ولذا جعل الذي يوسوس في هذا انما يدل على ان الموصول ليس اعرف من ذي اللام بناء على ما تقر
من ان الموصوف لا يدان يكون اعرف من الصفة او لا كما لا يمنع اعرفه ذي اللام كما هو مذهب ابن كيسان وابن السراج
فكان ينبغي الكلام على ان انتفاء اعرفه ذي اللام من الموصول ظاهر ولذا لم يقل بما عجزها خلاف العكس في الاستدلال بالآية
ناظر اليه **قوله** وتعرف المقادير وتعرف المقادير اليه خلا فالله وان تعرف المقادير من تعريف المقادير اليه عند
لا يكتسبه ولا يوصف المقدم من ان يوصف المقادير الى المقدم ولا يوصف المقدم **قوله** فهو وان تخصص يكون مضمونا
لك اشارة الى انه لا يلزم في التخصيص ان يصير حيزا حقيقيا بل يحصل انتقل الشيوع **قوله** لانه موضوع لان لا تخصص
اي لم يعتبر في اصل وضعه التخصيص وان جاز ان يخص في الفاض كما في الصورة المذكورة **قوله** لعدم علم الخطاب بالاحوال
الحقيقة سوى الصلة الكلام على تقدير اقتضاء المقادير كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف كاشار
اليه الشارح في منتهى البحث فلا يرد ان يقال جاز ان يجعل ذلك الجملة صفة للذكرة فلا يتعين الموصول ثم الرجاء في الجملة
كاف في المقتضى فلا يتعين انما ذكر لا يقتضي كون المسند اليه موصولا جاز ان يكون ما جرى عليه الموصول نحو الرجل الذي
تقدم عليك كرم اذكر الموصول لما كان لازما فالافتقار عليهم مع اقادة المقصود راجع على ان اجزاء الموصول لا محالة
يكون على قسم من اقسام المعرفة انما يتم اذا اتفقت المقام خصوصية ذلك القسم والمعرفة من عدمه كالا يحكي فتدبر **قوله**
الذي كان معناه من رجل عالم ينقص بمثل قولنا صاحبنا اس رجل عالم فلا بد من امر اخر يرجع طريق الموصولة اذا ظاهر
ان المقتضى انما هو جاز او مرجح ولا يكون محورا للملازمة والمناسبة **قوله** الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم ولا تعرفهم هذا المثال
في عدم علمه وان جاز ان لا يحفظ فيه تارة عدم علم المتكلم فقط وقارة عدم علمه كما ينبغي عند الخبر الاول ان مثل عدم
المتكلم بقولك الذين كانوا معك اس اعرفهم **قوله** لقلة جدوى انما لم يعلم عدم التعرض لما ذكره انما لم يكن للمتكلم
علم الغير الصلة لا ينافي منه الحكم على الموصول بشي والاك ان الشيء معلوم الثبوت له لان المراد بالاحوال التي فرض انتفاء
علم المتكلم هاهنا التي هي اعتبارها في جانب المسند اليه لتعيينه عند اقارة الحكم للخطاب ومنهم من لا يجوز ان يجعل عنوانا

للموضوع والالهي الخ لا قد تقرر **قوله** واستبان التصريح بالاسم فيه اشارة الى ان المراد بالفرض ما يكون باعضا على ايراد
الموصول سواء كان غاية بقصد حصولها وقليدة تنزيت عليه كزيادة التقرير او لم يكن هكذا ومنها بحث وهو ان مجرد
استبان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولة يجوز ان يعبر عنه بطريق آخر لا استبان فيه فلا يقين انضمام
شي الى الاستبان ليرتج اختيار الموصولة على ما سواه من طرق التعريف نعم قد ذكر في شرح المفتاح ان الانضمام
تحقق بحج الملازمة والمناسبة فلا نزاع في المقصود والمقتضى ان لا يخفى ان المناسبة ان لا يطبق الا قضاة اذا
كان للمقتضى حجة في الجملة كائني عنه قوله في مقتضيات ذكر المسند اليه ان مقتضى اعم من الموجب والمرجح للمعنى
يكفي بالرجحان بالامانة فكما كان المضاف اليه اكثر كان الاقضاء اتم واوفر **قوله** اي تقرر الفرض لوجه تقرر على التقرير
الاخير ان المقصود من الكلام هو الفرض المسبوق له وكل من المسند والمسند اليه لا فائدة ذلك المقصود فعمل التعديل
تقريره اولى **قوله** واوردها كناية عن شرح وهو ان رجلا افرغ عند شرحه شي ثم انكر فقال له شرحه شهادتك ابن اخت خالتك
اشرح الشرح التطويل بعد ان التصريح بنسبة الحاقة الى المنكر لكونه انكارا بعد الاقرار اذ لا للعق في ربيعة الكذب
هذه الحكاية متعلقة باستبان التصريح فان جعلت الآية مثالا لزيادة التقدير والاستبان معا كان نظم الكلام
حسنا وان خصت بزيادة التقدير كما توهم وقع بين الحكاية ومتعلقها فاصل باجتنان قلت ليس في لفظ لهما استبان
فكيف يقع جعل الآية مثالا لك قلت المستحسن تفرع اسم المرأة في الحكم بالمرادة والاحتياط في طلب المرافعة **قوله** ولقد
تمرت مع القوافي فنهزت بالعلو اي ضربت بها الماء في البئر وحركتها فتمتلئ والقوة جمع غار والاسامة اخراج الماء
الى المخرج والشرح المال السام والخط النظر والامانة من اضافة الصفة الى الموصوف وقبل شرح الخط بمعنى النظر
المرجع الى ما وقع القصد عليه من قول امر شرح اي سريعا كذا في الديوان وفي الصحاح وناقده مرجه ومنه اي سريعا
والعصارة بضم العين والصاد المظهلة ما سئل من عصر الغيب وغوده والمراد الحاصل بالخلصة والافاضة بفتح الهمزة الاء
كذا في الديوان وفي الصحاح انه جبر الاء ومما حصل المعنى صاحت مع القوة وسعت في تحصيل الذات هي النفس حتى
بلغت أقصى ما بلغ الانسان في ثيابه فتاحات ووقفت ان حاصل ما سمعت كان انما واضلا لا ودينا ودينا **قوله**
ان الذين تروهم البتة تروهم بضم ثاء الخطاب من الاداة التي تتعدى الى ثلاثة معانيل هو الرواية وهو الان
رواية اي وان جاز القبح بان يكون من الرواية بمعنى الاعتقاد والخليل ما يجده الانسان من شدة الغيرة وحركة العيش

والصريح في اللغة الالقاء على الوجه للاهلال والاهلال فيما مضى فيه اما تحقيق او عبارة عن هلال الاسوال او عوارض
النفس كالمراض على سبيل المجاز فاشارة الى الاول بقوله اي هكذا والى الثاني بقوله او تضاعف **قوله** وجوابه ان العرف
والذوق لا وقد اوجب انما بان التبعيد على الخطاء الذي ذكره هو انما يحصل من ذكر اللحن المشعر بالخطا او بفهم
من العرف خطا الخاطب في هذا الفن من مثل هذا الكلام وعلى كلا التقديرين لا خفاء في لزوم تحقق الالباء فيه وانكاره
اثبات التبعيد المذكور متدافع وانما ان يحصل من مجموع الكلام فيريد ان الكلام في معاني الموصولة ومقتضياتها
معاني الكلام الذي فيه الموصول **قوله** الى وجه بناء الخبر ظاهر قوله فيما مضى فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه من
جنس العقاب ونظيره يدل على ان المراد ههنا الى وجه الخبر المبني عليه له وانما قدم البناء اشارة الى ان ايماء الموصول
الى الخبر من حيث ايراد المتكلم وبنائه اياه عليه كما قيل مثله في تعريف العلم بحصول صورة الشئ **قوله** كالارضاد في علم الدين
وهو ان يحصل قبل الخبر من الفقرة او البيت ما يدل عليه اذ عرف الروي هو قوله ثم ويناظلتهم ولكن كانوا انفسهم يظنون
قوله الى التعريض بالتعظيم اعترض عليه الفاضل المحقق بان حصول هذه المعاني التي جعل الالباء ذريعة اليها يحصل
بلا ايماء بالمعنى المذكور كما اذا اخرج الموصول وبدل الجملة الاسمية بالنقلية فلا يستقيم جعله ذريعة اليها الجواب بان هذه
المعاني يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع صلته والاول هو المستغنى عن اعتبار الالباء والثاني
فهو موقوف على اعتبار الالباء قطعا مشلا بتعظيم شيع على وجه التعريض يحصل من مجموع الكلام معنى من نسبة الخبر
الى قلنديه ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الالباء ومن نفس الموصول اي بان يعتبر ايماءه الى ان الخبر من جنس الحجة و
الخبر ان فيتوصل بذلك الى التعريض بتعظيمه ولو لم يعبر عن هذا الالباء لم يكن ان تصل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى
ولا شك ان الكلام في معاني الموصول لا مجموع الكلام الذي يكون الموصول من جمله فاندفع الاعتراض **قوله** فاستدل عليه
الامر في عنوان الذي سمى الى آخره اجاب عنه الفاضل المحقق بان مراده من العلة علة استناد الخبر الى المتبادر او بناؤه
عليه لا علة شبيهة فلا اشكال كما فصله وجه بحث استا او لا علمه ان اريد بالالباء الى علة بناء الخبر الالباء الى ان
العلة فيه انها صرح بها فلا يحسن الالباء وان اريد الالباء الى علية من جهة ان ترتيب الحكم على الشئ وما في حكمه
ينسب علة الماخذ فبذلك الترتيب انما يدل على علية الماخذ لثبوت الخبر لا لاثباته واستاده على انه يثبت ح
جعل الالباء ذريعة الى التعظيم مثلا لان التعظيم انما يتوصل اليه بذكر العلة كما اعترف به فانه سواء اولى الى العلية لا

واما الثاني فلان الظاهر ان الباعث في نقل الامور على وجه الجزف قوله نعم ان الذين يستكبرون لا يؤمنون سوء عاقبة المكبرين
وقول الشاعر ان الذي يملك السماء البيت بيان رفعة شأن الشاعر وهكذا في البواقي الا انه لما لاحظ المسألة
الكفاور بعث جرد ذلك على بطور دخول حجمهم ولا حظ من السماء وحمل جرد ذلك على ربط بناء بيت الشرق له فان هذا
بعيد جدا كما لا يخفى على المتصف فتأمل **قوله** ومن الناس من اقتفى أثره ثم اراد به العلامة الترمذي وقد بينا في
اوليل تقسيم الاسناد الى الحقيقة والمجاز ان الشاعر الحق يقتصر في مثل هذا التركيب بضمون الجار والمجرور ويجعله مبتدأ
وما بعد خبره الى بعض الناس يقول كذا لا بالعكس حتى يرد انه لا يتصور في مثل هذا الاخبار فائدة ويمكن ان يجازي مثل
هذا الحل بوجه اخر وهو ان الاخبار بالبعوضة للتجني واستعظام ان يختص بعض من الناس باتباع غيره في مثل هذا الكلام
فانه يناق في الإنسانية حيث كان ينبغي ان لا يعد من انصف به من جنس الناس لكن لو سلم صحة هذا الترجيح لا يطر في جميع
المواضع كما لا يخفى بخلاف الترجيح الذي ذكره الشاعر **قوله** وسوق الكلام يناري الى فساد هذا الرأي اذا ثار لفظة
ثم واسم الاشارة القريبة في قوله لم يتفرع على هذا بعد الاشارة البعيدة في قوله وان يروى بذلك الى جعل المسند اليه
موصولا بكا وصرح بالاشارة الى الاما **قوله** الى المحسوس غير شاهد بقيد اشارة الى ان حتى الترتيب تقدم المحسوس على
وان بالغ التورم في العكس حيث قال المشاهد محسوس وقد يقال به بتقديم المشاهد على انه يكفي وحده لاشتماله على
معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا ليقوم ان يراد بالمشاهد المعلوم بيقين الكثرة استعماله فيه ولو جاز **قوله** واما الذين
الموجب له والمرج فقد اشار اور وعليه ان كل ما اشار اليه المحسوس مرجح لا موجب نعم قد اشار الشاعر نفسه في آخر
البحث حيث قال ولانه لا يكون طريق الى احصائه سوى الاشارة الى الغرض الموجب ويمكن ان يقال قصد اكل التفسير
سرج فتأمل **قوله** من نسل شيبان بن ثعلبة بن رهل فيلسان كذا في القاموس والقرى في الصحاح وشيخان من يذكر
وهما شيخان بن رهل بن ثعلبة وشيخان بن رهل بن ثعلبة وقد جردنا حتى في التسمية على شكل الخامسة ان يكون
فذن شيخان فعلا من شاب شيب وان يكون وزن شيخان فيعلان من شاب يشرب خذف الواو بعد فليجاء به
كافييت وميت ثم قوله من نسل شيبان اما خبرنا ان احوال على سبيل التداخل والنداء وانما جعله ظرفا لغيره مستقلا
بغزاي فجاز انهم ليس بحسن لان مقام المدح يقتضي ان يثبت للمدح الذرية في الحاسن بالقياس الى كافة الناس لا
بالقياس الى نسل شيبان فمما عمن سواهم بالحق كالا يخفى الا ان يبقى الكلام على احوال استهارة ان نسل شيبان ممتاز

سواهم بالحاسن فتبصر **قوله** وهما شيخان بالبادية يمكن ان يقال انما لم يقل شيخان مع ان الضال بتخفيف اللام والتسلم
نوعان من الشجر والمقدرة الصالحة والسلمة ايماء الى ان المراد بالضال والتسلم اللذين حكما على قبيل شيخان بانهم مقتدون
بينهما فزان من ذلك النوع معنى انهم كانوا كذلك في نفس الامر وهذا كما تقول يا رب رجلا اذا رايت زيدا **قوله** في علم المعاني
ثم الحق ان القرب والبعد والتوسط ان جعلت داخلية في معاني الاسماء الاشارة كان هذا بحثا لغويا ذكر توطئة لما يتفرع
عليه من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها بقصد هذا اللفظ بحسب مناسبة الالفاظ في قلة الحروف والكثرة والتوسط
كان من علم المعاني **قوله** وعلم المعاني من حيث انه قيل هذا هو الحق واما ما ذكره الفاضل الحنفى من ان ذلك جاز في الالفاظ
كلها فاجابة الا التزام ولا حرج الا ترى انهم يجتنبون عن عملية المسند اليه وتعرفه بغيرها وتنكيره وجميع ذلك يدل على معانيها
بطريق الوضع الا انه اذا اعتبر فيها ما ذكرنا من الاعتبار حصل امر زائد على الوضع يتعلق به نظرا علم المعاني فتأمل **قوله** عقب
الشار اليه وهو الذين يؤمنون قيل عليه ان الذين يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف فلا يناسب ان يجعل شار اليه
لعدم صحة التعقيب بالمناسب ان يقول وهو المتقون احييان المراد ان الموصول من غير ملاحظتها يقتضون الصلة
بترتبة عدة الايمان من جملة الاوصاف التي عقب بها الشار اليه وانما لم يدر عن تلك الدورات بنفس الموصول فيجوز ذكره
بدون الصلة ولما عدم جعل الشار اليه هو المتقين فتناء على ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعاً عن المتقين على
سبيل الاستيفاء من فوجها بالابتداء بخبر عنه بالاولئك على هدى وان يجعل جازيا عليه كذا ذكر في الكشاف فغلب على التعدير
الثاني حسن ان يجعل الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر من غير تكلل في الصفة والموصوف في حكم واحد لما على التعدير
الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالشار اليه هو المعنى الذي اشير باسم الاشارة الى لفظة لا يبقى عنه قوله عقب الشار
اليه يا وضاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين وان الحد في الواقع ذاتا فيكنا **قوله** او نحو ذلك
مثل ان يقصد به شدة ذكاء الخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسألة تجر فيها العقول هذه المسئلة محققة عندك يشير
الى ان المسئلة التي تجر فيها العقول كالمحسوس المشاهد عنده ونحو ذلك قال الشاعر في شرح المفتاح وما يجيب التسمية
ان ما يور في اشكال هذه المقامات من الامايات والابيات اشله لاشوا صحتهم باحوال الغير وانه لا استماع في جميع شال
بين كثير من اللطائف والاعراض فان بقي تلك الافتقار وتكون التركيب لما ذكر من الاعراض على حدة المناسب والاشرف
ابن البشر ان تصور المسئلة مناسب اليه من الاعتبارات فلما قلنا على هذه النكت فها موضع يقع **قوله** واحدا كانوا واثنين

الظاهرة اذ هو واحد او فردين او افرادا كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فذا هو
او اكثر فحينئذ ساحة انا الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من الشخص لا نفس الحصة المفروضة له الا
ان يجعل الحصة فيما سبق على المجموع المركب كما ان قيل اطلاق اسم الجرم على الكل اذ قد يقر ان المعهود في العهد الجاهل
هو الحصة مع العوارض في الاشياء في قوله واحدا كان ثم **قوله** اختصار بوصف معين فتذكر تلك الصفة يتوصل بها
الى الموصوف فان الخبر من الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن الخبر انما كان للذكر يعني لما كان الخبر مختصا بالذكر
علم ان مطلوبها كان هو الذكر وهو ليس بذكر صريح بل ذكر مضموم وهو الخبر **قوله** الاشارة الى نفس الحقيقة ومنه يوم
الاضافة انما من قبل اضافة الصفة الى الموصوف او بيانها اي مفهوم هو مسمى الاسم الجرم عن اللام ثم مقتضى الاشارة الى
نفس الحقيقة التعريف باللام انما يظهر ان الوجود علم الجنس والافيد اي اشارة الى نفس الحقيقة لكن جوهر اللفظ الاله
قوله يعني يطلق العرف باللام في دفع لما يتبادر من ظاهر قول المصنف وقد ياتي في واحد من ان العرف باللام حقيقة في العهد الجاهل
ستعمل في جميع الماهية والعوارض فهو من قبل اطلاق العام واردة الخاص ووجه الدفع ذكر كلامه **قوله** المتحد لما على صيغة اسم
الفاعل من الاتحاد بالحاء واللام الملتصين كما ينبغي عنه قوله في التقدمة باعتبار الوجود وعلى صيغة المفعول من الاتحاد
بالجنتين والمضي واضع في مناجات وهو ان مدلول الاسم لما كان هو الفرد المنفرد عند الشارع كما سيخرج به ولا شك ان
مدلول الاسم هو الاشارة الى مدخلها في الاشارة بنفس الكلمة الى الفرد المنفرد عند الشارع واطلاق العرف باللام عليه
حيث هو حقيقة فاعلم ان ما ذكره من القرينة مما تامل **قوله** فجاء التعبد باعتبار الوجود انما جاء التعبد باعتبار ان المراد
الفرد المنفرد الذي يبلغ ان يكون هذا وذاك لا المعقود الشخصي **قوله** حتى تكلفوا بما تكلفوا حيث قالوا الحضور الذهني معتد
والعرف دون المنكر وقيل حيث اقولوا بالمعارف ما وقع صفة له من الجملة **قوله** كما يشهد لفظ الايضاح حيث قال والعرف باللام
قد ماني لواحد باعتبار عهد بشر في العهد الجاهل قال بان كان باللام قائما للاشارة الى الممهور بينك وبين محمد بن علي واما
لاودة نفس الحقيقة **قوله** لما من معاملته النكرة كثيرا علم ان المصادرة التي ليس فيها شائبة الوحدة كذكرى ورجي وبشرى اذا
عرفت بالام الجنس وقصد بها الى الماهية من حيث هي لما فرقت بين معرفتها ونكرتها الا باعتبار ان في العرف اشارة الى خصوص
دون النكرة على قياس ما سبق في اسم الجنس المنكر والعرف بالام العهد الذي يعني تكليفا وان بغافل العرف اذا اراد به الفرد المنفرد
معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادرة الا ان وروى في الاستعمال غير متحقق بخلاف الاول فانه

قوله ولقد اتم على اللين يستقي نصبت ثم قلت لا ينبغي ثم حرف العطف ان الحقيقة علامة التانيث تختص بعطف الجمل
لا ينبغي بمعنى لا يريد بل يريد غيري من عناء اي قصده واراها اول ايهي الاشتغال به والانتقام منه من عناء الاميري
اهني وقايد ثم في البيت بيان تفاضل الامرين اعني المور والاعضاء كان الثاني اعظم من الاول تشبيها بتباعد ما بينهما في
الفصل بتباعد ما بين الحادتين في الوقت **قوله** لا توقيت فيه اي لا يعين يقال وقت اذ احدثه وعين فان يعين الموراث
بالاوقات وحاصل المعنى انه لم ير بالذين انعم عليهم فهم باختيارهم فصح توصيفه بغيره كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة
لنوعه في الانعام وقد جعل غير معرفة بناء على اشتغال النعم عليه بغيره المعصوب عليهم فيعرف في كل قولك عليك الجمل كغير
السكون فعلى هذا الوجه ايضا يصح جملة وصفا للموصول سواء كان فيه توقيت ام لا **قوله** قلت بل حقيقة حقيقة خبر يستل
عذوف والجملة عطف على مقدره اي ليس هو مجازا كما قيل بل هو حقيقة واعترض عليه بان الموضوع له هو الماهية المطلقة
والمتعلق فيه هو الماهية المحالطة ولا شك في تغاير ما ينبغي ان يكون مجازا واجيب بان الموضوع له هو الماهية لا بشرط
شيء وهي تحقق في ضمن الماهية المحالطة فالمستعمل فيه ليس الماهية لا بشرط شيء والفرد المنفرد انما من القرينة واما
سعي معهودا باعتبار مطلقته للماهية المعهودة فله عهد به بهذا الاعتبار فصح معهودا ذهبنا هذا **قوله** ومثله كل مضافا
الى نكرة مضافا حال من كل لانه فاعل في المعنى انما تامل كل هذا على سبب الجمهور واما اذا جاز الحال من خبر المتبادر فالامر
ظاهر وقائده التقييد انما كان مضافا الى المعرفة كان الغالب كونه لا حاطة الاجزاء لا افرادا كما في التام **قوله** وجوابه
لانهم لو كان الظاهر ان يقال في جواب السكاكي ان اردت بعدم التميز عن تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فاللام لا ممتنع كيف
والشار الىه في احدهما هو الحقيقة وفي الاخر الحقيقة وان اردت عدم الامتياز في معنى التعريف فانتفاء التالي ممنوع كيف
امتياز في معنى التعريف اذ لا معنى للتعريف الا التعيين والاشارة الا ان الشارع لم يخلق سلك جادة التحقيق وسلك عن الترتيب
اعتما واعلى ظهور انهم ما ادعوا الفرق بينهما الا يجب الاضافة حيث قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد وبينوا الحصر
فيما بان المشار اليه ان كان هو الحصة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فصرف الحقيقة فكان جعل عدم بيان التالي على الشق
الثاني ظاهرا مفرغا عنه ولذا لم يتعرض له وبهذا يظهر ان اعتراض الفاضل الحاشي ليس بقوى ناسل **قوله** وعذ العرف غير معتبر
او الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه يصدر الفرق بين المعرفتين اشارة الى جواب سوال مقدم وهو انه لما كان الحضور **قوله**
غير معتبر في السماء الاجناس معتبر في العرف بالام الحقيقة لم يجز ادخال الام الحقيقة عليها لان جميع بين المتشاقبين فاشارة **قوله**

بان عدم اعتبار الحضور ليس اعتبار الوجود وإنما المناقاة بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه لا غير **قوله** واستغرق الغرض اشتمل
قد سبق نصح الشارح بان اضافة المصدر بغير المصدر وحقق هناك ان بناء كون المصدر للضاف من صيغ العموم فلهذا
التقصية كلية لا محالة كما يتوهم وبذلك يتبين وجه الاعتراض الذي نعم عبارة المفتاح شعر بحرية الحكم حيث قال واستغرق
الغرض يكون اشتمل كاشفنا ان اخرج هناك ومن لم يفرق بين العبارتين فقد قال ما قال **قوله** بدليل صحة لارجال في الدار اقصر
في البيان على ذكر الجمع لا يتوهم حال المستغنى منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين مثل فقد صفت فلربما بخلاف العكس
قوله بالاصل المعنى وقیم شره لا يقیم ما يقیم شره المعنى المترادف وقیم على صيغة المجرول الى حفظهم والمعنى بالاصل المتعدي
وقال الله من جميع الشرور وعموم الشر بناء على تاويل وقیم بالنفي الى اصابكم والقرينة المشعة بذلك العبارة النفي في قوله ولا
لقيم **قوله** او مقدره محو لا رجل في الدار اشارة الى ما ذكره النحاة في ترجيح بناء اسم لا هذه اذا كان مفرا من انه مقدره للفرق
اعني من وبهذا ظهر ان المشبهة بليس ليس يتحقق في الاستغراق كالتشافي وان تقييد لا بالنفي الحسن في قوله
وانما اورد البيان ان لا اعتبارا لغيرها **قوله** ولتقابل ان يقول لو سلم ثم قد تحققت ان القضية السابقة ظاهرة في الكلية و
ان الاعتراض مني عليه في قوله لو سلم اشارة الى منع كتمان الفاصل الحقيق من تفريره وقد تقرر المنع المشار اليه بوجه اخر
وهو ان يقال ان اريدان رجلا رجلا عاتان فهو ظاهر الفساد ولا لكان لا رجل ولا رجال بالنفي العام وان اريدان
نفي رجل ورجل عاتان فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشتمل من نفي الجمع وهو لا يستلزم ان يكون المفرد اشتمل من الجمع
ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال المراد ان رجلا ورجلا المنفيين عامان في حكم النفي والمفرد عام واشتمل بمعنى انه يتناول
في حكم النفي لا يتناول الجمع فيه باذنا الى التسليم ولم يصرح بالنفي **قوله** ولهذا صرح بانه خلاف في العدم الى قوله مع
توكل جاز في كل جماعة لا فيه بحث لان المحققين من النحاة جعلوا قوله على عشرة الا واحدا وقوله ضربت زيد الاراسه
من الاستثناء المتصل فيظهر ان الاستثناء المتصل كون المستغنى من افراد المستغنى منه بل يكفي كونه من اخرائه
فلا بد من صحة استثناء الواحد عن الجمع المعرف بالله المستغنى عنه على ارادة كل واحد وبهذا ظهر ان استثناء المثال المذكور من
الا فلا بد من وجه الفرق بينه وبين المثالين الذين جاز فيها الاستثناء المتصل مع ان المستغنى ليس من افراد المستغنى منه
في شئ منها وغاية ما يقال وجه الفرق ان الحكم انما بالنظر الى اجزاء المستغنى منه والى جزئية فالاستثناء المتصل في الاول
بالنسبة الى كون المستغنى جزءا في الثاني بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له على عشرة بالنظر الى الاجزاء فيجوز ان يقال الاول

على الاستثناء المتصل وتوكل جاز في كل جماعة بالنظر الى اجزاء المثالين فلا يصح الاستثناء المتصل لان جزئي شئ
جماعة فتأمل **قوله** قلنا لو سلم ثم اشارة الى منع ما سبق من ان الجمع لا يقتضي الاستغناء بالجمع حتى ان مني جاز التوكل جاز
في كل جمع ولعل وجهه ما اشار اليه الشريف حيث قال هذا المعنى يستلزم تكرار في مجموع الجمع المستغرق لان الثلاثة مثل
اجماعة فندرج فيه بنفسها وجزء من الاربعة والخمس وما فرقها في راجع فيه ايم في ضمنها بل يقول الكل من حيث هو كل
جماعة فيكون مستغرا في الجمع المستغرق ولو اعتبر كل واحد منها ايم كان تكرار الحصة ولذلك تكرر الا بغيره في كل الجمع
المستغرق اما بكل واحد واحدا وبالجموع من حيث هو مجموع هذا لما ذكره الفاضل الحاشي وفيه بحث لان شئ هذا يقع في
التوزيع نحو جزئ بماله يجمع فرعون وكلما التي فيها فرج وكلما دخلت امه لغت اختار الى غير ذلك فلا وجه للعدول و
التفصيل ان يقال ان اريد لزوم التكرار في مجموع الجمع المستغرق لانه في المعنى الحاضر في ذهن الحاكم على معنى انه يلزم ان
يلاحظ الحكم الثلاثة مرارا متعددة تفصيلا فهو ممنوع وان اريد لزوم ثبوت الحكم في نفس الامر لثلاثة مرارا متعددة
لحيث يقتضي القاطع انه ليس كذلك فهو ايم ممنوع وان اريد ان لا يجرى دخول الثلاثة في الحكم باعتبار ان لا يصح
ولا يكون باعنا للعدول عما هو ظاهر حاله في الاستغراق على قياس حال المفرد على انه جاز ان يشترط في عدم تكرار الحكم
واخرها كذا يلزم التكرار الذي ذكره فان قلت لو كان معنى الجماعة المستغرق كل جماعة جماعة لا يصح ان يقال جاء
الرجل عند فرض الخصا لا افراد في الثلاثة ثم قلت لو سلم عدم تاقى حمل الجمع على الاستغراق في القضية المذكورة لكان ما ذكرنا
في العبارة تدفع بان يقال المراد الجماعة لا جماعة خارجة عنها كما صرحا بمشكلة في تعريف العلة الشارح بجمع ما يتوقف عليه
مع جواز كونها بسيطا وهذا القدر لا يعدل عن الظاهر **قوله** حتى يجمع جاز في جميع من الرجال ثم يقتضي على غيرة لدخول
جميع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد **قوله** فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في ردحان بان مراده انه لم يقل بغير العظام
كذلك يتوهم انهم قبل استناد الفصل الى الجمع بطريق التوكل على خط فلان تركب الخيل وينو فلان قتلوا زيدا فانه مجاز شهير و
توسع شامع ولا ظهر في الجواب ان يقال لو التكا في ان الجمع الحلي باللام كبر الشايشتمل في كل من حيث هو كل من الجمع عبارة
عن زوال قوة المجموع ولا شك انه يمكن زوال قوة البعض ولو قيل ومن النظام لا يتحقق شئ من الوهم كل عظم عظم من العظام
مراده بالشمول في قوله لطلب شئ من الوهم الا شئ من القطع **قوله** غير مناسب لل مقام لان مع هو الله ثم **قوله** انه جمع ليدنا
كان حسن اعترض عليه بان هذا التعليل غير صحيح لان هذا التناول وجود في المفرد المستغرق ايم اجبي ان المراد تناول

و ما عدا ذلك بجماعة
سند راجحة فيه

سوى الاضافة قال بعض الافاضل المراد انه لا طريق خاص اعده في ذلك الوقت سواء فلازم ان حضور طريق الاضافة يشترك
حضور طريق الموصولة وان امكن فاذن وقع اعتراض الموزق في شرح المفتاح وهو الذي نقله الفاضل المحقق هذا وانت
خير بان البحث في تركيب اللفظ والقول بان طريق الاضافة يجوز ان يكون خاصا عندهم دون طريق الموصولة مما
لا يكاد يصح **قوله** وليس له عن طالب العرف حاجب يمكن ان يقع على مضافها الظاهر للمضاف بخلاف اي عن احسان تلكا
العرف او لا معنى للمنع عن ان الطالب يمكن ان يجعل معنى في اي في شأن طالب العرف فوجه حمل التكثير في الثاني على
التخفيف سلوك طريق الرهان في اداء بعض المقصود مع حسن مقابلة تنوين التعظيم بتقريب التحقيق فلا وجه لما ذكره بعض
تلاميذه الشارح من ان الوجه جملة على ظاهرة حتى يكون منطوقه الصريح استثناء الحاجب مطلقا عظيما كان او جوهرا
لوقوع النكرة في سياق النفي **قوله** والتعليل غرضه ان الله لا يكره قبل الاولى ان التكثير في حضوران للتعظيم وهو
مبتدأ والكبرياء له والخبر محذوف اي لم رضوان ثم الجملة عطف على جملة وقد الله المؤمنين والمؤمنات ثم
وذلك لان فيه دلالة على حصول الرضوان لم صريح الجدل في ما ذهبوا اليه لان المقام مقام تقدير النعم وبيان عظم
نعم المحبة وجودة انكها فترجى شئ من الاشياء اليها بطريق التقدير لا يتناسب المقام وان كان رضوان قليل من الله
الكبر من ذلك كله في نفس الامر واتما الترجيح المستفاد من الوصف فهو بطريق التيقية فلنا مثل **قوله** وجهي للخير والاعمال اي
التكثير مطلقا صريح التثنية بقوله عطائي شيئا مع ان المتكلم ليس مستد اليه **قوله** لعدم علم المتكلم بحجة من جهات التعريف
عدم علم المخاطب بحجة من جهات التعريف لعدم علم المتكلم بها في كونه حجة التكثير فخصيص المتكلم ليس له كثير فائدة
بوجه من جهات **قوله** احسن الا من التصريح بنسبة السامعة الى عين الممدوح هذا التصريح كما يوجد في صورة الاضافة
يوجد في غيرها من طرف التعريف اذ منشأه تعيين اليقين اقول بها السامعة من المهند اي السيف المنسوب اليه
المهند فقوله لم يعلمه بغيره ذكر لاحد الاقسام المعرف بطريق التثنية فلا بد ان الكلام في وجود المانع من مطلق التعريف وما
ذكر انما يدل على وجود المانع من التعريف بالاضافة **قوله** من بناء المدة ونفس الكلمة اي من مجموعها او من كل منهما
بواسطة انضمام الاخر فلا بد ان الوحدة المستفاد من بناء المرة لا ينافي التعظيم لجواز اضاف الوحدة بالظنية فكيف
يدل على التخفيف والتخفيف ان نفس الكلمة لما دل على التخفيف حملت الوحدة المستفاد من بناء المرة عليه انما على ان يحذف
الاحتمال باقتضاء المقام كاف في الكل **قوله** وجوابه انه ان اراد ان بناء المرة اعتراض عليه بان التكثير ليس على ثمانية

للتخفيف

للتخفيف والالم يكن حمله على التعظيم في موضع قابل شرط في افاضة التخفيف اقتضاء المقام له ولذا اوفى المقام حقيقة بسبب
الكلمة او الحقيقة او بسببها معا انما انشأ الشرط فيبقى المشروط وجواب ان المقام بلازم المبالغة في الحقيقة كالاخصى فايضاء
حقيقة انما يحصل حمل التكثير على التخفيف وهذا هو صاحب المفتاح وحاصل جواب الشارح عن طرفه فتأمل **قوله** اي
كل فرد من افراد القواب لم يقل اي فرد وجوابه عن وكذا القواب والقاب والعقرب والقعبس على ما صرح به في حكم المستثنى
سكت عن الاستثناء الشبهة **قوله** من قبل المراد بالدابة معناها العرف والضمير في فثمنهم من شئ يرجع الى الدابة
بالمعنى القوي على طريق الاستخدام وقيل سبق الابد على تنوين الاكثر من لفظ الكل **قوله** اذا التقدير لكل اية خلقها الله فتم
من ماء فيه ان المتبادر من كلام التكاكي اعتبار التكثير والتنوين وقصد الافراد في السند اليه نفسه وفي هذا التقدير
انما اعتبر انما الضيف اليه السند اليه لا في نفسه وبناء الكلام على الاتحاد الذاتي بين المضاف والمضاف اليه لا في
عن تعسف **قوله** بل قصد صاحب المفتاح في سبق على ما ذهب اليه المصنف من توجيه كلام التكاكي واتباعه والاع
نقد صرح في شرحه المفتاح بان الافراد الشخص لا يلائم التقسيم بقوله فثمنهم من شئ على طنبه ثم وان عبارة المفتاح ظاهرا
في اعتبار التوجيه وما ينبغي ان يفهم له ان معنى اعتبار الافراد النوعية في الطرفين هو الملازمة بينهما والا فيجوز اعتبار
الافراد في جانب الدابة والنوعية في جانب الماء بمعنى ان كل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من الماء اي مختص بنوع ذلك
الفرد **قوله** يحمل من حيث توهم المخاطب فيه ان الاستثناء يقتضي التثنية المحقق ولا يكتفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن
المشهور **قوله** والتعليل قوله فير ما تخيل لا يخفى ان في حمل تنوين الحمل على التثنية مدح بالجماعة فهو مدح للملك من
المدح بسط الملك فكثر الجند المستفاد من حمله على التكثير الذي ربما لا يكون مناسب المقام كما لا يخفى وانما حصل
تنوين الجود على التعليل فهو مدح من حمله على التعظيم بلا مشابهة خفاء على الوهاب الذوق والتليم **قوله** وشبه قوله او
تربط بعض النفوس حمانها هذا خبر بيت للبيد صدره ثم ان امكنه اذ لم ارضها اي اني تترك امكنه وقوله او
مخروم معطوف على الفعل الواقع بعد **قوله** نظر الى ان ضمير الفصل وكثير من اعتبارات ثم كون ضمير الفصل مع تعريف السند
اليه لا غير مذهب الجمهور وهو المذهب المنصور واما القراء وهام من تبعها من الكوفيين بتسمية السند اليه المنكرو
مبسوطة في معنى البديع بغيره وارادوا بالكثير من اعتبارات التواضع مثلا كون الوصف للمدح والدم والفرجيم على ما اعتبره
المع والاكيد بكل واجمع فان السند اليه المنكر لا يكون بهما الا عند الكوفة بشرط ان يكون محذورا لكثرة وقوعه واعتبارا

فان الظاهر ان يكون الوضع العام هو الوضع الواحد بل هو مكان متعدده فبما اذا كان الموضوع له اما كلياً بل هو الوضع
خاصاً اذا لم يتعد الموضوع له بهذا الوضع فيكون الوضع والموضوع له عامين غير منصوص الا في لفظ وضع لفظ كلياً
باعتبار معنى اعم منها هذا هو الظاهر الا ان ما ذكره الفاضل المحقق ارجح الى الاصطلاح ومحصله ان الوضع عام
اصطلاحاً خاصاً كان ذلك المعبر عنه للاختلاف او شئ اخر لو كان كذلك لم يكن له هو كان محملاً بانفسه فليست **قوله** لما يصير
محملاً قيل لم يرد ان كون الوضع محققاً يمنع من العمل على المدح او الذم او نحوها اذا الظاهر ان لا يمنع في المثال
هذه الاعتبارات بل اذا اذاته اذ لم يكن الوصف محققاً اتفق ان المراد الثاني المذكورة **قوله** لبيان ان القصد الى الجنس
دون الفرد لم يرد بالفرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد ليس محملاً منها اصلاً لما سبق في بحث الاستغراق ان النكته المنية
من نقص الاستغراق بل اراد بمطلق العدد الذي يتوارى الاستغراق العرفي ليقيد ما سبق ذكره الشارع في بحث عطف الشئ
من ان الوصفين في الآية ليدل بها على ان القصد الى الجنس دون العدد ينافية اذا استغراق المصطلح لا يتناقى الا بالقصد
الى العدد قلت الاستغراق محقق بالنظر الى الاجتناس كافي قوله ثم وما الله بظالم للعالمين والمراد بعدم القصد الى
العدد عدم القصد الى الاحاد ولا بالذات فلا ينافية القصد الى الاجتناس او يقال المراد بزيادة في الاستغراق عدم
جواز خروج فرد منها عن الحكم الذي اجري عليها في الآية وان اريد نفس الجنس لزيد لا يخرج فرد منه عن الحكم فيتحقق الاستغراق
بذلك المعنى ومن هنا قيل لا يخاد مودى كذا في الشجيرات وان الرض من ذكر الوصف القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف
ناظر بان عموم الارض والجو لا يرد وكلام المفتاح ساكت عن ذلك ظهوره فليخص الكلام ان زيادة التعميم والاحاطة ناشئة
اعتباراً بالجنسية وهي ناشئة من اعتبار الوصف اشتمالاً للجنس والعموم الناشئ من الجنسية لا في عموم الارض والجو وبه يظهر
وجز ثابته العموم ان الجنس مفهوم واحد وان تميز بان حمل عبارة الكشاف على الجنس نقص فتأمل **قوله** يجب صحة
وقوع المفرد موقعها نقض بالجملة الواقعة خبراً من ضمير اثنان فان لها عدلاً من الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها
ودفع بان المراد صحة الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب ايراد المعنى فتأمل **قوله** قلنا مراده ان الصلة تكون ان تقول مراده
ان المجموع صلة بتقدير القول اي وان منكم من يقول في حق الله بسططين **قوله** كما ان الشرطية خبرية ارادها جملة الجراء
فانه يصدر على التمام جملة منسوبة الى الشرط وقد يطلق الشرطية على مجموع الشرط والجاء **قوله** لان الآية في سورة الفتح تتر
ولا يمكن ان اعترض على القطب في شرح الكشاف بانها في ما سبق له ان سورة الفتح مدنية وما قال فيما سبق بان كل

فيل عليه العطف بال حذف اكثر واعتباراته او في فلا يتضمن ما ذكره سبباً لتقديم الوصف على ذكره **قوله** يناسب قوله
بيانه فان البار من هذه العبارة المعنى المصدري لما التابع المخصوص فالتابع فيه عطف البيان لا غيره **قوله** كقولك
الجسم الطويل الرقيق يعني يحتاج الى فراغ يشغله قال الشارع في شرح المفتاح المراد بالطول زيدا الامتداد والامتداد
المفروض اولاً وبالفرض انقصها او للمفروض ثانياً وبالعمق ما يفاطها وفيه نظر لان الاول من تعريف الطول والعرض يستلزم
ان لا يكون الجسم الذي تساوت امتداداته الثلث حكماً فتأمل قال الفاضل المحقق هذا **قوله** على اى المعترلة والحكماء
فان ذلك الوصف حد للجسم اى تعريف له على طريقتهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج الى فراغ يشغله لان المنفذ
الجنات الثلث لا يتصور الا في مكان وهذا ما نعلم اذا جاز التعريف بالاعم او يرد بالطول وما بعده الجسم لان الوصف المذكور
نعم الاجسام التعليمية وخصوص الخيزيد على ان الموصوف هو الجسم الطبيعي لا الامكان لتعليمي عند من يثبت وهذا الظاهر
ان كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يتفق على مذهب الحكماء فاما على مذهب المعتزلة فتتمها غير
ظاهرية لانهم قالون بالجزم الفرد ومجتمعه وكون الخبر عبارة عن الفراغ الموصوف مع انه لا امتداد له اللهم الا ان يقال
الى تعدد العلل او يقال اشارة الى علة الاحتياج الى الفراغ المطلقة الفراغ فاقم **قوله** الامم الذي يظن
بك الظن كان قد دأى وقد سمعها قيل منقولاً بظن محذوف وان اى يظنك متصفاً بصفة وقيل صورته ان منزله لا لا
وقوله بك لبيان وضع الظن وكان قد دأى وقد سمعها حال من فاعل بظن اى يظن شيئاً بالقرى والشارع وهو اولى
من جعله حال من الظن اى بظن الظن شيئاً بالرى والسمع لا لا يخفى **قوله** اوردى فلا يمنع الاشاعة ثم اوردى
اهلك والاشاعة الحد من ان كان لا محالة **قوله** وعند النخاع جمع نخاع من نخاع اذا نظر في علم الخو ويكلم فيه
المؤمنين عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف قال الفاضل المحقق مستند احتمال النكرات هو المعنى لان رجلاً يصح
يطلق على معنى كل هو الماهية او الفراد المتشعبة على اختلاف الرايين وذلك المعنى محتمل ان يتحقق في خصوصية هذا الفرد
وفي خصوصية فرد اخر واما احتمال المعارف فاما نشاء من اللفظ وهذا الاطلاق نظر لان الاشتراك في الاعلام
المعارف بل ان الجنس بل ان بالمرقبات عند قصد الجنس ما يثبت من المعنى كافي صور النكرات واعلم ان الفاضل المحقق
في اثناء البحث مع سبق كون الوضع عاماً والموضوع له خاصاً واخره ان الثلث والاحفاء في شئ من الاقسام التي ذكرها
الا في شئ واحد وهو الذي ذكره بقوله واذا تصور الوضع فهو كلياً وعين اللفظ باذاته كان كل من الواضع والموضوع له

قلت
الفاضل المحقق وذلك لان عاد اسم علم مخصوص بهم فليس هناك انما هو محقق يحتاج في رفعه الى عطف البيان فان
عبارة الكشاف في تفسير سورة الفجر هكذا قبل القيد عوص بن ارم بن سام بن نوح عليه السلام كما يقال في تفسيرها ثم
ثم قيل لا وليس منهم عاد الا واد اسم تسمية لهم باسم جددهم ومن بعدهم عاد الاخرة فارم في قوله بعد ارم عطف بيان
لعاد وايدان بانهم عاد القديمة اسمهم كلمة وشمله في التفسير فظهر هذا ان المصير الى كون عاد اسم علم لهم مخصوصا بهم
تعتق وان محل قول صاحب الكشاف في تفسير سورة هود وان كان البيان حاصل ليدونه ان البيان يحصل من سياق
الآية حيث قلل عزيز قايلا الى عاد اخاهم هود الآية فيما وجدنا ذكره الشريف قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة
هود هكذا فان ما الفائدة في هذا البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفائدة فيه ان تسموا هذه الدعوة وسما
ويجعل فيهم امر محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه وان عاد عاد ان الاولى القديمة التي هي قوم هود والقصة فيهم
والاخرى ارم فلو جعل قوله وان كان البيان حاصل ليدونه على ان البيان يحصل من السياق لم يكن الجواب الثاني
جوابا لان مدعى السابح حصول البيان من السياق فلا ضرورة اشتراك لفظ عاد في نفسه وهذا يقتضي السؤال على اختصاص
لفظ عاد والجواب الاول على التفرق فتأمل في كلام الكشاف حيث وهران ما ذكره في سورة الفجر مما ذكره في
سورة هود وفي سورة النجم حيث قال فيه عاد الاولى قوم هود وعاد الاخرى ارم فان الاستفادة مما ذكره في سورة النجم
ان ارم هو عاد الاولى وما ذكره في التفسيرين انه عاد الاخرى اللهم الا ان يحمل على اصلها الرواية **قوله** وما يدل على
ان عطف البيان ان ارادته الاعراض على المصريح قوم كلمة لزوم اختصاص عطف البيان بالشيء فلو بعد تسليم
كون مراده الاختصاص لا الاختصاص بوجه ما على الاطلاق انه بناء على الاعمال الغلب ونظيره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب
من ان قوله عطف البيان اعرف معنى على الاعمال الغلب وان اراد تحقيق المقام وازالة ما عسى ان يترتب من كلام المفسر قوله وجه
قوله والمؤمن العائذات الطيبات عجزه ان كان مكنه بين الفيل والسند والواو في المؤمن للمقسم والمؤمن من اسماء الله
ما حوز من المؤمن والعائذات جمع العائذ من العود وهو الاله والطين منصوب على انه عطف بيان او بدل ان جعل العائذات
منصوبة بانها مفعول المؤمن او يجوز على احد الوجهين ان جعلت مجرورة على انها مضاف الى الفيل والسند من مضافها
قوله قلت ليس في كلام التكاكي كيف وقد عرفت عطف البيان في قسم النعم بما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله
بيانا فانه لو كان اعرف ولا شك في ان هذا الحد لا يتناول واحدا واثنين في هذين المثالين **قوله** على الجبسية والعدو

المختص

المختص ان تقرر العدة بما يقع في العدة وما يساويه فالامر طاهر بان لم يوصف بمجموع خاصية فالكلام مبنى على التقلب
او الاسم الحاصل لعقبة الاخرين والى على العدة بالعقبة المذكورة **قوله** مثال للوصف المؤكد جعله مثالا للوصف المؤكد باعتبار
صلاحه له في المقام الضاحح لا انه متعين لذلك ليجوز ان يجعل وصفا مباحا كما ذكره الشارح في **قوله** لا انه لا يشترط
مقام البدل منه لان الغرض المسوق له الكلام في الاول الذي عن اتحاد الاثنين من الاله وفي الثاني اثبات الواحد منه كما
تر وليس الاثنان والواحد منفردين متصوفا بالثبوت فلو قلنا لا نشترط الاثنين وانما هو واحد لا ظلت ذلك الغرض كما
لا يخفى **قوله** وفيه نظر لا نالا نسلم ان اشارة الى ان المقدمة المشهورة القابلة بان البدل منه في حكم السقوط ليلتزم
على ما يتبادر منها قال الفاضل الرضي ولا كلام في ان البدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض
والاشتمال وايضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وبهذا تبين بطلان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله
ما قلتم لهم الا ما امرني به ان اعبدوا الله من ان قوله فاما ان اعبدوا ليجوز ان يكون بدل من الضمير المحرور في بدلتنا من ان
منه في حكم السقوط فيبقى حكم الفعلة بلا تأييد على ان لو سلم كلمة المقدمة المذكورة لم يصح ان العابد من جرحا فلا مانع من
ان قال في الفصل قوله البدل في حكم حجة الاول ايمان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة التاكيد والصفة في كونها متميزتين
لما يتبعانه لان هذا الاول ظاهر امر واجب الاتراك يقول زيد اريد علة رجل صاحبها فلوزيت بعد الاول لم تبد
كلامك **قوله** بلا لا يبعد ان يقال ان البدل في هذا البناء على ان لا يجب حصر قيام البدل مقام البدل منه ولهذا لا حظ البدل
حيث قال عن اتحاد الاثنين من الاله فلو اعتبر صحة قيامه مقامه لم يعد له بالكلية ولا يمكن اعتبار مع البدل اصداء
هذا التوجيه اندفع اعتراض مولانا يوسف الا وهو بان ان لم يعتبر قيد الاثنين بكونه من الاله لم يحصل المقصود الذي هو
الذي عن اتحاد الاثنين من الاله وان قيد فليقتد الحين في قوله ثم وجعل الله شركاء الحين بقوله من الشركاء حتى يظهر له معنى
فلتأمل قوله ضوارة في اخوانه في بدل الاحسن ان يسمى هذا النوع من البدل بدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك
قوله لا ليدل على ان كل لوقوع في اسم الله ثم نحو الاصل الحين في حيد الله فمن قرأها ليجوز ان المتبادر من الكل التبعين والتجزي
ذلك يتبع منها قلنا بل هو هذا الاطلاق في بعض الادب وان حمل الكل على معنى آخر **قوله** وسكت في بدل الغلط لانه لا يقع في صحيح
الكلام الاضمار في بدل الغلط لا في الطبع فان الغلط هو البدل منه وقد يقال انما سمي بدل الغلط لان سببه الغلط او لانه
لانه ان الغلط وقولنا قد فسر في عدم وقوع بدل الغلط في صحيح الكلام بانه تكرر ان الغلط وانما في النصاحه بالمعنى انما

كما في قولك جاء في زيد بل عمر ونعم لا يقع في كلام الله لا لأنه يستلزم عدم النصاحة كما في الكلام جواز وقوع الغلط عليه
سجانه **قوله** قلت قد اخذ هذا لم يمكن ان يجاب ان في البدل تقرير المتبوع وهو البدل منه وقدر الحكم ان يكون في حكم
تكرير العامل ولنا في التاكيد فيه تقرير المتبوع وهو المؤكدة لا غير ففي البدل زيادة تقرير ليس في التاكيد **قوله** فكان
الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والابضاح كما وقع في المفتاح قال الفاضل الحاشي واحسن منه ان يشارع ذلك الى ما
يترفع على اختلاف العبارة وهو ان السكاف لما جمع بين التقرير والابضاح ابتداء في التمثيل ببدل الاشتغال والارادة فيه
ببدل البعض واخره ببدل الكل بناء على ان الابضاح في بدل الاشتغال لظهوره في بدل البعض كما ان في بدل البعض اظهر
منه في بدل الكل مع ان الكلام في مخصصات السند اليه والتخصيص في الاولين اظهر والمصنف لما اقتص على التقدير ابتدا
في التمثيل ببدل الكل لظهوره فيه وعقبة ببدل البعض لانه اقرب اليه في ذلك من بدل الاشتغال واعتبر فيه بان هذه
الاحصية انما هي لذكر الابضاح وحده في عبارة المفتاح ولما اجمع بينهما فلا اذلا ترجيح للابضاح على التقرير و
الجواب ان قوله مع ان الكلام في مخصصات السند اليه جزء من العلة بل هو المتبوع في العلية بشهادة مع فلا يعارض
الظهور في الابضاح بالظهور في التقرير فاقم **قوله** للجمع المطلق العريض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه
لا تقيده بقيد الاطلاق كما قيل في قولهم الماهية من حيث هي والمفعول المطلق فلا يردنا ذكر ابن هشام في معنى
من ان قول بعضهم معق الواو الجمع المطلق غير سلب تقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما للجمع بلا تقييد **قوله** اي ثبت الحكم
للتابع والمتبوع في هذا التفسير انما اظهر في عطف المفرد على المفرد والثاني عطف الجملة على الجملة شمل قام زيد وتعدى وقال
وجعله ولعل التفسير بالنظر الى المثال المذكور في المتن قال في شرح المفتاح قد يترق في علم الغرر الواو والقاء
وهم وحتى تشترك في قاعدة الجمع في ذات شمل قام وتعدى زيد وفي حكم شمل جاء زيد وعمر او في الوجود شمل جاء في زيد
وزهد عمر وفيه نظر لان المثال الاول اعق قام وتعدى زيد ينبغي ان يعد من قبيل الجمع في الوجود بناء على انه من عطف
الجملة على الجملة فانه من باب التنازع وفاعل احد الفعلين محذوف فان قيل لعله جملة من قبيل الاشتراك في الذات
من جهة المعنى قلنا في يلزم ان يجعل كل زيد وشرب زيد من قبيل الاشتراك في الذات لا في الوجود وهو خلاف ما صرح
به المحققين **قوله** من غير ان يفسر لعدم او تاخير او معية فيه اشعار بان لا يوجد بغير المعية كان فيه تفصيل المسئلة
ذكره الفاضل الحاشي واشهر بكلام الشارح فلما بعد من ان المعية في باب العطف هو التقدير والتقدير في الوقوع في الازمنة

اشاع على سبيل التنازع والتراخي يدل على ان الوقوع بالمعية ليس من التفصيل بل ان يقول بعد تسليم ان ذكر المعية
ليس على سبيل الاستطراد بل ان المعية من التفصيل في باب العطف هو التقدير والتقدير في الوقوع في الازمنة على احد الوجهين
بالنظر الى الواقع بناء على انه ليس لتأخر عطف تدل على الوقوع على المعية في الزمان المستلزم لتعدد السند
انها لو حوت لم تكن المفردة منها من التفصيل المعية في شيء نعم عجي قول الشيخ المعية في باب العطف في مقتضى محق
فان المعنى المذكور غير معتبر فيها اصلا على ما حققه الشارح فاما ان يقال تصد المحقق بان الامتياز في باب العطف ليقا
عليه يجب الدفن الذي هو المعية في حق او يقال ان حق تفصيل السند يجب الوقوع في زمان من اجل انه لا يمكن ان يكون
واما اعتبار حال المتعلق قوة وضعفا فامر خارج عن الوقوع برأى في بعض موارد فالحجب المقام وفيه بعد لا ينبغي فاقبل
قوله واحترز بقوله مع احتضار في قوله في شرح المفتاح وقد ثبت فيما مضى على انه لو لم يقيد في الصورتين بمعنى تفصيل
السند والسند اليه كان مستقيا لان مع التقييد في قوله واما بعد عن الاشتباه وقد اشار به الى ما ذكره في اول احوال السند
من ذلك الشرح من ان النسبة هي المعية في هذا الباب وليس بالزمان لا يحصل ذلك الزمان الا بعد التخصيص ولا ان
يحذف المستقضى لما يتبادر من الوجوه ثم قال فاحفظ هذا الاصل ولا تلتفت الى الامة ايضا بان المستقضى قد يكون امر اخر
سوى ما ذكرنا وان ذلك المستقضى قد يرتب على حالة اخرى **قوله** واحترز به عن غرر جاء في زيد وعمر بعد يوم او سنة يريد
ان فيه تفصيل السند مع ان منشاء ليس العطف على السند اليه اصلا فلو لم يقيد بقوله مع احتضار اليوم وروى في قوله
قوله او العطف على السند اليه فيكون مستقيا لتفصيل السند على ما هو حاصل المعنى ليس يستقيم تحقق ذلك التفصيل من غير
ان يكون العطف متنازلا فلا يكون هذا التفصيل حالة متضمنة لذلك العطف لحصوله بل وروى في قوله في قوله
الاحتراز بناء على ان الضابط الثانية ضابط للعطف غير الواو كما لا يخفى بآل المعنى ان العطف غير الواو لتفصيل السند
لم يذكر قبل الاحتضار ولتوهم وروى ان يقال ان ذلك التفصيل حاصل في المثال المذكور مع انتقال العطف غير الواو كما في
قائده الاحتضار الاول فلو قال واحترز به عن غرر جاء في زيد وعمر او سنة كما في الخبر كان اظهر
قوله فرب اجزاء ما قبلها وهما التعرّف للغير لا بطريق التمثيل لخطر العبرة في حق كل صرح به في معنى اللبيب وغيره
يكون معطوفا بعضا من جميع قبلها كقدر الحاج حتى المشاة او جز من كل حركات السكة حتى راسها او كما جره نحو المحقق الجا
حتى حدتها وبالجملة ان يكون متبوعا وان قدر في الجملة حتى يحقق فيه بعض ولو اشترط الجزئية بخصوصها لا يخفى الى ما قبل

المثال المذكور اعني ما كلاب حتى ادم بان المراد ما كلاب حتى ادم وكذا الاثبات انا دخل على كلاب فوجدته فوجدته
ما يتوجه الى ذلك القيد المراد من الدخول المذكور التأخر في الاعتبار والملاحظة لانه بعد القيد لا يدخل الاثبات
ثانياً لاجب الحقيقة حتى يرد عليه ثانية في مثل قولك جاء في فريضة يوم الجمعة لا يصح ولا يصح ولا يصح حتى يقال انه كان
كذلك ثم حتى يجاب في قوله من غير تفصيل المسند لا يقال المسند الفاعل مسنده الى الضمائر المستمرة الفاعل الى اسم
الموصول فيه تفصيل المسند لا نقول معنى تفصيل المسند ان يشير الى تعدد المسند الواحد وترتيب افراده لا الى تعدد
مناصبه في افراد المسند **قوله** لانه في معنى الذي ما كل فرد في قيام يكون من عطف الجملة على الجملة لا من عطف المسند اليه
ولو سلم فلا دلائل فيما ذكره لم يقبل فيه نقف لان هذه ضوابط الظاهر انما هي اساسية وشبهها في هذه الضوابط والاحتمالات
واللزوم في مثله واضح وقد اشار الى انما في قيد الاضمار الى اندفاع اشكال هذه الاعتراضات
فليكن على ذكره انك واعترض ان بان التسميم السابق يدل على ان العطف على المسند اليه لا يمكن لتفصيل المسند بان
يكون لتفصيل المسند اليه على تقدير تسليم ان المثال من قبيل العطف على المسند اليه وانه ليس لتفصيل المسند وجباً
انه لتفصيل المسند اليه مع ان المسند اليه ههنا واحد لا يقبل التفصيل واجيب بعد تسليم وجوب احد الامرين بالذات
ان العطف ههنا لتفصيل المسند اليه بناء على تنبيل التعابير بالوصف منزلة التعابير بالذات على ما تقر في مثله فامل
وانما جاء ان جميعاً فيكون قصر افراد كان الاول قصر فليست مسكت عن قصر التعيين لان المخاطب فيه شأن فلا حكم له حتى يرد
عن الخطاء فيه الى الصواب كما يظهر ان شاء الله ثم انه حوز استعمال لا في قصر القلب والافراد وفي الاول لا في الاعجاز انما
يستعمل القلب فقط **قوله** من اعتقد ان الحي متصف عندما جميعاً لم يرد بالاعتقاد ما يكون جائزاً بل ما يتناول النفس
الذي هو الوهم القاسم **قوله** لان اعتقاد زيد جاء دون عمرو على وقوع في المنهاج فان قلت لانها لغة بين الكلا
لان مراد الخفاء من الاعتقاد المذكور اعتقاد انتفاء الحي عنها بعد نفيه عن زيد ومراد المنهاج اعتقاد بوجوب زيد و
في صدر الكلام والاعتقاد ان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما فان لم يكن المقرون اعتقاد المخاطب الملازمة بين المتأ
حيث يتوهم من انتفاء الحي عن احدهما انتفاءه عن الآخر فاستان يعتقد جميعاً ما اوعد محجباً فلا يتحقق التصديق المذكور
كما لا يخفى **قوله** فلم يقبل به احد اي لم يذهب اليه ذاهباً لم يظفر به في الاستعمال ويمكن ان يوجد عدم القول بما ذكره بل هو
الاثبات الذي بعد لكن لكونه محلوها للمخاطب وما ذكره الفاضل الحنفى من انه منعوض بقولنا جاء في زيد لا عرف في افراد

مدون بان الفرق بين المادتين بين فائده بفتح الالف بفتح الميم في زيد فيكون للكون ولغو ولا يصح الالف بفتح الميم
حتى يكون جائزاً في زيد لغوا ولما صحته ان يقال من اول الامر ما خلق في عمرو فلا بد من تعيين الطرفين في تأدية المعنى المراد
لا الزام استدراك خبر من الكلام لصحة الاكتفاء بخبره الاخر ولعل المتكلم انما لم يختر تلك الطريق لانه يتلقى المخاطب
لصور التقى او لغو من الاعتبارات المناسبة فان قلت المخاطب لما اعتقد الملازمة بين المتعاطفين ونفى المتكلم الحنفى
عن احدهما توهم المخاطب بغير التقى فالاجاب الذي بعد لكن دفع ذلك التوهم فظهر له فائدة معتد بها فالتحاشي
نفي القول بقصر افراد نظر الى الاعتقاد الاول حتى يصح ذلك في كل صورة اعتقد المخاطب الملازمة بين المتعاطفين ام
قوله ومعنى الاضمار ان يكون المتبوع في حكم المسكوت عنه فعلى هذا يخرج العطف بل عن تعريف العطف بان يتابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه على اذ كان من الحاجب واما العطف بـ لا ولكن فلا يرد كما توهمه الوضوح لان المتبوع معانصرون بالنسبة
وان كان احد ما بالاثبات والاخر بالتقيد **قوله** وفي كلام ابن الحاجب قال بعض اصحاب الخواشي صرح بذلك في الاما
والله اعلم **قوله** واما على مذهب الجمهور فغيره اشكال وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو المنفي ولم يصر في المتابع على
مذهبهم ويمكن ان يقال المراد من الحكم ما هو اعلم من الايقاع والانزاع لا الوقوع شلاً في المنفي على مذهب الجمهور صرفت
حكمك من الاول الى الثاني وجعلت الاول مسكوتاً عنه **قوله** اولادهم نحو وانا وابكم على هدى وفي ضلال بين
المراد من الاية امر ترك التعيين لدواعي الابهام وهو في الآية ان لا يصرح بنسبة الضلال الى المخاطبين لئلا يزيد
عضيهم وليس المراد فيه انتفاء الشك في اصل الحكم وهو ظاهراً المذكور في معنى اللبيب ان الشاهد في الاول و
وهم تخصيص غير ظاهر وهو المتبوع وهو ان السكوت جعل هذه الآية من قبل سماع المخاطبين الحق على وجه لا يزيد عن
ترك تخصيص ما يهدي وظائفة اخرى بالظلال ليتفكروا في انفسهم فتبين لهم النظر الصحيح الى ان يعرفوا انهم في الكا
في ضلال بين فالمناسبات لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لان الموصوف بالجهل الموكب لا يتأق فيه النظر كالموصوف بالعلم
اليتبين صريح في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر في الراء المتبوع منهم اجزاء وهم من وريطة الجهل التي
هذا هم المطرير الشك لا يتأق منهم النظر الصحيح الموصول الى الحق **قوله** فالمراد بينهما ان الخبير يعتقد بوجوب الحكم لاحد ما فقط
فان قلت قد مثل العلم بالخبر بان الكثرة والقدرة مع امكان الجمع قلت لا يجمع الاطمار والكسرة والحرير الاق كل منها
كقارة بل يقع واحد منهما كقارة والباقي قورته مستقلة خارجة عن ذلك وكذا الكلام في آية الفدية عطف بيان لما قبلها وقيل

او سورة وتوجيه القصور على الاحتمال الاول ان التقاوا حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر ويؤيد قول المعري
سالم نقلت بقصد يا سعيد وكان اسم الامير **قوله** لا يجيب جعل اسم السعيد نقا ولا للون مع تاخير فكذا المسرة المسبية
عنه فالمقتضى لتقديم المسند اليه تحجیل المسرة لتجلیل التقاوا مثله والجواب ان التقاوا قد يكون باللفظ المسموع
سهل الكلام كلفظ سعيد مثله وهذا هو الذي يقتضى تقديم المسند اليه وقد يكون بمضمون الكلام كما يقال سعد
في دارك فانه قد يقال يكون سعد في داره ونفس هذا التقاوا حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يفتقن
على المسند والحق اشتبه عليه الفرق بين التقاوا وبين وعلى الاحتمال الثاني عن المسرة مثله ينفك عن التقاوا والاذن
يحصل بذكر الاسم في انشاء الكلام فالمقتضى للتقديم تحجیل المسرة كما حصل من التقاوا ولا ينشأ والجواب بعد تسليم حصول
اصلها بذكر الاسم في انشاء الكلام ان مراد المسرة الكاملة المفهومة من الاطلاق فتأمل **قوله** والسفاح في دار صديقه
السفاح في الاصل بمعنى السفاح ثم هو لقب اول خليفة من العباس **قوله** مثل اظها وتعظيمه بناء ان التقديم
في الذكر اللطيف يشعر بالتقديم في الشرف والرقية العقلية ثم ان الاسم ربما يشتمل على التعظيم بنفسه او بسببه
فان اقدم ليس في تقديمه المقام عن القصد التعظيم يستفاد زيادة تعظيمه ورجل فاضل من هذا القبيل وقبلا
يشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة **قوله** وتحقيره نحو رجل جاهل
في الدار فيه بحيث لا نال اسم ان التحقير في رجل جاهل مستفاد من التقديم بل من الوصف حق لواخر المسند اليه
التحقير اي ولو حذف الوصف لا يستفاد التحقير اصلا ويمكن ان يقال اصل التحقير يستفاد من الصفة لكن نقده
مثل هذا المسند اليه في مقام الاهانة بقيد زيادة تحقيره قد يبر **قوله** وهذا معنى قول صاحب المفتاح اول ان
كونه متصفا لا يعني كونه متصفا مستمرا عليه حيث بعد من المتصفين المسمين به **قوله** نعم لو قيل على المفتاح **قوله**
انما يراد ان كان مراد التكاثر ما ذكره انما اذا كان مراده اولان موصوفيه المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب دون
الخبر له وهما اعتباران مثلا زمان لكنه قد يقصود الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يصعب بالشرب فيقال لا
شرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال لا شرب الزاهد لم يرد في معنى
فقط الخبر المحرم والعيش ويتوطن قبيلة له والفرائض جمع عائق وهو موضع الرءاء من المنكب واذان جمع رزين
كلام جمع كريمة من رزان الرجل بالضم فهو رزين اي وقور والامام النزيل وصفهم بالمحق في الامور كما هم يسوق بالشجاعة

الى

حيث لم يفارقوا السلاجح وبالسكون والوقار في الجاسر وبلا اسراع بانفسهم في خدمته الاضياف وقام **قوله** اي عمل الاشياء
هو قوله هم حقوق لا قوله جلوس لاحتمال تقديم المسند اليه فيه من غير ان لا قبله صديق الا لا فاعلم على بغيره ما بعده **قوله**
واجب يمنع الاشتراط قبل عليه هذا المنع خارج عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلا لا في الحقيقة منع سند المنع وذلك
لان حاصل الاعتراض اننا لانم ان التقديم في البيت يفيد التخصيص وانما يكون كذلك لو كان الخبر فعليا وهو ممنوع فالأول
السند لا يقبله اية التفسير ونه التعرض للمنع **قوله** وما انت علينا بغير صريح في المفتاح لوجود المحرقة وان المعقن
العزيز علينا وطعن انهم من اجل ديننا لا انقباضا شعيب والدليل على ارادة هذا المقتضى بسبب في شرح المفتاح لكن فيه
بحر لان شرط التخصيص عند التكاثر ان يقدم ان المتقدم كان في الاصل موخر اعل انه فاعل مقنن وان يدعى هذا
لا اعتبار ضرورة في الجملة ولذا لم يقل بالحصر في يد عرف كاسيا او الظاهر ان انت على تقديره تاخير بان يقال اعزير
انت فاعل الصفة والضرورة الى ان كتاب الوجه البعيد اعقوبة تعتبر ان انت تأكيد للسند في عارف هذا ثم قوله علينا
متعلق بغير لان الجار اعق الباء زائدة فيجوز تقديم ما في جيزها عليه وان ثبت فقد تفسر بغيره بغيره وما انت
عليهم بوكيل اي بكفيل يحفظ اعلم **قوله** غير مناسب للقيام بل المناسب له التقوى والتقوى وحقيق انهم حقوا وانزل
بهم الضيف واعرف من عليه بان لا تم عدم مناسبة الحصر للقيام فان المعنى انهم تناثروا امر الضيافة بانفسهم فلا تكلف
الى خدمتهم كما هو الداب في الكرام الضيف وتعظيمه اقول لعل وجه عدم المناسبة ان كرام الكرام الضيف ان يباشروا امر
الضيافة بانفسهم ويجد منهم لا ان يستخرج خدمهم ويباشروا بانفسهم مع ان العادة ياتي عنه كالا يحق على المضيف على
انه يفرج حسن التقابل مع قوله جلوس لا فتقاء المحرقة ولو التزم بتقديم المسند اليه مقننا انفسها على كال
رفهم فانه ركيد لا يستقيم في رزان كالا يحق قوله بل التخصيص بالذكر فيه الفرح لا فرض كلام المفتاح في التخصيص
المحصرى كافي في مثل انما سعت كما ذكره في مقتضيات تقديم المسند وانت خير بان حمل التخصيص ههنا على القصر على عدم
الظهور في المثال اقل تكليفا ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر ضليلا لا شاهدا لها بل هو ضرورة بصرح اية التفسير
قوله بتخصيص الخبر الفعل اي بنى الخبر الفعل على حذف المضاف لان المقصود على المسند اليه المتقدم في المثال الذي
نفي القول كافي انما قلت لكن هذا الكلام من المصنف قوته على عبد القاهر كاشير اية الشارح في انشاء البحث والمراد بالخبر
الفعل الخبر الذي اوله فعل وفاعله ضمير المتبداء لا الضمير بمعنى الفعل لم يصحح بان الصفة المشبهة في قوله ثم وما

عليها بعين لست خيرا فعليا **قوله** وصاحب المفتاح كمال القاض الحش وهذا هو الحق وذلك لان التقديم كذا وان خيرا
بان ما ذكره يقتضي جواز التخصيص فيها اذ كان المقدم اسما مظهر على نحو جواز في غيره والتسكي لا يقول به على ما سيجي
قوله لان التخصيص انما هو بالنسبة لا القصر المستفاد من قوله انما هو اضافي كيدل عليه قوله لا بالنسبة الى جميع من في
العالم فلا يقدح فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تورد في القابل كما في قصر النعين نعم لم يتعرض له ههنا لانها
سياق في مواضع لفظه بالنسبة الى مقابلة وعدم ظهور خطأ الخاطب فيه كما نهت عليه في بحث العطف على المسند اليه
قوله ولما انا رايت احدا لا يصح هذا المثال لانه بناء على ما تبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وان لم يكن يصح جعل
التكثرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي ولما ذكره في المفتاح بلفظ الاستحسان **قوله** لانه قد نفي عن
الزوية على وجه العموم لفظه على متعلقه في الزوية بدل عليه قول الشارح في ما سبق فالقديم يفيد في العقل عن
المذكور وثبوت لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والتخصيص **قوله** وفيه نظر لاننا لم نجيب بان كلام المصنف
حاصل المعنى بان يكون مراده ان المنفي هو الزوية الواقعة على كل احد بعد تسليط النفي ولا حظته فيكون من قبل
عموم النفي لا نفي العموم وان كان المتبادر منه ذلك فكانه قال المنفي هو الزوية الواقعة على زيد والزوية الواقعة على
غيره وهكذا **قوله** ان لم يكن ممتزجا بل عن الواو بان يكون ممتزا الفاء وهذا احتراز عن احد في قوله نعم هو الله احد
فان اصله واحد يعني واحد ولذا استعمل في الايجاب وقد يقال ما عتبه من قبله لما استعمل في الايجاب اصل اللفظ
اريد وادع بل المستعمل فيه ما عتبه من قبله **قوله** وعلى من زعم انك رايت كل احد واذا كان ذلك عليه ينبغي ان يقدح
في المثال المذكور لفظه كل لفظ انما هو المراد ويصح قول المصنف لان المنفي هو الزوية الواقعة على كل احد هذا الوجه ما ذكره
ذلك المعتد به وفيه نظر انما اولا فلا تلك تحققت انما هو المصنف نفي الخبر الفعلي واللام يستقيم كلامه اصله ينبغي
ان يكون المثال المذكور على زعمه راعيا من اعتقاد غيرك وحد ما راى احد او شارك في عدم روية احد او لا يخفى
ان خطأ الخاطب في مقام التخصيص في فاعل الفعل المخصص نفي او اثباتا وهذا قال القاض الحش وكان يعرف بيننا
انا قلت هذا وانما قلت هذا نفي لوقيل لفظ احد في المثال المذكور وان جاء بدون كل لانه في الاثبات للغير فحقا
بمعنى الاختصاص لا يكون الامع فيكون معنى المثال المذكور غيرك راى كل احد لم يعد وانما اثباتا فاننا لو سلمنا ان المراد
للمعنى يقتضي ان يكون الزاعم قد يلفظ بالتصديق الى الله على زعمه حتى يكون استعمال احد في كلامه بلا كل غير صحيح لانهم

الظاهر

الظاهر فانك اذا قلت مخاطبك رايت شخضا فقل انك ما رايت احدا يكون جوازا صحيحا نعم الاحتمال ان يراى النفي
الصوري فتأمل **قوله** لان هذا الاستثناء جازا هذا هو الوجهين ما قوله وانه يخص بالوجه الاول وقوله وان لا
يكون بالوجه الثاني نفي ههنا مناقشة وهو ان جواز الاستثناء في غير الصورة المذكورة لا يكون وجهها لفظا وما ذكره المعتد
لجواز ان يكون وجه الاستثناء متعديا مختلفا وانما يظهر الفساد اذا جرى الوجه المذكور في صورة ولم يوجد فيها الفساد
كالا يخفى وقد يجاب بان المصنف ههنا بعد نقل كلام الشيخ وقد لفت الشيخ ما انا قلت شعر او ما انا قلت شيئا مع قوله ما انا
رايت احدا في حرف واحد ونفي عدم الصحة في الجمع على كون المنفي عاما كما سيجي فيكون التخصيص في الدليل على طاهرنا
عند المصنف فليتأمل **قوله** اعلى جميع الناس وان لم يجر على كون جميع نكرة في سياق النفي يكون التوسط كون احد يعني
الجميع لغو كما لا يخفى ان قلت لم يجوز ان يراد بالجميع جميع مخصوص هو الكل قلت لما لم يكن الاستثناء مختصا بتلك الاربعة
خلاف المتبادر لم يلفت اليه الشارح **قوله** بل يكفيه ان يكون راى احدا هذا الكلام مراد وعند الشارح بما يحقق
وانما اورد ههنا من طرف العموم وهذا قال فيما بعد هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم **قوله** وهي
متعارفة متعلقة من بعض المحققين معرضا على القاض العلامه وما ذكره فيما سبق بعد قوله فالحاصل جازي قال قولنا ما
انا رايت احدا ان جازي يفيد عموم النفي في تحديد ان المال وهو انه لا وجه لوجهه في المثال المذكور مختلفان في التقيد
متعاربان فيه كما لا يخفى **قوله** فزعم لم تغيرك رايت بشاركة الغير المتبادر من المشاركة شركة المعية فليس في الكلام اذن
اشارة الى قصر النعين وشكها سياق في كلام المصنف لانه وجه ما نهت عليه في بحث العطف وما يقال المراد من الشارة
اعم من شركة المعية والبدلية فيكون اشارة الى الزاعم القصر لكنه عطف كالا يخفى **قوله** فزعم انه انت وحلك رايت
بشاركة الغير يريد انما قصر قلب وقصر اذ نعم ان انهما لم يخصص من القدر بشاركة من النفي وطبع مستقيم
نسبه ان تقديره المستدل به يوجب ان الخاطب اصار في اصل الحكم واخطا في هذا التقيد كان اعم عند الشككم فقد
وايهما يخصص النفي لا نفي التخصيص من قولك ما انا سمعت كما نفاهم استمر الاستثناء لا استلزام الاستمرار من المضارع كما
عليه في انهما ولم لا استثناء لا انتفاء الدوام من الجملة الاسمية الداخلة عليها لو كان حقيقة الشارح في بحث لم يجر له
وفي هذا اشارة الى الرواية في قول المصنف وهذا المصنف ما انا صرت لان يدرك ان قد مر لفظ هذا عند القصر بمعنى
علة الاستثناء ما ذكره لا ما ذكره الشرحان ولما كان دلالة التقديم على هذا المعنى بالعموم لا بالوضع لم يقل وفي

هذا التصريح بالرد على الشيخين على انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح بالشيخين فليعلم **قوله** وجوابه الله
سبق ان مثل قوله شارح الايضاح بان الفعل المتنازع فيه باعتبار فاعله منها وقوع الضرب على كل واحد من زيد
اما زيد فمكون عنه لان الاصل ان يكون للاستثناء عدم صحة الاستثناء المفرج في الاثبات كاعرف في الخبر فلو كان
بمعنى غير واذ كان كذلك لم يكن في الكلام اشعار بان زيد اضرب ولم يضرب فلا يلزم التناقض اصلا وفيه نظر انما
ولا فلا ان الاصل انما يحل على غير ان كان الموصوف مضافا كذا فلا يقال جاء في الازيد بمعنى غير زيد صرح به في كتب
والموصوف مضافين كذا فيهم انهم انهم من كلمة فلا يجوز حمله عليه واما ثانيا فلان الا اذا لم يكن للاستثناء لم يتعين
عموم المقدر فلا يتم ما ذكره المصنف في وجهه فاما المثال فيتم كلام الشارح الزائعا عليه **قوله** وهو الضرب الذي وقت
المناظرة في فاعله هذا هو معنى التناقض فان تم ثم الدست ولذا فرض الشريف في شرح المفتاح وجه الضرب في
التناقض على ذلك المرض لكن ظاهر كلامهم ان الاستثناء كل ومطلق والعرض المذكور ما فيه **قوله** وعندى ان قول
ان نقص النفي بالان ليس المراد ان هذا اعتراض حقيق يتوجه عليه انه زاد في كسر الفارقة كذا في الفاضل المحقق
ان هذه المقدمة الحق بان يعترض عليها من المقدمة التي اعترض عليها المصنف مقدمة دليل الشيخ لان تلك المقدمة
ظاهرة الصحة ظاهرة انما هو عليه واما هذه المقدمة فمتممة بظاهر حيث يحتاج في دفعه الى اعمال رتبة
ولو سلم فمعنى تصلفه فيما سبق لطلعه على مراد الشيخ وعدم اطلاق غيره لعدم تصفيم كسبه لا تحقيقه كلام الشيخ
حيث لا ير عليه منع فتأمل **قوله** فالاستثناء انما هو من الاثبات الاستثناء المفرج من الاثبات ان لم يخرج فيها الا
يستقيم فيه المعنى الان مراد الشارح لزوم ذلك لا يجوز ان يكون من النفي لرجوعه الى الفاعلية لا الفعل المقترنة
القاعدة السابقة ولا يجوز ان يحل الاعلى غير لعدم ذكر الموصوف فتعين كون الاستثناء من الاثبات والمستثنى
منه المقدر كالحالات الاستثناء مفرج على فاعله لا زيد **قوله** وكذا اذا كان القول متصفا معطوف على مقدمه
المعنى فقد باق كذا وكذا اذا كان متصفا وكذا اذا كان متصفا **قوله** وليس اذا قلت سميت باسم ليس فيه اثنان
خبر بالجملة الشرطية او قوله يجب والظاهر لغو متعلق بليس فاعل يجب ان يكون فاعل يكون وهو تامر ان اسم
وهو وجوده في خبره وهو عند السامع وقد وقع في موقع الخبر صفة نسبي والواو في وقد وقع على في بعض النسخ
تصرف الناسخ لعمدتها في عبارة المفتاح وقد قصد بالنصب معطوف على ان يكون ثم ان السكاكي انما بقى الوجوب هنا

اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم لا تحقيق الجواز **قوله** غير مشوب حال من السعي قبله سألنا ان نقله الشارح هذه
الامر هيئة للفاعل الذي هو الموكلة للسعي كذا في شرح المفتاح للشرع ولك ان يجعله حالا من كاف ذلك اي محيدا
وجوده في ذلك حال كونك غير مشوب في افادة واداه بخبر الزيد في عدم السعي تحت الافادة **قوله** والشارح العلامة
فلو ورد في نفي من الشارح انه قال في شك ان هذا الكلام مسمى من الشارح الا انه قد وقع بين الخبر والنهي والبيان
باعتبارها كلمة سوق البيان **قوله** انما يستعمل في الخطا في الفاعل هذا المحض انما في كاشع به قوله لا افادة وجود
فلا يتوجه عليه ان هذا التركيب كما في التخصيص باق للتقوى فلا وجه للتخصيص **قوله** واما ان يكون باعتبار انه لا يتم
الضمير في ان يرجع الى وجود السعي الى الافادة ولذا ذكره والمراعاة في انما سميت قهر السعي على المتكلم باستعماله يحصل في
الخطا في الفاعل لان معناه رد الخطا ابتداء وهذا ظاهر فاللزم انما هو بين وجود السعي وبين قهر السعي على المتكلم
لا بين رد الخطا في الفاعل واداه بغير السعي لانها لا يجتمعان اصلا فكيف يتحقق اللزوم بينهما وهذا الظاهر ان قول
الفاضل المحقق ان لزوم رد الخطا في الفاعل لا فادة وجود السعي غير ظاهر وعكس كان ظاهر اعلم حيث يحتاج الى
توجيه على ان اللزوم بين رد الخطا في الفاعل ان سلم في الجملة فانما سلم لزوم افادة السعي في الخطا واما عكسه فلا وجه
فاعتبارهم الا في اصلا لان اثبات الحكم لاحد الشريكين في اعتقاد المحاطب لا ينفية عن الآخر فليست برأى علم ان الشارح العلامة
قال في حقه يجب ان يعلم مع ما قد علمت ان استعمال الاولين يعني سميت وسميت بالم يجب ان يكون في صورة علم السامع
كاستعمال الثالث يعني انما سميت بل جاز ان يكون في صورة جملة فيجوز ان يكون استعمالها في صورة علمه ويكون حكما
حكم الثالث في رد الخطا فيكون السعي فيها مستورا بخبر او هو او ليس ان هذا كلامه فعلى هذا قول الفاضل المحقق وسكت
بيان سميت الى اخره عطف حيث لا نالا انما لم يقرض مجال المثالين لا في الابتداء بل قد تعرض لها انتم لعلكم ترجعون
يعلم ان من يكون جازا او قد بنا قشر فيه بان الجاز انما يكون باعتبار النقل عما هو المعنى الموضوع له لا عما هو المعنى عند
ارباب المعاني اذ لم يوضع اللفظ بآثاره بل انما ينفيد بحسب المقام كاحر حوايد والجواب ما ذكره الشريف في توجيه كون الاخراج
على خلاف مقتضى الظاهر مسمى في علم البيان بالكتابة من ان الحقيقة والحجاز والكتابة يكون ايضا فالالفاظ بالكتابة
الى الاغراض الاصيلة في عرف البلغاء ايتم وكلام العلامة مسمى على عرفهم فلا اشكال **قوله** او باعتبار انه معناه فيكون
في الظاهر ان السعي هو ان يرمي معنى اللفظ لكن استعماله في خبر معناه عند الله والبيان عدم الظاهر على المعرفة لا ما ذكره

الملازمة من معانيها **قوله** فان كان قد نسب الى الغير المساهلة كان يجوز المعنى ان كان اعتقاد المخاطب انتقال الفعل
الى الغير باعتبار مجازي نسبة الى الغير بذلك الاعتبار كان يجوز فيه بحث لان المخاطب اذا كان نسب الفعل الى الغير
للمساهلة لم يكن خطأ الا لخطأ في الجواز وقد ذكرنا ان هذا التركيب انما يستعمل عند خطأ المخاطب في الفاعل
وهو هذا الاتفاق وبالحيلة هذا التركيب انما يستعمل اذا اعتقد المتكلم ان المخاطب اخطأ في الفاعل وانما اذا اعتقد
انه نسبة الى الغير مساهلة **قوله** اذ انبى الفعل على مر في اشارة الى تعيين الموقوف عليه لقوله وان انبى على المنكر
ولما سبق اشبه البناء على المرفوع ون البناء على المنكر اختار في الاول لفظة الالة على الحق والثبوت وفي الثاني
ان ثم في لفظة البناء اشارة الى تقدم السند اليه لان البناء يقتضي عدم المبني عليه الذي هو كالاساس **الخصيص**
الجنس المراد بالجنس ما يشتمل الكثير على ما هو معنى الكلي الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك
كالرجل والمرأة فاذا قيد كل واحد بخصه كما في رجل طائر صار نوعا ثم الظاهر ان المراد بقوله او الواحد منع احوال الجمع ولما
كان وجه تخصيص الواحد من الجنس ظاهرا حيث كان المنكر له دون تخصيص الجنس فقط او الواحد فقط بينه باقائه
من الشيخ لكن قوله فيما يشاء وقد باني التقوى لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في تخصيص يمدح في هذه الالة
فلما تامل **قوله** رجل جاء في الجوز لوقع النكرة مبتدأ كونها فاعلا في المعنى لان المعنى ما جاء في الرجل كما بين في كتب
المنحرف **قوله** هذا الكلام الجار على معناه الظاهر ويتعلق بالمخاطب اي الذي خوطب به هذا الكلام **قوله** او اعتقد انه امر
ان اراد اعتقاد انه امر فلفظ كاهن الظاهر لا يكون في الكلام اشارة الى قصر الاقرار وان اراد اعتقاد انه امر
سواء كان فقط او مع اعتقاد انه رجل اي بمعنى الكلام اشارة الى القصر بقواعد الثلاث وهو لا وجه وان كان الامر
اظهر ثمر باقي قصر الاقرار لا يظهر في صورة وقوع التصديق الى الوحدة لان اعتقاد ان الجار في رجل ان لا جامع اعتقاد
رجل واحد كالاختصاص ومن شرط قصر الاقرار جواز الاجتماع حتى يمكن اعتقاد المخاطب به **قوله** ولعلنا سمعنا كلامه لما كان لا
غير سلك على غير شبه حاله بحال من ترجى الفعل مع جزمه وغيره على الفعل في المستقبل فاورد بصيغة الترجي **قوله**
ترجي من نفسه على سبيل التجرؤ **قوله** فلا يكون للتخصيص البتة ظاهرا بقرينة يشعر بعدم احتمال المظهر للتخصيص عند
قطعا وقد اشار في شرحه المفتاح الى احتماله اياه عنده مرجوحا وان في عبارة المفتاح اشارة الى ذلك وقد اشارنا
فيما سبق الى ان الالة اعادة التخصيص التي ذكرناها في المظهر المتقدم اليه قد ذهب الشيخ الجرجاني عن الحق في الحق

قوله بين الصور الثلاث يعني هو عرف وزيد عرف ورجل عرف والمراد بانه ان الحكم هو ان الاول يحتمل الاعتبار بمعنى
التخصيص والتقوى على السواء حتى الثاني الحمل على التقوى والواجب الثالث الحمل على التخصيص ووجه الاتفاق عنده ان
لفظ هو في المثال الاول يحتمل ان يكون مبتدأ عن اصله من غير اعتبار تقديم وتأخير فلا يحتاج الى تقوى وان يكون
في الاصل مؤخر ايان يكون الاصل هو هو على انه فاعل لا مفعول من مواقع جواز اتصال خبر الفاعل به على انه تأكيد الثاني
المسرا وان لم يكن فاعلا جاز تقدمه عنده فيفيدح التخصيص وانما زيد عرف فلا يعتبر فيه ان اصله عرف فبذلك لا اعتبار
الضمير المستتر في الفعل وابدال الاسم المظهر منه قليل جدا في كلام العرب فمعنى فاعله زيد فلا يجوز تقديمه ولا يفيد
التخصيص بل التقوى وانما رجل عرف فلا يحتمل الا مبتدأ لغوات شرط المبتدأ اعني التعريف او التخصيص فتعين الحمل على
انه كان في الاصل مؤخر ايا من الضمير المستتر في عرف ثم قدم فيفيد التخصيص البتة وانت خير بان رجلا عرف يحتمل ان
يكون من قبل الاضمار والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم الا ان يقال قولنا انك في البحر فيه
عند كونه مبتدأ لا في كل تقدير تامل **قوله** واستثنى المنكر اي من عدم جواز كونه مؤخر كما في زيد قام وحاصل الكلام ان
ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهم المستتر في الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا في كلام العرب كما سبق فلا وجه
حمل الكلام الشاذ الكثير النظائر عليه فما الا ضرورة فيه ولهذا الحكم عدم الجواز ولما فاقده ضرورة فيجوز هذا التقدير
ويحمل عليه **قوله** اي على القول بالا بدلا وقيل الذين ظلموا مبتدأ او فاعله خبره وقيل نصب على الضم ارفع عليه وقيل
الوارح في حال على كون الفاعل كما في كلوي البراءة **قوله** على ان رجلا بدلا من الضمير فان قيل القول بان رجلا عرف رجل
بدل من الضمير تالم يقل به احد كيف وان يستلزم ان يقال عرفا رجلا وعرفا رجلا ولم يرد به الاستعمال الشاذ فضلا
الوجوب قلنا ليس المراد ان المرفوع في مثل عرفت رجل بدل بل ان رجلا عرف مقدار يعرف رجل على ان يكون بدلا حتى
ان رجلا عرفا يكون مقدرا يعرف رجلا في صدور ايمان في التقديم دون التحقيق كذا في شرح المفتاح وقد بينا ان
على ان الكلام وابدال الاسم المظهر المستتر في الفعل فلا بد ان هذا النوع هو في التنزيل فان قلنا علم لا يجوز
عليه **قوله** اذ لا بد له للتخصيص عرض عليه بان صاحب المفتاح قايلا بالعرض الفردي فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذا
المعنى رجل يعرف رجلا والجواب ان قوله بذلك مبنى على اعتبار التقديم والتأخير كما يدل عليه سياق الكلام
في المفتاح وبشرط قولنا الشاذ فيما بعد قوله لان المهم لا يكون الا شرا ظاهرا ان الامتناع مبنى على ان الاضمار

مختص في نفسه بالشر لا يتجاوز الى غيره واعتبر على بان السكاكي اشار في مباحث القصر الى ان يجوز مجامعة
لا مع التقديم لذلك على القصر مع كون الصفة في نفسها ماله اختصاص بالموصوف فيفهم منه ان امر الاختصاص
المذكور وقد يجاب بان الامتناع لا يمنع القصر فكيف منع هذا ان يراد ان المهر شولا خير بناء على الاختصاص
المذكور وقد يجاب بان الامتناع ليس مبيحا على جواز الاختصاص في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص معلوم لكل عاقل
كادل عليه كلام الفاضل المحقق **قوله** واذ قد صرح بتعلق محذوف اي ان لم يطلب وجبهه والفاء في فالوجه تفريع
عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لا في تشبيهها له بان في الحركة والشكون وعدم الحذف على ما صرح به بعض النحاة
قوله بل الامتناع تقدير التامع اولى لان الامتناع هنا من وجوب احد الزوم تقديمه على التسوية والثاني لزوم
تقديمه على ما يتبع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل واما الامتناع تقديم الفاعل واما هو من جهة واحدة **قوله**
واقية قامه ضمير اي مقارن لا اعتبار بالفتح فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل ثم الفرق بين فتح التامع والفاعل
الاول لا يحتاج الى عمل آخر بخلاف الثاني فانه يحتاج فيه الى الاثبات بالضمير الذي هو اجنبى لا يجرى في هذا الشأن
قوله ثبت بما قيل الحاق بلبله قبل البيت للتعالي من قصيدة معجزة ما عجزوا ترجمها ما راها محلا ثم انكشفت سوا
بعد التبرج واول القصيدة عجزت ان تكون فيته وقد بين الجبان واحد ورب الطهر تزوج الى الطاهر
تبعي ثابها وهل يصلح العظام ما اسد الدهر وما عرق الاختصاص بكنها وكل عينها وثوابها القفر ثبت
الست العجز الكبيرة السن ولا يقال عجزه والعامرة تقولها وجمعها عجزت بعينين والاحد يدان اعرجاج الطهر والضمير
بها راجع الى العجز وفي التمام بني فلان على اهله بناء والعامرة تقول باهله وهو خطأ وكان الاصل فيه ان الداخل
كان يضرب عليه فله ليله ودخل بها فتبيل كل بناء هذا كلامه فظهر ان حر الكلام ان يقول ثبت عليها والحاق ثلاثا
ايام من اخر الشهر ومحاذاة الفم خلوص وجهه المواجه لتامع النور الواقع عليه من الشمس سبب وقوعه في ظل الارض والدار
من قوله وكان محاقا كله اظلام الشهر كله عليه من كمال المنقر **قوله** عليك ورحمة الله السلام اوله الا بالتحالة من ذلك
عرق ذات عرق اسم موضع **قوله** على وجه اشارة الى وجاهه وهو جعل ورحمة الله معطوف فاعلى المسكن في عليك
فيل وفيه بعد لزوم العطف على الضمير المخرج التصل من غير تأكيد ولا فصل بين المعطوفين وفي اخر الباب السادس
مغنى اللبيب ان عدم الفصل اسهل من تقديم المعطوف على المعطوف عليه لوروده في التكرار برجل سواء والعدو حق قبل

قياس انتهى كلامه وانما ذكره الاعاني من ان لا يتم عدم الفصل فان عليك فصل في الحقيقة لان الضمير مقدم رتبة من
الطرف فالطرف فصل مجوز العطف فلا يخفى انه نصف ضمير لان يكون قوله على وجه اشارة الى جواز تقديم السلام بعد
عليك بان يكون السلام الثاني مشتركا وان يكون اشارة الى كون ورحمة الله جملة معترضة على جواز التقديم عليك
ورحمته الله عليك السلام والوجه الاول من الوجه هو الذي ذكره في شرحه المفتح بقوله لو كان يشك في الاموات اسم
كان ضمير الثاني وضمير الجملة التي بعدها والى علق بيديك يقال شكوت المقتلان وفي التنزيل انا اشكوا شي وخز في الله
وساقى ما في موصولة فائمة مقام فاعل يشك من بيان له والكلمة الحزن المكتوم ثم انكيت عطف عليك كان لا شك في جوا
لراو الهرة للتسلي اي زال شكايي ويجوز وقد اسان لموضعين واسم ان كون قوله وساكته عطف على تعدد
ما هو انظار المتبادر ويمكن ان يقال انه فاعل فعل محذوف بدل عليه المذكور فهو من عطف الجمل والتقدير وانكيت
ساكته او يكون وساكته بالجر عطفا على القسم والضمير للغير فاقم **قوله** وكذا راجل جاء في بدل اصطلاحي فالتساكي
خالفا لجماع النحاة في جواز تقديم التامع في السلك كما خالف علماء البيان في انكاره الجواز العطف ويرى على هذا القائل
التساكي صرح بان ارتكاب الوجه البعيد في جمل جاء في لغوات شرط الابتداء فكيف يقال انه بدل اصطلاحي عنده
وكذا الكلام في غيره حيث بين الكلام فيه على ان الاول مبتداء وسند اليه على ان كلامه التساكي في اوائل الفرض الرابع حيث
قال قوله عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عدم التظير وان لا يوقعه الاسد التقديم والتأخير بل على
امتناع تقديم التامع في السعة وبدل كلامه ايض في اوائل الحاله المقضية لتقدم المستند على ان التفت لا يجوز
تقديمه ولذلك تعين الطرف في مثل قولك في الدار رجل الجيزية وقيل نصب الكتاب في قولك جاء في والبارجل
قوله ثم لا يتم انتفاء التخصيص معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل وفيه نظر اذ لا يجوز تقديم الفاعل المعطوف
ثم الامتناع **قوله** لا يقال التساكي جواب عن منع المصاعف **قوله** لا يتم قيل انه كلام على السند فلما هو سا والتمنع في غيره
قوله لا نقول قد ذكرنا في حق ان تقديم التأخير على الوجه المستبعد في المظهر يحصل المصاعف انما يجوز عنده فمما فيه ضرورة
الضرورة وفي النكتة التخصيص بالوصف لوجه وقوعه مبتداء كالمظهر المعروف والمصاعف ثبات فساد من الوصف كاسبق الامر
بانه يقتضي ان يقع تقديمه في انا قلت ايض وقوعه مبتداء كالمعرف ومخص **قوله** ولا فلا توجب لكلا مرأى وان امر
ان يكون المصاعف مستفادا من الوصف لا يكون من تقديم التأخير فلا توجب له التساكي ان ذلك الوجه البعيد فلا يرب

الاعضاء الضرورية والاضروحة في صورة المنكر لخصوص صلاحية الابداء بالتحصيص بالوصف **قول** اذا لم يقصد به
التوضيح قد سبق ان التحصيص القرري ايضاً يحتاج الى اعتبار والتاخير فلا يعقل **قول** ثم لأم استناع ان يراد المراد
فدا جاب القاضل الحشي بقوله اذا قيل كذا يمكن ان يناقش في الجواب بان ما ذكره من قبالة المنكر بناء على ما ذكره انما
هو اذا جرى الكلام على ظاهره ولما اذا كان بطريق التنزيل لا اعتباراً بكتابية فلا جفاء في امكان اعتبار المنكر
ثم لا يخفى ان العاقل اذا سمع من الكلب جرحاً عند سماعه بان سببه فالتقاء ما يفيد اليه ينبغي ان يكون بطريق التنزيل
لا اعتباراً بنسبته وهذا التقدير كاف في تجميع كلام السكاكي **قول** ثم قال ويقرب من ذلك انما في اول الكتاب المذكور
ثم اذا دخلت على جملة في الترتيب في الاخبار وهو المراد منها والمحقق بعد ما اخبرتك على قول السكاكي التقديم يفيد
الاختصاص بشرطين اخرين عن قوله ويقرب من هو قائم كذا فلا يراد ان حديث العرب في كلام المفتاح مقدّم على حديث
الاختصاص فلا وجه لكلامه **قول** لم يتفاوت في الخطاب كذا لعل الشر في عدم التقاء وتل المعنى على تقدير موصوفه
انما جاز قائم وهو جاز قائم وانت جاز قائم **قول** ولا يخفى ما يفيد من التعسف وجه التعسف ان المفعول بعد مقصور
السمع عند سميير وهو الجاز فيصان السبق في معناه العربية خلافاً للاختصاص والى على الراجح فيما جاز فيه السبق
والنصب هو العطف بالاتفاق حمل على الاصل ففي حمله مفعولاً بعد مصر الى المروج المختلف فيه وترك الراجح
عليه ان المقام لا يساعده لان امة النحويين ان المفعول معه هو المقصور بالنسبة في جملة قال الشيخ في شرح اللب انما
ان تحقيق معنى المفعول معه على حريتين مفيدتين احدهما كذا وكذا والثاني ان المفعول معه في جملة مقصورة بالنسبة
المفعول الاول الذي يصاحبه هو غير مقصور بالنسبة بل تابع له فيها اشك انما قلت جئت وزيد بالنسبة كان معناه انما
في الجي اصل وانا تابع له فيه واذا اردت استواء في الجي قلت انا وزيد بالرفع هذا كلامه اذا قررت هذا فتقول الاصل في
المعاول فيما غرض فيه وهو القرينة التقوية بثبوت التقوى وعدم الكمال بتمهله والاصل في العلة هو بعض الضمير وشبه
بالحال في تمهله كما صرح بذلك القاضل الحشي فاذا جعل وشبهه مفعولاً معه يستفاد منه ان الاصل في العلة هو الشبهة
هو خلاف الواقع فظهر وجه التعسف وانزع توجيه القاضل الحشي **قول** لكون فيها فعلاً عدل به الصورة الاسم فان قلت
اسم الفاعل حصة ولا عراب للصلة بل هو اسم الموصول فما وجد العراب الجاري على غير ذلك لما كان الصلة في صورة
الواقع في التركيب واللام في صورة اخرى جرى اعراب على الاسم المركب **قول** ولا يعمل معاملة في البناء حيث اعراب

نحو جاز قائم او ردي عليه انه ان اراد الذي يحكم عليه بانه جملة ولم يعمل معاملة في البناء قائم مع الضمير كما جاز
به الشارح فالاعراب في مثل جاز قائم ورجل قائم لا يدل على اعراب الظاهر ان الاعراب انما هو للعلم الذي
هو اسم المركب الذي هو مع الضمير ويتبع ذلك عبارة الوضوح في نحو ردي جاز قائم او ردي جاز قائم بالوصفية هو قائم فقط
وان اراد جاز قائم بدون الضمير فهو بمنزلة جزء الجملة لا جملة فلا وجد لثابت ولا معنى لحديث الشاهد وتكون الحكم واجب
بانا فاعلم قطعاً ان الخبر في مثل ردي قائم هو قائم مع الضمير وان اعراب الجازي على قائم هو الذي استحقه الجمع بسبب كونه
خبر الكمال المتعجب اجزائه على الجزء الثاني جازي على الاول ولا شك ان ما جرى عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون
مستقلاً وليس بلام رده استحقاق الاعراب الذي جرى حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون الجمع معرباً
والوصف في جاز قائم ايضاً هو المجمع المركب من اسم الفاعل وفاعله لا انما جرى الاعراب على الجزء الاول لما ذكره ولما التفت
ببان لم يجعل جملة ردي عليه الشارح في شرح المفتاح بان ابقاء عدم كونه جملة على وجه شبهه بالخال من الضمير من غير ان
يبين معنى يخرج عن الكلام خارج عن القانون فالحق ان يقال الكلام ما اشتمل على انسيب اصلية مقصورة بالذات
والجملة مطلقاً فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة اللام فانه جاز مفعولاً فيكون نسبتها اصلية او
في مثل قائم الذي ان قائم كونه جملة كلام وما عداها فليست نسبة اصلية بل على سبيل التشبيه بالفعل لاشتماله على
معناه وقد تجاب على الرد بان لا حاجة في الصفات فانه يجوز تقليل حكم واحد لتعليل مختلفة واسباب متنوعة وفيه ما فيه
قول فاقبض في حكم الافراد نحو زيد عارف ابو مفعول اقبضه اعني الضمير البارز راجع الى عارف السند الى الضمير وفاعله
نحو عارف ابو لا اقره شامخ فقال يجوز زيد عارف ابو ما يراد بالابداء ثم ان القطع يكون المفعول الاول للاتباع ما انما
من خصوصية المقام وقد يكون الامر بالعكس كما في قوله ثم طابعت في هذه الدنيا لعمري فان اللعنة وهي المفعول الثاني
تابعه هذا وفي قوله اي جعل تابعاً لعارف السند الى الضمير الفاعل في السند الى الظاهر مسامحة اذ المراد على قياس ما
لعارف السند الى الضمير مع غيره عارف السند الى الظاهر مع ذلك الظاهر كما لا يخفى **قول** ولعله سهل اذ الكلام في عار
السند الى الضمير ليس جملة بل هو مع ضميره وقع مقدر لشبهه بالخال من عارف السند الى الظاهر لا ينبغي ولا
يجب فكذلك عارف السند اليه محتمل ليقع في الكلام ولا يساعده المقام وان كان محتمل في نفسه على ان العارف اذا
الى الظاهر في استماع تشبيهه وجمعه كالفعل فلا معنى لجعل افراده بطريق التبعية **قول** فاعلم انما نظيره

وتطابقها لتفصيل الاستعمال في المعنى المذكور ولذا لم يذكر هاتم الجوز وقوع مثل وغير متبادر تخصيصها بالاضافة وان
يقترقا لتوغلها في الالهام على ما ذكر في كتب الجوز واعلم ان الفاضل الحنفى فصل استعمال مثل وغير بما لا مزيد عليه الا ان
في آخر البحث وايضا لا معنى للتعريض بنفي الغيرية ولا باثباتها محل بحث اذ قد يكون للتعريض بها معنى مقبول اذا اضيف
غير الى ما يحتمل التقدير مثلا اذ ادعى معتزلي معين انه غير قدرى هو بان لا ندرك حيث قوله عليه السلام القدرية يخرجون
هذه الامة فقلت له غير القدرى لا يقول بعد الخالق سر يد بالغير مطلق حصل التعريض لذلك المدعى ببقاء الغيرية
حصل الكناية واثبات القول بتعدد الخالق لما اضيف اليه غير واذا ادعى انه ليس بغير سفي مع نفسه ابا بكر فقلت له
غير التعريض بنفس ابا بكر حصل التعريض له باثبات الغيرية والكناية في اثبات عدم البعض لمن اضيف اليه غير وهذا التقدير
لتحقيق اصل كلام الرازي قد تكرر قوله نعم الثبوت لذاته او المنع عنه بالطريق الاولى فان قلت اذا كان المراد ان كان
على الصفة التي هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت لذاته او الانتفاء عنه بالطريق الاولى واما غايته القاسوى قوله
بالكون على الصفة التي هو عليها هو الاشتراك في اصل الصفة وان كانت فيمن اضيف اليه المثل اقوى في معنى الاصل
ظاهر لانه لا اثبت الفعل مثلا لمن شاركه في اصل الصفة فثبوت له مع كون تلك الصفة فيه اقوى بالطريق الاولى
وبدل على اعتبار قوة تلك الصفة فيمن اضيف اليه مثل لفظ مثل حيث كان المتبادر يكون وجه الشبه في المتبادر
اقوى في ذلك ان تقول وجه الاولوية ان الثبوت له او الانتفاء عنه فيهم بطريق البرهان كما هو حكم الكنايات **قوله** من
غير قصد الى ان انسانا في هذا القيد معتبر في جميع صور الكنايات غير فانك اذا قصدت بقولك غيرك لا يجوز
الاتصاف بالجوز عن غير معين لا يلزم اتصاف مخاطبه الجوز ان يكون المتصف به اختيارا **قوله** بان يراد بمثلك
او غيرك انسان غير مخاطب مماثلة له او غير مماثلة له معنى يوجد في هذه الالادة التعريض بالمعنى القوي اعني ان يكون
في الكلام نوع خفاء اما اذا اريد به انسان عين فظ لان ذلك المعين يحتمل ان يكون زيدا وعمرا واما اذا اريد
المطلق فيوجد التعريض في مثلك باعتبار ان ما صدق عليه غير معلوم فمن هذا الوجه حصل فيه نوع خفاء واما في
الغير فغير ظاهر **قوله** اي لم ينشأ من الادة التعريض حاصله انه لم يقصد بغير ههنا امر ما يربط اضيف هو اليه بل اريد به
معنى لا ولم يرد يكون ذلك القول ناشيا من عدم الادة التعريض الا انه ليس ناشيا من التعريض على سبيل الكناية
كافي ضربين من غير ذنب وتوجيه الكناية فيه ان يقال ان هذا القول ليس ناشيا من كل شئ في الوجود بل بعض الالام

بما ليس منشأ له فلما جعل غير الادة التعريض منشأ له لم ينشأ له وعلى هذا القياس ترجيح الكناية
في قولك ضربين من غير ذنب **قوله** لا تنه من الكناية المطلوب بها نفس الحكم سفي ان الكناية تارة اقسام يطلب بها
صفة من الصفات كقولك طويل النجاد فان المطا فيها طول القامة وما يطلب بها صفة اي اثبات امر لا كاثبات
الوجود عدم النجلى لما اضيف اليه انظر في مثل وغير لا يحتمل وما يطلب بها غير صفة ولا صفة كما في قولك جواد
مستوى القامة عرض الاطوار في الكناية عن الانسان **قوله** قيل وقد يقدم السند اليه المستوجب لغيره وقد يقدم
لا تروا على العموم عطف على قوله بما سبق وقد تقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي وما في وسطه من الجاهات فهو
من تسمية المعطوف عليه مقول قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول ابن مالك ومن تبعه فكيف يعطف احدهما على
الآخر قلت هو من قبيل عطف التلغين كما يقال لك ساكونك فيقول **قوله** اي قل من هذا انسانا اليه العادة في
تفسير قوله ثم قال ان جامعك للناس اماما قال ومن ذريتي في حق الصغير في قوله وقد تقدم محتمل ان يكون **قوله**
الى السند اليه المسور بكل بقرينة سياق الكلام كما هو المتبادر من كلام الشارع ويحتمل ان يكون واجبا الى السند اليه
قطعا لان لفظه في ما افادت بحرية الحكم وكان ما يكون تقديمه لا فائدة العموم هو المسور بكل صرح به الشارع بيا
لما في الواقع **قوله** فالقديم يفيد عموم التلب لم يذكر ههنا الادة الصلح كما ذكر في فناء التاخير لانه عموم التلب يستلزم
سلب العموم بخلاف العكس **قوله** يكون معناه نفي القيام بجملة الافراد ظاهر العبارة ان يقول يكون معناه ثبوت انتفاء
القيام لكنه راعى كلام المصنف قال المستأنفة نفي الحكم عن الجملة فاعتذر المعنى الاول **قوله** وقد حكم بنفي القيام اي
انتفاءه على ان يكون مصدرا من المعنى للمفعول وقول معناه قد حكم هذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات
فليس يدخل الباء محكوما **قوله** المستأنفة نفي الحكم من الجملة يعني رفع الاجاب الكلي كاشية اليه نفي الشارع لا يعني
الحكم من الجميع من حيث هو مجموع فلا ينفق بعدم صدق مثل لا يحتمل هذا الخشب الكل مع صدق ليس محل البعض **قوله**
انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي هذا كما سيصرح به بناء على الاعمال الغلب والافتقار بتوجه القيد في شله الى المنع فان ثبت
فاعتذر والله لا يجب كل محال غور وظاهر **قوله** وقد اهل فيهما بيان كية افراد الموضوع قيد لما قبله واشارة الى ان
في الجملة على الافراد المتبادر منه ان يكون هناك افراد لم يتبين كية فيها يخرج القضية الطبيعية وهي التي حكم فيها على
الطبيعية كقولك الانسان نزع **قوله** وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية ثم قيل عليه كون هيئة القضية سور الكلية اما

يستقيم لوجه الجزئية وهو ممنوع لما من الفرق بين لا رجل بالفتح وبينه بالرفع فانه يحمل عدم العموم ايضا بخلاف
الاول فالحكم للعم النكرة الواقعة في سياق النفي محمول على الاغلب واجب بان المدعى ان كل ما يفيد العموم فهو
سور الكلية سواء كانت تلك الافادة في جميع الصور او بعضها في المقام ومنها ما اعترف القائل المذكور بكون النكرة
في سياق النفي مفيدة للعموم ثبتت كلمة القضية ولا يفيد عدم افادة ذلك في صورة اخرى **قوله** كانه في الوجبة سور
الجزئية هذا بالنظر الى الاغلب ولا فقد سبق ان النكرة المنونة قديمة في الاثبات كقولهم عمرة خير من جردة وقوله
صلت كلمة عليت نفس ما قدمت واخرت **قوله** على ما قال في الاشارات في عدم اختصاص الصورة فمأذره العموم وكون
التنوين سور الجزئية في الجملة بناء على ما ذكره الشيخ من ان الشيخ وان لم يفرق بين وقوع مقدم الشرطية كيف وقد قال في
في الاشارات وان علم الله وان كان في لغة العرب قد يدل الالف واللام على العموم فانه يدل على نفس الطبيعة
ايتم فمما هناك لا يكون برفع الالف واللام موقع كل لكن يتم مقصود الشارح حيث فهم منه ان الالف واللام يكون
سور الكلية على تقدير افادتها للعموم والتنوين سور الجزئية على تقدير افادتها لخصوصا لا يدل على انما يتنعم
التخصيص على جميع الاحوال في نفس السورة بل في نفس الامكان طلقا كما لا يخفى **قوله** ان كانت كلمة كل انشا باحدا
لفظ كلمة الى ان التاكيد في قوله ان كانت كل اخذه باعتبار تاويل كل بالكلمة والا فقد تقرر في كتب النحاة
في كل افراد الضمير الرابع اليد وتذكيره وان معناه يجب ما يضاف اليه نحو كل شئ فعلوه في التبر وكل نفس رابطة
الموت وامثالها **قوله** كما اذا قدمت على فعل النفي هذا يقع في الاصطلاح من تعميم مثل يضرب ولا
يضرب فعلا متفيا فالساعة نظر الى المراد تقدمها على مجموع حرف النفي والفعل المتني لعل الثاني فقط **قوله** قالوا
ان يجعل حرفه نظرا لا ينقص مثل قولنا ما انا احد كل الداهم لانه معمول للفظ النفي مع انه داخل في الشق الاول و
يمكن ان يدفع بان الفعل المتني هو الذي يدخل عليه حرف النفي صريح وهذا ليس كذلك **قوله** وقدم التاكيد
لان كلا اصل منه الطاهر ان الاصل في التاكيد لا يستلزم كثرة الاستعمال كلفي التاكيد اكثر فاحمل عليه راجح قلنا
ممنوع ولم سلم **قوله** وجعل الفعل متفيا بل لم يجعل متفيا بما في الصورة المذكورة اعني فيما تقدم المعمول
على مجموع حرف النفي والفعل الداخلة هي عليه كما يدل عليه **قوله** لان النفي بما لا يتقدم معموله عليه هو الوجه وعدم
تقديم المذكور انتفاء ما النافية صدد الكلام بسبب شابهتها حرف الاستفهام من حيث دخولها على الاسم والفعل

كله بعينها بخلاف لو ان فاتها لا اختصاصها بالفعل صار كالحرف من حيث تقديم ما في خبرها عليها يجوز ان تقدم
معمول الفعل المتني عليه وانما لا فاتها وان كانت كافي للدخول على القبلة بين الاثبات حرف كثير تصرفهم فيها وكلما
يعمل ما قبلها فيما بعد في قولك ضربني بالواب وقولك عزمت عليك ان لا يضربني يعمل ما بعده في ما قبلها واعلم
ان الوجه الذي ذكره الشارح انما ينهض وجه عدم ايراد مثل كل الداهم ما اخذت في الامثلة لعدم ايراد مثل
فاكل الداهم كما اخذت كانهما عليه وذلك لان المقرر في النحاة انتفاء الاول والثاني في الظاهر ان المثال المذكور
من القسم الثاني لا اول لان حرف النفي داخله ختم على الفعل العامل في كل فاستل **قوله** وفيه نظر لا نجد حيث لا
يصح النظر سبق على ان قوله لا يقع الا حيث يراى يفيد الكلية كما يشهد به الطبع السليم والنحو ما ذكره في معنى البيت ان
دلالة الصورة المذكورة على نفي العموم وثبوت البعض من قبل دلالة المفهوم وهي انما تعتبر عند عدم المعارض والعا
موجود في الصور المذكورة اذ قد دل الدليل على مطلق تحريم الاحياء الى التكبر والفخر على الناس بغير حق تكبر او على
ان الله ثم لا يجب طلق الكفار الا يقيم الى الواحد يحرم الربا وينهى عن طاعة مطلق الخلف المدين اي الذي هو كثير
الحلف في الحق والباطل قليل في الرأى والتميز وحيث عند الناس لاجل كونه من الممانه وهي القلة والحقارة فمما لا يخفى
اذا تأملنا في نفس الكلام حيث يحمل على الدليل الخارجية وجدنا الامر على ما ذكره وهذا المعنى يفيد لفظه اذ دلالة
على تبعض التقادير المفيدة بجزئية الحكم في بعض الصور على قياس لفظه عند فاعمل **قوله** بان قدمت على النفي لفظا
الى ان النفي المستفاد من لفظه الاستوجه الى الفيد اعني الدخول في حيز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقديم
كل عليه ولا يرد ان انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون بانتفاء في الكلام اصله لفظا فيجوز **قوله** عم النفي على
اطلاقه قوله لما قال له ذوا اليمين هو عرو من بعد وسمي بذلك لا تركا بل بكتا بديده وقبل الطول يدبر وروى
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحضر وسلم في كفيتين فقام ذوا اليمين وقال اخبرت الصلوة ام نيت بالرسول
نقال ثم كل ذلك لم يكن فقال ذوا اليمين بمقتضى ذلك قد كان فاقبل التوجه على التوجه وفيهم ابيكم وعمر فقال احق ما
يقول ذوا اليمين فقام فقام ثم واثم الصلوة ثم سجد سجدة ثنتين للتميم واستكمل الحديث بوجوب الاول اذ قوله كل
ذلك لم يكن ليس بمطابق للواقع فكيف صدر عنه **قوله** والثاني ان الكلام مبطل للصلوة فلم يستأنفها والجواب عن
الاول ان قوله كل ذلك لم يكن محتمل ان يكون من شئ منها لان عدم كون الشئ يستلزم عدم الشعور به فيكون من

فيلزم المذموم وإرادة اللازم أو يقول المذموم ذلك لم يكن في ظن ولا كذب في هذا وعن الثاني أنه كان قبل نسخ
الكلام في الصلوة توقيفا بين الدلائل نعم أحج بالحديث مالك والثاني في أحد على أن الكلام العدم في الصلوة من
يظن أنه ليس فيها لا يبطالها لكن تأويله عند الحنفية ما ذكرنا وإن كان هذا التأويل على محض الإشكال لأن تحرير
الكلام في الصلوة كان بمكة وحدوث هذا الأمر إنما كان بالمدينة لأنه رواية أبو هريرة وهو متأخر الإسلام وقد
رواه عمران بن حصين بطريق آخر وهو ته متأخرة بل ذكر النووي في التهذيب أنه أسلم عام أسلم أبو هريرة **قوله**
على من الذنوب إشارة إلى أن المراد من الذنوب في قوله تدعى على نبيها هو الذنوب بقرينة المقام بعد ما ثبت
أن ذنبا اسم جنس يقع على الكثير والقليل كما ذكره السراي **قوله** قال المصنف المعتمد في إثبات المطلوب بالحديث
وشرأي النجم فيه نظر لأن المطلوب هو القاعدة الكلية كالأجني في المثال الجزئي لا يثبت فماتل **قوله** والناحية
إذا لم يكن الفعل في لفظه الشايع يدل على جواز الرفع في مثله والمذكور في معنى اللبيب وغيره امتناع زيد
ضربت بالرفع لما فيه من حقيقة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم إلا أن ما نقله الشارح عن سيبويه
في قوله تلك كلفن قتلت عدلا يدل على جواز الترتيب المذكور **قوله** فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير
مفيد أشار إلى أن الاحتجاج بشرأي النجم على كذا جزئي المدعى اعني قاعدة كل فني القبول إذا دخلت في خبر النفي و
شمول النفي أن لا يمكن داخله فيه وإنما الاحتجاج بالحديث فعلى الثاني خاصة وفيه بحث إذا قلنا بل ان يقول الجواز
أن يفيد النصب لذلك العموم على سبيل الاحتمال والرفع على سبيل القطع فعند الشارح قاعدة القطع بالمقصود
أو لا يفيد النصب أصلا ويفيد الرفع على الاحتمال فلا يثبت شيء من جزئي المدعى لأن المعبر فيها الكلية والقطع
كأن لا يخفى **قوله** ولما قيل ان يقول أنه منظر الرفع اجيب بان ما ذكره محمول على الأكثر الأغلب وليس بكل لا بدليل
قول على كرم الله وجهه لما ثبت الهدى كان كذا على طاعة الرحمن والبر والتقوى احتمال أن يكون كان شائنة والمجمل هي
النجى بل بدليل قوله فيصير عنه كلها هو فاعل كاصح في معنى اللبيب وإذا لم يكن الحكم المذكور وكلما جاز أن يكون معمو
للعامل لفظي أيضا فلا يمكن الرفع مفيد لما قصد الشاعر من شمول النفي كالأول عليه سياق كلامه لا اختاره وأنت خير
بأنه لو لم يدل على الجزء الثاني من المدعى على الأول لجواز أن يكون النصب أيضا مفيد لشمول النفي والعدول إلى الرفع
لغايرة تدبرة ونحوه معقول للعامل لفظي **قوله** واعتبر عليه ابن الحاجب اجيب عنه بان سيبويه إنما منع الضرورة الشعر

لا مطلقا فلا يتوجه عليه ثبوت الضرورة من وجد آخر وليس شيء لأن قوله وحذف الضمير من الخبر جاز على
التقدير بل على نفي الضرورة المطلقة هنا قوله إلا تأكيد أي لم يرد عند البصريين ولهذا جعل سيبويه كالمخبر في
البيت المذكور مبتدأ لا تأكيدا وجوز الأخفش والكوفيون كونها تأكيد النكرة محذورة **قوله** في اجزاء ما اصف
اليه عدم إبراز الضمير حيث لم يقل اصف هي اليه مع أن الفعل جاز على خبرين هو الما يقر في النظم من عدم لزوم الإبراز
عند الأئمة من اللبس في الأفعال وإن لم يرد في الصفات مطلقا **قوله** كان الجملة أرادها جملة ما اشتمل على الأجزاء إذا
بوكا كل الأجزاء اشتمل على أجزاء متباعدة حقيقة أو حكما كما صرح به في كتب النحويين وفي حكم المتقدم كما إذا حذف
المؤكد وبقي التأكيد على ما جوزه سيبويه والتحليل وقدم التأكيد على المؤكد أن جوزه في ضرورة الشعر كما سبق فإن في
كلتا صورتين لم يتقدم ذكرها أمثالا نظام لم تذكر أو ذكرت متأخرة لكن في حكم المتقدم **قوله** غماهي عليه وهو كونها
غير معموله للعامل لفظي ظاهر **قوله** هذا الذي ذكره في تفسيره على أن لفظ هذا إشارة إلى الحالات المتقدمة على تأويل
ما ذكره كذا مقتضى الظاهر مبنى على التغليب ولا تترك الخطاب مع معين إلى غيره الذي ذكر في مباحث الضمير من خلا
مقتضى الظاهر **قوله** كقولهم أي قول العرب ابتداء من غير جرى ذكر لفظ أو تقدير أو قيد أي وضع الضمير موضع المظهر
بناء على وضوح الأمر والكاف اسم بمعنى المثل في موقع المصدر أي وضعا مثل الوضع في قولهم وقد تفرغ عندهم أن المثل به
الذي إن يكون مدخول الكاف بل يكفي أن يستفاد مما في خبرها **قوله** المحمل على الإيهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا
الباب ثم جازم تراخي التفسير وتباعده في الترتيب عن الإيهام هذا وجه المناسبة المذكورة هو أن المراد بالمدح و
الذم العاملين في هذا الباب هو المبالغة قبل الزيادة والمبالغة والتخمين انهما الفصل ولا يقتضيان النفس
اليه وتوحي في طلبه **قوله** والتمتع بغيره بكرة كذا فإن قلت في صحيح مسلم من حديث جابر رضي الله عنه أن أبا اليس
يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه وساق الحديث إلى أن قال ثم يحيي أحدهم فيقول ما تركت حتى فرقت بينه وبين
امرأته قال فيدنيه منه ويقول نعم أنت فإين ذلك التفسير المذكور وابن الخصوص قلت يخرج الحديث على أن يكون فاعل
نعم صغير استأمنها ميمز بكرة محذورة بدل عليها التيسار أي نعم فانتا أو نعم شيطان وانت هو المخصوص بالمدح و
نظيره في حذف التمييز **قوله** من قوصا يوم الجمعة فيها وقعت أي فيها الرخصة أخذ وقعت رخصة لكن ذكر في معنى اللبيب
أن حذف التمييز شاذ في باب نعم **قوله** نعم وجب السلطان فإنه لو قيل نعم السلطان حيث لا قرينة لا لئیس السلطان بالناس

لحق شرط الفاعلية وهو التعريف الذي يكون الكلام المفيد للمدح والذم العالمين معه مصوغا في الظاهر على
وجه لا ينكر من اول الامر لان مدح شخص غير مذكور من الاشخاص وزنه فيه فائدة فان قلت هذا التباس في قوله ثم
ثم البعد حيث لا يعلم ان البعد فاعل او مفعول بالمدح قلت لا لان الآية تدل على ان المخصوص محذوف وهو قوله
وفي مثله يجوز حذفه كاصح جوابه **قوله** خبر مبتداء محذوف لان ما تقدم ذكره الفاعل مبهم قد رسوا عنه بمصر
فاجب بقوله هو زيد وفيه وجد الخ ذكره ابن عصفور وهو ان يكون المخصوص مبتداء وخبر محذوف اي زيد بمدح
ولعل وجه ان الحذف خارج الجملة انب لكون المناسبة للتفسير هو الاول اهذهذا ان الفرض تخصيص المدح باسمه في
جواب السؤال عنه انه ما مضى بان الجرح محط القافية فلا يناسبه الحذف وايضا الخبر لا يحفظ بحذف وجوبا الا اذا
سد شي مسدود صرح ابن هشام في الباب الخامس من مفتي القيد **قوله** لاحتمال ان يكون الضمير غائبا الى المخصوص انما
ذكر الاحتمال لان الضمير ايضا غايد الى متعلق به عند الكثرة الخ كما صرح به في شرحه للمفتاح مما مضى فيه قوله
ذوعها سبعون ذراعا اي ذراعها من المصدر لا خبر عنه بانه سبعون ذراعا ومنع سبويه التميز للتاكيد بناء
على ان وضع التميز لرفع الابهام وحكم بان ذراعها مصدر بمعنى المفعول اي من ذراعها يعني طولها سبعون ذراعا **قوله**
وقوله هو او هي زيد عالم فان قلت كيف يجزى هو زيد عالم شائع ان لا غايد في الجملة الواقعة جرحا قلت لان هذه الجملة في
حكم المنزلة اي الثاني من الحكم لان فاعله العالمان يربط الخبر بالمبتداء لان الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالافاء
عالم يوجد فيها رابطا بين المبتداء بضمير الثاني على من ضمن الجملة فلا يحتاج الى الرابط وكن الاحتياج الى
الضمير في كل جملة يكون غائبا عن المبتداء فيحذف في زيد منطلق وقوله ثم افضل ما قلته انا والنيبون من قبل
لا اله الا الله **قوله** كانا اثنان او التفسير الى ان التذكير باعتبار اثنان والتانيث باعتبار الفصح **قوله** ويختار تانيث
هذا الضمير فيقول صاحب الكتاب ان الضمير القدر في قوله ثم ان تكلم الجنة ضمير اثنان والتقدير ان تكلم الجنة ليس
كما ينبغي **قوله** ولم يسمع في زيد عالم تعريف للمرجح قال وهو زيد عالم وقد يجاب عن هذا بان التذكير والتانيث امرا
سوي ما استثنى من التامع وقوله ليس محبة على فية فتأمل **قوله** فقصة سبع سموات اي فخلقهن خلقا ابتداء
افن او حسن الضمير في نقصهن بهن تفسيره سبع سموات وقيل الضمير للشاء السابق ذكره على المعنى وسبع سموات
خالو قيل التامع جميع سماء الاول والاول من المروي والصحيح **قوله** ليتمكن ما يعقبه في هذا السام ان قلت هذا يحصل التمكن

الحاصل

الحاصل من ضمير اثنان في قوله اثنان زيد عالم من غير التزام خلاف الظاهر قلت لا لان السامع يسمع من المظهر من الملوك
خلاف الضمير الغائب فانه لا يفهم منه الا ان المرجع في ذهن السامع وانما ان ذلك الموضع هو الحكم لا غير فلا يفهم من نفس هذا
الضمير وجه الوضع فيكون اعم تناو اثنان اثنان واهم منه واما كان اثنان محصل فيه فضل تكن لا يحصل وان كان **قوله**
ابن موسى في ذلك البيت ابن موسى هو المخصوص بالمدح على ما زعمه قوله في ذلك يدل منه والفاء زائدة والاخرى ان ابن موسى
مبتداء في جرح خبره والفاء زائدة في الخبر على ما يجوز في الاختصاص طامعا وحكي اخوك فوجد ما جاز في زيادة في البدل فلم
انقله على شاهد المخصوص بالمدح محذوف على غرض قوله ثم نعم الضمير اي نعم جرحا هو وهذا الى الضمير من خلاف تقديم
المخصوص مع الترتيب في موضع الفاء **قوله** انما يقع في ضمير اثنان فيل لا يقع اثنان في ضمير اثنان سيما وان المكن في ضمير الكا
لان السامع اذا سمع ضمير اثنان يفهم الرجوع الى ما تقدم حقيقة او تقدير او لا ينتظر ما يعقب الضمير واعلم ان قوله ولا
يخفى انما يريد ان جعل التعليل اعنى ليتمكن تعليل ولو وضع الضمير موضع المظهر على ما ذكره وهذا هو الظاهر لان صرف
التعليل الى الفاعلة هو الوجه ولما اذا تكلف وجعل تعليل القول وقوله هو او هي زيد عالم فلا ويروده وهذا اذا
قوله اذا السامع مالم يسمع المفسر في قوله ثم نعم ذلك الجواز ان يعلم بقرينة اخرى والفرض بما علم ان فيه ضمير ولم يعلم انه
لا شيء **قوله** لاشتهاره ووضع امره حقيقة او ادعاء **قوله** كقولهم في المطلع زارت صدر بيت عجرة ومن النجوم فلا
ونطاق وبعده والطوق من لبس الحمار عهدية وطباويرة ما لها اطواق ومن العجايب ان حلك شغل وغليك
من شرق الحوير لفاق ولقد اشار بقوله في المطلع الى تحقيق كونه من قبل وضع الضمير مقام المظهر والرواق ستر بعد
دون التفت وهو مبتداء عليها خبره كقولهم في الدار رجل الجملة حال من ضمير زارت وقوله للظلم حال من
الرواق وقوله يجمع قلاوه وهي مرقرة والنطاق شقة ليس لها حجرة ولا سقف ولا ساقان فان من المرأة بها تشدد
وسطها وترسل اصلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل سخر الى الارض وتدير بالانطاق المنطقة التي تشد على الخا
وهو ان بالترصيع لكن الشقة التي بالملاء شبه ما في قلاوتها ونطاقها من اللؤلؤ والنجوم والمعنى زارت الحبيبة ومحت
بوصاها والحال ان عليها رواق كايها من الظلم اي كانت مسترة بالظلم من الاثم وقلاويد ونطاق من النجوم والشرق شبه
من الحبر واللؤلؤ ثوب يلتصق من ثوبين **قوله** كما قال في الخبرية المضاف الى عجزه المرفوع في موضع الرفع على الابتداء والجملة
اعني خبره **قوله** قد يعاقب من الزنوى والزنوا اسم لكتاب زودي الذي ظهر في زمان قباد وياح الغويج

فعله او غير وان **قوله** كافرا انا بالصانع او قايلا بالهين خالق الخير وخالق الشر فيب مثل هذه الامور الى
خالق الشر ولقد وعلى ان الراوي من قال وخير المقتال **قوله** الايب وطيب عيش الجاهل قد ارشد الى
حكم كامل **قوله** ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المظهر من اختصاص شي بشي هو المفايزة بين الشئيين على ان
تعيين البديع بما ذكره لا يخفى عن البديع لان البديع هو الخلق لا على مثال قال الجوهري ابدعت الشئ اخترعته
لا على مثال والله يبيع القنوت والارض اخترعته كذلك وكون العاقل حروما والجاهل مزوقا كثر لظهور تلك
والظاهر في كل زمان والحق الحكم البديع هو الامر الغريب سواء كان ضد ما ينبغي ام لا **قوله** عطفت على كال العناية كان
الظاهر ان يكون مطلقا على اختصاصه ويكون كالنهيكم والاختصاص سببا لكال العناية كما صرح به في
الفتاح حيث قال وذلك ان اكلت العناية بتميزه اتالاته اخضع حكم بديع عجيب الشان واتالاته قصد التكم
بالسابع الاتة لما كان يورده عليه ان قصد التكم بالسابع لا يقتضي كال العناية بالتميز بل يقتضي كال العناية بال
ام لا جعله عطفا على كال العناية حتى لا يتوهم ورود السؤال المذكور ولا يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة يفيد
الكل فبين ولا شك ان التكم يزيد بزيادة التميز فاذا قصد التكم اعتنى بالتميز بقصد اكل التميز واوردهم
الاشارة **قوله** تعاليت في اشياء البيت وما قبل هذا البيت ففي قبل وشك البين يا ابنه مالك ولا تخربني نظمة
من جمالك وما بعده فان شئت ذكر ان لم يمسح ففقد سرف في خطرت بمالك قوله ففي امر المحاطبة من الوقوف
وشك البين قرب البعد والواو في وما بك علة خالصة وتريد من فتلى في موضع الحال والاشارة او البديل وقد
ظفرت استئناف جواب هل ظفرت بهذا المراد **قوله** قل هو الله احد الله الصمد لا يورده العاطفة بين الجملتين لكال الازدواج
بينهما فان الثانية كالتممة الاولى وتعريف الصمد على تنكير احد لعلهم يصعد به بخلاف احديته **قوله** اي ما انزلنا
القران الا بالحكمة المتعينة لانزاله وما نزل الا بالحكمة فيه اشارة الى ان تقدير الجرح وفي الموضعين اعني بالحق
ينبغي المحرر كون المثال من قبل وضع الظاهر وضع المضمرة او ان الحق الثاني بما فسر في الاول كايدي لعل قاعدة إعادة
العرف معروفا وما اذا اشر بالاول والثاني على ما قبل فلا يكون مما نحن فيه لان كلا من الحقيين له معنى على حد فكذلك في
شرح الفتاح قبل الحق انه لا احتياج الى هذا الاشارة لان الاختلاف معناها كان القياس الايتان بالتعبير اي يكون
من باب الاستحقاق وانت خير بانه يورده لان الاستفهام خلاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع الضمير في الظاهر والكل

فيه **قوله** فريخ هو بالخمر مع ان من استغناها بغير اجراء للموصل بحري الوقف كذا في شرح الفتاح **قوله** انا العاصي انيتك
اورد عليه ان حق العبارة ان يقول انا العاصي انك لان العاصي لما كان بدلا كان هو المقصود بالنسبة فيكون هو جانا
للتعبير اجيب بان المقصود الاخبار عن نفسه ولما كان العاصي عبارة عن المتكلم نفسه اورده ضمير المتكلم بدلا الى المعنى
قوله على ان يكون العاصي بدلا هذا مذهب الاخفش والجمهور يابون ابدال الظاهر من الضمير المتكلم والمحاطب مستدلين
ب لزوم القضية البديل من المدل منه كاحقته الفاضل المحقق لكن يديم منقوض باجماعهم على جواز ابدال الموقوف
باللام من ضمير الغائب وكون الموقوف باللام انقص من الضمير مطلقا تدبر **قوله** وفيه البع يمكن من وصفه قد يناقش في
هذا بان المقصود في هذا المقام الوصف المعنوي لا النعت النحوي ففي قولك انا العاصي ايتم يمكن من الوصف المتعق
ثم الاظهر ان يقول وفيه يمكن من وصفه ايتم **قوله** كايتم كان انا او غيري كايتم حال من الرسول ومن موصو
في محل النصف خبر كايتم والقائل محذوف اي كانه واعتراض باستماع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاح
الكتاب وغيرهما واجيب بانه ههنا سماعي ثبت على خلاف القياس ولو قيل كان ثامة وفاعله راجع الى من لم يخرج الى ما
ذكرنا فانا خبر مبتداء محذوف اي هو انا او غيري او بديل من على ان يكون من قيل اشعاره ضمير المرفوع للنصب كما
استعمل الجور في ما انا كانت والنصفة اسم من الاصناف **قوله** هذا اعني فعل الكلام ثم هذا الضمير مصرجه في كلام
الشكاكي ولولا ذلك لكان جعل المشار اليه مطلقا لثقل تعال الفتاح **قوله** ففي العبارة او في فتاح لان معناه ان
الفتاح من الكفاية الى الغيبة وفشاده يتبين **قوله** من يمينه الى شماله وقيل ما خور من الفتات لان من يمينه ويسره وهو
الانف والفرق ظاهر **قوله** وهذا يشعر كلام الايضاح اي بالشئ المذكور ووجه الاشعار انه قال في جواب سؤال اورده لانا
نمنع احضارا لا لتفات عنه في خلاف مقتضى الظاهر فالتمسيد بقوله عنده يشعر بالاختصاص عند الجمهور كما سيصح
فيما بعد **قوله** نظرية لشاطط النظرية بالهزة الايراد والاحداث من طرأ عليه اذا ورده وبالبناء التحديد من طريق التبر
اذ علمت به ما يجعله طرأ كانه حديد والشاطط بالفتح حركة السور **قوله** منها انا زبدات عمرو وخزرجال قيل فيه
نظر لعدم اتجار المعق فيه وهو شرط في التعبير لانه اخبار يشق عن شي لا تعبير عن معنى واحد بل نظامين مختلفين فتأمل
قوله عن اللذون صبح الصباحا اخره يوم الخيل غارة على احوال البيت للتفصيل قال ابن مالك في شرح التسهيل اعرا
الذين في لغة طي شعور يقولون من اللذون انما على الذين كبروا وهو لغة هذيل ايهم فان قلت السرفي ان اللذين على هذه

اللغة يكمل باليمين بخلافه في لغة من الزمده اليان في جميع الحالات قلت قبل الترفيد هو ان حالة بناء شبيهة بالحروف والكلمات
للتعريف على قول ومثاله لما على القول بان تعريفه بالهاء الذي في الصلة فاقترعوا عدم ظهورها خطأ في حالة البناء
كذلك يرى حرف التعريف او شبهها فيما هو شبيهة بالحرف والظهر فيها في حالة الاعراب لان شبيهة الحروف التي في الظاهر ان
الصباحا تصير مخزومع صبحا كما في من صبحه اذا انه صباحا ويجوز ان يراد الابدان المطلق بقية الصباح فضيلة
الوجهين على الظرفية ويحتمل ان يكون صبحا مفعولا مطلقا صبحي انما قبل انبت بناءا وقبل تنبيل ومفعول صبحي
محذوف اي صبحوم والغارة نصب على الحال اي مغيرين او على التعليل اي لاجل الغارة وحاصل المعنى مخزن للذرون اغارة
صبحا في ذلك اليوم على العدى والملاح صيغة المباعدة من الاحاح كاللكنار خال على الترادف او التداخل **قوله** بعد
التعريف عنه بطريق اخر اي بالنسبة الى الطريق الاصل المتقدم على الاطلاق **قوله** وما سبق الى بعض الاوهام ثم قد سبق
ان الاسم المظهر طريق الغيبة فلا تفسير في التعبير حتى يحقق الالتفات في الازمنة ولعل المتوهم في كلامه على ان المظهر وان
للغيبه لان التذلل للمخاطب **قوله** انا الذي سعت في حيدرة البيت لعل كرم الله وجهه والحيدة الاسد وكما
فاطمة بنت اسد لما ولدت وانوالب عات سمته اسدا باسم ابيها فلما قدم الوطالب كره هذا الاسم فسماه عليا **قوله**
هذا المصراع اليكم بالتيك كيل السندية والسندية صانع كبير **قوله** وهو مع ذلك فيج عند الخويبر حتى قال الما
لا فيه بحث لان الالتفات من اسم وجوه تخمين الكلام فلا وجد للتيك لانه الالتفات من الغيبة الى التكلم وفيه
تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كما سيجي في قوله **قوله** وانتم تجهلون على انه يورد عليهم بل انتم تجهلون لان الضمير
كالفتلة في وجوب القائل والاسماء الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة او موصوفة صرح به في شرحه للفتلة فلو
كان في امثال ما ذكره في احوال ما وقع في كلامه من على اهل طبقات البلاغة **قوله** تطاول ليلى الابيات لامر القيس
مرثية ابيه لوعلى الحالى من اظم والحزن والرقا والنوم وله حال من ليلة اذ لا ينفك لتعلقه بانيات والبناء الذي جاءه
هو قتل ابيه وابو الاسود كنيته كذا في شرح الشريف للفتاح وقبل سمع ذلك الخبر منه قبل قوله ليلى تجريد فلا يكون
الفتاها واجيب بانه لا منافاة بينهما كما اشار اليه الشاعر في شرح الكشاف وروى ان معنى التجريد على معانيه المستزعة
للمنتزع عنه ليعرب عليه ما قصد به من المباعدة في اللفظ ومداد الالتفات على اتحاد المعنى لتفصيل ما اراد به من
ارادة المعنى في صورة اخرى غير ما يفهمه بظاهره ويؤيد ذلك ما نقله الفاضل المصنف من ان ابا علي وابن جني و

ابن الاثير

ابن الاثير حكوا بان ليلى تجريد وليس بالفتات فالصواب ان ليلى ان حمل على الالتفات لم يكن تجريدا وان عجز به
لم يكن الفتاها **قوله** بل هو خطاب لمن يتلقى الكلام فان قلت لو كان كذلك لوجب في قوله تعالى فذلكم الذي قلتم في
يقال فذلك الذي قلت ما ذكره في الجواب انما هو على سبيل الاحتمال اذ يكفي ذلك فيه فلا يرد ما ذكره **قوله** كذا ذكره الفاضل
في حواشي الكشاف وفي التاييد المذكور بحث لاحتمال ان يكون منهم الالتفات لاشتغالهم فيه سبق التعبير بطريق آخر
كما هو مذهب الجمهور ومع ظهور هذا الاحتمال تحقق التاييد بمنوع كما لا يخفى على المصنف **قوله** او يكون التاف في ذلك اي
في لفظ ذلك ويرد على الوجهين ان المتبادر من كلامه الكشاف توزيع الالتفات على الابيات **قوله** بل هو خطاب لمن يتلقى
الكلام فان قلت لو كان كذلك لوجب في قوله ثم فذلكم الذي استثنى فيه ان يقال فذلك الذي قلت ما ذكره في الجواب انما
هو على سبيل الاحتمال اذ يكفي ذلك فيه فلا يرد ما ذكره **قوله** حيث لم يقل بعد ذلك لا يخفى انه في موقع الاستدلال على كون
الخطاب في ذلك لمن يتلقى الكلام لا مخاطب الاول والاقوال ذلكم فيجب ان يترك منه خطاب اثنين في كلام واحد من
غير تبيين او جمع او عطف ويسمح في بحث التعليل بطلان ما على انه يناقضه ظاهر ما ذكره في التاميم من ان افراد
الكاف في اولئك من اولئك هم الفاسقون لا يمنع عطفا على جملة فاجلدوا وان كان المخاطب بها الامم لان افراد
كاف الخطاب المتصل باسم الامارة خاير في خطاب الجماعة كقوله ثم عرضوا فاعلم من بعد ذلك ثم كلامه **قوله** قلت نعم ولكن
المراد بقوله وما لا اعبد الخاطبون لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام اعني وما لا اعبد هو جيب بن اسرائيل النخاري وكما
من اولياء الله ثم فليس المراد بقوله وما لا اعبد الا ائمة فهو به الظاهر بل المراد وما لا تعبدون لكن ابرز الكلام في
مدح المشايخ لنفسه وهو يريد ما صحتهم على سبيل التعريف ليطبق لهم ويدارهم والقاعدة المخصوصة بموجب هذا الالتفات
التعريف والاعلام بان المراد من اول الكلام الخاطبون **قوله** وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من بناء جاني يعني ان كلامه مما يعبر
مواضع الاصل المقصود فان من جاءه الخبر المذكور هو المتكلم وقوله جاء في بواقته والذي قصد بيان رجوعه الى الله هو الخاطبون
حاشا لهم على عبادة خالقهم وقوله واليه ترجعون يوافق هذا المقصود لكن من حيث كون كل منهما تعبير بالاسلوب الذي
قبله يكون على خلاف مقتضى الظاهر في التحقيق قوله وقد قطع المصنفاته وادار الصغير اجمع الى قوله من بناء جاء في **قوله**
فصل لربك مكان لنا قاعدة الالتفات في الاية ان في لفظ التوب حشا على فعل الماسورة لان من يترك يستحق العبادة
وفيه ازالة الاحتمال لانه لا قول انا اعطيتك الكوثر ليس عجا في افادة الاعطاء من الله ثم وايضا كلمة انا اعطيتك

يحق الواحد المعظم فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذان الاحتمالان **وقوله** ولم يحج ذلك الغائب والمخاطب في الكلام
القديم قيل اي في الصغير والافاض من الاسم قد جاء في القرآن للواحد كما قالوا في قوله ثم فتادته الملكة مع ان المنادى
كان جبريل ثم وجد وقد نظر لان الجمع المحل باللام ينسج عند في مثل هذا الوضع معن الجمعية فيكون مقرا في المعنى ولا
كلام فيه المراد بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء البدويين لا القرآن المجيد بدليل ما بعده **وقوله** وانما هو
استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد حيث قال عز من قائل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكن
يسقيم هذا الخبر وحمله على الاضاف لا يدع لزوم كون القرآن ولولا على اسلوب المولدين ولو في بعض المواضع ولا يلزمه
من بداهة مسكلة قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغائب اي اذا طلق انت وامتك وانما خص التذلة وتعم الخطاب بلكم
لان اسم الله عند الله كذا ثم اولان الكلام معه ولكم بهم في معناه حيث وهو ان صاحب الكشاف والقاضي جارا
في قوله ثم فان لم يتجسس لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله واستشهاده الزخري يقول الشاعر فاشئت
حرمت النساء سواكم وذكر القاضي في قوله ثم والقلم وما يسطرون ان ضمير سطر وان جمع الى القلم والجمع للتعظيم
ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح فقد وقع كلا الامر في القرآن المجيد وحمله على اسلوب المولدين لا يلزمه عاقل
على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره العلامة في من قال استشهدا من كلام القدماء فكيف جمع قول الشاعر ولم يحج اليك تامل
وقوله طحا بك البيت يقال طحا به قلبه اذا ذهب به كل شيء والباء للتعدي والظرف حقة تعري الانسان لشدة سرور او
بعيد لصغر بعد التقريب وهو ظرف طرب وطحا وعصر جان او حين جان على الزوايين بدل من بعيد وشار يستبد
بعيد الشباب وعصر جان مشيب الى امة لاشفاقه بين كون بعيد الشباب وكون عصر جان مشيب ظرفين لشي واحد
الابدال وانما يحمل الخطاب في طحا بك للجمية اعني الى اذهب بك قلب حق يكون في قوله يكلمني ليلى الثقات من الخطاب
الى الغيبة لانه يخالف الاستعمال الشائع وهو طحا به قلبه ثم الظاهر ان يكون الكاف في طحا بك مفتوحة لانه وان كان خطا
لنفسه لان الخطاب ليس للفظ النفس بل للدلالة والتأنيث انما هو في اللفظ ويؤيده ان العلامة صرح في قول الشاعر قد كنت
والذكر في هجيك زيدا بان التاء مفتوحة خطا بالنقد فنقول القاضي في تفسير قوله ثم فلما رأى الشمس نارعة قال هذا
ربك ان تذكر المستاء يعني هذا باعتبار الخبر بمعنى بني محل نظر اذ لا يتصور لتأنيث المستاء حق يحتاج الى جعل
التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس والتأنيث انما هو في اللفظ ولذا يقال لها مؤنث لفظي والخبر ان

١٥٠
اذ السهم المستقي في ضمن الملاقاة لفظي مؤنث عليه بلا خلاف ذلك المستقي في ضمن هذا اللفظ فهذا الاعتبار يعتبر بالتأنيث
في الاشارة اليه ورجع الصغير ولذا قال ثم في الآية المذكورة قلنا انك لا تحتاج صاحب الكشاف الى توجيه ذلك كغير
اسم الاشارة في قوله ثم ذلك الكتاب مع كون الاشارة الى ذات السورة بانه باعتبار الكتاب **وقوله** او على انه خطاب
للقلب قبل اعتبار الالتفات في تكلفي بالنظر الى طحا بك لا يجمع اعتبارا بالنظر الى القلب المذكور اذ شرط الالتفات
صحة اجراءه على الظاهر وهو مقصور وهذا لا ينافي اعتبار خطاب القلب في تكلفي ليعلم ان قوله الكلام على اسلوب طحا بك
ان يكون التقدير بـج تكلفك على ان يكون الخطاب في تكلف القلب والكاف للنفس وهو منع والجب بان انظر صفة
اجراءه على الاصل في الجملة وهذا يمكن ذلك على تقدير رجوع الثقات القلب الى الصلوان يمكن بداهة فافهم **وقوله**
وقد شرط ولها اجملة حالية والمعنى تكلفني وصلها والحال انه بعد قريبا او اياما ثم يطا على حذف الضاف والمخطوب
جمع الخطاب يعنى **وقوله** حتى اذا كنتم في الفلك الآية فائدة الالتفات في قوله وحين هم بالمبالغة كان الله ثم يرى
حالم غريم يحجبهم منها ويطلب الانكار عليهم **وقوله** والله الذي ارسل الرياح الآية فائدة الالتفات في فسقاه
التعظيم لانه فعل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة الباهرة اذ لم يستعمل في كلام البلغاء صيغة الجمع في الغائب للتعظيم
حتى يتأتى هذا المظهر غير الثقات بان يقول ضيقه **وقوله** ان يكون الخطاب بالكلام اي من يلقي اليه الكلام ويلقاه
من المتكلم سواء كان في الكلام من الخطاب ام لا واعلم انه يلخص مما ذكره الشارح ان في الالتفات اربعة مذاهب ووجه
الضبط ان يقال لا يحج اما ان يشترط فيه سبق التقدير بطريق آخر لا الثاني مذهب الزخري والشكاكي ومن تبعهما
وعلى الاول لا يحج اما ان يشترط ان يكون التفسير ان في كلمة واحد والاول مذهب بعض الناس وعلى الثاني لا يحج اما
ان يشترط ان يكون الخطاب في التفسيرين واحدا لا الاول مذهب صدر الا فاضل والثاني مذهب الجمهور فوله ومن عتق
بالجراح الجار متعلق بالخارج المقدر المستتر بـا بعد او بد نفسه لكون الباء زائدة كما بينت عليه في قوله ثم وما انت
عليها بغير زاي ثقي بالوزن بالقيمة من عند الخليفة والمنادى في قوله يا ايها الذي يحذو وولي الخليفة والتبديع
والا فاج السور كانه اذا كان في نشاط في المظاء **وقوله** فخذ اخبر من قصص الجمهور لا فاعبر فيه مع ما اعتبر الجمهور به
اخبر اخبر محذو والمخاطب والفايدة العامة التي ذكرها الجمهور لا تدل على اعتبارهم هذا القيد لان المخاطب الاول اذا لم يكن
سائما للخطاب الثاني المتوجه الى غيره لم يبعد الالتفات وان كان سائما فحق تلك الفائدة لوصف السامع الكافية فيها

والما قول الشارح فيما سبق غير ما يترقبه الخاطف نظرية لفظه في النظر الى الاعمال **قوله** هل ترجعكم اليه
اولا اني كذا ان حشر كذا اني **قوله** هل ترجعكم اليه التي يوضع فيها النبال ويشد
الانسان على وسطه والنبال لا يزل الهام والنافع جميع من النبال والنافع ينفصل وقد قيل بالضم فهو ينفصل بالجمع
من النبال والنافع هو ذلك كالدخول على الفاعل والاولى بفتح الهاء الرسالة **قوله** وهو النبال اي ذهب يقال
نفس اي ذهبت وخرجت **قوله** صرف الله قلوبهم عن الايمان وراودة في حق المنافقين وقد كانوا صرف الله قلوبهم
عن الايمان فالمراد بقوله هم صرف الله قلوبهم تشديدا على الصرف وشمله شامع فلا تحصيل للمحصل قوله قسم الغنى
القسم باتفاق كمن الشئ حتى يستين والقسم بالفاء كمن غير ان يستين **قوله** متى كان الحيايم البيت المراد اظهار القسم
على فوات ذلك اليوم وانقضائه تفصل اي تحلى والمراد بالعارض الانسان ما بعد الثبايا والثبايا ليست من العارض
قاله ابو نصر وقال ابن السكيت العارض الباب والضرر الذي يليه وقال بعضهم العارض ما بين التفتيح الى الضرس
قوله فلا ضرر بيد والبيت ضرب من الشئ صرا اذا قطعه وصرفت الرجل اذا قطعت كلامه والاسم الضمير بالقسم
قوله تجد يد واحدانا قد سبق ان النظرية اذا كانت مضمرة الدال يكون بمعنى الاحداث واذا كانت ناقصة يكون
بمعنى التجدد وما ذكره الشارح غلطين **قوله** للصفاء اليه متعلق بالابقاط على تشبيه الصفاء بالثبات
اثبات الايقاظ له استقامة مكشدة وتخييلية ويجوز ان يكون على تعني معنى الحق والتخصيص ويجوز ان يكون على
حذف المضاف اي صاحب الصفاء ثم هذه الغاية العامة التي ذكرت لملوك الاتفات سواء كان على مذهب
التكالي والجمهور لا ينطبق على اعادة يكون السامع فيها حصة الباري جل وعلا لتساويه من النشاط والابقاط والابقاط
فان ذكر شيئا مما يصح في حقه فانه ان كان انب وقد يقال المراد ان الكلمة الاتفاقي انما يقع صالح لان يقصد به
الغاية بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن المراتب الخارجية فليتهم **قوله** وقد يتحقق موافقه على زعم الجمهور ان لا يتعد
وقد التحقق والبناء في بلديات داخلية على المنصور **قوله** على طريق الاتساع هو ان يجري النظر بجري المفهوم اليه كقولهم
ويروا شاهدناه سليمان عامرا وفي شرح الكشاف للقطب لست شري لم يحفل هذه الاسافة حقيقة بمعنى في كسر
اليوم فك تحصيل عن المبالغة لان قولك لان المال الذي وصاحب الزمان يبلغ من ذلك مال في الدهر وصا
والزمان وهذا ظاهر **قوله** والمنصور بخلاف دلالة على التعميم قبل عليه ليقول مالك الامر كله لحصل الدلالة على التعميم

اجيب بالمتبع مستقلا باحتمال حمل الامر على المعهود والتأكيد بكل بالنسبة الى ذلك المعهود وعلى ان فيه فوت **قوله**
المتلوب **قوله** بانواع النعم الدينية والخريرة الظاهرة على الرحمن على المتعم بالنعم الدينية والرحيم على النعم بالنعيم
الخريرة ووجوب ان الرحمن يبلغ من الرحيم لما فيه من زيادة البناء كقطع وقطع فاعية الابلغة باعتبار الكثرة كما قيل يا
رحمن الدنيا لا ترفع للمؤمن والكافر ورحم الآخرة لانه يخص المؤمن وقد لا حظ الابلغة باعتبار الكيفية فيجعل الكفر
على النعم بالنعم والخريرة لانها كلها اجناس واما النعم الدينية فتعبر بالنسبة اليها **قوله** اي ذلك الغير الظاهر يقال
اي خلاف مراده الا انه مال الى جانب المعنى اذ يصدق على خلاف مراده اذ الغير بمعنى ان يجبر ما اراده **قوله** كقول القبيضي
اصل القصة ان القبيضي الشاعر كان جالسا في بيتان مع جماعة من الادباء وكان للادباء ان احضر فيحتاج فقال
القبيضي اللهم سدد وجهه واقطع عنقه واستغفر من ذم فاجاب الحاج بذلك فاحضر القبيضي وهدده فقال القبيضي
اررت بذلك الحضور ثم قال له الحاج لا حملك الى اخر القصة فانظر الى ذلك او القبيضي فقد سجد الحاج هذا الاستلوب
حق تجاوز عن جريرة واحسن اليه على ما يحكي فان قلت فلما سجد لعرض الحاج ان يقول لا حملك الا ادم عليك لان القيد
يوضع على الرجل لا بالعكس قلت هذا الاستعمال والتقدير امر وضعي يقال حمل على ادم اي قيد ولو سلم عليك من قبل
القلب كما سطر او تشبيه القيد بالمركب على طريقة الاستعارة **قوله** من الاصفاد هو من الصفد بالتحريك وهو **قوله**
قوله من صفده اي قيد من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به قوله الاول في بحاله اما لعدم اهليته لجواب ثابا له او
لعدم الغاية فيه بالنسبة اليه **قوله** سألوا عن السبب روى في الكشاف وغيره ان السائل اثنان وهما معاوين
جبل وتعلب بن غنم الانصاري والاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزنجشري فلما قال سألوا بلغة الجمع
قوله حيث قالوا ما بال هذا **قوله** دلالة هذا القول على انه سؤال عن السبب والحكمة خوجه كما اشار اليه في شرح
الكشاف **قوله** فاجيب ابيد ان الفرض الاول في حكمة فعله ثم على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار كونها على
طرف الفعل والآفاق ان الله تعالى لم يستعمله بالاعراض عندنا **قوله** والصور في فرع واما الآية التي وقع فيها فصق
فلم يذكر فيها اليوم بل نظم تلك الآية ونفع في الصور فصق وقد يقال مراده مجرود التمثيل لا على ان من القرآن ولذا لم
يخبر قوله **قوله** كقولهم ان الذين لواقع اي الجواب الحاصل **قوله** وح يكون معنى لواقع لينع قبل هذا غير مستقيم لان الك
يخص المضارع الحال والمفروض هنا كونه للاستقبال والجواب بعد تسليم ان التحصيل المذكور مذهب القبيضي لما ذكر في كشاف

من ان اللام وبما يكون لجزء التاكيد كما في قوله نعم وان ذلك ليحكم بينهم قوله نعم ولكن فيما من الدلالة على تكرر
الوصف كما كانت عبارة الجواب فاصل النسخة هكذا ولما ترجم عليه النظر المشار اليه بقوله والكلام بعد محل
نظر بان يقال باسم مجيها المعنى الاستقبال بقوله نعم فمجرد التفاوت بينهما وبين الفعل في الدلالة على تكرر الوصف
وثباته لا يكون التغير عن المستقبل بلفظها من خلاف مقتضى الظاهر كما لا يخفى بدوها بقوله قلت لا خلاف في ان اسم
الفاعل له واعترض اولاً على النسخة المفعول بها بانها تسمى كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعاً للزمان الحال فيكون
بطلان تعريف الفعل واسم طرأاً وعكساً واجيب تارة بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع لجامع التبادر فغير من
المقاييس بالحقيقة وعز عنه بالجواز فلو كان طرأاً بان زمان الحال معتبر على التسمية للموضوع لا الجزئية ولا يخفى ما فيه
من التكلف وقد يقال اعتبار زمان الحال بالنسبة الى الاستعمال الطارئ على اصل الوضع لا اليه نفسه لكن يعرف
ايه الاصول صرح بان اسم الفاعل شاذ فيما مضى وانفتق وفيما لم يقع بعد مجاز لغوي فهذا اشعر باعتبار زمان الحال في
اصل الوضع ولا يخلص الا بارتكاب اعتباره بالقدرة ولك ان تفرق بين مذهب اهل العربية والاصول وثانياً
بانه قد صرح صاحب المفتاح بكون الاخر اخرج على مقتضى الظاهر من قبيل الكناية على ما سبق فكيف يصح قوله اسم الفاعل
المفعول فيما لم يقع مجاز والمجاز قيم الكناية احب بعد تسليم حرمه فيها بان المقصود مجردياً ان يكون ما يقع غير
موضوع له فصوره فيما يريد هو مجازاً او ظهراً منه الحال في الذي يريد بأكناية لتشارك المعنى المجازي والكنايا في
كونها غير موضوع لها بقى منها تاتل وهو ان غاية ما لزمن من جواب الشارح كون اسم الفاعل والمفعول مجازاً في المستقبل
ولوثبت هذا التقدير كون الاشئلة المذكورة من خلاف مقتضى الظاهر على المعنى المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك وليس
بظاهر **قوله** وكذا الماضي عند الاكثرين اي وكذا اسم الفاعل والمفعول مجاز في الماضي عند الاكثرين وقيل حقيقة ^{الله}
ذهبت الشافعية واختاره عبد القاهر وابوهانم وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالمحرك والمتحرك فمخوذ ذلك
لحقيقة **قوله** القلب من قلب الجواب جعلت ظاهراً باطنياً وباطناً ظاهراً **قوله** ما هو في موقع المبتداء نكرة سواء
كانت محضة او مختصة فان كون المبتداء نكرة محضة او مختصة سواء كان قبل دخول النواسخ او بعده مع كون الخبر مرفوعاً
لم يقع في الجملة الخبرية في كلام العرب واذا في الجملة الاستفهامية فقد جوزه سيبويه حيث زعم ان من في من ابون وكفر في كذا
سنداً وما بعدهما خبرهما وان كان الامر عند غيره بالعكس وما زعمه الشارح في شرحه للمفتاح من انهم اتفقوا على ان من في من

سنداً

سنداً وابون خبره سبوتين فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضاً مخفوقاً ثم ان اول بيت وضع للناس للذي سبكه و
لم يترك من روت برجل افضل منه ابوه فان سبويه على ان افضل مبتداء ابوه خبره قلت لنا ان يجعلها ايضاً من باب
القلب والكلام فيها هو جاز على الاصل في هذا البحث وهو ان اذا جاز كون المبتداء نكرة في الجملة الاستفهامية على ما
يخرج به الشارح في شرح المفتاح وفي بحث تنكير السند من هذا الكتاب على ما سياتي في محرم بعد راع من جهة اللفظ الى اعتبار
القلب في قوله اظني كان انك لكونه جملة استفهامية في الجملة وهو في جملة يكون المبتداء نفس الاسم المتضمن للفظ في
الجملة استفهامية قد تكرر **قوله** ففي قبل التفرق البيت للفظ في عمر بن سليم **قوله** التعليل من قصيدة يمدح بها زهير بن
مارث الكلابي وقد كان اسير الله فاطمته واعطاه ماله وزاده مائة من الابل والالف في ضبائلا لاطلاق وهو يرحم
فباعه اسم بنت صغيرة للمدح وقوله الوداع يتقدر بضاف اي موقع الوداع في الصحاح والتوزيع عند الرجل والاسم
الوداع بالفتح والمراد الدعاء بان لا يكون وراعي **قوله** لان المعروض علمهنا انما قال ههنا اشارة الى ان المعروض
عليه قد لا يكون ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالفرض المعنى المجازي اعني محروماً الا ببيان بالمعروض الى المعروض عليه لا
الحقيق ولا علم ان كون عرضت الناقدة على الخوض من قبيل القلب قول جماعة منهم الجوهري والزمخشري وفي كتاب التوت
ابن عقيب بن اسحق السكيت ان عكس المثال المذكور وهو عرضت الخوض على الناقدة مقولوب وقال آخر لا قلب واحدتهما
واختاره ابو جحان **قوله** فانك لا تبالي بعد حول البيت المحول السنة وبؤيه انه يروي اوله فانك لا تفكر بعد تمام
دليل حول اسم رجل كانه يقول لمن هجاه فانك لا تبالي بعد موت حولي ادعيت لنفسك من شريف او وضع لان هذا هو
الذي كان يمنع الاعياء ما يدعونه وقد ذهب فادع ما شئت وفي حواشي الفضل للزمخشري الطوق مثل في الضعف
الشارح في القوة ويدل على ضعف ما في الحواشي ما بعد هذا البيت وهو لفظ الحواشي الاساقفة بالاعمال وسلاح
القوم واخطأ الجواز وعاد العبد مثل في قبس وسبق مع المظلمة العشار **قوله** ما لا الكوم استغارة من قولهم ما لا حجر
يخرج سواها اذا اضطربت اسواجه والجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل وعاد بمعق صاروا بايقس قبل اوابه اقاموا
وهو النعان بن منذر ملك العرب لكونه صغر المضاف اليه تصغر بترخيم وقيل اراو الجبل الذي بمكة شرفها الله و
المظلمة نازك المظلم وهو الهجين من الرجال او غيرهم يقال رجل هجين اي ابو خير من امه ويردون هجين اي غير عشيق
والشارح بكسر العين الممدح مع عشرة ضم العين والمد وهو الناقدة التي انت عليها عشرة اشهر من يوم ارسل فيه الفحل

حاصل المعنى ظاهر قوله لان اسم كان ضمير المعرفة قد سبق فحققت ان الضمير معرفة وان كان عائدا الى المعرفة ولا
يجوز على احكام المعارف ويقال بغير الضمير العائد الى شيء ما في قولك اعطيت شيئا ما ذلك الشيء لا يشاء
والضمير معرفة فان قلت الخبر هو الجملة لا الضمير فلهذا لا يكون معرفة قلت كان اسمك ليس جملة اذ الضمير في كان على
هذا التفسير لان مقتر كان المقدم ولا ضمير فيه هكذا في مقتر لان مقتر الخذف في جيب ان يكون مثله من غير زيادة
عليه فالحيز ليس الا انك وفي معرفة **قوله** والمعنى الظاهري ان اسمك حق العبارة ان يقال كانت اسمك لان الفعل مسند
الى منوت حقيقي من الاديان بلا فصل لكنه نظر الى تقدم الخبر المذكور وجعله كالضمير الواقع بين المذكور والمؤثر لئلا
واحدة فيجوز تأنيده وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت **قوله** وفي التنزيل قوله نعم وكمن قريبه اهلكناها
فجاء ما باننا ازل المعنى جاء ما باننا فاهلكنا هالان الباس يكون سببا للاهلاك فيستقدر عليه لكنه ليس
الكلام مباعدة في تعلق الاهلاك بهم حتى كاتم اهلكوا قبل مجي الباس الى العذاب اليهم **قوله** غير نفس القلب عند
القلب لطيفة مقبولة كونه من خلاف مقتضى الظاهر وهو غير مقبول الا بكنة باعتبار ما يلزم من الملاحظة انما
وقع **قوله** نصف باقية وقيل نصف خسته معلومة بالترديد المدح كذا في شرح الارشاد للاقرئ وهو غلط فاحش نشأ
من تصحيف الشمس بكسر التين وفتح الميم بالفتح التين وسكون الميم فان بعض ابيات القصيدة صرح في ان نصف
تاقه كما قال فلما انصرفت ثمان عنهما وصارت حقة فعلموا الجذام عرفت ما يرى البصر او فيها فليس عليها
ان تباها وقلنا هملوا التثنية لكن تزاد لتفسير الظاهري فلما ان جرى البيت **قوله** كاطيقت وفي الصحاح طيقت
يد لطيفت والمعنى انهم وافقوا لكن خرج البيت من باب القلب لان الضمير بظاهرة السباع لا بالعكس **قوله** اي الطين المحاط
بالتين كذا في الصحاح وفي الاساس السباع بالكسر طين به ويقال له بالعامية كل ما له وبالعق الطين وفي
الديوان السباع بالكسر طين به والطين انهم **قوله** ولتأيل ان يقول انه يتحقق لهذه الابهام مسلم لكن لا لطف
هذه المباعدة في التشبيه اذ ليس المقصود من التطين التكثير فانه بالكثير يكون مستقيما بل التلميح ووقع الخشاش
ناحنا ان هذه المباعدة باردة وان البيت محمول على تبيين التطين معنى الاطباق والمعنى كما انصفت السباع بالعد
على طريق التطين فلا قلب اصلا **قوله** على انه حال من الضمير في انصرفت لكن الانصاف فيهما العظيمة فلا يتعرف الطاق
بما **قوله** اقدام غرواى غير محمول على الكراى غير محمول والمحرب مثل الحرس والمضرب الذي قد جرت الامور واسكنه

فان كسرت الراء جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح **قوله** لان ما قبله من الابيات يدل على البيت لنظري
بن النجاة وما قبله لا يركن احد الى الاجسام متفق فابو العباس **قوله** ولقد ادى المزمع دنيما من عنى
مرة وامامى حتى خضبت بما تحدر من دى الكفاف سرى وعنان لجاني ثم انصرفت البيت الزكون الميل ولا
الام بالجيم قبل الحاء المهملة وبالعكس التاخر عن الحرب والوعى الحرب والحام بالكسر الموت والادنى صيغة المتكلم من
الروية والديرة على وزن الحقيقة حلقه يعلم عليها الطعن قال الاصمعي هو موزون عن اسم بمعنى الجانب بقرينة دخول
من عليها ومن هذه اعنى الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولا بداء الفاية عند غيره فالواو اذا قبل قد
عن بمنية فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة ولخلافا فانما جيت من تعين كون القعود ملاصقا لا
الاجرة وهي في البيت متعلقة بفعل دل عليه الكلام اى اتانى الرجح من جانب اليمين ولم يتعرض للبيان والظاهر
على العلم بالمقايسة واو في قوله وعنان لجاني معنى الواو **قوله** يصلح قرينة على ان لم اصعب بمعنى لم ارجح فيه نظرا
تعيين كون قد اصبحت بمعنى جرححت حتى يصلح قرينة لما ذكره بل الظاهر ان يكون بمعنى الغيت على ما صرح به في الجواب
لرفض المنقول عن الامام المرزوق والمعنى وقد نلت من الاعداء ما اردت ولم يبالوا مني ما ارادوا وخذف المنقول
نصدا الى التهم نعم كان الالف ح ان يقول ولحم يصيب الا انه يكون من قبيل الاسناد المجارى فليعلم **قوله** والجواب
الرفض ما اشار اليه الامام المرزوق في قوله فان قلت يلوح من هذا الكلام ان يكون الجواب الذي اشار اليه في اثناء
البحث غير مرضي مع انه لا يلزم فيه الفصل بين الحال وذيها كما التفتي ذلك قلت الترفيد هو انه اذا جعل جع
البصيرة خال من الضمير لم اصعب او مفعولا ثانيا له يفهم منه انه لم يكن جع البصيرة قاصح اقدام حال كونه
جرحا او حين الفهم جاء فلعله صار كذلك بعد الجراحة وبعد الانعاش بسبب كونه محروجا فيكون الكلام قاصرا عن
افادة المقصود واذ جعل خال من الضمير في انصرفت يكون الكلام خلوا عن هذا المقصود فلذا اختار جواب المرزوق
لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان كون بصيرة التقي كان عليها انما يناسب وصفها بالفرح لا بالحدة ثم وهذا ظاهر
والاحسن في الجواب على ما هو للملزم بقوله اقدام غرواى محروبا لا انصافا قد في كلامه ان يقال وصف اقدام بالفرح
الى ان اقدام ما كان له حال كونه غرا ووصف بصيرة بالحدة اشارة الى ان راى وبصيرة امر حدث له وحصل بعد التجربة
لما كان له قبل تدرب الامور التي عليها **قوله** اي قول ضاى بن خازم البرحمي وقد قال القاضى المحمدي يقال ضاى بن

في الارض ضياء وضوء اجابات وقد يراد ان هذا التركيب بان المناسبة اما نقول بل يقال اولى بداء
وجه ما ذكره في ذلك انما يتجوز انما يعرف ضياء شدة على صبغة الخطاب بل على صبغة المتكلم فقاتل **قوله** ومن ذلك
اسم بالمدينة وجعله البيت من شرطية حذف جزاءه واقيم غيره بمقاسه اي من يك اسم بالمدينة فليس فاق الاسم
لا في غريب والغريب غايه على الارض بل يكون حذف الواو اجتماع الساكنين الحاصل من سقوط حرف التثنية
من الشرطية وحذف النون انما غنيقا لكثرة استعمال هذه الكلمة وقيل تشبيها بالتثنية وفاعل اسمي الشاهد
راجع الى من والجملة الاسمية اعني جعله بالمدينة حال منه او لفظه وحله وبالمدينة متعلق باسمي **قوله** لا تتناع النظم
على محل اسم ان قيل معنى الخبر هذا عند البصري لان الفاعل في خبر البتداء عند هم هو لا ابتداء وفي خبر ان ان
عطف قيل معنى الخبر على محل اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء يلزم اجتماع المؤثرين على اثر واحد هو الخبر
واما عند الكوفية فالفاعل في خبر ان هو لا ابتداء الذي كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم في العطف السابق للمعطوف
المذكور **قوله** احدهما العطف على محل اسم ان هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم ومنهم صاحب الكشاف المعطوف
في مثل هذا محل ان واسمها استدلال الفرق الاول بان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل ان ودخولها كادخول ولما
اشتغل لفظه بالنصب بقي على كونه مرفوعا لكن محلا واستدل الفرق الثاني بان اسمها واحد لو كان مرفوعا لمكان
مبتداء وليس مبتداء لعدم خبره عن العوامل اللفظية وفيه نظر لان باعتبار الرفع مجز لان ان باعتبار كانه
كذا في شرح اللبيب لعبد الله كاري **قوله** ولا يلزم ارتفاع الخبر بغير ما ملين مختلفين فيه بحث لان الخبر المقدر لما
عطف على خبر ان يلزم كونه خبرا لان ضرورة افادة العطف التشريك في حكم الاعراب كما صرح به في بياض الوصول
والفصل فيلزم كونه مرتفعا جارا والمفروض ان خبر البتداء اعني المعطوف على محل اسم ان فالخبر وراى بجالده
ما يقال ان المعطوف على خبر ان في التصدير المذكور معطوف عليه باعتبار الجملة وهو الرفع ايضا الا ان الرفعين مختلفان
بالاعتبار كالضم في تلك منزهة ويجوز ان يكون المعطوف خبر البتداء لا خبر لان وبؤيده انه لو لم يعمل على هذا الارتفاع
على معنى عاملين مختلفين **قوله** والحذف خبره لا خبر ان لان قوله لغريب يجوز ان يكون خبر البتداء اذ لا يدخل
اللام على خبره الا ان يقال اللهم زائدة كما قيل في قوله الله ان هذان لساحران الا ان الحذف ان زائدة اللهم مختص بالشعر
صريح به في معنى اللبيب او حليس الخبر زائدة اعني تقدير المبتداء ويقال المعنى وقيل هو غريب فيكون في المعنى العامة

على المبتداء لكنه خلاف الظاهر فلا يرتكب بالضرورة **قوله** وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف اي الوجه الثاني
من وجهي ارتفاع قيار هو الذي قطع به في الآية وجه آخر غير الوجهين المذكورين في ارتفاع قيار وهو ان يكون الخبر
المذكور للصابون وجزا من حذف مقدم قبل الصابون وانما حذف لانه خبر الصابون عليه وبما يرجع هذا
على ما قطع به صاحب الكشاف بان فيه مخالفة امر وهو حذف الخبر وفي ذلك الوجه مخالفة امرين هذا وتغير الموضع
وبان مذهب سيبويه في قولك زيد وعمر وقيام الخبر للثاني وجزا الاول محذوف ويمكن ان يمارس الوجه الاول للثاني
بان في تقدير الموضع ثلثة شريطة فبرج اختياره جانب البانعة **قوله** مع كونهم من اثنين المذكورين ضلالة الصابون
على القراءة بالهزة وبدونها على الاعلان اي الخارجون من صباء اذا خرج وهم قور خراج عن زين اليهودية والفصلا
بعيد والمملكة هم شركون ولذلك كانوا اثنين المذكورين ضلالة لا وفيها اقوال اخر واعلم ان المراد من اس في الآية
من جمع منهم الايمان فلا يراد ان المذكور في صدر الآية الذين امنوا فكيف يصح ان يقال من امن منهم لان المراد بما في الصدر
المتأثرون وقيل المراد بالمذكور في الصدر المؤمن على التحقيق ولين آمن من امن وثبت على الايمان ومات عليه والخبر
المحذوف للصابون كذلك والمراد بالتثنية في قوله وفائدة تقدير الصابون التثنية هو التثنية من اول
الجملة **قوله** وجزا الاول محذوف مبنى على ان تقدير الموصوف خلاف الظاهر والا فيجوز كونه خبر الاول بل للجمع
من خبر مصير الى حذف الخبر بتقدير الموصوف اي قوم راض كاصح بمثله في شرح المفاتيح في قوله وقيل ما هم
وقد تكلم بعضهم في البيت فرغم ان نحن للعظم نفسه وان راض خبره وفيه نظر اذ لا يحفظ شل على قيام بل يجب في
الخبر المطابقة نحو وانما نحن نحوي نيت ونحن الوارثون وانما قول الشاعر والمجدان وبنت خن عامر لنا وضر
والاركان والتثنية محمول على الحذف والاصل عامر وه حذف الواو اجترأ عنها بالاضمة كقولها اذا ما شاء
ضرا من سواهم ولا يالوهم احد ضرا **قوله** وكذا قوله رما في بامر البيت اوله دعا في لسان لصوص وما دعا
بها والذي فيها معنى جلال رما في بامر اوه البيت لابن اسمر وقيل لا رزق بن طوقه الباهلي ينافع هو قشيري
في طوى عند الحاكم فقال القشيري هو لرض بن لرض لغيري عليه الحكم فقال قصيدة منها البستان ويروي من قول
الطوي رما في ويروي ومن جال الطوي رما في الجال والحول ناحية البر من اسفلها الى اعلاها وقيل معنى البيت
على هذين الروايتين رما في بامر جمع عليه مكرهه فكانه رما في من قهر البذر رجعت ربيته عليه واهلكته ويحتمل ان

يريد بالطوى ما طوى في القلب من الحقد **قوله** وجرت محذوف اعترض عليه ابن الحاجب في انصاح الفصل
وفعله صالحا للتعذر فلا حاجة الى اعتبار الحذف وجواب ابن سعيد بان ذلك ليس بغيره اذ لا يقال جاز
لا يفيد هنا ان التزام التشاكلة اللفظية بين الصفة والموصوف لا يستلزم التزامها في جميع المواضع ويكون
قول ابن الحاجب بما صرح به ابن هشام في الباب الخامس من مغنى اللبيب من انه لا يحذف خبر كان وقد يجاب عن
الاعتراض بفتح وصف التثنية بفعيل وحمله عليها وان جاز ذلك في الجمع يقال هو لاء غريب ولا يقال هذان
غريب والوجه الفارق ان الجمع يا قول بالمفعول في وصف المفعول بالمتن في جمع غريب ولا يقول المتن بالمفعول في جمع ذلك
وضعه ظاهر ان لا مانع من التاويل بالمتن في مثل **قوله** فهو عنده اي الكلام عنده من جعله خبرا للوالدين
جعل خبر كان محذوفا **قوله** فباقره في البيت وارتب اي سترت والمتع المتلى من قولهم ترع الاناء بالكسر
ترع الى استلذه وترعته انا ومن من زائدة الشباني كان من اجزاء العرب ممدوحا شعرا زمانه حكمي
ابو بكر الرازي في نايغ الحكم ان شاعر احضر باب معين ولم يتفق له اليه وسيلة وكان شديدا بحجاب فكتب
على خشيته ايا جود معن تاج معناه مجاقي فليس المعن سوال شفيع والقاه في الماء الذي يجري الى داره
فلما البصرها من احضارها وقراء البيت الذي عليها استحضرت اشعر واعطاء مائة الف درهم ووضع الحنطة تحت
بساطه وكان كل يوم يخرج الحنطة من تحت البساط ويقرأ البيت ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر ايامه
الف درهم في اربعة ايام وذهب في اليوم الخامس فلما طلبه من لم يجده فقال كان حقا على ان اعطيه كل يوم مائة
الف درهم حتى لا يبقى في الحوائط شيء **قوله** كقوله كان زيدا قائما وعمرو قاعدا قال الشريف في بحث الحالة المتضمنة
لتران المسند من شرح المفتاح في عطف مفعول على مفعول اخرى كما في قولك كان زيدا قائما وعمرو قاعدا
دقة فليتأمل يريدان في هذا العطف اشتباها يحتاج دقة الى دقة لان عطف عمر على زيد يومهم كونه مسندا اليه
بقائما وعطف قائما على قائما يومهم كونه مسندا الى زيد وذلك لان العطف يعتبر بعطف عمر ومجرب كونه شاركا لزيد في
كونه اسم كان وفي عطف قائما على كونه شاركا قائما في كونه جازا فليس عطف احد ما رجع مقصودا بل اخذ
مع عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالآخر الا انما الذي بين المعطوف عليهما ولو حمل العطف هنا على تقدير العامل
الاشجاب لكان الامر اظهر كذا حقه وجوابي شرح المفتاح في تفسيره الصورة المسئلة التي ذكرها بالمثل المذكور

ان لو قدر بعد حرف العطف كلمة كان عاملة في عموم الرفع وفي قاعدا التصيب لكان من باب عطف الجملة على الجملة
وان لم يقدر يكون من عطف المفعول لكان لا يكون مثالا للسلسلة ان لم يكن فيه جملتان عطف المفردان من احدهما على الاخرين
من الاخرى بل جملة واحدة عطف بعضها على البعض الا ان يحمل على التفسير او التفسير المطلق عطف المفردين على المفردين
بان لم يكن المفردان من جملتين **قوله** وقولك زيد متعلق وعمر جواز الشارح في شرح المفتاح بعد تقدير المسند ان
يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفردات ولا يخفى ان الثاني لا يتأتى على ما ذهب سيبويه لان العامل
في المبتداء هو المبتداء وفي الخبر هو المبتداء عنده في يكون العطف على معنى ما بين مختلفين في غير صورة الجواز
قوله والقاه في قافا قيل للتبعية وعمر الزباني انها جواب شرط محذوف وعن المازني انها زائدة ولا يراد عليه جوبا
حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازمه او لا يراد صرح به ابن هشام في مغنى اللبيب **قوله** فيكون مفعولا لا ظرفا
سبق على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية لاداء او افعال على ما عليه الجمهور ان اذا الظرفية غير متصرفية
على الصحيح فظرف الخبر المقدر لا مفعول به **قوله** في لا يكون مضافا الى الجملة لئلا يلزم اعمالا اجزا المضاف اليه في المضاف
قوله لكنه لا يطرأ في نحو خرجت فاذا زيد بالباب هذا الكلام شعرا بان الوجهين الاولين من الاعراب مطران وهذا
يستقيم في المثال المذكور واما اذا صدق بان فلا اذ لا يجوزون في قولهم خرجت فاذا ان زيد بالباب يمكن ان يكون
الخبر عاملا لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا معنى لتقديره مقدما كالا يحق قراءة قد يعرض على عدم الاطوار
الذي ذكره جواز كون بالباب بدلا عن بالمكان بدل الكل من الكل ويجاب بان الفصل بين البدل والمبدل عند المبتداء
غير جائز والمصير الى الضمار والتفسير خلاف الظاهر هذا وقد يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم اننا
ذكره المبرر ومذهب السيرافي ومن تبعه ايضا وقال الزجاج ان اذا المفاعلة ظرف زمان فعلى هذا يجوز ان يكون اذا في قوله
فاذا زيد خبرا عما بعدهما بتقدير مضاف اي فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا لمن الحشة **قوله** وان في
السفر او ضواها روى مثله مكان ههنا اي ان فيهم مثله واعتبار المن بقى ويروى ان في كتاب سيبويه ان في السفر
ما ضواها على ان ما مصدرية اي مضيم وقوله اذا ضوا يجوز ان يكون سالما من الضمير في الظرف اي حال مضيمهم
منصوب بفعل محذوف تقديره اعقب وقت مضيمهم ويجوز ان يكون تعليلية اي ان فيهم مثله لانهم مضافا لا يرجع
لهم ذلك ان يقول الظرف متقدم للما بقى ان في الشارح من بعد ان في زمان مضيمهم وطول ذلك ان جملة خبر اخبر

وفيد وجان اخران ذكرهما الشريف **قوله** اي بعد اوقيل المهد الكثرة **قوله** لا يرجع لم عدم الرجوع مستفاد من المهور
المقام **قوله** لم يحسن اوله بحرف قيل عدم الحس على تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير استنادهما وفيد نظر ان
ان كلمة او للتخيير في التخيير لان ما يحسن عند البلغة لا يحسن عند **قوله** لانها الخاصة اي الحافظ من حصن الطائر يعني
ازاحة الى نفسه تحت جناحه **قوله** تقديره لو لم يكون تمكون قبل فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز
فالصواب ان يقول تقديره لو لم يكون احب بانه متى على قانون تقدير صاحب المفتاح حيث جعل الفعل **قوله**
في مثله تأكيداً فقال على تقديره لو لم يكون تمكون لفائدة التأكيد فحذف الاول اقتضاه **قوله** او ربان قوله
اذ المقصود من الاثبات بعد الظاهر تفسير المقدار واي هذا الجواب للهم لان يكون اول كلامه مبتدأ على تقدير
التكافي ولما كان غير مرفوع عند عدل في آخر الكلام الى ما هو المختار عنده من كون الثاني مفسراً فتأمل **قوله**
والله على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشئ المتابع فيه بحث وهو ان يروى قوله فم تمكون في
صورة المبتدأ والخبر على قياس فاعرف انما يفيد اختصاص الملك بالخاصين ولما اخصاهم بالشئ المتابع
المستفاد من قوله فم لا مسكن خشية الاتفاق فلا يفيد البروز المذكور قطعاً كما لا يخفى على النصف نعم لا يعتبر
الشرط في تمكون فقط لانه انتم بان يكون التقدير انتم لو لم تكون يظهر الاختصاص بالشئ وغاية ما يقال ان الباء
في بالشئ داخله على المقصود عليه لا على المقصود وقوله وان الناس لم يفسر قوله على الاختصاص في اصل
معنى الآية والله اعلم انه لو كان ملك الخرافين خصوصاً بكم لا مسكن خشية الاتفاق ولا شك انه يدل على كونهم متابعين
في الشئ مقصودين عليه لا يتعدونه الى خلافه وان لم يدل على ان الشئ المتابع مقصود عليهم اذ لا دلالة في الآية
على ان يفرق بين هذه الحديث حق فهم ذلك فليست **قوله** ويرج حذف المسند اليه فيه بحث وهو ان الوجه المذكور
لترجيح حذف المسند اليه على حذف المسند اكثرهما انما يتأني بالنظر الى المسند المخصوص اعني اجمل ازل وجعل المسند
المحذوف حاصل الى ايات الالوهة الاول والثاني وقد يرج حذف المسند بان المسند اليه اقوى من كونه الكلام
واعظم الاحتياج اليه فلو احتج الى سائر الاجزاء ولا كذلك المسند فانه كالركن الزايد بالنسبة اليه فحذف
ما هو الزايد اولى بالرجوع وبما مضى بان المسند محذوف فانه لا يناسبه الحذف **قوله** وحمله على حذف المبتدأ
له انما يجب المعنى فلما ذكره الفاضل الشافعي وانما يجب اللفظ فلاقى الصدر في كل منهما حكوم به **قوله** والقرينة صاهله

از اصاب الانسان مكروه لم قيل هذا معارض بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا سئل عنه عند اصابته مكروه وما
امر في هذا امرى صبر جميل واذا احتمل الامران فلا يصح احداهما قرينة **قوله** اعلى وجه يكون المبتدأ معرفة اولى قيل
هذا معارض بان الاصل في الخبر التأكيد المحض في الكلام على وجه يكون الخبر مذكور مخبر بان يكون المقيد فيه صبر جميل اجمل
اولى الهم لان يمنع كون اصل الخبر التأكيد المحض وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى فيه بحث
انما اوله لا فلا اذا فهم من الكلام كون الصبر جميل اجمل من الصبر الغير جميل فمكون اجمل من عدم الصبر وهو الجزع وبث الشكوى
بالطريق الاولى وسلوك طريق البرهان فن من البلغة واما ثانياً فلاقى مثل هذا الحذف ولازم في تقدير المبتدأ
لان المقصود من الكلام القيد الزايد سواء كان في الاثبات والنفي والقيد ناظر الى نفي ما يقابله فيهم من قوله امرى
صبر جميل ان امره ليس بصبر جميل وليس المعنى على ذلك بل على ان امره ليس الجزع وبث الشكوى على انه فسر الصبر جميل
فيما سبق بانه الذي لا شكوى فيه الى الخلق فيكون معنى قولنا صبر جميل اجمل ان الصبر الذي لا شكوى فيه الى الخلق اجمل
ولا شك ان المفهوم منه انه اجمل من الذي فيه بث الشكوى وهو عين الجزع والقول بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون
الصبر جميل اجمل من الجزع وبث الشكوى محل تأمل بل الظاهر ان اجمل جميل في صبر جميل صفة مازح لا مختصة
ثالث فلان المفهوم من قوله اجمل من الجزع وجوده اجل في الجزع ولا يجوز التجرى بدعوى معنى التفضيل لمكان الاقتران بين الهم
لان اجمل جماله على ما فيه من ثلج الصدر **قوله** لنا وفي الوجود آلهة ثلاثة فان قلت المبادر فيها جميع في النفي والقيد
رجوع النفي الى القيد مع شوب الاصل فيكون النفي هو القول بثبوت الآلهة لا القول بالآلهة مطلقاً فيناقى الترجيد
قلت ما بعد الآية اعرف قوله فم انه واخيراً كما قال الله الله واحد قرينة فاضحة على ان المراد نفي القيد والقيد **قوله**
كقولك اريد عندك ام عرو قال الشافعي في شرح المفتاح لتأويل ان يقول لا يجوز ان يكون ام عرو في هذا المثال معطوف على
زيد عطف مفر على مفر للشاركة في المسند المذكور كما في قام زيد وعمر وعمران مجمل على ترك المسند بناء على الغرض الذي
والجواب الشريف بان الطرف في المثال المذكور مشتمل بضمير زيد فلا يصح خبر عن عرو ولا يصح في قولك زيد قام وعمر وعمران
قام فيما ذكره المعترض من المثال فانه زال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط ومن جوز ذلك في مثل
زيد في الدار وعمر وان يكون في الدار خبراً عنها فقد جوز ان يقدر الكلام هكذا زيد حصل او حاصلان في الدار وعمر
فليز لانه يجوز زيد قائماً وعمر وفاء بين ولما كان صورة الطرف غير متغير بمجمله خبر عن الواحد والمتعدد اشبه لها

على المعترض هذا حاصل ما ذكره في شرح المفتاح وحاشيته وفيه بحث ظاهر لان عمرا اذا جعل معطوفا على زيد في قوله
زيد عندك ام عمر وجعل الظرف هو الخبر لم يحل الظرف المذكور ضمير بل بخصوصه بل يحل ضمير يعود الى كل واحد من
وعمر ومن حيث هو احد المذكورين كما في قولك ازيد وعمر وقام وقاسه على زيد قام وعمر وليس صحيح لان العطف بالواو
والكلام انما هو بالعطف تام التي هي احد الشئيين او الاشياء وقد اشار في الحاشية الى دفع هذا البحث حيث قال ولو كان
زيد وعمر في الدارجان ان يكون في الدارجا خبرا عنهما متساويا لكانا في الدارجا في الدارجا وانما مع توسطه تكللا لاشياء
ذلك لكن صرح ابن هشام في مفتاح اللبيب بالخبر في قوله في الدارجا وعمر وهما معا قال فان قلت لوصح ما ذكرته
لصح زيد قايما وعمر بتقدير زيد وعمر قايما قل ان سلم منعه فليج الفظ وهو متصف فيما نحن بصدده ولكن
يشهد للجواز قوله ولست مقول للرجال ظلاله الى ذلك على الاكرام وخاليا انتهى **قوله** جملتان مشتركتان ليس
قوله مشتركان قيدا احترازيا لا لوجود الاشتراك اصلا كما في قوله اقام زيد ام تعد عمر وامثاله لكانا في
منقطعة عند جميع متأخري النفاة الابن الحاجب ولا اندلسي كما صرح به الفاضل الحنفى وانما تعرض للاشتراك في
المثال السابق كذلك ثم ظاهر كلام الشارح يشير الى ان قولك ام عندك عمر وانما كانت منقطعة لوجود الاشتراك
بين الجملتين في احد الجزئين وقدره المتكامل على ايقاع مفرد بعد ام مع عدمه والحوار ان الانقطاع لوجود الاختلاف
بين الجملتين بتقدير الخبر في احدتهما وباخيرة في الاخرى مع امكان الاتفاق كما اشار اليه الفاضل الحنفى فان
دليل الانقطاع متعجبه كلام الشارح ان الدليل الذي ذكره يرجع الانقطاع من حيث هو وعند انضمام الاختلاف
صار الانقطاع مجزوا به فتأمل **قوله** قام منقطعة لا متصلة المتصلة للسؤال عن تعيين ما علم شوية على الابهام و
يلزمها الاستفهام وان يكون احد المستويين في علم المستفهم بلهما والاخر على الهمة والمنقطعة قد يكون بمعنى بل و
الهمة اي للاضراب عن كلام سابق استفهاما كان او خبرا والاستفهام عن كلام لاحق وقد يكون ام للاضراب المحض
سواء دخلت على حرف الاستفهام خوام هل يستوي الظلمات والنور ام لا قال الفراء يقولون هل لك فتلاخوات
رجل ظالم يريدون بل انت وعند البعض لا يستحق منقطعة ولا متصلة ثم ان كون ام منقطعة في صورة الاختلاف
بين الجملتين بالاسمية والفعلية حقيقة او بتقدير الخبر لا اختلاف فيه ان قلت هو الهمة داخلين على المثال
وهذا ظاهر ونص صاحب الكشاف على ان ام في قوله ام فلا تبصرون ام تاخير متصلة لا يقدح فيما ذكرنا لان العاد

ليست الا باعتبار اقامته السبب مقام السبب لا يتم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بجهل به فقول ام انا خير وما قول
بقولك ام يبصرون فلا اختلاف في الحقيقة حتى لو اول بقوله انتم بجهل كانت منقطعة كما صرح به سيبويه في
الكتاب هذا وانما باقي الصور فلا ولي ان يكون منقطعة لما ذكره بقوله لانك تقدر في فتدبر **قوله** لان هذا
الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض في قيل لا حاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هي ذات السؤال وهي حقيقة عند
في الآية وان كان وصف السوالية مفروضا والمشاورة من قول المصنف سوال تحقق وان كان هناك ما لا يصد
عنه السؤال وتحقق منه الان ترك المصير الى المتبادر والنظر الى يقتضيه المعنى احسن وذلك بان يحمل تحقق السؤال
على تحقق ذاته سواء تحقق وصف السوالية ام لا هذا خلاصة ما ذكره الفاضل الحنفى وفيه بحث لان هذا التوجيه
لا يناسب كلام المصنف فانه جعل القرينة وقمع الكلام جوابا لسؤال محقق فاعتبر انضاف الجواب الجوابية ويكثر
اعتبار انضاف السؤال بالسوالية فالمراد بتحقيق السؤال تحقق سوالية ايضا فالوجه هو ما ذكرنا بالشارح على ان الظ
ان الآية حكائية لما صدر عن الكفار عند سؤال النبي عليه الصلوة والسلام فتقدير الكلام لو سألهم فانه لا يقولون كذا
فالخرف في الآية التي وردت بطريق الحكاية للحدوث في الحكمي لا لكونه جوابا لسؤال فكونه جوابا لسؤال بالنظر الى الحكمي
فلا بد من تقدير ثبوت الشرط والخبر فلتأمل **قوله** ولان القرينة في الحقيقة جملة خلق السموات والارض لا المشقة
على المشقة فهو الذي يدل على وجوده في الجواب وقوله السؤال قرينة انما هو باعتبار جزئية الذي هو خلق السموات
والارض وقد يقال حذف سند المبتداء اكثر من حذف سند الفاعل والحل على **قوله** كقولنا الله خلقها يؤدى
هذا المعنى قيل بل يؤدى ايضا الله خالقها ولا يتأتى الجواب عنه بانه العمل على الجملتين لان اسم الفاعل مع فاعله
ويمكن ان يقال بعد تسليم ان الجواب عن النظر في حكم الجملة في الاستئصال على الزيادة على ان القرينة بتقدير ترجيح
الفعل على تقدير اسم الفاعل وانما المقصود من الجواب المذكور ترجيح تقدير فعل الفاعل على تقدير خبر المبتداء **قوله** لظهور
ان السؤال لتعليل للنفي المستفاد من كلمة المحر في انما يدل على لا يدل على ان تقدير الفعل مقدما اولى بظهور ان السؤال
في **قوله** ومن ثم قيل الى قوله ليطابق السؤال قال الفاضل الحنفى المطابقة حاصلة على تقدير العمل على حذف الفعل
الى الفاعل المذكور لان السؤال وهو من خلق وان كان اسمية صورة وهو فعلية معنى اذا اصل في من قام اقام
زيد ام عمر ام خالد لكون الاستفهام بالفعل اولى وانما وضع كلمة من الدالة على تلك الذوات المتصلة اجما

فعلية لان القرينة

لا تقتصر وفيه بحث لما يفر في باب الانشاء ان المسؤول عنه بالهزة ما يلزمها فلو كان التقدير اقام زيد في الكلام
الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر ان زيد قام ام عمرو فاسأل اسميته لفظا ومعنى ثم انما
بما اطبقوا عليه من ان ما اذا صنعت اذا جعل جملة اسمية عياب بالاسمية البتة وما ذكره في شرح المفتاح من ان
الاعتبار المذكور في من قام لا يتأتى في ما اذا صنعت اذا جعلت اسمية وبتت في الحواشي بان الفعل مناسب الى
المخاطب فليس في ما اذا صنعت معنى الفاعلية بخلافه في من قام وما اذا عناه المحاب عنه بقوله عناه كذا على ان
لان ما ذكره في من قام من ان الاستفهام بالنفع اولى لا يختص صورة الفاعلية فان قولك من ضربته تقديره الضرب
زيد ام عمرو وبالحالة الفرق بين ما اذا صنعت على تقدير كونه جملة اسمية وما اذا عناه حتى يجاب بالاسمية في الاول
والفعلية في الثاني حكم والا فلا بد من الفرق فليتأمل قوله والجواب ان حمل الكلام الاول ان جواب عن المخاطب
يقول من ثم قبل على النظر اذ هو اثبات لدعي هو النجاة بديل آخر لا يصحح للدليل السابق المنطوق فيه وهو
قوله وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية عورض بانه كجاء جملة فعلية كذلك جاء جملة اسمية كقولهم قل من
يحييكم من ظلمات البر والبحر قل الله يحييكم اجاب عنه الفاضل المحقق بان فيه مانعا من تقديم الفعل وهو قصد
التخصيص وهذا الجواب انما يتأتى على مذهب صاحب الكشاف ومن تابعه واتما على مذهب التكاكي فلا اذ لا يقول
بوجود التخصيص في امثال الصورة المذكورة كالتقدم قوله في مرتبة يزيد في المرتبة على وزن محدة مصدر زائد
تشديد البناء خطا ثم المذكور في شرح المفتاح للعلامة ابن البيت حارث بن ضار الهنثلي وفي شرح الرضي انه
حارث بن يحيى والله اعلم قال بعض المتأخرين محتمل ان لا يكون البيت من الحذف بالكليمة بان يكون يزيدنا
اي ليك يا يزيد لعقد ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء ليك والنايب عن الفاعل ان كان
الرواية بضمها وفيه بحث اذا احتاج مع فتح البناء من ليك الى ان يثبت الرواية بضم يزيد في هذه الحالة فيكون ضا
والا فالمعروف مع بناء ليك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه في رواية الرفع نايبا عن
الفاعل المتأخر قوله اي يكيه ضارع وقيل اي ليكيه وهذا اليق بالمشق وما ذكره الشارح انسب بالسؤال
المقدر قوله وان لم يعتمد على شيء الا ان الجار والمجرور فان قلت بل قد اعتمد على الموصوف المقدر اي شخص ضارع
فعلى تقدير اشتراط الاعتماد في تعليق الجار والمجرور ايهم قلت ان كفي في حلة الاعتماد على موصوف مقدر لا يفتقر

الافتاء لعدم الاعتماد على التصريح الشارح في شرح الكشاف بان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل ملزم لفظا وتقديره
للفاعل التي قام بها المعنى وهو مخالف لتعريفهم اللهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف مقدر انما يكفي لعله اذا قوى المقصود
لتقديره كافي بما طالع الجبل وبادراكا فربما الاضمار اقتضاء حذف الداء الى اقتضاء نفس اسم الفاعل لكن تلقى اعتبار
هذا المقصود في كل موضع على نظر قوله ليس يعنى من جهة المعنى لان مطلق الخصومة ليس سببا للبناء بل هو يوصف المقدر
فانهم قوله اي يكي لاجل اهلان المنايا يزيد فيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد من الجمع المحلى بالهم لا يجوز تكليف
صحة قوله لاجل اهلان المنايا يزيد ولا يهلك الشخص الواحد الاسمية واحدة والجواب ان المراد بالمنايا اسباب الموت
اطلاقا لا اسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها قوله وفصله في انهاء الى المقصود للحذف بعد بيان الجوز وهو القرينة
نعلم ان هناك بايا هكذا في اكثر النسخ وانت خبير بانه لا يجوز الفاء في جواب لما اعند ابن مالك اذا كان جملة
اسمية والجمهور منعوا وقرعها جواب لما فالوجه ان الجواب محذوف والتقدير بزم الاحمال فعلم ان هناك بايا وعلى هذا
قوله فقد استدل بمنقول فان قلت قوله ليك محذوف عن المسند اليه يدل على موضوع غير معين سواء كان معلوما او مجهولا
فخصص تكرار الاستدلال بصورة البناء للفاعل ونصب يزيد قلت العبرة لما يفهم من الحيل المستقلة والتكلم المستند على ما لا يخفى
قوله واشتماله على انهما لم يجمع بين المتأخرين فان قلت ذلك لا ينافي مع وجود صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول شعر
بان الاضمار به لا بالفاعل وذكر الفاعل بعده هدم لهذا القرض قلت ذكر الفاعل في جملة اخرى انما هو سبب سؤالنا
من الكلام السابق فالقهرم من بناء الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل في الجملة الاولى ليس بقصود وحصول الاضمار به في
الجملة الثانية لا يهدم القرض المذكور نعم يمكن ان يقال في بناء المفعول انهما لم يجمع بين المتأخرين حيث لا قول
الكلام على عموم الامر واخره اعق قوله ضارع على خصوصه فافهم قوله نحو وليس سالتهم من خلق السموات والارض فان قلت
رفع الكلام جوابا لسؤال محقق قرينة على حذف المسند والمخاطب بهذا الكلام وبما حذف فيه المسند من قوله ثم
وليس سالتهم من خلق السموات والارض ليقول الله واحدا فالدكتور في احد مما ضعف التعويل على القرينة وعدمه
الخرج مع اتحادها واتحاد المخاطب مما لا وجه له فاضراب ان الذكر ههنا الزيادة تقرير المسند قلت لما اختلف بنقطة
المخاطب باختلاف العواض والاحوال لاحظ هذا الوجه في بعض المواضع وذكر المسند مع اتحاد المخاطب القرينة جريا على
سنن البلاغ ونقشهم قوله ومنه قوله فيكون كبرهم مما بحث وهو ان ما ذكره من التقرض يكون سببا لذكر المسند

لكن السؤال هنا اسمية لفظا ومعنى والجواب فعليه تحفة في عدم رعاية التطابق التي وجبها فيما ذكرنا
وامثاله **قوله** وحصول التعجب يدور في الذهن من غير اراد حصول قصد التعجب من التركيب بطريق كونه خاصة له على
ان يستفيد الخطاب ذلك منه ثم هذا اشارة الى دفع ما اردوه المصنف في الاصحح من ان التعجب يحصل منه بغير
القرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مظهر المسند كفاؤا من الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من السند اليه
فكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم استاده الى المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا واذ ذكر
مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من نكتة حيث كان قصد التعجب مناسبا لاجل عليه وقد يرفع الارباعا
عبارة المفتاح هكذا وقد قصد التعجب الحاصل بالذكرة مع وجود القران اقوى من التعجب الحاصل بغير تحقق القران
فاذا قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره وتدقيق ما ذكره المصنف على تقدير تسليمه وان عليه في سائر اسباب ذكر
المسند لان جميعها مشروط بوجوب القرينة فتحصل الاغراض بالقرينة والحق انه غلط فان التعريف بعبارة السائل و
الاستدلال وبسط الكلام كيف يحصل شئ منها من القران وكذا الكلام في غير **قوله** فلكونه غير سبقي مع عدم افادة نقل
الحكم اعترض عليه بان الجملة الواقعة خبر ضمير الشأن خوله هو الله احد غير سبقي ولا يفيد تقوى الحكم فيدخل في
الافراد مع كونه جملة واجيب بان الله مفرد معنى لكونه جبارا وعن المبتداء وهذا الاحتجاج الى التفسير كما سبق وان كان
جملة صورة وقد اشار السارح في المختصر الى جواب اخر حيث قال ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه
تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى وفيه تأمل **قوله** ان لو كان سببا فهو جملة قطعا لا بد عليه من مزيد قائم ابوه
بناء على ان المسند هنا سبقي مع انه ليس جملة لما سبقي من انه ليس معدودا من المسند السبقي وان كان القياس يقتضي
ذلك وذلك مخالفة على الضبط في اقتضاء سببية المسند كونه جملة **قوله** بالطريق الخصوص وهو تكرار الاستدلال مع رجاء
الفعل **قوله** ليشتمل صورة التخصيص اي ليشتمل الاحتراز والاخراج تلك الصورة وارجاع الضرر الى ما ليس بمذكور
صريحا بقرينة المقام ليس بعيد في توجيه الكلام وامثاله فقد افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى لفظا
على ما نقل من السارح المحقق انه اشمل ان فيه نفي قصد التقوى ونفي افادة التقوى يدور قصد التقوى لفظا
قصد التقوى فانه لا يدل على نفي التقوى بدون قصد والحاصل ان العموم ليس بحسب الصدق على الافراد بل جملة
والاخاطة حيث اضيف النفي الى الامرين والعموم في المعنى يستلزم خصوص حجب الصدق وكذا الحكم في كل ما هو مقتضى

من السند اليه بذكره وذكر
ان التعجب

الاخر فانه اشمل من يقتضيه الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخفى منه حسب الصدق ومع ظهور هذا التوجيه لا وجه لحكم القائل
المعنى يكون سهوا من طغيان القلم **قوله** واجيب لصاحب المفتاح هذا الجواب ضعيف كما عرفت به نفسه ولو قيل ان التكاكي
لا يمكن التقوى مقصودا مطلقا اي لا في هذا المقام ولا في غير لا يدفع الاعتراض لكنه بعيد لا اقرب ان كلام المفتاح محمول
على حذف المضاف اي لم يكن من نوع نفس التركيب فلا محذور اصل **قوله** وظاهره لم يحكم بثبوت منطلق انطلق لزيد
فان قلت اذا لم يحكم بالثبوت له كيف يكون سندا سببيا وقد فسر الاسناد بالحكم بثبوت الشئ الشئ او نفيه عند قلت
المراد بالثبوت المذكور في تعريف الاسناد اعم من الثبوت الحقيقي والتعليلي والمعتبر في تعريف الفعل الحاكم باستثانها
هو الثبوت الحقيقي ونفي الخاص لا يدل على نفي العام فلا محذور **قوله** فلما اردنا هنا الثبوت بالفعل حقيقة لا يقتضيه
فيد بالفعل لا طائل له فليتهم **قوله** واذا كان المجموع فعليا فقد بطل الجواب الفاضل المحقق بان معنى التعريف سند
يكون كذا والمجموع المركب من الاب والانطلاق والنسبة الحكيمية في زيد ابوه منطلق ليس سند حقيقة بل المسند الحقيقي هو
الانطلاق في نفسه نظر الى الاب ومع تقيده به نظر الى زيد ولهذا يكون زيد انطلق ابوه يزيد منطلق الاب واما
جعل الجملة خبرا في الاسماء التي لا تلبس معانيها ورد بان كلام الشاكي في بيان ضابطة افراد المسند وجمليته
فهو قابل بان اذا كان في الكلام سند سبقي فسنذكر لك الكلام جملة فيكون الجملة في زيد ابوه منطلق سند ان
عنده فيصدق عليه تعريف الفعل مع جمليته فبطل قاعدة افراد المسند والحاصل ان ما ذكره المحقق اعتبارا لجانب المعنى
مع قطع النظر عن الانقاط وما ذكره السارح بل جميع اهل العربية حيث جملوا على ان المسند في زيد قام وامثاله هو الجملة
مرغوبة لجانب التفظع ان فيه رعاية لجانب المعنى ايضا في الجملة كما هو المناسب للفن حيث بحث فيه عن خواص الانقاط ولا
يقطع النظر عن جانب المعنى وغاية ما يقال لا نزاع في ان الجملة سند بناء على الظاهر والاصطلاح ولا في انها ليست
كذلك بحسب الحقيقة ولما كان غرض الجيب اصلاح تعريف الشاكي كان لزاما ان يقول مراده سند حقيقي يكون كذا في الجملة
ولا يصح كونها سند اصطلاحيا بناء على الظاهر المتوسع **قوله** ثم استدلى على ان المسند في هذا التعريف اذ بعد القول بان
هو منطلق يدور ابوه والاستدلال عليه كيف يحكم بفعله المسند مع انه لم يحكم بثبوت منطلق لزيد بل لا يبي **قوله** وهذا
خطا لان الذكر ما ذكره في اجيب بان حاصل استدلاله انك الفاضل هو انهم لما اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله
جملة معين او الفاعل في هذا الباب بمنزلة العدم وكان المسند هو اسم الفاعل فقط وهذا ظاهر انطوائه عليه على المدعى وان

فوزيد منطلق ابوه لا يكون واسطة بين السند السبي والفعل بل يندرج في الثاني وليس بشئ ولما سبق تحقيقه من ان
اسم الفاعل مع فاعله انما لا يكون عندهم جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية وهذا لا يقتضي ان يجعل فاعله في حكم الفاعل
واما ذلك لو لم يعتد اشتماله على النسبة اصلا وليس كذلك كما لا يخفى على المصنف **قوله** ففي الجملة عبارة المصنف او يخرج
زيد منطلق ابوه في ضابطه افراد في عبارة المصنف دون عبارة المفتاح **قوله** وقال اذا التقدير واستقر فيها او حصل
وعلية بالاسند فعلى سبيل قدر الظروف بالفعل او باسم الفاعل فامعنى التعليق بتقدير الفعل وايضا قد ذكرنا ان
اذا كان فعل المبتدأ مثل زيد قام لم يصح تقديره والجواب عن الاول انه ليس المراد انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن اسندا
فعليا بل لما كان المعتبر في الاسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي وانتفاءه ولم يكن ذلك ظاهرا في قولك في الدار زيد
تقديره بما يكون ثبوت السند اليه ثبوت حقيقيا الا انه قد مر بما هو المختار عنده وعن الثاني بان سبب عدم الالزام
الالتباس بالفاعل لا التباس بهما لان الظروف غير معتد بها في الجملة على المختار **قوله** كان الاسند في المثالين جملة
ويحصل التقوى ان قلت ما مر في عدم افاوة زيد قائم للتقوى حاصل في زيد في الدار لعدم التقاوت في الغيبة
والخطاب والتكلم مثل هو في الدار وانت في الدار وانما في الدار قلت التقاوت في التقدير حاصل اذا التقدير حصل
بالفتح وحصل بالضم وهذا كاف في الافادة لم يصح التركيب لان مستقر ان جعل مبتدأ ويلزم وقوع المبتدأ وتلك
مع انتفاء الخبر وان جعل خبرا يلزم تحقق الخبر بلا مبتدأ اذ ليس ههنا شئ مقدّر وانما قال حتى يكون خالدا مرعا
لان مذهب الكوفة الذي بنى الكلام عليه **قوله** وجميع ذلك خطأ لانتفاءه على ان هذه الاشئلة اشئلة الافراد الاسند
لم يفسره لاشكاله ويقتضيه ضبطه اذ بالتفسير التفسير المتعارف وهو ذكر مركب قتيدي دال على ماهية الموقوف والاقتد
نقروا في المعقول ان قوله فوزيد ابوه منطلق تعريف بالماثلة في التحقيق **قوله** ويمكن ان يفسر بانه جملة عطفت لغيره
الفاضل المشتق من هذا التعريف يقتضي ان يعرف ولا يكون الاسند جملة حتى يعرف كونه سبيبا مع ان جعل السبيبه اشد
ضابطا معرفة كون الاسند جملة يقتضي ان يعرف ولا يكون الاسند سبيبا حتى يتوصل به الى معرفة كون الاسند في الكلام
جملة فلا طائل تحت هذا التفسير اجاب عنه بعض الافاضل بان الفرض بيان مقتضيات افراد الاسند وجمليته فيكون
على ان اذا قصد جعل الاسند سبيبا او قصد تقوى الحكم بوقى بالاسند جملة والا فمقدرا لجملة في تفسير الاسند اليه
الذي قصد حاله مقتضية ان يتاوه الاسند جملة لا يترى الى الحق واصلا وفيه ان قولك المقتضى جملة الاسند

الاسند جملة علق على ما هو مال المعنى لا يخلو عن سباجة **قوله** هو ان يكون مفهوم الاسند مع الحكم على ان يرجع الضمير الى
كون الاسند سبيبا فظ وان ارجع الى نفس الاسند ارجع الى تقديره وان يكون كذلك مع الحكم على سبيبه على ان كل جزء
من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلا قد حكم عليه بما هو في الاسند مثل حكم عليه بانه ثابت للسند اليه والمفعول بانه
عليه الفعل واعلم ان بعض الاشئلة التي اندرجت في تفسير الشارح للسبيج خارج عن تعريف السكالي في شان زيد مرتبة
وما بعده اذ ليس ما بعد الفعل اعني فاعله متعلق بما قبله بسبب ما يخرج هذه الاشئلة عن ضابطه الجملة مع كون الاسند
جملة وقد يجاب بالانتماء التقوى بناء على ان الضمير مطلقا يصرف الخبر الى المبتدأ ثانيا فيكتفى بالحكم قوة على سبيبه وان
يعلم ان كون الاسند الى زيد جملة في هذه الصور لم ينشأ من قصد التقوى حتى اذا لم يقصد كان ايضا اسندا الى زيد ولكن
يكون مفردا كما في ما عرفت كذا ذكره الفاضل المحقق في شرح المفتاح **قوله** او يكون الاسند فضلا يستدعي الاسناد الى ما
يقتضيه المناجب الظاهر المحب الحقيقة والمال ليقنوا وزيد طالب ايا اذا المال زيد طالب ابوه وانما يصير الى ذلك لان الفرق
بين الاسندين يجعل احدهما سبيبا دون الآخر بحكم ورد منع الحكم للفرق بين طبيب زيد وطبيب نفسه وان كان مستفادا
من جملة ابيه فان قلت يفهم من التفسير ان الاسند في زيد طالب نفسه من الاسند السبيج انه في زيد طالب وعلى الفرق بحكم
لان الذي اسند اليه الفعل في كل من المثالين زيد في المال اجاب بان الضمير لا يحضر الشئ السابق في الاستدلال ذلك
الحاضر اما النفس فليس في تلك المثابة فتأمل **قوله** متعلقا بما قبله بسبب ما علم ان التعلق قد يكون باضافة الى ضمير
كقولك زيد منطلق ابوه وقد يكون باضافة الى ضمير ما اضيف الى ضمير زيد دخل زيد اخوه ضرب غلامه لكن يلزم ان يكون
ضرب اسندا بالنسبة الى زيد واخوه معا **قوله** فالاول فوزيد ابوه منطلق او ر عليه ان الاسند في مثل زيد اخوه
عمر ويشكل جملة سبيبا اذ لا معنى لتعلق ذلك الجاهل بالبتدأ لتعلق اثبات احيائه بانه مؤلف مستحق لعمد فليحتمل تعليقه
زيد اذ كما يصح زيد منطلق الاب او منطلق ابوه يصح زيد مستحق الاب عمروا وسمى اخوه عمروا **قوله** ولا يخفى انه سببه وان كان
المناسبة قال الفاضل المحقق وايضا لا يحتاج في ضابطه افراد الاسند الى قيد ثالث يخرج به عن انطلق ابوه لان الاسند ههنا
ليس فعليا كما عرفت وليس المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم فلا يد من اخرجه بتقديره ويرد على ظاهره ان الاسند الى
لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابطه افراد الاسند بقوله فعليا فاي حاجة لاحراج المقتضى الى قيد آخر وغاية ما يقال في الجواب ان
في قوله ليس فعليا ترجع الى القيد اعني كالحققة فيفيد ثبوت الاصل اعني فعلية بمعنى ان انتفاء الفعلية عن الاسند المذكور

انما يصح على ما عرفت وانما عرفت انهم لم ينفوا في السند السببي انسابه الى شئ على وجه البناء
تقديره المسمى عليه فالفعلي الذي يقابله باليس كذلك وهذا السبب يصدق بالانساب لا على وجه البناء فيدل على ان
المذكور في ضابطه الافراد على وجهه ويحتاج الى قيد اخر يخرج **قوله** ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مصفا
محدد فافهم الزمان هذا على ما ذهب اليه بعض النحاة في مثل انك خفت النجم من قدر الوقت وانما على وجهه
لجعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذف وكلا المذهبين المذكورين في كتب النحويين وقد قدمنا لفظه في قوله ان يكون بناء
على كثرة حذف الحارس ان **قوله** والمعنى ان السند السببي يكون اذا كان في مقام ظرف الزمان المضاف الى
ما بعده وقوله عاملا ضرورة وقلب المضارع ماضيا لم يقل اذا يكون بناء على ان اسامع بعد اذا هو الماضى والمضارع
قبله هذا المعنى على تقدير رجح الصغير الى السند وقوله او وقت كون السند على تقدير رجحه الى قوله اذا كان
السند سببيا واعلم ان مقتضى استبعاد الترتيب هذا التوجيه هو ان الاليس بمذكور في الكلام وان المضارع معه قليل
جدا ولهذا لما قد حذف عدل من يكون الى ان فلا يرد عليه انه اختارنا ويلا من جنس هذا التاويل في كل قول
الشكاكى ولما الحالة التي تقتضى طرد السند اليه وهي اذا كان السامع **قوله** كما توهم وهو الزمان الذي قبل
زمان تكلمك كان الاستاد المحقق يقول لو قرئ قبل ضم اللام لم يرد عليه انه ظرف زمان فيلزم ان يكون الشئ ظرفا
لنفسه او ثبوت زمان آخر للزمان وهذا انما يتم لو لم يكن قبل لافم ظرفية ثم انه يعود المهر وعنده في قوله وجوز
بعد هذا الزمان سواء حمل يترقب على الاستقبال والحال وينبغي ان يعلم انه لو حمل يترقب على الاستقبال يلزم منه
اخر لان كون الترتيب الاستقبال يقتضى عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان الكلام وقوله وجوز بعد هذا الزمان
يتفق حصوله بعد فليزم اجتماع التفسيرين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال على
تقدير تغيرها كما لا يخفى على السامع فان ما ذكره من التقدير وهو ايراد الحد وبالنظر الى قوله وجوز بعد هذا الزمان
احسن من تقدير الفاضل المحشى حيث قل وكذلك يترقب والى على زمان مستقبل فيلزم ان يترقب وجود المستقبل في
المستقبل ويلزم احد الحدوين ان يرد عليه ان كون الترتيب والمستقبل لا يستلزم كون الترتيب فيه حتى يلزم احد
الحدوين قال الشارح في شرح المفتاح هذا بدقيق فلسفى لا ينظر اليه العرف واللغة على الوجه وان يكون هذا الظرف
يعبر عن اشتغال الكل على الخ بعمق ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماضى وقد يقال التقدير الاعتبارى

صحيح للظرفية في الجملة **قوله** والحال وهو اجزاء من اواخر الماضى واوائل المستقبل تعيين مقدار الحال فنفس الى العرف يجب
الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فان قيل لا بد لكل ويشتبه ويكتب القرآن وبعد كل ذلك خلا ولا شك في اختلاف
مقادير ازمناها وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان هو غير محض لا وجود له وانما عند الحكماء القائلين
بان الزمان موجود متصل بالحال عندهم وهو ان عرض حال الزمان لا غير منه فالان عجب انهم قالوا انهم عرض وجود
وحال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانما بالنية الى الامور
الآتية الان يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحدة منها وقع في الحال **قوله** بخلاف الاسم بخلاف ما في انما
لما اسلفه في بعد ازمنا خلاف مقتضى الظاهر من ان الاسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال مجاز في المستقبل
اذا تأملت فيما اسلفه هناك تطلع على التوفيق **قوله** مع افادة التجرد الذي هو من لوازم الزمان والمراد بالتجرد
الحصول بعد ان لم يكن ثمران افادة التجرد لازمة لدخول الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد اقران الحدث
بالزمان بل حد وثمة فيه فذكر افادة التجرد تحقيق المقام لا لتبديد الاحتراز كما في شرح المفتاح للشرى **قوله** يقتضى تحذف
الكل وحد وثمة عليه الفاضل المحشى بان هذا التمايل على تقدير الجمع المركب من الحدث والزمان وانما المقصود تحذف
الحدث المقارن للزمان واجاب عنه بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقصود لان الكلام في الحالة المقضية لكن
السند فعل لاحداثا مقارنا للزمان وفيه انه ان لم يرد بالسند في قوله فلتبين السند ما هو السند حقيقة اعني لفظ
على ما اشار اليه الفاضل في البيان لم يكن لفظه التقييد في مجرد جز لان احداثا منه جزء الفعل لا يقد على ان جعل
افادة انصرام الزمان على ما هو المال معزول عن التحقيق كيف وقول الشارح ان سورس الوجوه ويناقضها بحدث من ذلك
النوم شيئا فثبتا ويصدق من النظر لحظة فلتحفظ يدل على ان المراد افادة تجرد الحدث فتأمل **قوله** او كلا ووردت
تكاثر الهرة للتقرير ان قدر المعطوف عليه استحق وفيه لا انكار ان قدر لم يرد فواو العاقل في كل ما على الوجهين بعثوا
قوله شيئا فثبتا بشران المراد بالتجرد فيما سبق يقتضى المحى ان خارج عن مفهوم الفعل وضما وانما يتم من خصوصية
الحدث والمقام ثم يقتضى من المضارع الاستمرار التجردى عيب المقام كما منقطعة عن الشئ ويمكن ان يقال عرض الشارح بان
المراد من البيت مجب افادة المقام والتجرد المطلق الذي هو مدلول الفعل وضما وهو المقصود بالبيان فيهم في ضمن القضى فلا
غبار ان كل على كل فليلا جارية وقيل انما بعث اليه لانه لا يتم لهم اظهار ما خرم الا حصرة لانه لا بد من كل شريف وانما

على كل مجزئ **قوله** فلا فائدة عندهما الاظهر ان يقول فلا فائدة مطلق الثبوت حتى لا يكون الكلام خاليا عن افادة
الوضع للاسم صريحا فان الاستدلال لا يقتضي عدم التقييد وعدم افادة التجرد بل هما لعدم ما يدل عليهما فتأمل **قوله** لا
بالتدريج من ايات الحاشية فبالله حجة ابن نصر اوله انما اذا اجتمعت يومادوامها نزلت الى طرفي الجواز
وفي قوله لكن بمرارة فكيف حسن ان يقول لا ياتى بمرارة يومادوامها لان لا يحصل له جنس الدوام فبالله **قوله** بوجه الترجيح في حق
بروق كما ترجى البقرة ولدها **قوله** انما اشار الى انه مستثنى عن هذا الحكم لا يخفى ان الاستثناء يقتضي الاندراج وذلك بان يفرض
التقييد ثم من الظاهري والتحقيقي فاذكره الشارع جوابا لتسليمي ويمكن ان يقال لان اندراج والاستثناء في التقاضي فان المتبادر
التقييد كون القيد فضلا عن محتاج اليه في تحصيل اصل الجملة وهو مقصور في باب الافعال الناقصة **قوله** لتقرير الناقص
على صفة الطلاق والفاعل على اسم كان اما على سبيل التشبيه او تفسير الفاعل بما استدل اليه الفعل المعلوم وشبهه
غير مصدر ذلك الفعل قال الفاضل الحنفى زاد الشارع هذا القيد تبعا لغيره ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر
من قولك موضوع للتقرير ان التقرير تمام الموضوع له فيدل على خروج الصفة المذكورة وهذا انما هو في الافعال الناقصة
لا التامة لدخول الصفة في مظهرها وفي نظر انما لا فلا نحتاج الى هذا القيد على التعريف المشهور بل اورد في
تفسير قيد في التعريف المشهورين انما هو المراد منه في الواقع ويمكن ان يجاب عنه بأنه لو حمل على ذلك لزم تقديم
اللفظ بما لا دلالة عليه وشبهه غير مقبول سيما في التعريفات فلا بد ان يحمل على الزيادة لخرج الافعال التامة وانما نأبى
فلان اللام في قوله لتقرير الفاعل على صفة للفاعلة لاصلة الموضوع كان لم يحمل على ذلك **قوله** الشارع على انها اعني تلك
الصفة متصفة بمعنى تلك الافعال فان الصفة المشار اليها انما يتصف بالكون وهو غير التقرير وايضا قد اعرف الحق
صريحا ان كان دلالة على الاستمرار والاضمار على الانتقال والتقرير المذكور لا يشمل الاعلى الانتقال ولا على الاستمرار فكيف
يكون محققا معنى الافعال الناقصة كيف لو حمل الكلام على ذلك المتبادر الذي اعاده لم ينطبق التعريف على الناقصة
وجب اخرا الزمان داخل في مظهرها فلا يكون التقرير تمام الموضوع له ثم عرض الشارع من ذكر التوجيه اثبات كون كان
قيدا للنظر الى كل واحد من جزئي معناه اعني الزمان على ما في الوجه الاول والكون المطلق على ما في الثاني فلا وجه
لحكم بالاستثناء عن الثاني كما لا يخفى **قوله** وهذا معنى قوله انما يكون ما ذكره في هذا القول اذ جعلت اضافة الحكم الى
بيانية وانما اذا لم يجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان الحق لا فلا لا اعتبر فيما سبق انصاف خبرها بمعناها الحكم

معناها اللهم الا ان يحمل على حذف المضاف وهو الحكم **قوله** وعدم ارادة ان يطلع الشارع بالشارع منها الخالي من بينه
او غيره من المتأخرين فتأمل **قوله** اكرمك ان تكرمني اكرمك خبره الشرط عند الكوفة والواقع الطلاق بقوله انت طالق ان
الاراء سواء دخلتها ام لا والى على الجواز عند البصرية وليس بنفسه لما سميته لان من ثبوت الصدارة لحروف الشرط ولا
يلزم المحذور والشايق اذ لا نزاع في الاوتباط المعنوي شران بعض النفاة شرط كون الشرط ماضيا او اقديما عليه ناهي
جزاء في المعنى واختار بعضهم عدم الاشتراط هذا المثال يعني عليه **قوله** فاجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية قيل عليه
الجزاء في قولك وان ضربت بك ضربتي خبر مع ان الجملة انشائية وريان حرف الاستثناء داخل في المعنى على الجواز كما صرح
الرضي وليس بخبر **قوله** وفي نفسها المصدق والكذب اشار بقوله في نفسها الى ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه النظر عن خصبة
الملك والجوازي **قوله** بناء على انه في بحث قيد السند الجزري ولا يجوز ان يكون ملاحظة التاويل على ان يكون معنى قولك
انما يزيد فكم من ان جاء ان كانت مأمورا بأكرامه لان ذلك التاويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق بما عند
عده كما هو مذهب الشكاكي فلا اذ لا ضرورة داعية اليه **قوله** لا يلحق قد اخرجته الى الانشاء بحول على حذف المضاف بقوله
السؤال الى الحكم الانشاء وهو تغيير معنى الكلام واحداث معنى فيه به تطرق اليه عدم احتمال الصدق والكذب فلا ضرورة
نفس الشرط بدون الجواز ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء **قوله** ولهذا لا يتقدم ما في خبره على انما غيرت معنى الجملة كالاستثناء
واحدث فيه معنى الشرط وقد تقرر ان كل ما يغير معنى الجملة وكان حرفا فترتبته القدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي
نوع من انواعه **قوله** فتعسف منه جملة كلام المفتاح على ما عليه اهل الميزان فحليط الاصل حين فنزل الشارع
فحليطه في موقع البيان لوجه التعسف **قوله** قوله في انها قول جازم موضوع للصدق والكذب اي لمحمّل الصدق والكذب
قوله عدم الجزم بوقوع الشرط وانما قرطه ان مات زيد فاعل كذا مع ان الموت محذور وقوع فقد وجهه الوجهي بان وقت
الموت لما لان غير معلوم استحس دخول ان عليها **قوله** او على ضرب من التاويل مثل سوي المعلوم ساق المشكوك في نكته
تقصيه او كون الخطاب غير جازم فان ان قد فتعمل في شك الخطاب كما سئل الما تفصيل الجمل الواقع في هذه او غير
ذلك مما سيجي تفصيله **قوله** واصل اذ الجفر قبل المراء بالخبر معناه الحقيقي وانما المظنونيات فانما يستعمل اذ انما باعتبار
خطا **قوله** فليست تطلع على الفرق بينهما من ان عدم الجزم لا وقوع الشرط في ان لوجود الشك وفي ان الجزم الجزم
بوقوعه **قوله** فبته في المثال حيث ان لا **قوله** لنكته وهي ههنا تنزيل الخطاب منزلة لجاهل لعدم حيزه على موجب علمه من افادة

حقه **قوله** انما هو بقرع الشرط لا يستقيم الا بان يحمل على حذف المضاف اي بقرع تقيض الشرط بقرينه المقام **قوله** هو فان
جاوزه لم يحسنه الاية ان يراى من كلامه كلام الله ثم تحقيقا وتوضيحا الاستعمال اذا في المقطوع وان في المحتمل والمراد القطع
الاحتمال بالنظر الى حال الشيء في نفسه وفرض الكلام مقولا على لسان من يجوز عليه الشك والتزود والاقبال بالنظر الى حال
ليس الا العلم بالوقوع والاداء **قوله** وان فهم حسنة ولكن اصحابكم فضل من الله المراد بالحسنة في الآية الاولى والخسنة
الترخا لان الاية نزلت في اليهود حين تشاوروا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا من دخل المدينة فقصت ثمارها وعلت اسرارها
نزل الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وبالفضل في الآية الثانية الفسخ والغنية وانما استعمل الماضى في ولين اصحابكم
لان الشرط مع الدائم الموطنة بقرع المعنى لفظا لان الجواب لما كان للمقسم لتقدمه الدال على الاهتمام به قصد ان لا يكون حروا
عاملا لفظا وايضا الله ذوالفضل العظيم فشان شايبة تحقق للنوع الذي يراد بقوله فضل من الله وانما التذكير فللمعظم
عن كاشا رايه الفاضل الحق وهذا يظهر بدفع بحث الشارح وانه ليس بما يحتاج في دفعه الى تكلف كما يشعر به قوله
قوله اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحفظا ولا تقدر ان ليس بشئ لان ما قيل في الآية وهو لقد اخذنا آل فرعون بالستين فرس
لما ذكر فيكون محمدا خارجا تقديرا كاشا رايه الفاضل المحض فبان في وقديقال يكفي في العهد كون المهور وشبهه ليعينه
متداولا لديهم بحيث لا ينفذ ذنبهم الى الغير كما في قولهم ادخل السوق اذ لم يكن في البلد الاسوق واحد وهذا الاعتناء
جاوزه في الحسنة اذا التعاقد ثابت بالنسبة الى الحب والترخا وفيه ان هذا التعاقد انما هو بالنسبة الى قوم موسى
بالاية وهو المعبر في العهد الخارجي **قوله** كثر وقوع وانتاع المناسب بعبارة الكشاف التي ذكرها ان يكون كثر وقوع
منع لالهاى قطع حصولها لكثرة وقوعها وانتاعها فان قيل ليس لكثرة الوقوع فعلا للقاطع فكيف ينسب هذا
فلما جاز ذلك بنا وبيل الاستكثار فان كثرة الوقوع يستلزم الاستكثار فعلى ان الفاضل الرصقي لم يشترط ذلك
قوله وهذا ظهر فانا وسافل اى لما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور وظهورنا وما ذكره الترمذي فان قوله
حقا ان يشك فيها دليل على ان حمل العهد على مذهب الجمهور **قوله** مع جعل السببة التعليلية غير قطعية المحصول
فيحيى ان قلة السببة مستفادة من تكثيرها وان القلة المستفادة من التكرار انما هي قلة ما يجب فانها لا قلة باعتبار ادوارها
فان القلة بالمعنى الاول قد يجتمع دوام الوقوع ثم لا يفتى ان القلة بالمعنى المذكور بل قد الوقوع اذ الظاهر ان الادوار
عن سبب ما افنى اراد ان الدالة على عدم قطعية المحصول يزيد دلالة على فضل الله بلا شبهة **قوله** وان اراد العهد على

على ان الحسنة المطلقة الى آخره الظاهر من كلام الشارح اعتبار المهورية بالنسبة الى قوم موسى على ان لم يكن فيه نظر
ان هذا الاعتبار عند التكاك بالنسبة الى الخاطب والمخاطب هما قوم موسى وبالحكمة لام العهد لا تميل الى علم
الخاطب بالمعنى وقوم موسى ليسوا مخاطبين فلا يلقى عليهم بالحسنة في العهد وهذا الاعتراض اراد على العلامة ايضا
فانقل **قوله** وهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة لى ما ذكر من ان المقدر ان المراد بالحسنة المطلقة ان بطلان ارادة العهد
مذهب الجمهور وانما لم ينظم بطلان كلام العلامة في سلكه بطلان كلام الترمذي من وجه الفساد فيها واحدا من كلام
العلامة طويل الذين فلو قدمه على الشق الثاني من الترمذي لربما بعد احد الشقين عن الآخر وفي اختيار لفظ هذا دون ذلك
الشارة الى تنوير المشار اليه وانه مما يقتضى التوجه اليه وحضوره لدى المناظر الكونية محتاجا لا يبطل على تنجيحه هذا
الفاضل ايضا على ان ذلك ان يجعل هذا الشارة الى مجموع ما سبق من رد البيهقي لان بطلان هذا انما هو باعتبار الشق الاول
والدليل على ان العلامة وكذا الترمذي حمل العهد على مذهب الجمهور وتعريف الجنس على تعريف جنس الحسنة بطلان
الشارح حمل كلامه على هذا الظاهر لى تاتل في كلامهما اذ في تاتل **قوله** هذه العظام من الحسان الجمع باعتبار جريبات الخشب
قوله فيكون اسواء من اسواء اول الاسود على ان في الحمل على الحسن لزوم ترك الشك على المعهود وغيره اذ لا شك انه اسواء من تركه
على المعهود فقط **قوله** واما من حيث هي فتشع براد عليه ان افراد العلامة هو ان المعهود قد اعتبر فيه كبره الدور فيها
بينهم وحضوره لديهم فيكون واقعا سورا بخلاف الجنس وليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع ولا للمعهود عليه
هو معنى قوله من حيث هو اى مع قطع النظر عن الاعتبار المذكور لانا فهمه الشارح اعنى الجنس من حيث هو لا في ضمن الانواع
في ضمن الافراد **قوله** ويمكن الجواب بان معنى كونها معهوده اورد عليه الفاضل الحشوي ان الحسنة اذ اراد بها مطلق الخشب والاداء
لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة كونها من افراد جنس الحسنة وقد جوزه التكاكى فلا يمكن حمل
على ذلك ايجاب بان حوزان يراد بالحسنة محوذة عن الدائم الخشب مجازا لقيلام القرينة ثم يعبر عن دخول الدائم عليها وكان
قد دخلت على الخط ابتداء فجاز ان يراد تعريف جنس وان يراد تنزيل حقيقة بمنزلة المهور القاص كما هو مذهب التكاكى
في العهد فاذا اراد بها مطلق الخشب يكون تعريفها تعريف جنس ويرد بان قول الشارح معنى كونها معهوده انها عبارة عن حصة
معينة صريح وحمل العهد على مذهب الجمهور فوجب ان يراد بالحسنة منكرة مطلقا حتى يصح حمل المعنى على العهد الجمهورى
يتكلف في الجواب عن الاراد بان الاطلاق المذكور في عبارة المفتاح اعم من اطلاق الجنس والطلاق النوع فاذا حمل تعريف الحسنة

على الجحش محل الحنة المطلقة على الملاقاة الجحش فالجحش الخ اعلم وما ذكر ان الخ من معق الاطلاق على تقدير ازالة العلة
بقريته ساق الكلام فالتحذير فلتناقل **قوله** ولهذا ذكرت ليدل على تعليلها ان اراد تعليل السببية باعتبار
نفسها بمعنى ان يكون سبباً ليس فيه انة لا يكون خ قوله ولهذا ذكرت في محله ان وقوعه لا يكون ماعداً لتعليل
السببية لتعليلها في ذاتها وان اراد تعليلها بحجج فوعا نفيه ان السببية لا يدل عليه اللهم الا ان يحمل على الترتيب المحض كما
اشار اليه فيما سبق **قوله** في قوله فاذا امتنع الناس من ذلك فاما هكذا في اكثر النسخ ونظم التنزيل واذا امتنع الانسان من ذلك فاما
فالتاء ولفظ الناس فهو وفي بعض النسخ الانسان بدل الناس فينتفع الثاني **قوله** فلننظر الى لفظ المس قبل هذا
لما سلفه في حيث تكبر المسد اليه من انة لا دلالة للفظ المس على التقليل بل على قوله ثم لم يسم فاما اخذت فيه عذاب
عظيم واجب بان المذكور من شأنه ان يقول عن الاضاح وسكت عن عادة المنع الكفاية بما سبق وبان المنع فيما سبق دلالة على
المس على ترجيح ازالة شئ من العذاب قوله ثم ان اخاف ان يستل عذاب من الرحمن لنفس الابناء عن الفتلة والاعط
هو الجواب الاول لا بناء على الفتلة اذ كان سلباً ثبتت دلالة نفس هذا اللفظ على الترتيب فلتناقل **قوله** فلو ان الضمير
فيه للانسان المعروض المتكبر اي للانسان المعيد من حيث هو متعبد كما صرح به في شرحه للفتاح والدليل على ان الضمير
راجع اليه لا الى المطلق باعتبار ان مس الاله محبة مقطوع به لان فهم القاصي ان الله ثم ذكر قبل هذه الآية لا باسم الانسان
من دعاء الخير وان مسه الشريفون من قوط فقد اوردوا لفظ ان مع ان الضمير هناك راجع الى مطلق الانسان فلو كان
الضمير في الآية التي كان ساقها راجعاً الى مطلق الانسان لثم يظهر نكتة في العدول الى اثم الانسان اذ الوط
بالانسانية لم يكن مناسباً لشرابه مقطوعاً به وانما ذلك القطع على اخطأه امر كما لا يخفى **قوله** ونأي بجانبه يقابل
نأي بجانبه اي بنفسه كان الجانب نعم والمعنى بعد بنفسه وذهب بها عن محلها تكبراً وقطيماً **قوله** كقولك لمن يكذب بك ذكر
ابو الحسن بن كيسان في تفسيره انك تقول صدقت فلان اذا قلت له صدقت وكذبت اذ قلت له كذبت ولا يخفى انة
لا يستلزم حرم القائل يكون فلان كاذباً حتى يرد على المصنف ان التكذيب يصرح بان المخاطب حازم بلا وقوع الشرط
فلا يكون من مواقع ان على انه قد يقال مجوز ان يكون التكذيب كناية عن عدم التصديق لانه لا ينافي التكذيب وقد يقال
لما كان المتكلم حازماً بالوقوع والمخاطب بالادعاء وقوعه لعارض الجحش ان فتناً قطا فيقضي التناوي ولا يخفى انة وجه التفسير
لعدم الخ من المخاطب قتال **قوله** قل لمن يورث اياه ثم لان تعبر هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الثالث لان

نحوه

تعليله من ايقاع ابيه كانه اوقعه في الشك وفي هذا الاعتبار ما يحفظه حال المتكلم كما هو الاصل في ان **قوله** اي اهلك
ينضرب عنكم الذكر اعلم ان همة الاستفهام اذا كانت في جملة معطوفة بالواو والقاء او نحوهما لم ينفردوا بالانضرب
عنكم الذكر اثم اذا ما وقع وتطابرها فسيبورها والجمهورية على ان الهمة من الجملة المعطوفة قد تمت على العاطف بنفسها
على اتصالها في التصدير والخواتم تنازع من العاطف كما هو القياس نحو فان تدعون فاني فاعفون فاعفون فاعفون فاعفون فاعفون
القوم الفاسقون وخالفهم في ذلك جماعة ولهم الزخري في قوله ان الهمة في الصورة المذكورة في موضعها الاصل
الجملة معطوفة على جملة مقيدة بينهما وبين العاطف فتقول الشايع اي انفسكم فنضرب عنكم الذكر اشارة الى هذا
الذهب ويؤيد قول الجمهور ان الامر لو كان كما قاله الزخري ومتابعوه لجاء وقوعها في قول الكلام قبل ان يتقدمها
ما يكون معطوفاً عليه وليس يحكي ذلك في الاستعمال بل لا بد ان يكون متبناً على كلامه متقدماً ثم ان الزخري حرم ما قبل
الجملة في مواضع فقال في قوله ثم اقامن اهل القرى ان عطف على فاعفواهم وفي قوله ثم اتابعون او آباءنا الاولون
فحين قرأ فيجاء الوان باو فاعطف على الضمير في مبعوثون اكنى بالفصل سماه همة الاستفهام **قوله** فحين قرأ بالكر
اما لو قرأ بالفتح على حذف اللام فلا يكون مما نحن فيه فان قلت هذا الشرط فابن جزاء قلت الجملة الشرطية وحيث حاز
فاستغنى عن الجزاء لجزءها عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزاء **قوله** اولاً اعراض اشارة الى ان يكون صفي مفعولاً
فان قلت الضرب بمعنى الصرف فعل الله والفتيح بمعنى الاعراض فعل هو لاء فلا يتخذ الفاعل فلا يجوز حذف اللام على المشهور
قلت المعنى والله اعلم اعتبار الاعراضكم فينتطبق على المشهور **قوله** لان الحال في هذا المقام يمكن ان يقال ان الاسلاف واقع
في نفسه وبحال الحب النظر الى الايات لفاطمة فروعي حاله في نفسه وحاله بالنظر الى الايات فجعل في مرتبة الشك و
الصرف **قوله** ومنه قوله ثم قل ان كان للرحمن ولد الاية اي ان صح وثبت ببرهان يقيني وحجة واضحة ان يكون له ولد
فانما اول من يعظم ذلك واسبقكم الى طاعته والاعتقاد له كما يعظم الرجل وله الملك لتعظيم ابيه **قوله** اي يحمل ان يكون
للتبريع الظاهر ان مخاطبة اية جميع من لم يؤمن وفيهم غير المرتاب فالاحسن في التبريع ان يعتبر ولا تغليب المرتاب على
غيره **قوله** لان الحديث المطلق الذي هو مدلوله ان كان هذا الدليل الاجري في غير كان دلالة صراحة على الاستعمال الذي
لا يتفاد من خبره كذا ان المدعى مخصوص به كما صرح به الرضوي لكن وما يدعيه الاجري في كان بلغة لانه كما اعتبر الانشا
فيما راعى الاستمرار في كان وهو غير مستفاد من خبره قطعاً فتناقل **قوله** ولا يخلص عن هذا الاشكال اي لا يخلص عن هذا

الاشكال

الوارد على اعتبار التعليل كما ذكره فلا بد من منع الحصر بما اشار اليه سابقا من انه فاعل عن الآية لوجه آخر **قوله** ويكون
معنى الكلام يعني يمكن تطبيق هذا ذكره المصنف **قوله** فاعل على التوجيه المذكور في كلت **قوله** فاعل على التوجيه المذكور في كلت
على قطوعه لكن فيه بحث لا بد كان فيهم من ينكره **قوله** او الظاهر تناول الخطاب بام ايتم فلام على لا تقتصر على تعليل
شكوك الارباب على قطوعه بل القصور قليل المشركين على المستغنيين المماندين ثم تعليل الكل على المشركين **قوله** و
كانت من القانتين الظاهرين ان المراد بالثانيتين جميع اهل الضم من المذكور والاثان كاهو الظاهر فيه تعليل
احد الجنتين على الآخر ونكتة التعليل التي ذكرها الفاضل المحقق لا تقتصر بحرم عليها السلام بل بجميع القانتين وفي
الآية وجه آخر غير التعليل وهو ان بقدر موصوف علم للذكور والاثان مذكر للفظ الجمع والفرج **قوله** بل لا بد
القائمة فلا يتعين التعليل اذ لا دليل على ارادة انهما **قوله** لان الفرض مدحها بما يصادق بعق ان الفرض مدحها بما
لا بالب **قوله** كالقرين بل المراد من الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويروى انه قيل لعثمان ماله سيرة العرب
قال فتاد ما عتق العمن ان يدينها من خلفاء ائمتها الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر **قوله** والقرين للشمس والقرين
المتنق واستقبلت قر التمام بوجهها فان قرين في وقت معناه اراد الشمس وهو وجهها وقر التمام يعني ان وجهها
لصفاته وشدة صفاته انطبع صورة القر فيه لما استقبلته كما ينطبع الصورة في المرآة فرائد العاشق برونه وجهها
الشمس والقر في ان واحد وقال التبريزي يجوز انه اراد قر وقيل لا لا يخرج قران في العرف للشمس والقمر **قوله** فانه يغلب
على الموت اي وان كان اقل وجبر كون القمر اقل من الشمس حرك وسطه **قوله** ولا يخفى عليك ان ابوين وقرين وفي بعض
النسخ ابوان ولان قال اول محول على الكثرة من قوله ومنه ابوان والثاني على الازدواج **قوله** ولو سلم فليكن مجازا وان
جاز ان يجعل احدهما مستحق باسم الآخر اذ جاء في قول الاسم بمعنى المستحق ليحصل منه ميمتنا ولها مشتق باعتبار ذلك
معنى الابوين المسحقين بالاب كافي العلم وقد تبتعضهم هذا التاويل في العلم بانه قليل بخلاف نقيضه فالاولى ان يقال
الاعلام لكثرة استعمالها وكون الحق مطلبية فيها يكفي في تشبها وجمعها مجازا الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس
قوله وجميع باب التعليل من الجواز قال في شرحه الفتح واما بيان مجازية التعليل والعلاقة فيه وان من انواعه
لما راجع عام حوله وهذا اشكال وهو ان التعليل طائفة من باب المجاز كاصح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة
المجازية انما الكل معنى مجازي اذ اللفظ لم يوضع له لا تقول فيلزم ان لا يوجد الجواز لان هذه العلاقة في كل واحد

لما اشار اليه الفاضل المحقق في حاشية الكشاف وهو ان الجمع المتع انما يندم اذا كان كل واحد منهما مفعولا باللفظ وهذا
اورد معنى واحد مركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في الجمع مجازا ولا يلزم حرمان ذلك
في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط يجعلها معنى واحدا في قصد اليه بارادة واحدة في
استعمالات الالفاظ **قوله** او لغو دون يمكن ان يقال عاريجي بمعنى ضار فلا يكون في الآية تغليب لا بانه قوله بعد اذ
جاءنا الله منها لان النجاة عن الشئ لا يستدعي سابقا حصول فيه كما اشار اليه الشارح في شرحه الفتح واما ما
ذكره صاحب العرايد من ان عاد لو كان بمعنى ضار لقل لنعوذ الى ملتنا لان عاد ينعدي بالي لا يفي بجوابه ان عاد اذا
كان بمعنى ضار لم يكن من صفة لعود بل يكون خبرا لعاد وقد يقال لجواز ان يكون معتقدا للكفار ان شعبا عليهم كان
منهم لسكونه عن ابا طلهم قبل البعثة فلا تغليب لنعوذ من هذا الوجه وهذا مبني على ان اعتبار الخواص والمزايا في
شدة في المحكي والظاهر اعتبارها في الحكاية فليست **قوله** انا وانت فعلنا وانا ويدا ضربنا اعتراض عليه بان جميع باب
التعليل مجاز كاسبق وكون فعلنا وضربنا مجاز في هذا المعنى ممنوع لان هذا مستلزم الغير كما هو وضعه والجواب انه
لماعتبر ان لا ينع في قولك انا ويدا ضربنا بلفظ الغائب صار التعبير من المتكلم وعنده بطريق التكلم في قولك ضربنا
بطريق المجاز نعم لو لم ينع عنه ولا بطريق الغيبة بل قبل البدء بضربنا اذ ايد المتكلم عن غيره لم يكن مجازا والفرق ظاهر
وكذا القياس في انا وانت فعلنا **قوله** فمن قولنا الخطاب واما على قراءة الغيبة فلا يحل على تغليب غيره عليه السلام اذ امر
بعمد في كلام البلاء وتغليب الغائب وان كان اكثر على الخطاب ولا تغلب احدهما على المتكلم **قوله** من المكلفين وغيرهم
الظاهر بالنظر الى المقام حيث سبقت الآية لبيان حاكمة عمله تعالى لكل شئ ان يعلم لفظ غيرهم بغير التميز من العلم اما بان
يحل في من قوله من سوال على الاستعمال المتبادر كما في ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على ارجلهم واما على التعليل
قوله اذ لا معنى لقوله اعبدوه لعلكم تتقون اي لا يوجد لتعلق قوله لعلكم تتقون بقوله اعبدوا وانما اللفظ لما ذكره
الشارح في شرح الكشاف واما على تجويز الثاني كونه خلا من ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا واما ان يحرطوا في
سلك المتقين القائمين بالهدى من ان قوله الذي جعل لكم الارض فراشا من صوركم صفة له او مدحاً من صوركم او مفعولاً
فيكون قوله اعبدوا واما ان يحرطوا من القوي الازرق فتوسط الحال من فاعل اعبدوا وبين وصفي المفعول كالتوسط
بين المعنى وبما فاعل ان في تعليل عن الاقرب بالاعيد واما معنى قل ان البلاغة القرآنية يقتضي والله اعلم ان يعبر

الاول غاية عبارة ما هو له لم اعني الثواب لانه لا يشق عليهم وهو التقوى وان كان مفضيا الى الثواب على ان الله
عبارة عن الايمان بجميع المأمورات والامتناع عن جميع المنهيات وهو عين العبادة فلو تعلق بعدكم تقوى باعباد
صار المعنى اعباد الله كما هو صحيح كما ذكره الاقرب الى الوجه ان يتعلق بخلقكم ويكون نقل مستغارا
للارادة اعني محو الطلب فلا بد ان هذا يستلزم التصانيم بالتقوى البتة لا شئ عطف المراد عن الارادة **قوله** في لفظكم فليكن
تدلي عليه يلزم اجتماع مجازين في كلمة واحدة وهو منسج اتفاقا والجواب ان الارادة اجتماع تحقق مجاز في لفظ واحد الارادة
معنيين مجازين منه المحذور هو الثاني والاول **قوله** فاختار محققهم استدلاله بان الله لو كان الخطاب بالث
والتكثير عاما لانعام ايضا لم يشاركها الاثنان في نعمه البتة والتكثير فلا يناسب الاثنان على الانسان كما لا يخفى
وفيه نظرا لان مشاركة الانعام للانسان في نعمه البتة والتكثير ثابت في نفس الامر فلو صح ما ذكره لم يناسب اصل
الاثنان سواء جعل الخطاب عاما او خاصا لما كان تكثير الانعام لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الآية حيث
قوله في الانعام على قوله من انفسكم المفيد بقيد شفعتم اعني لكم وقد تقرر ان القيد المنفرد على المعطوف عليه معتبر في
المعطوف كان الاثنان في موقعه ولا يتفاوت ذلك لعموم الخطاب وخصوصه اذ ليس سوق الآية للاثنان على الا
يجعله محلا للخطاب حتى يفوت بمشاركه الانعام اياه في محليته للخطاب حسن ذلك الاثنان كما لا يخفى فتأمل **قوله** لكم فيها
دفع في الصحاح البدن نتاج الابل والبانها وما ينفع به منها لكن المراد منها مطلق النتائج وما ينفع به اذ المذكور
هو الانعام بوصف الاطلاق **قوله** انب ينظم الكلام بما قد مر ولا ينبغي بعد هذه الآية ولا انعام خلقها لكم فالمناسب
لهذه الآية ان يكون قوله من الانعام معطوفا على من انفسكم ويكون الخطاب في يدكم الانسان فقط ويكون التقدير
وجعل لكم من الانعام ازايا فلا يكون الآية من قبيل التغليب **قوله** متعلق بغيره على ان يكون ظرفا لقوله لكونه
عبارة عن حصول الشكر كما يجعل الضمير الرابع الى ما يصلح للعمل عاما في الظروف ويجعل الحالية عنده والوصية ليست
المتعلق بكونه او عرفة هذا وكذا لم يورد تعلقه بالمراد للزوم الفصل بين الموصوف وصفته بلا ضرورة وانما اذا
الحصول الاستقبال في المعلق ومن المعلق عليه يلزم تعليق الاق بالخال وهو محال عقلا **قوله** ولا يجوز ان يتعلق تعليق
اخر فيل التعليق انما يتم بامر من بطله ومتعلق لان معناه جعل الشئ متعلقا به بغيره فقول في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق
بجزيه الاول اعني الجملة لا في الحال لكن لا مانع من تعلقه بجزءه الثاني اعني التعليق **قوله** لانه من موصوف حصول في الاستقبال

فيمتنع ثبوته فيه بحث لان بعض الاستقيد على الجدة لا على البشيرة وهو التي خبرها عليه بخبره يوم كاحتج به
واو اخرا هذا الباب لتعليل فاصرح من المرام **قوله** لا ندمه من الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبا لان فرض الصدق في
التحقق في الاستقبال لا يتصور في الانشاء ولما قيل ان يقول ندمه يلزم وقوع الصدق في المركب الغير التام لادارة الشرط
اخرجه عن كونه كائنا وهو خلاف المذهب اللهم الا ان يقال باعتبار الاصل وما كان عليه كذا قال الحاشي **قوله** ان جعلت
كائنا اواحدنا اسمية ظاهر يقتضي جواز كون الشرط جملة اسمية وقد تقرر في الخواص ما عده وصرح به في شرحه للفتا
فيمكن ان يكون مبتدئا على ما ذكره الاخفش وافقه ابن مالك في شرحه للتسهيل من جواز وقوع الاسم في الجملة اذا كان
يجز لان يمكن ان يكون المراد باحد هما هو الخبر بخصوصية **قوله** فاعتد يا كرامى اياك اسره هو صيغة الامر على ما جازوا في الشارح
من جواز كون الجراء طلبيا باقيا او لا وما على ما اختاره الفاضل المحقق فهو صيغة المضارع المتكلم ولما ذكره في شرحه
للفتح من انه على صيغة الامر فيكون طلب الاعتد او بالمراد المتكلم متعلقا بحصول اعتد المحاطب باكرامه فلا حاجة في الا
الواقعة جازاء الى ان قولنا بالخبرية فيبقى على ما ذهب اليه التكا في كون الجراء كلاما مستقلا وكون الشرط قيد الله وقوله
فيكون طلب الاعتد الى آخره بيان ما هو المفهوم من الجملة الشرطية نظر الى الظاهر والا فلا تعليق حقيقة على اصل التكا
فلا مخالفة بين كلامي الشريف كما ظن **قوله** وتاويل الجراء الطلوع وجوز هذا الكلام في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره
بعد قوله ويجب ان يتبين ان ما ذكره هنا جواز مخالفة الظاهر لكتبة اشار الى قوله من جعل وقوع الطلوع من هذا
القبيل وفيه بحث لان ما ذكره هنا مخالف لما ذكره في شرح الكشاف في سياق تفسير قوله ثم قلن ان من ربه كلمات من ان
وقوع الجملة الاستفهامية جازاء الشرط على بحث اللهم الا ان يفرض بين الامر والاستفهام **قوله** كما في اي قوله العاديات طفق
لما البيت من قصيدة مطلقها مقال في اللوى من شخصك اليوم اطلاق في اليوم معق من خلال محلال وبعد البيت المذكور
في الشرح فان استلحق في الخرائك في ايامه الى يوم القيمة اشغال **قوله** فليعلم ان على الجراء وهو عذوف اي لم يرب
خالها واستفاد من نعم الشق بالضم او كسره اي صار لنا والبال القلب **قوله** اي على اطهار الرعية وبه قوله ثم اطهار الرعية
في حقه ثم حاز عن اربعة اعطى اطهارا والاصح قيل المراد اطهارا كون النبي موعودا في نفس الامر لا اطهارا الرعية القابضة
بالضم **قوله** الاول لا يعلم ان التعليق في عدم الاقتضاء بطريق القطع سلم لكونك ان التبادر في اللغة من مثل قولك
انضمت خربت هو الرطب في جانبى الجود والعدم **قوله** اولان الآية نزلت في حاصله ان في التفسير تنبيهها على غش

الأرادة في هذه الحالة فعلى هذا الترجيح لا يكون إلا من إيراد غير الحاصل في مخرج الحاصل لكن بالنظر إلى وجه
من الآية الكريمة فإن قلت قد تفرق في الأصول أن الفقرة بعموم اللفظ بخصوص السبب وقد اعتبر في هذا الجواب خصوص
قلت العود بالنظر إلى ما استفيد من اللفظ صحيحا باق على حاله ولم يتخصص بخصوص البيت وهو المراد مما تفرق في الآية
نعم لم يثبت منهم الخافعة لظهور فائدة أخرى للشرط على أن الشارع شافعي يعتبر بخصوص البيت فلا يرد عليه التناول
فتأمل **قوله** والتعريف قبل في سلوك طريق التعريف فأي ذلك الأول هو أن من هو على مرتبة عند الله تعالى النبي
إذا كان الاشتراك محط العمل فالحال غيره والثانية إذا لا المشترك حيث لا يجعلون في مرتبة الخطاب واعتراض على الفائدة
الأولى بأن المشترك لا يعتقد ونسوة محمد ص فلا يصح تلك الفائدة والجواب أن الفائدة بنسوة غير محمد من الأنبياء
من قبله **قوله** بأن يكسب الفعل الواحد والمراد غير الأول أن يكون النسبة على وجه ينهم منه ما قصد والافتقار لجاء زيد
مريدا أنه ليس من التعريف في شيء **قوله** والخطاب لمحمد صلى الله عليه وآله قبل سورة الآية يدل على عموم الخطاب لأن الوحي
الذي علمه وأول الذين من قبله هو هذا بعينه أعني لئن اذرك فظاهر أن يكون الخطاب له ولأولئك من قبله والجواب
أن أفراد الخطاب باعتبار كل واحد يصح أن الخطاب له عليه السلام ولأن قول أن الوحي إلى الذين من قبله هذا الكلام يمكن
ببشارة تليق بهم فكان التقدير لئن اذرك لم يحيطن عملك والذين اذركم لم يحيطن عملكم والله أعلم **قوله** ولا يخفى أنه لا معنى
لن لم يصدر منه الاشتراك لما زعمه الخالف من أن التعريف عام لمن صدر منه الاشتراك في الماضي وغيره وإنما
يحصل بصيغة المضارع أعني لئن اذرك ووجه الرد أن من لم يصدر منهم الاشتراك لم يستحق التعريف فلا وجه للتعميم
والحاصل ختمه **قوله** وإن ذكر المضارع لا يفيد التعريف لأن استفادة التعريف في صورة الماضي لسبب أن الفعل الواقع في الشرط
لما ذكره بلفظ الماضي الدال على وقوع مدلوله بحسب الوضع مع القطع بأنه لا يقع من أسند إليه طلب له وجه وقاسب أن يكون
التعريف بخلاف ما إذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الأصل في الشرط كما في شرحه للمفتاح فإن قلت إلا أن يدخل على المشكوك
كاسبق واشتراك الأبناء حرم اللازم فلهذا يصلح باعتبار الطلب النكتة قلت الجواب بوقوع تقيض الشرط ههنا وإن كان انشا
بطلب النكتة في استئصال لكن التعريف لا يصلح نكتة له وإنما يصلح لو كان الاشتراك بالنسبة إلى المعرف له شكوك الوقوع
وليس كذلك لما عتقته من أن التعريف من صدر منهم الاشتراك فتأمل **قوله** من الحفاء والتعريف أي عند الحكم المتأخفاء
مظاهروا ما السقف فاقام المايهم من أن ذلك التعريف يحصل من صيغة المضارع وقد عرفت أن قاعدة عندك التام

لما ذكره المؤرخ من أن اللام الموقوفة توجب كون الشرط ماضيا لما تفرق في النسخ من الجواب لما كان القسم لتعبد بالاداء على
الاهتمام به قصد أن لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا يدخل في التعريف كون الشرط ماضيا وهذا أيضا مدفع لما
ذكره من أن لا ينافي بين المتقنيات فجاز تعددها على أنه قد يقال المقصود الثاني باللام التزم المعنى في الشرط هو التعريف
قوله على وجه معين قيل هذا إشارة إلى أنه يقدر في تعيين على وجه لأن الوجه الأولين يترك التعريف والوجه الثاني هو
الحكم إلى نفسه لا ترك التعريف بنسبته إليهم فتأمل **قوله** ويسمى أيضا الاستدراج يقال استدراج رجله إلى كذا أي قربه منه
تدرج **قوله** أي تمسوا أن تزدوا عن دينكم إشارة إلى أن لو هتأنا حرف مصدر في يجعل ما بعده فاق واول المصدر بمنزلة
أن الألف لا تنصب وأكثر وقوعها بعد ووق يوزو أكثر الخافعة لا يثبتونها فان قلت كيف يصح القول بمصدرين
وقد دخلت على أن في قوله ثم يوزو لو أن بينهما أمدا بعيدا قلت الفعل بعده مقدر تقدير يوزو لو ثبت أن
بينها وبينه **قوله** وثانيها وهو المذكور في المفتاح برودة لزمه مخالف لما ذهب إليه في شرح المفتاح من اتحاد الكلامين
حيث قال هناك بعد تفرير كلام المفتاح وهذا حاصل ما في الكشاف ويمكن أن يقال الحكم بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين
بالنظر إلى التفسيرين فإنه لو قل مؤدى ما في الكشاف أن النكتة هي الدلالة على واداءهم كقر اللذين سابقا على ناسوه
من اظها والعداوة وبسط الأيدي وغيرها سبقا فاني مؤدى ما في المفتاح لزوم واداءه كقرهم للشرط المذكور واضح
وأقوى فاعتبر عنه بلفظ الماضي الدال على التحقق والثبت كان الكلامان متغايرين ولو قيل المراد بالقبلية في تقرير
الكشاف القبيلة الربية يعني أن لزوم الودادة المذكورة يجب أن يبلغ لزوم الأولين مرتبته ويكون قبلها كاتخاذين
هذا لكن الظاهر هو التغاير **قوله** لأنها واضحة للزوم بالنسبة إليها فان قيل الماضي يدل على تحقق مدلوله لا على تحقق لزومه
لغيره فكيف يدل اختيار الماضي على تحقق الزوم ووضوحه قلت الماضي إذا وقع جزاء دل على تحقق مدلوله على تقدير وقوع
الشرط وهو معنى تحقق لزومه **قوله** فانه يجوز انتفاء ههنا الذي المصادفة فاعتراض عليه بأنه لا يجوز انتفاء شيء منها
قطعا والزم الكذب في خبر الله نعم إذ ليس الكلام في الخبر مطلقا بل في خبر الله نعم فالملازمة من واضحا للزوم
أن الكلام في ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر بالنظر إلى مقتضى العبارة فلا محذور **قوله** أو امكنت فاسح الاستحاج بالمعنى
الحاء المحملة حسن العفو **قوله** وأما انتفاء واداءه كقرهم جواب عما يقال أن في هذا اللزوم شبهة أي يجوز انتفاء الودادة
المذكورة بإسلام الشركين فلا وجه للعدول إلى الماضي **قوله** ليكون مجموع الحمل الثلاث لازما واحدا للترجيح ما في المفتاح لا جبا

على كون الجزء الثالث لازماً للشرط الأول بلا واسطة أو لو كان لزومه بواسطة الأولين وكان في لزومها شبهة
الثالث واضح للزوم بالنسبة إليهما وثالثاً لا يكون مجموع الجمل الثلاث فالتنظر إلى أن الجزئين الآخرين إذا كانا
للاول كانا تابعين له فيرجع حاصل مجموع تلك الجمل إلى أنه واحد ولا يكون كل واحد منهما مستقلاً والحاصل أن صحة
المفتاح مبنية على اثبات اللزوم بأن المتقدمة بالنسبة إلى اللزوم الأول أعني الشرط حتى يتصور كون بعضها أوضح بالبناء
إلى بعض وغاية ما يوجب كلام المفتاح أن يقال أنه إن الظفر يلزمه العداوة بلا واسطة لزوماً ضعيفاً ويلزمه
البسط بواسطة العداوة لزوماً ضعيفاً أيضاً بمعنى أنه يقطع عند تحقق الظفر والعداوة ويلزمه الودادة بواسطة البسط
لكن لزوماً قوياً بمعنى أنه يقطع عند تحقق الظفر والعداوة والبسط فليتنازل **قوله** وإن كان من الضرب الأول لم يكن في تقدير
ودادة الكفر ثم إننا والفاضل الحق إلى أن هذا لا يرد على تقدير كون من الضرب الثاني أيضاً لأن تقييد ودادة الكفر
المقدّم على من الفائدة لأنها حاصله بسطاً أي يعم اليهم أو لم يبسطوا ويمكن أن يجاب بأن ترتيب الودادة للمضافة
بعد بسط الأيدي واللسن الجهر لأن بسط الأيدي واللسن يحمل على الحاربة والقتال عادة فيردون حركته إذا لم
ديهم ليرتفع القتال والحاربة وهذا التقدير يكفي للتقيد المذكور في الخطابات **قوله** لا يقال الآية نزلت في حاصلي
أنه لا احتياج إلى حمل الآية على خلاف الظاهر بل المراد نفس العداوة والودادة **قوله** فرضاً في الماضي مع القطع بانتفاء
الشرط قوله فرضاً نصب على المصدرية أي حصولاً أو حالاً من الحصول وقوله في الماضي ظرف للمعنى المندرج في
مفهوم لفظ الشرط أعني حصول مفهوم الشرط ولا يصح جعله ظرفاً للتعليل المندرج في مفهومه أيضاً لأنه حاصل في الحال
ولا وجه لجعله ظرفاً لحصول مفهوم الجزاء لأن المقصود تقييد الموقف عليه بالماضي فيفهم منه كون الوقوف مقيداً أيضاً
دون العكس وقوله مع القطع حال من الشرط أو مصدر له والمراد من الشرط الثاني كالمجموع المثال المذكور لا التعليق كافي
الأول وهذا أتى بالظاهر **قوله** فيلزم انتفاء الجزاء فيه بحث وهو أنه أشار في قول الجوابين من الاعتراض المورد على قوله
ولا ذكر هو قياكم على البقاء أن اردن تحسناً إلى أن التعليق بالشرط لا يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه وبسط فيه
بعض البسط تأييداً له فإما معنى ترفع انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فهذا اللهم إلا أن يحمل أحد كلاميه على أنه نقل الكلام
القول والآخر أن يقال الربط وجوباً وعدماً معبراً في معنى لوجب اللغو وإن لم يعبر في مطلق الشرط فالمراد بالتعليل هنا التعليق
المختص بمبنى التعليق بطريق التوقف **قوله** مع وضوح فساد كل منهما اتفاقاً وجعل المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه انتفاء

الشرط فلا يلزم شرح أن يتحقق الجزاء في مثل لو جفتي لا يرتفع انتفاءه تحقيقاً وثالثاً وعكسه فلا يلزم أن لا يتحقق
الأول على تقدير المحي وبالجمله الصواب بتعليل المنتفع بالمنتفع أو بتعليل الانتفاع بالانتفاع لأن المصدرية حرف عند
الجمهور ومنهم السكاكي ولم يوجد في كلام العرب رجاء الضمير إلى الحرف ونسبها بالاسم وقد أرجع إليها فيما نحن فيه
يكتف بقوله من محي مخاطبك **قوله** لأن تعليل الحكم المراد بالحكم ما يدل على النسبة وهو هنا التعليق المذكور في عبارة
المفتاح والوصف هو المنتفع المدلول عليه بالمنتفع **قوله** وهذا معنى تعليل انتفاعه لانا إذا قلنا الأكرام العالم حقيقة
الأكرام إلى علم العالم وإن جعل المذكور حسب الظاهر ذاته بسبب علمه فكذلك المعلق بالحقيقة فيما نحن فيه نفس الانتفاع وإن
كان يجب الظاهر أن المنتفع بسبب انتفاعه **قوله** فغده هو لتعليل الانتفاع بالانتفاع القطعي قيل لم يرد به كون الانتفاع
طرفي الشرطية ولا أن الاعتبار في طرفها الانتفاع بل أراد أن لولا فائدة التعليق إلى الربط جزمنا بين الانتفاعين وهذا ما
على تقدير لزوم القطع بانتفاع الجزاء الانتفاع الشرط للتعليل الشرطي الذي هو مفهومه لوقا نفع اعتراض الفاضل على
وهذا وإن كان نفساً إذا التبادر بين مفهوم لوصفها إلا أن بعض الشرهون من بعض وانت خبير بأن قول المحي
قالوا في الإشارة إلى احتمال التوجيه **قوله** والمال واحد فان قلت كلام السكاكي على توجيه الشارح يقتضي صحة قولنا
أن وجد الجدار وجد البيت ضرورة أن انتفاع وجود البيت مرتبط بانتفاع وجود الجدار ولا يصح على تقدير تعليق التبر
بالشئ مع القطع بالانتفاء فكيف يصح وحدة المال قلت التعليق في عبارة السكاكي بمعنى الربط وجواً وعدماً فلا
صحته عند المثال المذكور قطعاً فاقابل **قوله** والتبني قد يكون أم من السبب هكذا وقع العبارة في أكثر النسخ وهذا
وإن أمكن أن يصح بأن يكون المراد بالعموم كثرة الأجزاء لكن المذكور في نسخ شرح الرضوي نقلاً عن ابن الحاجب والسبب قد
يكون أم من السبب وهو الظاهر قاتل **قوله** أما الأول فلأن الشرط عديم أم من أن يكون سبباً والحجاب في الحاجة للشيخ
ابن الحاجب في أعام اعتراضه على الجمهور دعوى الخصا والشرط في السبب بل يكفي أن الشرط قد يكون سبباً للحجاب وعم
الأعم لا يرتب على انتفاءه انتفاء السبب فلا يكون دعوى الكلية على ما هو المشهور بين الجمهور صادقة ضرورة أن
سبب في بعض الصور والمناقشة في ظاهر العبارة ليس من دأب المحققين **قوله** وانتفاء اللازم بوجوب انتفاء الملزوم
من غير عكس في الجواب عند السيد محمد الله بأن ما قاله الحاجة في الشرط إنما هو وجوب اللغو لا وجوب حكم العقل فيه حتى يلزم
عليهم الاعتراض بأن انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم لجواز عمومه فقلت إذا قلت إن قام زيد قام عمرو فهو أن

عرف اللغة على انه ان لم يتم زيد لم يتم غير لان الأصل فينا علم على شيء ان لا يكون معلقا على غيره ولهذا فهم قد جعلوا
القصير في السفر عند عدم الخوف من قولهم ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتم فلهذا اذا قلت لو لم
الركب فقد دلتا على ان الخوف مستلزم للاكرام وعلى انه متنع فيقيم منه ان الاكرام ايضا متنع ونقض الجواب بقوله
ان كان هذا انسانا فكان حيوانا فانه لا يتبع ان يجعل هذا على انه اذا لم يكن انسانا لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال
المذكور ونظائره واردة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة **قوله** هي امتناء مضمون الشرط النقض بقوله لو كان هذا
انسانا كان حيوانا بما لا يدركه ليس امتناء الحيوانية في الواقع لا امتناء الانسانية بخصوصها وبالجملة هذا الالتم في صورة
كون الشرط معلولا والجزاء علة تحولوا منه العالم لطلعت الشمس وكذا في صورة كونه علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول
باخرى بخلافه الدار لطلعت الشمس فان عدم العلة المعينة ليست علة لعدم المعلول اللهم الا ان يصار الى ما ذكرنا
البيد من ان امثال هذه الامثلة واردة على قاعدة ارباب المعقول **قوله** ولو دامت الدولات كانوا اكفرهم البيت من
سطلها لقد ان ان يثنى الجميع حكام وان يملك الشعب الا في تمام وبعدنا بالترجح ناس وانما هم البيت
البيت لرفاق وسواهم **قوله** كفرهم خبر كان وقوله رعا يا عطف بيان للكا في ذكر صدر الا فاضل ومعنى البيت عمل
ان يكون لو دامت الدولات كان جميع السلاطين رعا بالذوق والا فرب ان معناه لو دامت دولات الذين يرفعون
عن طاعة المراجع كانوا مشرطين في سلك رعيته لكن لما لم يقدر رعايا عضوه فاستاصلهم **قوله** لا يفتح شيئا على
ما تقرر في المطلق وهذا قد اخرج حيث جعل امتناء ودام الدولات علة لا امتناء كونهم رعية نعم ان ليس المراد بها
الاستدلال بامتناء الاول على امتناء الثاني **قوله** للدلالة على ان العلم بامتناء الثاني علة العلم بامتناء الاول في
الكلام يقتضي ان يقول وعلى ان العلم بوجود الاول علة العلم بوجود الثاني لان امتناء تقيض الثاني كما نفع تقيض
المقدم كذلك امتناء عن المقدم ينتج عن التالي وانما لم يتعرض لهذا الا في الغرض تعيين العلة والمعلول في
صورة الامتناء فانه المتنازع فيه على ما سبق **قوله** لكن قد يستعمل على قاعدتهم لوجه حمل الآية على مقتضى
انصاعهم من حيث هي كذلك بل من حيث انه استعمال مجازي بالنسبة الى اهل اللغة لا لاجل في حمل الآية على
ان لا بعد في وقوع الاستعمالات المجازية بالنسبة الى اهل اللغة في القرآن وقد يقال تخصيص المعنى الثاني بالمراد
لكن اصطلحوا عليه لا لتفكيكه معني لو عند من علمهم وحج الايمان في صورة الآية على وضع اهل اللغة حقيقة

انهم **قوله** وكمن غايب قولاً صحيحاً صديقه بن عمار واقتضاه من العلم السقيم الظاهر ان كونه نية ويجعل الاستصحابية
 مفعول غايب لاعتقاده على حرف الجر عند الامام المروي في الموصوف المقدر عند جمهور النحاة وقد سبق تفصيل
 متعلق بهذا المقام في اوابل احوال المسند فليذكر **قوله** في قوله عم وقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل ان
 في الحديث وظاهره انه عن النبي صلى الله عليه وآله وقال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لمراد هذا الكلام في شيء من كتب
 الامم قوماً ولا موقوفاً لاعن النبي ولا عن عمر رضي الله عنه **قوله** قال الدنيا مبيع سالت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاجاب
 اذ بحث عن ذلك فلم يقف عليه نعم ذكر في الحيلة لا في نعيم الحافظ مرفوعاً عن طريق عمن الخطاب قال سمعت رسول الله
 يقول ان سالماً شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عساه **قوله** لان الغرض مدح حبيب ولان تربية العباد
 على الخوف غير معقول انما المعقول تربيت عدم العصيان عليه **قوله** ما نفدت كلمات الله ثم اي كلمات العلم والحكمة
 والمراد معلومات الله وهي غير متناهية بالاتفاق كذا ذكره الزنجشيري **قوله** فوجوه عند عدم الشرط بالطريق الاول
 وقد يستعمل لولم يقرر الجواب على كل حال من غير تعرض للاولوية بخلافه ولوردوا العار والمناهية عنه فهذا واما الدعوى
 بثبوت بعللة اخرى مستمرة على التقديرين والمقصود في هذا التحقيق ثبوت الثاني واما الاستناع في الاول فانه وان كان
 حاصله لكنه ليس بمقصود **قوله** وقد يستعمل هذا المعنى لولا ايضاً نحو لولا الكرامات ثم فان قلت ظاهراً لولا في قوله عم
 لولا ان اشق على امتي الامر ثم بالسؤال عند كل صلوة ليس هذا المعنى المذكور من قبل بقوله لولا على طهرك عمر
 اعني ربط استناع الثاني بوجود الاول والا لا انعكس معناها اذا امتنع المشتقة والموجود الامر فاسعها قلت التقدير
 لولا مخافة ان اشق على امتي الامر ثم امر بالحجاب فهو لربط استناع الثاني بوجود الاول ومن شكك في لولا ايضاً فاني
 قرله ثم ولولا فضل الله عليك ورحمته لم تكن طائفة منهم ان يضلوك وذلك لان القاعدة ان يكون جوابها متصلاً
 فيقتضي ان يتفق الهم بوجود الفضل وقد هو والجواب ان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لا ضلوك اذ هو او
 غير مطلع على حقيقة الحال فانهم **قوله** وليس كل حال يعوق ان الارتباط بالشرط وان كان له دخل في لزوم الجزاء لكن
 يلزم ان يكون ملاحظاً للعقل وفيل الجزاء حال الحكم بلزومه للشرط **قوله** هو نفس الاكرام ثم فيه بحث لان المراد بنفس
 الاكرام ان كان الاكرام المطلق لزم ان لا يصلح فذلك لودخل الدار لا دعوك من تد رعا في عمره ومن البين انه ليس كذلك
 وان كان المراد الاكرام المخصوص فقديم الكلام لان نوع الاكرام ينحصر في شخص مخصوص مرتبط بالحي ولا يلزم النكران لان

القابل الاكرام المخصوص الذي يلزمه الارتباط والذاتية عنه بالمربط ولا يلزم من التعبير عنه ارتباطا لان التعيين
يجوز ان يكون بجهات اخرى مثل الكون في اليوم ونحوه فاقول **قوله** وزعم ابن الحاجب في التفرقة المذكورة على تقدير
سبغة على عدم اعتبار النقي الضمعي والا فالتبعية منفي عنها والمنفي مثبت صحتها فاقول **قوله** بخلاف النقي فانه يعيد العموم
فيه بحث اذ قد يكون الجزاء في الكل لا في كل فلا يعيد العموم فتدبر **قوله** فيقتضي اي يقع التناقض اذ لو قدر انتفاء
العصيان بهم لم يكن العصيان ثابتا على كل تقدير وقرينة المذهب تدل على انه غير ثابت فبناقض المعنى الذي يفهم من قوله
المعنى الذي يفهم من ظاهر جواب **قوله** وان لم يعتبر بل اجري على الملاقاة قد قد اشارنا الى انه لا يلزم من عدم اعتبار الار
الاطلاق بجواز ان يختص بجهات اخرى الا انه مناقض لا يضر لا يمكن ان يقرر هكذا ان اعتبر المخصوص في المقتضى فليعبر في
المنفي وقد يقال ان الحاجب ان الارتباط بالحاصل قرينة على ان المطلق في المقتضى انما يتحقق في ضمن فرد الحقيقة
هو الجزاء فانتفاء فرد لا ينافي ثبوت فرد واقع وانما المنفي فالجزاء فيه عدم شيء وعدم الشيء من حيث انه عدم مضاعف
مخصوص محل مخصوص زمان مخصوص ولا يتعدا افرادا وهذا كلام هو لا يتوجه عليه اعتراض الشارح وانت خبير بان
القول بعدم تعدد افراد النقي مما لا يسلم **قوله** فاستحالة النتيجة ممنوعة اي استحالة انها على تقدير وقوع المقدم وانما قوله
والحال جاز ان يستلزم الحال فيما نظر الى استحالة في نفسه فلا تدفع به **قوله** وهذا غلط لا يمكن ان يدعى ان
لفظه هذا اشارة الى السؤال السابق الى الجواب فهذا تغليب السؤال ويعتبر الجواب في لا يرد تشييع الفاضل المحي
وهذا التوجيه وان كان فيه نوع بعد بالنظر الى سياق الكلام لكن التزامه اهلون من التزام قتاده **قوله** راد على
قاعدة اللغة ويجوز ان يستعمل على طريق قوله نعم لو كان فيها آلهة الا الله لفسدنا اشارة الى انه لا يخبر فيهم بل
اشار **قوله** كلاما آخر على طريق قوله نعم لو لم يخف الله لم يعصه اعتراض عليه بان المراد من الاسماع ان كان مطلقة فيه بشر
الكافر والمؤمن فيلزم ان يكون في الكافر خيرا وان كان اسما اجابة لا تصور التولي على فرضه فلا يكون من قبل
خيف الله لم يعصه احب بان المراد اسما حقيقة فخير ان يوجد التولي في الجماعة المذكورة اعني بني عبد المذابين حتى
عنادا ومكابرة **قوله** واقول يجوز ان يكون التولي ردا بان انتفاء التولي لا ينتفاء سببه لا مدخله في فهم بل المفيد له
كون اسما لهم سببا لقولهم كان المفيد له في قولك لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين كون قوة سببا لقتله
المسلمين لا انتفاء لا انتفاءها وحل كلام الحكم ثم وتقدس على معنى لا يكون لبعض شتمه الذي هو المتبادر بكونه مط

النظر في لو دخل فيما سبق له الكلام مع بوضوح الوجه الصحيح المفيد لا باع الانكار على من سبق الكلام لا انكار عليهم لا بل
من روي في صناعة البلاغة هذا حاصل ما ذكره الفاضل المحي ويمكن ان يجاب بان بيان كون سبب انتفاء التولي
عدم الاسماع له مدخل في الدقة باعتبار دلالة على ان عدم توليهم ليس من صلاحهم بل هم في الدرجة التصدي من الفناء
لا منهم بحيث لو سمعوا التولي وانما يتولوا لعدم سماعهم فليتامل **قوله** يعني او جعلنا الرسول ملكا كان في صورة رجل
والحكمة في ذلك والله اعلم ان الجلس الى المجلس اسيل وان البشر لا يطبق روية الملك وذكر الامم في تفسيره الكثير من جملة
الحكمة ان النبوة فضل من الله فخص بها من يشاء سواء كان بشرا او ملكا وفيه عجب ظاهر اذ لا يظن كونه حكمة لما ذكره وقد
يوجب بان هذا المصور الذي قد كونه نبيا لما اشمل على محبة البشر بصورة الملكية حقيقة لا بتبديل سندهم بعد ان يكون
دليلا على ان النبوة فضل من الله ثم يخص به من يشاء سواء كان ملكا هذا المصور فانه كان ملكا وانما
هذا المصور ايض فانه بشر الان ولا يخفى انه عتق وقد ذكر من جملة وجوهها ان طاعة الملك تلك قوة فيستحق طاعات
البشر وما لا يعذرهم في الاقدام على المعاصي وفيه عجب ظاهر لانه انما يتم اذا تبديل حقيقة الملك المقدر ونزوله
بحقيقة البشر وهو مع كونه من انقلاب الحقائق خلاف ما يفهم من كتب التفسير فان المفهوم منها تبديل صورة
البشر لا حقيقة بحقيقته فليتامل **قوله** ويجوز ان يكون لا يخفى على المصنف ان سياق الآية لا يلائم هذا المعنى **قوله** نحو
الطلب العلم ولو بالطين لا يخفى ان الظاهر من قول المصنف فيلزم عدم الثبوت والمخفى في جملة الروايات في استماعها على
قاعدة اللغة وهي انتفاء جملتها لانه المذكور في المتن وهذه الاشئلة التي ذكرها الشارح لا تستلزم في الاستقبال على سبيل
الندرة واراد فيه باستعمال الخ فظاهر ما لا يناسب المقام وكان الشارح اشار ما يرد لها الى ان جميع الاستدلالات الشائعة
الماضي **قوله** فمما سبق وقفا فوفا اشار بقوله فيما سبق الى ان لو على معناها وان المضارع الواقع موقع الماضي اذ الاستمرار
معنى بقوله وقفا فوفا الى ان الانتفاء ملاحظة لوقوع الوجود فان الاطاعة يوجد في العرف وقفا فوفا فليتامل
انتفاءها كذلك فيكون المضارع المنفي كما ثبت في ان الاستمرار المستفاد منه تجددي لا شوقي **قوله** يدل قوله في كثير
من الامور لا يقال بل المفهوم من هذا القيد ان مرادهم طاعة الرسول اقامهم في كثير من الامور لا كله فكيف يستدل به على ان
مرادهم انه كل اعترافهم راي في امر كان معمول عليه لا نأقول المفهوم من الآية الكريمة انتفاء الاطاعة في كثير من الامور لا
يقعوا في الهلاك واذ ليس في الآية تغيير في ذلك الكثير فلو لم يكن مرادهم الاطاعة في الجميع لم يكن الآية رادهم لانتفاء

الجزئي لا ينافي الإيجاب الجزئي فلتأمل **قوله** ويجزئه وقتا بعد وقت قد يقال هذا الاستمرار الطبع من الدوام الذي يعطيه
الجملة الاسمية لأن النفس إذا اعتادت الشيء الفتنة ولا يجب مفارقة **قوله** فهذا مخالف لما في المفتاح أو قيل ما ذكره صفا
المفتاح غير موجود يجب المعنى **قوله** فلا ضير في مخالفة ذلك لأن امتناع عتباتهم ليس باستمرار امتناعه عنهم طاعتهم
حق ولو يستمر الطاعتهم في بعض أمورهم لوقعوا في الهنة وإنما وقعوا فيه إذا استمر عملهم على ما يصوبون كما هو
أرادهم فيمنع الوقوع باستمتاع الاستمرار وانت خبير بأن انتفاء الوقوع لا يمنع الاستمرار لا يقدح في انتفاءه باستمرار
الامتناع أيضا يجوز تعدد الأسباب فتأمل **قوله** على اللفظ وجهه والوجه لا يتم ادعاء أحداث الإيمان انتفاءه فنياً مؤكداً
فيه تأكيد الشيء ولو حمل قوله ما هم بمؤمنين على نفي الاستمرار الثبوت لما كان كذلك لأنهم ما ادعوا استمرار الإيمان
بل هو **قوله** وجواب لو حذفوا أي لو لم يأمروا قطعاً ولا يخفى أن الأولى أن يفقد الجزاء مستقبلاً مناسباً للشرط أي
الشرطي والنتيجة التزويل والاستحسان المذكوران **قوله** لأنه كلام من لا خلاف في اجزائه ثم يعني أن في العدول إلى المضار
تنبها على أن لفظ المستقبل الصادر عن لا خلاف في اجزائه بمنزلة الماضي المعلوم محقق معناه وإنما كانت تلك
الأمور ماضية فأولئك مستقبله تحقيقاً وروى الجانيان معافاة في بلو وصيغة المضارع **قوله** وإن جعل الخطاب للشيء
ولو للشيء فلا استظهار في الشارح نفي الاستظهار إذا جعل للشيء واللفظ في ذلك حصول الخطاب بل إنما يرضى
له بياناً لما في الواقع من أن الحق كونه الخطاب خاصاً عند جعل للشيء لأن الشيء ههنا الخطاب قطعاً الاستحالة من التكلم
كانه قال ليتك ترى التمسك للرسول عما كان الترجي له في علمهم بتدوين لا يخرجهم منهم الغرض جعل الله له تعالى
أن يراه على تلك الصفة القطعية ليستقيم بهم ثم الحق أن الآية تميل للاستظهار فإن احتمال كون للشيء برفع
الاستظهار فتأمل **قوله** بعد رب المكفونة بما ذهب البهية إلى أنها حروف الكوفة والاختصار إلى أنها اسم تفعل مرفوع
محال بالابتداء والآخر له وقيل لا محل لها من الأعراب إذ لا عامل لها لأنها ضارعة النفي لا يعمل فيه عامل
قوله وأحد قولي البصريين والقول الآخر هم ما ذكره بقوله وإنما جعل ما ذكره **قوله** فلا يخفى نافية من التثنية
تبر النظم أما الأقل فلأن فيه تقدير بلا ضرورة داعية إليه وأما الثاني فلغزوات حسن ارتباط بقوله ولو كانوا
مسلمين بما قبله كما لا يخفى **قوله** ويجوز أن تكون ستارة للتكثير فلة الودادة المستفارة من رب في التوجيه
المذكورة أولاً بالنسبة إلى عدم الودادة نظراً إلى غلبة الذهب عليهم والكثرة المستفارة في هذا التوجيه كثرة الودادة

في نفسها ككل وجه ولا ينافي بينهما هذا في البقاء على التقدير الذي في الشارح فلكونه وهي الإيمان
إلى أن مقتضى العقل أن يجزئه الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبة ويأمل وإن كان نادراً فكذا قد ادعى أنه يكفي مقام الأدب
عن الكفر والتعريف على الإسلام أن الكفار يمتنون في القيامة أحياناً كونهم مسلمين مطيعين لا ولم يمتنع من نواهيهم
عن قبول حين ما ينزلوا في الإسلام من النعيم المقيم وشاهدوا من الكفر من الدخول في دركات الجحيم **قوله** كما قال الله تعالى
فتشيراً بما لا يحتمل والله أعلم أن يكون التعبد بالمضارع لكون إشارة التخاب مستقبله بالنسبة إلى زمان إرسال الأنبياء
وإن كانت ناصية بالنسبة إلى زمان تكلمنا كما أشار إلى عمله الحشوي في بحث الفصل بالوصل **قوله** إلى جعل الجملة النامية
اسمية كقولهم ولولاهم أممنا الآية سبق على أن الجملة الاسمية جواب ولو لم يكن كافي في الما لفظاً فلا يلزم محقق الحاجة
على أنه لا يكون الأفعلية ماضية معن فقط نحو لم يخف الله ليعصاه ولفظاً أيضاً ولما معنى فلا يلزم المثوبة لا
يتقيد بإيمانهم وانقائهم ولا ينتفي بانتفاءهما فالجواب أن اللفظ لا يجعل للشيء من الجواب محذوف وهو لا يتيقن ابتداء
الجملة الاسمية على أنها جواب لعمم مقدر **قوله** دلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها فيه حيث لا اسمية إنما تدل
على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة جزءاً لا على ثبات المثوبة وما ذكرنا أنتم لو قيل مشهورهم وقد سكت وقال الأصل
الآية الكريمة لا تأثم الله شوبه فالحجاب ماضية بقدر عدل إلى شوبه لم للدلالة على ثبات المثوبة لم واستقرارها
تقدير الإيمان والتقوى فخر المثوبة من عند الله خير خسرهم على حرمانهم الخير وترجيحهم في الإيمان والتقوى
فاندفع الاعتراضات الثلاث **قوله** لأنه ظاهر علم عدم التعرض لما ذكره والمآل عدم التعرض للعدول عن الماضي إلى المضارع
في الجزاء فلعله لعدم وجود مثال له في الكلام البليغ أو لا كفاية بانتهام فلكونه مما ذكره في جانب الشرط **قوله** وإنما
الجملة الأولى فلا تقع الأفعلية وإنما قول المتبني ولو قلنا في شؤنا من الضعف ما غيرت من حظ كاستقبال
لأنه لا يمكن أن يقال ولو القى قلم ورده ابن هشام بأن الرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى أي ولو حصل قلم ولو لم يرس
قلم وقد يرى قلم بالنصب فالأمر ظاهر أن التقدير لا يثبت قلماً وهذا حال الرضى أن شرط الوجاء اسمية في التعريف
قال أبو بكر الما حلفي شرق وأعلم أن تقدير الفعل في مثل قوله هم ولولاهم آمنوا وأقوا أي ولو تحقق أنهم آمنوا ووجدين
أحد ما ذكره الشارح من أن الجملة الأولى لا يقع الأفعلية والثاني أن الشرط جملته وأن المفردة مع اسمها وخبرها في تأويل
المفرد **قوله** فلا رادة عدم المحرر العهد فيه بحث إذ قد سبق في بحث تعقيب السند إليه بغير الفصل أن لا يحد المحرر والعهد

قولك هو البطل الحامي مع وجود تعريف المسند ومثله مثل رأت بكاول الحسن الجميل على ما سياتي فالاول ان يتراد
قيد يخرج امثاله **قوله** نحو ما زيد شيئا اي هو مطلق بالمعدومات فليس شيئا حاصرا فضلا عن العظيم **قوله** يكون مزاج
عمل وماء المصراع حسان بن ثابت رضي الله عنه من قصيدته يملح لها النجوم ويهجو باسفيان صدره كان سنية
من بيت واس ويريى كان سلافة ربيت واس قريتين عزة ورسله استهزئت بحدة الجور يقال انما سلافة الشافعي
والسيف بالهجرة الحرة المشقة للشرب واما الجور من بلد الى بلد فهي سببية باليلة لا غير على ما صرح به الجوهري وبتبعه
في شرح المفتاح ووقع في القاموس ان ذلك الجوهري وهم في ذلك هذا والرواية في البيت الهجرة والسلافة والسلاف
ما سال من عصر الغيب قبل ان يعصر ويسمى الجور سلافة وسلافا وقد يروى البيت برفع المزاج ونصب العمل على الاصل
فارتفع ما يرتفع ويرى حالها ما يروى برفعه على افتراء الشان واذا قول ابن اسد ان كان زائدة فخطا
اذ لا يتراد بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة تدعو الى ذلك مما ذكره خبر كان قوله بعد البيت المذكور على ايها
او طعم غرض من التناضح حضرة اجتناء شبه ريقها غمرت جبت بعمل وماء او طعم تناضح طوى كره اجتناء من الشجر للكم
نضجه وطافت **قوله** لانهم يحزون كون المبتدأ ونكرة اسم استفهام قد سبقنا في او اخر الباب الاول في بحث القلب
تفصيل متعلق بهذا المقام فليذكر **قوله** لاستلزام الحكم على الشيء العلم به ان قلت الحكم على الشيء كما يستلزم العلم بالحكم
عليه يستلزم العلم بالحكم عليه فلو ثبت الدليل المذكور لم يكن كون المسند بقرينة معرفة ذلك ان ذلك البعض لا يدعي في
هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه بل اصله ودرجته بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بالمعلومية
اقرب وبلا حجة اضالة التفسير في جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين في تعكيس ما ثبت مدعاه على رعه
ثم الدليل المذكور على اصله تعريف المسند اليه في جانب المسند فعارض بما هو اقوى منه وهو لزوم انتفاء التناضح
في الاخبار بالمعرفة على رعه فلا يروى ما ذكر **قوله** الثاني ان العلم بحكم من احكام الشيء لم قيل الظاهر انه يريد العلم
بالحكم على وجه انه حكم له لان علم ذات الحكم لا يستلزم الجواز المذكور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم على حاله الحكم بالفعل
بضمه الا انه الكفى بالجواز الكفاية في المقصود بغير ههنا اجابات الاول انه لو صح الدليل الثاني لاستلزم وجوب كون
الفاعل معرفة الثاني انه يستلزم وجوب تعريف المسند نفسه لان الحكم يستلزم العلم بالطرفين على التواء ولا ياتي الا
المذكور ههنا كالا يخفى الثالث انه يستلزم وجوب تعريف المسند اليه وان كان المسند نكرة الرابع ان الوجه كفى ان يقال ان

عالم بالمخبر عنه لاستتاع الخبر عن الجور المطلق فلا حاجة الى توسيط الاحتياج بمعلومية المخبر الخامس انما اذا حمل
الجور على عدم الاستتاع مطلقا لامن الذات ولا من الغير يندفع قول علي ان قوله جاز الحكم **قوله** في الفعل التام شيع
لان قولك جاء في زيد لا يحيل ان المحتمل للكون على حالة الركوب وغيره انما هو الجور المستفاد من جازي وهو اسم الجازي
ركب المحتمل في طلب زيد لان يكون من جهة النفس او غير ما هو الطبع المستفاد من جازي لا محذور طاب فلا يكون الشيع
الحقيقة الا الاسم فلا يكون التقليل ومما روي فيه نظر لان التقييد للفعل بالحال لا يغيره انما هو باعتبار ما فيه من الحد
فكأنه تقييد باعتبار خبر معناه كذلك يصح تخصيصه بمعنى نقص الشيع بذلك الاعتبار فلا فرق بينهما من هذا
الوجه فليتهم **قوله** فتقوله باخر اشارته الى الاحتياج ان مجرد التناضح لا يكفي في الافادة لوجوده مع عدمها في الجور انما
حيوان بل لا بد من عدم استمال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الاخرية جزو وكلاهما عدم افادة قولنا الناطق
حيوان ناطق في التناضح في المفهوم شرط الافادة وشرط الصحة اتحاد الطرفين في الوجود الخارج او في الذات فلا يرد على
قوله ليكون الكلام مفيدا للنقص بقولك انما لا يفي في الافادة بعد الصحة **قوله** انا ابو النجم وشعري شعري قامة به
وردي ما احسن صديقي تنام عيني وفوادي يدي مع العفاريات بارض فقر فقل عن ان ارج ان انا باشباع نخعة التو
ليكون مصراعا واحسن الاحسان والعفاريات جمع عفريت وهو الخيف من الجن والمراد من الخيلات القاسدة
قوله قول ابن فارس فان يكونوا ابراء من جنات ابرو فراس كنية الغزو والبراء اتماما للبناء على الجمع يروى مثل كرام
وكبره او بفتحها على ابر مصدر في الاصل وهذا لا ينفى ولا يجمع او بفتحها على ابدال الضم من الكسر كرايب ودخل على يد كره
صاحب الكتاب في تفسير سورة الممتحنة ثم لا يخفى ان يجوز ان يجعل البيت من قيل هو البطل الحامي ومما ينبغي ان
يعلم ان الجواز في البيت محذوف وعلمه قايمة مقام والمعنى فان يكون ابراء من جنات ابرو في زعمكم فقد كذبت لان من
اجازي هو الجازي **قوله** والمذكور في بعض الكتب فيه بحث لانه ان اردنا بالمعلومية المعلومية بطريق من طرق التعريف
تعريف المسند بالاصالة يقتضي معلومية المهورية والحكم المذكور لا يختص بالاصالة بل يعمها والتعريف بالذم وبالثناء
قوله لكن قوله ما هو معلوم ثم هذا انقل بالمعنى ان ليس نظم الكلام في هذا الكتاب ولا يضاف الى هذا الاستعمال فلا يرفع
الوجه الخالفة بين الايضاح والتخصيص لكن يبقى البحث في مخالفة بين كلامي الايضاح فانه قال ولا واما تعريف فلا
السام اتماما على امر معلوم له بطريق من طرق التعريف بما هو اخر معلوم له كذلك واما لا زعم بين امرين كذلك ثم قال

تفسير هذا انه قد يكون الشيء صفتان من صفات التعريف ومرد الكلام الى ان قال كما اذا كان للسمع اسم يسمى زيدا وهو
يعرفه بغيره واسمه لكن لا يعرفه الاخوه فقول له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان زيد اخوه ولم يعرف
ان له اخا اصلا فقد صرح الا بمعلومية الطرفين مطلقا سواء كان يعرفه المستند الاضافة او غيرها وحكم اخر ان
المستند اذا كان معرفا بالاضافة لم يجب كونه معلوما للسامع والجمع بين كلاميهما وان امكن بما اشار اليه
من الاول ناطر الى ما يقتضيه الاضافة وجب اصل وضعها والثاني الى ما طرأ عليها في الاستعمال لكن يرد عليه انه ذكر
الكلام الثاني تفسير الاول فالتفسير لا يطابق المفسر لما تحقق من ان المفسر يدل على الخبر في الصورة المذكورة
معلوم كذلك والتفسير يؤيد بخلافه على ان قول السامع فلنظ الكتاب ناطر الى اصل الوضع الى آخره وسبق على ان المراد
بالمعلوم المهور والمهورية حاصلة في اصل وضع الاضافة وقد مر عندهم ان المضاف الى المعرفة وذلك لان
الموصول سواستغنى الاقسام فكل ما يجر بان لام الحقيقة ليست من الموضوعات الاصلية بل من الظاهرة لاجب الاستعمال
وظاهر كلمات القوم لا يساعدهم فالتعريف ان يضار الى ما ذكره الفاضل المحقق في وجه التلخيص وحاصله ان المراد
بالمعلوم ما يعي المهور وغيره ولا منافاة بين ان يكون المستند في قولك زيد اخوك معلوما للسامع بطريق من طرق
التعريف وبين ان لا يعرف ان له اخا اصلا كما ذكره **قوله** صفتان من صفات التعريف الاضافة لا وفي ملازمة اي
صفتان معلومتان بطريق من طرق التعريف يكون الانسان مسمى بزيد وكونه اخا له وكونه مضافا اليه وامثاله
قوله وايضا كان بحيث يجهل ان اراد بيان ثلثة التاخير على وجه الاستقلال انهما اما والا فيان سبب تقدير احد
المستفاد من قوله فايها كان بحيث يعرف السامع لا يتضمن بيان سبب تاخير الآخر **قوله** واذا عرف حاله ولا يعرفه على
التعيين الى قوله ولا يصح زيد اخوك عدم صحة زيد اخوك ليس بغير ان السامع عارف بان له اخا وان لم يعرفه على
التعيين فيجب ان يقدم اللفظ الدال عليه كيف وقد صرح في الايضاح انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له اخا
كما نقله الفاضل المحقق لان مراد المتكلم في هذا التصور تعيين الاخ عند السامع وهذا يقتضي موضوعية ذلك
محمولة ما به التعيين كزيد كان مراده في زيد اخوك ان يعرفه ان زيد اخوه وهذا يقتضي حمل اخوك على زيد والحال
ان السامع اذا عرف ان له اخا لم يجهل تقدير اخوك وتأخير يجب الاعتبارين وهذا التقدير سقط ما يقال به من قول
المتم في الايضاح سواء عرف ان له اخا انه يقال زيد اخوك في صورة معرفة السامع ان له اخا كما قال وان عرف له اخا

في الجملة وانما ان تعينه عند ذلك اخوك زيد وهذا الاتفاق **قوله** ولهذا قيل في بيت السقط عيسى
هو الخ قيل امثاله من باب القلب قبل الموحى بداء قدم عليه الخبر المعرف اعتمادا على تربية المقام **قوله** على نظر لان قوله
اولا اذا بلغ ان اناسا من اهل بلدك تاب يد على ان يعرف ان اناسا تاب فلا بد ان تقدم اللفظ الدال عليه بقوله
الناس زيد على ما يقتضيه القاعدة السابقة السابقة المفردة في اخوك زيد والجواب عن طريق التخصيص ان في تعيب الانسا
يكونه من اهل بلدك اشارة لطيفة الى ان غرضه ان ذلك الانسان من قريتهم باشتغالهم واعيانهم واسمائهم فقد استوفى
المستند والمستند اليه في المثال المذكور اعني زيد الناب في المعلومية بطريق من طرق التعريف وليس مقصود المستند
العلم بالانتساب فلك ان تسأل ان شخص من تلك الاشخاص ثبت له هذه التوبة المهدية وان تسأل ان الناب
المهور وهل هو زيد او غيره ثم انه اعتبر في السؤال المذكور اعني من هو مبتدأ والضمير الراجع الى الناب اعني ضمير
له على ما هو المشهور وهو مذموب يسبويه وجعل الجواب زيد الناب ليلام المقصود الذي هو اراد النظر لقوله نعم
اولئك هم المفلحون **قوله** على طريقه انت الرجل كل الرجل قيل من العبارة ان يقول كل رجل ازيد يقرر ان كلمة كل اذا
على المعرفة باللام يكون لا خاطئة الاخر لو كان يقول كل الرجل ما كثر والمراد ههنا الافراد اي كل من افراد الرجل وايضا
اللام يفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما والجواب انما يمنع كلية هذا الحكم كيف وقد يقال عكس كل الطعام كان
حلالا بقى اسر اهل المراد الجزليات لا الاجزاء وقال في كل الطلاق واقع الاطلاق المعنوي ثم اذا دخلت كل على ما فيه
الالف واللام وايد الحكم على كل فرد فحينئذ يقال حرف التعريف بعد العموم وكل تأكيد لها وانما البيان الحقيقة حتى يكون
تاب كذا الامر من يحمل في ههنا اجزاء الاول انه على تقدير ابتداء القصص على الاتحاد لم يصح ان يقال الكاتب الحيوان بان
يراد قصر الكتاب على الحيوان لانه يستلزم ان يكون كل حيوان كاتب الثاني ان يذكروا في بيان الحصر لو لم يرد على وجوب تحريف
كل معرف بلام الجنس مع ان قوله والثاني قد يفيد جزئية الحكم الثالث انهم صرحوا بان المصاحف موضوعات للمصاحف
من حيث هي ولذا لا يفتى في الجمع خصوصا مثل رجب وبشرى وذكوى وظايرها فينبغي ان يبين حملها على موضوعاتها
حصرا عليها ولم يقل به احد وذلك ان جعل وجه النظر هذه الوجه الرابع ان ما ذكره الشريف من ان المحمول في صورة كونه
متكاثرا في الانسان لو كان صادقا عليه الفرد وكان غير زيد لم يكن حمل حقيقة ليس بظاهر لان تعابير وصف الموضوع
والحمول كاف في حقيقة الحمل عند اصحاب العن فتأمل **قوله** اما حاشا واما عشا والخاص للحواس من التوق والاحاد

لفظها والعبار بالكسر جمع عشره وهي الناقة التي انت علم من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر وزال عنها اسم الحمار
ثم لا يزال ذلك اسما حتى تضع ربه وما تضع ايضاً **قوله** ليس معناه انك الكامل للفرق بين المعنيين المتشابهين ان
في الاول اراءه قصر جنس المحبوبة في المحبوبة على الخاطبة دون الثاني بل المتكلم بسم فيه ان المحبوبة موجودة في غير الخاطبة
لكن يدعي ان تلك الخبايا في جيب محبة كالحاجة فيكم بين المعنيين لا يقال ليس في المعنى الاول قصر جنس المحبة على الخاطبة
حيث صرح بان المعنى الاول انك الكامل في المحبوبة وليس فيه قصر المحبوبة المطلقة لاننا نقول هذا الذي صرح به
المعنى في قصر الجنس اراءه كما اشار اليه القم فاستبق يقول اوبيا لغة لكاه فيه هذا ثم لا يخفى ان المثال المذكور
ان يجعل من قبيل والدك العبد يعني ان اضافة المحبوبة امر ظاهر لا يشك فيه **قوله** كما في قولنا انت المظلم لا يخفى
جواز كون هذا المثال من قبيل انت الشجاع لكن الشايع في الاستعمال والمعتبر عندهم هو ما ذكره الشيخ **قوله** اذ اخرج البكاء
على قبيل البيت اوله الا يا ضحار انكيت عيني فقد اضحكك وهو اطويل فكيف في شفاء مقولات وكنت
احق من ابدى العويل رفعت بك الخليل وانت حي فمن يادفع الخطب الجليله اذ اخرج البيت **قوله** لان القصر وعدم
التقابل المحقق تقابل العدم والمملكة اي عدم القصر بخلاف شأنه ذلك فلا يرد ان فيا ذكره ارتفاع التخصيص و
اعترض عليه الشريف بانه مع هذا التكلف مستدرك في ايان قطعاً ويمكن ان يجاب بان فيه تحقيق اعتبار
العموم لانه اذا وجب فيما شأنه ان يقتصر كان وجوبه فيما قصر بالفعل اولى بغيره بحيث وهو ان المهور يجوز ان يكون
كلها كما اذا قلت الحيوان ناطق فان اللام فيه للمهور والمهور بعض من مطلق الحيوان وهو المدرك للكمالات نعم فيه
شائبة الحسية لكن الام لا م المهد عند ارباب الفن فيمكن القصر في مثل هذا المهور **قوله** وربما ان المعنى الشخص الذي
له الصفة صاحب هذا الاسم قبل المنطق هذا المعنى صار كالاسم في ذاته على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور
صار كالصفة في ذاته على معنى قائم لغيره فالبتداه هو الاسم وما في تاريله وهذا هو اذ القابل المذكور لا يتأثر
كون المنطق ونحوه مبتداه وانتاع كون زيد ونحوه جبراً مطلقاً فالصحيح ان النزاع لفظي **قوله** وانما الجمهور عند
انصافه بكونه صاحب اسم زيد فيه حيث اذ قد يعلم الانصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج الى العاقل ان قلت
انصاف المنطق قلت فقد لا يعلم من المنطق المهور بان سمع ان شخصاً ما في اهل بلد انطلق فاشتبه عليه ان اي
الاعيان فتأمل **قوله** لان الجبري الحقيقي لا يكون محملاً لانه قد بحث لان الحمل في غير ما يكون المحمول عليه امر اعمدياً

مفسر اخبار المتغاييرين ذهنا عجب الوجود الخارجي حيث يصدق هذا التعريف بمعنى ان سمع ولا شك ان المتغايير
والاخبار من الخاتين فكما صح زيد ناطق فليصح الناطق زيد بلا تاويل اللهم الا ان يقال ان ذكر خاصه اخافه للعلم
نحو نفسه بالاعم لا بالمساوي فان قلت لا شك ان المراد بالناطق ذاته لكونه موضوعاً فيكون محملاً زيد عليه بلا تاويل
حمل الشيء على نفسه وهو ليس بمعتقد قلت لم لا يلحق المتغايير باعتبار الوصف العلوي على ان عدم التحقق غير علم الاقادة
قوله والاشياء ليس ثابتاً في نفسه فلا يكون ثابتاً لغيره فبحث اشياء اولاً لان مدلول الكلام المطلوب هو الظاهر
في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصله واما ثانياً فلان الاخبار الواردة على التحيل غير ثابتة اقناعاً مع شئها
لغيرها على معنى انصاف الغيرها ويمكن ان يقال المراد لعدم ثبوت الاشياء في نفسه انه مع قطع النظر عن اللفظ ليس ثابتاً
لانه اخباراً بمعنى بلغة يقارنه ولا يمكن ان يجبر بثبوت البتداء لانه يقتضي الثبوت قبل الاخبار فتأمل **قوله** لا يخلو الصدق
والكذب للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الجملة **قوله** في الخبر والفضية اي في
الكلام الخبري والفضية الموجبة **قوله** الا ترى ان النظر في خبرين زيد وفي ذلك هذا وتبقى الفثال هذه الامثلة و
نظايرها ليست مما النزاع فيها اي من الخبرية انشاء لان الاستفهام في الحقيقة داخل على النسبة بين البتداء
المذكور والخبر المقدّر لا على الخبر وحده **قوله** وكذا في قوله قد بل انتم لام جباكم حكم الناصر الحشوي بوجوب الظاهر
ان قوله قد بل انتم لام جباكم انشاء للقاء على مخاطبين لا اخبار عن استحسانهم اياه وكذا قوله انتم الرجل زيد انشاء
للمدح لا اخبار عن استحسانه للمدح وقد سبق منافي في خبر وهو جوب ونعم الوكيل بحث الخبر فليذكر **قوله** وزيد كانه لا
ليس المراد التشبيه والاحتمال الصدق والكذب بل الشك في اللغة في شجاعة او قتل المراد انشاء التشبيه لا الا
عن ضمير اياه فلا يحتملها على هذا التقدير اي فليعلمهم **قوله** بل ما هو في البناء اما زيد تاو الوصف مصدره والاول اولى
لان الخبر ليس بمصدر ومقتضاه ان لا يكون الوصف مصدر ايضاً على ما لا يخفى **قوله** فاذا جاء بعده انما فالصحيح لان اصل
البعدي ويمكن التقدير في مثل في الدار حل على ما لا يخفى **قوله** لضير المعتد به يخرج عن ظاهره مثل قولنا زيد صر في ذلك
ان يقال المراد الضمير وما يوردي مراده **قوله** فعلى هذا يختص التقوي لوسا والى الكلام يدل على ان المعنى فعلى ما ذكرنا
المفتاح لكن زيد عليه ان تخصيص الضمير المذكور فيه هو الضمير مطلقاً ولا دليل في الكلام على ذلك التقيد كيف وقول
السكاكي في زيد يعرف ان الرفع بعيد تحقيق انك عرفت زيداً يدل على ان ما ذكره في تعليل التقوي محمول على اطلاع منقول

في المثال المذكور يدور في النفس ما بعده وهو وقوع الضرب عليه ثم ما يصفى الخبر يقع الضرب على غير حقيقة انك
انتساب الوقوع اليه ويعتبر الحكم وقس على ذلك نظائره وبالجملة ان حصل التكاليف الضمنية المذكورة في التعليق بما يستدل اليه
الفعل ولا كان بعيدا بل دليل وان لم يقيد والتردد في التقوى في مثل زيد اياه منطلق وهو عليه ان جعل المسند
فيما لا يدور به التقوى فانهم **قوله** لما سبقت الإشارة يعني في شرح قوله والمراد بالسبب هو زيد اياه منطلق **قوله** وهو ان
لا يوفق به معنى لا الخفي ان الحكم بعد التوطئة والتقديم في مثل ان زيد قائم وما زيد قائم وكان زيد قائما **قوله**
ولعل من الشك ليس يخصص في الجرح عن العوامل اللغوية لكن يلزم ان لا يوجد التقدي عند في مثل في الدار رجل **قوله**
قلت هو داخل في التقوى فيه بحث اما اول فلان اللفظ في قوله فالتقوى للعرض كما يرشدك اليه تفصيل الباعث لكون
الخبر جملة وقد سبق ان لا قصد للتقوى في صورة التخصيص اللهم الا ان يربى بالقصد المتبقي وهو خلاف ما قاله فيما سبق
واما ثانيا فلا ضرورة لاحتمال التقوى في جملها وعند المفسر في نقل كلام الشيخ لا كما صرح به الشارح في مباحث نقد
المسند اليه اللهم ان يحمل ما سبق على ان المراد من نقل كلام الشيخ لانه مذهب المفسر نفسه وبعد تسليم العرفان لا حاجة
الى التاكيد جملته ان العرفان المسلم هو المطلق والمؤكد هو اللفظ فان المضاف الى المتكلم وغيره **قوله** لما ترى قصد الدوام والثبات
في الاستيئة والتجدر والحدوث في الفعلية والاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط في الشرط **قوله** لان الاصل في
التعليق هو الفعل وذلك لان العامل انما يعمل لا فتقاره الى غيره والفعل اشتد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا
محلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني وهذا وجه جماعة
منهم ابن مالك على من قدر الفعل بخبره **قوله** انهم مكر وقولك اما في الدار فزيد لان اذا الجائز لا يليها الفعل
اما لا يقع بعدها فعل الامر وتأخر الشرط نحو فاما ان كان من المقربين واجاب عنه ابن هشام بان الفعل قدور
قوله ولانه قد ثبت تعليقها الضمير في تعليقها راجع الى الظروف المعلومة بقرينة ذكر الظرفية وينساق الذهن اليه
لفظ التعلق انما ظاهرا ويرد على الدليل المذكور ان الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا يقع عنه المفعول الا واقع فيه
مفعولا او بالجملة والظرف المحبب واقع موقعا هو المفعول بالصلة واذا وقعت فيه جملة تؤول بالمفعول فيجوز ان يعامل
احدهما معاملة الآخر **قوله** فكان ينبغي ان يقول ان الظرف مقدم بالفعل لما عرفت به المعنى على هذا القول فليعمل ضمير
في عبارة المصراعين الى الظروف الدال عليها لفظ الظرفية بمساعدة المقام وليس في ذلك كبر تكلف ليركب الكلام

وليس في عبارة الايضاح انما ما يوجب ارجاعه الى الظرفية المذكورة بطريق الاستدلال **قوله** لا فيها غول في القضاة غالة
الشيء وانما اذا اخذ من حيث لم يدور وقوله نعم لا فيها غول ولا هم فيها يتفرقون اي ليس فيها غول الصانع لانه قال
في موضع اخرى يصدقون عنها وقال ابو عبيد الغول ان يقال غولهم **قوله** اي بخلاف جمهور الدنيا فيه بحث ان هذا ناقص
لما صرح به في بحث المساواة والعلين من زعم ان تقديم الخبر على المبتداء المنكر في حكم في القضاة من جهة الاختصاص
ان تقديم الخبر على المبتداء المنكر في مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم ولم يجعل قوله نعم لا فيها غول معدولا بل
لا يمكن ان يفرق بين المثالين بان المفيد للاختصاص تقديم ما حقه التأخير كما صرح به الشارح في بحث القصر وبحث
الخبر في نحو في الدار رجل التقديم لم يخص المبتداء المنكر به فلا يفيد الاختصاص واما في ما نحن فيه فتدبر وقوع
الذكر مبتداء بالوقوع في سياق التقى فكان خبر التأخير والذا فادع تقدم الاختصاص لا يقال الغول مصدر وضع
وقوعه مبتداء وان لم يقع في سياق التقى كافي صلاهم عليكم فثبت ان في الآية تقدم ما حقه التأخير لا ما فعل ذلك
مخصوص بالمصدر المدعوى على ما في الباب والمراد به التعجب انما على ما في معنى اللبيلين هشام فان قلت التنوين في غول
للتنوين وليس المراد الغول المطلق كما ثبت عليه فهذا القدر صحيح وقدم مبتداء بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه
تدري لما حقه التأخير مفيد للتخصيص المذكور بخلاف قولك في الدار رجل اوصح وقوع جعل مبتداء تقديم الخبر عليه حيث لم
يعبر فيه كونه التنوين للتنوين والا فلا نسلم عدم افادة للحصر في ذلك فلا يلزم من عدم افادة في الدار رجل للتخصيص عدم
افادة قوله نعم ولكم في القضاة حيوة اذ قد صرح ان التنوين في حيوة للتنوين فينبغي النظر الذي اوردته في بحث المساواة
قوله فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس لان الحمل على العكس يستلزم جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه
الفان ان قصر المسند اليه على المسند كاول عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل الحنفى انما جراب ولا يوجب المعين
بناء على ان التقديم قد يفيد قصر المسند على المسند اليه مثلا لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقات **قوله** وكذا قوله تعالى
لكم دينكم ولا فيما غول قديين فيما سبق ان القصر في الاية غول غير حقيقي فذا تذكر لما سبق **قوله** من ان الاختصاص
منها ليس على معنى ان دينكم كقبي على ان يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يجاوزين رسول الله صلى الله عليه
والغير من المؤمنين ودين الخاطئين الى غيرهم من الكفرة وقد اشار الشارح الى دفعه بان القصر اضافي بل على معنى ان المحقق
الظاهر ان العلامة لم يرد بالتخصيص منها معنى القصر بل في التفسير معنى قائم زيد ان المحقق هو القيام ودين القصور

فان قام زيد معناه فصر زيد على القيام وما ذكره اذا حمل الاختصاص على معنى القصر للاختصاص بريد على القيام
بل مراد بالاختصاص هو التعلق كما في قولهم الحلو هو الاختصاص بالذات فانه في قيام زيد ان الثابت للقيام دون
الغور على هذا لا يدفع عن العلامة الخط الثاني الذي ذكره القاضل الحنفى فتأمل **قوله** لتوهم انه نعت له لا حروف فوهما
قولا لغا ضد الامر من في ذلك استدعاء المنكر في مقام الابتداء الوصف وصلاجه الطرف له فلا يراد جواز زيد النائم
خوض مع وجوده لا بالناس بالنعت على ان المدعى التقديم فيما حصل بدفع الناس فلا يراد جواز ما ذكره لخصيص الناس
المبتدأ بالخبر على تقدير تقديم الخبر ثم كون قوله لا منتهى لكبارها صفة للهم تقدم فيما ذكره لان احتمال الوصفية بعد
وصف اخر يكفي لما ذكره وتقدم الطرف في البيت احتمال آخر وهو الاهمية لكن لا يفرض في التثنية فافهم **قوله** لجواز ان يكون قائم
مبتدأ ووجوبه لا منه اي ويكون الخبر محذوف فافهم **قوله** لا يجوز ان يكون قائم
لعمل الرفع والنصب عند تحقق الحاجة ولذا ذكر في اللب في تعريف المبتدأ او مستند لغت رافع ظاهر العمل هو الاستعانة
او ما التا في فله رجع الى شرط لا يقال قائم لا يوجب لا بد له لكونه مذكورة محضة والبدل ليس من الخصائص لا فانقول
بعد المنزل عما ذكره ابن رهبان فقد والخبر مقدم ما هو عندى او في الدار قائم رجل او محل متوهم قائم على الافراد او النوعية
فيحصل التخصيص كما في شرطه زاناب على انه قد حوز جميعها هو الحاجة الابتدائية بالذكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من
موصوف كما قالوا في قولهم ضعيف غار بقرملة اي رجل ضعيف فيمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل اي شخص قائم رجل
فتأمل **قوله** ولا تهم استواء معطوف بحب المعنى على قوله فانه يتعين **قوله** فلا يجب التقديم بقوله ثم واجل سمي عنده الا ان
الاكثر في الاستعمال تقدير الطرف على النكرة الموصوفة يقال عندى ثوب جيد ولى عبد كس وذلك لانه لو اخر اصل
ان يكون وصفا اخر وانما لم يقدم في الآية للكرامة لان المعنى ولى اجل سمي نفخا لسان الشاعرة فقد تضمن معنى الشرط
المقتضى للتقدير **قوله** ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم فذلكم في الجواب عن الافراد بان التخصيص بسبب
تقديم الحكم اي المحكوم به عليه امر اعتباري اعتبره المتكلم في ذهنه وجعل تقديم في الذكر دليلا عليه حيث يعرف الشاع
ان حكمه بالخبر على تخصيص وليس المراد بان المتكلم حكم او لا على غير مخصص ثم تقدم الحكم عليه فخصص الحكم عليه فتأمل **قوله**
على تقديرين تشرق مع فعل تعدد او على كونه متعددا بنفسه على ما في الكشاف ومنها انكسر ينبغي ان ينبت طاهرا وان اللفظ
في صورة التقديم مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر ابلغ من اللفظ المحذوف وعليه يذكر ما هو من متعلقاته كمالا بارز

بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور أصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولاً عليه
بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المحذوف فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور بمعنى ذكر كصلته قريبة
على اعتبار جعل كانه في ضمنه **قوله** وهو سهو ما واجه التهور في التوجيه الاول فتعوان الغرض اضافة الدنيا بسببه
الثالثة اذ فيه اليا لغة المناسبة للمذبح وعلى الوجه الاول لا يفهم هذا المعنى كما لا يخفى وما وجهه في الثاني فلان اشرق
على متعديا بنفسه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله ثم اشرق في الارض بنورها فعلى تقدير صحة المعنى لا احتياج الى التفسير
على ان المعنى في الوجه المختار انهم انفسهم وواشراق والدنيا مشرقه ببعثهم وانكاس استعظم سواء قصدوا التثنية ام لا
وعلى هذا الوجه انهم متقبلون على اشرافها وانما الاول اقوى قال الشريف في شرح الفتح وقد يقال الاولى ان
يجعل ثلاثة مبتدأ خبر محذوف اي لنا ثلاثة موصوفين يكون شمس الفجر وما عطف عليه بدلا او بياناً ويكون
المثال خارجا عما نحن فيه ولا يبعد ان يقال ان فيه ضعفا لنبادر الدهن الى ان يكون الغرض الاصل مدح الشاعر
نفسه كما لا يخفى **قوله** بفتحة عن خطه وشكال وذلك انه قال **قوله** افرق فان ضاحكا اي ابدى مسامحة وكان تقديره
لتضمنه معنى الكشف هذا وقد بقي من هنا بحث وهو انه لا اختلال ولا اشكال في اصل مدح السكاكي وانما الاشكال في ما
ضمنه تفصيله هذا الذي ذكره الشارح انما ينبغي ان يحال عدم ايراد المعقول السكاكي بتمامه لعدم عده تصداقاً
المجد من مقتضيات تقديم المسند والظاهر ان ترك المعقول المذكور فافهم **قوله** خارجة بقوله في الدرجة قال القائل
المجتزأ كان الاسناد الاول في هذه الامثلة هو اسناد الفعل الى المبتدأ وكان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يجوز
خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب ان يكون داخلة فيه وارادة نقصا على ما ذكره من القاعدة القائلة ان الفعل
مقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وفيه بحث ظاهر وهو ان القاعدة ليست ما ذكره بل ان الجملة اذا قصد فيها
التجديد جعل مسند ما فعله ويقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى حتى اذا تقدم ما اسند اليه الفعل في الدرجة
الاولى على الفعل كما في هذه الامثلة لا تنفذ تلك الجملة التجديد يخرج الاشلة بهذا القيد وقد يقال في توجيه كلامهم ان
قوله السكاكي وتقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى بيان لجعل المسند فعلا يعنى اذا جعل المسند فعلا يقد
البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى والحاصل ان ضابطه كون المراد من الجملة افاقه التجديد دون التثنية جعل المسند
على الاطلاق وقوله وتقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى بيان حال جعل المسند فعلا بترتبة قوله البتة على

ما يشهد به الذوق السليم والطبع السليم فلا يخبر على كلام السيد وانت خير بان عبارة السكاكي ليست نصا فيها ذكره
حقى براد عرض الشريف اذ يجوز ان يكون معنى البتة وجوب تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقت اداة
التجوز لا مطلقا بل ان كان كلام الشريف هنا محل نظر وان اسناد السكاكي الاحتراز المذكور الى قوله في الدرجة الاولى من
قيل اسناد الشئ الى الخبر والاخر من سببه وان كان الخبر زبده مجموع قوله وقدم على ما يسند اليه في الدرجة الاولى فتا
قوله ولا طيف خيال التصيب معطوف على الضمير المنصوب في لم يره وطيف الخيال محبة في النوم والمقصود ان المعترض لم يره
مقصود السكاكي بعينه ولا بصورة المحاكية **قوله** فالقول بان كل جملة اسمية فعند الثبوت وهم القول بما ذكره وان لم يكن
مصرحا في كلام الشيخ الشارح الا انه لما ذكر ان كلامنا من الاشئلة الثلاثة اعني فاعرفت وانت عرفت وزيل عرف بعينه الشئ
وما ذلك الا لكونها اسمية لزم فيه ان كل اسمية فعند قوله بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية يريد ان ذلك
الكل انما يصدق اذا كان الموضوع مفيدا بما ذكره اي يقدم كون الخبر جملة فعلية وانما اذا كان كذلك فهي فعند التجوز الا ان
ينضم قرينة على الثبوت كالعدول عن النصيب فانهم **قوله** مما لا يخفى بطلانه لان السند اليه واحد بالذات وفيه المسند
الواحد الى شئ واحد لا يكون بالثبوت والتجوز معا وهذا ظاهر وما قيل من انه ان اعتبر ثبوت حقيقة العرفان فهو ثابتا
وان اعتبر ثبوت افراده فهو تجوز فلا بطلان فكيف عدم خفائه مما لا يلتفت اليه لان اعتبار حقيقة العرفان في احد
الاشاين وافراده في الاخر فجميع اربعة الفا لا يطلق الحكم باقادة التجوز بطريق القصد في المثالين المذكورين
كالجور في قولنا دخلت على زيد فقام فان زيد ليس بمسند اليه اصطلاحا لا لعدم الرفع فيه لفظا ولا محلا مع لزوم
احدهما فيه **قوله** ليس الا بين المبتدأ والخبر وبين الفاعل وعامله واستاد جملة عرفت مثلا الى اناس الاول واستاد عرفت
الى الضمير المتصل من الثاني وانما استاد محذوف عن الضمير المنفصل المقدم اعني اننا فليس شيئا من القسمين **قوله** فلا بد
هنا من زيادة اعتبارنا بعين ان الشارح لم يتعرض لذلك الاعتبار الزائد وحاصل هذا الاعتراض ان ظاهر كلامه غير خلاف
بالمقصود **قوله** لا يخفى عن اعتراف بذلك حيث قال انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير **قوله** واحذر بقوله في
الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف حاصلا ان الاحتراز في الجوز لا الدخول بعين انما يقال ويقدم البتة على ما يسند اليه
بلا تقييد بقوله في الدرجة الاولى لورده عليه نحو زيد عرف فانه مفيد للتجوز مع انه يخرج عن الصابطة لانه لم يقدم على
ما يسند اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة الاولى علم من هذا التقييد ان اداة التجوز انما يقتضيه وجوب تقديم المسند

الذي هو الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى لا على ما يسند اليه مطلقا وهو موجود في نحو زيد عرف **قوله** لان كل
فعل مسند ما ياتي واما الافعال المكفوفة بما شمل فلما يكون فاعله لم يلتفت اليها لانها قلما يكون **قوله** وما يقال
لا يعنى ان المسند لو كان جميع ما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالباين لزم ان يكون جميع ما ذكر في هذا معنى كل
واحد واحد جارا في كل واحد ما يصدق عليه غير هذا الباب والدليل على ان مراد القائل هذا انه شمل على جريبات
الجميع في غير الباين بقوله ان التعريف يجري في المفردات وهو من غير هذين الباين وكذا الحال في التعريف كالتعريف في
الحال والتعريف في علم الحيوان في غير هذين الباين عند هذا القائل ان يجري في كل واحد من غير هذين الباين في علمه
الشارح **الباب الرابع** في احوال متعلقات الفعل المحققين على كمالهم في المتعلق وان صح الفتح ايضا اذ المراد بها عموم
الفعل والمتعارف ان العمول متعلق بالكرس والعامل متعلقا بالفتح وشره ان المتعلق هو الفتح والمثبت بالكرس هو العمول
والفتح هو العامل الذي **قوله** وقد سبق اشارة الى ان معنى في التنبية السابق بقوله كثيرا ما ذكر غير مختص بجملة **قوله**
واراد بالاحوال بعضها بقرينة المقام وان كان الجمع المضاف ظاهرا في العموم **قوله** الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل انظر
ان الظرف معمول لمضاف مقدرا في ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وادخل ههنا كلمة مع على ان الباين اعني المفعول
الفاعل اللذين كل منهما قيد للفعل من بابها مجردا عن صاحبه فانها قد تستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشريف في حاشية
المفتاح وان كان الشارح دخلها على المتبوع رعاية لامر خطابي وهو ان الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي مشافة
اليه وحق المضاف اليه ان يقدم في الذكر التفصيلي ثم جرى على الاستعمال الشارح من دخلها على المتبوع والوجه هو الاول
وان كان الثاني فيه رعاية امر فاعلى مقتضى توضيح الفهم وهو رعايا الاولين من الضمير الاربعة الى شئ واحد وكذا الثاني
روجه الوجهة التي احال به على التامل ما فصله الفاضل المحشي غير ان لقائل ان يقول لا سلم ان قوله فيما بعد فاذ لم يذكر
متعلق بالمفعول لولا جواز ان يتعلق بالفعل كالمثاب بقوله الفعل مع المفعول ويكون النفي شوحا الى القيد اي اذ لم يذكر
الفعل مع المفعول بل ذكر وحده دلجيب ان يرجع تعلقه بالمفعول بقول المصنف في الايضاح الذي هو كاشح هذا الكتاب بعد قوله
هناك حال الفعل مع المفعول كحال مع الفاعل ثم اذا تقرر هذا فقول الفعل المتعدي اذ اسند الى فاعله ولم يذكر متعلق
وبان مطلق النظر والمقصود بالبيان انما فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والمتعلق بالمفعول صحيح فيه على ان فيما ذكره القائل انما
الاستعمال الشارح اعني دخول على المتبوع في مواضع وفيما ذكره الشارح والمحشي في موضع واحد لكثرة خطابه في تقييده

كانت هناك عليه **قوله** اي ليس الفعل بكليتها في العبارة مساحاة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة بليس
الفعل بكليتها فالظاهر ان يقول اي ليس الفعل بذكر معده والمقصود واضح **قوله** ومن هذا يعلم ان اي ما ذكره نقلا عن الاشباح
من ان تلبس بالمفعول من جهة وقوعه عليه وان لم يصرح بكونه نقلا عنه وكان الاولى بتصريحه به لان قصره في الاشباح
يحتج التلبس بالمفعول هو الحجة في حمل المفعول في كلام الله نفسه على المفعول به **قوله** مطلقا اي من غير اعتبار عموم في
الفعل في هذا كلامه فذكر الله في الايضاح وفيه حكمة لان سلب اعتبار عموم الفعل لا يدخله في ترتيب الجزاء المذكور اعني
التبديل منزلة الاول من ان يقصد التعميم المذكور وينزل الفعل مع ذلك منزلة الاول كما لا يخفى تامل **قوله** ويكون كلاما
مع من انبت له اعطاء غير الدناير كما سبق على ان التخصيص المذكور في الاستعمال لا يدل على نفي الحكم عما عداه كما قالوا ان التخصيص
بالذكر في الروايات يدل على نفيه عما عداه بلا خلاف لكنه ثقت مستغنى عن اثاره في تعيين المفعول الاول ^{التخصيص}
لفعل الدناير يعطى بتقديم المفعول ويمكن ان يجعل قوله غير الدناير صفة للاعطاء على حذف المتاعف اي غير اعطاء
الدناير والعرب باعتبار ان الاعطاء المثلث اعطاء مجهول المتعلق فيكون مغايرا للاعطاء معين متعلقة بانه الدناير
فيقول المعنى انما اشار اليه الفاضل الحق فانتقل **قوله** لا مع من نفي ان يوجد منه اعطاء يدل على ان قوله هو يعطى كلامه مع
نفي الاعطاء ان قلت فيكون ملحقا الى المنكر فابن التاكيد قلت اسمية الجملة مؤكدة ان قلت فينفي ان لا يجوز انما اسمية
الى خالي الذين قلت قد سبق جوابه في الباب الاول **قوله** انما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص
بحمل المطلق كناية عن التقديم مع انها الانتقال من المذموم الى اللزوم بناء على ان طلق اللزوم ولو يجب الادعاء كاف فيها
كاسمي تفصيل في البيان انشاء الله **قوله** المؤمن غير كبري في الخبر بالكسر الذي يخرج بسهولة لفظة تجاربه والكتب يخرج
الحاء وكسرها هو الرجل الخراج الجور يقول منه جئت بارجل ثجب جبال لكن الرواية بالفتح لئلا يشبهه بالمصدر الذي هو
لاغير **قوله** لعله انما هو ان القصد في احكام الالهام اياها الى جواز وجود منه ج للحم على البعض في الواقع وان تساوى الكل في
عنف الحقيقة وهو الحمل عليه **قوله** اي افا المصالح الخطابي والفعل المذكور ذلك اي كون الفرض ثبوتية متعلقة بغيره فيجب
من وجهين الاول ان الظاهر كون المتأخر من النبوت لا كون الفرض ذلك الثاني ان اثر المصالح الخطابي افادة تجرد التعميم في افراد
الفعل ولا دخل له في افادة الجزاء الاول وكل من الامر من ههنا اذ المقصود افادة التركيب فلا بواسطة المصالح الخطابي وما ذكره
من كون الفرض كذا من قبل متبنيات التركيب التي تقدمها وان لم يستعمل فيها وبهذا تبين سقوط الثاني اية فافهم **قوله** قصد هذا

الفعل معروف بل هو الحقيقة لان المقصود نفس الحقيقة وفي المنكر دلالة على الفرض وهذا يظهر ان المصادر الغاية عن العلم
على الذرية ولو لم يذكر الرجعي وذكرى يمكن ان يحمل في المقام الخطابي على الاستغراق لا من جهة المعرفة بل من الحقيقة وقد بينا
انما ان مدلول الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن اعتبار الاستغراق بمعونة المقام الخطابي من غير حاجة الى ضم التعريف
قوله لا يقال ان افادة التعميم قد يجاب عنه بان المراد ان المقام اذا كان خطبيا يرد في صورة التثنية بل نفس الحقيقة
لكن لا من حيث انها معتبرة بنفسها بل لان يتوصل بها الى التعميم وهذا الاعتبار ليس اعتبار حقيقة الفعل في ضمن جميع افراد
الذي اعتبر استغراقه بقيد الاطلاق اذ فرق بين ان نقصد الحقيقة في الافراد وبين ان نقصد من حيث هو للتوصل به الى
ارادة التعميم كناية فان الثاني يبلغ **قوله** معتبرا في الفرض والمقصود قيل مراده نفي دخوله في الفرض الاول المقصود من
الكلام وان كان داخل في المقصود من الكلام مع المقام فلا بد من اعتراض الفاضل المحشي وانت خير بالبحر ما يدور عليه وقع
اللام من الكلام مما لا يرخصه ولو الامحار **قوله** لان ما ذكره من المحشين مما لا يشهد به نقل ولا عقل نقل عن الشارع انه
قال علم ان المراد عقلا ونقلا هو اجتماع المحشين في مثل هذا لا يعطى على ما زعم الشارع العلامة ولما لم يصرح الاول فقد
حقتنا على وجه صحيح عند صاحب الفتح اية واما المحشين على التقديم فلا يصح في حال الكلام التكاكي على ما عرف من
مذهبه انتهى كلامه واراد بقوله واما المحشين على التقديم لان افادة التقديم للمحشر عند التكاكي انما هي اذا كان المقدم
سفيرا ومظهر لشركه السابق فلا بد ان ليس بينهما بل هو معرفه لكونه علم جبر كاصح به في شرح اللب السيد وغيره فالمراد الاول
ليس عند التكاكي باعتبار تقديم السند اليه بل باعتبار عموم الاعطاء المستفاد من السند المحمول في المقام الخطابي على
الاستغراق وهو الذي اراده الشارع بقوله واما المحشر الاول فقد حقتنا على وجه صحيح عند صاحب الفتح **قوله** فيلزم ان
لا يكون غير موجود للاخطاء والآخر من الاعطاء من كونه موجودا فلا بد من ان الموضع ان يوجد كل اعطاء
انما انه لا يوجد الا اعطاء فما لا يسع هذه العبارة اجاب الفاضل الهروي بانه يمكن ان يحصل المحشر من المقام وفرض الكلام ثم
صوره يدل قران المقام او الوقوع في جواب السؤال عليه فانه اذا ظهر خطأ من صحت في مسألة دقيقة وقلت هو رجل نحوي
ينهم منه انه لا يعلم غير الحق ما له مدخل في تحقيق الدقائق او سلك عرشان فلا بد انما يستغل به من حقائق الانفال قلت
يعطى او يكتب وغيره لك فتم انقصه على انما ما ذكرت في جوابه ويريد ان ذلك لا يصح مطلقا ولا قرينة ههنا على
التقديم فلا يصح فانتقل **قوله** فان هذا المقام ما وقع فيه لبعض خطبائهم اراد بالبعض الخطباء فانه سلك سلك الثاني

العلامة **قوله** ان يرى مبصر ويسمع واع هذا بالحقيقة سبب الخزن والغضب الكامل لكن جعل خبرا عنها بنفسها على كماله
في السببية فكان خرج عن السببية وصار عين السبب **قوله** بل لا يبصر الرائي الا انارة له وجوده الذي ان الرائي لا يبصر
غير انارة له يمكن انارة له انما المطلق الرائي كما هو المسمى لاحتقنها بغيره في تلك الصورة وعلى هذا القياس سماع
الراعي وفيه تماثل **قوله** فالفرق بين تعميمه جواب عما توجهه الخلق الى من ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول فلا
معنى لتعميمه ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول **قوله** وهما وان فرض ان يكون الجملة الشرطية خبرا للجملة
والواو زائدة بينهما لتأكيد اللصوق ويجوز ان يكون الخبر قوله فلا تلازم والقاء زائدة في الخبر على ما يراه الاخفش
والشرط على هذا الاحتياج الى الجزاء كما مر في قوله وان فرض تلازمتها اشارة الى منع التلازم في الواقع لحجز تحقيق
تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول بان يفعل كل افراد الاعطاء في حق شخص معين فلا تلازم بين التعميمين لافي الوجود
ولا في الاعتبار **قوله** فلا بد من ذكر المفعول في معنى على ان المستحسن عند البلغاء في حكم الواجب عندهم والا فاذ اتعلق
بالحذف نكتته وقامت قرينة قوية على تعيين المفعول جار الحذف كاشارة اليه الشئ في الدليل الاعجازي بقوله انا كما
تعلق المشية للمفعول غير ما عذر غير مستحسن **قوله** على ما سبق الى الوجود وعلى هذا الوجه ينبغي ان يعمل في تفكر اول
الفعلين المتنازعين اعني اكل لا ثمانية اعني اكل لان القرينة في تعلق المشية بأكلا التفكير ومقتضاها تعلق البكاء بالاشك
فلما جعل القرينة سببا لذكر مفعول المشية ناسب ان يدعى استفادة ما هو مقتضى القرينة مما ذكر صريحا **قوله** كما يطلق
محتمل ان يقال المراد ان يكون صاعدا في حذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء سائلا
قوله وهو محتمل ان يمكنهم واقتدارهم بدليل قوله ثم ان الله لا يامر بالفاء وقيل المراد امرهم بالطاعة على لسان من
يشاء اليهم فلو قيلوا ويحتمل ان لا يكون له مفعول معنوي كقولهم امره ففعا في وفقه وجوه اخره كونه في تصور الفاعل
قوله متعلق بقوله فهم انما لم يجعله متعلقا بالرفع لدلالة قوله لا يامر على ان الله لا يامرهم بالفاء وقيل المراد امرهم بالطاعة على لسان من
التعليق بالدفع فيهم يكون الدفع لافي الابتداء غير حاصل كان التعليق بالتعميم يدل على ان التعميم في الانتهاء اعني
ذكر الى العظم غير متحقق مع ان النكتة هي الدفع المطلق اعني ابتداءه وبقاءه على ان نفس الدفع يشعر بالابتداء لاني انما
انما يكون في الحال هو الرفع وان جاز استعمال احدهما في مقام الاخر مسامحة وقد اشار ايضا الى جواز التعلق بالدفع
الحال في قوله ويصوره في نفسه اول الامر **قوله** وكما ذكرت قديري بصيغة الخطاب فالمعنى ظاهر وقد يروى بصيغة التكلم

في

نحو يصف نفسه بالتفت على الخن والزايا ويختار حسن جبره على الوفاية والبيان **قوله** حزن انما قال يلقظ للبح وان كان
راجعا الى الصورة لان قومه منها سورة **قوله** حذف المفعول اعني العلم لا يوزن له فان قلت هذا التعميم يدفع به المفعول
بعد قوله الى العظم فلا يلجاء الى الحذف قلت من حق المفعول بل بواسطة التقدم على المفعول بواسطة وقد عرفت فيما
مع ان ذكر العلم اذن لغوا طائلا فته على انه لا يلزم الاطراد ولا الانعكاس في مقتضيات هذا وقد يقال البيت من قبل
التنزيل لا الحذف كما يقابل اليه الذوق التسليم من قولهم بلغ السكين العظم **قوله** على وجه يقتضي ايقاع الفعل على صريح
لفظه سواء كان الفعل المقصود ايقاعه عين الفعل المحذوف ومفعوله كما في قولك ضرب زيد وضربت عمرا وغيره
كما في قول الجعدي فان قلت حذف الفعل سوق الكلام على خلاف مقتضى الظاهر واذا سبق عليه فتذكر المظهر مقام الضم
ثانيا يحصل تلك النكتة ولا يحتاج الى حذف المفعول ولا قلت الحذف اهون لكثرة في المفعول الذي هو مفصلة **قوله** وعكس
ذو الومة بضم الراء قطعة من الجبل بالية والجمع وعم وروام وبها لقب الشاعر واسمه غيلان والبيت من قصيدة في بلال ابن
برزة بن ابي موسى الاشعري يصف الشاعر نفسه بعلو الهمة وقلة الحرص والطبع من الناس ويعدو ولكن الكلام ثم ثانيا ولا
اجراي اذا قيل **قوله** ان يكون اصحاب ما لا الى وقت ان يكون اولان يكون وانما قال يكون بلفظ المضارع تصوير حال
اصحابه المال واستحضارها لكن التامل الذي في شهادته لا يثبت ذلك ذكر المفعول في قرينة اعني ويؤدي من شمله الى
صراط مستقيم فان المتبادر الى الذوق ان المقصود تعميم القوة لكل وقصيص الهداية بالبعث وهذا التعميم انما يظهر ظهورا
يشعر المفعول العام لا بالاشك في كماله **قوله** وهما بحيث لا يندفع هذا الوجه بما سبق له في حذف مفعول الانعام حيث
ذكر ان الحذف يذهب نفس السامع كل من ذهب وقد دفعه رجا في شرحه المفتاح بما فصله الفاضل المحقق فالمراد بعد
احد الوجهين عن الآخر الذي ذكره ذلك الفاضل عدمه في هذا الشرح هذا وقد يورد على الفاضل المحقق ان ما ذكره من ضرورة الحذف
لا يناسب تشبيل بقوله والله يدعو الى دار السلام لان عموم المقدر فيه يعلم من قرينة عطية حكم العقل بان دعوة الله
غير مختص ببعض المكلفين اللهم الا ان يمنع حصر انهما في كونه من تلك القرينة فتأمل **قوله** ولا حاجة اليه فيه حيث
لجواز ان يكون المراد عند قيام قرينة غير الحذف على عموم المقدر فيحصل التعميم من عموم المقدر المدلول عليه بقرينة غير
الحذف ويكون الحذف مجزا للاختصار والقرينة على اعادة هذا المعنى ذكره عقيب قوله وانما للتعميم الاختصار وعدم
لفظ الكتاب على ما ذكره نصا صريحا لا يندفع **قوله** وقد عرفت هذا الوجه اشارة الى الاشكال المذكور في قوله وهما بحيث لا يندفع

قوله ولما جرد الاختصاص مع امثلته لشدة اتصال هذا القول بالبحث السابق كما يدل عليه سوق كلامه **قوله** اولو كان
الدعاء بمعنى التذلل المتقدي الى مفعول كالمفعول من الكشاف ان الدعاء المتقدي الى مفعول واحد قد يكون بمعنى
الذكر حيث قال في تفسير الآية سهل هذا الوجه او ذكرها اما هذا ويؤيده ما نقل في سبب نزول الآية وهو
ان اهل الكتاب قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم انك لتقل ذكر الرحمن وقد كفر الله في التوراة هذا الاسم فنزلت قل ادعوا الله
وادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فلا يلزم الشرك ولا عطف الشيء على نفسه وبفتح اطلاق اياهم لرجل الله
بمعنى التذلل لكان لما ذكره وجه على انه قد يجعل لفظه او للتخيير بين ان يدعوه بهذا الاسم تارة وبذلك اخرى كما
في شرح البيان واعلم ان جعل الدعاء بمعنى التسمية المتقدي الى مفعولين يناسب ما روي عن ابن عباس رضي
في بيت نزول الآية وهو ان اجعل لعنه الله سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا محمد فقال عليه السلام انه بينهما ان
الذين وهو يدعوا اليها اخر فانه جعل الاسمين على المستبينين فترى بان المراد الاسم لا التسمية وجعله بمعنى التسمية المتقدي
الى مفعول يناسب ما روي عن سبب النزول وكذا التبيين المذكوران في الكشاف **قوله** وان صح بالاول باعتبار الصفات لم يزل
لم جاز لتماثل الصفات بالاول ولم يخرج عطف الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد يجب الذات والتغاير يجب المفعول جاز
في الموضعين قلت اما جاز لتماثل الصفات بما لا يتم بقصد بشئ منها الذات التي هي حجة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة
جلا في الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد مراد بالاول العموم السيد والهام كغيرهما والذات الاسد والكنية العسكر والردم
سوضع القتال **قوله** ولما روي ما يدين الآية خصم ويراد به الموصوف ومدين قرية شعبة والامر ان يفتاهم
النزول والظاهر **قوله** حتى لو كانت اذ وان غير غفها للشيخين ان يقولوا انهم بفتح باعتبار ان الشيء من الامر لاجل انفسهم و
الردم من المراتين لاجل انفسهم بل لا دخل للاختصاص في خصوصية المسمى وتنزيل الفعل منزلة الالاء بالنسبة الى المفعول
القرين المعين لا ينافي في عدم التنزيل باعتبار المفعول بالواسطة فلا فساد في المعنى على انهما كما ذكره الفاضل المحقق
هذا ما ذكره هذا الفاضل في قوله ثم اقر باسم ربك على ما سيجي وقد يقال الموضع كان مجتمع الناس للشيء **قوله** و
اشتغالها بالاسم واشتغال الناس به مع ذكر ضعف اسمها كاف في الجواب لترجم وفيه ما فيه **قوله** وكان على المصنف
ان يذكر بان احسن ان يقول ان الحكم الشارح او لا يجوز في كسر افرادهم اضرب عنه على وجه الفرق في مدعي احبته العباد
الثانية اعني لا فاده الاختصاص لا شأها على قصر التعيين بقصر الانا آت فاجاب الشريف ولا عن دعوى وجوب ذكر

قصر الافراد وثانيا عن دعوى احبته ادراج قصر الانا آت وهذا كلام جرد لاخبار عليه ثم الواقع في القرآن ليس ليدخل فيه
القصر بانواعها الثلاثة وكان ثانيا في الضمير باعتبار ما قبل الفصل بحقيقة القصبة والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** لا يخلو
عن تكلف وهو ان يقال ان الانا آت يستلزم تسبا خبرية فاختار في اعتقاده الخطاب بالنسبة الى تلك اللواتي تفتخر بشان
ان الخطاب يعتقد ان المتكلم طالب لا كرام غير وادعوا له الجميع الكرام زيدوهم وفيقول المتكلم زيدوا له لرفع طهارة الخطاب
قوله ومعلوم ان ليس القصر الا تأكيد على تأكيد سيجي تفصيله في مباحث الفرق في تحقيق المناسبة التي ابداهما على بن علي رضي
بين انما والقصر **قوله** فيقول يا زيدا والتأكيد اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل هذا يكون لجزء التفسير للحدوث دون
التأكيد والتقرير ولهذا يجوز ان يجزئ بينهما والجواب ان المقدر الباقي انه في حكم الملفوظ فقال تكرير ضمني بتأكيد
يتا فيه امتناع اجتماع المفسر والمفسر محجبا **قوله** انه من باب زيد ارجسته زيد ان من باب الاضمار على شرطية التفسير
جست لما يقر عندهم من ان لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا فيه والفعل المشغول بالضمير هنا لا يفتح ناسبا للاسم السابق
على تقدير التسليم لامتناع توسط الفاء بين المفعول والفعل اللهم الا ان يحل على انه شمله في كون الاسم منصوبا بفعل
بدل عليه المذكور كافي باب الاضمار والتفسير والجواب انه منقوض بشئ وريك فذكر وهو كثر في الكلام من غير خلاف في ان المنصوب
مفعول الفعل وسره ان الفاء بالحقيقة داخله في الاسم اي ما يكثر من شئ فريك كبر وانما حلفت الى الفعل يقع الاسم في
موضع الشرط كما في التأكيد فاضرب كذا في شرح الكشاف للشارح والا قرب ان يقال انما مقدرة الفاء فاء جوازا انما
يعبر ان حذفها مطرا اذا كان بعدها امر او نهى وان لا ما خاصية جواز تقديم ما بعد فاتها فليتهم **قوله** وتدرج
بان الفاء للعطف على المحذوف على تقدير كون الفاء للعطف لا يظهر كون وايضا فارهون او كذا في اعادة الاختصاص
من اياك تعبد وان جعل المفسر متعلقا بالضمير على وجه الاختصاص تعلق المفسر بالظاهر على ذلك الوجه كما ذكره الفاضل
لان العطف يقتضي لتغايير الشخص والاختصاص في شخص لا يقتضي قوة الاختصاص في شخص آخر اللهم الا ان لا يعتبر خصوصية
الشخصين في الاختصاص المذكور **قوله** لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تحضروا العبادة فيه حتى لو يذكره الشارح وهو
يلزم عطف الافاء على الاجزاء وقد صرح في بحث تعبد الفعل بالشرط ان لم يكن ان كان انشاء فاجملة انشاء من ان قوله
ارضى واسعة في معنى الانشاء وهو جازا فثبت قيم العطف بل تكلف على انه قد سبق ان الشرع جوزه **قوله** واقسم بمقامه لزم القيام
مورد بان قلت هذا انما في شرحه ويا جرح الكتاب من ان انما قامت مقامهما ما يكثر من شئ او قد علم من تقريرهما

ان السالم يقع الامور في الشرط وعلم تفرقه في صدر الكتاب انما واقعة من قضاها جميعا قلت هذا ينبغي على المذهبين لاختلاف
ابن الحاجب في الايضاح **قوله** ولذا قد علم على الفاء من اجزاء الجمل والمنقول والطرف في هذا التقديم انما يجوز اذا كان المقدم هو
الفاضل من حروف الجر لا من حروف التعريف **قوله** فاما اذا كان فاضلا اخرايم فلا فاستع ثانيا فاعلم انك فاكل وان جاز انما
طعامك فربما اكل صرح به الفاضل الرضي وغيره وبهذا يظهر اننا اشار اليه صاحب الكشاف والقاضي وصاحب المذاهب
في قوله ثم فاما الانسان اذا ما ابتلىه ربنا فاكرمه ونعمه فيقول رب اني اكون من ان الظرف متعلق بقول من اجل تحت واشكال
ان يلزم الفصل بالابتداء وعمل الفعل والشراب والله اعلم ان يجعل الظرف متعلق بمقدور التقديم فاما شان الانسان
اذا ما ابتلىه ربنا فيكون الظرف من مقدمة الجزء الواحد المفصول به ولا بعد انما في قولك انما احسان زيد للفقراء
محسن **قوله** ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص في اي ليل الفرض الا في هذا النوع هو التخصيص
ان افادة في بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول المصنف ونحوه فانه قد بيناهم فلا يفيد الا التخصيص **قوله** لا يمكن
ما رافا يثبت اصل الاكراه والاهانة فيجب ان هذا ينبغي على كون الفرض في كل واحد من المشايين المذكورين انما ياتي
بما يخص كل واحد من الجانبين بالقياس الى الاخر لان كون الفرض مبتدئا على حال السامع انما هو في الاضافي كما هو
بدفع لا يكون هذا التعليل نافيا للحق في العلم الا ان يدعى انه لا يحى تقديم متعلقات الفعل عليه الا في الاضافي كما
ينبغي عنه ظاهر قول المصنف بقاء تقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطاء وان احتمل بناؤه على الاكثر **قوله** بل يجوز الاهتمام
هذا الاهتمام كون المقدم نصب عين المتكلم في نفسه فان مطلق الاهتمام ينصرف اليه كما يقال ذكر الله اثم يستأثر بقوله
هنا بالترك والاستلزام وغيرهما وانما الاهتمام الذي لم يرض الشرح الاقتصار على ذكره في بيان وجه التقديم كما سيجي
هو بالمعنى **قوله** وان علمكم الحافظين ان جعل عليكم حيلة الحافظين فالتشيل ظاهر الا ان ينبغي ان بلا خبر من كونه فصح ان
تقديره وان جعل خبرا فاما اظهر ان يعمل على التنظير دون التشيل لان الكلام هنا في احوال متعلقات الفعل وان كان تقدير
ما حقه التاخير مطلقا قد يفيد بعد التخصيص مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص في الحسن لا يتحقق في الصحة وهذا اجل مناج
الكشاف والقاضي قوله ثم ثم يحيم على التخصيص اي لا يصلح الى الحميم ويمكن حمل الآية الاولى ايضا على التخصيص اذ جاء فيها
لتنزيل ظلمهم عنهم بالنسبة الى ظلم انفسهم بمنزلة العدم **قوله** بمراعات حسن النظم التبعي الشراب بتدليل لفظة السجود
رعانة للديب **قوله** استشهد بما ذكره انما التفسير في الظاهر عبارة المفسر انما ذكره تفريحا لا استشهادا والا كان الانسب ان

يظهر

يقول ولهذا قال انما التفسير وهو ظاهر **قوله** اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره
ولا ينافي هذا المعنى قوله ولا التخصيص كما لا يخفى في تطبيق الدليل على قوله لا نهم بقية من اه على المذمى **قوله** وفيه
نظروا وجهه على ما نقل عنه واشار اليه فيما سبق اننا ان القول بالتقديم لرعاية القافية او الفاصلة خطأ
قوله لتفصيل الاختصاص الاهتمام ولا بد لو قد مقدمه الفاء على موضوعه بالنقص اذ الحذف يعني عن عمد الاعتدال
بشأنه والتقديم يعني عندنا الجمع بينهما كجمع بين نصب والنون **قوله** لانها اول سورة نزلت قال الزهري وانما نزلت
اقراء الى السالم يعلم وقيل اول سورة نزلت هي المدثر وقيل هي الفاتحة واهل الحديث وافقوا بان اقراء اول ما نزل مطلقا
والمدثر اول ما نزل بعد مدة الوحي من الايات والفاتحة اول ما نزل من السورة **قوله** فكان الامر بالقراءة اتم دون
تخصيصها المتوقف على العلم باصلها وايضا مخاطبة هو النبي كما هو الظاهر ولا يستوي في القراءة بغير اسم تعالى
حتى يقصد احد وجوه الفصح كذا في شرح المفتاح للتبدي وهذا انما يظهر اذا جعل باسم الله حاله لا ان يترك باسم الله اذ لا
ينصرف منه اسم التبرك بغير اسم نعم وانما اذا جعل مفعولا كما توهم الشارح من ظاهر عبارة المفتاح فلا اذ ينصرف منه
ان يكون مفعولا باسم الله وغيره على ان فيه جملنا انك قد تحققت ان اعتبار حال السامع انما هو في الفعل الاضافي فليجمل
الحق في بل لا يحذر والله اعلم الان يتعين الاحتمال الذي اشترت اليه من عدم محي تقديم متعلقات الفعل الاضافي و
من يفي على انه متعلق باسم ربك لا شك ان ادخال البناء على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام امرنا
ولا يحسن تخرجه التنزيل على ذلك فالوجه هنا ما ذكره الفاضل عثي وان كان قد صرف عبارة المفتاح عن ظاهره في موضع
لان صرف عبارة السكاكي عن ظاهره صرفا يسيرا باقتضائه المقام حسن من بناءه فخرج الآية على امرنا وانما التحقيق من الخا
سعه وقد اشار اليه ابن هشام في الباب الخامس من معنى الديب وفي مواضع اخرى **قوله** والبناء للاستعانة او الملازمة روي
الثاني بكثرة الكثر في الكلام من بناء الاستعانة ولان في الاول جعل اسم الله نعم بمنزلة الالة التي لا تكون بصورة بالذات
فيه ترك التاديب **قوله** اي اقراء القرآن قد يقال السورة لما كانت اول ما نزلت لم يناسب هذا المفعول الذي قدومه الله
الان يصير الى التواقيع الاخرين في اول السورة وانت خير بان الجمهور على حواضنا خير ايان من وقت الخطاب ان
لم يجر تأخير من وقت الحاجة الا عندنا انما ليس يجوز تكليف الحال فلا يخبر في التقديم المذكور فاستل **قوله** ولا يبعد
على المذهب الصحيح ان اراد مذهب الشافعي فان الشارح شافعي المذهب ثم هذا الترجيح انما يرب انما ليس التخصيص نائبا



عن المقام بان يحمل على الحقيقة على ما ذكرته والا فان حمل التقديم على التخصيص الاضافي فقد عرفت ما فيه وان حمل على مجرد
الاهتمام فهو وان صح الا انه موهوم لما هو ناب عن المقام ففي ما ذكره الشارح تضعيف للمفسر فضلا عن عدم الاستيعاف
قوله كالفاعل في محض ضرب زيد نحو ضرب زيد عن محض ضرب علامة زيد فان في هذا مقتضايا للعدول عن ذلك الأصل
قوله والمفعول فضله يستحق عنه اي قد يستحق عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل المتعدي يحتاج اليه لعدول
وجود الاحتياج الى الفاعل بخلاف الفاعل وهذا القدر من الفرق يكفي في تقديم الفاعل على المفعول مطلقا **قوله** فيقول
الأصل تقديم المفعول المطلق لا في جزء مدلول الفعل ثم المفعول به لان طلب الفعل المتعدي له اشتد من طلبه لغير وجه
تقديم ما هو مفعول بالواسطة على ما هو مفعول بها ظاهر ثم المفعول فيه الزمان لدلالة الفعل عليه بصيغة **قوله** فيقول
لان الاحتياج اليه اشد بخلاف العلة والمضاجعة كذا قيل ثم المفعول به لان الفعل الذي لا علة له ولا عرض منه قليل
بخلاف المضاجعة وقيل بتقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى فكانه نظر الى قلة الفاعلية في المفعول المطلق واعلم
ان ما ذكره الشارح هنا من عدة المناهضات على مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول بعد المفعول لرفع ان الزجاج اسقطها
واسقط المفعول مع ان ابن السكيت في ثبوتها كما بين في كتب النحو **قوله** الأصل تقديم المفعول لان مع المفعول كشي واحد فيكون
بمنزلة المفعول ثم التأكيد لكونه ارفع في الشايع من البديل وهو مقصود بالنسبة دون متبوعه فانه في حكم المحقق والمحرر عنه
وهذا صرح صاحب المفتاح اولا بان البديل ليس موضعاً للعطف لفتن شرط العطف حكاه وهو تقديم المفعول عليه
لهذا تبين ان ما ذكره الشارح والشريف في توجيه **قوله** ثانياً ليس واحد من انواع الاربعة يعني البديل والوصف
البيان والتأكيد موضعاً للعطف بالواو من ان التقييد بالواو بناء على ان بعض انواع الاربعة صالح للعطف ما على
رأيه وبيل نحو عجبني زيد اي حسنه او لحنه محل بحث واشكال لان ما ذكره السكاكي من فوات شرط العطف حكاه كون
تقديم سلب زيد ثوباً على تقديم العطف سلب ثوبه قائم في العطف ببل واي فالظان شيئا من انواع الاربعة ليس
محل للعطف مطلقاً فان قلت مرادها الصلوح بحسب تاييده اصل المعنى قلت ان صح فاما يصح في اي دون بل التغيير المعنى
عند ظاهرها فالقول بالاقضاء على ان التقييد بالواو بناء على ان المقصود بالبحث هذا وانما ادخل في قوله والبيان
تقديمه على ان عطف البيان مع البديل من واحد حتى ان بعض النحاة لم يميزه من بديل الكل فان قلت لما اعتبر بها من
واحد لم يبق شيء من التوزيع حتى يقدم احدهما عليه فكيف يصح تقديم احدهما على ما هو حال المعنى قلت بل هو

هذا هو المقام بان يحمل على الحقيقة على ما ذكرته والا فان حمل التقديم على التخصيص الاضافي فقد عرفت ما فيه وان حمل على مجرد الاهتمام فهو وان صح الا انه موهوم لما هو ناب عن المقام ففي ما ذكره الشارح تضعيف للمفسر فضلا عن عدم الاستيعاف

عند ظاهرها فالقول بالاقضاء على ان التقييد بالواو بناء على ان المقصود بالبحث هذا وانما ادخل في قوله والبيان

بالعرف المتأخر عن الكل ثم يرد ما ذكرته في قوله ثم المفعول بعد الا ان يبقى على الشاكلة او يفيد هكذا ثم ذكر المفعول
فانهم **قوله** فزار المقام بالاهمية هنا فيه نظراً لانه قد عطف عليه ما وقوله وان في التاخير اخل لا ببيان المعنى والبيان
وهذا العطف بالي تلك الارادة الا ان تبين فائدة يعقد بها في الاخر بالذكور **قوله** لتزعم انه من صلة بكم يمكن ان يقال
تقديم صفة الثانية لانها اهم والقابلية فيها اكثر لان ايمانهم كونه من ال فرعون مستبعداً فافادته اهم **قوله** وجعل
السكاكي التقديم للمضاجعة عبارة السكاكي هكذا والعناية التامة بتقدير ما تقدم والاهتمام بشانها فبان احاطا ان
يكون اه فالتقسيم الى القسمين في عبارة نفس العناية اذ ان انقسامها الى القسمين يستتبع انقسام التقديم لاجلها فلما
قال الشارح وجعل السكاكي التقديم للعناية ثم ان في قوله احدهما ان يكون اصل الكلام تمساحاً لان ما ذكره سبب العناية
والقديم لا قسم منها نقد بقدر اللام اي احدهما ان يكون وقد يحمل على المبالغة في اقتضائه للتقديم وهذا لا
يدفع التسامح فان قلت ما فائدة تقييد المبتدأ وذي الحال بالمعرف باللام قلت الاحتراز من التكرار المحقق وذلك لان التثنية
لجميع قوله الأصل هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه كما يدل عليه النظر في المفتاح فلو كانا محكوتين بخصيتين بوجه مقتضى
للعدول عن التقديم وان كان اصلهما التقديم اي في قولك في الذكر رجل وجاء في اكل رجل وانما لم ينع من التكرار
المختصة لان التخصيص يصح ما في حكم الحرف نصيبك حينك بضم النون ونحوها اي منصوباً قبلها من نصب الشيء اقمه
وجعله تجاه عبق حيث لا يقب عليها كما في نظر اليها دائماً **قوله** لمن قال لك ما الذي تمنى الاولي ان لا يبدل الموصول ويقا
ما تمنى حتى يكون ما مفعول تمنى فيكون السواء جملة فعلية مطابقة للجار بالفعلية على ما صرح به سيبويه فيما قد
از على تقدير ذكر الموصول تبين كون ما مبدل لان مفعول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في الاصول جملاً **قوله**
وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله وجعلوا لله شركاء والاية بمعنى على ان الله مفعول به بواسطة قدم على الذي يلا
اعني شركاء وانصاب الحق بفعل صمد على السواء المقدور وهو من جعلوا شركاء وهذا هو عتار السكاكي والقول المنصو
على ما حقق في شرح المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب الكشاف الى ان الخبر مفعول اول جعلوا وشركاء مفعوله الثاني
طرف لغو متعلق بشركاء ويجوز التثنية بالاية على ان هو الاية باعتبار ان الطرف المتعلق بشركاء قدم عليه فان قلت
صل يجوز على تقدير ان يجعل الله مفعولاً ثانياً ان يعلل تقديمه على المفعول الاول اعني شركاء بان الاول منكر متعلق الثاني
قلت جزوه الشريف وكذا الشارح في شرح المفتاح وجملة من قبل في الدار رجل لكن لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون

واسطة

ولله

الفعل غرضاً كان تقديم الخبر يخصه على ان اعتباراً والمبتدأ والخبر يبتذل في الحال ولذلك قيل قد يقع التكرار في
اسم ان كما سبق اشارة الخارج الى ذلك في قوله ان شوا وشره البيت **قوله** بتقديم الحال اعني من قوله على الوصف اعني
الذين كفروا فان قلت غرضي ان يجعل قوله من قرءه وصفاً ايضاً اما بقدر متعلقة مع قوله بان يجعل المشهور للحدث
ويكون اللام الداخلة عليه حرف تعريف لا اسم من صول كذا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته على ما مر من اشارة الى
شمله او يجعل اللام في الملا للبعد الزمني فالجواب عن تقدير المتعلق معرفة لا يقال باعتبار الملا في حكم التكرار في
الذين كفروا وصفة لا انا نقول ممنوع اذ لا خط من التعريف فكما يجوز ان يعامل التكرار بجوز ان يعامل بمعاملة التكرار
على انه قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه التعريف انما يقع صفة للتكرار قلت هذا الاحتمال ايضاً بالنظر الى اصل المقسم
از لا شك ان المقصود الاصل هو الوصف بالكفر كما في الآية الاولى فتقديم الوصف الاخر هنا العارض واما الحكم بان قوله
من قوله حال في النظر الى الظاهر الذي لا يعدل عنه بالضرورة **قوله** مسبقاً لانكار التوحي الفرق بينه وبين الانكار
الابطال ان التوحي يقتضي ان ما بعده واقع وان فاعله معلوم على ذلك والابطال يقتضي انه غير واقع وان مدعيه كاذب
خوفاً فاصفكم بكم بالبين واتخذ من الملا فاعله انا كما في معنى اللبيب **قوله** فتمتنع ان يكون متعلقاً بجملة ان قد يقال
تعلق الانكار باحدهما باعتبار الآخر لا ينافي ان يلاحظ احدهما متعلقين اصلاً ومما وان شئت فتنازل في قولك اعطيت
دينا واسائلاً فان في اعطاء الدينار زيادة مباهاة يقتضي تقديمه وان كان خصوصية المفعول الاول خلاف ذلك
المباهات والحكم هو الذوق **قوله** والجواب انه ليس في كلامه رتبة بعض شرائع الايضاح بان مفعولي جعلوا الجواب ان يكونا
في الزمن وقت الانكار لتوقفه عليهما فيكون كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت واذا كان كل واحد منهما نصب
في ذلك الوقت لم يصح كون احدهما نصب العين على التقديم كانه فعله صاحب المفتاح لان علة التقديم يجب ان يكون
مختصاً به ونصبه العين مشترك بينهما كما تحققنا واقول جعل التكرار سبب التقديم كون المقدم في نفسه نصب العين
كون كل واحد من مفعولي جعلوا حاضر في الزمن وقت الانكار لا يقتضي كون كل واحد منهما في نفسه نصب العين غاية
ما في الباب ان يكون كل منهما نصب العين باعتبار تعلق الانكار وهذا لا ينافي كون المقدم منفرداً بكونه نصب العين باعتبار
اخر مقتضياً لتقديمه والتكرار في هذا القيد اعني نفسه والمعارض من عقله اعني فائدة فان قلت الاهتمام
من كون احد المفعولين نصب العين في نفسه لا يقتضي التقديم على غير المفعول بل على جميع اجزاء الكلام وانما يقتضي

له الاهتمام بالشئ باعتبار تعلق الفعل به وقد عرفت انتفاؤه قلت لا حرج في التفرقات العقلية الدقيقة فليقترب في
تاخر المفعول الثاني عن العامل تقدم مرتبة العامل وينظر في تقديره على المفعول الاول كونه في نفسه نصب العين فلا محذور
اصلاً **قوله** وجوابه المنع فان الاحراز المذكور فيه مناقشة وهو ان الاحراز المذكور كما يتعلق بالمقدم يتعلق بالمتأخر
فموجب كونهما نصب العين فيلزم ان يقدم ما اخر اعني الدنيا في الآية الاولى ويصح في الآية الثانية لا يقال الاحتياط
بوجب كون تقدم احدهما وتأخر الآخر نصب العين لا تافق الا اذا ثبت ان نصب العين يكون مقدماً يلزم ان يكون تقدم
احدهما وكذا تأخر الآخر مقدماً وليس كذلك ولك ان تقول الموجب للتقديم هو كون الشئ نصب العين من جهة التقديم
فتنازل **قوله** وان كان مناقشة في المثال المذكور قد يدفع المناقشة بان صاحب المفتاح لم يدع ان يظهر من انهما
صحيحاً بل قال التوهم انه من صلة الدنيا والتقديم لرفع مثل هذا التوهم ولست خبير بان عبارة المفتاح ان من هذا
الرفع حيث قال لا حمل ان يكون من صلة الدنيا واشتبه الامر في المثالين اهم من قوله امر لا كيف ومثل هذا الاحتمال
البعيد المصحح يادى في تنازل لا يكون سبباً لا اشتباه الامر على من له ادنى استعداد ولا نخطب بكلام الله وبالحكمة القرينة
الدالة على ان من قومه ليس صلة للدنيا اقوى من كثير من القرين الحالية المصححة للاستعمالات المجازية **قوله** وقد عجاب
بانه تنبيه اشارة بلفظة قد الى ضعفه لا يمتنع على ان يكون الكلام في تقديم بعض المفعولات على البعض فقط وليس كذلك
وبالحكمة لا يقطع عرف الاعراض لا قد انما يكون جواباً عن قوله وجه الحجب اتفق دون سائر الامثلة من تقديم المستلزم
على الخبر وزى الحال على الحال ونظائرهما **الباب الخامس** في مباحث القصر **قوله** يقال قصرت الحجرة الفخية بكسر اللام
التقويم يقتضيها في النافذة الحلوية **قوله** وفي الاصطلاح تخصيص شئ بشئ بطريق معهود اما على الإطلاق او على سبيل الاضافة
الى معين مترج به الشرف في شرحه للمفتاح فكلام معنى القصر حقيقة اصطلاحية **قوله** اما ان يكون لخب الحقيقة ونفس الامر
الحقيقي هما مقابل الاضافي كما صرح به فيتناول الادعائين وقد فسر وجه اخرجه ظاهراً فكان انه نظير الى ان الحقيقي هو
الاصل ولوايد الشمول وانما القيل لان تخصيص الشئ بالشئ انما ينفسه عن جميع ما عداه او عن بعضه وقد يقال قوله عجب
الحقيقة ونفس الامر ما هو كذلك حقيقة وادعاء فيتناول التعريف العمر الحقيقي مقابل للاضافي دون المجازي
والادعائين ولا يخفى انه خلاف المشاهدة ثم ان اعتبار الحقيقي مقابل للاضافي دون المجازي مع ان الاطلاق يخصص
الاضافي مجازاً لطلب اللغة كانه فاضل العنق لان الاضافي قصر حقيقة عجب الاصطلاح كما اصرق به هذا الناصل

شرح المفتاح وحمل تقسيم ارباب الاصطلاح على اعتبار اللغة غير قبول من المتعارف اطلاق الاضافي على قصيد دون
المجازي ثم ان ارباب الادب استعملوا الاضافي المفيد للتصريح او التحصيل في مقابلة الحقيقي وان اهل البلاغة استعملوا
الاضافة المفيدة للخاصة في مقابلة المطلقة ولا مشاحة في الاصطلاح فان قلت الحقيقة الاصطلاحية في المعنيين على
ما فهم من شرح المفتاح لنظ النظر لا نظ التحصيل وكلام الشريف في اطلاق التحصيل الاضافي قلت باني عن هذه النظر
قوله انما سمي قصرا وقصفا **قوله** لقلة جده او اي لثقل جده في التصريح فانه ساق الكلام على وجه دخل فيه القسمان
بالنقسم قليل الفائدة وقد يقال كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهم خلاف المقصود وازالة الغفلة الا يرى
كيف اشبه الحال على صاحب الايضاح بسبب انتفاء ذلك التصريح على ان ذلك التقسيم وسيلة الى التنبه على عدم
جريان الانقسام الى افراد والتعيين والقلب الحقيقي فانه فائدة عظيمة لها نفع في مواضع وقيل الضمير في
جده راجع الى الحقيقي والمعنى لا يصحح بالنقسم لقلة جدوى احد القسمين يعني الحقيقي لان بعض اقسام هذا
القسم وهو قصر الموصوف على الصفة يكاد يمنع وقسمه الاخر وان كان جائزا الا انه غير وارد في الكلام وفيه ان
القصر الحقيقي لا يعطى بغير كبر في الكلام والقسم الثاني منه موجود فيه وان كان تخفيفا كقولنا لا واجب بالذات الا
قوله وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره بره عليه ان عبارة السكاكي هكذا او حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف
عند السامع برصده وان كان كقولك زيد شاعر لا يفي لمن اعتقده شاعرا وتجاها وقولك زيد قائم لا فاعلم من
يتوهم زيدا على احد الوصفين من غير ترجيح فقوله عند السامع بشر ان المراد هو القصر غير الحقيقي كما يشهد به
قوله لمن يعتقده شاعرا وتجاها الى قوله من غير ترجيح فان الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا **قوله**
مثل زيد شاعر لا غير لا غير زيد فهو على هذا التقدير من قصر الصفة على الموصوف ويجوز ان يقدر لا غير شاعر
ويخرج من قصر الموصوف على الصفة ويستمر عليك استعمال الاخير في كلا القصدين وعليهما فالظاهر كون القصر حقيقيا
اركانا وان جاز ان يعتبر قصر اضافيا وكذا انما بعده من الامثلة **قوله** التي هي معنى قائم بالغير ان ارد بالمعنى مقابل الله
كما هو الظاهر لم يصب قوله لتصادقهما على العلم ان فان النسبة بينهما باعتبار الصدق هو المبانيه ليس الا وان ارادته
نفس اللفظ شبيهة للذات باسم المدلول او على حذف المضاف اي ان معنى صحيح ذلك القول لكن الظاهر ان اطلاق الصفة
المعنوية وكذا اطلاق القيام بالمعنى المراد منها على نفس اللفظ من قبيل المسامحات الشائعة **قوله** لا يعيد على الذات

معنى

معنى فيها غير الشمول المراد بالذات ما يقوم به غيره لا ما يقوم بنفسه والاخر عن التعريف النعت في غير قولك انجني
هذا السواد الشديد والمعنى ما يقوم به غيره ان قلت فيرد النقص بالدل في انجني زيد حسنه لا يصدق على الحسن
ان زوان حيث يقوم به العرضية مثلا وان معنى حيث يقوم لموصوفه قلت لفظه فيها بدل على وجوب التعاير بين
الذات والمعنى المدلولين وقيام الثاني بالاول فان قلت الحسن يدل على المعنى بالاشبه وعلى الذات لا بدله من محل
يقوم به قلت ما ذكرته دلالة الترادف غير معتبرة فيما نحن فيه فان قلت التعريف غير منعكس يخرج الوصف في جارية القصر
المجتمعون اذا المعنى المدلول به عليه الشمول قلت المراد من الشمول الذي اضيف اليه غير في التعريف ما هو المعبر
باب التاكيد وهو ان لا يشد فوسن افرا المتبوع والاحتمال المدلول عليه بالوصف فيما ذكرته غيره فانه بمعنى عدم
وهذا المعنى الثاني وان توهم الزجاج والمبرر كونه مدلول التاكيد الثاني في قوله فوجد المالك كذا لم يجمع الا ان
الشراح رده في بحث التاكيد **قوله** وكذا بين النعت والصفة قال القاضل الحاشي واما الفرق بين معني المعنوية
فالظاهر هو المبانيه الكلية اذ المعنى الاول هو نفس الامر القائم بالغير كعلم المعنى الثاني هو ذات مفع انتساب المدلول
اليه كالتكليم هذا كلامه وذلك ان يقول ان حمل معنى المعنوية على ما يتبادر من تعريفها كان المبانيه ظاهرا لا مذكورا
الحاشي بان المعنى الاول يكون نفس المعنى والمعنى الثاني يقتل اللفظ وان حمل اول معنى المعنوية على اللفظ اتم على سبيل
التوسيع كانت البتان على ما ذكر لكن ينبغي ان يشار الى الحذف في الموضعين من عبارة الحاشي بان يقال المراد ان المعنى
الاول هو نفس الامر القائم بالغير والمعنى الثاني هو ذات مفع انتساب ذلك الامر اليه بقى فيه بحث وهو ان لفظ
الغائض مثلا يصدق عليه انه معنى قائم بغيره على الوجه المذكور وانما يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فقد
نصارا قائمه معنى المعنوية فالنسبة بينهما العموم من وجه فيما وجد الحكم بالمبانيه ولا يحق ان اعتبار قيد فقط في
الاول من معنى المعنوية تعسف لا يشار اليه بالضرورة فتأمل في جوابه **قوله** والاول ان اعتبار المعنى الثاني في مثل
ما زيد لا يقوم او قام وغير ذلك من صنع الافعال يخرج الى ان يقال تقديره الاقائم وان المقصود عليه فهو القيام لا
القيام ولا يحق ان تكلف **قوله** فن قصر الموصوف على الصفة سبق على ان التاويل في جانب المقصود عليه منها هو الظاهر
خبر وقد يعكس ويعتبر التاويل في جانب المقصود على معنى قصر المعنوية على زيد والكون زيدا على احد والمبانيه على الشاح
نح يكون من قصر الصفة على الموصوف كذا لا يخرج عن تكلف **قوله** يتعدا الحاشي المستكم بها لا لذكره حتى يتوجه عليه

الخاصة الاجمالية وكما انها في القصر كما في ليس في الدار الا زيد بل ان الصفات امور حفية خصوصا النفس فلا
يتبع من العاقل المتخري للصدق اثبات واحدة منها وفي ما سواها مطلقا وانما في ليس في الدار الا زيد فالجواب
قول ان مراد الصفات الوجودية في حيث لان من الصفات الوجودية ما يستلزم مقتضى احدها عتق الاخرى كحركة
جسم وسكونه فيلزم ذلك الحال قطعا فاقول **قول** عتق ما في الدار الا زيد وفيه بحث لان قصر الكون في الدار على
زيد انما هو بالنسبة الى باقي افراد الاثنان ضرورة تحقق الهواء بل الاسطوانة فيقول الى القصر الغير الحقيقي قال
في التمثيل ان يقال لا واجب بالذات الا الله فان قيل التقدير في المثال المذكور ما في الدار فان الازيد لان التقدير في
الاستثناء المخرج من جنس المستثنى منه وبكفي فكون هذا القصر حقيقيا انتفاء الكون في الدار عن جميع من سوى زيد
افراد الاثنان قلنا في تحقق قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقيا في مثل قولنا ما هذا الثوب الاسود او التقدير ما هذا
الثوب ملونا الاسود فيكفي في كون القصر حقيقيا انتفاء سائر انواع اللون عن هذا الثوب ولا محذور فيه والله قد ادى
سابقا انتفاء هذا النوع من القصر الى المحال **قول** اي بالثاني ارجاع الغدير الى الحقيقي مطلقا كاذكره الفاضل المحشي بل
المطلق القصر اصح واشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي في الاضافي اللهم الا ان يقال لم يقع شئ في كلام
البلغاء وان جازوا فادعوا **قول** متجاوزا صفة اخرى اشارة الى ان دون رفع خلا وذو الحال اما المفعول المذكور
وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه لا يجب المعنى فهو في قوة المنفرد وانما مكانها فاقيل حال معناه حال كونها
مكان اخرى وفي شرح المنساج الشريف ان منصوب على الطرف اي بصفة واقعة في مكان صفة اخرى واحدة كما
او اكثر **قول** اذ في مكان من الشئ الجار متعلق بآدمي باعتبار اصل المعنى كما يقال الذي منه وقرب منه لا باعتبار المعنى
التفضيلي فلا يلزم استعمال افضل التفضيل بالاضافة بين **قول** ولما قيل ان يقول ان قوله لا يمكن ان يجاب بان المراد
هو الشئ الثاني ولما كان الحقيقي معلوما قبله ارادها ما لا يكون على الوجه المعبر في الحقيقي اعتمادا على ما ذكره قبله كما
يراد به اعم من الواحد والاثنتين والجمع لكن لا الى النهاية له حتى لا يتناول الحقيقي ولما لم يكن الله بصفة التعريف
كما سيذكره الشارح الا ان لم ينال بهذا القدر من حرف الكلام بين الظاهر **قول** فان قلت تخصيص امر بصفة كذا
حاصل هذا الجواب كما حققه الشريف ان التخصيص بالمعنى الذي ذكرته غير واقع لا يتناول على ما لا يوجد اصله في حيث
لان المعبر في التعريف المنع عن جميع الاعيان والواقعة وغير الواقعة ولذلك لا يكون الجنس تعريفا للنوع المحض في الجنس

فيه اللهم الا ان يقال تلك قاعدة مفعولة ولا يلزم توافق العاقلين هذا ولما ان يقر وهذا الجواب وجهه بفتح
عنه قوله قلت هذا الاقتضاء وذلك بان يقول قول الله او كانها بعد قوله دون صفة اخرى يدل على اعتقاد
المخاطب عكس الحكم وتجويز الامر من كما سيصرح به الشارح في النظر الاولى في الصفة الثانية فبفتح دون اخرى بهذه القرينة
هو الجواب وجب اعتقاد المخاطب انهم قد خرج القصر الحقيقي لا لعدم وجود التخصيص فيه مطلقا بل لعدم التخصيص المستفاد
من دون اخرى ومكانها وهذا الوجه اندفع قول الشارح قلت هذا الاقتضاء وكذا قوله ويمكن ان يجاب وكذا البحث الثاني
المحشون فان قلت للاستفادة من هذه الحظرة حال المخاطب بما ذكره للتفي قوله بعد ذلك والمخاطب بالاول قلت يمكن ان يجعل
لذلك المستفاد الضمني بقي ان يقال القصر الحقيقي الادعائي داخل فيه لان حال المخاطب قد يغير فيه كما ستبين اليه **قول** قلت
لاقتضاء محققا ومما ينبغي ان يعلم انه لا يحضر القصر الاضافي فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا ويتوعد فيه بل ربما اعتقد
المكلم ان السامع يعتقد انه يعتقد بنما وشاعرا مثلا واعتقده على خلاف ما هو عليه من الشعور والتخمين او يتوعد في امر
فيقول ما انت الاشاعر بنا على فله خطأ او صوابا ومنه قوله نعم انتم لا تكذبون كما يشي اليه الفاضل المحشي
ان هذا القسم لقلته لم يتعرض له **قول** وهذا التقسيم يجري في فعل المدعى عدم جريانه فيه على الاطلاق وبالكيفية اي في
جميع اقسامه والا فلا دليل المذكور اعني قوله اذا العاقل لا يعتقد لا يدل على عدم جريانه في القصر الحقيقي الادعائي
ادعاء الاعتقاد المذكور فغيري الاقام المذكورة **قول** بين ذلك اي بين الاضاف لجميع الصفات غير صفة واحدة و
بين الاضاف بتلك الصفة الواحدة **قول** والمخاطب بالاول كون المخاطب كذلك ليس بمتبر في مفهوم القصر بل هو شرط
الاستعمال العجيب الغالب **قول** ونظرا للايضاح صريح في ذلك حيث قال والمخاطب بالثاني انما يستفاد العكس ولما سريانا
عنده الامر ان ولو لا عبارة الايضاح لا يمكن توحيد عبارة التخصيص بان قوله او شأنا وما يعطى على ما قبله عجب المعنى كانه
قيل للمخاطب في القسمين من اعتقاد الامر من كذلك او شأنا وما يعنده **قول** ويسمى قصر تعيين فان قلت اذا اعتقد المخاطب
زيد اقام وان له وصفا اخر انما الكتابة او الشعر من غير تعيين احدها فقلت له ما زيد الا كاتب فقد اجتمع فيه تعيين
احد المتساويين وقطع الشركة اي من اقسام القصر هذا قلت الظاهر انه قصر التعيين الاول لو حط في الشركة يعني ان
ما زيد الا كاتب وشاعرا لان اعتقاد المخاطب هو الشركة بين القيام واحد الوصفين لا بين وصفين متماثلين
وهذا الظاهر لا مدخل له في تقديره عند بانه لما كان معنى التساوي المعبر في قصر التعيين تجوز احد الامر من لا تجوز الا

معاً كان المناسبات اذ راجح قصر التعيين فيما يندرج فيه قصر القلب لان فيه قلب جزم المخاطب باحد الامرين وهو ما استعمل
 فيه المكان لا فيما يندرج فيه قصر افراد الذي مخاطب به من يعتقد الشركة وهو ما استعمل فيه لفظه دون لان المكان
 لا اعتقاد الشركة تجوز الامرين وهو هنا منقود لا يجوز احدهما الذي هو الموجود فليست مثل قول وغيره ما يمكن قد اشترنا
 فيما سبق الى انه يمكن توجيه عبارة التخصيص بما يفيد هذا المعنى بتوجيه اخر ايضاً لكن عبارة الايضاح ان كان كلا
 التوجيهين كما تحققت الا ان يعتبر مثل هذا التعليل في عبارة اخرى فماتل وقد يقال ايضاً لما كان اعتبار المكافئة لـ
 قصر التعيين خفياً واعتبار اوردون آخر جملته كقول في كتب القوم خسر اليان باذخال قصر التعيين في القسم المشتمل على
 المكافئة واضرب عن ذكر الثاني اعتماداً على الوضوح **قوله** وشرط قصر الموصوف على الصفة افراداً من هذا الشرط علم ان
 شرط قصر الصفة على الموصوف افراداً من تناقض الاتفاقين اذ لو كان الوصف مما لا يقع قيامه بمجملين لم يثبت اعتقاد
 المخاطب بوثوقه للموصوفين ولندره لم يتغير ضوالة **قوله** وقبلنا تحقق تناقضهما هذا من قبيل العطف على مسمى عامين
 مختلفين مع عدم تقدير الجور والاختصاص بينهما مطلقاً **قوله** وايضاً يخرج من قبل اشتراط تناقض الوصفين في قطر القلب
 انما هو كثرى لا كلي وقوله ليكون اثباتاً لمعناه ان الاصل ذلك لان الاستفهام الصحيح يشهد بوقوعه في الوصفين المتنا
 اكثر وقد يقال انما شرط التناقض لا يمكن الاستدلال من احد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر عن جزئه
 الآخر وهو النفي على انتقاله الصفة الاخرى خصوصاً اذا كان القصر بطريق التقديم بخلافه يمتنع انما فان النفي فيه
 ولا يثبت صريح شرط التناقض لثبت الموصوف في جميع المواضع وهو انتقاله الاخرى بطريق اصرح واوكد فان قيل
 فيما فائدة الجزم والآخر للقصر مع حصول المقصود من تجزئ الاثبات اجيب بانه التنبه على رخصه المخاطب ولا يخفى ثباته
 من التفت **قوله** بل بآياه لفظ الايضاح حيث قال في الشرط الاول ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الثاني
 ليكون اثباتها مشعراً بتناقضها فقد اطلق الشرط في الوصفين وساق الكلام على وبيرة واحدة فكل احدهما
 على شرط القصر والآخر على شرط الحسن تحت ظاهر **قوله** بان لا يجتمع فيه الوصفان اي نفس الامر لان يعتقد
 المخاطب عدم جواز اجتماعهما كايديار من الثاني في الاعتقاد اذ لا وجه لهذا الشرط اصلاً ولهذا يظهر صحة قوله لا
 قد علم ثم ويندفع التضعيف بان اعتقاد العكس لا ينافي اعتقاد الثاني **قوله** وتفسير المسند اليه ايضاً بفيد القصر بطلية
 لقوله مع التعريف لما فيما سبق لان المصنف لم يذكر فيما سبق قاعدة تعريف المسند اليه بل ذكره الشارح فلا يبيح ان يقال

انما حقق تعريف المسند بالذكر
 بتفسيره ان تعريف المسند

انما انزل المصنف ذكره منها لتعريفه فيما سبق **قوله** فكان هم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح في هذا الكلام مرتبط بقوله
 والمذكور اذ يعرف المراد ان الاقتصار على تلك الاربعة في الذكر انما لان الكلام في الفصل الاصطلاحي وهو عبارة عن
 تخصص يكون بطريق من هذه الاربعة لا غير واتما لانها طرق عامة له **قوله** لكنهما يمان غير المسند اليه والمستند كالقصر
 المذكورة ههنا وعلى هذا كان الانب ان يورد المثال لهما من غير باب المسند اليه والمسند ليطهر عنهما على ان عموم
 طريق التقديم كان قد علم في الباب الرابع فهو لا يصلح نكتة لاعادة ذكره والاو ان يقال ذكره تمهيداً لبيان احكام له
 غير مذكورة فيما سبق ثم الظاهر في العبارة ان يقال ان الطريقين المذكورين هما **قوله** هما العطف وقوله على الطرق الثلاثة
 الباقية لان النفي والاثبات فيه مصحح بخلاف غيره فان النفي هناك خفي ثم النفي والاستفهام اصح من انما واخر
 التقديم عن الكل لان دلالة القصر على العطف لا وضعية وهما بحث وهو انه قال في معني اللبيب وقد يمتنع العطف على
 اللفظ وعلى المحل جميعاً نحو ما زيد قائماً لكن او بل فاعداً لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على
 المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول النسخة قال والصواب الرض على اضا وابتداء قبل قبل في شمله ليت بها لطفه
 وانما هي حرف ابتداء فلا معنى لجعل ما زيد كاتبا بل شاعر من قبيل القصر بالعطف اذ لا عطف فيه لاعلى اللفظ ولا على المحل
 هذا ويمكن ان يدفع بعد التناول عن اعتبار عطف الجملة بالضمير العطف على المحل وزوال الابتداء بدخول النسخة
 لا يصح عند البعض البصريين ولهذا يجوز العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر كاسبق في ابدال احوال المسند و
 ايضاً متصلة في معني اللبيب **قوله** وقبلنا زيد قائماً لا قاعدة اقتضاه على القصر من بما يوجب عدم جريان طريق
 العطف في قصر التعيين لكن المفهوم من لا بل الا عجزاً لانه فيه فالاقصا لما يصرح به الشارح **قوله** فلنظر
 القصر دلالة على هذا المعنى فيه منع جواز ان يستعمل الطريق لقصر التعيين ولا اعتقاد عكس **قوله** ان يقال ان
 القصر يدل على ان المخاطب يعتقد ثبوت المنفي او تجزئه وبالقرينة يتعين حاله **قوله** وقد اجمع النحاة ان كانه
 يريد اجماع الكثر والابان عصفور على ان الخبر المتقدم اذ كان ظرفاً لا يبطل عملها وقال ابو علي ان قولاً
 يجوزون انما اذا تقدم ظرفاً كان او غيره **قوله** اما لان اصله العمل وانما اليونان في اللغة العائلة بغير انما
 امتنع تقديم خبرها على اسمها عند العمل بناء على ضعفها كما تقر في كتب النحاة امتنع التقديم اذ العمل ايضاً اما عند
 الجازين فلان اصلها العمل وان جاز ان لا يعمل لما منع شغل الفصل بان وغيره فاجرى حكمها في جميع موارد ما على

هو حكمها في أصلها طرأ اللباب والماعند في تميم فلا نفا وان كانت غير عاملة الا ان قصدوا موافقتها للغة العامة
فمنع التقدم كما منع في تلك اللغة **قول** فان مثالا واحدا يصح لها قد اشترافا سبقا الى ان القياس يقتضي اشتراط الشرط
في قصر القصة افرادا او قلنا الا ان عدم الاشتراط للندوة **قول** كقولك في قصره اذ لا ما زيد لا شلعر اعلم ان الشرح مرجح في
وضع من دلائل الاجاز ان قولك ما زيد لا قائم لقصر القصة الافراد ومن ههنا توهم بعضهم ان النفي والاثبات
مطلقا مخصوص عند القصر التبع وليس الامر كما توهم بل الشرح مرجح في ذلك الكلام بحجة لكل من القصرين وانما فيه لقصر
الافراد في المثال المذكور من خصوصية ذلك المثال ومثله ان المنفي فيه عرفا ماينا في القياس من الاوصاف مثل ان الضمير
ولا تكا ونحوها لا مثل التواو والكثابة ونحوها فانه يحقق شرط قصر الافراد وهو عدم ثبات في الموصفين والى هذا الذي
ذكرته اشار الشرح في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى على الناظر فيه **قول** ومنها انما الموجب للحصر في انما بالكسر قائم في انما بالنون
من قول سيب افاة انما الحصر تضمنها معنى ما ولا قال بذلك في انما وجود هذا السبب فيها من قول ان السبب جامع في قولنا
قال به في انما ايضا لذلك ومن ههنا خرج للتحري ان انما بالفتح تفيد الحصر كما قد اجتمع في قوله نعم قل انما ارجى الى انما
الحكم الواحد قالوا في قصر الصنف على الموصوف والثانية بالعكس وقول ابن حبان هذا شئ انفرده الزخري مردود
ذكرنا وقول ان دعوى الحصر هنا باطل لاقتضاها انه لا يوجب اليد غير التوحيد مردود ايضا بانه حصر في ان خطاب النبي
للمشركين فالمنفي ما ارجى الى امر التوحيده لا الاشتراك **قول** وكون الافراد ذكره تنبيه على ان المراد في
دلالة عند على حصر الافراد لا في دلالة على قصر التعيين **قول** وذلك لان لا يدخل الا على الاسم قلت بالكافة
حرف فكيف دخل ان عليها على المذهب الصحيح قلت هو زيادة فلم يدخل ان في الحقيقة الا على ما بعد ما جاز ان انما
الفاضل الحشوي وايضا يلزم تحوير اعمال ان اذ لم يكف عن العمل فان قيل الفصل مانع من اعمالها قلنا ان وجه ذلك انما
من اعمال حرف النفي فيجوز انما زيد قائما على لغة غير تميم وفي بعض النسخ على لغة بني تميم وهو سهو من العلم فان العمل لغة
اهل الحجاز بل خلافت وقد يقال على المانع من عمل ما انه ليس تدخلا على المذكور في المعنى ولا يخفى عليك ان هذا البيت
ذكره الحشوي بقوله وقد دفع هذا بانتماض النفي بمعنى الافتاتل **قول** وتعميمه للتفاعل الظاهر ان مبنيا حال من المصنف
على غير المبتدأ ويجوز تقديره ان يكون مضاف الى خبره يكون هذا خبره **قول** ان كان موصولة لغيره ان كان خبره وما المصير
للجدة كافي ان محلا وحذف ضمير المفعول العائد الى الموصول وجعل انتصاب الميتة بغيره راعيا وعلى البيت

من اسم ان اي الذي حرم الله عليكم الميتة ثابت فتعسف لا يضار البيع ويخرج الوجه الصحيح **قول** لان ما فيها موصولة
واما جعله من قبيل انما تسمى انا بان يجعل جملة حرمه خبرا مقدما باعتبار ضمير محذوف عائد الى المبتدأ المقدم فبقيته
تكلف مستغنى بوضوح الوجه الصحيح **قول** نحو المنطق زيد وزيد المنطق ذكر المثال الثاني استطراد في المقصود وهو الاول
فان المنطق زيد الذي انطلق زيد واحد في المال **قول** لكننا نقول جعلها موصولة في هذا القول انما على الفاعل
لكن رسم كتابته الموصولة الانفصال ولهذا اختار الشرح في شرح الكشاف كون ما في الآية كاتمة وانت خير بان رسم
القرآن لا يجري على القياس المقر في الكتاب بل هو مستتبغ وكوفيه من اشياء خارجة عن القياس المحقق في المثابة
المصطلح كما اشار اليه القاضي في تفسيره او خال عمران ثم ان وجه الموصولة قوي فالحمل على الاولى **قول** ولقول القائل انما
للاقيات لا يخفى ان قول القائل انما يدل على وجود معنى القصر في انما لا خصوص تضمنها معنى ما ولا وكذا التسمية التي
سيفعلها الشرح على بن عيسى الربيعي انما هي مناسبة افادتها القصر لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال
تضمنها معنى القصر انما هو تضمنها معنى ما ولا فمما يدل على وجود الاول يدل على وجود الثاني وكذا ما هو مناسبة لذلك
مناسبة هذا فتأمل **قول** ولا يجوز ان يقال انه يحول على الضرورة لانه كان يصح ان هذا معنى على ما ذهب اليه ابن مالك
من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدمايتي في شرح معنى الملبس بان هذا يقتضي عدم تحقق
الضرورة دائما او غالبا لان الشعر لا يحدرون على تغيير التركيب والالتفات بالاساليب المختلفة فلا يحقق تركيبا معينا
لا مندوحة عن طمعه فقولنا والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة
ام لا **قول** على ان انا ناكيد فان قلت كيف يجوز عطف او مثلي على المشرق وان مع انه لا يصح ارفع مثلي قلت كما يجوز عطف
زوجك على ضمير المخاطبة قوله قم اسكن انت وزوجك الجنة مع انه لا يصح اسكن زوجك وحلاصته انه يقتضي في الشوا
ما لا يقتضي في الاوائل وان شئت فاعتبر قوله ضربتني هند وزينب مع عدم جواز ضربتني زيد على ان حذف الفعل وجعل
العطف في مثله من قبيل عطف الجملة بان يقدرا او بدافع مثلي مساعا **قول** لان قوله انا الزايد دليل على ان الغرض من ضمير
انه يدل على كون المتكلم خبرا عنه في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان محلا لغيره فلا تحسن **قول** في العدول
عن لفظه من الى لفظ ما قد يوجب ذلك العدول الى المراد الوصف اي ان قولنا بدافع انا كاشا واليه صاحب الكشاف في
ما آت سورة الكافرون وغيره **قول** قلنا لا ثم ان الفعل عايب لما كان في الجواب المنفي نوع بعد اعماله في ترجمه للشراح

وغيره من غير ان يحد بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل الاتصال اعطى حكم الاسماء الظاهرة فاستدل به الفعل
الغائب وبان مجموع الالاف يتضمن معنى لا غير فيجوز اسناد ما بعده اليه كانه قبل ما بعده غيري ولا يخفى بعد هذا انهم
باعتمال الصفة الواقعة بعده اذ الاحتمال اعتمد على شئ سوى النفي **قوله** على بن عيسى الرعي هو من كابر غاة بعد
منسوب الى قبيلة ربيعة كمن في حقيقته **قوله** وذلك ان قولك زيد جاء لا غير **قوله** فان قلت ما ذكرنا لانيات القصر
الضمي انما يظهر في صورة العطف دون قولك ما ساعرا لزيد وبقي ان قلت يصحح المناسبة بكيفية بعض الصور
اي تشبيه ما حقه التاخير سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيد اضربت او كما في انا كمنتك ههنا كذا في شرح المفتاح
وهذا ظاهر على قانون التكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون انا في الاصل تاييدا كما سبق في حقيقة لا غير على اري المهم فان
تقليد المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل الفارق في قيد التقدير يكون ما حقه التاخير غير مناسب هنا
اذا ان يلقى على الاعم الاغلب **قوله** يجب ان يكون حاكما مشوبا ثم قد سبق منا اشارة الى ان هذا الوجه بالنظر الى
الاعم الاغلب وان كان في القصر الاضا في قال في شرح المفتاح هذا اللزوم في كثير من الصور انما هو بطريق النقص والتقدير
بمعنى ان المتكلم لو كان من جوار غير الخطاء كان كذلك لا بطريق التحقيق لاستعانة في مثل اياك نبيد واياك تستعين
وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل القصر الحقيقي لا يتغير فيه حال المخاطب فالاولى في التثنية قوله ثم كما ينبغي
ما قلت ثم انما امرتي به فانه تصديق اضا في **قوله** والخطاء يجوز لكل منهما على التساوي قال الفاضل الحنفى ان كان
الخطا غير عبادي ومن يزوده وتشكك فيهما فذلك ليس كما حق بوصف بالقبول والخطا بل الشك ينافي الحكم لانه
يتضمن رجحان احد الطرفين المتناهي لشك وفيه بحث لان معنى ما نحن فيه على الامور العرفية والقبول والخطا لا يصح
الحكم في العرف بل قد يوصف بهما الافعال فيقال الاساءة الى من يخطئ اليك خطا والاحسان الى المحتاج صواب وفيه
قوله في الكتب المتواترة في العبادات يقال كذا حيث لا حكم وقد صرح في بعض كتب الاصول في مباحث بل بان الانشاء
نصب بالخطا مع انه لا حكم في الانشاء بالمعنى المعبر عنها فالاولى ان يقال في رد هذا الشق نفس التردد عند عدم
الدليل المعين لاحد الطرفين فعل لا يوصف بالخطا بل لا يبعد ان يقال الخطا مع عدم التردد **قوله** زيد يعلم النحر لا غير
حكى صاحب القاموس عن التبر في الحذف انما يستعمل اذا كان الاو غير بعد ليس لو كان مكانا غير فاسر الفاظ
الحذف لا يجر الحذف ولا يتجاوز ذلك وورد التامع ونعم في ذلك ابراهيم هاشم وحكم في معنى اللبيب بان قوله لا غير

ان يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارحوا كاد وفي الفصل حكاية لا غير وليس غير وانما انما يقال
بن مالك وفي باب القسم شرح التسهيل مستشهدا على جواز جوابه بنحو الا شاهد غيري **قوله** والسطور في كل
بعض النفاة هو الفاضل الرعي **قوله** واجب بان ترك النص لا يلحق بما في هذا الجواب من التكلف وهو الكلام من المساء
كون السابق الى الهم من اقتضاء كراهة الاطباء ترك النص على المثبت والمنفي في طريق العطف كون العطف موجبا او لا
مروكا لكنه اهون من حمل كلام التكاكي على الفاء فان قلت اني حاجته الى هذا التكلف فليعمل ايراد المثال المذكور اشارة
الى تعميم الحكم بانه قد يترك النص عليها في طريق النفي والاستثناء اية كراهة الاطباء ولا يظهر كثير في المفتاح قلت
الكلام في طريق العطف لا غير بفترة المقابلة للطرق الثلاثة الاخيرة واعلم ان كلمة غير في ليس غير في محل نصب عند اللين
على ان خبر ليس واسمه محتمل لا يظهر وقد بينه ليس معاو غير النحر وفي موضع الرفع عند الزجاج بانه اسم ليس وخبره
محذوف والتقدير ليس غير النحر معلومة **قوله** وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط يعني ان الاصل فيها والكثير
الراجح هذا وكما يترك الاصل الاول كراهة الاطباء كما سبق بترك هذا ايضا في مثل قولك ما زيد اضربت وما انا قلت اذ
المقصود به نص الفعل على المذكور لا قصر عدم الفعل على مذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينبغي لا بما ثبت **قوله** لان الحكم
مقتضى بالردون بل فيه مسامحة لان المقصود ان الحكم لا يجري في بل لا ان غير مختص بها كما يشعر بها العبارة **قوله** لانهما موصوف
لان ينبغي لها ما اوجبه المتبوع فان قلت هذا الموضوع له لا يتأق في قولك زيد قائم لا قاعد لان المثبت هو القيام والمنفي
هو القعود فلم يجز مورد الايجاب والتكليف على ما يقتضيه وضع لا العاطفة فكان هذا الاستعمال على خلاف الوضع مع
شبهة قلت بل هو وارد على الوضع والمثبت في المثال المذكور للمتبوع اعني قائم هو الاسناد الى زيد وهو المنفي عن قاعد
قوله فكان الاحسن ان يصرح ان اذا قلت ليس في الدار غير زيد يتبادر من ان ليس فيها مما يحاجه غير بقول المتكلم بغيرها ابتداء
منه ما يبرر كل ان النفي لكن الاحسن هو التصرح فانهم هذا وجه غير ما ذكره الشريف **قوله** فتقول بغيرها ثم يعني ان ضمير
غيرها ليس راجعا الى العاطفة المطلقة حتى توهم ان يجوز ان يكون متفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى بل الى العاطفة
المختصة التي اوردها في كلامك ونقت بها شيئا معلوم انه لا يمكن نفي الشئ بهذه الخصوصية قبل ايرادها **قوله** على ان
يكون الثاني تاييدا فيه نظر لانه اذا كان تاييدا لم يكن عطفا ولا كلام فيه الا ان يقال ان تاييدا للشان وعطف على
الاول **قوله** احسن بين الناضل الحنفى وجه الاحسية وظهر ما ذكره ضعف قول الشارح في هذا المقام من شرح المفتاح

قوله هو بائني لا عرو فيه احتمال التخصيص والتقوى على التوارد **قوله** فيقال انما انما لم يبق لا قيسى فان قلت عند اجتماع
الطريقتين او اكثر الى ايها تنب افادة القصر قلت الى الاسبق والاخرى في مثل انما جاء في زيد لا عمر الى انما والعاطفه
مؤكد لذلك القصر وفي مثل زيد اضربت لا عمر الى التقديم وفي مثل انما زيد اضربت وانما تمجي انما الى التقديم حتى
يكون زيد هو المقصر عليه وتسمى لان التقديم اقوى وكذا في شرح المفتاح وحكم الشريف بان القصر في انما تسمى انا
مستفاد من انما ووافي الشارح في الباقي وان شئت فارجع الى شرح المفتاح **قوله** غير مصرح به فان قلت كيف جاز
قولك ما جاء في زيد لا عمر ومع تقدم النفي المصريح به قلت الكلام في العاطفة ولا فيما ذكر من المثال من حروف الصلة
لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض **قوله** وتنبع انما من ان الله وانما احدا وهو يقول ذلك قد وجد في
الكثير النسخ حروف الاستثناء في الموضعين اعني الا الله والا وهو قد خط عليها في النسخة المحسنة من نسخة الشارح وهو
الوجه المناسب للتناقض اذ لا يخفى ان معنى النفي والاثبات مستفاد من انما فالاستدراك قطعاً الا ان يقال جازي كطاعة
سبيل التوكيد ان كان الاستعمال لا ياباه على ان فيه حجة مناقضة ظاهرة وهي ان وقوع الاستدراك لا يجعل النفي في حكم
المصرح به فيجوز زيادته من وقوع احدا كما جعل المنفي في حكم المصرح به في قولنا اي زيد لا القيام لا القعود حتى امتنع كاستي
الآن **قوله** ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز انما قال ظاهر كلامهم يجوز ان يكون المراد بالنفي النفي الحقيقي او تارة **قوله** لعدم
الناية في ذلك عند الاختصاص منع ذلك بان الاختصاص الواقع لا يستلزم العلم به فيجوز ان يكون المخاطب جاهلاً او سكتاً
ويحصل الفائدة لذلك وغاية ما يقال لا شك ان اصل الدليل الاستعمال وما ذكرنا من انما مناسبة فيه فيكون ان يقال لا كان لا
مختصاً بالموصوف في نفسه وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص بلفظ قوي في الدلالة عليه كان غائبة في افادة الاختصاص فلا
غاية في تصريح النفي بلا العاطفة وانما اذا التفتي احد الامر من قضية فائدة فالفرق ظاهر فاما **قوله** الامن يسبح ويقبل في
اشارة الى ان المراد بالسماح في الآية ما يكون مفروفاً بتعقل المسمع فان قلت فاذ كان هذا الحكم معلوماً لكل احد فافاد
في القاء الخبر والقصر الذي يقتضي كون حكم المخاطب مشوباً بخطا وباجملة الاشكال الذي سيورده الشارح على نقله
من دليل الاجازة واداهما قلت انما القصر يقتضي لا يقتضي ما ذكره انما انفس اللفظ فلهذا بطريق التزويل اعتبارات خطا
وحمل انما في جميع موارد على التزويل بعيد البعد ولذا في كلام الشيخ بوجه آخر **قوله** فكان دلالة على القصر ضعف من انما
اعتراضه بانه شاقص لما ذكره في شرح المفتاح من ان دلالة التقديم على القصر اقوى من دلالة انما حيث حكم بان المفيد في

قوله انما انما يضرب هو التقديم على ما نقلنا انما وقد يلتقي بين كلاميه بان في كل منهما صنعاً من وجه وقوة
من وجه اخر بالقوة في انما باعتبار ان دلالة على القصر في الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار ان القصر فيهم
منه بالقوة والتسليم وهو ادخل في البلاغة او لعدم احتياجه الى التاويل بخلاف انما وانت خير بان كلاهما اذا
اشتمل على قوة وضعف لم يثبت بما ذكره ما ذكره اعني تعيين استثناء القصر في نحو انما زيد اضربت الى التقديم فان قلت
قوة التقديم باعتبار ان كما اشترنا اليه فيفتح وجه الترجيح استثناءه اليه قلت قلنا ثم ذكرنا من موارد ولم يذكر هذا
الشرط على ان جعل الاستثناء الى اللزوم سيما القوة تامة والاستثناء الى الوضع سبباً اخرى لا يخرج عن نفس فاما **قوله**
ومانت عليهم بمساطر في الصحاح السبيل والمسيطر المستط على الشيء يشرف عليه ويتهدد احواله ويكتب عليه
من السطر **قوله** وفيه جاز لان الكلام في النفي بلا العاطفة قد يجاب عنه بان الشيخ خصل الكلام ولا بالنفي بل العاطفة
ثم عزم وهذا قال ثمران النفي ضايع في فيه النفي حيث ذكر الاسم الظاهر ولم نقل فرائد مع تقدم ذكر النفي بل العاطفة كما يدك
عند النظر في دليل الاجازة **قوله** مما يجعله المخاطب وينكره ان قلت جعل المخاطب مما لا بد منه في جميع الظرف فلا وجه
لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد به الانكار التام والاحتراز ان يظهر من حقيقة
كلام الشيخ **قوله** فكان مراد الشيخ انه يحكي من نظر في دليل الاجازة يظهر له ان مراده ما يستفاد من ظاهر كلامه وان
نظير كلامه على ما ذكره الشارح لا يكاد يهتج **قوله** او قلنا عوان انتم لا البشر مثلنا يمكن جعله قصر تعيين بناء على ادعاء
ان شاء العاقل التردد الا ان الاول اظهر **قوله** ولا منكرين لذلك ينبغي ان يزداد قيد اخر وهو المتكلمون كانوا اهل الملبس بعد
حمل المخاطبين لان اعتبار التزويل انما يصح بعد علمهم بذلك **قوله** وانما اثباتها بطريق القصر فيكون على وفي كلام الخصم
يعني ليس المراد بالجملة القصر في قصر انفسهم على البشرية بل انما اثبتنا من باب طريق القصر وصورة قصد الى محرم الملبس
الصوري مع كلام الخصم هذا ويمكن احواله القصر على ظاهره بان يقال قصر الكثرة الرسل على البشرية بالنظر الى الملكية
وخاصل كلامهم انهم مقصرون على البشرية لا تنفذ ونها الى الملكية فلم يسلوا لان الملكية لازمة للرسل كما يدك
عليه لولم لا انزل عليه ملك واستثناء اللزوم يستلزم استثناء الملزوم والرسول عليهم السلام لو كنتم مقصرون على
البشرية لا يتعدونها الى الملكية لكنهم منعوا الزوم الملكية للرسل حيث قالوا ولكن الله ينزل رسوله من عباده
فانقل **قوله** والاول اوفق بحجرات الحق حيث قال لا تسليم استثناء الرسالة فان المناسب للتقدير الثاني ان يقال لا

المخاطبين ينكرون ذلك **قوله** انتم انتم لا بشر لفظان ههنا وفي قوله انتم انتم لا بشر قصر قلب سهو من قلم الناصح فان
الاية في سورة يس ما انتم لان انتم **قوله** على ان قطعهم الى قوله بل غاية امرهم ان يكونوا متردين فيقال فلان متردد
بين الصدق والكذب عندى اى فامتردد في صدقه وكذبه وهذا الاستعمال الكثر من ان يحصى فعلى كلامه الشارح ان
غاية امرهم ان يكونوا متردين بين الصدق والكذب عند انفسهم كالتردد بينهما عند الشامعين الذي هو كحال
المدعى فعلى هذا البرهان لا يرد عليه الفاضل الحشى من لزوم كماله المعنى الا ان اخذ هذا المعنى من العبارة المذكورة فانه
كاهو نكرة تكلف فليست **قوله** والاولى بناء على ما ذكرنا المراد بما ذكره الاشكال الذي اورده على ظاهر ما يستفاد من
ظاهر كلام الشيخ ثم تجبر اياه انما قال والاولى الاحتمال ان يكون المراد بقوله يعلم ذلك ويقربه يعلمه ويقربه يادق يقبده
قوله شاركه رابعة كافر في وجوب كون حكم المخاطب شرعا بصواب وخطا فقله كاشتركا في الخبرين في صحة المجامعة
كاشتركا لا ولين في عدمها **قوله** انه يعقل منها الحكمان معا لاختفاء في هذه المزية ثبتت للتقديم ايضا وان ثبت بها
ذكر مزيها على النقيض والاستثناء ايضا لان العلة المذكورة مشتركة بينهما وبين العطف **قوله** واحسن موافقاته قيل وجب
الاحقية انما يستعمل في حكم معلوم يعلمه المخاطب ويقربه على ما فهم من ظاهر كلام الشيخ فلا فائدة اذن في العطف بالنسبة
الى مدلول الجملة والمعنى التعريفى فائدة جديدة فحسن معرفة الكلام بمكانه حسنا لا يوجد بدونه **قوله** ثم قال الشيخ اعلم
انك اذا استقرت بمفعول مستقرت محذوف اى اذا استقرت بواقع انما وخبر وجدتها راجع الى انما اقوى مبتدا
خبره اذا كان الجملة مفعول ثان لوجدت وثاني الموضوعين مصدرية وكان ثامة ومعنى اعلق اشد تعلقا بالقلب
يجوز ان يكون اقوى ومنا عطف عليه لا من المفعول الاول والمفعول الثاني الغرض والمعنى على الاول وجدت انما متصفا
بان اقوى او اها حاصله اذا اراد به التعريف **قوله** سوى المفعول معه انما استثناء لان المفعول معه لا يحى بعد الا لفظا
لاشتركا لا وزيد قال الفاضل الرضى ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل عما قبله لاختلافه لفظيا واثباتا فالأ
يؤذن من حيث المعنى نوع اتصال وكذا الواو فاستحسن عمل الفعل مع حرفين مؤدبين بالفصل ولذا لم يقع من التتابع
بعد الاعطف النسبة فلا يقال ما قام زيد لا وعمر وكما يقع الصفة وما وقع الحال بعد ما في نحو ما جاءني زيد الا واما
راكب فانه مظهر عن الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مستدرك انتهى كما مر هذا وان يقول في الفرق بين قولنا ما
جاءني زيد لا وعمر وبين قولنا ما جاءني زيد لا وعمر حيث جاز الاول دون الثاني ان الواو في المفعول معه ليس الا

الله لملاحظة اشتراك الشديدين في الفعل وليس معناها مستقلا بالمفهومية فلا يصح القصص ان المقصود جليها ان
يكون معنى مستقلا بخلاف مع فانه اسم مستقل معناه بالمفهومية فافهم **قوله** ومنه قول الشاعر لا اشتكى كذا من قبل
تقدريهما هما لان من قبل قصر الفاعل على المفعول وعلى العكس وانصاب باب على انه مفعول لا اشتكى على انه مفعول
كأنها لان لا رافع الحاجب يدفعه فافهم **قوله** كان لم يمت حتى سوان البت لا يشعني السبي من تصديدها لهما حتى
ابن سعيد حين لم يسبق شرق ولا مغرب الا انه قيد ما راجع ويعدده وما كنت ادري ما فواصل لفته على الناس حتى عينه
الصفائح فاصح في الحد من الارض متبنا وكانت بجريا تصديق الصفائح شاكيا ما فاضت وموعى فان نقص خشبك
معي ما عني الجاني وما انا من وزر وان جد جازع ولا يسر ويعد موتك قارع كان لم يمت حتى سوان ولو فهم
على احدا عليك التواضع لان حدثت فيك المراتى وذكرها لقد حدثت من قبل فيك المدائح **الصفائح** الامم والامر
التي ستقف بها قبره والصفائح جميع صحيح وهو المكان المستوى وكذا الصفائح والعصفان والخرج الى الصفائح التي تحت القفا
وهي مما يلي القدر كالضلع مما يلي الظهر واحدا فاحدا والزمه المصيبة **قوله** لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها الا قرب
ان يحل على حذف المخاف اى لا يفهم استلزامه والا فلا استلزام في نفس الامر لان الكلام انما يتم بآخره **قوله** واعلم ان فقد
بها لهما ما منعه بعض النحاة هم الاكثرون واختاروا ابن الحاجب حيث قال لا يستقيم ما ضرب الاخر وزيد ولا ما ضربت الا
زيد عمر والاذا انجز فقد الاستثناء المخرج حتى يكون التقدير بما ضرب احدا الاخر ازيد وما ضرب احدا
الا زيدا كان القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر في احدهما فقط وان لم يجز لزوم فيما ضرب الاخر وزيد
بقاء الفعل بلا فاعل لان زيد مرفوع بمضربنا على ما صرح به المحققون من النحاة من ان لا يمنع ان يعمل ما قبلها بما بعد
الاستقوا كما يمنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفيما ضرب الا زيدا عمر وان يكون عمر منصوبا بضمير لا تحققت ويصير
الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شئ واجاب الشارح في شرح المشايخ عن الاول بان الفاعل ضمير
قبل الذكر كما في ضربني واكوت زيد باعمال الثاني واضمير عايد الى مصدر الفعل وعن الثاني بان المفعول فينية التقديم
فلا يصير الكلام جملتين واعلم ان نسخ الشرح ههنا مختلفة وقد ذكر في بعضها الدليل الذي نقله من ابن الحاجب بتفصيل
كايد عليه النظر في النسخ **قوله** الطرف في قوله كذا المخرج الموجه هو ان الطرف في الآية مفعول يعمل فيكون من جملة
الصفة المقصورة على الازوال هو الاتباع المتعلق ببادي الرأي فقد قدم المقصور على المقصور اى ذكر قبل تمام المقصور الذي

هو الاستيعاب المقيد وكذا القياس في سائر الامثلة كما مر **قوله** اي لا يشتق لا يخفى ان المناسبات لتقدير قامت في البيت الثاني
ان يتقدم هذا التقدير وان لا يكون وقع في شرح الفتح وان كان لتقدير لا يشتق اي وجه ظاهر المتناهي **قوله** والفرج
في البيت الثاني قد وقع في بعض النسخ بعد قوله قامت الفرع هكذا وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار
لا يخلو عن تعسف نعم صحيح هذا فيما اذا تقدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عراقي قلنا سا ضرب الاثر عراقي
منصوب مضمرة كانه قبل **قوله** ففرع الفعل فيه اشارة الى ان المرفوع في الحقيقة هو الفاعل وتسمية الاستثناء به عاز
ثم الاولى ان يقول فرع العامل ليكون اشمل **قوله** دليل بلزم التخصص غير مخصص هذا ايضا دليل على وجوب تقدير
منه عامًا ومحصوله ان الاتقان على مخرج منه مطلقًا ونسبه الى جميع الخاص على السوية فلو قدره خاص وورث خاص
لزم التخصص لا تخصص وهذه النسخ ما يقال لما كان تقدير المستثنى منه ضرورة اقتضاء المستثنى مخرجًا عنه وفرد
ان ما ثبت بالضرورة يتقدمه بقدرها وتلك الضرورة ينفع بتقدير خاص لم يخرج الى تقدير العام **قوله** ولذلك تراها
اي والاستلزام ان العبر في المستثنى منه المقدمه كذا في شرح المفتاح وهو الاستفاد منه والتحقيق ان منشاء الحكم بان ثابت
الضمير للنظر الى الظاهر بجميع الاحكام الثلاثة فكلام المفتاح وشرحه لا يخلو عن تعسف وهما بحث وهو ان ثابت الفعل
في الايتين وفي البيت لا يتعين ان يكون بالنظر الى الظاهر بخلاف ان يتقدم المستثنى منه في الكل مؤنثا بان يتقدم في الآية
الاولى فغلة وفي الثانية اشياء وفي البيت اعضاء فليتام **قوله** وفي بيت ذي الرمة وما ليق لم صدر بيت ذي الرمة
على ما في شرح المفتاح طوى الخمر والجرز ما في غيرهما نصف النوى بالهوال من السير والقطط طوى اي اخبر واهزل
الخمر بالنون والحاء المملة والراء المجمة الضرب بالاعتقاب والحق على السير والجرز بالميم والراء المملة والراء
الداخل في الارض الحوز وهي التي لا نبات بها وقد ينفع هزة الجوز على انه جمع حوز وهي السنة المجدبة والعرض بالعين
القنار المجتمين على وزن الفس لا تجل كما حرام للشرح **قوله** والقولع الجراشع الضالع العظيمة القوة والبرق من الابل
هو العظيم القوى **قوله** وفيه اشكال في اجابة ستمائة التائيب فتمار على سبيل الحجاز من باب اطلاق احد القوار
على الاخر اعتمادا على فهم السامع **قوله** تكيف بسند الفعل المنفي هذا الكلام وارد في البدل فان زعم على وجه الجواز انتفاء
بالا نفى الفاعل كذلك **قوله** فعلى ذهب يكون هذا الشريف هذا التوجيه في شرح المفتاح بان قول التكاثر بالنظر
الى ظاهر اللفظ بابي عنه اذ على تقدير الابدان يكون الفعل في الظاهر منسبًا الى الموت المذكور بعد وكيف يثبت للنظر

اليه وقد يتكلف بعضهم في دفعه بان معنى الكلام انه انت الضمير العائد الى ذلك العام بالنظر الى ظاهر اللفظ الذي
بعد كانه المسند اليه ظاهر اذا لا بد من غير منفي على الظاهر قال فقوله بالنظر الى ظاهر اللفظ بالعام الظاهر **قوله**
لا منافي واعلم ان هذا البدل في باب الاستثناء بخلاف سائر الابدان من وجهين الاول عدم احتياجه الى ضمير
منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير والثاني مخالفة البدل منه في الايجاب والتسليم وجوب الاتفاق في غير باب
الاستثناء **قوله** كايضا على حال من الاحوال ظاهرة يدعى ان المثال من قبل الفرض الحقيقي وهذا الشكل بان يورد الى
الحال واجب بانه من باب التاكيد والمبالغة جعل ما سوى الكوب في حكم الهدل **قوله** بل المراد اخذ من الذي
من كون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى والحاصل انه لا يقع ذلك من مناسبة مخصوصة يقتضي المقام وانما
قوله بقدره في الجاهل في الابدان في الاجسام والحيوان بل بقدر واحد وفيما كسوة الاحد بقدر كسوة وسلب وفي ما صليت
الا في المسجد بقدره في مكان وموضع وعلى هذا القياس وقد يناقش في هذا بناء على ان التقدير بالضرورة كما عرفت
بان الضرورة اذا اندفعت بالبعد فلا حاجة الى تقدير القرب فان فيه زيادة على الحاجة ولك ان يقول هذا انما
يراد ان كان في تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان المقام شاهد صدق عند من له ادق ذوق
على تقدير المناسبات **قوله** وفي الحديث ما ليس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء في الحديث اشكال شهير
من جهة دلالة على انه لا بأس في حال الايتان من قبل النساء والمقصود العكس وهو انه لا بأس بالبيت في تلك الحال فاورد
الخارج الحديث واثبات الجواب الاشكال كما ترى هذا ويمكن ان يراد بالحديث النبوي ان باس الشيطان لا يوجد اذ لا يتبين
فله من يعني ان الشيطان يعتمد عليهم عند اعتما رحى لا يقف كليًا قبل ان ياتي المحمدين فاذا اتاهم ولم يقف على
من محمدين ايهم بصحة الله سبحانه وتعالى حصل له القنوط اصلا وعلى هذا الحاجة الى جعل الحال لا مقدرة ولا الى
تفسير الهمزة بغير جهة النساء والله اعلم قوله وذلك لانه قصد لزوم تعقيب اشارة الى وجه وقوع هذا الحال اضاحا
عن قدره والواو حاصل ان النفي والاستثناء ملاد على لزوم الثاني للاول كما نرى استعماله في وريد كذا ليس من جميع
جحات ايتانهم من قبل النساء **قوله** الا على تاويل العرم قبل عليه هذا التاويل انما يحتاج اليه لاعتبار مقدار حدوث
مضمون العامل بمضمون الحال واتاوا اعتبر مقدار حدوثه وبقائه فلا لان الداس ياتي وقت ايتانهم من قبل النساء

ان كان حدوثه سابقا عليه وقد يقال يجوز ان يراد بالاباس في الحديث الشريف قريه كما اريد بالموت في قوله عليه السلام
لنقل موتكم الذين قريه من الموت فالمتفق ما قرن باس الشيطان من بني آدم الاحال اماه اياهم من فعل النساء فانه
اذا اتاهم من قبلهم علم انهم من جميع اسباب القتل وما انتفع شئ منها وما نفي بجاؤه الا في هذا الواحد فانه
لم ينتفع به اية انتفع رجاءه بالكلية وحصل عام الباس منهم **قوله** كالاخبار فانه اية قد يطلق على نفس الكلام على ما
صرح به في التلويح وقد يطلق على فعل المتكلم وهو ظاهر **قوله** والراد هنا هو الثاني لتقابل ان يقول قد تقدم في ما
حصل الفاعل الاول في ثلثة ابواب ان الانشاء باب ثامن من تلك الابواب وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فاما
ان يراد بالانشاء ههنا اية نفس الكلام وكذا باقائه التي هي التقي وغيره بان يرجع ضميره في قوله واللفظ الموضوع
الى المعنى المصدر في طريق الاستخدام **قوله** واراد بها معانيها المصدرية بمعنى الفاء الكلام المشتمل على التقي والفاء
الكلام المشتمل على الاستفهام وهكذا **قوله** ظهور وان لست موضوعا لا يخفى ان التعليل ليس للتقي فقط اعني قوله الكلام
المشتمل عليها ولا يكفي ان يقال ظهور وان لست موضوعا للكلام الذي فيه التقي بل هو للثبوت والمنفى جميعا اعني
قوله واراد بها معانيها المصدرية مع قوله لا الكلام وحصل الاستدلال ان قول المتكلم واللفظ الموضوع له ان لا يصح اذا
حمل الانشاء على الكلام اصلا ويصح اذا حمل على الالفاء الذي هو من جزئيات الافادة او ملزوم لها ولا يحصل الافادة
بدونه بان يحمل الالف على الغاية هذا وقد عرفت هناك وجه الصحة اية وهو الحمل على الاستخدام **قوله** فالانشاء ان كان
طلبيا قد سبق ان المراد بالانشاء الفاء الكلام الانشائي والظاهر ان الالفاء ليس نفس الطلب فانما ان يكون المراد
فالاذا وان كان الفاء كلام يدل على الطلب وانما ان يقال الطلب الظاهري لان الفاء المذكور فلما جعله قسما منه
نفي العبارة مساحدة لا يشبهه او يقال المراد بالطلب معناه الاصطلاحي اعني الفاء الكلام المخصوص باللفظ الذي هو
فعل القلب **قوله** وهو على ما ذكره المفسر خمسة من جعل الترجي قسما سادسا ومنهم من اخرج التقي والفاء من اقسام
الطلب بناء على ان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالة فالمتفق ليس طلبا ولا يستلزمه وان طلب الاقبال خارج عن مفهوم
النداء الذي هو صوت يهتف به الرجل وان كان يلزمه **قوله** والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو
الاستفهام لا يخفى ان المراد ان كان طلبا يكون المطالب اية على ما يدل عليه من اقسام الطلب فلا ينتفع بجميع على وجهه
وان لم ينتفع به اية اذا الطلب نفس علم وفهم لا يجمع على فقه ولا مجرد علم وفهم اذا لم يطلب بهما حصول امر في ذهن الطالب

لا في ذهن الطالب والجملة الواحدة التقييد بالمفعول المخصوص بما يقيد الطلب لا لا دخل للتقييد فيه وان لم يعتبر
خرجا بقوله في ذهن الطالب وانما ذكره الفاضل المحقق من ان الاول ان يقال ان كان المطلوب مطلوبا من حيث
حصوله في ذهن الطالب فهو الاستفهام وفيه نظر لان الاستفهام ان كان منه فمخرج اية على ما فصله في شرح
المفتاح الا انه ينتقص تعريف الامرج لان المطلوب يعلى على هذا الجواب حصول امر في ذهن الطالب لا في الخارج اللهم الا ان يقال
المقصود بما ذكره في الاستفهام ونسج تعريف الامر اخر قوله ان يجب تعريف الامر بالجواب الا ان يكون مراد بالجواب تعريف
لسان الكلام ثم بان يقال بدل قوله وان كان المطلوب حصول امر في الخارج والاى وان لم يكن المطالب مطلوبا من حيث
حصوله في ذهن الطالب تامل **قوله** وان كان المطلوب به حصول امر في الخارج اى في خارج ذهن الطالب فلا ينتقص
بمثل العلم وانهم فان المطلوب بهما وان كان حصول امر في ذهن الطالب لكنه خارج عن ذهن الطالب في فهمه حيث وهو ان
في المعنى وكذا في بعض الامور هو نفس الامر الخارج لا حصوله سواء اخذ الحصول بمعنى الحصول في نفسه اذ بمعنى نفع والحصول
لان الحصول للمعنى في الخارج وان لم يقتض حصول الحاصل فيجب ان يثبت العدييات بوصفاتها في الخارج كافي زيدا عى
لكنه يقتضى حصول الموصوف فيه ويمكن ان يجاب بان المطلوب في التقييد حصول امتلاء الفعل عن الطالب منه اعني
المخاطب له في الخارج ولا شك انه موجود فلما تامل **قوله** فان كان ذلك الامر امتلاء فعل فهو التقييد هذا على مذهب من يجعل
العدم مقدورا ومطلوبا واما على مذهب من لا يجعله كذلك فالمطالبة بالتقييد امر وجودي وهو كالتفكير **قوله** والافان
الامر فيه حيث لان النداء والالتفات من اقسام الطلب حقيقة والمطالبة حصول امر في الخارج وليس فيها احدى حروف
النداء مع انها لا من اقسام الامر حقيقة عند المصنف كما سيجي وان كان المراد النداء **قوله** ومنها التقييد قد يترتب
وجريان في الممكن والمنع وعقبة بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لا يقتضيه الوجود ثم بالنداء لتساويه في الاحكام
قوله وهو طلب حصول شئ على سبيل المجبة قيل ينبغي ان يقيد المجبة بالحدود اى عن الطبع احتراز عن الامر والنهي
النداءات التي وجدت المجبة فيها وقيل قد احييت المارة بكفى في اندفاع التنقيص **قوله** واللفظ الموضوعي لست
تحقق ان الالف للغاية لا لصله للوضع فان ما وضع له لية الجزئية المتعلقة بالنسبة الجزئية من حيث تعلقاتها بها
وتلك الية ملحوظة لا قصد وبالات بل من حيث كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت كلمة لست حرقا لاسماء
هذا على فانين الفاضل المحقق لكن فيه حيث وهو انه لا بد في اقتسامه ان لا يختلف مدلوله عن لفظه ومن هذا قيل ان

اجاد معنى بلغة يقارن وقان المتلفظ بليت زيدا قائم لا يجب كونه ذاهبا مذكورة واما اذا كان الموضوع لنفس الطلب
الظاهر فلا مرد شي لعدم الخلف قد تكرر وطاعة هو تحقيق الياء على وزن الكراهية مصدر يقال طمع فيه
طما وطماعة وطماعة فهو طمع وطمع بكسر الميم وصفها **قوله** والاضار ترجيا ويستعمل فعله على ان كان
فيه توقع يستعمل فيه فعل وان كان فيه طمع يستعمل فيعنى والفرق بين التوقع والطمع ان الاول بلغ من الشاق ولذا
اخر الطماعة عن التوقع وفيه جحلا فاما لا يجر ترجيا لولا تحقيق فيه الطلب والطلب في الترجيح كما سيخرج به قسم
طماة مقروفا بطماعة وليس ذلك ترجيا **قوله** لو ياتي فحق بالتعب والتقدير ليت اتيانا منك فحقا لا
يحتاج لوح الى الجواز فوجه عن معنى التعليق ولو رفع الفعل خرج المثال عن الباب وجب ان يفد الجواز لبقاء
لوعلى معناه **قوله** وكما يفرض بلهذه البيان المناسبة بين لو ليت حتى يظهر جواز استعمال الاول في موضع الثاني
بعد فعل فيه التقي وقد يحى بخلاف ذلك كقول العزاقيس **قوله** تجاوزت احرا علىهما ومغشرا على حرا صا
يسرون معشرا **قوله** وكثيرا لما يستحق لو ان يستغنى بها عن ذكر فعل التقي وان كان مقدرا يدل عليه قوله اذ لو كان
قوله قبل الهاء همزة وفيه ضعف لا فائدة العرب ان تبدلوا الاخف من الاثقل ومنها يلزم ان يكون الامر بالسك
قوله مركبتين مع ما ولا المزيدين اعترض عليه بان هذه الحروف انما اخذت من هل ولو قيل التركيب لا في حال التركيب
اذا فرق بينهما عند التركيب فيرجع المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتين الى ان هلا ولو لا ما خورده من هلا ولو لا ما
فناده اجب بان قوله مركبتين حال فخره لا محققه حتى يروا الاشكال والمعنى انها ما خورده من هل ولو حال كونها
مقدرة في التركيب مع ما ولا المزيدين **قوله** التخصيص ما معنى التقي فيلزم المضمين المضمن فيه وهذا المعنى اعني التقي
هو المقصود بالتركيب ولا فاصل التقي موجود في هل ولو قيل التركيب والحاصل ان هل ولو اذا كانا متفرقين بعيد
مجرى معنى التقي على سبيل الجواز واذا اركبنا مع ما ولا التماس معنى التقي لا لافادة بل ليتولد منه التام في الماضي
التخصيص في التقييل **قوله** على ما كان يجب ان يفعله الخاطب اي من حيث تركه ولو قال على معنى انه كان يجب ان يكون
بيانا للوم كان اظهر **قوله** ان يكون كل منهما في بعض النسخ كل منهما مبتدئة الضمير باعتبار النوعان اعني هل المركبة والذات
قوله وقد يمتنى بل على انما قال قد يمتنى نظر الى ما ينشأ له بالالفعل مقام الترجيح على ما يشهد به قوله بعد المرجع الى
قوله ولا اشفاق ان تقاب المكونه اشفاق بين يكون بمعنى الحزن واذا عدى على يكون بمعنى العطف **قوله** و

يقول

يظهر ان الترجيح ليس بطلب اي بدخول الاشفاق في الترجيح ويوجد الظاهر ان الخاف لا يطلب ما يكرهه **قوله** لم يفتح ان يدا
كأنه من زيد قام قيد بعض شرح الايضاح في المثال بما اذا قصد به التخصيص فانه باق لذلك عند الشيخ عبد القاهر
المصنف وانما قيد به دعما لماسبق اليه الشارح من انه يجوز ان يكون تقديره زيدا للاهتمام وهل الطلب التصديق ونظ
لان المثال لا يكون متفعلا بجمعا وسيجي تحقيق الكلام فيه **قوله** وهذا ظاهر في امر وعرف واما في زيد قائم فلا يجره
جث وهو ان تقدير المرفوع كما يجي للتخصيص والاهتمام كذلك تقدير المنصوب فالقول بان ما ذكر في تقدير المنصوب ك
دون تقدير المرفوع حكم فان قلت الاختصاص في تقديم المفعول ظاهر دون تقدير المرفوع قلت سيمع الشارح كون غلة
الاختصاص على التبع مثل هل علم وعرفت اللهم الا ان يقال فحق الدلالة على الاختصاص في تقدير المنصوب حيث جعل
الاهتمام غير محتمل له فالوجه في التبع دون الاستعاضة ان يحمل على الاضمار والتقدير كما سيجي **قوله** لا يخرج من نفس وجه التفت
ان معنى كون السؤال مما يلي الهزة كونه متعلقا على وجه لا يتعلق بعينه كذلك فان السؤال في انت ضربت زيدا متعلق
بالفاعل على معنى ان الضرب المتعلق بزيد هل صدر عنك ام لا وقولك اضربت زيدا على طلب التصديق ليس كذلك لان
السؤال لا يتعلق بالضرب يتعلق بزيد لان المعنى هل تعلق الضرب بزيد وهل صار زيد متعلقا بالضرب **قوله** وما يترتب ذلك
اي كون السؤال عنه بالهمزة ما يليها **قوله** وهل الطلب التصديق اي طلب اصل التصديق ولا فائدة ايضا طلب التصديق في
التخصيص كاحقة الفاضل المحي والحاصل انهم اطلقوا التصديق على ما يعم نوعان التصديق والتصديق على ما يعم
قوله ان هل طلب التصديق انه طلب نوع منه غير النوع المخصوص فتأمل **قوله** امتنع هل زيد قام امره وقد سبق متا في
اداء ايمان الاستاذ الجري ان ابن مالك قد استشهد بقوله عليه السلام هل تزوجت بكرا ام ثيبا على انه يقع هل في الهزة
فيؤتى بها لما دلوا واشترنا هناك الى الجواب لكون ام في الحديث النبوي عم سقطعة والمعنى هل تزوجت ثيبا **قوله** لان
التقديم يستدعي فيه بحث لا يمتنع الاستدلال على احتمال الاهتمام في الواقع فان قلت الاهتمام قليل بعيد
غير محتمل قلنا الوجه للتبع في العمل على الاضمار والتقدير سوى البعد والقلة فلو لم يجر المحيد اعني على ما زعمه ثيبا ولا
قابل به فلفهم **قوله** وفيه نظر لانه لا وجه للقبحة سوى ان لا وجه على التعليل المذكور فلا مرد له وان وجه التبع
كونها بمعنى قد على ما سيجي والجواب على النظران وجه التبع على ما ذكره هذا القابل هو لزوم حصول الحاصل بناء على احصا
هل يطلب التصديق واستدعاء التقديم حصول اصل التصديق بنفس الفعل على ما هو الغالب من ان التقديم للاختصاص

المقيد لذلك ولا يلزم من هذا وجه الحبيب اني على قصد الاهتمام لعدم حصول سبب القبح المذكور في غير المقيد
فحصل الحاصل بالنظر الى الغالب ويدل على عدم الجاه هذا النظر انه اورد هذا الوجه في شرح المفتاح ولم يقع هذا
التفصيل في قول انما لم يمنع هل زيد اعرف لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا محذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعد مشورا
بضمير او يكون مفعولا للمذكور مقدما لكن لا للتخصيص بل الغرض اخر لكن ذلك قليل بعيد فقيح ولم يمنع فعلنا ذكرنا
يكون معنى قول الم لا ان التقدير يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل انه يستدعي ذلك بالنظر الى اهم الاغلب
برحمته احتمال كون التقدير مجرولا اهتمام كيف ولو لم يوجد احتمال غير التخصيص كان المثال المذكور مستغلا فقيحا
لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف لكنه بعد مستفيع **قوله** يجوز ان يكون قيدا هو كونها بمعنى قد في الاصل كما
سيجي والان وهذا النظر انما يور اذا لم يكن غلة القبح منحصر عند التكا في مما ذكره وظاهر عبارة التقيد لا لخصا
قال ولا اختصاصا بالتصديق فيجوز ان يكون قوله لا اختصاصا لا للاختصاص بل الغرض اخر **قوله**
صلح في الدار بالقرينين القران في الغين العجبة وقد يدوراء المكسورة والياء هما قرا مالك وعقيل ندي جنة
الابرش **قوله** وحت الى الالف المألوف حث بالتحفيف بمعنى مالت وعطفت من حتى نحو حنوا وبالشد يد بمعنى اشتا
من حن حن حننا **قوله** اقرب زيدا وهو اخوان المراد من الاخوة الصداقة والتاخي لا الاخوة الحقيقية والامكانات
الجملة الاسمية خالصة لا موكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما تقر في النحو **قوله** قال الخامس ساعسل البيت القضاء اصله الغم
ولا يجاب في يستعمل في كمال التسع والفرغ من الشيء وقضا يروى بالرفع والفتح فاذا رفته يكون فاعلا جالبا ومفعولا
ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى ساعسل الفاعل عن نفس استعمال السيف في الاعداء في حال
جلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه واذا نصبه يكون مفعولا جالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء
الموت المحكوم والقدر المقدور والمعنى جالبا الموت على جالبه وبعد البيت المذكور **قوله** واذ هل عن داري واجل
هدمها **قوله** لعمري من ياج المذنبه خاجا **قوله** ويصغر في عيني تداوي اذا انت **قوله** يسيق يادراك الذي كنت طالبا **قوله** يدياني
اترك داري واجل خرابها وقاية لغرض ويحف على قلبي ترها خرابا من الحوق والماريقل في عيني انفاق تداوي اي يما
التقدير عند انصرف يسيق خائفة للمطر **قوله** لما سنده في حيث الحال من ان الحال الذي هي فيه والحال الذي يباقي
الاستقبال وان تنافيا حقيقة الا انهم استبعوا علم الاستقبال في صدر الجملة الحالية للتنافي في جيب النظام وفي الجملة

حب اللفظ **قوله** وهو ينادي على خطابه لا زيد على وجوب تجريد الجملة الحالية لا على تجريد الفعل المقيد بالحال **قوله**
كان لها فريد اختصاصا انما قال فريد اختصاصا لان الاستفهام مطلقا مع اختصاصا بفعل كعرفت في النحو **قوله** ما هو
ويجوز ان يكون موصوفة والجملة صفة **قوله** اذا المضارع انما يكون فعلا فيه بحيث لا غاية ما علم ان هل اذا دخلت على
المضارع لم يخصص بالاستقبال ولا يلزم منه فريد اختصاصا بالمضارع ولا يكون دخولها عليها اكثر من دخولها على
الاسماء وغيرها حتى يتم ما ذكره ونظير هذا ان قد تفرع الماضي من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي اكثر من دخولها
على المضارع وغاية ما يمكن ان يقال مراده ان الواقع وضعها للاستفهام عن غير الحاصل لغرض تخصيص المضارع بالاستقبال
قوله بالنسبة الى هذا الغرض فريد خصوصيته بالفعل والكلام بعد محل تأمل **قوله** والنفي والاثبات انما يتوجان الى
الصفات التي هي مدلولات الانفال الى الذوات قد اشار القاض الحنفى الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذات ما
يستقل بالمهنية وبالصفات مقابلا لها وهي الاله الحكيم وبسط فيه بعض البسط الى ان قال الافعال تنقسم بكونها
تصلح ان يور عليها النفي والاثبات ولها انساب الى الاثنية واحتمال اختصاص بعضها وضما لغيرها في الشك
فان نسبتها تقيدية لا يصلح لذلك لكن فيه حيث لان نفي الاثبات والنفي الى الاله الحكيم الصالحة لذلك انما يدل على
مزيد اختصاصها بالفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الجملة الاسمية المشتقة على تلك النفي تأمل **قوله** ادل على طلب
الشكوى طلب حصوله في الخارج لان المراد من حقيقة الاستفهام لا من اعتبارها من علم الغيوب **قوله** وفي هل انتم
تشكرون لانها داخلة على الفعل بقدر ان الانتقال قد سبق في اربال احوال المسندان بوزن قوله نعم لو انتم تملكون
خزانة رحمة ربى في صورة الجملة الاسمية افاد الاختصاص كايضد الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون بوزن هل انتم
تشكرون في تلك الصورة وان لم يكن اياها حقيقة معتد الا بوزن ما يستجده في معرض اثبات لاننا نقول حقيقة
الجملة الاسمية فيما نحن فيه اعني فعل انتم تشكرون لا يفيد الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعليه فكذلك انما هو في
صورتها فظاهر الفرق على انه لا شك ان ما هو بحسب الصورة والحقيقة معا اول على المطامع موجب الصورة فقط
فثبت ان هل انتم تشكرون ادل على طلب الشكر من هل انتم تشكرون وهو المدعى بقى ههنا حتى اخر وهو ان هل انتم تشكرون
بنيد الاستمرار التجدد في المألوف وفي صورة المبتداء والخبر والكون اياها في الحقيقة على اى والاستمرار التجدد في احسن
بالمقام من الاستمرار الثبوت لانه على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الاستمرار على النفس المستند في زيادة القوام

مرت اليه اشارة في قوله نعم الله يستهزئ بهم فيواجهه العدول الى ما يفيد الاستمرار الشبقي ذلك ان يقول ما ذكر في قوله
اول على كمال عنانته نعم بعباده حيث رضي منهم ما هو اهل علمهم والله اعلم **قوله** كقولنا اهل الحركة موجودة لا يخفى ان الوجوه
اذا كان محمولاً كانت النسبة الرابطة وجوده للموضوع بمعنى انصاف الموضوع بدفعها اليه ثلثة اشياء لكن لما كان المحمول والاشياء
شيئاً واحداً بالنظر الى التقادير كقولنا الحركة موجودة بسبب النسبة الى قولنا الحركة دائمة **قوله** وجود شيء محتمل اذا اراد بالشئ
القول غير الوجوه بقرينة المقابلة والافالمطاهل البسيط انتم وجود شيء هو الوجود لشيء واعلم ان المفهوم من تحقيق الاشياء
المحتمل ان لا يبال في المركبة عن الاحوال التي تعرض للماهية من حيث هي موجودة كانت في الخارج او معدومة ولعل
ذلك يجب وضع اللغة **قوله** فان المطا وجوده في الحركة وفي بعض النسخ او لا وجوده لها فاعلم النسخة الاولى ان يكون ثانياً
لحال المثال المذكور في المتن وعلى الثانية طاماً وما حتم اليه بقوله اولاً دائمة **قوله** طالباً ان يخرج هذا الاسم هكذا كانت
العبارة في النسخ التي رايناها لا ان يقول ان يقال طالبين ولعله اراد طالباً لكل منا او حمل ضمير الجمع على الواحد المنظم
وان كان شائفاً في المتكلم الا انه يتبع من المقام **قوله** اي حقيقتها التي هي ما هو اشارته الى ان المراد بالماهية هي ما هو
الحقيقة اعني ما به الشئ وهو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذي لم يغير فيه التحقيق بقرينة حكمة تقدم مطلب
البسط عليه **قوله** يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب الا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه فيه حيث بان المتكلم
بما الشارحة للاسم يجب الاصطلاح تمام ماهية الاسم حتى يقع في جوابه الحمد التام ولا شبهة فان طلب التصديق بالوجه
غير متوقف على تصوره بالوجه المذكور وعلى تقدير ان يراد به الاسم من المعنى الاصطلاحي لو يمكن بدون ان يكون المقصود
بديوع خصوص المفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان هذا اللفظ مفهوماً وقيل ان يتصور ذلك المفهوم بخصوصه يقال ان
ذلك المفهوم هو موجود ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه بما
الشارحة للاسم على اي معنى حمل علم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده لا يقال ما ذكره من ان لا يتصور بناء على ما هو الا ان
لانا نقول قد خرج الفاضل المحتمل بان هذا الترتيب قطعي واجب في نفس الامر لا باعتبار ارات الاولى واجبة نظر البلقا
از قد جعله مقابلاً لما هو الاول في مثال **قوله** لانه لا حقيقة له ولا حقيقة كان الا ان عطف تفسيره للاحقة
والمعدوم لا هو له اي لا وجود فان الهوية كما تطلق على الحقيقة الجزئية تطلق على نفس الوجود الخارجي وخلاصة الكلام ان
الماهية المرادة هي ما به الشئ بالمعنى المتعارف اعني الموجود وهو المعدوم لا وجود له قال ما به الشئ بالمعنى

المراد

المراد هي ما به الشئ صانداً تلك الحدود ويعينها حد والجيب الذات والحقيقة انما اذا تصور الواضح حقيقة الشئ وعينه آلا
بازائها فقط وانما اذا تصور الواضح عن عوارضها واعتباراتها وضع الاسم باذاتية فالعرفان انما يكون حداً اسمياً
بالنظر الى تلك الاعتبارات فبعد العلم بالوجود يكون حداً حقيقياً بالنظر الى ما بالاشياء وانما بالنظر الى نفس ذلك
الشئ فوسم اسماً قبل العلم بالوجود ورسم حقيقياً بعده فلا حاجة هنا الى التقييد كما زعمه الفاضل المحتمل هذا
اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح بين ارباب المعقول وانما اذا اريد بالحد المعنى مطلقاً فالمراد **قوله** و
بين الفاضل الشخص الذي العلم لم يقبل الذي العقل ليتناول الباري عز اسمه خوفاً من ربك واعلم ان الشاغل
بمن وغيره مما يطلب به التصور سوى الهمة لما لم يتصور خصوصية زيد او عمر يقتضيه هذا السؤال ان كان مطلوبه
اصالة تصور الخصوصية كان التقدير بثبوت شيء لذلك المخصوص تابعاً له ولهذا حكموا بان هذه الكلمات طلب
التصور فقط وانما الحكم بان الهمة في مثل ازيد في الدوام عمر وطلب التصور مع ان طرح النظر فيه للثبوت
شئ لشيء بعينه فامر توسعي وهذا خلاصة ما حققه الفاضل المحتمل وامر فيه بالتأمل وهذا الدفع اعترض بعض
الفضلاء بان الاذن من تحقيقه ان من امثاله يكون طلب التصور ولا يبرهن منه ان لا يكون لطلب التصديق ثلاً
يستقيم حكمهم بانها مختصة بطلب التصور **قوله** اي ان اجناس الاشياء عندك فوفق في العبارة بانه اوضح ذلك كما
مطلب ما عين مطلب اي وجع الجنس جواباً في السؤال عن الفصل وهو البطلان وقد يجاب بان السؤال باي
اجناس الاشياء لا من السؤال بما عين جنس ما حصل عند الخاطب فان الشاغل اذا طلب ما عين ما عند الخاطب كان طالباً
بالضرورة لتعين هذا الجنس من بين الاجناس فلهذا صح ان يدرك الثاني يعني اللازم بيان الاول يعني المطلوب فلا يفتقر
المحذور **قوله** فقد سبق المنزودون انما من الافراد او التفرد على الروايتين ومعناه الجامعون انفسهم في امتاراً
من غيرهم بكثرة الطاعات والاشتغال بذكر الله جل جلاله والجامعون الله فرداً في الذكر بان لا يذكر معه غيره وانما
لم يتناولوا السؤال من المنزودون على ما هو الظاهر لان مرادهم السؤال عن صفة المنزودين وهي ليست من ذوي العلوم قال
بعض الفضلاء جوابه عليهم بقوله المذكورون من باب الاسلوب الحكيم يعني دعوا السؤال عن هذا الا ان معنى الافراد واسألوا
عن اوصاف المنزودين **قوله** وفيه نظر اذا سلم ان خلاصة النظر منع وهو من في اللغة للسؤال عن الجنس وقد يستدل
على رده فيها لذلك بسبب الكتاب اننا نرى ضلت منون انتم فقالوا الحق قلت عمر اظلاماً فان اجواب دليل على ان

المسؤول عنه المجلس وفيه بحث اذا اظهر ان الشا عظم اناس فاسلم عن شخصهم فروع عليه باننا من الحق لا من الاش
الذين ظننا منهم **قوله** فساد يظهر من جواب موسى عن بقوله ثم فيه بحث لاحتمال ان يكون جواب موسى عن بيان
اقله لا محالة له تعالى مع غيره لا تخالف كل شيء وهذا يدور فليس كذلك شي وبالجمله يجوز ان يكون الجواب من
باب الاسلوب الحكيم كما قال فيج السوال عن الجف فانه معلوم بطلانه لان ذاته تعالى لا يدخل تحت جنس بل لا
يجابه ان يسأل من صفاته الكاملة **قوله** عما عجز احد المتكلمين هو على صيغة التثنية اخذ بالاقول والا فمقد يكون
السوال عما عجز احد المتكلمين وقوله بعضها زيادة تأكيد ولا فاما الامر المشترك فيه ليس كذلك **قوله** كقولنا
ايهم يفعل كذا ان قل لو قال اي هؤلاء يفعل كذا كان اظهر لان المضاف اليه فيما ذكر من المثال ضمير الاسم اشارت
لم يقل اذا اضيف الاسم الاشارة بل قال الى مشار اليه وهذه الاضافة محقة حسب المعنى فيما ذكر لان التكم عبارة عن الاشياء
الانسانية التي من شأنها ان يشار اليها اشارة حسية تاتل **قوله** فاجابه اسم متضمن للاشارة الحسية الطائفة بالحواس
بالمعرف بلام العهد ووافق حكم من الموصول اليه وتعميم الاشارة الحسية بعيد **قوله** فاذا اضيف الى كل جواب كذا رد عليه
منفوض بقولنا اي رجل ضرب بك حجاب بهذا او يزيد فالحق ان ما اضيف اليه اي يكون كلياً طام الغلة الاشتراك في
امر عام للمشاركين فصاعداً ولما الجواب فقد يكون خبرياً اذا اريد بالتمييز التعيين الشخص وقد يكون كلياً اذا لم ينفذ
والفرض من ذلك السوال القريب لا حقيقة استفهام الرسول عنهم عن كية المعجزات لان المقام باباه فلو ذكر مثلاً
كانت كم فيه على اصله مخوم وربما نال ذلك كوجاهة كان اولي لم يبال بابرار الحجاز لان فرع الحقيقة فالمعنى الموضوع
لحقها هذا **قوله** كما في الخبرية الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية ان كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم
عند المخاطب في كل الكلام وكما خبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يفرق المتكلم واما العدد وهو محمول في كليهما
فلذا اضيف الى المميز المبين للعدد ولا يحدف الال دليل وان الكلام مع الخبرية بحمل الصدق والكذب خلافه مع
الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً لا تخبره والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لا تخبر
وغير ذلك مما هو مذكور في معنى اللب وغيره **قوله** واقول سألني اسرائيل كما انبأهم من ان يثبت رد على ذلك البعض
وهو القاضل الصفي وقوله بينة انما فرغ على الخبرية مبتدأ وما قبله من النظم يتاويل هذه الآية واما الجور على ان
تمت البينة واقول معنى اقراءه وكان الآية لوضوحها في هذا المعنى عذراً وقوله كافيه وقد غاب عن هذا الزيد بعد تسليم

الرفق يجوز كون كم في الآية استفهامية كما جوزه الزنجري ان مراده عدم العثور على حجة من ازاله بفصل بينه وبين
يفعل متعدية وقد اعيد سياق كلامه حيث قال ولا اذا كان الفصل بين الخبرية ومبتمها بفعل متعدية وجب الاثبات
من لا يثبت من المميز بفعل ذلك المتعدي محموله تعالى كمن ذكر من جنات وعيون وكما امكننا من قوتهم وخال كم
الاستفهامية الجور ومبتمها مع الفصل كحال الخبرية في جميع ما ذكرنا فقد ادرج في هذا العمود وجوب اثبات من اذا حصل
بينها بفعل متعدية قال ويدخل من في مبتمها اتا في الخبرية فكل خبر كمن ملك في التملكات وكمن من قرية واما في مبتم
كم الاستفهامية فلم اعتبر **قوله** وانت خير بان عبارة ذلك الفاضل اعني قوله وخال كم الاستفهامية الجور ومبتمها مع الفصل
لا يلائم ما ذكر من الادراج نعم لم يقل وخال كم الاستفهامية وخبر مبتمها على ما نقله هذا الجيب لكان الادراج في الحق
ان قوله وخال كم الاستفهامية الجور ومبتمها مع الفصل يؤيد الجواب بان مراده عدم العثور على حجة من ازاله بفصل فتأمل
قوله وبابان عن الزمان المستقبل قبل اصل ايان اي وان خذف احد البابين من اي والهمزة من او ان فصار ابوابان
فقلت الواو اباء وادعت الباء في الباء فصار ايان ورديان كسهمزة فيه لغة مستعملة وهو باي ان يكون اصله ذلك
لان المستقبل في مقام التخييف اللغم الا ان يقال الكسر عوض عن الباء المحذوفة والحق ان كون الاسم متمكناً بايا في
المذكور **قوله** مثل ايان يوم القيامة المضاف محذوف اي وقوع يوم القيامة فلا يلزم وقوع ظرف الزمان خبر اعني خبر الحد
قوله بعد ان يكون الماتى موضع الحرث وهو الفيض دون القبر وفي الآية رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان من جامع
امر من ذرهما في قبيلها كان الولد احول **قوله** وبعضها يخص بطلب التصور كابر الاسماء الاستفهامية فان قلت قد
صرح ابن هشام بان من كلمات الاستفهام موصرج بعض الخاء بان ام المنقطة لطلب التصديق فقط وكلام الشارح يشعر
باختصاصها بطلب التصور فيما وجه ذلك قلت مراد الشارح تفصيل الكلمات المذكورة هنا وهذا قال فظهر ان كلمات الاستفهام
في اي ظمير ما ذكر من اقل الباب الى هشام وام لم يذكر هنا في اسلوب عنها على ان كون ام من كلمات الاستفهام محل نظر
اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فيثبت مشاركتها قبلها في كونها استفهامية عند بيئضه العطف كما
فازيد قائم او مرادنا المنقطعة فان لم ان الاستفهامية معناها ولا احد يعينها بل المضادة الهمزة المقدرة **قوله** وهذا
ان يقع بعد ام ساير كلمات الاستفهام سوى الهمزة اي لمرافقة الهمزة في الاستفهام لم يحز وقوعها بعد الا فضاءها
كال تصدير كما صرح به في معنى اللب وهذا اذا رقت في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او بغيره قدمت على العاطف

كما حقيقته **قوله** ام كيف ينفع ما نفع على العلوق به اخرى. ومان انما اذا ما ضيق باللبس هذا البيت يستدل به بعد
بالجمل فلا يفعله لانطواء قلبه على ضده وقد انشده الكسائي في مجلس الرشيد حضرة الاصمعي يرفع رويان فتر عليه
الاصمعي وقال انه بالنصب فقال الكسائي اسكت ما انت وهذا الجوز الرفيع والنصب والجر فسكت ووجهه ان الرفيع الابرار
من ما والنصب يتعطي والخفف بدلا من اها وصوب ابن النجاشي انكار الاصمعي قال لان ريمانها للبرابا فيها عطيتها
ايها لا عطيتها لما غيره فاذلهم لم يتوقها عطية في البيت لان رفعة اخلاء تعطي من مفعول لفظا وتقديرا وفيها
ذكره ابن النجاشي فطر جواز ان يقال من طرف الكسائي البناء في زيادة في المفعول والتقدير ما تعطيه العلوق اي من
تعطي معنى تخرج يكون العطية نفس الريمان كما في صورة النصب ويقال نزل تعطي منزلة اللازم كما في مخرج في
عراقها نضلي **قوله** وام ههنا بمعنى بل وليت متصلة ولا منقطعة كما صرح به في حاشية الكشاف **قوله** فلا يرفع
ما الاستهنامية بعد ما قد يجاب بان الثانية تأكيد للاولى اشار اليه ابن هشام في المعنى مما لم يحسم احد
حوله قد تصدى الناضل الحق لذكرها يتبع به وجه المجاز في الكل لكن فيه بحث لانه لم يرفع على ان بين اللزوم بين
الحقيقي والمجازي ولا يفتي على العارف بقانون المجاز انه لا يكتفى في تعيين العلاقة لان مطلق اللزوم معتبر في جميع
النواعه الخالق ان العلاقة في البعض علاقة سببية ففي الاستنباط مثلا استعمل ما وضع للسبب في السبب بوسائل
وفي التنبه على الضلال بالعكس كل ذلك ظاهر بالتأمل الصادق فيما ذكره ذلك الفاضل في تحقيق اللزوم ولما ما ذكره
في صورة التعجب حيث قال الاستهنام من سبب عدم رؤيته لله بعد يستلزم الجمل به المناسب للتعجب من الميت
خفاء لان الاستهنام عن السبب مستلزم من الجمل به وليس بسبب عن التعجب بل الظاهر عكس فليس من استلزم
ما وضع للسبب في السبب ولا عكس بل مركب من الامر على ان الاظهر في بيان اللزوم ههنا ان يقال لما كان عدم رؤيته
اله قد امر غريبا وكان الاستهنام عن سببه يستلزم العلم بوقوعه والجمل بسببه وادراك الفريب الجمل بالسبب
يستلزم التعجب لانه التعجب لكن هذا اللفظ لا يفيد خصوصية العلاقة **قوله** الام وفيه تعقل اركاب لفظ الام في قوله الام
مخففة من ما الاستهنامية فانه يجب حذف النما اذا جرت وابقاء الفتحة دليل على انها قرأين الاستهنام والخبر
ربما تمت الفتحة الالف في الحذف ويسكن الميم وذلك لخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكشاف في صورة الاعراف
حيث تكلم على قوله ثم قال فيها الغريب لا تعدن ثم صرح ان تلك المستقيم ان اثبات الالف اذا دخل عليها حرف الجر قليل شأ

ورقة بذلك حمل ما في الآية المذكورة على الاستهنامية كما يقتضيه سياق كلامه وهذا هو القول الحق لا يجوز حمل
القراءة المتواترة على الوجه الثاني الذي نادى به المفسرون لكن جواز في صورة ليس حيث تكلم على قوله ثم ما غفر لي ان يكون
ما الاستهنامية قال الا ان قولك لم يغفر لي طبع الالف اجود وان كان اثباتها جائزا فالغرض من كلامه ظاهر
مكتشف والوجه ما في سورة الاعراف والله اعلم **قوله** والتعجب ما لا يرى الهه هذا ما حمل على التعجب وقد يقرأ الجمل على
فيما يعتد فيه الحمل على الحقيقة بناء على انه لا معنى لاستهنام العاقل عن غافل نفسه **قوله** وهو الذي تصد المم
يدل على ذلك لفظه انما حمل على المعنى الاول قال ابيات المفسر **قوله** واجيب عنه بانه يدل على قوله بعض
شرح الابيضاح بانه لا دلالة للشئ ما ذكر على علم قطعا وفيما كيف وقوله ثم حكايته عنهم من فعل هذا بالهنا صريح
عن السؤال عن الكاسر حتى قيل لم سمعوا في ذكرهم والسؤال عن الكاسر دليل عدم العلم وانت خير بان كون قولهم من فعل
هذا سؤال عن الكاسر لا يفيد عدم علمهم وقت قولهم كانت فقلت لان هذا القول بعد ما قال بعضهم سمعوا حتى يذكر
يقال لابيهم والطاهر العلم بعد ما سمعوا هذا مع ما صدر منه من الخلق على ان اهل التفسير ذكره في قوله ثم فاقبلوا
اليه يقرن اي يسرعون ان بعضهم قد شاهدوا انه يكسر الاضام فاسرعوا اليه ممنعون كما ذكره الشارح **قوله** والامكا
بالجر عطفا على التقرير وقوله كذلك حال من الامكا واي حال كوني الامكا وشمل التقرير في حديثه ابيات **قوله** وما غيرها
وان صح محجبه الظان فاجواب اما محذوف من الجواب وانما جاز في التقدير والتقدير وما غيرها فليس كالحزة لانه
وان آه وقد سبق في اوائل الكتاب بيان شيوع مثل هذا التركيب وفي بعض النسخ واما غيرها فان صح محجبه الامكا
فلا يجري فيه هذا التفصيل فلا اشكال **قوله** ومن لم يدر ما القرار من الرند مصرع بيت صدره وتصو الى
رند الحى وعرازه وقبله خليلي ان الحيت ما تفرقانه فلا تذكر ان الحنين من الواحد احن وللانضام بالغور حنة
اذا ذكرت وظائفها بارتداد يحتمل ان يكون ما في ما تفرقانه نافية ويحتمل ان يكون موصولة والانضام جمع ضروري
المهزول والغور موضع بالنامه وهو في الاصل المطهر من الارض والنجس المرتفع منها والرندي بالراء المهمله بشرط طيب الرائحة
وتصو الى يبل **قوله** في قوله ايقتلن والمشرق في صاحبي المصراع صدر البيت لا مرد القيس اخرى وسنورد رزق كائنا
اعمال المشرق سبق قال ابو عبيد نساب الى شارف وهو قري من ارض العرب قد روى عن الريف يقال سبق مشرق ولا يقال
شارف لان الجمع لا يندب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرق منسوب الى مشرق وهو يقر كان يعمل السيو

كذا في خرم القط المستوية المتحدية يقال من السيف اذا حذره وصفها بالزفر لانهما على صفاتها وكونها مجلوة
قوله فالمنكر هو بقدر انحاء الالهة فيه ايماء الى الفرق بينه وبين قوله ثم اعبر الله التحد وليا واسارة الى دفع اعترا
يؤمن وهو ان المنكر انحاء الاصنام لا مطلق الاتخاذ فيجب ان يقال انما اتخذ الله على منطوق قوله ثم اعبر الله التحد وليا
توضيح الدفع ان المنكر في الآية الاولى الى احد المفعولين حتى لو اسقط ذلك المنكر حتى ان يقام مقامه ما هو غير المنكر حتى يجب
ذلك المفعول والمنكر في الآية الثانية كلا المفعولين حتى لو لم يكن مثل الاسقاط السابق فلا يجب تقديم احد المفعولين
وهذا لم يقل انما اتخذ الله ولا الهة اتخذ انما تامل **قوله** كانه يعتقد قدرته على ذلك هذا سبق على ان قوله ثم
افانت تكلمه افانت تسمع لانكار القدرة على الاكرام والاستماع على معنى افانت تفقد على الاكرام فانك تفقد على
استماع القم لانكار نفس الاكرام والاستماع كما هو المتبادر من ظاهر الآية والا فلا تقرب لجل شغفه كاعتقاد القدرة
قوله مراد منه بتقدير حكم الانكار لم يقل انكار التقوية مع ان الظاهر من هذا الان النفي داخل على كل امر يفيد التقوية لما سبق
حقيقته في بحث لوحي جرح قوله ثم لو يطعنكم في كثير من الامور لعنتم على استمر الاستماع مع ان الظاهر من استماع
قوله وكان بنى هذا على مذهب القوم واعتدوا به اياه اذ ان في الآية نائفا آخر سوى ما يقتضيه وبان قوله في الفن الثاني
في باب تقديم المسند واتاخر زيد عرف وجعل عرف قلنا من قبل معرف في احتمال اعتبارين على السواء بل حتى
المعرف جعل على وجه يقتضي الحكيم وحتى المنكر جعل على وجه التحصيل يشير الى ان زيد عرف يحمل اعتبار الشخص مرجحا
كما اشير اليه فيما سبق **قوله** فعلم ان التقرير في ايماء الى ان شرط المص بما سبق ابداء المقربة للمرة ليس كما ينبغي **قوله**
قل الذكرين حرقهم الانبياء لانهما لا تذكروا بالذكريين الذين من القيان والذكرين من المص بالانبياء لانهم لا يذكروا
وكانوا يجرمون ذكورا لانهم تارة واتاها اخرى واودها تارة كيف ما كانت ذكورا وانما اوخلطوا وكانوا يذكروا
قد حرمها الله فانك ذلك عليهم والمعنى لو وجد القوم كان الحرم اما هذا او اما اذ ان ولا حرمه في شيء منها فاحرمه اصلا
قوله ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان يلفظ كان بصيغة الماضي مشعر بان هذا ليع انكار التوبيخ في الماضي
لا شك ان قوله ولا ينبغي ان يكون مع انكار التوبيخ في المستقبل كما يد على قوله وذلك في المستقبل في معنى الانكار التوبيخي
في الحال سكونا عن اعلل المتأنيبة على الماضي ويمكن ان يقال المراد بقوله كان ان كان في الحال او في الماضي **قوله** افوق البعد
يضع له بها مصراع بيت لا في العلاء المعري فلهذا المصراع يدى وسائر الاستهزاء للتقرير ولم ينقطع قوله ولا

اذنا واقتضا وان فراشه فوق البعد ثم ضرب عن ذلك وترقى الى جعل الجوزاء وسارة لان الجوزاء في دعم في الفلك
والبدر في الفلك الاول **قوله** وقول الشاعر وهل يدخر الضيفان البيت لا في العلاء من قصيدة مطلعها من ورك والجوزاء
دون مرارة عند عيب البدر عند تمامه يقول بطلبك العدة بالمضارة والمغادرة والحال ان الجوزاء قبل مرارة لا يصل اليك
الا بعد الوصول اليه لانك قد جرت من المعلوم انه لا يصل اليه فكيف يصل اليك وهذا العدة في عيبه اياك كعيب البدر
عند تمامه **قوله** والآنكل مصلى فيه اي لو لم يكن المراد التوبيخ بل كان الاستهزاء على حقيقته لم يصح لانه سؤال عن خصوصية
الوفاق بقرينة على ولا وبال فيه بل كل مصلى فيه **قوله** من فرعون يفتح الميم يفتح فرعون على ان مبتدأ ومن الاستهزاء به خبره
او بالعكس على اختلاف الرايين وليس المراد حقيقة الاستهزاء اذ لا معنى له وهو طر بل المراد انه لما وصفت العذاب بالشد
والظفاعة زادهم طويلا بقوله من فرعون اي هل تعرفون من هو في فطعنوه وشدة شكيته فما ظنكم بعذاب يكون المعد
به مثله **قوله** في طهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عدا ولى الآية فارتقب يوم تأتي الساعة بدخان مبين يفتي
الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب انا مؤمنون في طهم الذكرى الآية روى ان حذيفة قال يا رسول الله ما
الدخان فقال بلاء ما بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المؤمن فيصيده كهيئة الزكام واتا الكافر فهو
كالسكران يخرج من مخمره واذنيه ودبره ومعنى الآية والله اعلم كيف يدكرون ويصطوبون ويوفون بما وعدوه من الايمان
عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم واخطر في وجوب الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظم على رسول الله من
الآيات البينات والكتاب المعجز وغيره فلم يذكرها واعرضوا عنه **قوله** ولا ينقص المتولدات فيما ذكره المص بل قد يتولد لها
مما انه مخاطب بقوله ثم ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك واظهار التحيم اذ ان قوله ثم عزم يثا لون وغيره **قوله** على حجة
الاستعلاء واما قوله ثم حكايته عن فرعون ما اذا امر ونفخ اذن ما واثيرون وقد يقال انه اخضع نزل نفسه
منزلة الارض قبل يفتي ان يزار في التعريف قيد اخر وهو طلب الفعل بالقول ليجر طلب الفعل على حجة الاستعلاء بالآ
فانه ليس له ان يذم فلو عرف الامر بانه طلب فعل هو بدل لول جهر الصيغة التي وقع الطلب بها امر وشي **قوله** وقد نظر
لان يخرج عنده نحو الكف عن القتل اجاب ان ارجع عنه في التلويح بان المراد غير كفت عن الفعل الذي استفت منه صيغة
الاقتضاء ويرد على الجواز كفت عن الكف اللهم الا ان يراد غير كفت عن المشتق منه من حيث انه مشتق منه او يقال ليس الدال على
الكف عن الكف نفس الكف بل الجوع كما تظن **قوله** ويدكر الحركات الدال لاقتفاء التاكيد وتخصيص نصب المضارع

وهو مصغر ما مورده لانه تصغير الترخيم من اريد وهو مصدر اريد بمعنى وريد عروا اورد عروا الى امهله وريد فيكون
صفة تخوينا واسيرا ويدا وقد يكون حالاً تخوينا والقوم ويدا وقد يكون مصدر اورد عروا ويدا لاضافة كقول
عز وجل اضرب الرقاب واذا اضرب الكافر تخوينا ويدا عروا وهو اسم فعل بمعنى اهدل لاغيب **قوله** ويختص بالفاعل
غير مخاطب هذا الاختصاص بحسب غالب الاستعمال وقد يستعمل نادراً في امر مخاطب كما ذكر في كتب الصرف **قوله** وفيه نظر
لانا لانهم ان الامر الى آخره عبارة المصنف في الاضمار هكذا وفيه نظر لا يخفى عن المتأمل وما ذكره الشارح هنا اجرة
قيل في وجه النظر وما قيل فيه ان الاضافة لا تدل على كون اللفظ حقيقة في الطلب المذكور لانه قد يقع في بابية
واورد ان يكون الاضافة الى الامر لشبهة الصيغة فيه مع كونها حقيقة في غير هذا **قوله** بدليل انهم يستعملون ذلك
في مقابلة الماضي والمضارع قد يقال الاصل والشايع في مثل هذه الاضافة هو الاضافة الى المدلول الحقيقي كلفاظ
الاستفهام وحروف الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات وافعال المقارنة ونحو ذلك لان الوضع اخذ في
بين اللفظ والمعنى ولهذا قال الفاضل الرضي تسميت ما دامنا نظير ما جروا في التسمية او من تسميتها جروا في الاستفهام
لاقتضائها مصدر الكلام وما ذكره الشارح من الاحتمال بعيد ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هناك هو المعنى القوي الذي
هو الحقيقة الأصلية وهذا القدر كاف في الابداع على ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد جداً **قوله** وقد يستعمل
لفظه كالباحثة لانه قد علم النديم من الاغيار يشعرون بان الطلب على حجة الاستعلاء شامل للندب عنده وان اظهر
عنده كون الصيغة موضوعة للقد المشترك بين الوجوب والندب وان كان مخالفاً للرأي الجمهور من حيث كونها موضوعة
لوجوب فقط عندهم فلا بد من اعتبار الفاضل المعنى على الشارح حيث اعتبر القدر المشترك بين الوجوب والندب الطلب
على سبيل الاستعلاء لامطلق الطلب ودلالة كلام المفتاح على ثبوت اشتراكه لا نصير حجة عليه على ان الشكاكي من علماء
الاصول وكلام الشارح مسوق لسان اقوالهم قوله لانه لا يقع مع تخويف قيل الاظهر ان يقال تخويف مع ايلاف **قوله** خروفاً
بسورة من مثله صدر الآية وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاقوا بصيغة من مثله المراد من الامر التخيير لا طلب البيان
بسورة من مثله لكونها لا وقيل من مثله متعلق بقوله فاقوا والتخيير الجواب لبعيدنا لا الوصول في ما نزلنا لانه يقع
في ثبوت مثل هذا القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق والتخيير انما يكون من الماتى به فكان مثل هذا
القرآن ثابتاً لكتبتهم مخيراً وانما قوله من سورة او صفة لسورة والتخيير بعدنا لا الوصول ولا يدور لحدود السابق

على هذا التقدير لان المجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف ولما التخيير باعتبار انتفاء الماتى
منه فاحتمال عطف اليبس الى الفهم لا مانع له في استعمال البلاغة فلا اعتداده **قوله** خاسنين في الصالح خات الكلب
خات طردة وخناء الكلب بنفسه متعدى ولا متعدى **قوله** والتخفي تخفي قول امر القيس عدا القيس من القسم الاول المختار
انتفاء الطلب مع ان من اقام الطلب كما مر بناء على ان الطلب المنفي في القسم الاول هو الطلب من مخاطب يرشد اليه **قوله**
منها فليس الغرض طلب الاجابة لانه لا يقتدر على ذلك وقال في التخيير والاطاعة ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة
او جارة لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل المحقق في الجواب من اعتبار امكان الطلب **قوله** من يتابع الجحيم
ولواعج الاشياء يبارج الشوق قبحه والجوى لحره وشدة الوجع عن عشق وحزن والدواعج جمع لا يخفى ان المعنى الضرب
اي الله والعرق جلد ويقال هو لا يخفى لحره الفولاد من الحب **قوله** حقه النور المراد من النور وجوب تخيل الماسور به في
اول اوقات الاسكان ومن التراجيح جواز تأخيرها عنه لا وجوبه حتى لو وقع فيه لا يقتدر به اذ لا قائل به فالتقابل باعتبار
التقديرين جميعاً **قوله** والتكرار الفرق بين الامر والتخيير في ذلك ان الامر يدل على طلب الماهية مطلقاً كما هو مذهب الجمهور
ناهية الفعل بمحقق مرة واحدة والمقصود بان هي انتفاء ماهية الفعل والمتبادر من ذلك انتفاءها من جميع الاوقات
قوله وان كان رجاءاً الى اتصال الواقع فالانطباق الاستمرار المراد من الاستمرار مواظبة المخاطب على الفعل او الترك ما دام
تدبره موجوداً واتصال الواقع اعظم منه فلا يكون تخويف الكلام انما اذا افادا الاستمرار حتى يكون تكراراً كما ظنه
الشكاكي في شرحه تامل **قوله** كف النفس عن الفعل انما ذهبوا الى هذا لان عدم الفعل مسفر من الاول ولا يكون مقدوراً
للمخاطب فكيف يتصور طلبه منه اجاب الفرقة الثانية بان هذا عدم المستمر وان لم يكن مقدوراً باعتبار تحصيله لكنه
مستدبر باعتبار ابقائه على ما كان بان لا يشتغل بالفعل وباعتبار ازالته عما كان عليه بان يشتغل بغيره **قوله** لا الله
لا شئت في اعدائي الثمانية الفرج بيلية العدد يقال شئت بدنيا لك شئت ثمانية وثلاث طيلة الشوائب اي بيليد
شئت الشوائب **قوله** لطلب الذوام والنبات لعله اراد بالذوام ابقاء الفعل الصادر مرة وبلا استمرار حدوث فعل
بعد اخرى فينبغي فرق وهذا المينظم هذا الاستعمال في قاعدة الاستمرار السابقة ثم ان حمل الامر في الآية على طلب النبات
انما يحتاج اليه اذا اراد بالقرط المستقيم ملة الاسلام وما اذا اراد بطريق الحق على وجه الكمال حيث يفيد كمال النفس
بحسب قوتها فالطلب على حقيقة **قوله** والطلب لا يفتك من سبب خامل لانه ليس هذه السببية والمسببية بحسب مطلق

الطلب بل يجب خصوصيات الطلب المتعلقة بأمر مخصوصة فيفهم منه سببية ذلك الأمر بخصوص وبهذا التوجيه
بمنع اعتراض الفاضل المحقق فينا مثل **قوله** لأن العلة الغائية في البحث لأن العلة الغائية هي عبارة عن السبب
الحاصل فلا يلزم أن يكون بوجودها معلولة لأن السبب الحاصل هو أن أحدها غاية بقصد حصولها فحضرنا تأويلنا
وثانيهما ما هو سبب لوجود شيء آخر فثبت عن الحرب جيبا **قوله** مفهومنا من ذكر الطلب لا يخفى أن المفهوم من ذكر الطلب
وجود السبب الحاصل وإنما كونه سببا عن ذلك الطلب الخارج فليس مفهومنا فيه نفسه بل من مقتضى احتجبه وهو قوله
لأن العلة الغائية في ذلك هذه المقدمة مشهورة مقررة فكما ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالسبب في قوله ودل عليه
ذكر السبب هو الأشياء الجزئية بعد الأربعة وضمير يصلح راجع إلى السبب وضمير عليه إلى الطلب **قوله** وإنما قوله
قل لعلنا في الذين لا يؤمنون بآيات الله وقوله هو أن إقامة الصلاة لا يكون سببية عن القول أكثر مما يكون متعلفا
عندنا فلهذا ذكر بعد الأمر حتى يقتضيه لا يصح خراجه فكيف الجزم وزعم القول في الآية إلى أن الجزم باضمار اللام الجازمة
والاعتذار بقل للذين آمنوا بآيات الله وقوله هو أن إقامة الصلاة لا يكون سببية عن القول أكثر مما يكون متعلفا
الاجل عليه نظم القرآن وإن وقع في الاستفهام نحو محمد بعد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أم سالا وقد يجاب أيضا بأن
الجزم على تشبيهه بالجواب كما قيل في قوله نعم كن فيكون بالنسب **قوله** عرض النزول وقيل عرض مجية التزل كما يدل
عليه كلام التكا في حيث قال إذا قلت لمن مره لا ينزل لا تنزل فتصغير الاستعانة يكون المطالب بالاستعانة النقد
بحال نزول صاحبك لكونه خاصا وتوجه بعضه فربما الحال إلى آخره لا تقتضي النزول مع محبتنا آياته **قوله** يجب أن يكون
من حيثها الظاهر أن الجنتية نعم المحاجة في النفي والاثبات وفي خصوصية الفعل وإن خالف الكسائي إنما هو في نحو
الأول فقد ير صاحب الكشاف في قوله نعم والتقوافة لا تصيب الذين ظلموا خاصة على تقدير كون لا تصيب
جواب الأمر أن أصابكم لا تصيب الظالمين خاصة فخالف المذهب القوم بل التقدير على الجوابية أن كان يتقوا فلا تصيب
الظلم خاصة وليس يستقيم **قوله** ولا يحسن إلا بالاول والثانية نقضه بفعل محاب الحوائش يقول في قيام الحاكول
ارشادي فعلى مسمى أم اشمت تاديبى فدمى مؤقري وجوابه أن مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا اقرب
زيدا فهو لغوي على أن يكون الفاء تعليل للنفي الضمني والشارح بذلك هو الذوق السليم كاشا إلى الشرف في
شرح المفتاح ولا تنقض لذلك يقول في غام بخلاف أن يكون الفاء فيه تعليل للمقدمة لا حاجة إلى الإرشاد لأن

نقل مسمى كذا كروا مثله في قوله نعم فمن زين له سوء عمله فله حشا فان الله يصل من يشاء حيث قال لا تنقض
لأجل ذلك للنفس وقوله فان الله يصل من يشاء تعليل لهذا المقدم وهذا قد علم الترتيب في شرح المفتاح عدم جواز
كون الفاء في قوله أم اتخذوا من دون الله أولياء فأنه هو الولي تعليل للمعنى الضمني بأن قوله فان الله هو الولي ليس
المعنى فلا يصح أن يعقل به ما هو ماض وقد بحث أن يكفى في صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة الاسمية التي خبرها
صفة متبها بمعونة المقام المشهود لما مضى على أن القرينة تأييده بأن مصب الانتكاف نفس اتخاذ غير الله وإيمان غير
تقدير الزمان فتدبر **قوله** وإلى والهمزة للتقريب وتقليل الخبر عن شخصاته المستترة وإنما الذي للتقريب يا
وهذا آخر إجماع النحاة وهل يعتبر إجماعهم في الأمور اللغوية ترد فيه بعض العلماء **قوله** اسكان نمان الأراك البت
فان الأراك يفتح التون وإد في طريق الطابق يخرج إلى عرفان والأراك جمع أراكه وهي شجرة طيبة الرابحة تحتها
السواك والرفع المنزول **قوله** وأما ما قيل في القول الأول قول ابن الحاجب والثاني قول الزمخشري والأول أقرب
لأنه لما في التقريب والبعيد على السواء ودعوى الجواز في أحدهما خلاف الأصل فان قلت لم يذكر الشارح ما هو ماض
لأنه المستوسط وكذا كثير النحاة فكان لم يوضع له حرف من حروف التذاع أنه معنى ظاهر نفس الحاجة إلى التغيير
قلت بعد تسليم أن المراد بالبعيد خلاف التقريب المعنى الظاهر قد يستغنى عن الوضع له خاصة بالمجاز ونحوه
خصوص الراجح والطهور التي اكتفى في التعبير عنها بالاضافة كرايحة المسك **قوله** أما لاقتضار الداعي نفسه واستعانة
منه بغيره من جهة المدح ونحوه بالآلة هذا كلام الكشاف وفيه بحث لأن الداعي بما يقول في دعائه ما قريباً غير
بعيد وإنما قال إن هو أقرب اليأس من جبل الورد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور فالظاهر هنا قول ابن الحاجب على ما
أشبهه إليه **قوله** لكن مجموع في محل النصيب على الحال وهو أن سبيد السيرة في حيث قال إنما الرجل مبتدأ وخبره محذوف
أي إذا وبالعكس أي المراد الرجل **قوله** أقرى الناس أي أكثرهم قرى وهو الضيافة **قوله** خواتم معاشر الأنبياء وأشأ
القول نعم إنما معاشر الأنبياء فينا بكاء أي قد كلام والى قوله نعم نحن معاشر الأنبياء لأن نور ما تركناه صدقة **قوله**
يكشف الضباب الضباب بالفتح جمع ضبابية وهي سحابة تعشق الأرض كالدهان يقول منه أصبت يومئذ **قوله** قال ابن الحاجب
المعروف ليس منقولاً قال الفاضل الرضوي الأول أن يقال الجميع منقول عن التذاع وانتصاب انتصاب المتأدي إجراء
للماب الاختصاص مجرى واحد ثم يقول لكن يجوز النصيب دخول اللام في نحو العرب لأنه ليس بمبادئ حقيقة ولا لا يظهر

في باب الاختصاص حرف النداء المكره مجامع اللام **قوله** في قوله انا بنى فليس البيت لثامه بن خزن النشيل
من قصيدة او طما انا محيول يا بني فحيثنا وان سميت كرام الناس فاسمينا وان دعوت الى حلي ومكرمة يوما
سراة كرام الناس فارسمنا انا بنى فليس لاندعي لابي عنه ولا هو الابناء بشرنا يقول انا سلمون عليك ايها
المرأة فاسمينا بمثلها وان خدمت الكرام وسقيتهم فاجرنا مجراهم فاسمينا فاسمينا وجعل قانين لاجل وسراة كل شيء ظهره
وسطه الجمع سراة وسراة الناس خيارهم واذعي فلان عن بني فلان اي عدل بنسبة عنهم واذعي فيهم اذا انقلب اليهم
والشراعي بمعنى البيت وبمعنى الشراء فهو من الاضداد والمراد هنا البيع **قوله** وما يستعمل فيه النداء الاستغاثة
غويا لله من امر الغراق ومنها التمجيد نحو يا ليلاه آه قد تفرق في كتب النحوان اللام الحارة الداخلة على المستغاث به
والتعجب منه المناسبت منها هو الاختصاص بمعناها باعتبار ان المستغاث به والتعجب منه مخصوصان من بين امثاله
بالدعاء وبالاختصاص لتعديرا عن المقدرة عند سلبه بسبب ضعفه بالاعتقاد وحرف النداء القايم مقامه عند
حقها ان يكون مفتوحا في قايين المستغاث به والمستغاث له وبين المتيقن منه والمتعجب له اذ قد يلحق حرف النداء
المستغاث له على حذف النادى هو بالظلم وبكسر اللام الداخلة على المظهر ليوافق علمها وان كان اصلها هو على
حرف واحد المتاع على الفتح تحقيقا وانما يعكس لان المدعو نادى واقع موقع الضمير فليتهم **قوله** يا ابا وجدي
البيت لابي العلواء من قصيدة كتبها الى ابي حامد الاسفرايينى عند كونه بعيدا ومطلعها لا ارفع للرجال الا بعد
انضاعي فكيف شاهدت احبائي وازمائي الانضاع السير السريع فكيف شاهدت خطاب لنا قد يشكون فنحن
والاحياء بالحاء المهملة والفاء من الحفا مقصورا يقال للذي رقت قد مر او طاف من كثرة الشغل وصوت بين يدي
واحنا وغيره والانضاع على الشيء الغمر عليه وجدي من الجد والاناة على وزن الفتاة الثاني والاحياء جمع
جلس على طرحة على ظهر البعير والانضاع جمع نبع بكسر النون وهو ما ينبع عريقنا للتصديري الى الحرام في
صدر البعير **قوله** وكقوله يا عين بكى عند كل صناع مقامه جردى بالربعة على الجراح وبعد قد كنت لي جبالا
الوزن بظلمة فنكتفى اصحى بجر وضاخى قوله يا عين بكى النون وحذف الياء لوقوعها موقع ما حذف في النداء
وهو التنوين ولان الكسرة قد اعليه وباب النداء باب الحذف والاعجاز كما ذكره المرزوقي وقوله بكى انا بمعنى
الكثرة والبكاء والما بمعنى كبرياء فان تضعيف العين اذ لم يكن للتعبير عن كبرياءه وقيد البكاء بوقت الضحك انا لانه

يوجد اجعلى سبيلها تبارك كذلك ولان هذا الوقت كان وقت تكاثره بالاعداء وشن الغارات على المنازل
وقوله جردى بالربعة اي بالربعة قبائل الراس وجوانده والدم يخرج والشوون وهم واصل قبائل الراس وملحقا
جمع شاذ اي جردى من عكسه وقوله قد كنت انتقال من الاخبار والخطاب الجريح على عاتقهم في خطاب الموتى و
الجراد الملوس والضاحى البارز **قوله** اي نيب اليه الكذب اشارة الى ان الكذب في عبارة المتن على صيغة المحمول
من باب التفعيل ويجعل ان يجعل كناية في البعض كما في المثال الثالث فان حصول النظر الى العبد من المولى في المستقبل
لازم لطلبه تعذيبه بالادب عن الملزوم كاهو طريق الكناية وانت خبير بان كون طريق الكناية الانتقال من اللزوم الى
الملزوم مذهب السكاكي واما عند المصنف فالكناية انتقال من الملزوم الى اللزوم كالمجاز والفرق تحقق القرينة الماتعة
عن الزيادة الموضوع له في المجاز ونما في اختصاص الكناية بالبعوض تامل قوله وتحو ذلك من الاعتبارات كان يعقد
في قولك ونقل الله للفقوى بدل قولك اللهم دفعه للفقوى الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكره من عدم اتصافه
بالفقوى بالنظر الى ظاهر اللفظ واذا كان السرور في قلبه لقولك اعطاك زيد مقام يعطيه الخ فذلك مما عتدى به
بالناس في الاعتبارات **قوله** الانشاء كالتحيز في كثير مما ذكرنا قال في كثير لا بد له ان يكون كالتحيز في بعض احواله فان
الانشاء مثلا لا يكون الا مقرا بخلاف سند الخبر اذ قد يكون جملة وهذا انما يتم في مسند الامر والنهي واما المسند
التي مثلا فذكرت جملة **الباب السابع** الفصل والوصل قوله لانه الاصل والوصل طار عليه والازم مدار الفصل على
تبيين اغنى الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة وهي التوسط ولا يتعدى في المدارية التختل على سبيل
الذرة كالوصل لدفع الابهام مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط **قوله** لان الكلام ما تضمن الاستناد الاصل
قبل تامة بخلاف لما ذكره ابن الحاجب من ان الكلام ما تضمن الكلمتين بالاستناد حيث لم يقيد بكونه مقصورا اصليا
وانت خبير بان نفس الاستناد قد يفرض ما يخص الكلام والعنى الخاص على انه محتمل ان يكون ابن الحاجب ساقي الكلام على
التدوير كاهو مذهب النحاة ودرا عليه ظاهر قول صاحب المنفل وسيجي الجملة وبيان الشارح على الاصطلاح الشهير
فالملازم بالاستناد الاصل لا يكون المشاهدة فخرج استناد المصدر الى فاعله لا يعمل المشاهدة الفعل باعتبار انه يتقدم
ح الفصل ولهذا لا يتقدم معمول عليه لا يعمل المصدر والموصوف والمعتز بل الحال والحرف باللام على الاكثر كما
فصل في شرح اللب السيد وكذا خرج استناد الفاعل والمفعول لان عملها اي المشاهدة الفعل ولهذا شرط اقتران

مفاهمها بالحال والاستقبال ليتم مشابهته وكذا خرج اسناد الصفة المشبهة لانها انما فعل مشابهتها اسم
الفاعل الجارى الفعل وهذا كله منصرف في كتب النحويين انما اشاروا حذيفة **قوله** فالصدر والصفات المستندة
الى فاعلها ليست كالمادى ان الصفات المستندة الى فاعلها من حيث انما صفات ليست كالمادى معرفة ببيان الاسناد
الاصلي من عدم اشتغالها عليه فلا يروى انما لان اسناد الصفة فيه باعتبارنا وعلما بالفعل كذا ذكره الفاضل
الحضنى لكن في كونها جملة باعتبار المذکور وعدم كون المصدر متفاعلة جملة اصلها مع انه ايضا سؤل بان مع الفعل تامل
اللفظ الا ان يقال فربما يتاويل بالفعل كما في الصفة وبين كونه في حكمه ومقدرا كما في المصدر الا ان قوله ما يمنع
تقدم معول المصدر عليه مطلقا لكونه ما لا بان مع الفعل يتقدم في هذا التوجيه **قوله** فاذا ازا قصد بشريكه لفظا
والما اذا لم يقصد التشريك فلا عطف وان وجدت الشبهة في نفس الامر كما في الجذر بعد الخبر والصفة بعد الصفة
وخصوصا **قوله** الا وهي واقعة موقع المفرد في واقعة موقعها يكون الاصل وقوع المفرد فيه وان لم يكن هذه الجملة بتاويل
المفرد فلا يبرر النقض بالحل الواقعة خبر عن ضمير انشائي لا بالجملة الحالية الحالية عن الضمير كقولك اتيتك والضمير
تامر اذ قد يقرر ان الاصل في كل من الخبر والحال افراد **قوله** مقبولا بالواو ونحوه اي نحو الواو ما يكون مدلوله الجمع
المطلق والفاصلة التي بمعنى الواو الواصلة ثم الدخلة على الجملة كالتنقيح في قول الكتاب عن الامام المروزي وغير
من حروف العطف المستعملة في مجرى التشريك مجازا فاستطاعتها اوردته التحريم بقوله وهذا **قوله**
قوله لما بين الكتاب والشعرين التناوب باعتبار ان كل منهما شتم على التاليف كما ذكرنا في اوائل الكتاب **قوله** لان
لكل من الفاء ثم حتى شتم بوقوع حوق عطف الجمل كما يشهد قول السكاكي في بحث العطف ولا بد في حق من التاليف كما
ينبغي عليه قوله وكنت فقي من جند ابليس فارحق في الحال حتى صار ابليس من جندي **قوله** ويصريح الآن في التقييل
الاتي بان حتى لا يقع في عطف الجمل لان الجمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما قيل ما ذكره في التفصيل لان
العطف بحق المروزي في كتب النحويين في الجمل **قوله** بخلاف الواو لا يحصل الفرقان لكل من حروف العطف سوى الواو
معنى متصوفا في نفسه يستدعي ذلك المعنى بينا من الجمل خصوصا يشتمل ذلك البين على ما يده العطف وكونه
متشوبا لعدم توقف القبول فيما على امر غير حاصل معانيها وانما الواو فانه يدل على معنى مبهم غير حاصل هو مطلق الجمع
معنى من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهملة والجمل المشتركة في التحقيق لا لا بكاره تصحيح والكثرة غير متساوية

حيث اذا قلنا طفت عدوت من قبل الهزل واودعت استفاضك فلا بد من المظاهر من خصم جامعة
قوله وهذا عيب على انما في قوله لا الذي هو عالم ان النوى في التوبيخ البناء هو الدوام المزمع والممكن
البناء الا في ضرورة الشعر واعتذر عن العيب بان كرم الى الحسين بسبب رفع مرارة النوى كما قال والذي هو عالم
بمرارة النوى والاعطاف وان كرم الى الحسين حلوه النوى مرتين في مقابلة ولا يخفى ان يوسف والاخي ان يقال
الجملة الجامعة ههنا يجوز ان يكون خيالها بان يكون ابو تمام بمن كان في خياله هذا لان امران مرارة النوى وكرم
الى الحسين وتوضيح ان من عادة القدماء من شعراء العرب الاقتراب وهو الاقتراب مما بدى من الكلام من شيب
وغيره الى المقصود اعني الملاح بلا ملازمة كان عادة متأخريها التماس وهو الاستئذان مع غاية الملازمة كما سيجي في
البيان ان شاء الله تعالى فابو تمام لما اراد اخيار هذه الطريقة عطف كرم الى الحسين على مرارة النوى لتقاربها
في خيالهم **قوله** رعمت هوان عفا الغداة هوان وعفى مغفولا زعمت والغداة ظرف لعفى اي الغداة من فيه
ايذان بقراب الابداس وضيمرها للدنار وهو حال من طلال قدم عليه على غط منبه موحشا لطلال قد بر وطلال فاعل
عفى الثاني والاولى اسم موضع والبناء فيه بمعنى في وهو عطف على طلال والسنن الطريقة لا عدت الى الصلوات
وقوله على الف اي بالوف متعلق بغيره اي تطوف وتددور وهو خبر غدت **قوله** لا تزيان لاننا معكم اريد بان
المعنى المقوى وهو الايضاح وهو موجود في انما نحن مستهزون سواء حمل على التاكيد او على الاستيناف او البعد
كاصله الفاضل المحضى لما على الاولين فقط وانما على الثالث فلما سبق في احوال المسند في بحث الابدان عند فطهر
ان الشارح ذكر البيان العموم فان قلت البيان يجب ان يكون اوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام ولا يها
فانما معكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديري بناء على احتمال ان يتوهم ان معناه انما معكم قائم
كما ذكره شل ذلك في قوله نعم الا بعد العاد **قوله** **قوله** على معنى غاطف سوى الواو وانما العطف بالواو في الجملة
الاولى الى الثاني لا محل لها من الاعراب فانما الدفع توهم الاضراب من الجملة الاولى الى الثانية وانما المقصد الى
بيان اجتماع مضموني الجملتين في التحقيق يجب نفس الامر بقوله الدلالة العقلية بالوصفية اذ بدون العطف جاز
الدلالة على تحقق مضمونها عقلا وان لم يتبين القصد الى بيان **قوله** واو وانما وام لا فرق بين او وانما
الاجب اللفظ والشرط في انما ان يتقدم قبل ما عطف بها عليه انما الاخرى ولا خلاف في ان اما الاولى ليست

لا اعتراض لها بين العامل والمعمول وبين احد هوى العامل وتقل ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية **عزما**
ايضا لانهما غالبا الواو العاطفة مع الراء لا يدخل عاطفة على عاطفة والتج ان لا اجماع بل اكثر على انها عاطفة
وفي اجماع النصل ان العاطفة في مثل جلف في النار يد واما مع وهو مجموع الواو واما حيث قال لا يبعد ان يكون صوت
الحرف مستقلا حرفا في منع وبعض حرف في آخر كافي ايا وزعم بعضهم ان اما عطف الاسم على الاسم والواو عطف
الاسم على اسماء وعطف الحرف على حرف غريب واما الفرق بين الواو والهمزة في ان الواو وضع ام للعلم باحد الامرين والواو
كذلك فانت في اريد عندك ام غير عالم بان احدهما عند مستفهم عن التبيين ولهذا يكون الجواب بالتعيين
ولا يستقيم فيه نعم وفي اريد عندك ام غير مستفهم عن احدهما عند ام لا ولذا كان جوابه نعم ولا مستقيما **قوله**
وقوله مائة الف او يزيدون اختلف الفاء في هذه الآية فالغراء على ان او بمعنى بل كما ذكره الشارح وقال بعض
الكوفيين بمعنى الواو وتقل ابن السكيت عن سيبويه انها التخيير اي اذارهم الواو فيخر ان يقول هم مائة الف او يقول
هم اكثر ورواه ابن هشام بانه لا يفتح التخيير بين الشدين الواقع احدهما وفي بحث اذ حصل ما نقل عن سيبويه
يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيئا من القسمين المذكورين بل يكون عددا كثيرا جدا بحيث اذارهم
الراي كان له ان يقول هم مائة الف وكان له ان يقول هم ازيد من مائة الف ولا كذب في شيء منها **اللسان**
المقصود ببيان كمية العدد حيث لا يزيد ولا ينقص واما المراد بالمبالغة قرره وحكم لكن قد عرفت فيما سبق
اي في بحث العطف على السند اليه **قوله** وقد يفيد كون المذكور بعدها هو قال الفاضل الرضي بعد ذكر هذا
الكلام وقد يحكي الفاء العاطفة للمقرر بمعنى الاعلى ما حكاه الزجاجي من انه يقول العرب مطرنا ما بين ربنا الله تعالى
بمعنى ما بين ربنا الى التخلية **قوله** غونا دى فوج ربه فقال وفي الآية وجه اخر وهو ان اريد بالنداء ارادة
النداء قوله فجا ما باستا يا اياهم قالون بيا تا حال واليات مصدر التيقن وقيلون من القيلولة
النوم في الظهيرة يقال قال قيل قلا وقيلولة وقيلان والجملة ايضاح عطفه على بياننا كانه قيل فجا
اهلها باستا يا اثنين او قائلين واما حق هذين الوقيين لانها وقفا العطفة والواو فيكون نزول العدا
اشد وانقطع **قوله** فان اخضر اريدى غيب نزول المطر فان قلت الاخضر لا يبدى عقب نزول المطر قلت ذكر
الشارح في بحث الاستعارة ان الفاء موضوعة لما بعد في العادة متباعدة عن تاريخ قال وهذا يختلف باختلاف العاد

قد يقصر الزمان والعادة يقتضيان اعتبار المصلحة وقد يكون بالعكس والاشارة من قبل الشافعي **قوله** وتقوم الذين كفروا
بربهم بعد لون جوف في الكشاف عطفه على جملة الحمد لله على ان الله حقيق بالحمد على ما خلق لا بما خلق
ما خلق الا فانه ثم الذين كفروا ابد بعد لون وعلى جملة خلق السموات على ان الله خلق ما خلق مما لا يقدر عليه احد
سواه ثم بعد لون به ما لا يقدر على شيء منه والظاهر ان بعد لون على الوجه الاول من العدول ويهم صلة كفروا
وعلى الثاني من العدول بمعنى التسوية وتقدير الصلة للاهتمام ووجه التخصيص غاية المناسبة بين المعطوف بشئ
الاستيعارية وبين المعطوف عليه بما لا يخفى وانما حمل على التراخي لعدم طابقة المقام لتما على الوجه الاول
فان استحقاقه للجلال مستمر بوجد قبل المعطوف وبعده ومع ذلك المعطوف ههنا متواضعا بالزمان عن
المعطوف عليه الله ولو سلم فلا فائدة معتد بها في الحمل على ذلك واما على الثاني فانه من قبل توضيح الكا
وهذا اما الحاجة اليه **قوله** فلا اقيم العقبة الآية اعتراض عليه بان لا تدخل على الماضي المأكورة نحو فلا صدق
والاصل في التاكيد في الآية اجاب الشيخ ابو علي الفارسي بان لا ههنا بمعنى لم فالتكيد غير واجب كما لا يجب مع لم
ان جاز كافي الآية المذكورة والآخر بان لا ههنا مأكورة تقدير الا انه قال الله نعم وما ادرك ما العقبة فك
رقبة او اطعام في يوم ذي مسغبة ففتره بك الوقت وبلا اطعام فالهني فلا اقيم العقبة ولا فرك رقبة ولا
اطم سكتا ووجه بعد المنزلة ليعين الايمان وقلة الرقبة ظاهر فان الايمان هو السابق المقدم على غيره و
يثبت عمل صالح الآية **قوله** الجود والبر يكتسب اي بيان الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه بان يكون احدهما مقدما
على الاخر في الرتبة ومثل له بمثلين ليعلم ان الترتيب اي العزل في ربح الاوتقاء اما من الاعلى الى الاسفل
كافي البيت فان سيادة نفسه مقدمة على سيادة ابيه وعبادة ابيه مقدمة على سيادة جده او بالعكس كافي الآية
فانه اذا قيل اولادك فهم منه اعتبارا واهتمام واذا قيل انا وما ادرك فهم منه زيادة اعتبارا فافهم من التعجب
والعظم بما ذكره ولا يخفى في الرتبة والاعتبار هما فيهم مما ذكرنا فافهم قوله كقوله ان من سائهم سادوه البيت لجا
ابن عصفور بان ثم على ظاهره والبيت من قبل ارجاء الترتيب في السببية بان يدعى ان الحداه السود من قبل الآ
والاب شاه ذلك من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو القفر من شيان تلك لم كل عمرى ولكن من شيان
كم من اب قد علم ان ذوى حجب كاعلا برسول الله عدنان وقوله روا عليه بان قول الشاعر قبل ذلك تخرج

بما يتألف من هذا المعنى وذلك لأن مضمون الكلام على اجابته ان سور الارب سابق على سور الجدة كما ان
سور الارب سابق على سور الارب وقوله قبل ذلك نصريح بان سور الجدة مقدم على سور الارب وهذا لا سواد جعل
قبل ذلك متعلقا بآثاره لا من جهة قدمت عليه اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلا تدا إذا جعل قبل
ذلك خلاص جده وجب ان يتصف الجدة بالقبلية وقت انقائه بالسيادة لا من حيث هيئة الفاعل حال كونه
فاعلا والجدة لا يتصف بالقبلية الا ان قبل ان يجامع الارب في الوجود اذ لو جامعه لزال القبلية الى الحقيقة وقد
جاء عن ذلك بان عوى الشاعر ان سادة الارب لما حصلت عن سيادة الارب على سيادة الارب امتدت استبداد
الى اول وجود الجدة في سادة الارب مقترنة باختيار حصولها سابقا عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى
اول وجود الجدة فيكون قول الشاعر قبل ذلك مخالف للمعنى الذي قاله ابن عصفور فقاتل قوله احتمال ان يكون
قولك ينفع في قول هذا التام يكون اذ لم يكن الجملة الاولى لازمة للثانية او لم يوجد دليل آخر على عدم ارادة الرجوع
اذا وجد دليل على العطف كافي قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله وقد يقال المراد بالابطال ليس الاجعله في
حكم المسكوت عنه والتلاوة لا ينافي قوله فكسب فيه العبارات كناية عن الاشكال حيث اذا لم ير في الطالب سبكي
لجزة قوله وهو ان خذكم في خذ خذ لانا اذا انزل عود وضرب وخذ عند اصحابه تخذيل اي حذم على خذ لانا
والسبيل للثلاثين يقال سولت له نفسه امر اي يقفه له ومشدد في حال من ضمير الفاعل في خذكم يقال
ادخل الى كذا واستدراجا اي ادناه على التقدير في الكلام ابناء الى ان حقيقة الاستهزاء لا يتصور من غير
لانهم حيث وجهل قوله بعد تسليم ان القابل في انا الشريعة الجزاء المشهور ان الشريعة مضافة الى شرطها فانها
فيها هو الجزاء ووجه بعضهم كالشيخ ابن الحاجب عدم اضافته كفى فيصح ان يعمل شرطها فيها كما عمل في معنى انقائها
فان جعل انا في قولنا انا خلوت قرأت القرآن مثلا ظرفية جردة كانت مضافة الى ما بعدها ومعوله لقرأت فيكون
الحصر مستفادا من التقديم وحده وان حصلت شرطية مفعولة للجزاء اعق قرأت كما هو المشهور وكان الحصر مستفادا
من التعليق بالشرط كما في قولك ان خلوت قراءة وبيان ان يعتبر التقديم مفعولا للتعليق في فادة الحصر باعتبار
ان الشرط مفعول الجواز في المفعول التام وهذا لا ينافي التزامهم لتقدير الشرط لاجل تلكه اخرى وان جعلت
للشرط كاذب اليه جميع كان التعليق مستفادا فادارة ليدل اذ احسن لجزء مقدم عليه حتى يستفاد الحصر

فيها **قوله** ولو سلم ان لو سلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص فلم يسلم ان هذا التقديم حاصل فيها
فيه لان العطف على مبتدأ **قوله** اذا الشرطية هذا الشارة الى رفع ما ذكره او لا وقوله ولا شك في اشارة الى ما ذكره
ثانيا وقوله ثم هذا الشارة الى رفع ما ذكره ثالثا **قوله** سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط يعني كون انا الشرط
لا يضر بالنظر الى المقصود الاصل وهو حصول الاختصاص المانع من العطف واما قولنا فيما سبق لما ترى ان تقدم
المفعول ونحوه من الغراف وغيره يفيد الاختصاص في النظر الى الظاهر الغالب من كون انا ظرفية **قوله** نعم ليس
ينطلي قد سبقنا في اوائل الكتاب ان الشارح ذكر في شرح الكشاف في قوله نعم وما على الذين يتقنون من حسابهم
من شي الا ان القاعدة كلية بحكم الاستعمال لا يجوز الاستعمال بخلافه وان الشيخ اضاف القول بذلك في دليل
الاجاز **قوله** فهو على ضربين قيل مناضرب ثالث وهو ان يكون الاول موقفا على الثاني بخلافه من السفر
صلبت وتوصيات ووقع مثله في كلام البلغاء ممنوع **قوله** فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم من هذا
القبيل فبدحت لان الظاهر ان المقيد بالمقيد بالشئ مقيد بذلك الشئ فيلزم ان يقيد الاستهزاء المقيد بالقول
المقيد بالخالق بذلك الخلق فالجواب له **قوله** لا على اخبارهم عن انفسهم بان استهزؤن بدليل انهم لم يهتج لا نا
لانهم انما استهزؤا من انفسهم على خبر الاخبار بكونهم معهم لان الاخبار المذكورة هي الاخبار صادرة عن جميع القلب
بدليل ما ذكره صاحب الكشاف في جردوى التاكيد في قوله نعم انا معكم حيث قال واما غاطبة اخوانهم في الاخبار
عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق وعفة وفوز نشاط وهو لا يوجب عندهم متقبل منهم فكان مظنة
للحقيق والحق ان الاستهزاء يترتب على هذا المذكور فان قلت مراد الشيخ انه لعطف الله يستهزئ بهم وجعل من
القراب الثاني لئلا يترتب الجزاء على مجرد القول والاخبار بكونهم معه قصد ليدل بترهم خلاف الواقع قلت هذا
انما يتصوره دون نظر فاصر خاف من فائدة التاكيد في انا معكم ورفع قوله لا يكون مقتضى الفصل على وجه الوجه
فالوجه اننا انما اليه **قوله** فان كان بينهما كال الانقطاع بلا ايمان او كال الاتصال فيه بحث وهو ان يمكن اعتبار
الايمان مع كال الاتصال كما يمكن اعتبار مع كال الانقطاع والوجه هو العطف ايضاً فلم ير عبثه ولم يترقب له
يعمل الا قام سبعة مثلاً اذا سلمت هل شرب خرافك لا تركت شربه يكون قولك تركت شربه تأكيد للثبوت
السابق ولو لم يترتب بالاولى لزم تعلق النفي بالقرآن كافي قولك لا ويدرك الله ويمكن ان يجاب بانهم يعبرون

رفع الابهام كما ينبغي كالانقطاع الى تصور عطف احد المتعديين على الآخر حتى يعطف الابهام فلتأمل
اما الاول والثالث فلعدم المناسبة اي عدم الابهام وانما تركه لئلا لا يتوقف عليه ولا تقدم المناسبة اي
موجود في الخامس وجوب الوصل **قوله** فلعدم المفارقة المفتحة الى الربط فيه بحث وهو ان هذا المعنى بما يتم
الجملة والمفرد فيلزم ان لا يقع ولا يحسن العطف التفسيري بالوارد في المزمع انما شاع حسن اللزم الا ان يوحى
منع عند البقاء وشيئونه في عبارات المصنفين لا في كلامهم **قوله** فكل حرف امر مجرى بمقدار ادخال الكلام
الحرف انما هو باعتبار الاسباب من قوة المرض والتسيف والريح وغيرها والا فالحرف امر واحد وانما نقل الحرف
كل امرئ مع بقاء الوزن لان ما ذكره هو المناسب لمقام الحرب حيث باقى فيه اسباب الموت من التسيف والريح
ومخبرها من كل جانب ان قلت فنقول الشارح فان موت كل نفس مجرى بمقدار الله لا يلزم غرض الشاعر وان
كان مطابقا للواقع قلت مراد الشارح الاشارة الى وجوب اعتبار العموم في المضاف اليه اعني امرؤ كما اعتبر في
في المضاف اليه وهو الحرف لا في المعنى على دخول الشاعر وغيره من اهل السفينة فيه وقد تقرر فيما سبق ان النكرة
في الاثبات قد يم بوسطة المقام وانما لم يقرض في بيان حاصل المعنى للعموم المختبر في المضاف لظهوره فنقول
الشارح بلازم غرض الشاعر **قوله** اذا حبست بالمرساة المرساة آلة الاسراء وهو الحديدي تعلق في البحر
لتقف السفينة ويقال لها بالفارسية **تكرره** والضمير للحرب فانها موشة سماعي يقال وقعت بينهم حرب
قال الخليل تصغيرها حرب بلاهاء وابتدع العرب وقال المبرد الحرب قد يذكر وقيل الضمير للكعبة وهي
الجيش **قوله** وقيل الضمير للسفينة والمعنى قال مقدم العموم للملاحين ارسوهم الى السفينة ولا يجوزها كونها جملا
قوله والوجه ما ذكرنا اوله لان المصراع الثاني بلازمه اشتد ملازمة ولما على القولين الاخيرين يحتاج الى تكلف
وهو ان يقال انهم عجلوا بخروجهم من السفينة خوفا من الفرق والهلاك فلم يقيموا ولم يتوقفوا المعالجة السفينة ولا
للاشتغال بشرب الخمر **قوله** لان الغرض لتعليل الامر لا فيخرج لان الموازنة ليست علة خارجية للامر بالاسراء بل علة
او لا يخرج انهم ينفذون هذا المعنى اقول الثاني غاية الاول ولا ينافي كون الاول علة خارجية للثاني الا ان
علة خارجية لدخول الجنة والدخول غاية له فالاولى ان يقال لوجزم لكان المعنى على التعليق ان يقيموا انوارها
والمراد ليس الى التخييل اي اقيم السفينة البتة لاجل تحصيل هذا المم فلتأمل **قوله** قلت لماذا ذكر ان يكون لم قال

ابن هشام في معنى اللبيب لاحاجة الى هذا الجواب لان كاتبة البيت على انفراد لا تحملها من الاعراب انما في كلام
الحاكم فلا ينافي جزء من المحكي اذ المحكي انما هو مجموع الجملتين وذو المحل هو المحكي لا خبره ولما في كلام المحكي في كل واحد كان
هذا مما يمكن ان يصار اليه ههنا لولا عدم المص فيما سبق قوله ثم انما علم مما دل على من الاعراب واعلم ان خلاصة
مراد الشارح في هذا المقام والله اعلم ليس الا ان يقول ههنا امران الاول كمال الانقطاع والثاني وجوب الفصل
عنده فيما اعمل من الاعراب والمصنف مثل الامر الاول لم يتعرض للثاني اذ لم يورد في المثال الا المصراع وليس فيه
الفصل فيما اعمل لهما كمال الانقطاع فنقول الفاضل المحقق لا كمال الانقطاع كما توقعه الشارح ثم محض اذ ليس
في كلامه ما يفيد قطعاً بل ما اشترط اليه من ان تمثيل المص بجزء كمال الانقطاع لا ترك العطف لاجله ولو كان
فبالله محل من الاعراب واما قول الشارح فيما سبق لما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى آه فتعقبت منه لوجه الفصل
في المحكي لا يوضح لمثال المصنف ومراده وسياق كلامه يكاد ينادي عليه لم يكن كان لسمع وهذا التوجيه انرفع الاعتراف
الاولى ان يفسر اعتراضات ذلك الفاضل **قوله** اولاً لانه الجامع بينهما هذا على تقدير اتفاق الجملتين في الخبرين
الاشتمالية لان عدم الجامع بينهما انما بعد سبباً لانقطاع على تقدير هذا الاتفاق ولا فالاختلاف سبب
لكمال الانقطاع حيث اذا جاء مع عدم الجامع لم يفتد به فلا يقال اجتمع هناك لانقطاع سبباً **قوله** مؤكداً
للاولى اريد لا عتباتا او بياها قيل اريد بكل واحد من هذه الامور ما يفيد فائدة ذلك الواحد كما يظهر من التقرير
في موضع كل منهما لانهما لاصطلاح الى كل واحد منهما من التواضع والتواضع هو الثاني باعراب سابقة فلا بد
ان يكون للسبق اعراب لفظي وتقدري او محلي مع ان الكلام يشمل المحل الذي لا يحمل طامته ذلك ان يقول المراد من قولهم
هو الثاني باعراب سابقة كونه كذلك فيما سبق اعراب او انه باعراب سابقة نعمنا واثنائاً وان كان خلاف
النظم والمحل ان يكون التواضع ما يتلو السابق في احوال اخرى على الاكثر فالقييد بذلك بناء على القالب صرح به في
اللب وشرحه للسيد ونوبته ان الدما مسمى صرح في شرح المعنى بان قوله ثم امركم بانعام وينين بدل اصطلاح
من قوله ثم امركم بما تعلمون مع انه يقول العرب مطراناً ما بين ذباله فالثقلية بمعنى ما بين ذباله الى الثقلية
مخوناى فخرج ربه فقال وفي الآية وجه اخر وهو انه يريد بالنداء ارادة النداء قوله فخاء طابا سناً بائناً
او هم قالون بئنا ما حال والبيان صدره البيوت وقيلون من القبول وهو التور في الظهور يقال قال قيل قيدا

وقوله ^{زاد} وبعبارة الجملة ايضا حال عطوفة على ما كان قد قيل في اهلها باسنادين او قائلين وانما خص هذين
الوجهين لانهما وقتا الغفلة والراحه فيكون نزول الغدا اشد وانقطع فان الاخر اريد به عقيب نزول
المطر فان قلت الاخر اريد به عقيب نزول المطر فكذلك السحاب في مجيئه الاستغارة ان الغدا موضوعه لما بعد
في العادة من تباعين متراخ قال وهذا يختلف باختلاف العادات فقد يقصر الزمان والعادة يقتضي اعتبار المهلة
وقد يكون بالعكس والامر من قبل الثاني وعو ثم الذين كفروا يرون يوم يؤذونهم في الكسوف عطفه على
الحمد لله على معنى ان الله حينئذ ينجي بالحمد على ما جاء لا يحل لها من الاعراب كما ستحق قوله وانما التفت فلما لم يتبين عطف
البيان ثم وانما عن التاكيد وعن البدل فيتميز بان المقصود من التاكيد التقرير ورفع توفيق غلط او يجوز ومن البدل توفيق التوكيد
كما ساق واستيفان قصد الجملة الثانية وليس شيء من ذلك بمقصود من التفت وهو ظاهر قوله وهذا المعنى مما لا يخفى
في الجمل قال الفاضل الحنفى ان يكون التابع والاعلى بعض احوال المتبوع مما لا يتحقق في الجمل والا كان الجمل محكوما عليها بالبدل
الجمل من حيث هو لا يصلح لذلك هذا الكلام والمبادر من عبارة ان ضمير به راجع الى كون التابع والافعال صلاحيه ان الجملة
الثانية لا يجري مجرى النعت ولا يلزم ان يكون محكوما عليها بكونها والذات على احوال متبوعها مع انه بطا ان المحكوم عليه
حقيقه يجب ان يكون غريبا مستقلا ملحوظا في نفسه اصله والجملة بعون عن ذلك وفيه نظر اما ان لا يكون هذا التعليل
مستوفى بوقوع الحمل بدلا وعطف بيان شلا تقول لو كانت الجملة عطف بيان للملزم ان يكون محكوما عليها بكونها والذات على
نفس المتبوع وهكذا تقول في البدل وانما ثانيا فلان المحذور في وجه الضمير عن معنى الجملة مع ان جملة لا يظن ان
قياس ما قل الفعل لا يخرج عنه ولا يصح منوع وانما ثالثا فلان هذا البيان يدل على عدم جواز كون الجملة صفة للقرآن
وقد صرح الجواز توصيف النكرة بالجملة وان لم يخرج توصيف المعرفة بها ونقل عن بعض الافاضل ان ضمير به راجع الى بعض
احوال المتبوع والمعنى لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة النعت من الجملة الاولى لزم ان يدل الثانية على بعض احوال الاول
فيلزم ان يكون الاول محكوما عليها بان الثانية كما يجوز حمل بعض احوال الشيء عليه ويرد عليه ايضا الوجه الثاني والظاهر
في عدم وقوع الجملة ثانيا لما ذكر في شرح الفوائد الباقية وذكره الشهاب ايضا في حواشي المفتاح وغيره من ان النعت
يجب ان يكون ذاتا الى من هو مستقلا ملحوظا في نفسه والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجهان ولكن هذا ايضا لا يخرج عن
اشكال ان قد سبق ان ليس المراد بالنعت والبدل وغيرهما معانيها الاطلاعية بل المراد كون الجملة شبهة بالنعت ونحوه ولا مانع

ان تصور الذوق السليم بين الجملتين تصورات مختلفة حسب اقتضاها متباينة بشانها اعتبارا من متفاوتة
تفاوتة نصيب الجملة بمنزلة الصفة للقول وتفاوتة بمنزلة عطف البيان وهكذا وقد ذكر الشيخ في مواضع من ادب الجحان
الاشارة الى هذا من جملة ما قال في موضع من القطيف ذلك قوله تعالى يا هذا بشر ان هذا الملك كرمك ذلك
قوله ان هذا الملك كرمك مثابك بقوله يا هذا بشر او داخل في صفة من ثلثة اوجه وجها هو فيها شبهة بالتاكيد
وبوجه هو فيه شبهة بالصفة ثم قال بعد ذكر وجهي التشبيه بالتاكيد وانما الوجه الثالث الذي هو فيه شبهة بالصفة
فهو ان لا يكون بشر فقد ابدت له جنس سواء اذن في الحال ان يخرج من جنس البشر ولا يدخل في جنس البشر وان كان
كذلك كان اقامة ملكا مقبلا وتعيين ذلك الجنس الذي اريد ادخاله فيه ثم اوضح لك بنوع بسط كيف لا يحمل على
الاصطلاح لم يخرج ان يكون جملة عطف بيان جملة اذ قد ذكر ابن هشام في معنى اللبيب ان ما لا ينفك لا يعطف عليه عطف
لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات وايضا ينقل عن ابن مالك ومحمد بن السيد فليرجع اليه
قوله ان يكون الجملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة الاول على تقدير ان يكون الاسم السورة او القرآن
والثاني على ان يكون بالمؤلف من هذه الحروف تفرق العبارة مساحية لان كون الطائفة من حروف المعجم مستقلة لا ينافي
كون جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين اما ابتداء محذوف الخبر او بالعكس فالنقد على الاول الممثلة وعلى
الثاني انه الم الم المعجم اسم مفعول صفة محذوف اي حروف الخط الذي وقع عليه الانحجار وهو النقط او مصدر
كالانحجار عليها فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز الشارح في شرح الكشاف ان يكون معنى
الانحجار ازالة العجمة بالنقطة وهذا انما يتم اذا جعل كون الحرف للتبليغ او سميها في هذه الكلمة قوله وهما حروف
اخر خارج عن المقصود مثل ان يكون لا ريب في خبر المراد ذلك الكتاب او عراضا او حالا او غير ذلك مما هو مذكور في
الكشاف ونفس القاضى وغيرهما قوله وان الذي قساه في الصحاح يقال فلان اهل الكذا ولا يقال ستا مل والغامسة
منه لكن العلامة التخرى قد صح هذه العبارة في الاساس قوله مما يرمى به جزاها الجزاء بالكسر مصدر يجازف مجازفة
اي اخذ بغير تقدير ومعرفة بالكتابة فارسي معرب لواف والمجازفة التكلم من غير حيرة وينتقد وضد على المصدر اي يرمى
به ويجوز ان اي يرمي بطريق الجواز قوله فوافقه وزان نفسه الوزان مصدر قولك وازن الشيء الشيء اي ماواه
الوزن وقد يطلق على النظر باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء اذا كان مساويا لمقابلة شيء آخر في

ان من الامور وهو المراد هنا **قوله** اي هو هدى اشارة الى ان هدى غير مبتدأ وحذف وانما لم يجعله مبتدأ وحذف
الحسن على تقدير فيه هدى لغوات المبالغة المظن **قوله** فزاد وزان زيد الثاني اعتراض عليه الفاضل المحشي بان الانشج
عطف هدى للتعين على اريب فيه لاشترطها في التاكيد به لذلك الكتاب ثم اجاب عنه بجواب حسن تبين منه
عدم العطف في قوله تعالى فوجد الماء فكلهم اجمعون مع اتحاد كلهم اجمعون في التاكيد به الملائكة فليست اقل **قوله** ولكن
ذكر الشيخ يعني ان كلام الشيخ يدل على ان اريب فيه بمنزلة التاكيد اللفظي فيكون مخالفا لما عليه المذهب ومن تبعه من
منزلة التاكيد المعنوي **قوله** اي القسم الثاني من كمال الاضلال ان يكون ثم قال في شرح الفوائد الغيائية وفي كون
الفصل في البدل من باب الاتحاد نظر لانه ليس للاتحاد دلالة في حكم الجملة الفارقة عن المعطوف عليه اللهم الا ان
يقال ان ذلك الحكم اي كون البدل منه في حكم المطروح في المفردات والتوابع الحقيقية بخلاف هذه فانها كانت تابعة
كلامه **قوله** وهذا المعنى مما لا يحقق له في محل الاسماء التي لا محل لها من الاعراب اي التميز بمجموع الامر من المذكورين
لا يجرى في محل الاسماء التي لا محل لها من الاعراب فانه لا يجرى فيه التميز بشئ منها وقد اشار الفاضل الى حقيقة
فلا يروى ما يقال من ان هذا الكلام يدل عند من له ذوق سليم على ان عدم تحقق كون الثاني مقصودا بالنسبة إليهم
الحمل سواء كانت زوات محل ام لا مع انك اذا قلت ضربت رجلا ضربه اخرون ضربته زيد حرقا قصدت النسبة اليه ليم
معنى بدل الكل بل مرتبة هذا وفي شرح الفوائد الغيائية ما يدل على جواز جعل الجملة بدل الجملة بدل الكل من الكل حيث
فتح قولنا فغنا بالاسودين تغنا بالما والتميز ان كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى فظهر له كانت الجملة
الثانية بدل الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت الجملة الثانية عطف
بيان الاولى وتاكيد لها **قوله** فلو انتم لم تعلموا انكم بانعام وبنين فان قلت الكلام في الجملة التي لا محل لها من
الاعراب وقوله انتم انتم لم تعلموا في محل نصب لان اول الآية وانتم الذي انتم لم تعلموا قلت لو سلم ان الكلام
في ذلك فلا يتم ان الجملة الاولى هي ما مثاله محل من الاعراب فان الاعراب لجميع الموصول والصلة على ما اشار اليه الشريف
في اواخر الحالة المقضية لتقديم المسند من شرح المفتاح والموصول بعده والصلة لا محل لها من الاعراب كما ذكره ابن
في الباب الثاني من كتاب المعنى **قوله** فلا تلهيه بالانتماء والمطابقة قال الفاضل المحشي يمكن ان يجاب عنه بان يبقى
على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة فيقول طلب الفعل من الغير ارادة منه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول

الشيء هو الكراهة وفيه بحث لان مقتضى عدم الفرق بين الطلب والارادة كون مدلول الشيء الذي هو من اقسام الطلب
بلا خلاف اما ارادة الكف او ارادة عدم الفعل وايضا كان فالكراهة لا تترك مدلول الشيء لانفسه اللهم الا ان يبقى
مراده ان ذلك يبقى على مذهب من لا يفرق بين طلب الفعل من الغير وارادة منه لا بين الطلب والارادة مطلقا كما ذكره
ان من يقول طلب الفعل من الغير ارادة منه يقول طلب الكف من الغير كراهة الفعل منه فتأمل **قوله** والتاكيد
بالنون دال على كمال هذا المعنى فيه بحث لان هذا شراح لا يطابق المشرع ان المفهوم من هذا الكلام ان يكون التاكيد
بالنون سببا لاصل الدلالة اعني ان يكون استفادة الكمال في لا يقين من النون والمفهوم من قول المحقق لا يقين
او في تبادر المدلول لا تلهيه بالمطابقة مع التاكيد ان يكون التاكيد سببا لوصف الدلالة اذا ظن ان التاكيد
كالمطابقة وجب كونه او في لوجه اصل الدلالة اللهم الا ان يقال ان مراد الشارح من الكمال في قوله والتاكيد
بالنون على كمال هذا المعنى الكمال البالغ لان درجات الكمال متفاوتة ولا تند على الكمال البالغ عين وجه كونه
او في تبادر اصل الكمال فيجوز ان يكون الكمالين تدبر **قوله** وقريب من هذا ما يقال انه قد تبين الفاضل المحشي وجه
القرب بان اللفظ اذا فهم منه قصدا وصححنا غير الموضوع له فانما يكون حقيقة فيه او مجازا مشهورا وان لم
يصل الى الحقيقة لكن فيه نظر لان القصد يحصل باستعمال اللفظ في المعنى فاذا استعمل اللفظ في غير الموضوع له
وكان القرينة في غاية الوضوح حصلت القرينة ايضا وان لم يكن اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا فالاولى ان لا
يقتصر على الامر من المذكورين بل يقال نعم غير الموضوع له قصد اصحيا اما احد الامر من المذكورين او يكون القرينة
في غاية الوضوح **قوله** ويمكن ان يقال انه مني على ان الامر شئ يتضمن النوع منه بمعنى انه جزء كراهية اليه
مع تدبر صريح بهذا الشريف في شرح المفتاح فلا يروى عليه ما اورد به البعض من ان يقتض الامر بالشئ الشيء عن ضده
افتقاره واستلزام عقلا لا ان هذا الشيء جزء ذلك الامر نعم يروى على هذا التوجيه ان مقتضاها افتقاره لانه اذا
على اظهار الكراهة ضمتا وهو ليس بمقتضى بل المقصود لانه على كمال ذلك الاظهار والفرق واضح واعلم ان مجرد كون
بالشيء مقتضا للشيء عن ضده لا يكفي في كون الشيء المذكور اصطلاحا بل هو موقوف ايضا على ان مدلول الشيء هو
الكراهة وهذا ظاهر ثم ان قوله وهو اظهر كراهة اقامته لا يوافق المراد لما عرفت الان مجمل على حذف المخاف اي
وهو كان اظهارة وفيه ان التوق لا يلازم فتأمل وزان حسنا في اعجب الدار حسنا يربطه في حكم بدل الاستعانة

وهذا ظاهر على توجيه المم والماعطى قول من يقول الامر بالشئ يقتضيه التمتع عن ضده بالمعنى المتبادر وهو في حكم بدل
البعض من الكل لان عدم الاقامة مغايرة لما اراد بالمغايرة ذاتا ومنه وما والذات وان لم يتحقق في العمل الا ان
اعتبر حاصل المعنى فيزول من تلقا فلا يرد ان المغايرة بحسب المفهوم لا ينافي كون الثاني بدل الكل بل هي شرطه **قوله** لكنها
كثيرا وافيد لم يورد لغير الوافيد شأ أو مثاله قوله نعم بل قالوا مثلها قال الاولون قالوا انما تشاؤنا وكنا تاربا ونظائرا
انما المبعوثون فان الكلام الاول غير راف بالمقصود **قوله** من القصور لا تارة والبالقرينة المتأخرة الخفية اعني قوله لا
نكن في السر والعلانية **قوله** فوسوس اليه الشيطان الآية عدى الوسوسة بالى لثقتها معنى الانهاء والاقفاء واضاف
النجرة الى الخلد باذعان وان لكل منها سبب لعلوا الاكل ومعنى ملك لا ينل لا تنطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال
اقسم بالله ابو حفص رحمه الله على ما ذكره العلامة في الفائق ان اعرابيا في عمر بن الخطاب فقال ان اهل بيعة واني
على ناقه ودر بر وعجفاء نقباء واستجده فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي يحمل بغيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول
وهو يشي خلف بغيره اقسم بالله ابو حفص رحمه الله ما سها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فخر من فخر وعمر يقبل من
اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فخر الله صدق حق القيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحتك وضع
فاذا هي نقباء وعجفاء فخله على بغيره وزوره وكسبه وفي بعض الروايات ما ان بها مكان ما سها الذي جرحه الظهور
الجبب الهزال والنفقة بالقيم او لا يابيد ومن الجرب قطعاً متفرقة **قوله** لا اذا قطعنا النظر عن الفاعل في فيه
وهو انه لم لا يجوز ان يكون الوسوسة لادم عليه السلام مبتدئا بقول مخصوص وهو الفعل المقتيد بالمفعول الحاصل
خبر ان يفتقر الفعل المقتيد بالمنعول مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت المفسر عام قلت المفسر بعد اعتبار الفاعل
اعني وسوسة الشيطان لادم عام ايتم فمائل **قوله** يسومونكم سوء العذاب قال سمعت حنفيا اى اوليته اياه
او اوردته عليه **قوله** فحي طبع الواو ثم هذا ظاهر لكن في الكلام في وجه تخصيص الآية الاولى بترك الواو والثانية
بأيرادها ويمكن ان يقال وجه التخصيص انه تقدم في سورة ابراهيم قوله نعم وذكرهم بايام الله اي بعبادته وبلاده كما
قيل فثاب العطف على سوء العذاب ليدل على انه نوع اخر ويكون فيه بعد اذ انواع النعم والمحس التي اشبه بها
متمتع تعالى وذكرهم بايام الله ولان ذلك السياق في سورة البقرة كما لا يخفى ولك ان تقول اية البقرة من كلام تعالى
لم نعلم بعد المحسن واية ابراهيم كلام موسى فقد رها ويحتمل انه لما تقدم ذكر النعم جعل يذكرها ببيان ليس منكم

في ابراهيم عطفه ليحصل نوع من تعديد النعم فاسب قوله اذكر وانعم الله عليكم فمائل **قوله** فانه بين عذاب اليوم الكبير
وفي الآية وجه اخر وهو جعل الله محكم صفة لليوم بتقدير العايد اي فيه **قوله** وشبه هذا كمال الانقطاع انه
شتمل على مانع من العطف ينبغي ان يرد ويقال مع المغايرة الكلية والافالمانع من العطف موجود في كمال الانفصال ايتم
ويستحق الفصل لذلك قطعاً اما لكونه قطعاً للوهم او لان كل فصل قطع فيكون من تسمية المقتيد باسم المطلق **قوله** او
الفعلان يتم قال الفاضل الكاشي اراها فعل الجهمول من يرى بركن من عمل مع الفعل المعروف وحقيقة ذلك ان
اى معنى اطلق متعلقا الى متعولين فاذا اوردى بغير متعلق الى ثلاثة معانيل ويكون معنى زيد ارى خالداً اعني فاضلا ان زيدا
جول خالداً انا عر فافضل ولا يورم الاقسام الستة بقوله اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة فان ذلك يصحح بان
المتعولين في شبهة كمال الانقطاع ليس بينهما مناسبة وما ذكره منها صريح في خلافه نعم لو قال هناك اما في الاول فلعدم
المناسبة واما في الثالث فلشابهة الاولى في اشتماله على المانع مع المغايرة الثانية ليرد هذا لا يقال اذ هناك بعدة التما
عدم الوجه للعطف لتحقيق المانع سواء كان المانع خارجيا ام لا قلت المانع موجود في الثاني والرابع ايتم فلا وجه لجعلها
نفسا الاول والثالث **قوله** لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغى فيجوز لان في القطع احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر
واحد كونه تأكيد لا بغي وبينا ناله او بدله منه ففي كل من الفصل والوصل اتمام بخلاف المقص فلا يخفى تعطيل الفصل باتمام
الوصل على ذلك ويمكن ان يقال الامر عند الفصل موكل الى العقل والعقل يدفع الاحتمال المذكور بالتأمل في السياق وايضا
الاستدراك ظاهر في الجملة لانها مستقلة بشأنها واتم عند الوصل فالجزة باللفظ والعطف على القريب كالنقص في الواو **قوله**
فلان النعم في العطف اقرب منه في تركه فلذا اخير الفصل **قوله** لا للوجوب كانهم التكاكي لانه لم يبين لوجه الفاضل
ان التكالي وبين وجبه ذلك البيان ان كلامه آخر الى ان عدم عطف الله يستهزي بهم على قلوبهم انما اذا وجد
لونه على عدم اشتراك القيد جاز اعتبار العطف على الجزاء المقتيد دون لزوم الاشتراك بين المعطوفين في القيد الثاني
لعدم ظهوره في ثمة على ان المعطوف عليه نفس المقتيد اعني فالواو بدون اشتراك في القيد وهو الخلو وظهوره في قوله تعالى
الواجب اجلهم لا يتأخرون ساعدا ولا يستقدرون وانت خبير بان عدم الاعتداد على الترتيب الضعيف عين الاحتياط
بل انما ذكره لوجوب الفصل **قوله** لا فانقول الاول ثم فان عطف الشرطية قبل رعاية المناسبة واجبة في الكلام البليغ فلا يخفى
عطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية لتحقيق المناقاة بينهما والتماس حيث لزوم اشك الشرطية ولزوم عدم اشك للا

وكذا لزوم القطع للاسمية ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس لتحقيق اصل المناسبة
بينهما من حيث ان كلاهما جملة مقطوع بها واما ما اورد من المشايخ فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير
المتبادر والشرطية خبر فلا يكون المعطوف شرطاً وانما الثاني محمول على ان لا يستفاد من على لا يستفاد من مع
اعتبار اشتراك التبدل على اوجه احكام بناء على ان معنى قوله لا يستفاد من ساقه ولا يستفاد من لا يستطيعون
على غير قوله لا وطب ولا يابى الا في كتاب مدين وقوله كلمة فار على سواد ولا يابى **قوله** دليل انه على مطلق
بقوله الظاهر المناسبة فان قلت لا تقرب بهذا الاستدلال فانه انما يشعر بوجود الجامع بين جملة الله يستهزى بهم
جملة قالوا انما معكم والشاغل انما منع وجود الجامع بين جملة الله يستهزى بهم وبين جملة الشرطية قلت الجملة من
اجزاء الشرطية فلجامع فيها جامع فيها فانهم **قوله** فلوكونها جوابا لسؤال اقتضاه الاولى صرح الشيخ في دليل الامحاز
بوجود القطع في هذه الصورة وهو المتيقن من شرح المفتاح وانما الخلاف في سبب القطع فمنهم من يقول السبب هو كمال
الانقطاع لاختلافها طلباً وخبراً ومنهم من يجعله كمال الاتصال وهو ارتباط اللذان بالانقطاع كاذناً ومنهم
من يجعله بان حقهما ان يكونا كلا في شخصين فلا مجال للعطف اذ لا وجه لعطف التلخيص ههنا وربما يقال لو حصى بالوارد
ينهم ان من جملة السؤال وعلى كلا وجهين فهو متيقن بوصول قوله ثم وما كان استغفار ابراهيم لاية الاله فان صد الاله
وهو قوله ثم ما كان للبق والذين استغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انه اصحاب الجحيم
فتقتضي لسؤال فرقة قوله ثم وما كان استغفار ابراهيم الاله جواباً له وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال الواو استنافية
لا عاطفة فلا اشكال وقد عاب بان المعبر في صورة الاستنافية التردد في حال المسؤل عنه بان حاله كذا ام لا فان
من السؤال المعبر في الاية الكريمة ونظايرها التقصير فليس من صور الاستنافية والفرق واضح فان المطلوب في الاول
يبلغ ما احمل فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفي الثاني وقع ما اورد فكان كل واحد مما يورد الى الغرض من السؤال
الجواب في طرف وكان المقام مقام وصل يقتضي المناسبة من وجهين والمغايرة من وجه آخر فبدان لمية النطق وهي الوجه
الثالث التي ذكرتها سابقاً جارية في هذه الصورة فالوجه فيها ايضا النطق اللهم الا ان يقال لم يقدم السؤال في الاية
الكريمة لاستيفاء حضوره في الاذعان وغناه الجواب عن البيان ومع لم يعتبر الاتصال بين الجملتين بل كان خطاً كانه بيان
لكن مناسب بالجملة الاولى كان المقام هذا الاعتبار مقام وصل وفيه ايضاً نقص لا يخفى الا لا يلزم هذا الاستبعاد وذكر

الجواب والله اعلم بالصواب **قوله** وغير ذلك قال الفاضل المحقق في تنبيه المتكلم على كمال فطانت وادراكه ان الكلام الثاني
مقتضى السؤال وعلى بيلاده السامع وعدم تنبيهه لذلك لا بعد ايراد الجواب وفيه بحث لان التنبيه يكون الكلام السابق
مقتضى للسؤال اذا كان كمال الفطانة كاي دل عليه كلمة لا يكون عدم التنبيه له بداية فلا يقع الاعتبار الثاني للقيم
الا ان يجعل الاضافة في كمال فطانت ببيان ايراد بالبلادة عدم كمال الفطانة **قوله** بخلاف ان ايراد في نعيم وان
التي اورد في حجم لان من باب التنايل لان المحكوم عليه في احداهما مقابل المحكوم عليه في الاخر وكذا المحكوم به **قوله** معنى على نقد
سؤال لانه لا حصل المتقنون بان الكتاب هدى لهم خاصة لتجده السؤال بان يقال ما بال المتقين خصوصاً ذلك فوقع
الذين يؤمنون جواباً لهذا السؤال وفي قوله على تقدير سؤال لانه اشارة الى ان الجواب متصل بما هو منشاء للسؤال
من غير احتياج الى تقدير تشبيهه بالسؤال وتنبه له منزلة لانه جعل الاجزاء في حكم المتقين مترتباً ومبنيّاً على نقد
سؤال تأسر عنها قبله **قوله** اي ما بال كعليه قال في الفتاوى ما بال كاي ما حالك والسؤال عن الحال بعد العلم بكونه
مريضاً يكون عن سببه احرامه تشتغل بتمام رطوبة بقلبك حال كونك عليه لانها بعد اسباب المرض اي سبب بعيد
عبد الوفاء لانه سبب السبب **قوله** وعدم التاكيد ايم مشعر بذلك هذا اذا جرى الكلام على مقتضى الظاهر وانما
الاولى خلافه فيمكن ان يكون السؤال عن سبب خاص وترك التاكيد بناء على ادعاء ان يكون سبب علة العاشق
سواء اوردت ام متعين لا ينبغي ان يكره العاقل او ينك فيه **قوله** فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص
منه لا يبنى على سوق الكلام مقتضى الظاهر المتبادر والا فالتاكيد معان غير دفع الشك ومرد الانكار كما سبق وليس
فالله مخبر فيه ما حتى يقال لو كان السؤال عن مطلق السبب لكان سؤالاً عن صورته الذي لا يتصور فيه شك وتردد
حتى يؤكد في الجواب كما اوضحه الفاضل المحقق قوله فهو بيان لمطلق السبب فان قلت كيف يترتب السبب على السبب
بالناسخ ان الواقع ترتبه عليه قلت من حيث ان ذكر السبب يقتضي ذكر سببه **قوله** وهذا البغ الوصلين وقواها لانه
ادعى فيه ان ذلك يبلغ في كاله الى حيث لا يحتاج الى حرف الوصل وقد يناقش فيه بان كلامه من هذه الاقسام المتعلق
بالمقام وكل منها يبلغ في مقام من الآخرين مثلاً اذا اقتضى المقام الوصل يكون قولك فالعبادة قوله يبلغ من قولك
العبادة قوله فكيف يحكم عليه بانه يبلغ الوصلين على الاطلاق والجواب ان مراده ان المقام اذا اقتضى مطلق الوصل
هذا التركيب يبلغ فيه ما قبله من تقبليل اللفظ وتكثير المعنى **قوله** فيستأون هذه الثلاثة هي المقامات قال في شرح

المفتاح اذا قلت اعبد ربك فان كان المخاطب منكرا لاستحقاقه العبادة او مترددا فيه او خالي الذهن مع انما
انكار او سؤا كان قولك ان العبادة حق له جيد في الغاية لمصادفة مقتضى المقام والعبادة حق له رديا لحالوه
عن ذلك وفي العبادة حق له متوسطا لاشتغاله على شايبة تأكيد واشعار بالسببية وان كان خالي الذهن من غير
المادة افكارا او ترددا ومنكر او مترددا مع اعتبار ما ينزل الانكار والتردد كان قولك العبادة حق له جيدا في الغاية
وان العبادة حق له رديا وفي العبادة حق له متوسطا لتفريده من الكلام الابتدائي وان كان من لا يناسب الا وصل
الكلام بما قبله جرح ظاهر بالان على السببية كان فالعبادة حق له جيدا في الغاية والعبادة حق له رديا وان العبادة
حق له متوسطا لان ان يعنى غناء والقائه في الجملة وان كان من يناسبه الوصل الحق كافي لاجود العبادة حق له فهو قالوا
سلما قال سلما يحتمل ان يكون تقاضا ولم يبلغه عبرة فيها مثل ما يعبر في اللغة العربية ويحتمل ان يكون بها لاتهم كما
على ما قبل عالمين باللغة العربية نعم شيوخ هذه اللغة انما كان من اسمعيل عليه السلام **قوله** زعم العواد ان فهدان
الزعم الذي يستعمل في الباطل ولهذا قيل زعموا مطية الكذب فليناسب المقام ولوبدل زعم يعلم لكان احسن **قوله**
جمع عا ولا يعنى انه ليس جمع عا دل فان فاعلا صفة لا يجمع على تواعل وقد عرفت في الكلام في شرح الديباجه فليست كالمنا
كون عا ذله صفة جماعية تنسب على الظاهر الذي لا بعد عنه الا صار في القول بانه يجوز ان يكون جمع عا ذله
بمعنى رجل عا ذله على ان الشاء للمبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس بقيا سقي **قوله** اى وقع عنه الاستدناف لغيره الى
ان الفعل في كلامهم المعنى استوقف سندا الى مصدره بالتأويل المشهور كما في قوله وقد جيل بين العبر والنيران
ولان يقول هو سندا الى الطرف بعد كما يشعر به قوله كما اذا عرفت المستأنف عنه والوجهان مطردان في مثله
قوله اى اغارة ذكر ذلك الشيء الاظهر ان يقول ان قوله باعادة صفة من باب المسألة على غلط قوله قالوا افترج
شبهنا جمل ذلك طبعه قلت الجواب في حجة ونسبنا على ما هو في الديق انشاء الله ثم والمراد به ذكر الصفة وقد يقال
المراد بالاسم العلم وهو موضع للذات مع جميع الشخصات فاذا ذكر اولها كان الصفة مذكورة بالنتج فاذا ذكرت بعدا
وجدت الاعادة فيحصل الدلالة **قوله** قلت وجهه انه اذا ثبت شئ حكم او رده عليه الفاضل الحق ان سؤال المخاطب
عن سبب احسانه مثلا او جرحه اذ هو اعلم بالاسباب الجاسلة له على افعاله الاختيارية فربما ينسب ما هو الصواب بتفصيل
فان قلت ليس في كلام الشارح ما يدل على ان السؤال المقدر من جانب المخاطب حتى يرد ما ذكره بل قوله لما احسن صيغة

الماضي دون لما احسن يدل على ان الشايل غير المخاطب قلت قول المتكلم في الجواب صديقك بالمخاطب يدل على اعتبار
السؤال من المخاطب فاجعل على خلافه فنفى ظاهر فان قلت رد الفاضل الحق اقامة وجه لو كان كلام الشارح في المثال المحقق
الشايل وليس ذلك بمنع من بل ظاهر قوله فان قلت ان كان السؤال في الاستدناف عن السبب ليجد على ان كلامه ليس في
خصوص المثال ولذا لم يقل فان قلت فان كان السؤال فيما سبق من المثال فيمكن ان يصور السؤال الجواب في مثال يمكن
ان يقدر فيه السؤال عن السبب مثل ان يكون احسن زيد الى عمر وصديقه القدير اهل له ثم انه لم يرد ان يقدر السؤال عن
السبب واجبه كل مثال كيف وقد سبق منه فغير يقدر السؤال عن الاستحقاق فقصوده الاشارة الى الجواب بالنسبة
الى التقدير واحسن ما يمكن ذلك التقدير واحاله الجواب بالنسبة الى تقدير اخر الى المقايضة قلت هذا لا يفيد لان قوله
والسؤال المقدر فيهما لما احسن نص في جواز اعتبار السؤال عن السبب فقوله فان قلت ان كان السؤال في الاستدناف
وان لم يكن مخصوصا بالمثال السابق للتدقيق وله قطعان واغراضه اللهم الا ان يقال لفظه او في كلام الشارح او هل
حقيق للاضراب بمعنى بل ومعنى الاضراب ابطال تقدير السؤال المذكور رد اعلى من زعم ان التقدير هو واعلم ان ايراد المحجة
سبق على ان احسن في المثال على صيغة الخطاب كما نص عليه الشارح ولما اذا كان على صيغة الحكاية فلا يحتاج ان صلافة
المطارد فيكون سببا لاحسان المتكلم فلا يرد كما لا يخفى على الفطن بقى في كلام الشريف بخان الاول ان قوله نعم تصور ذلك
الاولى او اراد ان يخفى غيره هل يعرف ذلك ام لا اللهم اعلم ان فيه مما جعل منع لان الاصل اعق قوله احسن بطريق
الخطاب ليس الا لافادة لا زائدة الخبر وحقيقة الكلام في اعلم احسانك الى زيد ولا يخفى ان الالب ان يقدر السؤال
الجواب بنسب الاصل فلو قل معق السؤال المقدر هل يعلم لما احسن اليه ومعنى الجواب اعلم انه مستحق للصداقة القدر
الممكن بعد ابر حلة فصلا عن اصل الثاني ان السؤال اذا كان هل هو حقيق بالاحسان استحسن التاكيد في الجواب لكونه جملة
ملقاة الى الشايل المتردد وذكر موجب الاستحقاق المعق عن التاكيد انما هو في القسم الثاني والاول خال عنه فيكون المثال
الاول مستقيما وهذا هو الذي حمل الشارح على تقدير السؤال عن السبب فقوله السؤال المقدر لما احسن وهل هو
حقيق بالاحسان لف رفس مرتب تامل **قوله** وليس يجري في ما يرد صور الاستدناف فاقبل اى ليس يجري كون الجواب
باحدا من اعني بالمطارة الاسم بارة واعادة الصفة اخرى في جميع صور الاستدناف بل يجوز ان يقع جواب عن السؤال
عن السبب او غير يدور باعادة اسم وصفه وانما امرنا انما لا يتوهم من قوله منه ما ياتي باعادة الاسم ومنه ما ياتي

على الصفة المحصورة بالقيود لذلك إثباتا وادعاء منه ومنه **قوله** بالغدو والاهل الخ في الاصل فيقبض الزواجر
والمراد ههنا الغدوات بغير الفعل عن الوقت كما يقال آتيتك طلوع الشمس اي وقت طلوعها وانما المجمع اعتبارا
للاصل لان المصدر لا يشق ولا يجمع والاصل جمع اصل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب وقد جمع على اصل واصائل
كانت جميع اصله وجمع على اصلين مثل يعبر ويعبران **قوله** كانه قيل من يسيح لم يصرح في دليل الاجاز بان السؤل الشغل
على الفعل اذا كان مقدرا لا يجوز حذف الفعل في الجملة الجوابية ان قلت فاقوله في الآية قلت له ان يقدّر من السجّون
له فصل جال اي هم رجال فصد الاستيفاء هو الاسم لا الفعل **قوله** لم الف وليس لم الف مصدر الغد بالغد
اي سكن اليه والجهة والالف مصدر الغد بالغد والايلاف مصدر الغد بالغد **قوله** فحذف هذا الاستيفاء
فيلجوز ان يكون الاستيفاء في هذا البيت مذكورا لا محذورا ووجه انه لما قال زعمتم حرك السامعين ان يسيح
ويقولون ان تنكروا لك فاجاب بقوله لم الف والدليل على انكار المتكلم ذلك انظر زعمتم لان استعمال الزعم في الكذب الكثرة
قوله مؤكدا للجواب وبما قاله لان المراد بكذبهم انهم يخالفون في مقتضى الاخرة فاصل معنى قوله لم الف وليس لم
الف عين معنى قوله لا تدين **قوله** فلدفع هذا الوهم جي بالواو العاطفة يحكي عن صاحب ابن عبادة انه قال هذه الواو احسن
من واوات الاصل على خبره والمراد بالفتح **قوله** وقد تقرر بعضهم في قوله الزور في وجهه كونه خطا انه يحتاج كما
اعترف بنفسه الى ان يقدّر اصل الكلام هكذا واتما الوصل فاما لدفع الابهام واما المتوسّط فيقيد بغير محذوف ليس
لحذفه نظير بل ضرورة واعتبر اليه **قوله** لان لا يعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا لان اخذ الميثاق يقتضي الامر والتقي
والمعنى على تقدير القول اي قائلين لا يعبدوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم لا تعبد واجواب له فلا حاجة الى تقدير القول
وقيل لا يعبدون مقتضى بان المصدرية بدل الميثاق فلا حذف ان عاد الفعل الى الرفع فعلى هذا يكون قوله اصله
يكون الآية مما نحن فيه بل يكون من عطف المذموم على الممدوح لان امرح مؤل بالمصدر معطوف على خبر مؤل **قوله** لانه معنى
الاموالان تؤمنون ارشادا الى التجارة النجحة وتعليم طاه والمتمارفين في التعليم هو الامر والهدى ون الخبر **قوله** الا عند الله
بالنداء فيه جرح لاهل التصريح في شله انما يلزم اذ الموقد قرينة واضحة على تغاير الخاطئين اذ لو وجدت جرح المطفئ
تصريح عريف النداء كما في قوله نعم يوسف اعرض عن هذا واستغفر لي ذنبيك ولا تخفي ان افراد احد الفعلين وجمع الاخر في الآية
قرينة على اختلاف المخاطبة فلا ليس **قوله** فلا يجمع عطف بشي عليه اجاب صاحب كشف الكشاف بانه لا مانع للعطف على جواب

بان خطاب

بلا يكون جوابا اذا ناسبه فيكون جوابا وزيادته وكأنهم قالوا انما يارب فقيل انما يكون لكم ذلك او بشيهم يا محمد بشيهم
لم وقد يجاب ايضا بما ايها الذين امنوا علم للفقير والمؤمنين والنجاة المدونة عام اي نعم لكنهما في شأنه علم لم يمنع التبشير
وفي شأنهم نوع الايمان المذكور فحوزان يقع يؤمنون مع بشيهم فانا كلا في بعضها فقدر **قوله** ليس المقيد بالعطف هو الامر ان ارادته
ليس المقيد بالعطف الامر من حيث هو امر في الجملة الانشائية التخييرية من حيث خصوصيتها بالجملة من حيث انها وصف ثواب المؤمنين
واراد بالجملة في قوله وانما المقيد بالعطف هو جملة وصف ثمارا يدبها في قولهم وبالجملة وقولهم وجملة الامر وانما طاه هو الامر
الاجمالي اي الحاصل كما يشير اليه قوله بل يؤخذ عطف الحاصل من مقنن **قوله** والمعنى المقيد بالعطف حاصل الكلام الذي هو
وصف ثواب المؤمنين اي المتصور في العطف ذلك لخصوصية الجملة الامر من حيث هي لذلك حتى يطلب طاه كما وانما
فرا صاحب الكشاف ولك ان يقول هو معطوف على قالوا الخ فهو معنى على عطف الجملة من حيث خصوصيتها لا ان يشي بمغزا
من فاعله معطوف على قوله فاقولوا ذلك كانه قوله الفاضل المحقق وبهذا التوجيه تبين ان لا اعتبار على كلام الشارح وانما
اعراض الفاضل المحقق واما اعتبار عطف الفضة على الفضة على الوجه الذي ذكره هذا الفاضل فهو ما افاده الشارح ايضا في
شرح الكشاف لكنه لا يخلو عن نقس لان الانسج التصريح بتلك الجمل لانها مناط الجواز وهذا غير خفي على من تدبر في
الكلام فادركه الشارح في هذا الكتاب توجيه اخر لكلام الكشاف غير ما ذكر في شرح الكشاف **قوله** لكن من شرط اتفاق
المؤمنين انهم شام في معنى اللبيب عطف الانشاء على الاخبار وبالعكس منع البائيتون وابن مالك في شرح باب المفعول
من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازة الصغار وجماعة مستدلين بقوله نعم وبش
الذين آمنوا في سورة البقرة وبش المؤمنين في سورة الصف قال البهتان واجازة سيدي بن جاور في زيد وعمر والعاقلان على ان
يكون العاقلان خبر محذوف ثرا ووجه عدة ابيات سند هذا على جوازها فيما لا محل له من الاعراب واجاب عن الكل بقول الفاضل
المحقق اثر اتفاق الجملتين خبرا وانشاء في عطف الجمل التي لا محل لها من الاعراب مما لا نزاع فيه على نظر الله الان يقال
مراده ان لا نزاع فيه بين الحقيقين من علماء البيان واما ما نقله ابو جحان عن سيدي بن جاور فقد صرح ابن هشام بان غلط
وانما قال سيدي بن جاور ان لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رقت او نصبت لانك لا تنفي الاعلى من اشد
وعلمه ولا يجوز ان يخلط من يعلم ومن لا يعلم فجعلها بمنزلة واحدة وقال الصغار لما منعها سيدي بن جاور فقد نفت علم ان زوا
الفتى بصحبة ابي جحان في كلام الصغار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصغار اذ قد يكون للشوا ما كان ويقصر على ذكر احد

لأن الذي اقتضاه المقام وأعلم أن الشيخ بهاء السبكي حاول التوفيق بين كلام الفخامة وكلام البيهقيين في هذه المسئلة لما
خاصه أن أهل هذا الفريق يرون أهل البيان متفقون على صحة وظاهر كلام كثير من الفخامة جواز ولا خلاف بين الفريقين لأنه
عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة فافهم **قوله** فكان أمر النبي صلى الله عليه وآله أن يوردى معنى هذا الكلام في لفظه كأنه إيماء
إلى توجيه آخر وهو أن يقال أمر النبي صلى الله عليه وآله أن يوردى على سبيل الحكاية أي قلتم قول هذا البيت على طريقة قراءة من قراء قل
لذين كفروا أن فتواهم الآية بناءً على ما صرح به صاحب المفتاح في بحث الإيجاز وذكر الفاضل الرمدي في شرحه
قوله من القوى المدركة العقل أراد بالقوى المدركة القوى التي يكمل بها الأمر كسواء كانت مدركة أو معينة في الأفعال
قوله هي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بأن هذا الأصغر هو هذا الخلو فيه بحث لأن النسبة التي بين الطرفين في المثال
المذكور معنى جزئي مدرك بالقوة الوهية عند المثبتين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك
والحكم عندهم لا بد أن يدرك الطرفين والقبض حتى يتمكن من الحكم وهذا انتموه الحس المشترك فلا يجوز أن يكون الحكم في المثال
المذكور الحس المشترك فإن قلت الحكم هو النفس لكن يمنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب أن يكون هناك قوة ترسم
فيها صورها كلها فالحس المشترك في المثال المذكور آلة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم الذي لها باعتبار النسبة فإما
نسبة الحكم إلى كل من القوتين مجازاً باعتبار كونها آلة الحكم قلت فالصور عند الحكم لا يجب أن يكون بالاجتماع في قوة واحدة
لأن كما يكفيه الارتسام في آلات متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت نحو المشترك بالدليل المشار إليه على أن الأقرب أن الحكم
في المثال المذكور للوهم لا الحس المشترك لأن القوى الباطنة عند مشيئتها كالمرايا المتقابلة تنعكس إلى كل منهما ما ارتسم في الآلة
والوهية هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها لا لها تسلط على مدركات الفاعلة فينازعها فيها ويحكم عليها
بخلاف أحكامها **قوله** فإن استعملها بواسطة القوة الوهية سميت بتخيلا كاصحابه فإن قلت كيف يستعملها النفس في
المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهية والصور المحسوسة ليست مدركة للوهم قلت لما نهيت عليه النفس أن القوى الباطنة
كالمرايا المتقابلة فلا تغفل **قوله** وإن استعملها بواسطة القوة الفاعلة إشارة إلى مغايرة العقل للنفس الناطقة فإن
النفس الناطقة جوهر موجود في الجنون والعقل عرض مفقود فيه وبعضهم يزعم الاتحاد بينهما كما بين في موضعه **قوله** مثل
الاتحاد في الجبر وغيره التمثيل المحض عنه والمزيد من المسند والمنه إليه بناءً على أنه في قانون الجبر وكذا حكمه بأن هذا القول
غيره العلم مخالف لما سبق من أن الحاكم هو الحس المشترك إلا أن يريد ما سبق أن الحاكم هو العقل بواسطة الحس المشترك كما

اشترت اليه مع ماله وما عليه **قوله** وفيه نظر لأن الضابط قد يمكن أن يقال مراد الشارع العلامة أن الأقلية و
الأكثرية قد يكونان محسوسين وذلك عند كون مفرضا محسوسين لا على معنى أنها المحسوسات بالذات بل المعنى أنها
من المحسوسات بالغير كالحركات ومثالها بناءً على أن العقل يحكم بحسب الأحاسيس بثلاثة من الأمور المحسوسة مثل أنها
الأكثر من اثنين في بعضها وهذا بخلاف كون شيء من الأمور المحسوسة عللة فاعلة لشيء فأنه لا يبعد أن يحسب الأحاسيس
أوهي بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل قال الفاضل المحقق في شرح المفتاح لما كان العقل يميز بين الأشياء ^{المتشابهة}
ويشبه اليه الأمور الصغرى المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والضابط سبباً في دفع الاجتماع نسب
الجمع بها إلى العقل ولما كان التوهم مما يتقبح عليه الأمر بما يناسبه وكان شبه التماثل والمضاد وشبه مناسبة لتلك الآ
المتقضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها إلى الوهم ولما كان الخيال محلاً لتقارن صور المحسوسات التي منها ينزع صور
الوهميات والعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت أو جزئية محسوسة أو موهومة إلى الخيال والفتا
والاجتماع الجمع المناسب لتقارن في خزانة الصور أو لا فالأول هو الخيال والثاني ما أن يكون بواسطة أمر مناسب الجمع
وتقبضه بنفس الأمر وهو العقلي والأمر الوهمي **قوله** نوع واحد زيد في أحدها عارض أراد به الصفة والتوارد فكان القول
بأن الصفة بياض زيد فيه شيء يسير لا يخرج عن حقيقته وكذا التوارد حضور زيد فيه شيء يسير **قوله** ويتم أن هذه الثلاثة
نوع واحد بسبب اشتراكها في إثراق الدنيا بغيرها إنما اشترقا حاشياً بالاول والثالث وعقلياً بالثاني لا فاصلة أوار العدل
والأحسان **قوله** واتحاد وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف خرج بقوله ^{بين}
تقابل التلب والإيجاب وتقابل العدم والمملكة ودخل قوله على محل واحد الاتحاد بين الجواهر أعني الصور النوعية للفتا
ومن لم يثبت الاتحاد بينهما اعتبر الموضوع يدل المحل وبما ذكرنا ظهر أن المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا باعتبار
الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف يخص التعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين التوارد والجزء متلاقفاً
حاشاً من مطلق التقابل مسمى بالتعاقد وقد لا يعتبر هذا التعريف فيشمل التضاد تقابل التوارد والجزء ويستقيم تضاداً مشتركاً
وبخلاف التقابل في الأربعة يتبين هنا بحث وهو أن تعريف التضاد الحقيقي الذي عليه غاية الخلاف لا يناسب المقام لأن التساكي أو
العلاقة والموضوعة من جملة أمثلة التضاد وليس بينهما غاية الخلاف بل غاية الخلاف إنما هو بين الحلاوة والمرارة إذ لا يخفى على
منصفان بيان الحلاوة والحويصة ليس أشد من عذوبة الحلاوة والمرارة وقد صرحوا بأن صد الواحد إذا كان حقيقياً لا يكون



الأول واحد انهم يشترط ان مراد التكاكي هو التضا الحقيقي انه لم يجعل البياض والصفرة متضادين بل عدلها من قبل شبه القائل
ولعل هذا هو الباعث للشراح على اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادين لا يستلزم من الجواب الاول عن الاعتراض على عدد
التكاكي الاول والثاني من شبه التضا لان نفسه كانهما الفاضل الحقيق **قوله** لكنهما لا يتواران على المحل لكونهما من الاجزا
دون الاعراض ظاهر هذا الكلام يدل على ان التواران على المحل انما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت من ان المحل اعم من الموضوع
والحقيق لا اعراض هو الثاني الاول فتأمل **قوله** ولذلك اختلف التصورات في اختلاف اسباب التضا وتارة في التباين
على هيئة مخصوصة من نسبة اختلاف في فاعله وقوله فكم تصور الاضداد انما اشار الى اختلاف الصور في التركيب وقوله وكم
من صور لا يغيب اشارة الى اختلافها في الوضوح واختلاف الصور وتارة وان كان يتضمن اختلافها في صورها لكنه قصد التباين
على امثلة **قوله** وظاهر انه لا يمكن جعله صورة من شتمه في الجبال فيل هذا التباين انما هو في تصور بقا الصور يتبع الصور المتقاربة
والاخرى انه لا ينفك لا يساعده عبارة التكاكي فان عبارة هذا التباين ان يكون بين صورتين تباين في الجبال **قوله**
للقطع بانواع العطف في غير المير الحدي في رتبة الشرف منها في شرح المفتاح بقوله قلت لان ذلك الاستماع مطلقا فانه
اذا قصد بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف لان التصور الاصل هو هذا القيد فاذا قصد بيان وقوع تلك الامور في
الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا لغير العطف لانه ليس جازما بل لا ينافي مع ما عرفت من ان التكاكي لا ينفك في نفسه عن كونها
تكون حالة ثالثة مقتضية لكال الانقطاع هي ان لا يلتفت الى وجود الجامع ليرى ان التكاكي وغيره اللهم الا ان يتخذ
يقال مراده بعدد الجامع المذكور في الحالة المقتضية لكال الانقطاع عدم الجامع المختلف اليه سواء كان هذا العدد بانواعه اصل
الجامع او بانواعه الاشتاق فانهم **قوله** ونحو الشمس والقمر في زمانه وحرارة الاربع حدة هذا التباين بالمعنى وعبارة التكاكي هكذا
الشمس وحرارة الاربع وسورة الاطلاق والرجل اليسرى من الضمير وبين المجوسى والفارسيات كانهما حدة فلفظ كانهما
قطعي على ان المثال من قبل عطف المير واما المثال على الوجه المذكور الذي اوردته الشارح والحقيق ليس يتعين كونه من عطف
المير لانه كما لو كان من عطف كمال غير في الخبر في الاولين فظهر ان جزم الحقيق بكون المثال من قبل عطف المير بالنظر الى عبارة
التكاكي **قوله** فتعريفه في ما قبل هذا الكلام وما بعده قد بينا التفاضل الحقيق في ما قبل الكلام وما بعده ثم اوردت في كل منهما لكن
فالتباين الاول بحث لان التاخير الذي لا يمنع التقدير بحسب الاعتبار وهو كاف فالتاخير اذا اريدت بقول الامور الحادثة والحكم
عليها بالحدوث فالتاخير لا يفي في صحة العطف ان يتبعها صفة الحدوث فالاولى ان يجاب عنها ان التباين انما هو في الجامع غير ملتفت اليه

والله

والله لما اعتقد ان كلامه هو حيث قال في الايضاح وانما ما يشهد به ظاهر كلام التكاكي في مواضع من كتابه انه يكفي ان يكون
الجامع باعتبار المير عند الخبر او قبل من قودها من غير منقوص من حيث ان يعنى زيد شاعر وعمر كاتب فان غير صحيح كما عرفت
ويجوز في ذلك هزم الامير المجد يوم الجمعة وخاطريد في فيه ولعله سهو فانه صرح في مواضع منه بانواع عطف
قول القائل حقيق حقيق على قوله خاتمي صديق مع اتحادهما في الخبر **قوله** فظهر القيد في قوله الوهمي يريد ان الله لما ذكر كان
المجلدين الشبيين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في ظهوره اذ بالصور الذي اعتبر
فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم بظهور القيد في القولين المذكورين وهذا القيد انما يلزم من تعريفه ولا يرد على
نفس عبارة التكاكي لانه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد في المير عنه وفي الخبر وفي قودها فاعلم ان مراده يتصور
بما في قوله الوهمي ان يكون بين تصورين فيهما اتحاد الى ان يكون بين تصورين متصوراها على قياس ما سبق **قوله** فهو غلط
لان قوله وهذا الكلام فيه بحث لان الله بعد ما حمل في الايضاح كلام التكاكي على التباين وفتح منه قال ثم قال الجامع
بين الشبيين عقلي وهمي وحيالي اما العقلي فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور الى اخر ما ذكره فلا يتعين ان قصد
هذا الكلام اصلاح كلام التكاكي بل يجوز ان ينقل كلامه بعبارة اخر منه فلا يتعين ان يريد بالشبيين المجلدين وبالتصور
العلوم التصوري ويقصد بذكره معرفا الى مجلس العلوم التصوري المتناول لكل متصور سواء كان خبرا عنه او خبرا
او قدا من قودها كيف ولولم يحمل على هذا لم يصح قوله قال التكاكي الجامع بين الشبيين ثم وهذا قال جمال الدين في
ثم المراد بالشبيين المجلدين لانه يصدر بيان الجامع بين المجلدين لعطف احدهما على الاخرى ولانه قد صرح التكاكي
بلفظ المجلدين فوجب حمل كلام المؤلف عليه والاصح النقل **قوله** ولعمري انه كلام في غاية التسوط اما اذا حمل على مذهب
البرهان فلا يتشبه تقديم الفاعل حال كونه فاعلا بايقاعهم واما اذا حمل على مذهب الكوفيين فلا يوجب عبارة صدرت
عن التكاكي بمذهب ضعيف لا يقول بدمع الفناء عنه بوجه حسن في غاية التسوط عند ارباب هذا الفن لان ما
يستعملونه في جرح الاستماع هذا غاية توجيهم وانت خبير بان احتمال التركيب للوجهين ولوعند البعض بلفظ الفصل **قوله**
ولا يحصل المناسبة بان يؤول في الثانية فعليه صرفه فحوز يد قائم وقد عرفت ولا نسب شيئا من الكلام ان يقول سببه صرفه
فحوز يد قائم وعرف قاعده وهو ظاهر **قوله** وهذا يفي على ما ذكر السيراني ومن تبعه ان الظان لم يأت بالبناء بالعكس اعني ان ما ذكره
السيراني معنى هذا المذكور **قوله** والذي يشهد به كلام بعض المحققين او اورد من الخارج حيث قال في ايضاح المنفصل واما

الموضع الذي يستوي فيه الأمران فان يكون الجملة الأولى ذات وجهين مستقلة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون
الرفع على ناول الاسمية والنصب على ناول الفعلية وفي هذه العبارة تكلفان احدهما في حق الاشتغال على جملة اسمية
لان الشغل عين الشغل عليه والثاني في حق التاويل والاسمية فان الاسمية صريحة لا حاجة فيها الى التاويل واللام الان يقال
سبق على المسألة **قوله** ترتيب قبل الرفع بين الترتيب والتبعية مع اشتراكهما في ان كلاهما يتعلق بالمباحث المتقدمة
ان ما ذكر في جيز الترتيب حيث لو تامل المتأمل في المباحث المتقدمة لفهمها بخلاف الترتيب **قوله** وهو جعل الشيء
ذاتاً في الصحاح الذئاب بالكر عقيب كل شيء وذاتاً الوارد في الموضوع الذي ينتهي اليه سبيله وكذا الذئابة بالضم
الذئابة التابع **قوله** عن تكلف معلق آخر بالكرى شيء اخر مفيد للتعلق ان قلت فاي حاجة الى التفسير قلت قبل بحسب الضمير
ليس للربط بالضرورة كون الحال مفراً شتافاً **قوله** تنبت بالحال المعنى لذي الحال واما الجملة في قولك انيك والمجس
قادر فهي حال وبيان للوزم الفاعل وهو زمان الايمان فكأنها بيان للفاعل لا خلا لان المقصود من الحال التثنية
بيان ان الفعل صادر من الفاعل او وقع على المفعول قبل ان يتلك الصفة والهيئة والتقدير بما يفيد اذا كان بالصفة
المتغيرة فالمبتدأ لان كون الفعل صادراً او وقعاً على الهيئات والصفات اللازمة امر معلوم **قوله** فلما صرح الشعر
فاسى وهو عريان غامرة ولم يبق سوى العودان ونام كما دناوا والبيت لسهيل بن شيان من قصيدة مظهرها
صفحة عن يميني وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوماً كالذي كانوا صفحت عندي عفون عن جر
وصرح الشراي ظهر وانكشف ونام اي جازيناهم **قوله** تشبهاً بالحال وجد الشيء كونها حاكماً لصاحبهما يكون نكرة
مخصوصة يريد ان ذالحال الذي لم يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وذو الحال ههنا اعني قريش
وقوعه في سياتي النفي مختص لانه في حكم الموصوف والمفعول على قريش من القرى ولذا لم يجب تقديم الحال عليه كذا في شرح
المفتاح ومن هذا التوجيه بانه لا ينافي في قوله ثم سبعة وثانهم كلهم اذ ليس سبعة في حكم الموصوفة حتى يتبع الحال
الحال فالحق ان قوله ثم وثانهم كلهم سبعة كما يشهد به اخراؤه اعني ثلثة ابعدهم كلهم وخمسة سادسهم كلهم اذ لو حمل
الحال خرج النظم عن الانتظام ولا شك ان معنى الجمع يناسب معنى التصوق وباب المجاز مفتوح فلعل الواو عليه تأكيد التصوق
المذكور فيكون هذه الواو اتم فرماً للناطقة كالتى بمعنى مع والحالية والاعتراضة وهنأجث وهوان المذكور في كتاب الفخر
ان وجوب تقديم الحال على صاحبها عند تحق نكره بناء على انها لو تأخرت لا ثبت بالصفة في حالة النصب نحو قولنا

رجاء راكبا ثم قدمت في حالة الرفع والجر وان لم يلتبس طر الباب وهذا الالتباس خارجاً فيما اذا كان ذو الحال نكرة مختصة
بجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ترتيب تقديمها عليه ايها الفرق نعم الواو افع لا تناسب الحال بالوصف ولهذا لم يتقدم
على غيرها في الآية الا ان الكلام في بناء عدم التقديم على كون ذي الحال في حكم الموصوف والى ان تفرق بان الالتباس فيما اذا
كان ذو الحال نكرة مختصة اشد لان الحال تبين الهيئة والوصف يتبين الذات والنكرة الى بيان الذات اخرج منها الى بيان
الهيئة فالحال على الوصف خارج واما اذا وصف مرة فقد حصل بيان الذات وناسب اي تبين الهيئة بعد فالحال على الحال
خرج بغيره ان يقال اذا كفى مطلق تخصيص ذي الحال في رفع وجوب تقديم الحال عليه ليجب ذلك التقديم في مثل جاء في
الكبار جل بل يتصور ويحذف نكير ذي الحال تخصيصه بتقديم الحكم عليه وهذا خلاف ما صرح به ولا يرد على هذا ما اورد
على القول بتخصيص الفاعل في مثل جاء في رجل بتقديم الحكم من ان تخصيص لما كان بالحكم كان تخصيصاً خاصاً بعد الحكم فاما
كان على غير التخصيص وظاهره فلتأمل والوجه عندى ان يعدل جواز الحال في الآية بلا تقديم ذيها عليه لما ثبت اليه من كون
الواو افعلاً لا لالتباس كما اشار اليه الشارح في آخر هذا الباب في لا يرد قوله ثم وثانهم كلهم فتدبر **قوله** كما هو مذهبنا
الكشاف هو اقل ما ثبت واول هذا المعنى **قوله** ولا نكرة مختصة ينبغي ان يفيد بعدم تقدم الحال لا يجوز وقوع النكرة المختصة
الحال اذا تقدم عليه الحال نحو جاء في راكبا جل على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الحالية الحالية على الضمير الحالية
بالواو لا يجوز تقدمها على ذيها رعاية لاصل الواو الذي هو العطف لكن نقول ان اصعب على جوازها عند الجمهور وان منعها
الغاية نقله الدمامين تامل **قوله** اولى باللزم لذلك الكلام لثمة السابق قوله لذلك الكلام ظرف مستقر ومفعول
الكلام ولى باللزم الثابت لذلك الكلام لا للتو متعلق باللزوم حتى يورد ما ذكره الفاضل المحقق من ان الصحيح ان يقال بالاول
وهذا الوجه وان كان لا يخلو عن نوع خدشة بناء على ان المضمون من كون هذا الشرط المذكور اولى باللزم كونه اولى بالانصاف
واللزم الثابت للكلام السابق لا يقتضيه بغيره لكنه يخرج الكلام عن حضيض الضاد وهما وجوه اخرى في التوجيه
احد طان اللزوم مصدر من الفعل المبني للمفعول ومضاه الكون ملزوماً وظهوره تفسير التقدير فاسبق يكون الكلام
مستقلاً وثانها ان قوله الكلام السابق مرفوع بقوله اولى لانه فعل التفضيل وذلك اشارة الى الضد وثانها انه مرفوع
باللزم لانه مصدر واغمال المصدر المعروف كثير **قوله** الكوم وان شئت واطلسوا العلم ولو بالعين اعلم ان كلمة الواو وان في
اشارة هذا المقام ليست لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للنفي ولا قصد التعليق والاستقبال بل كل منها مستعمل في تأكيد

الحكم البتة وهذا ترى القوم يقولون انها للتاكيد **قوله** فانت مطلق والطلاق البتة اخرها المراد يجوز من حيث ان
الاية البين والبيان والظواهر الجلي من حيث المراتى عاصت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة بين اجزاء
كلام واحد كما هو الظاهر من كلامه من غير خلاف ان الظاهر ان قوله بالمرأة في كلامه مستقل وقيل آخر المصراع المذكور كذا
ومن جرح اعنوا ظلم لكن الرواية في هذا البيت غير متينة مكان الية واحل فيه رواية اخرى لم يطلع عليه **قوله** فري
كل من فيها وحاشا فاننا المصراع لابي الطيب المتفق في مخرج كافر الاحاديث صدره ويحتمل الدنيا احتقار
محرب ويروي في اكثر الكتب ما يدل من **قوله** اي لا يقطع حال كونك بقدر ما يقطع كذا هذا على احد الوجهين في قراءة
الرفع في تستكثر والوجه الاخر في ان يقطع عملها وما اذا قرأ بالجزء على ان يبدل من من من اي من المن اي لا يقطع
ولا تستكثر فليس مما يخفى وفي الية وجوه اخر من كونه في التقاسير **قوله** فيمتنع دخول الواو كما يمتنع في المفردة
انما عدل عن عبارة الايضاح حيث قال فوجب ان يكون بالغير وحده كالحال المفردة لانه يرد عليه حجب الظاهر انه لا يذكر
دليلا على كون الوصف المذكور في الحال المفردة مؤثرا في وجوب الاقتصار فيها على الغير ليم كلامه ووجه عدم الواو
على ما ذكره هنا هو ان ليس للمخوف اتصالا للمضارع المتبى بالحال المفردة في وجوب الاكتفاء بالغير بل الخافه
بما في استماع دخول الواو وقد راسا على استماع دخول الواو في الحال المفردة حيث استدلالوا على ان اصل
الحاق مطلقا ان لا يكون مع الواو بقباسه على الخبر والنعت ثم بين وجه مخالفة الأصل في الجملة فبين بقاء المفردة في
الأصل وانما ان يرد عليه ايضا من ان هذا قياس في اللغة وقد منع كثير من المحققين في جوابه ان ما ذكره الخافه من قيل
الحمل على النظر لا يقياس فتقوى فهو من ان يرد عليه في ايضاح الفصل وغيره من ان التعليقات المذكورة في امثال هذه البنا
بيان مناسبات ولا فاضل الدليل هو الاستعمال **قوله** اما على ان يكون شتر كما بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستعمال
انما يذكر المذهب الثالث وهو انه حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال لان مفيد عن افادة مطلوبه وهو دلالة المضارع
المقارن على ان يترك الاول بان المضارع يطلق عليها كما يطلق الاسماء المشتركة على معانيها وبانه وضع للاخبار
حدث ما من لفظ الماضي وعن حدث خاص لفظ المضارع فلو لم يكن هو مشترك بين الحال والاستقبال لزم ان يكون
من انما المقاصد لا يوضع لفظ المقارن القوي بالاشتراك ويمسك الفرق الثاني بان المتبادر من الحال ولفظ الاستقبال
محتاج الى ترقية وبان المناسب ان يكون للحال حقيقة كما للماضى خصوص والمستقبل بخلافه وتمسك الثالث بان وجود

حتى

حتى حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود والفضل المتقدمة كما لا يخفى **قوله** وهذا نظر لان الحال في جواب النظم
حقيقة الفاضل المحض في وجوب تصدير الماضي الواقع حاله **قوله** واسكت وجه الضرب قال الله تعالى
نصبت وجهي لما يضره **قوله** فلما خلت انما فهم البيت الاطلاق جمع اطلاق وهو جمع ظن ويراد به الشك والقوة
وقيل المراد بالاطلاق الاسلحة ومالك اسم جعل قال الغلب الرواء كلامهم على ارهنتهم ماضيا على ان ارهنته يعنى رهنه الا
الاصل في فادروا وارضهم على انه مضارع وحاصل معنى البيت لما خلت منهم هربت وخلصت وجعلت ما كاسر هو ناصد
وبما لديهم **قوله** ومثله قوله لم تزد وفي الية في شرح الاب للشيخ عبد الله ان وجوب الاقتصار على الغير في المضا
البيت اذ لم يكن مصدرا بقدر ما اذا كان مصدرا بها فقد غلبه الواو لقوله لم تزد وفي وقد يقولون ان رسول الله
اليكم وما ذكره الشارح اظهر **قوله** ومعناه ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي لم ينفذ في الفعل الماضي
المتغير كما يحضره للحاطب ويصوره لتعجب منه كما يقول رابن الاسد فاخذ السيف فاقتله ثم ان **قوله** فيعتبر عن بلفظ
المضارع بالنظر الى المثال الذي وقع الكلام فيه لا ان يطلق حكاية الحال الماضية هذا اذ قد يكون التعبير عن الماضي
لفظ اسم الفاعل من قبل الحكاية كما صرح جوابه في قوله لم وكلامهم باسطة من جهة الوعيد ولا يعمل باسطة في الفعل مع انه
يترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال والمستقبل وبالجملة ليس معنى حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذي في ذلك الوقت
على ان على ما تلتزم به كافي قوله وعن من تتران على ما ترجمه الفاضل المحض في حواشي شرح المفتاح بل المصنف حكاية المعنى
ما ذكره الان لا لشي ان معنى حكاية الحال الماضية ان يفكر نفسك كاتك موجود في ذلك الزمان وقدر ذلك الزمان كانه
موجود الان لكن ما ذكره الشارح ما خوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى حكاية الحال ان يفكر ان ذلك الماضي
واقع في حال التكلم كما في قوله لم فلم تفعلوا انباء الله من قبل وقد اسخفه الفاضل الرضى **قوله** دون النهى ليشوب
النون التي هي على ترفع فيكون اخبارا قال ابو البقاء في القراءة بالحقيق جهان احدهما انه نهى في حذو النون
الاولى من الشبهة تحيينا ولم يحدف الثانية لانها لو حذفت لحذفت تحريك السانكة وحذفت
السانكة اقل فغيرا الحاقا ان القول معرب مرفوع وفيه جهان احدهما انه خبر في معنى النهى كما في قوله لم لا تعبدون الا الله
والثاني هو في موضع الحال التقدير فاستقبلا غير متبعين هذا وقد يجوز ان يكون لا تبعان خيا الحذفون التاكيد
الحقيقة على مذهب يونس فكيف لا يتفاء الساكنين في ايم تبعان انشاء ويجوز العطف فظهر ان الية لا يصح للاستعداد

مشهد

بالفعل **قوله** والمحق ما يقع حال كوننا إشارة إلى أن الفاعل في الحال ما في اللفظ من معنى الفعل **قوله** خلق فاعله
حرف الاستقبال كالتين ولن قد تخرج كلامه في هذا المقام بان عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان الكلام
التي يرد هناك عن حرف الاستقبال وفيما عدا ذلك لا حاجة إلى التوجيه المنع الذي ذكره الشارح **قوله** لا
الحال والاستقبال في الجملة فيه بحث وهو ان الشارح في الجملة كاهو ثابت بين الحال والاستقبال على ما زعمه كذا
بين الماضي والحال لم يستعمل مصدر الجملة الحالية يعلم المعنى مثل لو لم يكن من بيان الفرق فان قلت مناهة
المضارع المصدر يعلم الاستقبال من جهة صيغة الاستقبال ومناهة المضارع المصدر يعلم المعنى من جهة المصدر
ليس الا قلت هذا التاميم لو كانت صيغة المضارع حقيقة والاستقبال مجازا في الحال وقد ذكر الشارح انه مشترك بينهما
حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال كيف ولو ثبت التاميم في نفس صيغة المضارع والحال لا يترتب في المضارع الواقع
حالا ما يترتب في الحال كما لا يترتب في الماضي الواقع حالا لفظه قد لا يجواب الحق ما سيمر عليك في وجه دلالة الماضي
على المقارنة من ان الاستغراق الزمته وغيرها لا تنفاه مستند لكن الاصل استقراؤه لك الانشاء فحصل المقارنة
الحال ولا مناهة هذا الاعتبار فافهم **قوله** افا داروا من ربي البيت اوله بغا في مصعب وبنا بية فابن اجد عنهم
لا اجد بغا في مصعب وبنا بية اي يلحق مصعب بن الزبير واخوته والاستفهام في ان اجد اي اسئل واعرض لان
فلا اجد تاكيد له فاذا داروا من ربي الامر اي مكنه من القوم والمفعول في البيت محذوف والمعنى مكنوا في البيت
من ربي وينهون من نهضت الرجل عن الشيء فنهته اي كفته ونجرت فكف وانجز والاصل في نهضه فنهته
ها آن وانما بدلوا من الهاء الوسطى نونا للفرق بين فعل وقول وانما زادوا النون من بين ساكنين وفي اللفظ
نونا **قوله** ان كان قائمه ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى وان كان ذو عسرة الآية ان كان الشامة حقا ان يدخل
على الاحداث والحق انه يدخل الذات اذا وجدت فيه نكتة وهما نكتة شعيرة كابتين الفاضل الحق وكذا ذكر في
شرح اللب للسيد وغيره ان كان في الآية ثامة ايتم **قوله** ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة لانه خلاف ال
فلا يصار اليه الا لضرورة ولا ضرورة في البيت اللهم الا ان ثبت وجوب دخول النامة على الاحداث وقد مر
مشاعره **قوله** ان يكون في كلام وقد بلغني الكبر فان قلت الكلام في الحال المستقلة على ما سبق والكبر بعد حلوله غير
مستقل فكيف مدره ههنا قلت الحال بالبرخ والكبر والبلوغ كما يحقق فيفعل **قوله** ولم يسبق بشر فان قلت لم يفتل

علم مناس البشرا تافها فكيف عد من الاحوال المستقلة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك زيد
ابول عطفها وهذا القدر يكفي في عدة من الاحوال المستقلة **قوله** شرط في الماضي المثبت ان يكون مع تدن ظاهره كلامه
شعر بانه عام لكن مذهب البصريين ان قدما يجزى الماضي المثبت الواقع حالا ان لم يكن بعد الاو لا قال انشاء بالضمير
احد من دون قد والواو اكثر نحو ما عتبه الاكثر في لا تباويل الاكثر لان الاغلب ان يدخل على الاسم ولغظنه
لا يدخل عليه وقد سبق في آخر الباب الخامس من الشارح فبذل الكلام فيه فليترك **قوله** او مقدرة كافي قوله نعم وجاهزكم
حضرت صدورهم اي قد حضرت وصافت وفيه خلاف في سبويه فانه لا يجوز حذف قد من الماضي المثبت وذهب
ان حضرت لم يقع ههنا حالا بل هو صفة موصوف محذوف اي جاؤكم فوجئنا حضرت صدورهم ورويان الموصوف
المذكور اذا قد يكون حالا موطاة وصفة الموطاة ايتم اذا كان ماضيا يجب تصديرها بقية استيها ازاحف الموصوفية
يكون في صورة الحال الثابتة مقامة **قوله** لان قد يقرب الماضي من الحال فيه بحث لان قد تعيد المقارنة بالية لا المقارنة
بالنون والمط في الحال هو الثاني لا الاول وقد اشار الحديدي الى دفعه حيث قال المقارنة بمنزلة المقارنة فان القريب
من الشيء في حكمه ولذا اطلق الان على الزمان القريب من الحال وفي بعض نسخ شرح اللب للسيد ولفظه قد يقرب الماضي
من ذلك الزمان فيكون المقارنة بمنزلة المقارنة والكلام بعد لا يخ عن ثوب لان الظاهر ان المعبر في الحال حقيقة
المقارنة لا ما هو في حكمه ولذا قال الفاضل المحمدي اذ قلت جاز في زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا
بالنسبة الى المحي مستقدا عليه فلا يحصل مقارنته الحال لما ملها واذا دخلت عليه قد قربته من المحي وفيهم المقارنة بينهما
ركان استلزام الركوب كان مستقدا على المحي لكن قارنه كيف ولو كفي المقارنة في الحال لم يحتج في مثل قولك جاز في زيد
الى قد اصله لان المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المحي مستقدا عليه لا كونه بعيدا
منه فليتهم المقارنة من جعله قيد للعامل ولا فرق في ذلك بين وجوده وعدمه كما ذهب اليه الكوفيون نعم لو
اظهر الاستعمال ولو لم يوجد فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد لا يمكن ابداء المناسبة بان المقارنة في جاز زيد قد
ركب نعمهم قد وجعل الحال قيدا للعامل وفي جاز في زيد ركب من الثاني لا غير فروع قوة الدلالة عليها لكن وقوعه
بدون ذكر قد كثير في الكلام فاقى حاجته الى التقدير فتأمل **قوله** قول في العلم اصد في مزية البيت من قصيد يودع
فيها بغا وطلعتها سبحان الغرمان ليس يري شرح محبة نا ان الشعوب الى الصديق اراد بالحق الخبر والغرمان جمع

والشرح الطريق المستقيم والتجديد الاخبار والشعوب جمع شعب ففتح الشين وهو الجمع والصدق الشق والمراد التقوية هذا
مبنى على عادة العرب من التطير الغريب وفي المثال اسم من غراب الدين اصدقه في مرة اى اصدق هذا الحق حال كونه
في شك مما خبر به لا سيما خوف الغرابة على تدين خبره من حيث يتصدق ويمكن ان يقال اصدقه استفهام
الكل على حذف المحرقة والاختصار تعبئة في الاخبار عند من اللبس الاول اظهر المراد بالآيات التسع ما اشبه اليه
في قوله ثم في تسع آيات الى فرعون وملائكة وهى اليد والعصا والطوفان والجوار والقمل والضفادع والدم والطنش
وهى انفلات اموالهم الى الخرافة بدعاء موسى ثم رتبنا الحسن على اسواطه والجذب في بوارهم واما الايات الاخرى ان
وهما الغلق والتفتان في مراتبهم فالاولى الحريث بها موسى ثم الى فرعون والثانية من قبل الجوز في المزارع
في ان تقع اعتراضات على الايات السابقة بان الايات احدى عشر **قوله** فيحصل بالدلالة عليها في نظر اذهاب
ان المعبر بالدلالة المطابقة وهذا قيل المنفى من المضارع لا يدل على الحصول وتحقيقها فيما نحن فيه ثم **قوله** اذا استعمل الضمير
اصح بيان من انشاء العكس اعني قصد الاستفراق في الاثبات والاكتفاء في المنفى بالانكفاء في الجملة **قوله** وكان في
المنفى اثباتا على ما زال وما انشأ ونحو ذلك لاحفاء ان الافعال الدالة على المنفى مثل زال وانكفاء ونحوها يدل على
على التجدد واصل التحقيق كالاتصال الدالة على الاثبات مثل بعد وتحقق ولهذا كان ما زال ونحوها اثباتا لا انكفاء
في الجملة والمتبادر من كلام الفاضل الحق ان كون زال بمنزلة الاثبات بعد وروى المنفى عليه على انه قد مر على القوم
الذى ذكره ذلك الفاضل بانه لا يتألف على عومه وإطلاقه اذا قلت في جواب هذا ان زيد غيبا لا راعا على من يدعى
رواه الحق لا يكون المنفى المورع بمنزلة الاثبات وان لم يكن ان يدعى بان ما ذكره في الحقيقة من قبل وروى المنفى
الاثبات فتأمل **قوله** وقد عرفت ما فيه من ان المط في الحال مقارنته حصول مضمونها حصول المضمون الفاعل ولو كان في
الاستقبال لا يزمان المتكلم واللام من الاستقرار المذكور من المقارنة يزمان المتكلم فان هذا من ذلك **قوله** فيمنع
عوده وقوة على الابتداء الرفعة رواية سيبويه وقد نص عليه الشيخ عبد القاهر ايضا فاعتراض الفاضل التزمدي على
التكالي بان رواية الرفعة ليس بثبت وانما تخالف لنسب القول بعزل عن القول وفي شرحه للفناح وقد روى عوده على
بدنه نصب الاسم الذي هو صمد الجملة الحالية تنبها من اول الامر على انه حال وهو في التحقيق من نصب المبتداء للظن بان
الحال في الجملة ويجوز ان يكون نصب عوده على الظرفية اى رجوع عوده على بدنه اى في طريقه الذي جاء منه وان يكون على

الفعول

الفعولية فان يرجع قد يحى متعديا كما في قوله نعم فان جعلك الله في طائفة منهم وذكر ابن الانباري في الاسرار
ان عوده من المصادر التي اقيمت مقام الحال نحو ارسالها العراق وفعله جحدك وطاقتك **قوله** لعدم دلالتها
على عدم الثبوت ثم واذا انتفى الدلالة كانت مخالفة للحال المفروض من هذه الحقيقتين ظهور الاستيناف فكان دخول
الواو اولى **قوله** مع ظهور الاستيناف على في الايضاح ظهور الاستيناف في الاسمية باستقلالها بالغاية وههنا
بحث وهو ان الاستدلال على اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من ثبوتها السابق واحد من عدم دلالتها على عدم الثبوت
وظهور الاستيناف او مجموعها لا سبيل الى الاول اذ كل من التعليلين باطل **قوله** اما الاول فلانه احد شقي الدليل الذي ذكر
على جواز الامر من وفي مقابلة الشق الاخر وهو دلالتها على المقارنة فكيف يستدل بدله على اولوية دخول الواو مع وجود
معارضته واما الثاني فلان ظهور الاستيناف في الاسمية كظهورها في الفعلية لاستئراك الدليل وهو الاستقلال بال
التم الا ان ثبت انه في الاسمية اظهر منه في الفعلية ولا سبيل الى الثاني ايضا ولا لكان محي المضارع المنفى وكذا المنا
ثباتا او منقيا بالواو اولى لتحقيق ظهور الاستيناف مع وجود حيدته مخالفتها للحال المفردة كما مر **قوله** اى وانتم من اهل
المعرفة اى وانتم تعلمون ما بينته **قوله** الاول على تقدير المنفى منزلة اللازمة والثاني على حذف المفعول وقوله حق ذهب
في الحق على قوله وان دخولا اولى وفيه خلاف ابن مالك فعند الاكتفاء بالضمير اقيس من الاكتفاء بالواو والشيء ما بالحبر
والنق وروى هذا في كلامه من الغرة كثير نحو اهبوا بعضكم لبعض عدوا والله يحكم لامعقب حكمه وفي النظم نحو قوله ما بال
بنك ربهما لا يرفاء وحكى عن سيبويه الاستغناء عن الواو وبقيت الضمير اذا كان معلوما نحو سيع التمر منوان بدنه اى منه
قوله حتى يدخل في صلة العامل المراد من الدخول في صلة العامل ان يجعل قيد من قيوده تابعا له في الاثبات وعدم جملته اثباتا
مستقلا والمراد بالاستيناف اللغوي الذي ذكره عكسه **قوله** قريب من المعنى من قولك وجدته خاضعا ثم يراد ان مجموع الجملة في
البيت لا يظهر تأويله بالمفرد لعدم انسياق الدهن الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم لكن سبب تقديم الخبر على المبتداء الذي
هو فاعل في الحق صار كانه سندا الى الظاهر ومفر في التقديم هذا ثم التوجيه الذي ذكره الشيخ انما يحتاج اليه اذا جعل الوجود
بعق الاصابة والسيل متعديا الى المفعول واحد كما يصح خبره لا الملقى انما اذا جعل من افعال القلوب والمعنى وجدة متعديا
لضمير الجملة فلا وقد يجوز ان يكون الجروا الكرم فاعلا حاضر وحقوق الالف بيان حال الفاعل وهو قد عمل في الظاهر
لاعمارة على في الحال فاجابة الى تكلف وهذا وجه وجبه اذا جعل لمرة الالف في مثله متعديا او سميها في **قوله** الذي

يرجع الاحتياط الى اليد والناحية المتبقية في هذا المعنى ان قد سبق معنا وهكذا الكلام في قوله واخرى الى كون
الكلام خليقا باسما ذكرنا فافهم قوله وليس المراد ووجه الخلق الى وجه الزاوية لا معنى لان يقال يرجع كون هذا الكلام
موجزا ان المقام خليق باسما من متعارف الاوساط الا ان يلاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم فيقول بعد هذا التكلف
الى ما ذكره الشارح وانما ذكر في وجه الورق التكرار بل فائدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له
ان الثاني يشتمل ما كان سابقا للمعارف الاوساط لكن يكون الكلام خليقا باسما من هذا المتعارف **قوله** لكنه ايجاز
بالنسبة الى ما يقتضيه المقام فلن قلت اذا كان المقام خليقا باسما كان هذا الموضع الذي ذكره غير مطابق لانه لا يكون خليقا
قلت مقتضى الظاهر البسيط لكن عدول عنه لغيره كالنسيب على قصور العبارة عن وصف اعراض الشباب والمقام المشيب **قوله**
فعدم اللاحاظ في هذا سبق على ما ذكره الترمذي وغيره من انه لا فرق بين اللاحاظ والاحتياط عند التسكالي في شئ
الاحاظ قارة والاحتياط اخرى وقوله فيما ساقى نعم لو قيل اللاحاظ اخص فربما ان المال الى الشارح نفسه **قوله** عند
حرف النداء وباء الاضافة ظاهر كلامه فيشعر بان حذف كل منهما فيفيد كونه اقل من عبارة المتعارف وقد سبق منه
الاشارة الى ان الباء محذوفة من عبارة المتعارف فلما ان يكون للاوساط اعتباران اويران وجه الاقلية حذف
مجموع الامر من اكل منهما بالاستقلال **قوله** اذا قال الخبير نعم صدمه لا بعد الله التليق في الغارات التليق التتميم
التتميم والخبير الجيش الذي له خمسة اركان قدام وخلف وبين ويسار وقلب والمعنى لا بعد الله التتميم للتتميم بالاختصاص
اذا قال اهل الجيش بعضهم لبعض هذا نعم فاعلموها **قوله** والنسب بين الاطبايين انهم عموم من وجه قد بين القاض الخبير
ما دة الاجماع وما دة الاتفاق الا ان اعتبار المناسبة الحقيقية في الصور بين التبين ذكرها ليس بضروري في اداء المقصود
وانما اعتبر في البين الفرق في صورة بلاغة الكلام **قوله** وجوابه ان المراد بعد تيسر تحقيقه ثم يوقش فيه بان قول التسكالي
فلكونهما تسبيحين لا يتيسر الكلام فيما يدل على انه يستدل على مداه عظمى النسبة ولا يشك ان مطلق النسبة لا يقتض
ذلك كما ذكر **قوله** اي الحارث بن حنظلة الشكري الخلدية بكسر الخاء المعجمة وتشد اللام وكسر فاء الواو المعجمة المفتوحة
قوله فيه نظر لانه قد اشتهر في هذا النظر لا بد من الاختلال المذكور لان غايته ما فهم منه ان يكون العيش في ليل النوك
تأني من العيش الناعم والعيش الشاق تأني عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش الناعم خير من العيش الشاق ولعل هذا
مقصود الشارح بل مقصوده ان العيش الناعم وان كان مع رذيله الجمل والمخاض خبر عندي من العيش الشاق ولو كان مع فضيلة

فاخرها

العلم والعقل والاختفاء ان عبارة قاصدة عن اداء هذا المعنى فتأمل **قوله** ويذهب على ذلك لفظ الظلال لانه يشترح المعنى
بان النوك شئ خطير يلحق بالظلاله ويطلب حال الملقى اليه وهذا **قوله** خوقول عدي بن الابرش البرش في الاصل كنت صغرا
في شعر الفرس يخالف سائر لونه والابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه قوله يذكر عند الربيع بن خديجة الابرش الربيع اسم
ملكه وحينئذ اسم ملك كان قد قتل اباهما وقتل زوجها واستولى على مملكته وبعد رجوعه استولت زبارة على مملكة المقتول
فارسلت الى حذيفة اني رغبت فيك ولم يرد ان تزوجني فضمم ملكي الى الملك فسر ذلك وشاور اهل الرأي من ثقاته وهو
يومئذ تبعه من شاطئ الفرات فاجتمعوا على ان المصلحة ان يسير اليها وخالفهم فحينئذ سعد وقال المسلم ان تكتب اليها وتطلبها
مخالفة وسار اليها واستخاف على ملكه عمر بن عدي فلما قرب حال القصير اراد ان ينفذ خلفه الراي ثم ادخل عبد الله
واللق على زبارة فامرت به فاقعد على نطح وحجى بطت من ذهب وشد عضده بالاديم كما يفعل الغضارون فطقت راحته
فلما ضعفت يده من سيلان الدم سقطت فقط بعض الدم خارج الطفت فقالت لا تضيقوا دم ملك فقالوا جديده دعوا
وماضيعه امله وهذا خلاصة القصة فيها افاقتة في شرحها طول **قوله** كذا وسيا وزعم بعضهم ان الزبارة كذا يسيرا فلا
تطويل **قوله** ولا فائدة في الجمع بينهما فيه نظر لان هذا من قبل عطف احد المترادفين على الاخر فافيدت تقرير المعنى في الازها
كالتركيد ولا يخفى انه مناسب للمقام فلا فخلاله بالبلغة **قوله** اسم النسبة من الشعبة وهي الفرقة سميت نسبة شعوبها
تفرق وهي عرق لا يدخلها الالف واللام **قوله** من شأنها الاصل الى فان قلت الاصل لا يتصور على تقدير عدم الموت فلما
معنى قوله من شأنها الاصل قلت لا يلزم من استقاء الاصل عن شئ بالفضل ان لا يكون من شأنه الاصل **قوله** وهذا
يعينه معنى الشجاعة لا يخفى ان بدل النفس من الشجاعة لان من يختار هلاكه في رضى محبوب لا يعد شجاعا لانه لم يثبت
حينئذ بالدليل القاطعة قد يختار هلاكه جبناء وهما ولو سلم الاختار فلهذا انما يرد ان كان عرض الضاليل صحيحا كلامي البيت
بالكلية ولما اذا كان مقصوده اخراجه عن رتبة المحو المحيد فلا اذغاية ما لو لم من كلام الشارح كونه من التطويل **قوله** فاعلم علم
اليوم البيت من قصيدة مطلعها اني لم اوفي ومنه لم تكلم بجملة الدراج فاستلم وبعده ودارها لوتين كانها راجع
وشتم في نوادرهم وقد شرح المطالع في شرح الديباج والروضة جانب الواري والمراجع جمع مرجع من رجوع رجعا
ما رجع وكذا يقال فلان يرجع صورة اي يكره والوشم من وشم اليد اذا غرزاها بارة ثم وزع عليها التور وهو السيل والمقصود
الشوار من اليد ونواشر المعصم عرقه الواحدة ناسه وقوله علم اليوم ان جعل نصبا على المصدية لى اعلم على شعاعا قد بين

اليومين ويجعل مفعولاً به بان يقال علم معنى حصل وقوله في صفة شبيهة يقال رجل على القلب الى جمل قوله **قوله** فمعاذ الله
قوله لا يعضده برهان يريد ان قوله باقوا هم لتأريه اصل المعنى لا للتاكيد وهو ظاهر **قوله** قد ما لانها الاصل والمفهوم عليه
الاولى ان يذكر وجه تقديره في القبط الاجمالي السابق اعني قوله والاقراب يقال في فانه المقصود لبيان فائدة العدول
عن أسلوب **قوله** باب الاجازة والاختصار والمساواة واما التقدير فيمنع فيه فخرج التقدير في القبط الاجمالي قوله
ولا يحق المكد التي الابهلة حاق به الشيء او خاطبه ووصف المكد بالشيء اعياه الى ان بعض المكد ليس شيئاً كافي قوله تعالى
ومكروا ومكلا الله لان مكلا الله جزاءه وجزء الشيء ليس بشيء **قوله** عنك واسع الشهور ان اسم المكان لا يعمل في الظرف ولا في
غيره فالظرف متعلق بالخبر اعني واسع على تقديره معنى البعد وجزء البعض عمله في الظرف بناء على الترتيع فيها فاجاز عليه ان يتعلق
بالشأن **قوله** اعتبار ذلك امر لفظي فان قلت لو سلم ذلك في الامة فلا تم في البيت اذا الشوط يقتضي الجزاء البتة فان كان
مذكوراً والا فمذكور فيجب تقديره انزوله لا اصل المعنى فتقديره ليس له مخير لفظي بل لتأريه اصل المراد قلت معنى
الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقديره بحسب تأريه اصل المراد **قوله** ناقصا عن اصل المراد ثم هذا المنع متى علم
جعل السؤال المذكور مغايرة كما هو الظاهر من تقدير الشارح واما ان اجعل منعاً وسنداً فلا وجه له **قوله** حتى لو ذكر
لكان تطويلاً الاحسن ان يقول نحو الا ان الزايد معين **قوله** اي حجان قوله ولكم في القصاص حيوة الاحسن ان يقول
اي حجان في القصاص حيوة كالاخفى **قوله** والمعتبر للظروف المنفردة واما المعتبر للآل في القصاص واليه وقع انما
سجودان في الكتابة **قوله** والنقل على المطاوعة كون سلوك طريق البرهان فتأخر البلاغة **قوله** او النوعية غير حيثية
التعظيم وان كانت الحيوة العظيمة نوعاً ولذا ذكرها **قوله** فان قيل في هذا التكرار والعجز على التصدير وبما هو من المحتات
منه ما يكون في الكلام الذي يكون ما في الوسط اكثر من العجز والتقدير كما يشهد به التبع ومنها ليس في الجبين الاكلة
واحدة **قوله** فلنا حسنة ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على التصدير فيجوز ان لا مرجوحية بسبب التكرار اذا كانت
مغايرة بالحسن بسبب رد العجز على التصدير المدعى هذا واعتراض عليه بان الضمير في حسنة راجع الى رد العجز على
التصدير فيكون حاصل المعنى حسن رد العجز على التصدير من جهة رد العجز على التصدير ولا يخفى كما كتبه واجيب بان المراد بالاول
المسوق الاصطلاحي وبالثاني اللغوي **قوله** وارجح انما يفيد من القرينة فافرض بان قولهم انتم مشتمل على نوع غريبة حيث جعل الشا
ناقياً لنفسه عجب الظاهر كما يستعمل اليه الشارح **قوله** وبلا شدة عن توالي الاسباب الخفيفة في ان يجمع حرفان ثانياً ما ساكن

سجودان في الكتابة

عون وقوله **قوله** في موضع واحد هو لا مقتضى الاقل والغالب **قوله** وفيه نظر لان تقديم الخبر ثم تقديمه في سابق منافي واخر
احوال المسند جواب هذا النظر بان حمل تنوين حيوة على التنوين واجب نوع تخصيص صحيح ان يقع مبتدأ فقيه تقديم
ما حقه التاخير المفيد للتخصيص بخلاف قولك في الدار حل حتى ان حمل تنوينه ايضاً على التنوين فافاد الاختصاص فتذكر
قوله وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لم قابله الفاعل الضمير والمخذف في غير ما ذكره قوله ماله عند غيرهم وعجز
وغيره كبد اشهدية الوند ترمي بكفي كان من ارى البشر اي بكفي رجل والكبداء قوس يلا مقبضها الكف **قوله** ترمي عنده
كبداء وقوله ثبت اخو الى بني يزيد ظلماً علياً لم فديداً ثبت من التشبيه يتعدى الى ثلثة فاعمل مفعولاً اثار ضمير
المتكلم اقيم مقام فاعله واخر الى مفعول الثاني وبني يزيد بدل من اخو الى او عطف بيان لدا وصفة وي زيد على النعم
يزيد في قوله المال يزيد المال فلا يتغير حاله في الواقع الثلاثة ولم فديداً ضياح في موضع المفرد اي فادى مفعول
ثالث ثبت وقوله ظلماً مفعول والعامل فيه معنى قوله لم فديداً يصحون لاجل ظلم وعينا تتعلق بظلم او بعدد
تفسيره معنى الجور ويجوز ان يكون ظلماً مفعولاً ثالثاً لبيت بمعنى ظالمين وما بعده كالنفس له **قوله** كثر في آخره لان
اراد به قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها ويجوز في غيرها القرينة قوله وكذا اذا قال الشئ المتبع بالما بين المملتين
الذي في صورته نجدة وهو حاله مشقة بكبر السن وعدم القوة وقيل هو مقدم الجيم على الحاء المملة بمعنى العرج يقال كحج بالشي
بالكسر وحج بالفتح وهو لغة ضعيفة ومجربة فصيحا فتح اي فرحة فتفرج وعلى كلا الوجهين ينبغي ان يجعل اذا بمعنى لاغنى كافي قوله
حقوا ابلغ بين السدين **قوله** ومنه قوله ثم حتى اذا جاوها وفتح ابوابها فصلاها عما قبلها لان بعض الحاجة يجوز ان تحت
ابوابها جزء الشرط والواو زائدة لتأكيد اللصوق كما مر نظيره **قوله** نحو جاء في زيد ليس الا في التقدير في المثال الاول ليس
الحاجي الا زيد وفي الثالث والرابع ياء وري وياغلام وفي الخامس لبعدين دليل قوله الم الى قوله ثم نصب عليهم ربك شئ
عذاب وفي السادس كان ما كان ومعنى تله للجبين حره على شقه فوقع احد جبينه على الارض والجبين عاين بين الجبهة
وشائياً والتقدير في المثال الثاني وهو عجزيت للفرزدق صدره ما من راي غارضا اسرير تخلف فيه فذهب المبرر ومن
تبعه الى ان المخدوف هو المخاض اليه الاول والتقدير بين ذراعي الاسد حذف الكفاء بدلالة ما اصف الجبهة اليد عليه
ذهب سيبويه الى ان من الثاني والاسد المذكور في الآخر هو ما اصف اليه ذراعي آخر ليكون كالحوض من المضاف اليه الثاني
الاول وقوله وقيل بين ذراعي الاسد وجهه يمكن الثاني مضاف اليه ولا يقوم مقامه والخيار مذهب المبرر لان مذهب سيبويه

يشتمل على كثرة الاعتبارات لعدم الاضطرار العارض التجاب لبعض هذه الافق والضرر صاع سبق للمفعول الى جعله في رجا
سرور والذراغان كوكبان يتدبران بينهما القمر وجهه الاسد بين نجميها القمر ايضا والمناهي احد طرفي
يا قوم ومن استنهايته ويحتمل ان يكون موصولة وهي المناهي فلا حذف **قوله** واما جملة ايرادها الكلام الثام الذي
لا يكون بجزء من كلام اخر وهذا المراد كل من بين الشرط والجزء جملة **قوله** فان ضربت بها فقد انجزت قال ابن هشام في
معنى اللبيب جزوا في خبري ومن تبعه ان يكون فاء فانجزت فاء الجواب اي فان ضربت فقد انجزت ويرد ان ذلك يقتضي
تقديم الاخبار على الخبر مثل ان يرق فقد سراج له من قبل الا ان قيل المراد فقد حكما بترتيب الاخبار على ضربك انتهى
كلامه وفيه بحث لان ما ذكره في الاستثناء لا يفيد في دفع الاعتراض شيئا من جهة ان سبق كلامه ان الماضي بعد تحققه فلا
يصح ان يكون جوابا لشرط مستقبل ولكن ان يجاب عن اصل السؤال بان حرف الشرط في ان ضربت خلصت الماضي للاختلاف عليه
قد التحققة للاستقبال وقابله قد فيه هو تحقيق ترتيب الاخبار على الخبر نعم يخرج الى التاويل في قوله ثم ان يرق
فقد سراج له من قبل لا يجوز وقوع الجزاء ما يصح به قبل لان الترتيب المنسوب الى الاخ كانت مقدمة في نفس الامر على
الترتيب المنسوب الى يوسف ثم لا يدل عليه لفظ من قبل على ان لنا ان تقدير حكما قبل قد والعق ان ضربت حكما بانه
قد انجزت وكذا في الآية الثانية فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ما يصح به تقدير **قوله** وظاهر كلامه الكشاف ان سميها قصيدة
عبارة الكشاف في سورة البقرة هكذا الفاء يعني فانجزت متعلقة بخبر اي فخر بانجزت وان ضربت فانجزت كما ذكرنا
في قوله ثم ثاب عليكم وهو على هذا فاء نصيحة فيفهم من ظاهر قوله على هذا انه اشارة الى التقدير الثاني في الاثر وليس يتعين
لما كان يكون اشارة الى تعليقها بخبر وقد صاحب المفتاح ان الفاء في فانجزت فاء نصيحة ثم قد ضربت فانجزت ولم
يتعين للتقدير الاخير فيفهم من ظاهره ان كون الفاء نصيحة انما هو على عكس ما يستفاد من ظاهر الكشاف والقواب خلافه
لان العلم عندهم في الفصيحة البيت المذكور في الشرح اعني قوله قالوا خراسانا وهو تقدير الشرط فاقا وانما اقتضت كذا
على اختيار الصلف لقلة التقدير فيه ولان الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي المحترف الا مع لفظه قد واختارها
ضعيف واعلم ان الخبر في وجه تسمية هذه الفاء نصيحة كونها متعلقة عن ذلك الخبر بحيث لو ذكر لم يكن بذلك المستقيم
ان حسن من هذا وفي لا يمكن التعبير عنه **قوله** خراسان اقصى ما يروى عن البيت للعباس بن اخنف وكان الرشيد بالمدائن
خرج الى امان استعجبهم وطان قاصبها ثم خرج الى ارمينية ومعا لعباس فاشتاها الى بغداد فعارض الرشيد في طريقه

اشد قالوا خراسان اقصى ما يروى عن البيت ثم القبول فقد جئنا خراسانا ما اقامه الله ان يدق على خطه سكان بجلة من
سكان حجازنا متى يكون الذي اخرجوا منه ولما الذي كنت اخشاه فقد كانا عين الزمان احابنا فلا نظرت و
عذبت بصوف البحر الوانا ويروي بديل لقلبنا الهائم المكسور احبانا فقال الرشيد قد اشتقت يا عباس يا ابن ابي العود
وامر له بثلاثين الف درهم القبول الرجوع وقوله ما اقامه الله فخر فخرت من كمال قدرته **قوله** ويدني من الدنيا من الدنيا هو
القرب واشتد الياء ما كتبه تقدير النقص ضرورة وهو قليل والشطح بالاشياء المعجزة والحاء المهملة المفتوحة جين السجدة
ساكن العين لا تده مصدر شطح شطح شطح العين فيها ولكنها حركة المقصورة او يكون الشطح بالنسبة مصدر او بالتحريك
اسما **قوله** ومن بيت السقط طين لصل البيت مطلع القصيدة وقد ذكر بعض ابيانها في بحث ليد الفصح في طين راجع الى
الابل والباء في بغداد يعني في متعلقه به وبعد او بالفتح المهملة والفتح المعجمة والنون اي كذا في الصحاح وكان الاصمعي
يسمى ما مدينة السلام وينتهي عن ان يبق بعد اذ لا تده سمع في الحديث ان نع ضم واد بالفتحة عطفه وكان معناه عطية
الضم والوهن نحو من نصف الليل وانضاب على الظرفية وما في الموضعين للتخييل وانما فصل البيت بقوله منه ولو قيل وخلافا
ان يكون المعاني المذكورة معقولة وما الى ذلك لا يكون البيت من ايجاد الحذف في شيء **قوله** فان العقل والحق الاحكام
الشرعية المسئلة اصولية مذكورة في كتب الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة والعراقيين من اهل السنة والجماعة
جمهور اهل السنة فعملها بالابايعان حقيقة يروى به تحرير العين كالحزب والخبرين **قوله** قد شغفها حبنا في الصحاح الشفا
غالب القلب وهو جلد وونه كالحجاب يقال شغفها الحب اي بلغ شغافه **قوله** والعادة دلت على الثاني فان قلت المواقف لغير
زليخا تقدير الحب كغيره لانهم لما لم يكن زليخا كانت متهورة العشق مغلوها الهوى اراوت ان يظهر طين ان لو من اياها لم يقع
من بعد لانه محال للعادة فكانها قالت قد لكت الذي لم تنق في جبهه لو ساء محال للعادة قلت لاشك ان المقدم يجب ان
يكون ما وقع فيه اللوم في نفس الامر والا كان كذا والعادة تدل على ان لوم القسوة انما كان في المارة لا في نفس الحب الذي
لا اختيار فيه وانما ذكر الحب حيث قلن امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حبنا انا له بها في ضلال مبين للاجل
اللوم على نفس الحب لا لغيره تقدير في جبهه بناء على ما يقتضيه العادة من انهن سالمنها فيه في نفس الامر **قوله** اي مكانا يصلح
اي انكم تاملون في موضع لا يصلح للقتال ونحوه عليه اشارة الى الرسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخرج من المدينة وان لوم
القتال فيها العفة في غيرة احد شهوة **قوله** كقولهم لوم من الرضا والبنين هذا راء الجاهلية حيث عجزوا عن البنين

الثلاث وقد ورد في التفسير **قوله** او مقارنه الخاطب بالامر اس وتلقب به على ذلك هكذا في بعض النسخ وهو المناسبات
ولم يوجد في اكثرها فكان ذكر الكفاء بقوله سابقا او الخاطب بالفعل **قوله** يقال وقفات الثوب ارفاؤه اذا صلى ما هو
قد اشرنا في فتح الباب الثالث الى ان القطب رد في شرح الكشاف لثبات هذا التركيب ان يقال انما تقول وقفات
الثوب بدل يقال ويقال اي صلى بدل لا ااصلى واشرنا هذا الى ان ما ذكره القاري في قوله الفعل بعد يقال على صيغة
المكايير وانما اذا قرأ على صيغة الخطاب فلا يكون هذا الجواب لا يتفق فيلحق فيه الاستغناء لان المناسبات لوقفات على صيغة
الخطاب ارفاؤه لا ارفاؤه وهذا ظاهر فلا بد ان يعبر عنها وفي امثال ذلك كون الفاعل هو الخاطب ومع ذلك هي عبارة قلقة كما
صرح به الشارح في حواشي الكشاف **قوله** وما يوافق ذلك ما في قوله هل ينظرون الا ان ياتهم الله وجه المواجهة ان في
كلها حصول شيء عقيب ما ينافيه وهو اقوى تأثير في النفس فان اللذة عقيب الالم اكبر واقوى فكانت اللذة ان لذة الوجدان
ولذة الخلاص من الالم فكذلك اللذات العذابات من مظنة الرحمة فان فيه المكنى الالم العذاب ولم الياس من الرحمة والظلال جمع ظله
كقوله وفلك هو ما اطلق قال القاسمي في تفسيره هل ينظرون استقام في معنى النفي ولذلك جاء بعده الا ان ياتهم الله
اي ياتهم امرا او ياتهم كقوله ثم اولى امر قبلك فجاؤهم باسنا واي ياتهم الله بياسه فخذف الما في به للدلالة عليه بقوله
فان الله عز وجل حكيم وصوابه فاعلم ان الله عز وجل قد وقع في هذا التفسير اياتا خالصا صاحب الكشاف والعجالة وادارة الكوفة
في المتن قبل هذا بسطين على ما هو عليه فكيف فضل عندهما **قوله** لان الشرازا من حيث لا يحجب كان اثره في بعض النسخ كما
انهم من الغم والاولى ان يبقوا في جانب الخير كان اسما بين اللطيفين من التخصيص **قوله** يحتمل ان يكون الامر من الثلاثة
ان هذا التركيب من ثباته ان يفيد ان امراض الثلاثة وان استع اعتبارها في بعض المواضع كما في الآية فان الخاطب
هو الله ثم قال يتصور فيه القرئان الاخيران وتحقيقه ان القرآن نزل على اسلوب العرب فلا بد ان يكون في نفسه حيث
يفيد ما لو خوطب به بليغ ما لا يوافقه مع قطع النظر عن خصوص الخاطب وفلا شمله غير مرة **قوله** كقوله ثم وقضينا اليه ذلك
الامر ان راى هؤلاء مقطوع بصحبه في الكشاف عدى قضينا بالي لا ترضن معنى واحنا كانه قيل وارجنا اليه قضينا شيئا
وفتر ذلك الامر بقوله ان راى هؤلاء مقطوع وفي ابناءه وتفسيره تعظيم ذلك الامر وتنفيم له هذا وادبر القوم اخرهم مسجدين اي
دخلهم في الصبح والمراد انقطاع نسائم هلاكهم **قوله** اي من الايضاح بعد الامام لم يقل اي من الاطناب للايضاح بعد الامام
مع انه انب للبيان اخصا **قوله** وقيل الاجمال والتفصيل عين الايضاح والاضاح هذا التفسير لا يلام قول المصنف ما ذكر

اشارة بلفظ قيل الى ان لا يخرج عن مقتضى
لون الاجمال والتفصيل

ولك ان تقول المراد بقوله سري ما ذكر من الايضاح بعد الامام للاشياء المذكورة والايضاح بعد الامام باعتبارها
من الغرابة المستطرفة غير باعتبار الامور الثلاثة المذكورة فلا محذور **قوله** خويشيد ابن آدم ثم لم يقل خويشيد لان
من الحديث على ما ذكر في جامع الاصول وغيره يهرم ابن آدم ويش منه اثنتان الحوص على المال والحوص على العرف ورواية
يكره ابن آدم ويكره منه معه اثنتان حب المال وطول العمر وكان قوله في الايضاح كاجاء في الحديث يشيب ابن آدم بناء
على انه قتل بالمعنى وقوله يشيب بالكسر من شت الفاعل **قوله** بمنزلة لف القطن بعد التدف فان قلت التفسير عن المعنى الاول
بالشي بمنزلة اللق وتفسيره باسمين متقاطعين بمنزلة التدف فكان الاظهر ان يقول بمنزلة تدف القطن بعد التدف قلت
لاشك ان اللق المقصود في القطن متأخر من تدف ثم ان المشي لعموم يجب مفهومه وشيوعه بمنزلة التدف وتعيين
المراد منه بالاسمين المتقاطعين بمنزلة اللق فيكون التوسيع من قيل اللق بعد التدف ولا احتياج الى اعتبار القلب
وغيره **قوله** وهو صلوة العصر على قول الاكثرين اختلفت السلف فيها وذهب الى كل صلوة سوى صلوة الفاء طائفة
سهم ولم ينقل عن احد من السلف انها صلوة العشاء وذكره بعض المتأخرين لا تقاين صلواتين لا تقصر ان وبنا بعضهم
هي إحدى الصلوات الحسن لا يعينها ابهامها الله تحريضا للعبادة على المحافظة على ادائها جميعها كما قيل في ليلة القدر وعشا
الحق **قوله** لان المصابرة باب من الصبر المصابرة الصبر في مقابلة العدو **قوله** والايضا طعن سنة الغفلة بحج ومغطوف
على التنبية او مرفوع مغطوف على زيادة التنبية قال صاحب الكشاف في تكرير التذكار زيادة تنبيه لم وايضا طعن سنة
الغفلة وفيه انهم قومه وعشيرته وهم فها يولهم وهو يعلم وجه خلاصهم وينصم عليهم واجب فهو يخرج لهم ويقلط بهم
ليستدعي بذلك ان لا يتهموه فان سرورهم سروره وغمهم غمه وينزلوا على تنبيههم كما ذكر ابراهيم ثم في نصيحة ابيد يا ابا
قوله وكما في قول الشاعر لقد علم الحق البمانون البيت السجنان بن زفر بن اياس بن عبد شمس وهو الذي يضرب به
في الفصاحة دخل على معاوية وعنده خطباء الا فاق فلما راوه خرجوا من عنده يعلم بقصورهم عنده فقال لقد علم
الحق البمانون ثم قال معاوية اخطب فقال انظر الى عصى اقيم من اودى فقالوا وما تصنع بها وانت حفرة لمير المؤمنين ثم
قال ما صنع فها موسى وهو مخاطبة فاحذوها وتكلمن الظلم الى ان قرب قوت صلوة العصر فما تنح ولا توقف ولا ابتداء
معنى فخرج منه وقد بقيت عليه بقيه فيه ولا مال عن الحسن الذي هو فيه فقال لمعاوية انت اخطب العرب فقال العرب
وحدا بالخطب الحزب والاشرف قال انت كذا لك الحق القبيلة واليهانون جمع معني كما سبق في بحث تعريف المسند الى الاضافة

قوله ويؤيدون بطال ما قيل له وجه البين ان عيون الطبا حال حيوتها سبورة فلا يشبه انحرز اليماني الذي فيه
سواد وبياض قيل المراد بالحال الشامة فانها تغير لون التفرج يكون قوله لم يعم تنبيهه حال من لا يب التذليل الا ان
لرفع توهم خلاف المقصود وحزم السقط الحاصل من الخيال وعني به هنا الملك والمكبر وحقيقته ان الحال بمعنى الكبرياء
رجل ذو خيال في كبر فالحال على المكبر من القوة كقولهم رجل عدل فبني فافا في الطم فالاستدارة بالكاس الا ان الكاس يكون
ابداً مشرفة الغم غير ضيقة فذلك بان شب فافا مرة ثانية بالحائز للمكان من الدرة الكاس في الغالب يكون مثله
يحيى بكونه فيها من اهل المجلس كالحق كانه قبلها فذلك ان ذلك صفة الغم بانه لم يقبله ملك عظيم الشان فكيف غيره
رفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك كبير آخر فان قلت اذ كان المقصود رفع توهم غير المقصود كان البيت من قبيل
التكيد فلا معنى ليراده في الايقال قلت ان بين الايقال والتكيد عموم من وجه فان الايقال اعم باعتبار الفائدة لجواز ان
الفائدة فيه غير رفع توهم خلاف المقصود واختار باعتبار الموقع لوجوب كونه في آخر الكلام وليس هذه الاقسام متباينة فان
الشراح صرح بان بين التذليل والايقال عموم من وجه فلا يحد في ايراد ما هو من قبيل التكيد في الايقال **قوله** وهل
يجاز في ذلك الجزاء المخصوص بالجزاء المخصوص ارسال سيل الغم عليهم وفي ذكر الكفر دون الكافر ايمان بان ذلك الجزاء
المخصوص لمن بالغ في العناد والكفر **قوله** واحترق من الوجه الآخر في الاية وجه ثالث وهو ان يقال المراد بالكفر في قوله
هل تجازي الا الكفر والغافل للتمسك بحججه بالكفر ليشاكل قوله بما كفر والفتا وعلى هذا الوجه يكون الاية من الضرب الثاني
قوله وكل منهما تذييل على ما قبله المتبادر من هذا الكلام ان قوله كل نفس ذائقة الموت تأكيد لتأكيد وتذييل لتذييل ويجعل
ان يقدر على كلاهما تذييل لقوله وما جعلنا البشر من قبل الخلد **قوله** ولولا قوله ايضاً لتوهم قيل القول بان ايضاً
تنبيه على ان التقسيم لطلب التذييل على دليل عليه ولا يذهب اليه الذوق والتسليم اذ لو ارجح فيه هو الى الضرب الثاني
لكان المعنى الضرب الثاني ينقسم الى قسمين كان مطلق التذييل ينقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح لا يبعد ان يقال لفظ ايضاً
بعد ذكر الضمير يدل على ان التقسيم للضرب الثاني والاولى ان يقدم على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم **قوله** ولست عتبق
لعمري عن غير الخطاب انه قال كما عني اي شعر انكم القائل ولست عتبق البيت قالوا هو الذائقة قالوا شعر الشعراء حال عن
اخبارهم قد سبق في بحث الحال اعتراض متعلق بهذا الشام وهو ان كل من يفتن في تقدير الحال على صاحبها المكروه ان كان
في حكم المخصص فليكن **قوله** او عن غير الخطاب في لست اوجه لتخصيص الضمير قلت يكون ذلك لانه لا يكون لا تله خالا

عن الضمير في سبق التثنية لان يدعي الكلام على الاتحاد الذي بين الضميرين **قوله** يعني انك لا تقدر على استنباط مودة لهم
يشير الى ان قوله اخا على حرف المضاف واعطاه المضاف اليه اياه كافي قوله وما سال القرية والتقدير لست عتبق
مودة اخ **قوله** لان نزول المطر قد يكون سبباً فيه بحيث اذا لم يكن في اتمام خلق المقصود تجزأ الاحمال لم يحجب عن الامكا
يشهد به الانصاف والا نؤمن ان يكون المقصود التميم واخلاق التكيد بل لا بد من نوع سبق الى الذين لا يسيق من السقي
الا اصلاح لشيوخ الاستغفار فيه وكثرة وقوعه على وجه اصلاح ولذا ترى الملقاء يكفون في مقام الدعاء بذلك السقي
فكون البيت من قبيل التكيد على ما قلنا فان قلت تبادر كونه سبباً لخراب الديار وهذا ليس محموز ذكر السقي بل باعتبار دوام
المطر السابق فان الدوام معتبر في مفهوم الدائمة قال في الصحاح الدائمة المطر الدائم الذي ليس فيه زهد ولا يرق قلت قد قدم
قوله غير مدع على قوله وبعثني يدعي هذا التوجيه كما لا يخفى **قوله** ولذا عدى الذي عدى والافه يعمد باللام يقال له
قوله ويجوز ان يكون التعدي في الفرق بين التاويلين ان الاول باعتبار النضين والثاني باعتبار ان التذلل كلفه
الغالي الى الساقيل يدل على حصول معنى العلو في التذلل فلا حاجة الى التفسير كذا في شرح الايضاح **قوله** وفيه نظر لا فانا
لا نهم ان قال بعض الفضلاء الانصاف ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من الملوك بالانصاف علم تبادر منه المنية
التي وفيه نظر لان مهابة الملك انما يتبادر عند وصفه بعدد الحكم بالنسبة الى الرغايا واما بالنسبة الى اعدائهم وهم الملوك
فان اعداء الملوك ملوك غير مسلم كما يشهد به الذوق السليم ولهذا ينبغي ما قيل بضرورة اللحن ان ما قاله الشارح باعتبار برفها
العلم والظن يكفي في مقام الخطابة والاقناع **قوله** فينفذ في ذلك التوهم بتوهم الحكم قد يناقش فيه بان حال البشاشة و
التواضع يذهب مهابة الشخص ولو كان جباراً استعقاً مع ان لا يدل مطلقاً على ان الحكم يوجد حالة المهابة ويحتمل ان
يكون معناه مهيب في عين العدو وغيره في وقت صادرة ايامهم مع ان له حظاً وتواضعاً مع الاجلاء وجوابه ظاهر
فان ما ذكره الشارح امر خطابي وراغبي واذا هاب البشاشة مهابة الشخص باعتبار الغالب والا قرب ذى سلطان بسيط
مع من مخاطبه ويتلطف به ومع هذا لا يدفع اليه المخاطب راسد من مهابته وهذا مما لا يخفى على النصف وعدم دلالة
مع بطريق القطع على ما ذكره لا يضرب ارجوا حمله عليه كما في مثل هذا الشام نعم اعتبار البشاشة وظلاله الوجه بالنسبة الى
الاعداء كما يقتضيه كلام الشارح لا يخفى عن ركاكة **قوله** مصلحه لكنه اراد بالفضل عموماً لا بالمال او غيرها مما لبت
حيلة مستقلة ولا يكون كلامه لا يامة اصل المعنى بل لا يكون عليها النظر في الاشياء التي ذكرها المهم في الايضاح **قوله** وتكيد

جملة كان او اكثر كان او المتصف فيه على الاشكال **قوله** فهو لان ما هو اقل من جملة **قوله** وقد يكلف ويقال قوله جملة كانت
او اقل واكثر يريد ما كان واقعاً في احد الموقعين بعد اشتراط ما وقع اذا كان جملة بما اعمل له من الاعراب وليس يريد ما
لا عمل له من الاعراب فالمعنى فيتمثل من التكميل ما كان واقعاً في احد الموقعين سواء كان الواقع جملة او اقل واكثر والحاصل
ان قوله جملة حال من ضميره ويجوز ان يخرجه عن ان يكون حذو وان لم يجوز جعل هذا خبر كان وقدر جملة اخرى كما لا مذكور
والاستدراك لا عمل له من الاعراب حال كونه جملة كان الواقع **قوله** ولا يخفى ما فيه من التصف **قوله** لان ايمانهم لا ينكره من
شيعتهم وايضاً تبيين وجه الاستدراك من قوله قد يستحقون بعد تبيينه لان على ايمانهم به تعالى **قوله** وحسن ذكره اظهر
شرف الايمان باختيار الله تعالى لما ذكره هذا الوصف في شأنهم مدحاً لم يتبين ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح
به جملة المرش ومن حوله هذا البغى ترغيباً هذا او يحتمل ان يكون قوله نعم يؤمنون به ايضاً على مذهب من لم يشترط فيه البيت
كما مر **قوله** وفيه نظر لان هذا داخل في التيميم اوجب بان مراد التيميم ان هذا الكلام قد يقال في غير موضع شانه عند عظم المنظر
يقال ما يتدبيري وعند عظم القول يقال قاله بغير وهذا لا يمنع من ان يكون للتاكيد بحسب اقتضاء المقام وفيه ما فيه
قوله ولست بنظائر الجانب الثاني وما بعده **قوله** واتى لبيان على ما ينبغي **قوله** وحسبك ان الله اتى على الصبر **قوله** وقول
الحامسي وتكرار شيناً في البيت من ابيات قصيدة المراءم يدنس من التورع عنه وقبله **قوله** ونحو كاه المزني ما في سخا
جسام ولا فينا بعد خيل وبعده اذا سب منا خلة قام سبده **قوله** لما قال الكلام فقول الجاهل التخييل لانه في **قوله** الف
الثاني علم البيان قد اشير في الحق الاول الى ان المراد من الفن المعاني لا الالفاظ والمضاف محذوف من الاول والثاني
فليذكر **قوله** وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد **قوله** او على هذا التعريف انه يقتضي ان يتمكن كل من عرف علم البيان من
ايراد اتي كان في طرق مختلفة في وضوح الدلالة مع انه ممنوع فيما ليس له لا يبين معنى الاختصاص ولا لازم واحد فقط والجواب
ان منشاء هذا الايراد ان يراد باللائم ما يمنع افنكا كما تصور على ما هو اصطلاح المعقول ويسفح ان المراد علم من ذلك و
وجوبه بالنسبة للوالم بالمعنى العام ممنوع **قوله** فليس المراد علم القواعد اي ليس المراد بالعلم الادراك الاحتياج الى تقدير المتعلق
بلا ضرورة داعية الى التقدير وليس كذلك ان ترجع هذا التقدير الى الادراك هو المعنى الاصلي للعلم لانه في المعاني الاخر
اما حقيقة عريضة واصطلاحية او مجازية مشهورة وكلها ان لم يرجع عند اهل الفن على الحقيقة التقوية فلا اقل من ان يرجع عليه
ثم ان يخرج علم الادب السليقة على تقدير حمل العلم على الاصول والقواعد والادراك المتعلق بها كما لا يتم لا يملكون القواعد

منفصلة وان كانوا يعتبرون متصفاً بها في المولد بسليقتهم **قوله** اما على تقدير حملها على الملكة فان الملكة على ما سبق من نصيح
الشعر انما يحصل من ايراد ان القواعد وما رتبها الا ان يخرج علم الله نعم وعلم جبريل نعم من التعريف على تقدير حمل العلم على
الادراك والاصول غير ظاهر فاقابل **قوله** واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم في فقه مطابقتها مقتضى قول القائل
المحقق في شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحداً مركباً روعي فيه مطابقتها مقتضى الحال اما اعتبار التركيب فلما عرفت
من انه لا يجوز كون الالفاظ المفردة منفصلة للسمع معانيها الا في ايراد خبر من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار غاية المقابلة
فلما عرفت ان البيان شعب من علم المعاني لا يباحث على وجه كل من كيفية افادة التركيب خصوصاً التي بحث في المعاني عن افادتها
ايها انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور على مدعى التكميل انما هو في افادة المعاني الحقيقية الوضعية والمراد بالمعنى ما
هو اعم من الحقيقي والمجازي وايضا انما هو في الموضوعات الشخصية لا النوعية والافعال كليات موضوعية فاما **قوله** على ايراد كل
معنى يدخل في قصده التكميل فيل الظان يقول على معرفة ايراد لان ايراد اعم من واقع في التعريف فاعلم يعرف وانما خبر بان ما ذكره
الشراح بغيره باللائم لان معرفة ايراد يستلزم الاقدار عليه فان قلت المعاني التي يقصد اليها غير متناهية عرفاً وانما هي عقلية
وكان الاحتاط بما لا يتناهى عقلاً محالاً كذلك الاحتاط بما لا يتناهى عرفاً فكيف يقتدر بعلم البيان على احتاطها قلت لا
استحالة في الاحتاط بما لا يتناهى احكاماً في سائر العلوم **قوله** ايراد معنى قولنا زيد جراد اي لا يوجد بل مع كل ما لا يحاط
يقصد اليه كمال يخرج باستقراق المعنى **قوله** لم يكن عالماً بعلم البيان قيل سابق كلامه يدل على ان من كان له هذه الملكة ليعرف
الايراد المذكور كان عالماً بالبيان مع انه ليس كذلك اذ ليس الايراد المذكور علم البيان حتى يكون العارف به عالماً بعلم البيان و
اجيب بان البناء في علم البيان بسببية الاصله والمعنى ليس عالماً بالايراد بواسطة علم البيان ولك ان يحمل على الصلة لا باعتبار
ان معرفة الايراد المذكور بواسطة العلم بعلم البيان فاقابل **قوله** لان كل باضع نفعي حتى بالنسبة الى ما هو اوضح منه فان قلت من قد
على ايراد المعنى الواحد بطريق في نهاية الموضوع وبطريق اخرى في نهاية الحقائق عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه لا وضوح في
نهاية مراتب الحقائق والاختفاء في نهاية مراتب الموضوع قلت القدرة على ما ذكره دون القدرة على الايراد بطريق متوسط بين
النهائيتين غير علم فلا اشكال او سلم فلا نسلم ان لا يوضح **قوله** مراتب الحقائق والاختفاء في نهاية مراتب الموضوع لان اصل
الدلالة لا يخرج عن وضوح ثاوكذا لا يخرج عن خفاء ما للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع النوعي **قوله** ان بعضها واضح والآخر
قبل الوضع صفة المدلول بصفة الدلالة يتبعها وقبل صفة الاختفاء بالظهور في نفسها على حسب تفاوت اسماها في القوة

قوله فلا حاجة الى ذكر الحقائق بل لا وجه له لان الحقائق من حيث ان حقائقها لا يدخل تحت القصد والادارة اولاً وبالذات
قوله يخرج ملكه لا يقتل على التعريف اى يخرج الملكة المذكورة عن كونها مشمولة لعلم البيان ويخرج من مساواة الافا الملكة
بالنفس الى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستعمال اطلاقاً لان المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والادارة
ومن جعلتها المعاني التركيبية **قوله** اولى من تعريفه بمعرفة اى بالمعنى الواحد لان البيان ليس بنفس معرفة اى بالمعنى المذكور
بل به معرفة اى به وجوه ذلك التعريف ان يحمل على القول بذكر السبب وهو المعرفة وادارة السبب وهو الاصول والقوا
او الملكة السببية من تلك الاصول وتعرف المصنف خالص هذا التجوز فلما حكم عليه بالاولوية **قوله** ودلالة الامر على
الموتزاتصا في تمثيل الدلالة الغير اللفظية على نوعين من امثله اشار الى اخطاها في الوضعية والعقلية كما دل
عليه كلام الفاضل المحقق في حاشيته شرح المطالع والمختار على ما صرح به الاستاذ المحقق في شرح المطالع وغيره من المحققين وجرى
الدلالة الطبيعية في غير اللفظية اية فان اخذ السمع للنفقات الطبيعية في الرقص على وزانها يدل على تأثير تلك النفقات
في نفس ذلك المقتضى وعلى ان طبيعة مقتضى ان يتحرك تلك الحركات اذا تأثر من طيب الاحوال وملازمة الاصوات وقس على ذلك
عروض بعض الاوضاع بوجع المتالم وحاجيته عند شدة المله **قوله** اما ان يكون للوضع مدخل فيها والا فجميع الدلالة الوضعية
والعقلية واللفظية واحدة بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار انا حتى **قوله** يجب مقتضى
الطبع اى طبع اللفظ وطبع اللفظ وطبع الشاع كاحققة الفاضل المحقق في حاشيته شرح المطالع **قوله** كدلالة التميز
على الوجع قيل هو رفعة الجرة وضمتها وسكونه الحاء المحجمة المشددة يدل على التحسر واما الذى يدل على الوجع فهو بالقيم
لا غير **قوله** وعرفوا الدلالة الوضعية اللفظية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع قال
الفاضل المحقق في حاشيته شرح المطالع مستظهاً بما نقله شارح من عبارة الشفاء طريق العلم باللفظ هو التمع ومحل
ارتسام الخيال وطريق العلم بالمعنى اللفظ ومحل ارتسامه هو النفس وفيد بحث من وجوده اتماماً او لا فلا يحصر طريق العلم
باللفظ في التمع مخالف لما ذكره سابقاً من ان نقوش الكتابة دالة على اللفظ واما ثانياً اطلاق اللفظ المسموع وان كان
جزئياً ومحل ارتسام الخيال لكن اللفظ الذى يدل على بعض الكتابة على اخصاصه لشخص مخصوص فحل ارتسامه النفس
فاما لا القول بان محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبنى على اخطا طريق العلم في التمع وقد عرفت ما فيه واما ثالثاً اطلاق المعنى
كثيراً ما يكون من الخبريات المحسوسة ويكون محله الخيال والمخبر ان الشيخ بن كادى على الاكثر **قوله** لعدم توقفها على العلم بالوضع

لا يخفى

لا يخفى على النصف ان المتبادر من قوله بالنسبة الى من هو عالم بالوضع ان القبول والتقدير ان المعاريف يجب ان يحمل
على المتبادر منها ما يمكن فلهذا احتجوا بالقيود المذكورة على الطبيعة والعقلية فلا يقبل ما قبل ان التوقف وان كان
مستغنياً عنها الا انها لا ينافيان العلم بالوضع بل كل منهما متحققه سواء وجد العلم بالوضع او لم يوجد وكيف يصح الا
عنهما هذا القيد **قوله** واعتزبان الدلالة لثبوتها والفاضل المحقق اعترض على الوجه الشهير ونقل جوابه الرازي في شرح
المطالع بوضوح وتحقيق محصله انه تعريف بالدلالة بالقياس الى المعنى لكن فيه عيب لانه لا يرد على قول والشهرى عند
عدم جواز التعريف به فلا بد من تاويل آخر انه اذا التجوز اخذ الى انه نفس بالضرورة غير المحل فلا حاجة الى اخرج التعميم هو
المتبادر من كونه مصداقاً للمعنى الفاعل فان فهم الشاع اية لا يرد لتلك الصفة العارضة لاجل الوضع اعنى الدلالة
التي لا ان يقال اعتبرنا هو قريب من الدلالة لاجب لزوم وهذا عدل عما هو الظاهر من ان المذكور في شرح المطالع ان
الوصف الناشئ من الدلالة اذا ثبت الى المعنى كون المعنى متفهماً عند اطلاقه اللفظ والظهور من كلام الفاضل المحقق
اولاً انه كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ والفرق ظاهر فتأمل **قوله** وجوابه اما لا نسلم انه ليس صفة اللفظ كما قد عرفت
الفاضل المحقق هذا الجواب بتفصيل خلاصته ان فهم الشاع من اللفظ ليس صفة له لكن صرح في باحث التنازل من حاشية
شرح التجريد بان عدم اللزوم من المحل صفة للمحل فاعية فيه فبين كلاميه في كتابه تناقض صريح الا ان يقال ما ذكره في
حاشية شرح التجريد نقل الكلام القوم لانه اختاره **قوله** لان دلالته عليها انما هي من جهة ان العقل يحكم اى من جهة
هو غشاء لكون العقل حاكماً فصح التعديل وسقط ما قيل ان التعديل غير واضح اذ لو لاحظ العقل قطعاً لا الجزاء
ولا الكل ولا اللزوم ولا الملزوم فضلاً عن الحكم بالاستلزام كان امر الدلالة بحاله ولو قال في التعديل ان دلالة عليها
من جهة الاقتضاء والاستلزام العقلين كان اوضح **قوله** واورد به الكل واعتبره لانه لا يتصور انما اعتبر الادارة ان مستدرك
في بيان لا تنقاض اذ يكفي ان يقال ان كان اللفظ مشتركاً بين الجزء والكل ودل على الجزء بالنفس يصدق عليها ان لا يتنقح
الكلمة والجزء وما يتنقح عليها زيادة ايضاح ومثله اجماع الاعتقاد في قوله واعتبره لانه لا يتصور انما اعتبر الادارة ان مستدرك
تعريف الدلالة بعضها ببعض اى مقتضى تعريف بعض الدلالات ببعض الدلالات لا يجد ويرى بعضها كايديا ومن ظاهر
العبارة وانما لم يتعرض لاستفاض حدك واحد من التقصير والالزام بالآخر لعدم الاطلاع على شأنه مع انه يمكن تصويره
فما اذا كان اللفظ موضوعاً لكل واحد من اللزوم والملزوم والمجوعاً عما كلفه في شرح الرسالة قوله فالحجج ان الله

لم يقصد تعريف الدلالات بل قصد التعريف لم يكن أيضاً ما في قول قديم الحجة الشهيرة واشتاق الذين
اليه كما ذكره في تعريف الحقيقة والمجاز فلا يتعاضد الاصل **قوله** فاللفظ ابد لا يدل الا على معنى واحد قيل لا غاية في هذه
المقدمة لا يدل على امكان اجتماع الدلالات بل استفاض تعريفها ويجوز ان يكون اللفظ ابد استقفاً باحدى هذه الدلالات
مع انها يصدق عليها تعريف الدلالة الاخرى وانت خبير بان هذا ارجح الى ما ذكره الفاضل المحقق فليست امل **قوله** الى ان
التعريف فم الجز في ضمن الكل فان قلت التعريف صفة اللفظ ولا كذلك فم الجز في ضمن الكل فكيف يكون التعريف نفس
اللفظ قلت هذا من قبل قديم الدلالة فم المعنى من اللفظ **قوله** وقد سبق من الشارح والمحقق تع فلا وجه للاعادة **قوله**
وانما قصد الى قوله لا تعيناً والتماساً قال الفاضل المحقق هذا بطلان بسيط وتفصيل كما بيانه
محت من وجوه الاول ان التعريف لما كان فم الجز في ضمن الكل لم يكن الفهم الثاني وهو فهم ملتصقاً ومختص بالبال قصد
بواسطة القرينة الدالة على انه المراد تعيناً اذ ليس في ضمن الكل وهو فم الجز القول بانه مطابقة فان قلت يلزم
ان تعين الدلالة مطابقة وتعيناً فلا يصح قول الشارح لا تعيناً قلت مراده بقوله صادرة الدلالة مطابقة لا تعيناً
ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود صادرة كذلك كما يدل عليه السياق او اريد بقوله لا تعيناً فقط وكذا القول في
الالتزام وبالمجمل لا شك في كون الفهم الثاني دالة وان كان بواسطة القرينة لان اهل العربية لا يترطون في الدلالة
الكلمية واللفظية تعيناً لما ذكره ولا التزاماً اذ ليس المفهوم خارجاً عن الموضوع له تعين كونه مطابقة الثاني ان ما ذكره
من ان القرينة في مثل هذا المجاز لا تعلو طابا لفهم بل بالارادة يتا في ما اشتهر منهم في الفرق بين المجاز والمشتراك من ان
القرينة في المشترك لدفع فرائض الغرر في المجاز لفهم المعنى المجازي حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون موضوعاً بازاء
المعنى المجازي بان اعتبروا في تعريف الوضع قد بنفسه وادخلوا المشترك وقالوا الفهم في المجاز بواسطة القرينة لا بنفسه
بخلاف المشترك على ما سيجي في بحث الحقيقة والمجاز الثالث ان قوله ما ذكره الشارح من ضرورة الدلالة على الجز والدلالة
مطابقة لا تعيناً والتماساً سبق على مقدمة تميز احداهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعاً نوعياً الثانية
ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل عليه في تلك الحال باحدى الباقيتين بل نظر لان ساق الكلام
يدل على ان في التعريف لعدم انهماك الجز في ضمن الكل لانه لا يفرق بين الفهم والقصد وكان القصد لا في ضمنه كان الفهم
ايضاً لا في ضمنه فيا ضرورة لا يكون تعيناً نعم عدم التفرق باطل كما حققه الفاضل المحقق فكون المقدمة الثانية متبني

الشارح يمنع التمسك الا ان يقال ان المحقق ان سفي ما ذكره على هاتين المقدمتين في نفس الامر في كلام الفهم لا على ما ذكره الثاني
نفسه **قوله** لا يظهر انها مطابقة لم تعين قال الفاضل المحقق قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون تعيناً فينتقص بها
حد التعريف وكذا الحال في الدلالة والظاهر انه اعترض على الشارح فقيه بحث لما اولا فلان هذا القابل صرح بان حقيقة
الدلالة التعريفية الدالة على الجز والمراد حقيقة الدلالة الالتزامية الدالة على اللازم المراد وقاصح ايضاً باستلزامها
للمطابقة فتشقى التصريح الاول كون الدلالة على الجز المراد تعيناً وعلى اللازم المراد التزاماً وتنتفى التصريح الثاني كونها
مطابقة فلا وجه لثبوت القول بنفي الدلالة من تنكافيه بالثاني وبالمجمل لما جعل المحقق المذكور الارادة مدلولاً للدلالة لم يتصور
ان يعين احداهما في القصة المذكورة وهذا قال الشارح لا يظهر انها مطابقة ام يفتن وهذا ظاهر جلي واماً ثانياً فلا بد
تعيين كون الدلالة فيما ذكر من القوتين مطابقة كان شيئاً على استلزام التعريف ولا التزام ايها كما صرح به فيما سبق
حيث قال ايضاً ولا استلزاماً لاستلزامها الدلالة المطابقة على الكل والملزوم وقد انتفت لا تنافي الارادة و
قول الشارح لا يظهر انها مطابقة ام يفتن معنى على تسليم جميع ما ذكر من توقف الدلالات على الارادة وما يلزمه من
امتناع اجتماعها وبالمجمل الكلام هنا سبق على التتميز فلا وجه للاعتراض **قوله** وغير ذلك مما جرى مجرى عرف
خاص كما بين الجمل والجور في مقام التعليل والتفهم **قوله** وكلام ابن الحاجب في اصوله شعر لم عبارة هكذا ودلالة اللفظية
في كان معناه دالة المطابقة وفي حوزة الدلالة التعريفية وغير اللفظية التزام وقيل اذا كان ذلك يخرج كثير من
المعاني المجازات والكليات جوازيات من اشتراط الكلية في الدلالة لم يجعل تلك المجازات والكليات دالة على تلك
المعاني بل الدال عليها عنده هو مجموع المركب منها ومن ارتباطها الحالية او المقابلة نعم من لم يشترط ذلك جعل الدال انفس
تلك المجازات والكليات كذا ذكره الفاضل المحقق واعترض عليه المعترض بان الدال على المعنى المجازي ان كان هو مجموع المركب
من اللفظ والقرينة لم يكن المجازي رايت اسد في الحمام تجازاً في المعنى بل هو جاز في المعنى وهو خلاق ما صرح به و
اجيب عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي الذي
هو الفرعيل التجماع انما هو لفظ اسد ولا دخل للقرينة اعنى لفظ في الحمام في ذلك الاستعمال وانما هو لاجل فهم المجازي منه
والحاصل انه لا يلزم من كون القرينة جزء من الدال على المعنى المجازي ان يكون المجاز هو مجموع المركب مجازاً ان يكون المستعمل
في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط وان كان الدال عليه مجموع المركب من اللفظ المستعار ومن القرينة فيكون المجاز

فروا ان كان الدال مركبا على ان لو سلم ما ذكره في مثال السد في الكلام فلا سلم انه يلزم ان لا يوجد مجاز في المفرد وانما
يتم ما ذكره في القرائن اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة العقلية في حكم لفظ تقديرى او يقال المجموع المركب من
اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ والمجاز هو اللفظ فلا يكون المركب مجازا فضلا عن ان يكون مجازا في المفرد فصح ان
ان لا يوجد مجاز في المفرد قلنا قد سبق ان اللفظ اذا استعمل في جزء الموضوع له لم يكن للقرينة تعلق بفهم المعنى المجاز
بل بالادارة فاللفظ في مثله مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز في المفرد مطلقا فتدبر **قوله** بل لم يكن دلالة الالتزام
في ما نفاضل المعنى بان لا يلزم الشق وان كان لازما للاحتمال الشق لكن دلالة اللفظ على لازم مظهر من ذلك على ان
لا يلزم وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لانه انما يتم ان كان لازم للاحتمال الشق لانه لا يصحح به وليس كذلك
سواء كان اللزوم مبنيا بالمعنى الاعم او الاصل ما في الاول فظاهر ان كفاية تصور وتصوير في الجزم باللزوم بينهما
كفاية تصور وتصوير في الجزم باللزوم بين وجه لا يستلزم كفاية تصور وتصوير في الجزم باللزوم بينهما بل ربما
يحتاج في هذا الجزم الى اعتبار لزوم كلب وانما في الثاني فلاق تصور الشق انما يستلزم تصور لازم
تبعاً غير منطقت اليه قصد المستلزم لتصور اللزوم الثاني تصور اللزوم الاول مقصودا ملحوظا في نفسه اللهم الا ان
يثبت لازم يستلزم تصوره ولو تبعاً غير منطقت اليه قصد التصور لازم له في بعض المواد ولو لم يكن كذلك فاقابل **قوله**
لا يتاق بالوضعية فان قلت التفسير اوضح دلالة على المقصود من التفسير مع اشتراكها في الدلالة الوضعية قلت
التفسير والمفسر انما يختلفان بكون احدهما دالاً على الهيئة التفصيلية والاخر على الاجالية فلا خلاف فيها راجع الى
نفس المدلول لا الى الدلالة **قوله** والام يمكن كل واحد بالاشك ان الوضع والحفاء معبران بالنسبة الى السامع
الدلالة المارة منها الحق الارشاد معتبر بالنسبة اليه فلا يرد ان يقال الدلالة معتبرة بالنسبة الى نفس الامر بالنسبة
الى السامع فلا يلزم من انتفاء علمه بالوضع انتفاء الدلالة **قوله** مقام كل كلمة منها اي من كلمات الكلام السابق **قوله**
ما يرد منها اي يرد في تلك الكلمة لا كل كلمة او ليس لنا ما يرد في كل كلمة **قوله** ويجعل ان يكون بعض منها دالاً فان قلت
قد ويجعل معطوف على قوله لا يكون وهو مفيد قيد متقدم عليه اعني قوله وعلى التقديرين فيفيد احتمال كون البعض
دالاً على كل من التقديرين مع انه لا دلالة لشيء منها على احد التقديرين وهو ان لا يكون عالماً بوضع شيء منها قلت قد
ويجمل معطوف على مجموع القيد والتقدير والحاصل انه لو خطا القيد او لاقم المعطوف فيكون القيد جازاً من اجزاء

المعطوف عليه لاحكام من احكامه حتى يلزم اشتراك المعطوف منه وانما يلزم ان كان المعطوف عليه مقيداً بقيد سابق
والفرق ظاهراً **قوله** وقريب منه ما يقال في الفرق بين الجوابين ان المعبر في الاول التقابير بحسب الاطلاق والتقييد
في الثاني التقابير بحسب الزمان **قوله** وقلة تكمل اللفظ على الحسن والمعاني على العقل فان قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطريق
مختلفة وانتفاء الاختلاف بالوضوح والحفاء بالنسبة الى معنى واحد وضعي فلا مدخل لقلة تكرر المعنى على العقل لا وجه
لذكره قلت نعم المدعى ذلك ان الدليل السابق كان عاماً فانه لا يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح بالنسبة الى المدلول
واحد وضعي كذلك يدل على انتفاء النسبة الى مدلولين وضعيين اعني ان يكون دلالة لفظ على معنى الوضعي او يقع
من دلالة لفظ اخر على مدلول آخر وضعي والسؤال على الدليل على انه يمكن ان يرد بقلة تكرر المعنى على العقل قلة تكرر
معنى اللفظ من حيث انه معقول فلو كان الكلام في الين على معنى واحد وضعي كان ذلك قلة تكرر المعنى على العقل ايضاً في
محله **قوله** فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم باللفظ الموضوع في فيه مناقشة وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ
الموضوع الملزوم على اللزوم ولا دلالة للزوم من حيث هو لا ضرورة الملزوم فتادية الملزوم باللفظ موضوعه لتلك اللزوم
المختلفة المراتب ليس بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يرد باللزوم التبعية وباللزوم المتبع وباللزام التابع
ويلاحظ في كل منهما الملزومية بالمعنى المعبر في دلالة الالتزام عند اهل هذا الفن فتأمل **قوله** مثل كونه كثير الزناد
جبان الكلب ومهزول الفصيل ينقل من كثرة الزناد الى كثرة الحرق الخطب تحت الندم ومنه الكثرة الطبايح ومنه الى
كثرة الاكل ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود اعني الجور وينقل من جبن الكلب الى كثرة ضربه ومنه الى كثرة الوار
ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود وينقل من هزال الفصيل الى قلة لبن امه ومنه الى كثرة حلبها ومنه الى
كثرة الاكل ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود وينقل من هزال الفصيل الى محرم
اثره لاجل الضيف ومنه الى المقصود كما يدل عليه قول ابن هبيرة لا يمنع العود بالفضال ولا اتباع الاقربة لاجل **قوله**
فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس قد فهم من الكلام السابق ان دلالة الشيء على جزئه اوضح من دلالة على جزء الجزء
فالعكس المذكور بالنسبة الى هذا المهور الضموم لا بالنسبة الى ما ذكر في الكلام صريحاً من ان دلالة الحيوان على الجسم اوضح
من دلالة الانسان عليه كادوم في بعض الحاشين فان نسبة جزء الجزء الى الجزء كنسبة جزء الجزء الى الكل فانه لا مانع من هذا
في ترتيب الوضع لا ان يكون دلالة الكل على جزء جزء اوضح من دلالة الجزء على جزء والى هذا المعنى يشير كلام القائل في

في حاشيته فتأمل قوله قلنا الأمر كذلك لكن القوم صرحوا إلى قوله فكانهم ينوون ذلك رد الفاضل المحقق هذا الجواب ثم
الجواب بجواب مطلق لقواعد القوم لكن في كلامه بخلاف الأول أن القائل إن يقول يجوز أن يكون مراد الشارح بالقوم أهل
البيان لا الميزانيين وما ذكره الشريف بناء على ما ذهب إليه الميزانيون في هذا المقام غاية الأمر مخالفة اصطلاح
ولا بأس به وجوابه أن ما ذكر اصطلاح جديد لا يقل عليه من أهل البيان فلا وجه حمل الكلام عليه مع أن الاستعمال لا يثبت
الرئيس في مقامه مما يصحح بان المراد من القوم المحققون الثالث أن ما ذكره في الجواب المطابق لقواعد القوم من أن الاختلاف
الذي يوجد في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء كماله لا جازية في بيان تحقق الاختلاف في دلالة التضمن وضوحا وخفا
أدق سبق منه في بيان فاق الوضع والخفاء في دلالة الالتزام على مذهب أرباب العقول أن ترتب الملاحظات ولو بالذات
يفيد تفاوت الترتيب في الوضع فالدلالة على جزء الجزء أوضح من الدلالة على الجزء الأتم إلا أن يريد أن الاختلاف المعتبر
بين القوم الموجود في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن إرادة الكل كما فصله **قوله** ومعنى النوع بالبال هو الواو والحال أي
والحال أن معنى النوع بالبال يعنى بالأجمال بالتفصيل والاختصاص بالبال مفصلا بدون حصول الجنس محال والى هذا أشار
بقوله ولم ترع النسبة بينهما في هذه الحال أي نسبة الجنس له جزء من حقيقة والمراد عدم اعتبار التفصيل **قوله** وهو بعد
نظر وجوده النظر قد أورد هذا الفاضل المحقق على الوجه الذي نقل من الشارح إلا أن في الإحاطات التي أوردناها عند إيجازنا
الأول أن قوله في تصحيحه مراد الشارح أقول في تصور اختلاف في المطابقة إلى قوله إذا استعار في التعريف هذا التعريف
على أن الاختلاف المذكور ليس بحسب الدلالة وليس مراد الشارح ما ذكره بل أن اختلاف الدلالة بالنظر إلى اختلاف العلم بالوضع
اختلاف بالنظر إلى نفس الدلالة المطابقة لأن معنى الاختلاف بالنظر إليها أن يختلف سبب الدلالة فيختلف الدلالة
أي بحسب كاللزام في الالتزام كيف ولو كان مراد الشارح ما افاده لما احتاج إلى اعتبار كفاية الظن في الوضع والله
بين التفاوت سابقا على وجه يصح في العلم الجازم الثاني أن قوله وبما يقال لا يتصور في المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء
الاجب الاختلاف في العلم بالوضع عليه منع المحرر إذ يجوز أن يكون الاختلاف بحسب كثرة الموانع ونحوه كاسبق من الشارح
الإشارة إليه فإن قلت هذا راجع إلى ذكر الوضع في العلم بالعلم بالوضع قلت هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة إلى أرباب
العلوم والصناعات ولما كان المراد الخاص واللغة الخاصة فعدم الانضباط غير مسلم وبالجمله غاية الأمر عدم انضباط خصوص
مراتب العلم وهو لا يستلزم مطابقة إذ يمكن اطلاع على مراتب العلم من اليقين والظن الجليل وما دونه بدلالة المقامات

وغيره

لم يحفظ قدر ما يرجع من الكيفية بعضها الثالث أن معنى قوله وبما يقال لا يقال في بيان عدم تناقض الإراد المذكور في
الدلالات الوضعية لا في مع المناقشة المذكورة فيما نقل من الشارح بقوله ما لا يمكن أن يصدق في هذا القول بأن
الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف في العلم بالوضع فلا يصدق المناقشة المذكورة إلا بتكليف الرابع أن قوله نعم إذا كان اللفظ
مشتركا في مخالفة ما ذكره في شرحه للفتاح من أن لا تفاوت هناك في نفس الدلالة بل هناك تراخي يحتاج في دفعه إلى **قوله**
وجوابه أنه معنى ما ذكر في الفتح أنه لا تفاوت في نفس الدلالة كما صرح به ومعنى ما ذكره من أن العلم لا يمكن في التعريف
استعمال بذلك القيد صح وجود التفاوت في الترتيب بالنظر إلى القرائن الخامس أن قوله وأيضاً لو سلم ما ذكره من أن قد
الجواب عنه في شرحه للفتاح بأن التركيب التي تدل على معانيها الوضعية فقط بمنزلة أصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضع
لا وحدها ولا مع غيره **قوله** ثم هذا الكلام يدل على أن ما قال ظاهر هذا الكلام لا يصدق بيان حال الجازم مطلقا
فيتفاد من مساق الكلام أنه لا بد في كل جازم من أن يذكر المزموم ويراد اللزوم وليس عينا قرضا في هذا لأن قوله ثم
اللفظ المراد به لازم ما وضع له لا يقتضي مجازية هذا اللفظ لا اللفظة المذكورة في كل جازم **قوله** وهذا لا يمتنع إنما
كان ظاهرة لأن علاقة اللزوم وإن كانت مذكورة في بعض أقسام الجازم إلا أن مرجع العلاقات هو اللزوم والمحقق أن
هذا الكلام مراد **قوله** وانت خبير بما في من اضطراب قديين الفاضل المحقق وجه اضطراب الأول في كلامه نكتة بمعنى
أن يتبين طاهري أن قوله وله مراتب في الوضع والخفاء مع أنه لا يمتنع مطابقة كونه توجيه للكلام بناء على ما احتار
الشارح في شرح الفتاح من أن دلالة التسميات وضعية لا أنه مختار وكيف وقد تراه في شرحه للفتاح حيث قال وما
يقال من أن المقصور في التسميات هو المعنى الوضعية فقط ليس معنى فان قوله وجه كالبديهة لا يريد به ما هو مفهومه
ومقابل يريد به أن ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن إرادة هذا المعنى لا ينافي إرادة المفهوم الوضعي وقد
أشار إليه ههنا بما نقل من كلام كمال الدين هيثم الجرجاني ومثله بالفائدة فلا ينبغي أن يتوهم المخالفة بين كلاميه في
كتابه ولا يفتقر عليه بالالفائدة التي نقلها عن بعض الأفاضل فييد فإدراكه أو لا كما وهم فيه البعض
بقي في وجه الضبط الذي ذكره بحث وهو أن المعنى المراد في التسمية على ما ذكره انقضى كون الوجه في غاية الحسن ليس شأنا
للمعنى الموضوع وإنما المشاهدة بين الوجه والبدن فكيف يمكن كون العلاقة مشاهدة مقابلة للتشبيه والاستفارة
وجوابه ما ذكره نفسه في حواشي شرح الفتاح من أن إرادة هذا المعنى متفرقة على تلك المشاهدة من أنه يحتاج إلى العلاقة

المشاهدة **قوله** وهذا التفسير شامل لمخبرنا في قبل ليس اراد الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي لشموله الالة
المذكورة كما يدل عليه كلام الفاضل الحنفى في استناد من ظاهره اذ هو ظاهر في تعريف التشبيه اللغوي ليس بمحدود بل
ملتمزم وانما اراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي استفيد من كلام المحم كائين الذي يقول
ويستغنى ان يراد له ثم ورد الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي فيوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان
قصد به المشاركة التي هي لازم معانيها وقد يمنع ذلك بناء على انهم عدوا قوله تعالى اتخذ الله هواه من قبيل
التشبيه وكذا قول ابي الطيب فان تقوى الامام وانت منهم فان المسك ببعضهم **قوله** وهو المشاغل اشبهها
صفتها فالظن ان مثل قابل زيد عر اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي الصفي **قوله** ويستغنى ان
يراد فيه قولنا بالكاف ونحوه لا يخفى ان هذه الزيادة يعنى عن قيد لا على وجه الاستعارة **قوله** فاما لان الاسماء
انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلمة مراده بذكر المستعار له منها ذكره على وجه يعنى عن التشبيه لاسمها كالمتر
اليه الاشارة في آخر احوال الاسماء الخرى قوله صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لاول الالة الاحوال والخرى
الكلام اذ يراد بالالة الاحوال القريبة الحالية ونحوه الكلام القريبة الحالية ثم ان الكلام سبق على ادعاء وخول الشبه في بعض
الشبه به حتى كان من افواه يصلح له لفظه كما يصلح لافواه الحقيقة واشترط ان في القرينة انما هو لفظ ارادة المعنى الحقيقي
فلا يرد ان يكون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه هو المعنى المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم **قوله** المجاز شرط
بالقرينة السابقة وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الادارة لعدم احتمال الادارة وصلاحتها اذ قد تقرر ان
كل حقيقة تحمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشئ عن دليل وهذا لا ينافي في اعادة الحقيقة القطعية في الظاهر كما تقرر
في الاصول قال الفاضل الحنفى في حواشي الكشاف الظاهر ان الخلوص شرط ارادة المنقول اليه وعدم الالة شرط ارادة المنقول
عنه ولو قدم المنقول اليه في الذكر لاصاب كل شرط شرطه انتهى كلامه **قوله** واطلاق لفظ الامر كان على الاربعة الخ
يعنى مع خروجها عن التشبيه المصطلح الذي هو نفس الالة فان قلت في التعريف امور ما خوة غير الاربعة قلت الكلام
في المقصود بالبحث لا في كلامنا اخذ في التعريف **قوله** لكنه قد استمر في العرف ان يقال البصر الورد وسميت العادة فيه بحثا لا
يخفى ان ليس المراد تشبيه النكوة التي هي باقية الغم بنفس العرف الذي هو مشهور عرفت ان زياجة فلا يكفي التشبيه بالعرف في
رفع التسامح بالكلية عن هذا المثال يقال سميت بالكلية اسم بالفتح اسم بالفتح **قوله** لانه صفة الحياة غما من شأن انما لا يقل عدم

الحياة عن ان تصف بتمام ان الظاهر والمذكور في عمارة الكتب لا تتفاضل بقوله يقال كنتم امواتا فاحياكم والاصل
الحقيقة وانما انتفاض التفسير بقوله تعالى الحيون به بلدة ميتا جوابه المصير الى الجاهل فانفاق اهل اللغة **قوله** واذا
كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبه به يكون جملا للفرع اصلا والاصل فرع وهو غير جائز قد يقال ليس كل محسوس اصلا
لكل معقول فيجوز ان يكون بعض المعقول اوضح واقرى عند العقل بواسطة كالوضوح اصلا الذي هو محسوس مخصوص
فتشبهه محسوس اخر ليس باصلا ولا بواضح مثل وضوحه بذلك المعقول وجوابه ان وضوح المعقول اقرى معقول
لا يبلغ درجة وضوح المحسوس اقرى محسوس كان فصلا عن ان يكون اقوى منه فلا يفتي بتشبيه المحسوس بالمعقول الا
بطريق الادعاء والتبديل وهذا لا عند المنصف فتدبر **قوله** فدخل فيه الخيال يمكن ان يقال انما جعل الخيالات من قبيل
الحيات لانها ثابتة في ادراك الصور غير ان المحسوس يدركها بحضور المادة والخيال يدونها **قوله** وهو المعلوم الذي
فرض محققا انما سمي هذا النوع بالخيال لاجتماعه من صور مخصوصة في الخيال الذي هو خزانة المحسوسات الذي يتبادر
اليه جميع المدركات الحسية **قوله** ولكنه يجب لو ادرك كان مدركا بها اعترض عليه من لا ناجد به فان المراد بالادراك المذكور
في الشرط ان كان مطلق الادراك فالملزمة متنوعة لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد
الادراك بالحواس اتحد الشرط والجواب ان المراد منه الادراك حال كونه موجودا او الادراك بنفسه لا بصورته فلا
غبار **قوله** بخلاف الالة والام العقليتين حصل الفرق بين الالة العقلية والحسية ان الحسية ما يكون المدرك بالكرين
الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس اما العقلية فهي ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات كالادراك
وقر على هذا الفرق بين الامكن **قوله** وتحقيق ذلك ان الالة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كالخير من حيث هو
كذلك تحقيق هذا التعريف ذكره في حواشى المواظف فيطلب ثم واعلم ان المحسوس لا يقتضي اثر الشك في التقسيم بل يراد بالامثلة
على اصل الفلاسفة عرف الشارح الامثلة على ما عرفها فالعمدة في ايراد امثال هذه الحقيقة ان عليها لا على الشارح
قوله فكذلك القوة العقلية او الشهوية القوة العقلية هي مبداء اقدام على الاحوال والنشوق الى القسط والترفع
والقوة الشهوية هي مبداء جذب المنافع وطلب الملاذ من المأكول والشارب وغير ذلك من الشهوات **قوله** فكيف الزايفة
لانما لا يما هو خير وكما عند القوة الشهوية لا ادراكه كائنه من ظاهر **قوله** وهو ادراكها كائنها المجرى الى الحقيقة المجرى
منقول الادراك واليقينة بالرفع صفة ادراكها **قوله** فلهذا المعنى الذي نقل عن الشارح ان هذا الزايف وجه الشبه

وضع الاجزاء والحسنة عنده فليس الامن الاعراض النفسية والصلابة هي الاستعداد الشديدا لانتقال فهو من
الكيفيات الاستعدادية والذين علم الصلابة عما شانه ذلك **قوله** كالبله والجفاف قال الفاضل المحقق البله في الرطوبة
الجارية على سطح الاجسام والجفاف يقابلها وفيه نظر لا ندرج في حواشي التجريد بان البله بمعنى الرطوبة الجارية على
سطح الجسم المثل جوفه قال يصح عندها من الكيفيات والجواب بان البله وكذا الرطوبة قد يطلق على الكيفية الحقيقية السوء
الاتصاف اي في هذا المعنى وصف الرطوبة بجريانها على سطح الاجسام وهذا هو المراد بما ذكره المحقق هنا والمذكر
في تلك الحواشي معنى آخر مودعه تصحبه في حواشي المطالع بان الوصف الجريان يمنع عن الحمل على الكيفية **قوله** واللطافة والكثافة
المشهور ان اللطافة التي تعد من الملوينات بمعنى رقة القوام والكثافة التي تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم
اللطافة لهذا المعنى من الرطوبة وكذا الكثافة في عين السبوسة **قوله** على استعمال موضوعات ما اراد بالموضوعات آلات
تصرف بها سواء كانت خارجية كافي الحياطة او ذهنية كافي الاستدلال **قوله** وهو حركة النفس مبداءها ارادة الانتقال
هذا بظاهره لا يلائم قوله في تفسير العلم لا يحركها الغضب فان يدل على ان الغضب محرك للنفس في نفس حركتها فاما ان يبنى
تفسير الغضب على الشاع والمراد به حالة توجب حركة النفس مبداء تلك الحالة ارادة الانتقال او يراد بقوله لا يحركها
الغضب لا يحركها اسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان العلم اطينان للنفس حيث اذ اصلت
فيها حركة هي الغضب لا بجعلها محركا لجزء اخرى **قوله** كالصورة الوهمية التشبيهية بالحلب المشهور من كلامه من حمل الاعتبار
الواقع في الفتحاح على الاعتباري المحض والنسب على الاعتباري النسبي فيكون تقدير قوله وبين اعتباري ونسبي وبين اعتباري
محض واعتباري نسبي وقال الفاضل المحقق في شرح الفتحاح لما كان اكثر الاوصاف اعتباري فبنيته لان النسب الاضافات
بامر فالوجود في الخارج عند هم عطف النسب على الاعتباري عطف اقربا من العطف التفسير **قوله** كاتفاق الشيء
بكونه مطلوب الوجود المعلوم مثال النسب فان مطلوبة المطلوب ليت وصفا مقرر في ذات المطلوب بل هو وصف
اعتبر العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس **قوله** او كاتفاقه بشئ تصوري وهي محض مثال الاعتباري المحض وفي هذا
التمثيل تشبيه على ان العقل في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناول في الطرفين **قوله** وبهذا يشتر لفظ الفتحاح كما
يعومر ما هو بمنزلة الواحد الحقيقة الملتزمة من امور مختلفة والهيئة المنتزعة من هذه امور يشتر لفظ الفتحاح ج قال
وجه الشبه ان يكون امر واحد غير واحد وغير الواحد ان يكون في حكم الواحد لكونه لنا حقيقة ملتزمة واما اوصاف

قوله وفيه نظر كما استمر في هذا التعميم المستفاد من الفتحاح ووجه النظر انكم في بيان **قوله** والمركب المحسوس
وحاصل ان الحقيقة الملتزمة كالانسانية مثلكم قبل الواحد والمثل من له وجوبه ان المثل من الحقيقة الملتزمة حقيقة
للطرفين ملتزمة من كثرة التباين الجب اعتبار المتكامل انضمام بعضها مع بعض وقصد المجموعها حتى تصير تلك الكثرة بالاحدية
كشف واحد وقد صرح هذا المعنى في الوصف حيث قال لانا اوصاف ملتزمة من مجموعها الحقيقة واحدة **قوله** والمنعقد
الذي يتكبر منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حتى او عقلي او مختلف الذي يقتضيه النظر الصائب ان المجال التركيب الحقيقة
من الحس والعقلانم فلا يبنى الامر على المسامحة وبعد الانسان في العرف مركبا من نفس مجردة وبدون ما في الاختلاف
المذكور انما هو في المركب الاعتباري دون الحقيقي بالمعنى الذي توهه الشارح **قوله** والحس طرافه حسيان لا غير اي وجهه
الحس طرافه حسيان لا غير وهذا الحكم اعني وجوب حسيه الطرفين جار في وجه الشبه المركب من الحس والعقل وان لم يندرج
في قوله الحس طرافه حسيان اما الجواب بان فلان تحقق وجه الشبه في الطرفين يستدعي تحقق كل من جريته فيهما والحس لا يحقق
في العقل ولا يقوم به واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب وجوه الشبه ليس به فلا يصدق على الجزء وجهه
الحس ولا على المجموع لانه وجه شبه عقلي فان المجموع المركب من الحس والعقل من حيث انه مركب مجموع لا يكون الامعقول
قوله سواء كان بتمامه حسيًا او متعقدًا واختلافًا معقولًا وقوله الحق ان وجه الشبه الحس سواء كان معقدًا او جزاء فيدخل
فيه جزء المتعقد وانما جزء المركب فليس موجود تشبيه فلا يدخل فيه فافهم **قوله** الاجسام او قائما بالجسم الى المعاني وال
المجرات فالخط ايضا في فلا نقض بالمجهر الفرد **قوله** ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحس الطراف
اعني قوله بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحس في موضع الحال اي التشبيه كائنا بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه الحس **قوله** تقرير
السؤال ثم يريد ان تقرير السؤال بقياس مفصول الشاع مركب من قياسين اولهما من الشكل الاول بولف من مرجحين كيبين
ينفج من وجه كلية وثانيهما من الشكل الثاني المركب من مرجح كلية صغرى هي نتيجة القياس الاول وسالته كلية كبرى هي نتيجة
كلية هي المطلوب وهو ان لا شئ من وجه الشبه محقق **قوله** ياتي هو ان يكون هو غير عقلي اظهار الغيرة اعني هو ليق توهه رجح
الى التحقيق **قوله** لكن وجوب كون طرفي الحس حسيين بسقط الشئ عشر قسمًا فيكون وجه الشبه واحدًا حسيًا بسقط ثلثة
كون الطرفين عقليين وكون التشبيه عقليًا او تشبيهًا وعكسه ويكون مركبًا حسيًا بسقط ثلثة اخرى ويكون المتعقد
حسيًا بسقط ثلثة اخرى ويكون مختلفًا ثلثة اخرى **قوله** وفيه شاع لان الحس ليس بمسوع بل المسوع الحس وجوابه ان المراد

بالخاتمة ههنا ما يقابل الحرف فيكون سموا مثله فلا تسامح فيه **قوله** نعم التسامح موجود في طيب الرحيمة ولذة الطعم لا المشهور
هو الرحيمة لا طيبا والمذوق هو الطعم لا لذته فالوجه ان يجعل اضافته الطيب الى الرحيمة من اضافته الصفة الى الموصوف اي الى
الطبيعية وكذا الكلام في لذة الطعم **قوله** والحرارة هي على وزن الجرعة وقد يترك ههنا فيقال جرعة مثلكة كما قال اللمزة مرة **قوله**
ويقال حر الرجل في بعض النسخ بلا واو والصور بالواو والاقبال جرعة ليطهر الارضا **قوله** مختصة بذوات الانفس
اي الانفس الشاططة بقرينة آخر كلامه والا فلا سد نفس حيانية **قوله** فان قلت للرجل القليل المضاف الى الثاني بالعين المعجمة جمع
معنى على انه مصدر بمعنى القتل والقول هو النفع **قوله** فبالعلم يوصل الى الحق ثم انفع لهذا ما قيل الظاهر ان العلم ليس
بمجرد الايضاح المناسب ان يفسر الهداية فيما قبله لا على ما يوصل لكن فسر بالادلة الموجبة لمباينة في مدح شأن العلم
وجوه الاندفاع ان العلم ليس بضروري الايضاح للعمل لكنه ضروري الايضاح للحق والفرق بينه وبين الباطل ولا
لم يكن علما فتأمل **قوله** وفي وجه بعض الاشئلة تسامح جوابه انه لم يقصد في شيء من تلك الاشئلة الهيئة منتزعة
من عدة معان حتى تباقي الوحدة بالمعنى المراد ههنا بل قصد في كل منها الى معنى واحد لكنه قد يعنى آخر جعل تابعا وقيمة
لغيره بين التقييد والتوكيد فتأمل **قوله** ويبان ذلك ان المراد بالعلم الملكة قد بعدم متا في اول الفن الاول انه يجوز
ان يراد بالعلم المشبه بالحياة والاصول والقواعد لا يجوز ان يراد الادراك فليتكلم **قوله** ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم
هو العقل لان العقل آلة للدراك كان الملكة كذلك **قوله** بمعنى ان لا يكون قبل عليه عدم كون الشيء منتزعا من عدة اشياء
هو ما ذكره له واجزاء لاينا في انتزاعه عن عدة اشياء هو طر فاده وهذا دفع بما يستحقه الفاضل الحق في بحث الاستعارة
التخييلية ويستدل عليه من ان الانتزاع من عدة اشياء مطلقا يستلزم تركيب المنتزع وان الشرح بذلك **قوله** محل نظر
هذا هو النظر الذي اشار اليه في منتجع تقسم وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد اشرنا الى جوابه
هناك والحاصل ان الهيئة المركبة فتا في قسمين من الاشياء المختلفة وقسمين ينتزع من الاوصاف المختلفة لشي
واحد كما ذكره الشارح فاشار صاحب المنهاج الى الاول بقوله اما حقيقة ملتزم والثاني بقوله واما اوصافه فلا
فتا فيه فليتهم **قوله** احيى ابن الجلاح لفظ احيى هاتين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة والجاء جمع ضمير
لام مشددة وخاء مملدة **قوله** وقد لاح في التبع الذي كما ترى الكاف في مثل قوله كما ترى ليس للتشبيه بل للجرم والتفصيل
المراد ان تضاق الثريا بمساجدة العنقود او رجل احفاء فيه ولو كان قوله كما ترى متاخرا عن قوله العنقود لملاحة كان الظاهر في

افادة هذا المعنى وفي اعراب كما ترى وجوه اقربها انه في وضع المصدر اي ظمير ظهور كما ترى قوله وقد جاء بتشديد
الدال كما في هذا البيت قال ابن قتيبة في ادب الكاتب لا اعلم اهل لغة ام ضرورة وقال شارح الدينوري وليس بضم
قوله اي ففتح نوره التوريق التوريق **قوله** فكانه اراد بمقدار يخصص مجموع مقدار الثريا لا ما ذكره الشيخ لئلا يفتو
ذكر الكيفية وادرج مجموع مقدار الثريا والعنقود مجموع مقدار الثريا من طولها وعرضها ومجموع مقدار العنقود من طولها
عرضها لا مجموع مقدار الثريا ومقدار العنقود **قوله** ويسمى ان المفرد قد يكون مقبلا فيرفع لما ينقسم من المشبه به وهو
عنقود ملاحة حين كان كذا مكررا مفرد **قوله** كان مشار التبع في المشار يضم الهم اسم مفعول واضافته الى التبع من اضافة
الصفة الى الموصوف اي النفع المشار **قوله** فقد اخل بكثير من اللطائف المأد من اللطائف ما سبقت من المعاني المختلفة
وسر اخل الماض بها ان تلك المعاني انما تفهم اذا جعل المشبه به القيل المقارن للنهاوي حال كونه مقارنا له وهذه
المقارنة انما تستفاد من صيغة المشارع الدالة على الحال واما اذا جعل ماضيا فالمشارع هو التشبيه بليلى لهاوي
كواكب والزمان الماضي بالنسبة الى حال اعتبار التشبيه وهذا الظاهر ان تفسيره الفاضل الحق في شرح المنهاج تهاوي
كواكب بقوله اي تساقط ليس كما ينبغي فانه يشير الى جعل تهاوي ماضيا كالاجني في قوله نبع الهاء وكسر الواو وتشديد الباء
واما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود **قوله** من جانب قيل قوله من جانب متعلق بكل واحد من النفع والليل ولو قال تشبيه النفع الذي
هو من جانب بالليل الذي هو من جانب كان اظهر وانت خبير ان قوله من جانب متعلق بقوله تشبيه ان ليس بضم شاعرا
هذا التشبيه من جانب واعتبار ذلك التشبيه من جانب وليس المراد جانب المشبه والمشبه به فتأمل **قوله** في حكم الصلة للمعد
انهم لفظ الحكم ولم يقل صلة المصدر اشارة الى ان صريح الصلة اسم المفعول ولكنها صلة للفعل الحقيقي الذي في صفة
المصدر حكما **قوله** فهو لم يفتقر الى الحاجة النفع وسئل التيف اي اخرج والاغلا جمع غدر وهو غلاف التيف وترسب من
رسب الشئ في الماء سويا اي سفل وجعله من رسب التيف اي سفل في الضربة لا يلام قوله يقول وقوله والاندفاع
والانخفاض وفي بعض النسخ ترسب من رسب اقدم في الحرب اي ثبتت الاول اظهر واحدا من الحرب اشتدادها يقال احد
النار بمعنى التفت واحدا من صدر فلان عظامه يوم محترم شديد الحر **قوله** وهو ما يتعلق بمعنى الاثارة اي يعلو المقام
والمصاحبة لانه ينبغي عليه حكم الاثارة كما ينبغي على بكر في مثال المذكور حكم الضرب **قوله** ما حي في الهبات ظاهر هذه
العبارة يفيدان وجه التشبيه في الهيئة لا انه نفسهما مع انه المراد كما صرح به الشارح ولا يرد بيان المصنف الموصول في

الموصفين بالهيئة فلا بد ان يقال هذا من قبيل اعتبار العلم في الخاص كإتقان الجوانح في الانسان اي تحقق فيه
وهذا التكليف انما هو من تغييره عبارة الشيخ فانها تفيد بيان حال التشبيه وضيق محي فيها عايد الى التشبيه لا الى
وجه فيهم منها كون الهيئة وجه التشبيه بلاشبهة تقتض **قوله** احدها ان يقرن بالحركة غير ما في التركيب احتياج
الى التقدير اذا لا يبدى في الجملة الخيرية الى المبتدأ لان فاعل يقرن هو غير ما والضمير في غير ما عايد الى الحركة فبقى المبتدأ
اعني احدها بلا عايد فلا بد ان يقدم لفظه فيه اي ان يقرن بالحركة غير ما ويجعل اللام في بالحركة عوض عن المضاف اليه
اي حركتها فيحصل الربط بلا احتياج الى تقدير فيه نعم يحتاج الى ان يجعل الاضافة لا في التلبس وهذا ايضا انما لزوم
من تغيير عبارة الشيخ لان ضمير يقرن فيها عايد الى المبتدأ بلا احتياج الى تكليف تقدير الربط لكن لا بد ان يقدم
المصدر الغير الصحيح المتولد من ان المصدر يترجم مع الفعل في قول الشيخ ان يقرن بغيرها باسم الفاعل ليعتج عمله على
المبتدأ الذي هو عبارة عن وجه التشبيه وان يقدم مضاف في عبارة المسمى اي وان يقرن على الاضافة لا في
التلبس لكن الزوم انما ويل في الموضعين انما هو ان جعلنا قوله على وجهين بمعنى انه على نوعين وان كانا منها هرقم من
الهيئة نفسها وانما اذا قلنا معناه انه شتم على صفتين فلا لزوم لان كلا من الاقتران والتجزؤ كما في عبارة الشيخ وكذا اقتران
الغير غير كنهما او تجزؤ كنهما من الغير كما في عبارة المصنف للهيئة ولا حاجة ايضا الى اعتبار الرابطة في كلام المصنف لان
التجزؤ من المبتدأ فاقابل **قوله** اعلم ان ما يزاد به التشبيه دقة وسحر النحوي في الهيئات لفظا في قوله ما يزاد اذ
عبارة من وجه التشبيه حتى يلزم فيه ما لزوم في عبارة المصنف بل عبارة عن الاحوال اي من الاحوال التي يزاد بها التشبيه
دقة هذه الحال هي المحي المذكور **قوله** والثاني ان تجزؤ هيئة الحركة اعادة لفظ الهيئة اعني من ضمير عايد الى المبتدأ
الاتحاد فاسم المبتدأ **قوله** والنفس كالمراة في كنف الاسل لم يرد بالاشل المفلوج بل النفس اذ في كنفه يورث المراة الهيئة
المقصودة **قوله** مع توجع الاشراف من وضع الظاهر موضع المضمرة مقتضى الظاهر ان يقول مع توجع وهو حال من الحركة اي
كأنه زمان توجع **قوله** يقال بدله اذا قدم ومصدره ممدود يقال بدله بداء وقوله والمعنى ظهر له راي غير الاول انما
الى ان فاعل بداء ضمير راجع الى الراي المعلوم بكلامه المقام **قوله** فان الشمس اذا نظرت لتعطين لمعنى الكلام اي تشبه
بالمراة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس اذا نظرت اليها يعلم جرمها **قوله** بخلاف المراة اي قارنت قلبت المرآة
ثم فعل به فاعل يقاض **قوله** فان طباقة امره فانتفاخا الفاء للتشبيه كانه جيل للشايع من وجه التشبيه بين البرق والصفير

بمعنى ان للتعليل كاصح به الشيخ في دلائل الإعجاز ثم الانطباق والانفتاح المحتجب للتحجاب الذي يخرج البرق من كونه
ينفتح فخرج البرق ثم ينطق فيلهم اجزأوه ولعل انفتاح البرق ظهوره من خلال التحجاب منقش صوره وانطباعه انضمام
اجزأوه بحيث يصح عمل الابصار بالكتابة **قوله** ومن المايف ذلك قول الشاعر في صفة الرماض خفت سرورهم ضمير جفت الى جلت
راجع الى الرماض والسرور مشهور واحد سرور والقيان جمع قيته وهي الجارية مغنية كانت ام لا وبعض الناس يظن
الغنية المغنية وليس كذلك وقوله تلحفت اي تغطت حال من القيان وصف لسان جعلت اللام فيه للمهد الذي وفي
ايتار تلحفت على ثلث ايماء الى اخضر الترويض بما قران الخافدة ما يستلزمه من راسها الى قدامها وخضر الحبر من اضافته
الصفة الى الموصوف ونصير بخلاف الجار واليصال الفعل اي خضر الحبر وقوله على قوام في موضع الحال من ضمير تلحفت وقوام
الرجل بفتح الفاق قائمه وحسن طوله والفاء في فكانها للتعقيب والتزيين يعني اذا حصل تشبيه الترويض بالقيان فتنبه
للتشبيه الثاني والواو في والريح جاء تيمنا للحال الذي ذكره جازع ان الريح مؤنث سمائي قال الله تعالى وريح فيها عذاب
اليم تدرك كل شئ بامر ربها بناء على تأويلها بالذكر كالهواء الهبات وتيمنا حال من ضمير جاء واخرجها بتخصيص معنى
الضمير ورة والحمل ففتح اليم مصدرا لما بالكسر وهو صفة مشبهة لابتناس المقام والمعدل وان كان كسر الدال لان حركة
ما قبل حرف الردي لا يلزم رعايتها ومن وجوه لطائف ما في من التفصيل الدقيق وذلك لانه راعى كنهين حركة التهيؤ
للدنو والقفا وحركة الرجوع الى اصل الاقتران وادى ما يكون في الثانية من سرعة زيادة تادية لطيفة لان حركة
الشجر المعتدلة في حال رجوعها الى اعتدالها اسرع لا محالة من حركتها في حال خروجها من كنفها من الاعتدال وكذلك حركه
من يدركه الحمل ففتح اسرع من حركته من غير بالدنو لان انما جازع الخوف ابد القوي من ارتعاج التجار كذا في الاصباح **قوله** من جلد
الله لامن الانسان اشارة الى دفع الشاخص الظاهري بين قوله مجرود وقوله لم تجرؤل قوله قول الشاعر في صفة مصلوب
كاند عاشق **قوله** البيت لا حظ والصفحة الجارية والمراد ههنا اليد وقيل العنق وهو المناسب للمصلوب والنفاس هو ما يستقدم
النوم من العتور فان النوم رجع يعز من اغشيته الدماغ فاذا وصلت الى العين فترت واذا وصلت الى القلب نام واللوة الا
والبطو والتمطي التمدد وفي تشبيه المصلوب الذي لا أثر للحياة فيه بالمحب الذي يروحل حبيبه وهو عود صغرة لاجل توديعه
لطاقه لا يمانه الى الحرف في هذه الحالة في حكم الاموات بل ان سوانع الحياة التي حيلت عنها **قوله** ثم لم يحلوها الى لم يحلوها
بما فيها فذكر العمل بلفظ الحلو طريقا الى المشاكلة او لا يمانه لم يحلوها كما لم يحلوها فاجل حمد كالحل لعدم علمهم **قوله** وقول الجار

جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه او ارجح الحار عدم انتفاعه لان الحمل يستلزم عدم الانتفاع فذكر المعلوم و
اريد اللزوم وهو المنفي في جانب المشبه اي وهذا لا بد من ما يقال ان الذين حملوا التورية على ما فيها فكيف
يستقيم قوله وكذا في جانب المشبه وقد يجب ان بان المراد بقوله في جانب المشبه انه روي في اسر ثلثة بناس
هذه الاسر لانها نسيها واجبا ليعلم بان لا يلزم وجود وجه الشبه في الطرفين تحفيقا بل يجوز التنزيل والتحليل فالحال
هنا بالنسبة الى الحمل والحمل نظر الى الذين حملوا التورية كذلك فلا اشكال في قولنا ان البرق القوم ذكر جمال الذين في شرح
الايضاح ان يقال ان البرق النعم قوما اي اظهرهم برقا فان اراد استعمال هذا بلا طريقة الحذف والايصال فلا بد من النقل
عن الثقات وان اراد الاستعمال ببلك الطريقة الى ما ذكره الشارح ولا نزاع فيه **قوله** فلما رآوها اقتضت يقال
قتضت التبرج التخاب فاقضت اي صاروا فتشع كايقال كيد فالكذب والهمزة ههنا للتصوير ولا للمطابقة ان لم يحجب
افعل مطاوعا فاعقل بل مطاوع قشع وكبت انقشع وانك كما صرح به المفسر في تفسير سورة الملك **قوله** زيادة نزع
النزع ضمة النزع **قوله** فالباء في قوله بانضال لبيت الباء التي يدخل في المشبه اي لبيت الباء صلة للمشبه بل للآلة
كما في كبت النظم **قوله** فان قيل هذا يقتضي في حاصل السؤال انه يلزم مما ذكره في البيت ان يكون بعض التسميات المحققة التي
من قبيل المتعدد تشبها ما كذا وليس كذلك وحاصل الجواب منع اللزوم وابداء الفرق بين التشبيه المذكور في البيت وبين
التشبيه المتعدد في المثال المذكور على سبيل التوضيح واداء الواحد في قوله تشبها واحدا ما يقابل المتعدد فيصير على ما
هو في الواحد **قوله** زيد يصفو ويكدر الكدر ضد الصفاء وباب طر يسهل **قوله** وليس في قولنا يصفو ويكدر الذين
الجمع بين الصفتين وانما ان احدهما لا يلزم على ما ذكر في السؤال فانما يستفاد من بيان في الوصفين لامن نفس الكلام وبهذا التفسير
يندفع اعتراض جمال الذين في شرح الايضاح بان لما اعتبر في قولنا يصفو ويكدر عدم دوام احدي الصفتين ومعناه ان زيد لا ينقل
من احدهما الى الاخرى كان ذلك زيدا على الجمع بينهما لان الانتقال من احدهما الى الاخرى امر واثبت **قوله** ولا يخفى
ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح قال جمال الذين في شرح الايضاح بعد نقل كلام الشارح والجواب عن ذلك
حقيقة التشبيه حاصل فيها وان لم يتم في الاصطلاح تشبها والمولف يريد به التمثيل في حقيقة التشبيه فلا يضر ما ذكره
وفي نظر اذ ليس غرض الشارح الا التنبه على ان هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح واذا سلم الجيب ذلك فخرجنا بالوفاق
وليت شري ان التي قد مر من مقدمات صارت متفقة بما اجاب **قوله** احدهما انه لا يجيب فيها ترتيب الكس كلام وجوب

الترتيب في كل تشبيه مركب وفيه تردد ويمكن ان يقال ان حصل الفرق الاول ان التشبيه المتعدد لا يجب فيه الترتيب اصلا
وفي المركب قد يجب فنكون هذا الفرق بالنظر الى بعض المواد **قوله** فاذا قلنا زيد كالاسد والجو والسيف لم يذكر وجه التشبيه
في المثالين انما ذكر في الايضاح وهو الباس في الاول والجود في الثاني والمخاض في الثالث لظهور **قوله** اي نزل الذكر على
الانثى قبل ان الغراب يفضيه وقيل ليس الا المطاعه وفي كلامه على كبر الله سبحانه ما نقل انه لا يستفاد في المثالين
فليس غرض من مطاعه الغراب **قوله** من نفس التضاد لا اشتراك الصدين فيه خلاصة الكلام ان تشبها الجبان بالاسد هو
من تضاد وصفيهما اعني الجبن والشجاعة لان هذين الوصفين يشتركان في ان كل واحد منهما ضد للآخر فبعضه المناسب يدعي
ان هذين الوصفين يتحدان فتشبه احد وصفيهما بالآخر هو في المثال فتقوله توريته لانه التناوب اشارة الى جعل احد الوصفين
عين الاخر حتى يحصل هناك معنى واحد مشترك بين الوصفين وقوله لا اشتراك الصدين فيه توطئة لهذا التنزيل ولقد اتمر
للمراسي في الرتبة **قوله** بواسطة تلميح او حكم التهم يكون بلا حطة جانب المشبه بخلاف التلميح كذا في شرحه للفتاح و
بالجملة التلميح بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهم بالنظر الى حال المشبه مخصوصة فليتذكر **قوله** وان قوله هو حاتم
للتلميح دون الحكم التهم ليس في شرح العلامة سوى انه رد على من جوز كون مثال ما المشبه بالاسد للتلميح وليس فيه التهم
بان مثال هو حاتم انما هو للتلميح فقط الا ان التماكي لما اورد مثالين بعد ذكر ان الشبه قد ينزع من نفس التضاد بواسطة
تلميح او حكم وهما ما المشبه بالاسد للجبان وانما حاتم ثان للتلميح ورد العلامة على تجويز كون المثال الاول للتلميح ثم منه انه يجوز
كون المثال الثاني انه ان قلت فلا يضر منه فبعضه كون المثال الثاني التهم فامعنى قوله لا التهم قلت معناه لا التهم فقط كما
في المثال الاول **قوله** قال الامام المروزي في نقل مقالته اشارة الى ان قول المصنف بواسطة تلميح او حكم بلفظ وليس
لاستثناء الجمع يجوز الجمع مثل الافراد **قوله** اتفق من ابي اسر وعبد البيت لسائق بن سليل الاسدي سئل على زنة الجحول في
والغيطة الغضب الكس وفي بعض النسخ تغيير الغضب فسلح على زنة المعلوم بمعنى اذاب والفتحاك اسم في اسر كذا ذكره
الامام المروزي وقيل الفتحاك ملك من الملوك الماضية فقله افره دون الملك اطلق على ابي اسر تلميحاً وهذا **قوله** كان للتشبيه
اي للافتاء تشبها اسمها بغيرها **قوله** لان الخبر في المعق هو المشبه اي لان الخبر الواقع من وقع المشبه يتحد في الواقع بالاسم الواقع
من وقع المشبه فلا معنى للتشبيه للزوم تشبها الشيء بنفسه **قوله** والخواتم قد يستعمل عند الطر كذا وقال الكوفيون والزجاج
كان جحى التحقيق اي تشدوا عليه فاجب بطن مكة مشعر كان الاصل ليس ما عظام اي لان الارض والايحوز ان يكون

تشبيها لا بد ليس في الأرض حقيقة والتعليل بما جاء باعتبارها جواب عن السؤال عن العلة مقدر واجب بالمراد
بالسخرية الكون في بطنها لا الكون في ظهرها المعنى انه كان ينبغي ان لا يقتصر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه لما
كانت وباتة يحمل ان هشام قد خلف من يدرسه فكانت لم يمت **قوله** اي في الكاف ونحوها يريد ان الكلام على
طريقة الكتابة كغيره في قولك مثلك لا يقال لان في الكلام مقدر **قوله** اي حاله وقصته العجيبة الشأن المثل في ال
معنى المثل وهو النظر وكذا المثل كشبه وشبه وشبه ثم نقل الى القول الثاني المثل مغر به بوجه ثم استعير للصفة
اي الحال والصفة اذا كان لها شأن وفيها غرابة وانما صح هذه الاستعارة لانهم لم يضر بواثله ولا رآه اهلا للشبه
الا قول فيه غرابة من بعض الوجوه **قوله** او كعقب من السماء الصيب فيل من صاب يصب اي ينزل ويطلق على المطر على
التحباب ايض **قوله** ولا يفر اخر يحل تقديره مثل ان تقديره كمثل ماء او تقديره كنبات بناء على ان الثاني لا يصلح لان
المثل بمعنى الصفة وصفة الحجة الدنيا لا تشبه بذات النبات **قوله** من انضاري الى الله الآية الاية انضار جمع ضمير
النام كشراف وشراف جمع النام نضر كصاحب وصحب على قياس وركب وجمع صحب اصحاب كفرج وافرأج قال
الفاضل الحنفى في شرح المفتاح معنى من انضاري الى الله من جندي توجه الى نصرته الله فلا ضافة في انضاري من
اضافة احد المتشركين الى الاخر كانه قيل من انضاري الذين يخضعون لي ويكونون معي في نصرته الله ولو كان
معناه من نصرته الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن انصار الله اي نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر معناه
اي نحن انصار بني الله انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار الله من اضافة احد المتشركين في انضار
ومعناه نحن جنود الله فنقول معناه في ترجيح الترجيح في الاضافة الاولى اي وجه المحر في قولهم اللهم الا ان يقدر معناه
قلت التاويل الترجيح والحكم فهو ان ما ذكره يقتضي من الكلام عن ظاهره في موضعين الاول في قوله نعم يا ايها الذين
استوا كونوا انصار الله حتى لا يتم التشبيه المقصود من سورة الآية الكريم مع انه صرف قبل الضرورة والثاني في قوله نعم
نحن انصار الله وبما ذكره ذلك الفاضل صرف واحد بعد الضرورة اللازمة واما وجه المحر فهو الحمل على الاضافة اعني التشبه
الى ابقاء الكلام على ظاهره وعدم التاويل بوجه ما فتا تل **قوله** والزمان مقدر اي آيتك حقوق الختم هذا مذهب
جمهور الخافة عند ابي علي الفارسي ان المصادر يقع في الزمان فيجعل في نسخة الكلام زمانا لا على طريق حذف المضاف و
الحقوق الغيبية **قوله** بالآية لا يكون نظيرا الا تشبه به يحسن يكون مذكورا لا مقدر **قوله** ويستلزم قولهم نحن انصار

المراد بالاستدلال الاستدلال من ذلك القول الى ذلك الكون لا الاستدلال العقل **قوله** اذ حواري الرجل صفته وخطا
الحواري من الحور وهو البياض الخالص قيل كان اصحاب عيسى ثم قصارين حورون الثياب اي يبيضونها ويقال هو خالص
ازخا الصق يستوي فيه الواحد والجمع والخاص والحد من الخالصان **قوله** واضرب لهم مثلا الحجة الدنيا الآية اي بين لهم وصف
هاتين الحجتين الدنيا في رفعتها وشرعها والها او صفتها الغريبة **قوله** فلا ينبغي ان يمتنع عليه قال العرج فلا تنزل
نقرا اذا جلس مطمئنة عليه والتعرج على الشيء الاقامة عليه **قوله** قال صاحب الكتاب ولولا طلب هذه النماذج رجعا
فيه بحث وهو ان الصورة المسترعة عن الصديق بما بعده لا يصح مشيها بها بل التشبه بها القوة المسترعة عن ذوق
الصديق بعد تقديره ذوق ضروري ويمكن دفعه فتدبر **قوله** وما هو بين في هذا قول السيد في ان ما يلي الكاف ليس
بمشتبه به وانما كان بيتا في هذا المعنى لان تشبيه الناس بالانبياء مما لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحجة بالماء والابن وبما
يقدر هناك مضاف اي كمثل ماء بقرينة ذكره في التشبه به والواو في قوله واهلها بها حاله واهلها مستدرك وبما
خبره ويوم حكوا فاطرف لهذا الخبر وبلاغة خبر مستدرك وذوق اي هو بلاغة والبلاغة جمع يقع او يقع وهي الا
الفقر التي لا شئ فيها وفي الحديث اليمن الفاجرة تذل الدار بلاغة وغدوا طرف البلاغة لما فيها من معنى الفعل ولا
يجوز ان يكون خبر الاله لا تشاع الخبر بالظرف عن غير الحدث وهذه الجملة الثانية ايتمت حال من الدار والفاضل فيما معنى التشبيه
اي يشبهون الدار حال كونها كذا وبعد البيت المذكور وما المال والاهلون الا وبعده ولا بد من ان ترادوا رابع
وما القوم الا كالشهاب وضوءه الجوال ما اذا اجرد وهو ساطع **قوله** وفي كون الفعل مبتدئا عن التشبيه نظر
يمكن ان يقال لما استفيد الحمل من الفعل ابتداء ذلك الفعل عن التشبيه البتة لان كون زيد واسد منصوبين لا يوجب
الحمل كما في ما علمت زيد اسدا فتا تل **قوله** ولو قيل ان معنى اعراض حال التشبيه من القرب والبعد كان اصوب ان قلت
فالحمل كلام المصنف على حذف المضاف اي معنى عن حاله قلت لا يتم التعريب بل يكون المناسب ان يذكر هذا الكلام في
بحث احوال التشبيه فتا تل **قوله** والفرض منه في الاعلى يعود الى التشبه لما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتداء
على آخر كان الوجه ان يكون الفرض منه غايه الى التشبه الذي هو كالمفرد ولذا كان عوده اليه اكثر وايضا التشبه
عكس عليه وسوق الكلام في كل حكم لبيان الحكم عليه **قوله** فلا استبعاد في ذلك لان المسك يعجز عن الغزاة فيه اشارة
ان جبا بشرط محذوف اقيم سبعة مقامه **قوله** او مقدرها اي اذا علم مقدار حال التشبه بدون التشبه وانما ترادوا

بما ذكره اولاً **قوله** مفعول على بيان مكانه لا يجوز مفعول على نقل مكانه لا معنى له **قوله** وتقوية شانه الضمير
في شانه راجع الى المشبه والشان مفعول لا مفعول به بيقوت شانه بمعنى يقوته حاله **قوله** من لا يحصل من سعيه على طائل الطائل
الفايده يقال هذا امر لا طائل فيه اي لا غناء ولا خير به وعلى محتمل ان يكون زائده كما في قوله ان الكريم رايدك يعني
ان لم يجد يومه على من يتكلم طائل فاعل محتمل ان لا تكون زائده ففاعل يحصل ضمير راجع الى الموصول كما هو
الظاهر ويضمن يحصل معنى يطلع **قوله** لتقدم الحيات وفوط الف النفس بها لان النفس في صدر الفطرة خالية من
العلوم ثم بعد احاسيس الحريات بواسطة الآلات وتبينها بالمبادي من المراكات والمبانيات اجمالاً يحصل لها
علوم كلية هي العقليات **قوله** ما يجد في قوله ويوم ككل الريح لا البيت لشبهه من الطفل والابن الطيبة وبعد
لان عذوة حتى اروج ويحكي عصابة على الناهين ثم المناخر كان اباريق الشمول عشيمة او ناعلى الطف عوج
الحاج المراد به الرق المحرور عا حانده اي تناول الرق صادرا عن اعتقاد لغو متعلق بغيره والمزاهر جمع مظهر وهو
العود الذي يضرب به ويقال له بالفارسية جار ناره واصطكا كما ضرب بعضها ببعض وفي الصلح اصطفاق بدل
اصطكان وهو الضرب الذي يسمع له صوت والغدقة ما بين صلوة الغداة وطلوع الشمس فاذا لم يتوكل يكون معرفة
كسحر واذن يكون نكرة والرواح نفيس الغدو والقحة منها جمع مناجب مثل فهد وفاره والشم جمع اشمن الشم
هو ارتفاع في قصبه الانتع مع استواء اعلاه والمناخر جمع مخ وهو في الاصل ثقب الانف وشمم الانف كناية عن الرفعة
والرياسة والشمول على وزن القبول الخمر والاو تكسر الهجمة ونحو الواو وتشديد الزاء المعجمة البطو قد جمعوا بالواو
الفرق وقالوا وزن والطف اسم موضع بناحية الكوفة والعوج جمع اعوج والحاج جمع حجة وهي الحلقوم ومثلها الخمر
شبه او في الخمر وقد فرغت واشتلت بطيور ماء اجتمعت عشيمة باعلى الطف معوج الحاجر **قوله** ظلمنا عند باب البقيع
ظلمنا بمعنى دخلنا في النهار والشافد ناجية مقدم العنق **قوله** من اناش وقوله اذا هم الفتي بين عبيد غمره البيت
لسعد بن ثابت ومطلع القصيدة قد سبق وهو قوله ساغسل غي الغار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جاليا
وبعد ولم يستشر في اية غير نفسه ولم يرص الا قام السيف مناجاة المراد بالقرع المزموم عليه وتكثرت عقوق تنكب اي
انحرف وانصابت جانباً اساعلى القرية اي في جانب او على الخالية اي مخبأ **قوله** اعرف واشهر على الاطلاق بل يكفي ان
يكون كذلك بالنسبة الى السامع فان الامر يختلف حسب الرسوم والعادات وقيل لا يوجد وصف يوم لشانه كل

الاس **قوله** نقلا لاشناع ونوع المشبه بقوله نقلا مفعول الدلتشبه ثم اولا اناش وقوله لاشناع مفعول به نقلا
واللام دغاة وليست طرف لتعليل نقلا لاشناع **قوله** عند حضور المشبه فيجب ان لا يستطرق الناشي من غير حضور
المشبه به مع المشبه كما في حديث ضحك لا نقل فيه صورة النار الى كثير الوقوع اصلاً لانه لا يحصل الا عند الاجتماع
فلا وجه لذكره **قوله** اي ليستطرق استطرق النوارى ردة الفاضل المحنى في شرح المفتاح بان ليس يجب لنظا المفتاح
في قوله ليستطرق تقييداً بكونه لنقل الاشناع بل هو مطلق لفظاً لا تعبيراً عن استطرق النوارى بانه مثل لما ذكر من الاستطرق
لا يخرج عن بشاعه وفي نظر لان العلامة يحتمل ان يعبر لفظ المثل مفعلاً ويجعل الاشارة الى نفس المستطرق وانما
التفصيل الذي ذكره في الاشارة **قوله** وقبل معناه بمثل ما ذكر من تعريف المحرور بالمجمل في حذف صفات اي من اشناع
تعريف المحرور بالمجمل ولفظ المثل في هذا التوجيه يحتمل بلا شبهة كما صرح به الشريف في شرح المفتاح وروى القوجيه
باستلزام ان يكون المشبه في التشبيه الاستطراق في الما عرف بوجه الشبه او اقوى فيه وكيف يستلزم ذلك مع ان
المشبه به كلما كان انده حضوراً في الذهن كان الاستطراق اقوى وباجملة معلوم ان المحرور المذكور ليس في بالهية الشتر
ولا اقوى فيهما من القيمة جرم وقد كانت خير بان لزوم المذكور لا يختلف باختلاف نفسان قوله بمثل ما ذكر لان قوله
او في معر من الاستطراق داخل في خبر قوله الصحيح الواقع خبره لا نقلا كون المشبه به عرف والخبر اقوى لانه في شرح
المفتاح **قوله** ربح لا بعد ان يكون لا يعني كالم يكن قول السكاكي ان عن المشبه به ان يكون اعرف به التشبيه واقوى حالاً
لكل لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة التقرب لا بعد ان يكون مراد السكاكي في معنى مناشي وهو ان المضموم المشا
من قوله نعم لا بد فيما يكون للتبيين او التشبيه او الاستطراق ان يكون المشبه به اقوى في الاستحسان والاستنباح ان يكون
المراد بحجة التشبيه وهو الغرض منه هو الاستحسان شامع ان الغرض نفس التبيين مثلاً والفرق ظاهر فمثل **قوله** وجد
مجد ورسلة جامد المجدور ونا على اثار الجدي والسطح البراز **قوله** تقرتها اي فقيتها بالمتعار والديكة بكر الدال ربح
الباء جمع ريك وفي لفظ قد اشعار **قوله** بان اثر القر باق في السطح بعد لانه يزول الزمان وانما الشعر بقوته لانه لا يتقرب
قوله ولا روبرو الوابقي رب لا روبرو بالزوا العجة الخاصة لان التي اشرت صورة الشين لا تستعمل في كلام العرب
قوله بحر ان يريد بها بحر وعمل ان يعني البواق على حقيقتها ربح يكون الاضافة بيانية لا بمعنى اللزوم كما في الاول **قوله**
ضعف اي ضعف تلك القامات من حملها وان تحت بسبب تقلها فالضمير للزوم ورتبة **قوله** لشاهدتها عناق الفناق

بكر العين المعلقة صدره بفتح المعافقة **قوله** عن يوق الفص الطري ويرق بالغاء من روق وراى بوق وتلاوه قال الكا
بريك هل ضمت اليك رياء قبل الصبح او قلت فاهاه وهار فريك قرون رياء ريفت الاحواء في رهاها **قوله** كان
سبل النقص قبل هو من رضع الطرس مع المفعول والظان بوق ضمير راجع الى الطابع **قوله** كتشبيه الجامع في حركات فاصي
يخشا في رطل على الصاحب بن عباد فوجد الصاحب تنفيا فافهمه حد حق قال وعالم يعرف باسحى واسار الى ان ياله
بان يقنوه فاستطرق كل منهم حتى اتى التوبة الى شريف والذين فقال تشبهي الى النفس من الجرام الصاحب بان تقدم له ما
قوله وهذا الكلام محل نظر وما يتكلف ويقال المراد بالتناقص التناقص في الجملة ولو في الاعرفه والاثممة التناقص في
وجه التشبه فقط فم بران يقال بيان الاهتمام غرض ما يدل على التشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعاً ولا يلزم الكمال
حقيقة وهو ظاهر **قوله** فمن شئت ما في الكاس عبق تسكب فان قلت قوله فمن شئت يدل على التشبه وقوله تشابه على
التشابه فيمكن ان يقال لم يقصد بقوله فمن شئت التشبيه المقابل للتشابه كالا يحكى على التنازل **قوله** ولو سلم فقد
صرح بوجوه التشبيه عند ارادة الجمع بين الشينين في امر فاول الكلام اسلوب والثاني اسلوب اخر فلا محذور **قوله** ثم
عبر في كنه اشرب قبل قد يعبر عندهم ان العطف بان يقتضى العلم بنبوت احد المتساويين وان يطلب التبعين فترتب قوله
فوالله ما اري ثم على البيت السابق يقتضى ان يكون المتناقصين ان السبل يدانما المتناقصين او يعين ان الشرب اما
العمرة او الخمر وطا البيت لا يفيد فالوجه ان يؤول المصراع الاول الى من الخمر التي اسبلت لها جفونى ام من عبر في اشرب
او المصراع الثاني الى ام اسبلت عبر في التي اشرب والاقران المتبادلة باعتبار اقامة المذموم مقام اللادى لان الشرب
اذا كان عبرة كان المسبل يدانما هو ونظيره قوله تعالى فلا تبصرون ام ناخرون فان الاصل لم تبصرون فاقم التشبيه مقام السب
لانهم اذا قالوا العات خيرا كانوا بصرا وصرح به سيدي **قوله** لوجب جعل الغرة مشبها والصبي مشبها به قال بعض الافاضل **قوله**
ان اياه لا يدل عليه ما نقله من كلام الشيخ انه يجب جعل الغرة مشبها والصبي مشبها به من غير ان يجوز العكس كما قال الشيخ ففي اياه
شئ من ذلك لا يستقيم في العكس بغير ذكره عقيب قوله فان العكس يستقيم في التشبيه لا ترى الى قول الشارح انه انما يدل
ذلك فان قلت كيف لك وقد يجوز العكس ايضا اذا قصد المبالغة والبهام اللائقة قلت مراده لا يستقيم العكس على
الحقيقة و ارادة الخاق التناقص بالاكمل حقيقة لا ادعاء فان اريد المبالغة والبهام اللائقة والحق التناقص بالاكمل
ادعاء يعين العكس ولا يستقيم الا على تشبه لذلك فانه قد وقع للشريف حينئذ هو لانتق وقد يوجه حمل الشرب على كلام

الشارح على ما ذكره بان مناسق كلامه على الاشارة الى حكم التشابه والتشبيه المقابل له مطلقا فالمناسب ان يتعرض لشرح
التشبيه لان مدار الفرق بين التشابه والتشبيه هو ان المبالغة في وصف مقصود في الشان دون الاول فليس مقتضى
التشابه تعيين التشبه والتشبيه بخلاف التشبه انما قصدت المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لا تعيينها ضرورة وانت
خير بان نقل كلام الشيخ بغير ما ذكره ذلك الفاضل **قوله** قال الشيخ في ايراد المبالغة حمل القول على انما يوجد في بعض النسخ
وانما يذكر الشيخ عدم القصد الى بيان الاهتمام اجمع من جملة ما يلقى فيه بالتشبيه لانه اقل اغراض المذكورة وجها كما اشار
الى ذلك في المفتاح بقوله وربما كان القصد **قوله** اجمع وصفين قبل الظاهر عطف على الصورة وقوله على وجه يتعلق بالجمع
السابق ويجعل ان يكون معطوفا على الجمع السابق ويكون اشارة الى الحكم بالتشابه بين الهيئتين وقيل للجمع الاشارة الى
ما هو احسن اعني ترك التشبيه للحكم بالتشابه والثاني الى ما هو غير الحسن فقول على وجه يتعلق بالجمع السابق والظان ان في الا
حال من ضمير حذوه الراجع الى الوجه **قوله** فان العكس يستقيم في التشبيه اي يستقيم في التشبيه الواقع في باب التشابه من غير ان
يعد تشبيها مقلوبا والظاهر ان التعليق المذكور لا يفهم من الشبهة المذكورة يعني ان لا تقتصر على الجمع المذكور اذ لم يقصد المبالغة
او الخاق التناقص بالاكمل لا يرد شئ من ذلك لم يقتصر على الحكم بالتشابه تشا في لا يفهم لان اياها يقتضى جواز العكس من غير ان
يعد تشبيها مقلوبا والاول يقتضى عدم الجواز فيه بحث وهو ان لا قصد الى المبالغة في بيان الامكان والحال المقدار بل في
الترتين والتشبيه اي من غير استقامة العكس **قوله** فان التشبه وهو الشمس غير مقيد فان قلت التشبه هو الشمس لا مطلقا بل
حال كما ينبغي ان يكون مقيدا قلت الحركة انما تلاحظ في وجه التشبيه فلا تعتبر قيد التشبه قد يرد **قوله** موقلة متفرقة في ايدى السماء
الموقلة المتلازمة و ايدى السماء وجهها واذن فيها الصافية نصب على المصدرية **قوله** والمشرى قدام جملة اسمية وقعت
والعالم اعني كان في شاع الرفعة اي على العالي الرفعة من قبل جدره حال من المستر في قدامه الراجع الى المشرى او جدره
خبر والمصدر رفعة في المنظر بان يكون متلا في النصف الشرقي ويكون المريج اقرب الى المشرق والا فالمرج في النصف السادس والمشرى
في الخامس وقد اخرجت صفة المنصرف قال القراء تكون الميم في شعبة وشع من كلام المولدين والاصح الفتح **قوله** فانه لو قيل
المريج كالنصف لا يعين تشبيه المشرى بالشعبة المرسدة وان صح باعتبار الهيئة الثانية من حصول شئ احمر اللون خلط
شئ ابيض اللون مثلا لا يذمها مسافة قريبة الا ان تشبيه المريج بالمنصرف عن عوة لا يوجب **قوله** وهو القول المحل والمذهب
الحل العاد بالحق الذي وبالجزل القويم لانه في اللغة يعنى غير الركب **قوله** وكذا تشبيه الشاة الجبل ليرقى الجبلية لان الشاة

للوحد للثاني والثاني وكذا التذكير بالثاني **قوله** وهو الرب الرب جمع ربوة وهو الرفع من الأرض
والظاهر من قوله ففقت باخترها الرجل الزهر على النبات اما مجازا ام سلا واستعاره **قوله** ولا يحج هذا عن شاح لان
قوله من ينقذ ليل من كراجه به فيه نقد وشبهة تركيب وجوابه ان الوصف والاضافة لا يقع الا في ما سبق ان المراد
بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة اشياء والشبهة من ان لا يتعين ان يكون كذلك **قوله** وايضا يقسم اخر للشبهة بعد
تشبيه التعدد بالتعدد فاما ما قبل من الاقسام الثلاثة بان يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه تشبيه المفرد
بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسما **قوله** طبيا بعضها وبياها بعضها لا يخفى ان طبيا وبياها حال من قلوب الطيور
الغافل عن التشبيه المستعار من كان فالحال الجب ان يكون مطابقة لصاحبها في التذكير والثاني وقد
انقدت ههنا حيث لم يقل طبية وبياها فاشارة الشارح بقوله طبيا بعضها وبياها بعضها الى رفعه لكن ظاهره يقتضي
لزم خلف الفاعل ويقاؤه لا يخبره البصريون ولا بعض الكوفيين اللهم الا ان يريد ان تفصيل الحال لفظا يستدل
تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك تأنيدهما فان الرطوبة بالنسبة الى بعض والبوسة بالنسبة الى آخر والظاهر ان
التقدير قسما طبيا وقسما بياها **قوله** اي قول المفسر الاكبر التفسيرين والتحسين ويقال انه سمي قسما بهذا
البيت واسمه عرف بن سون بن سوس واما الموقش الاصغر فهو من بني سعد **قوله** فتشبه التسوية سمي به لان التكلم
سوى بين شيئين او اكثر في التشبيه **قوله** فتشبه الجمع سمي به لان التكلم جمع بين شيئين فصاعدا في التشبيه وان
كان التشبه فيما على التفاوت **قوله** عند مجرد مكان الوشاح الغيد النعومة يقال المرأة غيدة وغادة اي غائبة
بين الغيد والاختيار الوشاح المابل الغنى والوشاح ينسج من ادم عريضا ويرقع بالجواهر تشبه المرأة بين غائبتها
كشبهها يقال وشاح وشاح وشاح وشاح بالكسر والقسم وادى بكان الوشاح القدر وقيل الخاصة **قوله** كما يسم
عن لؤلؤ فمن يسم معنى بكشف فعداه يعني **قوله** يفسر عن لؤلؤا طبيا يقال فتر عن اسنانه اذا قسم حيث اظهر اسنانه
واللؤلؤا الطب الجيد المستخرج من القنفذ والطلع من الكم وهو نور ابيض ينشئ عن الكرى وحسب الماء التفاحات التي تعاد
قوله انتفى بالاسر اياته الى آخره عليه بالشيء طاهرا كالمثل الصبيشي من الطعام والروح بالفتح نسيم الريح والروح
الراحة ايضا ويروى الشارب بضم الباء من قبل حين الماء اي الشارب المشبه بالبر وهو الشوب في الطراوة والتضارة وقيل
هو بفتح الباء بمعنى النوم فان نوم الشارب اطيب من نوم الشجرة والاول اظهر والاسان الاس وفي بعض النسخ الاقان جمع

الشيء

الشيء جمع فناء الدار وهو ما استند من جوانبها ولا قلب الالمانى وهو جمع اسيد وعمد القبان مائة والديان جمع دنان
وصفها خالصها والقيان جمع قيته وهو الامر كاسبق **قوله** غير حقيقى اي غير متحقق حشا ولا غفلا قوله ولا يقال ان فيه تشبا
نقد الكفى الشبح في القليل بان لا يكون الوصف متحققا حشا في القليل اربعة مذاهب وما ذكره الزمخشري اعلم من الكل **قوله** فنه
لما هو ظاهر وجه قوله ظاهر هو المثلن وقوله وحج من الشرح ولم يرد ان فاعل ظاهر محذوف ان قد سبق في بيت امر العيس كان فاعل
الطير الاخره ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزون بلامه ان اسناد الظاهر الى الجمل عازي وانما المراد ظهور وجهه
فما ذكره من ان المعنى لا توجه التركيب فتدبر **قوله** مصممة الجوانب المصممة الذي لا حرف **قوله** تنبها الكلمة قال صاحب
الكشف ان جعل فنية الاسماء القابا كان قوله الكلمة تغليباً وان كانت صفات فلا اشكال وفيه نظر لان كونه القابا لا يتفق
اضافهم بالكل حتى يحل الكلمة على التغليب ولعله اذا احتمل التغليب وان كان ظاهر عبارة بياها ولعل بعضهم ان كلامه من الحما
في الاما الى صريح في انها القاب **قوله** وهم ربيع الكامل الى آخره قيد الشارح الكامل والوقايب بالرفع على انها صفات لما
سبقها والحفاظ والقوارير من الجمر على الاضافة لانها لا يصلحان للوصفية لعدم جواز حملها على سابقهما **قوله** نكته ان كنت
اعلم نكته على صيغة الحكاية والشكل نقدان المرأة ولها **قوله** اي من الجمل فان قلت ذكر الوصف وعدمه يشمل الجمل والمفصل فلا فرق
لتفصيله بالجمل قلت بل لا وجه لاذ لا يذكر الوصف المذكور في المفصل لان المراد به هو الوصف المشعر بوجه الشبه على ما صرح به
بذلك انه ذكر الطرفين المشعر باعتبار الحقيقة كانه قبل وصف احد الطرفين في التشبيه من حيث هو كذلك والمفصل ايضا ما ذكره
الشبه فلذلك الوصف في يلزم توهم التكرار وهو مستقيم في نظر النقاد **قوله** لان الفاضل لا يشعر بالجماعة لا يدل عليها بخصوصها
اذ لا دلالة للعالم على الخاص **قوله** فان وصف الحلقة بكونها مفرغة الظاهر ان فيه تشبا فان الوصف المشعر بوجه الشبه هو
قوله لا يدري ابن طر فاهما ولا دخل في ذلك للمفرغة بل هي قيد للشبه لا يفتح التشبيه بدونه اذ ليس المشبه به هو الحلقة
المطلقة بل الحلقة المفرغة كما لا يخفى فتدبر **قوله** سيبج العيس في الليل عند في العيس بالسين المملة فاعل صبح والليل
مطوون عليه والباء في في للتعلية ومعنى اصباح العيس والليل به عند الفقى ايضا طاهرا اياه اليه وقت الصباح **قوله** كقولهم فلا
كفر ايدى الى آخره ساق كلامه شعر بان قوله كرا ياديه صفة لفلان وفيه نظر لان فلا نامة مفرقة لكونه علم جنس كاصح
في شرح اللب السيد وغيره فكيف يقع الجملة صفة له وقد قرر ان الجملة لا يوصف بها المعرفة اللهم الا ان يصار الى حذف الموصوف
اي فلان الذي كرا ياديه على جوزه الاخش والكوفيين وتبعه ابن مالك لكون شرط في بعض كتبه كونه مطلقا على موصول آخر

او يقال ان علم الاخلاص علم قد يبرهن ان يماثل معاملة التكرار في الموصوفة بالكل كما هو معلوم في علم العهد الذي يد
قوله قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا في آخره ولعل السامع في اختصاص التسامح بذلك ان وجه الشبه لما لم تكن امرا ظاهرا
على مكانه باسم موجوده تستقيم **قوله** فعملوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي فيبحث لحواسه ان يبرهن الحلاوة
الكلي لا الجزئية **قوله** وفاره بين لان جعلهم فيمكن ان يقال في قول السامع العلاقة هو الحلاوة مثلا بايراد لفظ مثلا في
هذا الكلام لان غرضه ان يثبت ان هذا التسامح وقوله الخديشيه الورق في الحجة المحسوسة من الامثال فليست مثل **قوله**
الذي يخطى بالبال ان معنى كلام السكاكي لو وانما قال نسبة الاحتمال لهم لم يقبته هو التحقيق الذي ذكره فثبتوا الكلام على
ما المتعارف بين الجمهور من ان الحجة والتوارد واليافى مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس وما هو
معتول وهما جلت وهوان السكاكي خيم بان التسامح المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه الشبه اعتباريا والحجة الكلية ليست
باعتبارية اذ ليس هي غير متفرقة فكيف يكون التسامح في هذا من قبيل التسامح المذكور لا يقال المراد بالاعتباري ما لا
يكون وجوده في الخارج والحجة الكلية كذلك اذ التحقيق عدم وجود الكلي الطبيعي في الخارج لا نأقول فلا يكون لقول السكاكي
وهذا التسامح لا يكون الا في آخره فائدة معتد بها لان كل وجه الشبه اعتباري اللهم الا ان يريد بقوله وهذا التسامح
لا يكون الا في آخره ان تسامحهم بطريق القطع لا يكون الا في ذلك فتدبر **قوله** ينتقل فيه من الشبه الى الشبه به يعني اذا لوحظ
الشبه به من غير الشبه به فانه ينتقل اليه كما اذا سئل بان هذا الشيء لماذا يشبه **قوله** ولذلك قيل الفطرة الاولى حقا
اذ لم يستحسن بها الشيء ويستحب بها الحسن **قوله** فلان لم يعن الظهور لم يعن يقال معنى القرس اذا تبعاد في العدد والاعتناء
مجاز في النظر الدقيق والوجه غير حقيقي واما انهم قد معان كثيره والمناسب ههنا ما ذكره الجوهري انه يقال انهم كذا في ازار
قوله مع فليحضور الشبه به اعترض عليه بان جعله لا يظهر وجه الشبه علة سهولة الانتقال من الشبه الى الشبه به
فيكون في المعنى علة لغلبة حضور الشبه به عند حضور الشبه وجعل ثانيا علم حضور الشبه به عند حضور الشبه
لظهور وجه الشبه فيه كانه يدافع واجيب بان المراد فادركه اولاً انه ينتقل من الشبه الى الشبه به من حيث انه شبيه
اي التصديق بان ذلك الشيء شبيه بهذا الشيء فيكون ظهور وجه الشبه علة هذا التصديق وعلة نفس حضور الشبه به
الوجه المذكور علة لظهور وجه الشبه فلا تدافع وفيه علة لان الظهور المذكور كما انه علة للتصديق المذكور علة
نفس حضور الشبه به اذ لا يمكن التصديق بدونه والا قرب ان يقال العلية المذكورة علة لحصول الظهور ابتداء والظهور

حجة

لغلبة الحضور بقاء كافي العقل المستفاد مع العقل بالملكة والكلام بعد هذا **قوله** وما يصدق التجرد هو اي معنيه
يقال قضيت الامر اي تقدمه قوله لا تفرج الطريقين ومنها ينتقل اليان قلت فلم يعلموا عدم ظهور وجه الشبه بتدريج
المشبه كما علموا بتدريج حضور الشبه به قلت لان المشبه به علة التشبيه الحاصل بين الطرفين وظهور وجه الشبه
انما يستدل به الى المشبه **قوله** حملت ردينا البيت قال الجوهري الارض والضم والتشديد ثم وكثرة باعلى الشام والقنا
الرييفة والريح الرقيق وزعموا انه منسوب الى المرأة السهري فتدبر **قوله** وكانا بقربان القنا عظمى والظاهر ان قوله
والقنا الرييفة والريح الرقيق ابتداء الكلام اي ويقال انها الرييفة وقوله وزعموا انه منسوب الى بيان معنى الرقيق
فهمهم من ان معنى الرقيق ربح منسوب الى الارض فقد ربح على ما ذكرنا **قوله** وزعموا انه في آخره كالاخفى على من له
ذوق سليم فتأمل **قوله** او يعتبر الجميع كامن من تشبيه الذباب فان قلت جميع اوصاف الشيء ظاهرها وباطنها لا يطلع عليها
احد حتى يتبين ان يعتبرها في التشبيه قلت ليس المراد باعتبارها الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في التشبه به حيث
لا يشبه بها شيء بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الملحوظة في وجه التشبه به من حيث الوجود والاشياء وهذا التحقيق فيما اذا اعتبرت
اوصاف من حيث الوجود وادارة هذا غير حقيقي على من اراد ان يسكت سيما اذا لوحظ المفاصلة بقوله ان ياخذ بعضا وتترك بعضا
قوله اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة **قوله** التفصيل نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل او عطف بيان و
قوله عبارة خبران ولا يجوز ان يكون التفصيل رفعاً على الابتداء وعبارة خبره والجملة هي البيان لقولنا لان **قوله** معناه ان
ملك بصفين لا لا يلازم وهذا ظاهر فان قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون بدله بدل الكل من الكل او
عطف بيان ولا اتحاد في الذات قلت القول حجب اللغة يقتضون المفردات بل قيل الله يتناول المهمات اي انه حجب
العرف العام اختص بما عداها واما التفصيل بالمركب فيجب الاصطلاح المنير في كاصح به القاضل الحشي في بحث حدود
الحزن حواشي شرح المفاتيح **قوله** ولا منسوخ عليه العناكب قد ذكرنا في مخرج الدباجه انه على حذف الحشا في اي يتو
العناكب لان العناكب ناسجة لا منسوخة **قوله** ونفى بعينه الظهور في هذا من بطل قوله واما بعيد غريب وهو غلام بعد
الظهور اي عطف وحج في ابدى الراي ودفع لغيره ان هذا هو التشديد المحل بالقصاصة المعبرة في البلاغة فكيف جعل
التشديد البليغ من هذا الضرب **قوله** ويخرج من الاستدلال ان قصاده على اخرج من الاستدلال بما لا يعدم اخرجه
العرب ويؤيد قوله فيما بعد قد استدل لكن حديث الجاه قد اخرج من الاستدلال الى الغرابة مثله قريب غريب لا بعيد غريب

لا انساب البعد المذكورة فيما سبق لا يوجد منها الا ما لا يخفى على المتأمل **قوله** لا يوجد ليس فيه حياء واستثناء مفرغ من
الحال تقديره ولم يلق هذا الوجه شمسها فاما لم يتبدى شيئا الا متبعا بوجه ليس فيه حياء **قوله** ان التخاب للشمس في الآخرة
النداء العطاء ومعنى البيت ان التخاب انما نظرت الى عظام المدوح فبات تلك العظام باياها من القطرات تعلم انما اكثر
من قطراتها فتسحق لذلك وانما فصل هذا البيت بقوله وشله قول الآخر لان الشرف في قول في الطب بامر عدي وهذا بامر
وجري **قوله** وهي تمر التخاب الى الجبال يوم القيامة **قوله** ليا ليد السحار وفيه هو اجر الى آخره هو اجمع فاجز
وهو يابن الزوال الى العدم والاصل اصيل فاعل خصلت بمعنى ابتليت وحصلت لها النظارة وقوله الشمس تنحصر
حالية ونفاس الشمس تغيرها عند غروبها من الغروب كأنها تضعف بكثرة السير والمراد ان هو اجماع الاربعة تشبه الاصال
في الطيب واللفظة **قوله** هكذا يجب ان يتبدى الذهب والفضة لان ما ذكره معنى لطيف ويشتمل على صفة من اعادة النظر
اعني الجمع بين الذهب والفضة واتما التوجيهان الاخران فلا يخفى برودها اما الاول الذي للحال في قوله لا معنى للتشبيه
وجه الماء بملق الورق والساقط من الشجر وهو ظاهر فقد ان تلك الصفة واما الثاني الذي للزور في قوله لا
اختصاص للورق المصغر برود الخريف بالتي الذي لا اصل وعرف فلا يوجد لاضافة الذهب الى الاصيل لا ولا يخفى لطيف الورد
التفدي في قوله ان يتبدى الذهب والفضة لان التقدير غير الجاد من الزور **قوله** فان التشبيه به مذكور قطعاً اعترض
عليه بخبر يزيد في جواب قول القائل من تشبه الاسد فانه تشبيه قطعاً ازغناه تشبه الاسد زيد فقد جازف
المشبه به ولم ينحصر المراتب الثمانية اجاب الشريف في شرح المفتاح بأنه ليس بتشبيه اذ لم يقصد بيان اشرف الخصال
امر بل قصد بيان الفا على جوابا للشايل ولو سلم فالكلام في تشبهات البلاغ والبرود مثله فيها **قوله** او كسر خان في الفا
قد سبق من الشارح ان الشجاعة عند الحكماء تختص بذوات الانفس ويجب مدورها عن روية فالاصوب ان يبدل الشا
باجزاة **قوله** وكان قيدا الاسد فيه ببالغة ليست في الكاف لانهام كان بظن الاتحاد بين زيد والاسد والشك فيه
فالقول بان في لفظه كان فارة الشك الموهن لم التشبيه وهم **قوله** فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف لا الاشك ان
قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى اعلى المراتب كايته هذا الاعتبار فلا حاجة الى ما يشبهه كلام الشارح
من اعتبار متعلق بالاختلاف الدال على سياق الكلام ولعل مراده بيان محصل المعنى لا التقدير في النظم فليست **قوله** ثم
اي اعلى بعد هذه المرتبة ينبغي ان يتجرا الاعلى عن معنى التفصيل ورواية العالي اذ اعلى فيما بعد هذه المراتب الاربعة

كما يستفح من تقريره **قوله** اما بعموم وجه التشبه من حيث الظاهر لا من حيث الحقيقة لا بدحسبها لا يكون تاماً ووجه التشبيه
لا يكون الا في اخص واصاف التشبه به واشهرها **قوله** والاختلاف لفظي واجل الى تشبيه التشبيه والاستعارة المصطلحين اذ
المعلوم لكل عالم ان المراد بقوله لا يوجد اسد ليس اثبات المبدأ المخصوص لزيد بل اثبات مما قلته له في حق عدي انه هو فان فسر
الاستعارة باعطاء اسم التشبه به للتشبيه سواء ذكر التشبه حقيقة او تقدير او تسمية او غير ذلك وفسر التشبيه بالدلالة على شأ
شئ غير مع كون اداة مذكورة جعل المثال المذكور استعارة ومن فسر الاستعارة باعطاء اسم التشبه به التشبيه مع كون اسم
التشبيه مطوي الذكر تحقيقاً او تقدير او تسمية فسر التشبيه بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين المذكورين ولم يشترط ذكر الاداة
جعلته تشبيهاً **قوله** وان لم يكن كذلك فخر ايت بزيد اسدا الى آخره اي ان لم يكن اسم التشبه به خبراً عن التشبه او في حكم الخبر
بعد ان يكون مذكورين كاد عليه سياق الكلام فلا يستعمل استعارة بل خبر بزيد او هو ان يفرغ من امر ذي صفة امر آخر مثله في
تلك الصفة بمبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها فكأنه قيل في المثالين المذكورين بلغ فلان في الاسدية مرتبة
يصف بها ان يتفرع من اسد آخر فكان هنالك اسدين من كمال الشجاعة ويصف هذه الباء خبر بزيد وكذا كلمة من وانما قيدنا
بقولنا بعد ان يكونا مذكورين لانه اذا ذكر اسم التشبه فقط كافي في الاستعارة بالكناية واسم التشبه به فقط كافي في الاستعارة
التصريحية صدق في كل منهما ان لم يكن اسم التشبه به خبر عن اسم التشبه به لا في حكم الخبر مع انه استعارة بالاتفاق **قوله** على
اختلاف المذهبين اي في الاستعارة احدهما المذهب المشهور والآخر وهو وجوب اجراء اسم التشبه به على ما يدعى استعارته
ليربط استعارة فيه وثانيهما المذهب المشار اليه بقوله ومن الناس من ذهب وهو كفاية اجراءه عليه بغير قيد اي ان لا يضاف
التشبيه لمكون في الضمير ان قلت فلم لا يكون استعارة بالكناية عند المصنف مع انها التشبيه المصغر في النفس عنده
قلت لا لعدم شرط عنده وهو الدلالة على ذلك التشبيه المصغر بذكر لازم من لوازم التشبه به **قوله** وهذا الخلاف لفظي
فان من اطلق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه عن كونها الاعلى والخبر بزيد والاستعارة عن كونها على وجه التصريح سماً
تشبيهاً ومن قیده لا قوله فان اريد ان يطلق اي اشقت عن جميع الامور الا عن اطلاق اسم الاستعارة ومحصل ان اريد
اطلاقه عليه **قوله** فلا يحسن اطلاقه عليه لان الاستعارة تقتضي تشبهاً والتشبيه والاواة ولو مقدرة تقتضي بذكره فيقتضي ان
وانما يقتضي الحسن لا الجواز لعدم الاداة صورة وعدم لزوم التقدير **قوله** بان يكون اسم التشبه به مفرقة بحقوق الفرق بين المعرفة
والفكرة لكن ينبغي ان يفيد المعرفة بما لا يكون موصوفاً بصفة لا بل اسم التشبه به فانها اذا كانت موصوفة بها لم يحسن دخول

اداة التشبيه لا يشترط ان المعرفه والتكرار الموصوفين يتوافقا في كلمة بلغة مفرقة تشبه
بها موصوفة بصفة لا يلائم التشبيه فتأمل قوله وذلك بان يكون تكملة موصوفة بصفة لا يلائم التشبيه فمفهوم كلامه ان
تقدير الاداة الحسن في المعرفة ولا يحسن في التكملة الموصوفة بصفة غير ملائمة للتشبيه ولم ينهم حال التكملة الغير الموصوفة بها بل
حسن تقدير الاداة التشبيه فيها لم لا والحق ان الحسن فيها الية والفارق بين المعرفة والتكملة حيث يحسن التقدير في الاولى
الثانية ان المقصود من الكلام المباعدة في التشبيه والفرقة المستفادة من التكملة اعني اسد في زيد اسد كاسرة في تلك المباعدة
لان التشبيه بالحسن يبلغ من التشبيه بغير منه لان الحقيقة المطلقة اكمل من الحقيقة المقيدة وكلما كان التشبيه بأكمل
في وجه التشبيه كان التشبيه ابلغ وبالجملة اذا عرفت الخبر باللام ينبغي ان لا يتصدى به مجردة على الموضوع والاضاع
التعريف ظاهر الحصول المقصود بالتشبيه كما صرح به الفاضل المحقق في بحث تعريف السند وليس المراد هنا الاتحاد كما في
قولنا زيد العالم الظهور التعابير فتعين الحمل على معنى التشبيه لعدم اختلافه بالمبالغة المطلوبة واما اذا انكرنا ظاهره في
حمل الاسد عليه وانفرد من افراجه من ادراج تحريمه بالغة فلو قدر اداة التشبيه فان المبالغة هذه اذا كان المقدر هو الكاف مثلا
واما اذا كان كان مثلا فالتقصان في المبالغة الحاصل من التشبيه بالمفرد يتجيز في المبالغة لا شعاعا وانما انما
او الشك كعرفت ولذا يحسن فيه تقدير كان بخلاف الكاف وهو كما صرح به الفاضل المحقق في شرح المفاتيح قوله قال
الشاعر خمس تائق تائق بقم الفاق على ان صنابع حذف احدى ثابته ولو كان ماضيا لقبلت بالفتحة يقال تائق تائق البرق الى
والاول في قوله والفراق بما طغى للجملة الاسمية على الفعلية اعني تائق وتحميل ان يكون لتأكيد اللطوق بالجملة صفة شمس ولا
يحسن جعلها حالية كالانحني على الذوق السليم والصدور والاعراض وتما ذكر الكسوف مع ان الشايع في الشعر الخفيف وان
جاز استعمال الكسوف فيه كاصح به الجوهري وانشاء البصاحب الكشاف في تفسير سورة الفلق بانه على ان التوا في الحرف
زايا فان يحسن استعماله في الجيب قوله فانه لا يحسن دخول الكاف وغيرها في شيء من هذه الاشئلة ثم اذ ليس لنا بد من
الارض مثلا وانما اسم الجواز هو ان لا يكون التشبيه بوجوده كما في انباء الاعمال مثلا والتشبيه بالامر المعدوم وان
يضمن اعتبار الطباق الا انه خلاف الظاهر فان وجدت الاداة صريحا لا يحفظ ذلك الاعتبار ونقطع النظر عن كون خلاف الظاهر
وان لم يوجد بلا حظا كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت الى ضعفه لا اعتبار اللطيف وهذا كما ان الجواز اللفظ من الحقيقة ويتحقق
لثابتة لست فيها الا انها اذا وجدت القرينة الصارفة بلا حظا ما يضمنه ويصار اليه ولا يفتقر الى اعتبار القرينة الثابتة

قوله ما يحيل تقدير اداة التشبيه اي يمنع متعاقبا فلا ينافيه قوله فيقرب من المبالغة اسم الاستعارة بناء على دلالة استعماله
تقدير الاداة على استحالة اطلاق التشبيه عليه وذلك قوله فيقرب ثم على جوازه على ان الدلالة الاولى متحركة كافي قوله فان
تفق الانام البيت ولو سلم فالاستحالة بالنظر الى اعتبار البليغ وقوله فيقرب بالنظر الى الاصطلاح قوله كقول اسد دم
الاسد الخبز بخصا به موت فريض الموت منير عد الخبز بالاسد القوي والقرينة المحيية بين الخبز والكيف لا تزال تعد من الدلالة
عند الفرع وجمع فرض وقربا وبعد على صيغة الجمول من الاضمار يقال امجد الرجل اذا اخذته الرعدة اي اضطرب
اعلم ان استعماله تقدير اداة التشبيه في هذا البيت انما هو باعتبار مدلول الكلام فقط على ما ينبغي عنه قوله لان التشبيه هو
الاستحالة في بدو يسكن الارض ليس باعتبار مدلول الكلام فقط بل بما حطه الامر الواقعي وهو ان البدر لا يسكن الارض
انما قول الجحزي وبدر اضاء الارض البيت فهو مثل قوله اسد دم الاسد الخبز بخصا به من حيث ان يكون الصفة قيمة مثلا
بلايم التشبيه يحيل تقدير اداة التشبيه نفس المفهوم من الصفة اذ من السجمل عادة ان يفتى شرقا وغيره ما يكون موضع
واحد غير مستضي به وان فرضنا انه غير البدر وهذا بخلاف بدو يسكن الارض فتأمل قوله لان التشبيه يحسن التسع المعروف
هذا بناء على اعم الاغلب وهذا قال الشاعر فلما كان في تشبيه صدغك بالمسك فقاعة التشبيه نقصان ما يحلوه
الا فقدر ان يجوز الجمع بين التشبيهين في التشبيه ايضا فلا يناقض فان قلت حمل البيت على الاستعارة لا يدفع التناقض لان
جعل المدح فردا من جنس الاسد مدلول على ثلثة اياه والصفة المذكورة على فردية قلت المدعى على تقدير الاستعارة
ان الاسد نوعان متعارف وغير متعارف وان زيدا مثلا من النوع الغير المتعارف وهذا يلزم نصب القرينة المانعة عن اداة
المتعارف كاذكره في المفاتيح فاما ثلثة بغير المتعارف والفرقة على المتعارف فلا تناقض في فيه بحث وهو ان يوم التناقض
في البيت المذكور على الاغلب انما هو اذا جعل الجملة المذكورة خبرا بعد خبر البتة المحذوف او المذكور في الايات المقدرة والنك
عندى انما صفة اسد ان تشبيه المدح بالاسد الخيال الذي صفة كذا وكذا ابلغ من تشبيهه بالاسد المعروف ولو يرد
تشبيه الاسد الاول وتقريرا لثاني فكانه قال هو نوع من الاسد غير ما يتعارفه الناس حقيقة ان دم الاسد المعهود وخصايده وهذا
فأعند من الرزوق قوله ومثله قول الجحزي وبدر اضاء الارض ثم غير الاسلوب حيث قال ومثله ولم يقل وكقول الجحزي
نصا على ثلثة البيت السابق لما فيها من نوع الخفاء كما تحققت من التقدير السابق واضار ههنا استعدادي في الار
وشرقا وغيره من المفعول وصال اعني جميعا كافي قوله تعالى وهم يزعمون فيها كبره وعيا الى دائما وموضع حمله منزله

قوله الى التشبيه الخارج الذي لا استغارة فيه **قوله** موصوفا باليس فيه وهو تنويره الشرق والغرب مع اسوار
موضع الرجل منه فان القمر المعروف لا يفرق في التنوير بين موضع وموضع وقد جعل الصفة المنقبة عن القمر المعروف اضافوه
سوى الرجل جميعا لاثباته على الفرق بين التنوير والاضاءة بان الثاني انما يوجد من المضي بذاته فلا يتحقق في القمر من الكثرة
والمواضع الغائبة اكثر من ان يحصى والاول اظهر كالاخفى **قوله** ان ثبت من المدح بداهة من قوله من المدح ببيان حال
من البده فقامت عليه وتحررت والمضي والاضاءة في التشبيه بالبدن الموصوف **قوله** فهو كقولك زيد رجل كيت كيت
قوله كيت وكيت كناية عن حديث والاعلى اوصاف زيد وهو كونه فاضلا زاهدا مثلا او فاسقا فاجرا والثاني اقرب
جيب العرف والاستعمال **قوله** وكما يمنع دخول الكافر كما نهى عن دخول النصارى لانهم لا يقدر غير الكافر من اداة التشبيه
حتى يكون اطلاق التشبيه على الاشياء المذكورة اقرب **قوله** امر ثابتا في الجملة فيه بحجة لا ان اراد بالثبوت في الجملة ما
يقم بالثبوت الحقيقي والوهمي فعدم ثبوت البدن الموصوف بما ذكره منوع وان اراد بالثبوت الحقيقي فقط فاقضاء كان
وحديث ذلك بالثبوت منوع لجواز ان يقال كان الشقيق اعلام ياقوت منشرة على رباح من بروج اللهم الا ان يقال ان
كان رخصت على الثبوت الحقيقي معلوم من استعمال اللفظ كما اشار اليه جمال الدين في شرح الايضاح ولعل انتفاع
دخول كان مثله في خواصهم الاسد المبرح حنانه بما علق به استماع دخول الكافر لكان اقرب لان التشبيه مطلقا
سواء كان بالكاف او بغيره فما يقتضيه اغلب النقصان والمماثلة والاصناف الكمال فيلزم التناقض **قوله** او خلا
الظاهر كقولك كان زيدا اسد قيل مثل المصنف في الايضاح للشكوك بقوله كان زيدا اسد مطلقا وخلاف الظاهر بقوله
كان زيدا اسد وهذا ظاهر لان الاطلاق ليس ينطوي بالثبوت لزيد ولا قطعي الاستغناء عنه فيمكن الشك فيه اما
ثبوتها لزيد خلاف الظاهر لا شك فيلزم خلافه وتعمل على التشبيه وانما تمثيل الشارح فيه خفاء وقرول العمل به
ما ذكره الشارح من ثبوت المشكوك في صورة المعروف ونحوه الظاهر في صورة المنكر هو ان الظاهر في صورة المنكر
دعوى التشبيه لا دعوى الاتحاد كما صرح به الفاضل المحشي في بحث الاستغارة ولذا احسن تقدير اداة التشبيه كانه تشبيه
زيد بالاسد في الشجاعة ليس فيه مخالفة الظاهر جدا فبان ان تلك المماثلة مما يشك فيها وانما في صورة المنكر فالظاهر
حمل الاسد عليه لانه من اقاربه مندرج تحت مبالغة ولذا احسن تقدير اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا الفاضل في
البحر فظهر ان ما ذكره الترمذي التحقيق لا خلاف فيه وبين ما ذكره اللهم في الايضاح بل الودي واحد واختلاف في التعبير

قوله والمنكر فيها الحق فيه غير ثابتة اي المنكر الموصوف بصفة غريبة غير متعارفة التي كانت اقية ليدل ثباته في نفس
الامر فدخل كان بحيث علمنا كالمقياس على الجمول اذ قد قرر ان المبتدأ كالمقيد والتشبيه كالمقيد عليه **قوله** وانما هذا الفن
اذا تأملت هذا دليل فان على امتناع تقدير اداة التشبيه في النوع المذكور وهو ما كان التشبيه موصوفا بصفة عجيبة و
الفرق بين الدليلين ظاهر لا حاجة بنا في هذا الدليل الى ملاحظة لزوم القياس على الجمول او تغيير صورة الكلام في تقدير اداة
التشبيه بل حاصله ان الذوق السليم يشهد بان المقصور في مثله محقق تقدير اداة التشبيه فان ذلك المعنى والفرق بين الدليلين
بان الاول لم يكن متساويا ولا متعاضدا والثاني متساويا ولا متعاضدا واحدا من جاريه **قوله** اي هذا بحث الحقيقة و
الحجاء اشارة الى توجيه التركيب باخذ حذف المبتدأ وكذا المضاف الى الخبر واقيم المضاف اليه مقام **قوله** انما هو بحث الحجة
ادبنا في اختلاف الطرق دون الحقيقة **قوله** لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكية وانما يكون بينهما حقيقة تقابل
العدم والملكية لو كان الحجاز عدم استعمال اللفظ فيما وضع له عاين شأنه ان يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم الحجاز
قوله فرع الدال على ما وضع له في الجملة انما قال في الجملة لان الفرعية ليست بين دال الدالين لا يجادلها بل بين الدالين فان
دلالة الحجاز فرع لدلالة الحقيقة فالدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له من حيث هو والآن لا مطلقا **قوله** والمطلق
الى غيره اي ينصرف المطلق الى غير العقلي ويتبادر منه ذلك بتبادر الحجاز في الاسناد من التقييد بالعقلي وهذا ينبغي ان يقال
التقييد بالغري يوجب خروج الشرحي والعرفي والاطلاق يوجب دخول العقلي ففي كل منهما توهم خلق المقصور فاجب ترجيح
احدهما على الآخر على ان ايهما خرج امرين بما يوجب على ايهما دخول امر **قوله** والثاء فيها للنقل من الوصفية معنى كون الثاء
النقل من الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا صار بنفسه اسما غلبه الاستعمال بعد ما كان وصفا كان اسمية فربما وصفت
تتشبه بالمؤنث لان المؤنث فرع المفكر فيجعل الثاء علاقة للفرعية كما جعل علاقة في جعل علاقة للذكر العلم ساو على ان تكون الثاء
فرع تحقيق اصله **قوله** يذكر ويؤنث لكان قلت قد جاء قوله من بحسب الظاهر وهي ريم ريم فيلزم معنى فاعل لانه من ريم العظم
فعل ما ذكره يجب ان يقال ان ريم فلم ريم قلت ذكر صاحب الكشاف ان ريمها من ريم ريم بصفة بل اسم للعظام والرائة فان
ليس فعلا بمعنى فاعل ولا بمعنى مفعول بل هو اسم **قوله** وفيه لا معنى لمفعول انما يستدري فان قلت ما الفرق بينه وبين فعل بمعنى
فاعل استوى في الاول المؤنث والمذكر اذا جرى على موصوفه دون الثاني قلت الفرق ان الثاني اقرب الى الفعل من الاول
فان الفاعل اقرب الى الفعل من المفعول والفعل هو الاصل في الحاق العلاقة فاعن الثاء بما هو اقرب الى اصل ولم يعلق بها

بعد فقايد في **الكلمة** المستعملة قبل **الكلمة** يخرج المعنى لانه لا يوصف بواحد من الحقيقة والمجاز حقيقة ثم الظان
التعريف تصديق على الجواز الذي يقع استعماله في الموضع الذي لا يقد من قبل الحقيقة او قول جابر بن سماعة في ذلك
قوله ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه اذ لا يخل على ان لفظ الحقيقة قبل الحقيقة والنقل من الوصفية الى الاسمية
مستعمل بالشأن بدون موصوف الموت او مع الاستغناء عنه بالوجه الذي ذكره قال رحمه الله في شرح الفتح وانما اختار
السكاكي هذا التكلف جريا على قضية اصل الشأن بخلاف ما ذهب اليه الجمهور **قوله** اذ لا معنى له عند السائل بناء على ان
المبتدأ من استعمال الكلمة في شئ اطلاقها وامارة ذلك الشئ منها فالمستعمل فيه نفس المعنى لا اصطلاح الخطاب وهذا
اذا اجريت في على الظاهر المتبادر منها وانما اذا جعلت بمعنى على كما في قوله ثم لا صليكم في جزم الخ لا يلزم ذلك الا
ان صرف الكلام من المتبادر قال الفاضل الحنفى وايضا يلزم انتقاص التعريف بالمجاز الذي يخرج هذا القيد على تقدير
تعلقه بالموضع بمعنى الانتقاص على زعم المصنف فانه لا يغير قيد الحقيقة فاعترض على تعريف السكاكي بما ساقى بانه لا يعبر به
اصطلاح الخطاب فيقتصر تعريفه بالمجاز المذكور فعلى هذا اندفع الاعتراض عليه بغير الانتقاص بناء على اعتبار قيد الحقيقة
لكن يبقى الاعتراض بمنع بناء على ان الجواز المذكور ليس يستعمل في اصطلاح الخطاب بالمعنى الذي المدعى بطلانه فيما سبق
الآن ان يحمل الاستعمال في اصطلاح الخطاب على معنى آخر يدخل به الحقيقة في هذا قيل ليس المراد يكون المعنى المستعمل فيه
موضوعا في اصطلاح الخطاب حدوث الموضع وذلك الاصطلاح والافران لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة
قوله عليه في الاصطلاح والعرف عند استعماله الخوي وغيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بالمراد ثبوت الموضع في
ذلك الاصطلاح سواء حدث الموضع فيه ام لا وفيه نظر لان خروج الجواز الذي اعتبر به هذا القيد عند على هذا التوجيه كما
لا يخفى على المتأمل والا فرب ان يقال اصطلاح الخطاب اذا استعمل الخوي للاسد فيما وضع له لفظ اصطلاح اللغة والاشكال
في حدوث الموضع المذكور في هذا الاصطلاح فلا يلزم خروج اشكاله من تعريف الحقيقة فتأمل **قوله** لان الاستعارة وانما
موضوعه بالتأويل في ذلك التأويل كاسيا في انحاء دخول الشبهة في جنس المبتدأ به وكونه فزا من افراجه بان يحمل افراجه
شكلا قسما من معارف وهو الذي له غاية الجراة في ذلك الهيكل المخصوص وغير معارف وهو الذي له تلك الجراة لكن لا
في ذلك الهيكل **قوله** اي يبدل بنفسه اشارة الى ان قوله بنفسه متعلق بقوله الدلالة لا يبدل عليه قول المصنف في الجا
لان دلالة بقرينة الا بالتحسين والالتفات على قوله الدلالة دفعا للبس **قوله** فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا الى

بالحكم

بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه وانما اذا لم يعتبر فيه قيد بالمجاز وضع نوعي لثبوت قاعدة من الواضع دالة
على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند القرينة المافعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا
مخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ
في المعنى المجازي كانت دلالة عليه وفهم منه عند قيام القرينة بمجاها والوضع النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع
لكنه ليس بمعبر في كون اللفظ حقيقة بل الوضع النوعي المعبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة الدلالة على ان كل لفظ يكون
يكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تبيين له مثل الحكم بان كل لفظ يكون
على وزن فاعل وهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح في التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين **قوله**
على معناه الا فرادى قيد المعنى بالافرادى لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التكميلي مشترك بين الحرف والاسم فان
الدلالة زيد في قولك جاء في زيد على الفاعلية بواسطة جاز في بل لما اشار اليه بعض المحققين من الخاتمة **قوله** في
لفظ غيره ان قوله بالاضافة فالضمير راجع الى المعنى وان قوله بالوصف فالضمير راجع الى الما واعلم ان الفاضل الحنفى رد هذا
الجواب بتفصيل الا ان ابطاله للشق الرابع حيث قال وان اردت به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام **قوله**
من الاقفاط الدالة على مكان متعلقة بمكان الفاظ غير فاعل محذوف لان الظاهر ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام
غير متعلق بالغير وانما المتعلق به هو جزئيات هذا المفهوم التي هي الموضوع لها الكلمات الاستفهام وعلى تقدير تسليم
تعلقه بالغير لا يرد له ايضا لان معنى التعريف على هذه الارادة ما دل على معنى متعلق بالغير من حيث انه متعلق به ودلالة
لفظ الاستفهام على ذلك المفهوم ليس من حيث ذلك المتعلق فتأمل **قوله** سلنا لكن معنى الدلالة بنفسه لا الاشكال ان
مسألة هو ان يمتنع او لا وهو كون معنى الدلالة على معنى في غير ما اشتراط ذكر المتعلق في الدلالة على المعنى الا فرادى
فما ذكره مما ساقى من انما ذكره في محققه لا يبعد ما فسر الدلالة بنفسه هناك يكون العلم بالتحسين كما ساقى في فهم المعنى عند
اللفظ حكم بان هذا شاملا للحرف ثم قال نعم لا يكون هذا شاملا بوضع الحرف عند من جعل معنى قومه الحرف لا يدل على معنى في غيره
ان شرط في الدلالة على معناه الا فرادى ذكر متعلقه فالفهم من كلامه من حيث اشتراط التعريف لوضع الحرف ان جعل معنى الدلالة بنفسه
ما ذكره من كون العلم بالتحسين كافي في الفهم وان فسر الدلالة على معنى في غيره باشتراط ذكر المتعلق والمفهوم ما ذكره في المحقق عدم
شمول التعريف لوضع الحرف على هذا التفسير قطعا وهذا يعنى اعتراض الفاضل الحنفى اذ بعد اشتراط ذكر متعلق الحرف في

نفس

ولأنه على ما كيف يقال العلم بتعيين من لفظها كلف في دلالتها عليه وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال مراد الشارح ان معنى
الحرف بعد تعينه وبالمتعلق عين الحرف بالذات وذلك التعيين كاف في الدلالة فان المتعلق لتعيين المعنى لعدم حصوله في تعينه
لكونه عبارة عن النسبة المخصوصة ولا مدخل له في الدلالة وبالجملة ذكر المتعلق بما اعتبره الواضع فيكون هو ايقاف من متعلقات
العلم بالتعيين فلا ينافي اشتراط ذلك المتعلق كون العلم بالتعيين كافيا والحق ان الواضع في وضع الاعتراض ما ابدله ببعض
النسخ كالتفاهة الشريف لكنه معنى لا يفهم من العبارة فان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن بتعيين القرينة
بالمناخنة عن ارادة المعنى الاصلي وهو المعنى في وضع الاعتراض لا بمعنى الدلالة عليه وهذا هو مراد الفاضل الحنفى وان غفل
عنه البعض ورفع الاعتراض باننا لا نسلم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة لان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة
قرينة نعم قول الفاضل الحنفى على انه ان اراد بالمعنى لا يعمل تحت اذ يمكن ان يقال المراد بالمعنى الاصلي المعنى السابق المرتبط
هذا المعنى ولا يخفى ان لكل مجاز معنى اصليا لهذا المعنى فلا يخفى في قتائل **قوله** وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين
لما مضى الاشتراك في الاظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو التعيين للدلالة على معنى نفسه فالدلالة هي الاجلها للتعين
وعدم ترتيب ما لجله التعيين لتمام الاشتراك لا ينافي وجود التعيين الذي هو الوضع ويحتمل ان يقال المشترك يدل
كل من المعنيين على التعيين اذ يفهم ان منه غاية ما فيه ان احدهما ليس بتعيين الارادة لما مضى الاشتراك تعيين المراد بما
دخله في تحقق الدلالة بنفسه وعدم تحققها قطعاً **قوله** كالقرينة لا مدلول له ان لا يتجاوز الظاهر والحيث في القرينة انما
وعلمها والفتح افتح وقوله ان لا يتجاوز انما يتناول مصدر بمعنى الفاعل الى مدلوله غير المتجاوز وهو احد الدارين وانما
يقدر بمضاف الى مدلوله ذوان لا يتجاوز وقوله بمعنى الظاهر ولا بمعنى الجبض في قوله في الفاضل الحنفى هنا جوابا
وسوالا وضع الفرق بين قرينة المجاز والمشارك لكن الجواب الذي ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد بالدلالة الدلالة على المراد
من حيث انه مراد لا يفهم من كلام السكاكي ولا فان لم الوضع الدلالة الفرق والارادة امر آخر فعلى تقدير المراجعة الدلالة على
احد المعنيين بالتعيين حقيقة وبهذا الاستفاد من القرينة لا مدخل له في تحقيق تلك الدلالة قطعاً اثر المطلق وقوله وانما
قرينة المجاز في معبرة في الدلالة على المعنى المجازي لا على المعنى الذي ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد بالدلالة الدلالة على المراد
لقرينة مدخل في الدلالة بل في الارادة فبطل الملاق **قوله** وان المجاز لا يدل على معنى المجازي بنفسه بل بالقرينة وظهر
عدم اقتضاح الفرق بين قرينة المشترك وقرينة هذا المجاز في قتائل **قوله** والشارح الى انهم من دلائل الحقيقة اشار بلفظ

وجع الدلائل الى ان الدليل غير مخصص في دلالة وان الشارح لا يحقق بالنظر الى خصوصية شيء من المعنيين فيكون لا يعلم
اللفظ حقيقة فيها هذا وقد يجعل دليل الحقيقة عدم تبادر غيره والفرق **قوله** وحصل من هذين الوضعين وضع اخر
منها فيه حيث استلزام الوضعين للوضع الثالث يستلزم استلزام الارض والسماء للوضع الرابع ويعقل المعنى الرابع
هكذا فيلزم تحقق مكان غير شانه للفظ واحد ويعقلها اللهم الا ان يقال استلزام الوضعين الصريحين للوضع الغفني
لا يستلزم استلزام الوضعين الصريحين مع الوضع الثالث الغفني للوضع الرابع الغفني فتأمل واعلم ان المفهوم مما ذكره الفاضل
الحنفى هنا حيث قال بل الواقع القرينة بين المعنيين مطلقاً عند من لا يقول بالعموم المشترك او اذا كانا متماثلين كافي المثال المذكور
اعني القرينة انما يدل على ان المراد بالتشافي هو التشافي في مفهومه والمفهوم من التلويح وغيره من كمال الاصول ان المراد هو التشافي في
الارادة بان لم يمكن الجمع بين المعنيين فهما مثل قولك اضرب اربابا الوجوب والاباحه حتى لو قيل اقران فهذا يعنى طهرت واما
وفي الدار الحكون الى الاسود والابيض يجوز عند القابل للعموم فيقتل **قوله** وعلى هذا لا تتوجه اعتراض المصنف باننا لا نسلم ان معناه
الحقيق في وجوه فاع هذا الاعتراض ما من ان الشارح الى انهم من المادرات الحقيقة لكن يورد عليه ان ما هو من المادرات الحقيقة
هو التبادر اليه بسبب الوضع ولا يقتضيه سماع لفظ زيد بدينار جوة لا قطع مع انها ليست معناه الحقيقي والتبادر فيه ذكر بسبب
لا سبب الوضع اذ الوضع لكل من المعنيين بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك بينهما كما حققه الفاضل الحنفى
ان خير بان في جعل التبادر الى الفهم بسبب الوضع امانة الحقيقة شائبة للغموض اذ يكون المعنى المتبادر بسبب الوضع امانة
تأمل **قوله** وبان قوله القرينة بمعنى الظاهر وجه ان فاع هذا الوجه مناسب هو ان هذه القرينة لوضع المراجعة لا لتعيين اصل الدلالة
قوله اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ارادة بارة الموضوع له ارادة ولو في غير استعمال آخر ولا فالكناية قد تقرر
بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له في خصوص المحل لقوله ثم الرحمن على العرش استوى وقوله عز وجل والسموات مطويات بيمينه و
نظايرها وقد حققناه في مباحث اخراج الكلام على مقتضى الظاهر فيقتضيها **قوله** لاننا نقول الاول يستلزم الدور وقد اشرنا
فيما سبق الى انه لو اريد من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي السابق المتفرع عليه هذا المعنى لا يلزم الدور **قوله** والثاني
يستلزم اعتصار قرينة المجاز في النقطه وكذا يستلزم اعتصار قرينة الكناية في غير النقطه وهو ما ذهبتم **قوله** فان قيل مع كلامه
ان يخرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية على التوجيه السابق اذ خرج التعيين الذي في المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين
الذي في الكناية فان لم يخرج وقد بين فساد ما ذهبوا اليه لا يجوز ان لا يكون المعنى في المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية

قوله لان الكناية لا يستعمل في الموضوع له ظاهر هذا انما قيل لا اسلفه في تعريف المسند اليه بالعلمية من ان طويل الجار استعمال
في معناه الموضوع له وقد ذكره في التلويح اليه وقد اشرنا هناك الى الوجه التلويحي بان في الكناية مذهبين وان الاختلاف
في الموضوعين بالنظر اليهما والى ان قيل المصنف الى المذهب المذكور وهذا لا يمتنع في توجيه ما وقع من ان الكثر
النسخ الى المذهب الاخر من ان يمكن تصحيحه اذ لا بد لك **قوله** وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فيومهم الى آخره لفظ الايضاح هكذا
وفيما ذكره نظر لاننا لا نسلم ان معناه الحقيقي في ذلك وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه قوله انا قيل القموني
الظهور لا بمعنى الخفاء فهو ان ينفرد على الظاهر بالتعيين سهو ظاهر فان القرينة كما يكون معنوية يكون لفظية وكل من نظر
بمعنى الظاهر **قوله** لا بمعنى الخفاء قرينة وقيل دلالة اللفظ على معناه لذاته وهو ظاهر الفاعل لا يقتضاه ان يتبع النقل الى
المجاز وجعله علما ووضع التفسيرين كالحول للاسود والابيض فان ما بالذات لا يزول بالغير ولا اختلاف اللغات
باختلاف الامم يعنى نظر ذلك البعض من الحذاق وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة الى ان قوله وقيل دلالة اللفظ على
عقيل الاعتراض فتوهم ان هذا من جهة اعتراضه على التكاثر فاجاب بما نقله الشارح **قوله** فقال ان مراد السكاكي بالدلالة ان ينشأ
ان يكون العلم بالوضع كافي في الفهم فيه بحث لان السكاكي اعتبر الدلالة بنفسها في تعريف الوضع فعلى تقدير ان يراد به ان
العلم بالوضع كافي في الفهم لزم الدور كما مر اليه الاشارة والاولى ان يقال المراد ان يكون العلم بالتعيين كافي في حقيقة
شيئا وغابت عنك انشاء لعل الشئ المحفوظ لذلك البعض هو الذي ذكر من ان مراد السكاكي بالدلالة نفسها ان يكون العلم
بالوضع كافي في الفهم لان دلالة اللفاظ ذاتية وانت قد بينت على ما في هذا المحفوظ انهم من نوع خلل **قوله** والظاهر ان
الواضع هو الله نعم المحصل انما ذات اللفظ وقد ابطال غيره فهو الوضع ثم الواضع اما الله ثم غيره والمجمع بالتوزيع كالمفاد
اربعه والقبيل الاول هو سليمان بن عبد الصميرى والثاني ابو الحسن الاشعري ويسمى مذهب مذهب التوقيف والثالث
وهو ان الواضع للغات كلها بنو آدم ابو هاشم ويسمى مذهب مذهب الاصطلاح والقبيل بالمذهب الرابع وهو ان المحقق
البعض هو الله الذي وقع به التوقيف على الاصطلاح هو الله ثم والباقي مصطلح البشر الاشارة الى استحسان الاشعري
قوله او يخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس فيه بحث لان الكلام في ابتداء تعليم
الوضع في سماع لفظ من ذلك الجسم بدون العلم السابق بوضع ذلك اللفظ لانهم معناه فلا بد ان ينضم اليه خلق العلم القرينة
وكذا الكلام في الوجه اذا كان قولنا لا خفيانا فلا بد ان ينضم الى الوجهين الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات هو الله تعالى

مستقلا في كون طريق التوقيف ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة في جسم على معنى محض ان يكون بالطبع صحيح بدق
فصول البلاغ كما اذا خلق لفظ الوجد في جسم مع صوت يدل على معناه لمما فليست اسهل واعلم ان الفاضل المحقق جمعا في شرح
المفتاح خلق علم ضروري طريقا مستقلا لتوقيف الالهام طريقا آخر والفرق بينهما خفي اللفظ الان يجازي الى ما ذكره المشايخ
ان الالهام موهبة روحانية محضة لا دخل للاستعداد فيه ويخص خلق العلم القرينة بما يكون بالاستعداد والتوجه
لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم الظاهر ان كلاهما وجه مستقل في الوجه الاول بحث في
الامم وان دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يسبق جده في كون بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم ان لم يكن
بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فهو مجاز ان يكون تخصيص النسبة باعتبار استعمال الالفاظ
والادواته الاجوز ان يتعدد اللغات بحسب الجبل فيجد الدال على المعنى الواحد في موضع محو ان يتعدد واسان لجلب
على معنى واحد وان اراد معنى فان افلا بد من تصويره كما ان كل واحد يفهم كل لفظ ان له لفظا فدا اشارة الى ان
يقال لعل هذا ان شرطه في حق البعض فلذلك استنع دلالة بعض الالفاظ على ما بينه في حق ذلك البعض وتوجيه الجواب
انهم لم يكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات اللفظ وحده كدلالة اللفظ ولا تنع جعل اللفظ حجب القرينة
فثبت يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي هذا كلام ذكره السكاكي وحقيقه الفاضل المحقق ايضا في شرح المفتاح ولم يتعرض لابطاله
حيث قال ان كان يتبع نقل ذلك اللفظ عن سماء الدال الى معنى آخر غير انهم من ذلك المعنى اصلا سو كان نقله بحسب
قرينة على المعنى الثاني كافي في المجاز واما بوضعه كما في العلم المتقول وفيه بحث لان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند
ذلك هي فهم المعنى عند لا فهم كونه مراد الكلام وفهم المعنى الحقيقي ضروري في كل مجاز ولذلك قالوا ينقل في المجاز من الملتزم
بوجه الى اللزوم المراد فلا تم إمكان جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي اصلا فان قلت نشاط الاستدلال
دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي لا عدم دلالة على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون الحقيقي مجازا
عن المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازي انهم قلت قولنا ان ما بالذات لا
يزول بالغير يدفع الحمل على هذا الوجه ولو سلم فنقول هذا ايضا لا يتم لان مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالة على
المعنى الحقيقي لا مطلق دلالة فتأمل لا سئل ان يكون المفهوم من قولنا هو باهل ارجون اصافه بالمشافين فيه
بحث لان سماع اللفظ المشترك بين المشافين استقل منه ذهنا الى ما خطه ما مع الجرم ياتى اليه امر من المتكلم معا

وقد تحققت ان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القابل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مراداً للشكلم كيف و
دلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين عند العلم بالوضعين ثابتة على المذهب المختار انهم بلا تفاوت فها هو الجواب هنا
فهو الجواب هناك فتدبر **قوله** على ما علمنا على الاشتقاق والتعريف هذا يدل على ان كلاهما علم على حدة وهو الحق
لاستياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحكمة المعبرة في موضوعات العلوم فعمل التعريف يبحث عن مفردات اللفظ من
حيث صورها وهياتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كما في شرح
المفتاح للفاضل الحنفى وفيه بحث لما اولاه من تعريف علم الصرف في صدر كتابه شتم على علم الاشتقاق لفظاً
وكذا سابق كلاً من فاعليه ولما اطلق اسم العلم على خبره فليس يبدع وتظهره **قوله** ولما كان تمام علم النحو على الحد والاشتقاق
مع ان اسم المجمع المركب من باحث التصورات والتفصيلات هو علم الاستدلال عنده واما ثانياً فلا تتعارضه بالكمالات
المفردة عن اصلها بالابدال ونحوه كما يقال قال اصله قولك فان هذا من علم الصرف مع ان فيه البحث عن انتساب احداهما الى الآخر
بالاصالة والفرعية فان وقع باشتراط ان يكون كل من الاصل والفرع مستعملاً في الكلام والاستعمال لقول شاذل عاد النقصان
عن الانتساب بالاصالة والفرعية بين الميت والميت الواقع في علم الصرف فان الاصل انهم مستعملون عليه قوله فليعلم الذي
عليه الحق والخالص ان يراد بالاصالة والفرعية الخصوصتان اي التي يجب اللفظ والمعنى والوجودان بين الميت والميت الاتحاد
معناها بخلاف الفعل والمصدر فليست **قوله** كما جهر والهمس والشد والرخاء والتوسط بينهما وغير ذلك النفس الخارج الذي
هو وظيفة حرف ان تكلف كله بكنية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان حرف مجهولاً وان بقي بعينه بلا صوت جري معاً
كان مهملاً والشد ان يخص صوت الحرف عند اسكانها في مخرجها الخاص اتماماً فلا يجري والرخاء ان يجري الصوت جراً
تماماً والتوسط بينهما ان لا يتم الاختصار والجرى واسئلة الكل فذكر في بحث الفصاحة **قوله** لا يهل انتساب بينهما فضايق
الحكمة لا تحق عليه ان اعتبار انتساب بين اللفظ والمعنى يجب خواص الحروف والتركيبات يتلقى في بعض الكمالات كاذكره
اما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه مستعذر فافانك باعتباره في كلمات جميع اللغات **قوله** كالزوائد والجلد
الزوائد خراب الفل والحديد صفة من جادى ما يقال جادى اي ما يلبس من ظله للنشابة ومثلها الحيوان والنبات
والجوان **قوله** لان افعال الطبيعية اللازمة وجه المناسبة ان هذه الافعال من اقوى افعالها لا تحتاج في حصولها الى اختيار
ان العلم من اقوى الحركات ولا تشاركه في صحتها **قوله** والجواز في الاصل فعمل من جاز المكان كونه من صفة هي معنى اسم

الفاعل الى الجاز ان المفعول الى المجزى بها **قوله** ورغم المستند ان الظاهر ان اشارة الى الوجه الاول غير ظاهر ولذا قال
المصنف في الايضاح بعد نقله وفيه نظر ولعل وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل والمفعول خارج الاصل لانه خارج
واقعا المناقشة التي ذكرها الاقرب الى صحة التجوز المذكور في المصدر المجرى بان المسموع منه في غيره من المصادر لا يلزم من
مخبره في غير المجرى فليس ينبغي ان المخبر في صحة التجوز وجود العلاقة وسماح نوعها من العرب لا سماح شخصها وينبغي
على الوجه الذي ذكره وزعم انه هو الظاهر انه لا يلزم ما ذكر في التسمية بالحقيقة لقوات التباين فان التسمية بالحقيقة لما كان
باعتبار ثبوت الكلمة في مكانها الاصل لم يلزم في مقابلتها ان يكون التسمية بالمجاز اختياراً وتجاوزاً وان كان في لفظ الزعم اشارة
الى هذا **قوله** واعتبار انتساب تسمية شيء ان كان رفع سؤاله وهو ان يلزم هذا ان يسمى الحقيقة بالمجاز لانها
انتم طريق التصور معناها وجه الدفع ظاهر **قوله** وهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف وكون التسمية ارباب التسمية
اللاق بالاسم عليه كما انه ارباب الوصف اطلاقاً والصفة لا وضع الاسم كابتداء من العباد وهذا ظاهر من سائر الكلام
قوله فلا يمكن جمعها في تعريف واحد حيث يحصل تمام معرفة حقيقة كل منها بخصوصها ولا يجوز جمع الانسان والفرس
في تعريف الحيوان بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة **قوله** مرتحل كان او منقولاً او غير المرتحل المنقول المناسب والمنقول
المنقول المناسب وغيرهما مما لا نقل فيه كالشتر **قوله** وهو متعلق بقوله وضعت ليس المراد من تعلقه بان يعبر حدود
الوضع في ذلك الاصطلاح والارادة ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وقمر عليه في الاصطلاح والعرف عند استعماله
الغوي وغيره من اهل الاصطلاح الخاصة حقيقة بالمراد بذلك كونه موضوعاً له في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في
ذلك الاصطلاح ام لا **قوله** فلا بد من العلاقة العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة ونحوها من المعاني وبالكسر علاقة التيف
والسوط ونحوها من المحسوسات قبل وعكسه العوج واما قوله لم لا ترى فيها عوجاً ولا انما فعلى قريب من التاويل ثم
المراد من قوله فلا بد من العلاقة انه لا بد من ملاحظة العلاقة واعتبارها وهو **قوله** وقد يكون مرتحلاً الى اخره المثل
انهم من اقسام الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في التعريف علاقة وضع جديد فيكون اللفظ مستعملاً فيها وضع له فيكون
حقيقة كما خرج به سابقاً حيث قال وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتحلاً كان او منقولاً او غيرهما وانما احملها
من اقسام المستعمل في غير ما وضع له نظر الى الوضع الاول فانه اولى باعتبار **قوله** والمنقول من اعلى معنى مجازي كاي معنى
مجازي غير موضوع له الاول بقرينة المناظرة والا فالمراد من حيث خصوصية مجازي للكلام والاقوال الكلي غير من حيث موضوع

بشرى الحجاز كما يستفاد ذلك انشاء الله ثم قوله وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس المنقول فيه صفة الاصطلاح اي الاصطلاح
الذي وقع النقل في ذلك الاصطلاح قوله اما من حيث العرف فهي موضوعة لابتداء وفي شرح المفتاح للفاضل الحنفى ان الدليل
عجب العرف يطلق على الفعل اي قوله بخلاف الحقيقة وبخلاف الحجاز اذا الحقيقة المطلقة العارية عن النقل والحجاز المطلق
المستعمل في غير الموضوع له لعل قوله ولا يجعلها مقابلة للنقل فانه حقيقة من وجه مجاز من آخر قوله اذا استعمله الخاطب
يعرف اللغة انما قيد بهذا مع ان لفظ الاسد ليس بما يتفاوت من وجه عرف عرف حتى لو استعمل الغري او المتشعركون لكان لهم على
حد الامر عند استعمال اللغوي بناء على ان اطلاق الحقيقة الغير عليه انما هو هذه الحقيقة اي باعتبار ان الخطاب لعرف
اللغة وايضا يمكن ان يكون احترازا عن اعتقاد اصطلاح طائفة من كون الخطاب باعتبار ان لا يتحقق بعد فتاقل قوله وفعل
لفظ والحدث اعترض عليه بان الذي يحكي للحدث وهو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كاصح به الشارح في غير
هذا الكتاب وصرح به الجوهري اي قلت هذا انما يريد لو كان المراد بالحدث مدلول مصدر فعل بفعل وانما المراد الضرب
شكلا فتدبر قوله فيما ذكر بلفظ النكرة في كان لا بد بلفظ النكرة بصورة النكرة والمراد بالنكرة في قوله وما ذكره بعد بالنكرة
النكرة صورة ولا فكل لفظ ان يد في صورة النكرة معرفة حقيقة المراد من اسد وصلة وفعل واداة الفاظها وهي
اعلام حقيقة عند الشارح لكونها موضوعة لالفاظ معينة فتاقل قوله والمجاز من ان كان العلاقة غير المشابهة
انما سمي مجازا لان الواصل في اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة باعطاء ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل يطلق
من هذا القيد قوله والا فاستعارة الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحات كما
يتبع في الفتاوى اذ اريد مجازا من اسد اطلق عليه الاستعارة قوله ان يصدر منها وتصل الى المقصود بها الضمير في منها ارجع
الى اليد وفيها الى النعمة صرح به الشارح في شرح المفتاح اي الذي قصد بالنعمة وهو المنعم عليه فالضام مقام فاعل
المقصود هو الضمير المستتر فيه الراجع الى اسم الموصول الداخل عليه قوله ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم لئلا يحل بان يقال
الذهن من الملزوم الى اللزوم فيكون الكلام موصوفا بالنعمة المعنوية المحل بالنصاحة هذا وقد ذكرنا في اواخر شرح الدلائل
تفصيلا متعلقا باستعمال اليد وان لا يارى حقيقة عرفية في النعم فيظهر منه ان الاحتياج الى ذكر المنعم في قوله واما
اليد في قوله عليه لم انفصل المحل في زمن الشارح ومعنى تكافؤ ما هو مماثل في القصاص من الكفر وهو المنع لافضل الشرف
على صنيع والزمه الهدى معنى يعني بغيره اذ قام اي احقره وقيل اي العبد والمراد اذا اعطى انما فاعل للباقي بنفع

وجه كون الحديث من باب التسمية المجاز المرسل ظاهر لان العلاقة هي المشابهة والما بعد كونه استعارة فلهذا الطرفين
ينبغي ان في هذه التسمية مجازا مرسل وانما وجه التسمية المجاز المرسل وطريقه وهذا هو الظاهر من
الايضاح قوله فتى العبارة تسامح فان قلت المجاز مصدر مجازي صفة للمجاز وكالتسمية كذلك فلا تسامح قلت الموصوف بالمجاز
هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف المعنى المصدر في بدتسلف الى نفس العمل على المعنى المصدر في طريقة الاستعمال تعسف بدو على
ان كتاب التسامح كالا يخفى على المتصف قوله وفي الشخص الوقيب والاشارة للباقة في القصاص واما القوم وقا وارتبا اتم اي
رقتهم الرئيسية الطليعة والجمع الربايا قوله والامثلة خبر من الاصناف الامثلة بالفتح واحدة الا ناسل وهو راس الاصابع قوله
فولهم فلان اكل الدم ومنه قول الشاعر محاطا امراته اكلت دمانا لم اعد بصره بعيد هو القوم طيبة البشر وما على غنمه
باكل الدم وهو الدية ان لم يتزوج عليها واخذ الدية عند العرب عار عظيم والمراد بعيدة معوى القوم طوبيلة القدر وطوبيلة
الفق قوله وظاهر انه سهل لانه من تسمية لم تحجب بان مراد ان اكل مجاز عن اخذ وهو سبب اكل فهو من تسمية السبب
باسم السبب واما قوله اي الدية السببية عن الدم فاشارة الى وجود مجاز باعتبار آخر ولا يخفى على الذوق التسليم بعد
فان اكل الدم وان كان سببا لاخذ الدية لكن اكل الدية سبب اكل الدم والتشبيه لهذا الاعتبار فتاقل قوله لانه لا يتم بعد البكوة
لا يتم هو الطفل الذي لا يب له ويقال يتم الصبي بالكسر يتم تيمما وتيمما بالفتح والضمع التمسك فيه ما علم ان يتم في
بني آدم من قبل الاب وفي الهيا من قبل الام قوله او حله نحو فليدع ناديه ويحتمل ان يكون الآية من قبل الحجاز بالنص
على حذف المتضاف واعطاه اعرابه للمتضاف اليه كما قيل في قوله نعم واسئل القرية لكنه لا يصح التشبيه قوله قلت يعتبر في جميعها
الزوم بوجه ما خلا صفة ان ليس المراد بالزوم امتناع الانكاح في الذهن او الخارج بالانصاف في الجملة ينقل سببيه من
احدهما الى الآخر وهذا متحقق في جميع انواع المجاز قوله واما في غيره فيظهر ان الضمير في غيره راجع الى الاستعارة باعتبار
انها عبارة عن اللفظ قوله فاما ان يكون ذلك الغير مما يصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في نظر لان الانصاف بالفعل ليس
بلزوم في المجاز باعتبار ما ينزل بل يكفي توفيق الانصاف كما في عصمت خمر فارقت في الحال فانه مجاز باعتبار ما ينزل مع عدم
حصول حقيقة التمسك بالفعل اصلا قوله في زمان سابق او لاحق اي زمان سابق على حال اعتبار الحكم وهو زمان وقوع
النسبة واللاحق بالنسبة اليها ولا يلزم فيها اعني المجاز باعتبار الكون والاولى الشئ بالنسبة الى زمان الحكم وهو في النسبة
اليه القطع بان الاسم في مثل ذلك لا يصح خمر ايجاز وانما هو المشتق في زمان الاخبار قبله وخر حقيقة فان قلت قلت

هذا الحي اسنحاز باعتبار ان كان مع ان حصول الحية للشايد ليس سابقا على زمان اعتبار الحكم اعني زمان القتل بل هو متاخر
له فيه قلت الحكم الذي يعتبر ههنا سبق حصول الحية بالنسبة الى زمانه هو الحكم المدلول عليه باسم الاشارة وهو
اشير الى هذا الحي فان المجاز في هذا الحكم الاول قلت شير الى قبل قلت هذا السمع لكن مجازا فاقا قل **قوله** فان الانسان
لا يوجد ونظما فان قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه فلا تقرب قلت المراد بالاستلزام المذكور الاستدلال
فتم التقريب لان عدم وجود الانسان يد ونظما يدل على ان كلاهما لازم واصل يقتضي اليه الانسان ويقعده في الوجود
خلاصة ما ذكره الفاضل المحقق وقد ذكره الشارح في التلويح ايتم وفيد نظرا لوجوب اللزوم في قوله فجميع ذلك يشمل على
لزوم على التبعية يلزم ان يكون الاستدلال في جميع انواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ذكره الشارح ولا يخفى ان اشارة
تقدير صحة تصف محقق لا يقول المحققون ولوجمل على اصطلاح جمهور ارباب الفن كان المراد بالاستلزام الجزء للكل المعنى
المصطلح ايتم والام يتم التعريف والتفريع **قوله** ولهذا شرط الى اخره لا يتم الجواب المذكور فاقا قل **قوله** فانه لا يجوز
اطلاقها على الانسان من حيث انه انسان وانما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه في موضوع يناسب هذا
الاعتبار فهو جائز كاطلاق الرتبة على العيون ولذا جاز الرخصة في قوله نعم بقى يد الى طبيب ان يراد باليد النفس **قوله**
فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسل اي معنى ان اللفظ الواحد اذا
اطلق على شيء واحد كما اذا قلت ريت شجرة فيها اذ اريت شجرة انسان يجوز ان يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة
وان يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد ان يقال الشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى
خصوصية شفة الانسان ولا شك في تفاوت المعنيين وتعددهما **قوله** اي قول ههنا بن ابي سلى نعم التين والذرة ههنا
وليس في العرب غيره واسم ببيعة بن رباح من بني مازن **قوله** عند اصحابنا العمل على التحصيل بان يشبه الجوع في التا
مذي لباير قاصد للتأثير في فية فخره له ح صورة كالباير يطلق عليه اسم الموضوع لما هو محقق **قوله** من انتقاء
اللون ودرثائه الهيئة الانتقاء تغير اللون من خزنه او فرجه والانتقاء مثله وهو وجود اللون في البذرة يقال
فلان ربه الهيئة اي سبيلها **قوله** فيتوهم كونه تشبها الى كونه من قيل جبين الماء **قوله** فعل هذا لا يتناول قولنا ثم هذا
تفريع على التفريع واسمارة الى ابطال قول من قال الاستعارة اجراء التشبيه على المشبه اطلاقا واما حمل على حرف الاداة
وليس يتفرع على قوله والمبادى بمعناه مانع باللفظ حتى يتوهم كانه لا لا يتعدى الى اوله اذ ارادة ذلك المراد فبقا ذلك

القول اللفظ المستعمل فيها وضع له مع عدم التنازل قطعا على كل حال **قوله** بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا
فان قلت المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا قلت بل الجمل قرينة ههنا لا يقال ادلالة
في الجمل على ذلك مجازا ان يراد الموضوع له ويقدر الاداة انا نقول بكفى القرينة ما هو الظاهر وسنخ الكلام بالقدح
ما لا يشك اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورة الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصح
تشبيه بالاسد قطعا ان اعتبر في الاستعارة بل الذات المهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار
انه انما يطلق على تلك الذات ما حوزة مع ذلك الوصف وكان الوصف جزء من مجازي يسمي الكلام فان قولك زيد اسد
مسوق لاثبات شبيه زيد بالاسد ولا ثبات ان زيد هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا
ولا مجاز في الاسد كما ادعاه الفاضل المحقق وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد
اسد واسد زيد وبين قولك زيد شير اسد وشير اسد زيد في احوال الامر فانه يحتمل ان يراد بشير في الموضوعين **قوله**
محموش فنقول الفاضل المحقق ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد غير لفظ قولنا زيد شير اسد وشير اسد زيد فلو
سياق الكلام فيه منعنا ان نحمل ان قصد تشبيه ذات ماله الشجاعة بالاسد واطلق اسم الاسد على هذا المفهوم الكلي لم يستعمل
في غيره لا بخصوصه كما في قولك ريت رجلا مع ان المراد زيد بعينه نعم يلزم ضمنا من تشبيه الذات المطلقة بالاسد تشبيه
الذوات المخصوصة لكنه غير قصد تشبيه زيد فيكون اسد مستعملا في معناه الحقيقي لا يشفي العليل ثم ان قولنا ههنا
ثلاث مراتب الاول ادغام المشاهدة باداة التشبيه لفظا او تقديره ان خور زيد بالاسد وزيد الاسد الى قوله تشبها اتفاقا
على بحث اذ يستفاد منه دعوى الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه وهو ممنوع كيف وقد مر ان التشبيه اذا كان مذكورا
او مقدر او كان اسم المشبه بغير اعنه حقيقة او كما فعند البعض يفتي تشبها وعند البعض استعارة من غير فرق بين
المعروف والمنكر على ان قول الشيخ فان اريد ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول اداة التشبيه فلا
حسن الخلافة عليه ذلك بان يكون اسم المشبه به مفرقا بجوزيد الاسد بغير ان المعروف داخل في القسم المختلف فيه
الاسم الا ان يكون مراد المحقق ثبوت الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه على تقدير ان يراد منه ادغام المشاهدة بتقدير
ارادة التشبيه لا بيان حال المثال مطلقا ولا يخفى ان تعسف **قوله** اذ لا ملازم بينهما ولا دالة على ان لا ملازم بينهما
واسد ولا دالة للاسد على المثال المذكور اعني ريت اسدا ومي وفظا به مثل ريت اسدا في الحمام اذ لا دالة للقرينة

المذكور على خصوصية زيد فانه قد وقع ما وقع من الملازمة المعقولة في الجملة وكذا المراد بالادلة على
المعنى المجازي الدلالة في الجملة ولوجب المقامات والقرائن وهذا المعنى مما يمكن ان يوجد بين الاسد وخصوصية زيد
فلا وجه لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دالة عليه **قوله** ويدل على ما ذكرنا قال الفاضل المحقق ليس في تعلق الجارية بالدالة
على كونها استعارة بل لو جعل دليلا على كونه حقيقة لكان أولى لان المعنى الذي تعلق به الجارية على تقدير كونه حقيقة أظهر
وفيد بحث لان وصف الشيء في الاستعارة مثلا ملتفت اليه البتة اذ لا انتقال الى المعنى المراد الا بملاحظة بخلاف ما
لوقوعه على حقيقة فان ملاحظة المعنى الحقيقي كثيرا ما يخرج عن ملاحظة اوصافه الخارجة فظهر ان تعلق الجارية بالب
بالاستعارة وان خرج على الحقيقة انه وهذا ظاهر جدا **قوله** اسد على وفي الحرب تعلقه والمصراع لمران بن
حطان معق الخراج وزاهد ها وقامها فتاخر من صغير الصافر الفتحا المسترخية المحتاجين من الفتح وهو اللين
عقاب فقاء لانها اذا انحلت كبرت جناحها وهذا لا يكون الا من اللين والمراد من قوله تنفر من صغير الصافر انه يخرج
من جحر الصفاء وبعد البيت المذكور فلا يبرز الى الغزاة في الوحي بل كان قلبك في جناح طائر غر الدارة شبيب
الخارجي وكان يغرب المثل شجاعته انقل انما يجت الكوفة في ثلاثين فارسا وفيها ثلاثون الف مقاتل فصلت صفة
الصبي وقرأت فيها سورة البقرة ثم مر بالحاج ومن معه والوحي الحرب **قوله** وكقوله والطير اغرته عليه بعض من بيت لابي
المعري في قصيدة يروي بها الشريف الطاهر الموسوي مظهرها اودى فليت الحاديات كفاف قال السيف وغر الشنا
وقام المصراع المشا واليد في الشج والطير اغرته عليه باسرها فتح الشراة وساكنات لضاف ودي اي هلك وفاعله مال
المعنى وكفاف اسم عدول مثل قظام لكف الاندم واساق الرجل اذا ذهب حاله ولا يستيقظ الشم والفتح بالضم جمع فقا
من الفتح وقد تم تفسيرها والسرقة بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها هذيل وغيره وبضم السين المهملة جبال بالثنا
ولسا وجبل طي والمعنى ان كل الطير في الحزن على الم في مثل الغربة الباكية عليه **قوله** وانكر كثر انما يكون في الجحيم
دخول اداة التشبيه عليه بل قد لا يخرج كما اذا اقرن به نفي جنس المشبه عن نفسه كما يقال هو اسد وليس بأدبي وفي التمثيل
ما هذا ان هذا الاملك كبر اذ لا معنى لان يقال هو تشبيه بالاسد وليس بأدبي فان الادمية انما تنافي الاسدية
لاكون الشيء شيها بالاسد صرح بهذا الشيخ في اواخر دلائل العجاز فيقول وهذا دليل لطيف على ان نحو زيد اسد
لا تشبيه عقل عند المتأخرين وفيه نظر اما لا فان المقصود في المثال المذكور هو مجب الظاهر جعل زيد في راس

افراد الاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وهذا الاعتبار صحيح نفي جنس الادبي عنه وهذا لا ينافي كذا المثال من قبل
التشبيه في نفس الامر وبما ثانيا فلان هذا الدليل لو لم يدل على ان المثال المذكور ليس باستعارة ايضا كيف وقد اعترف هذا
المحقق نفسه بان معيار الفرق بين الاستعارة والتشبيه هو ان يخرج حذف التشبيه واقامة المشبه مقارن بحيث لا يقع
الا بالمبالغة فاستعاره ولا تشبيهه ولا يخفى ان المثال المذكور لا يخرج عن الاستعارة بل هو استعارة قولك هو اسد
ليس بأدبي فتأمل **قوله** ولاحت من بروج البدر بعد ابروج البدر هي التي تحيا فيها في سيرة وهي اثني عشر وطها الحمل
اخرها الحوت وبعد انصب على التميز والمها جمع مهابة وهي البقرة الوحشية والتبرج الطائر المارة زنتها واما سنها الدمل
فيل معنى بترجها الكتان انهن مخدرات لا يبرزن من الحذر وبهذا ايضا فن ان المها متبرجة بخلافه فان تبرج من
استنارة كان من قبل قوله تخيمه منهم ضرب وجميع وفيه نظر لان قوله ولاحت لا يلزم هذا المعنى بل الوجه ان يقال هو كونه
الكثبانان النافر لا يستطيع اجتلاها لانهم ضعفا ويحتمل ان يكون المعنى انهن يسرن في الكثبان عند التبرج حتى كان
يبرهن عين الكثبانين وهما معنى آخر وهو ان يراد بالتبرج الدخول في البرج كما هو المناسب للبدر والمعنى انهن اذا
زلعن المرابي واستترن فكانت دخلن في برج آخر ولا يخفى ما فيه من التكلف **قوله** والظاهر ان هذا من باب التشبيه
الى قوله كافي قولنا اريت اسدا في الشجاعة فان قوله في الشجاعة يقتضي تقدير المشبه اي اريت رجلا مثل الاسد
الشجاعة ولا يقع ان لا يفهم المشبه ويصار الى الاستعارة اذ لا يقع وقوع اسم المشبه بوجه المشبه فانه لو قيل اريت
رجلا شجاعا في الشجاعة لكان لغوا من الكلام **قوله** لان بيان حيط الابيض بالفجر قيل عليه هذا التبيين لا يدل على التشبيه
بل على الاستعارة لان بديل على ان المراد بالخط الابيض مثلا هو الفجر فيكون ذلك اللفظ مستعلا فاما تشبيهه فبغناه وقد
يتكلف في الجواب بان ليس المراد بكون الفجر بيا نال الخط ان بيا له باعتبار ذاته بمعنى ان بيا ان اي شيء اريد بهذا اللفظ
بل بيا له باعتبار ما يتعلق به بمعنى انه بيا ان الخط الابيض وان كان في الظاهر فاعل بيا لكن ليس فاعله في الحقيقة
بل الفاعل في الحقيقة الامر المتعلق بالخط الابيض والتشبيه به وذلك الامر هو الفجر فيكون قوله من الفجر بيا نال الخط الابيض
في الظاهر وبما نال ذلك الامر في الحقيقة فليست امثلة فان قيل هل تترك البيان ولم يقتصر على الاستعارة التي هي المبلغ وادخل في
الفصاحة واجبا في هذه الاستعارة نوع خفاء لاحتمال فهم القصد الى المعنى الحقيقي وان كان مخرج حاشا فاجب الى
زيادة بيان في حكم من الاحكام التي تحتاج اليها كل واحد **قوله** ولا بعد من ذلك اي من كون ما تترك فيه المشبه وان يوجه

شبه
المشبه قبله كون الاثنين من قبل التشبيه على ما ذكره صاحب الكشاف ووجه الابعاد ان التشبيه مقدم فيما يخرج من الا
ومعنى ضرب الله مثلا وصفا وبين المثال الاول مفرد للشيء والثاني للوحد وقوله جلاد من مثله لا يمكن ان يكون
مفعولا بغيره بل هو مفعول في نفسه وفيه صلة شركاء والتشاكل التماثل ومعنى سلما سلما عن الشركاء والفرق الذي يكثر العيش
والسابع الشراب الذي يسهل بل دخله في الخلق والادراج صفة مؤكدة كافي اسر الدار او خير بعد خبر والغرض التأكيد بقا
لما ادراج اي يلج وقوله الماد يوجب اخرج **قوله** على ما يظهر بالتأمل وذلك لانه لا يوجب وقوع الكافر موقع الرجل الاول
ولا المؤمن موقع الرجل الثاني لاننا ناسب ضرب المثال فان المقصود من ضرب الانتقال من حال شئ الى حال شئ آخر هو المقصود
مفتوح على ذلك التقدير كما لا يخفى **قوله** لان قوله من كل تاكولن كما طريا وتخرجون حليته تلبسوها يعني عن ان قصد
التشبيه لا الاستعارة اعترض عليه بخلاف ان يكون قوله من كل تاكولن لا يوجب تشبيها بل الاستعارة واجيب بان سوق الآية
ان ليس في الكافر نفع اصلا وهذا انما ياتي في ادراج الكلام تشبيها بمنزلة كالحجارة او اشد قسوة كانه قبل الاكافر كالحجارة
بل ليس مثله اذ فيه هذه المنافع المذكورة وفي الكافر لا نفع اصلا واذا جعل تشبيها لم يتيسر هذا المعنى اذ المستعار منه في
الاستعارة المرشحة هو المشبه به موصوفا بالصفة التي يقال لها التشبيح مثلا اذا قلت رايت اسدا في الحمار يفهم من اقرانه
كان المستعار منه الاسد الموصوف بهذه الصفة فيكون التشبيه في مثال البحر الموصوف بهذه المنافع فيلزم ان يكون التشبيه
المشبه به ايضا يقع وهو خلاف سوق الكلام واعلم ان صاحب الكشاف فرس الحلية باللولو والمرجان بعد ما قرئ **قوله** ومن
كل تاكولن بقوله اي من كل واحد منهما والمشهد ان اللولو لا يخرج من العذب حتى قال نفسه في قوله تعالى يخرج منها
اللولو والمرجان فان قلت لم قال منهما وانما يخرج من الملح قلت لما التقيما وصار الشئ واحدا جاز ان يقال يخرج من
منهما كما يقال يخرج من البحر والخرجان من جميع البحر ولكن من بعضه ثم قال وقيل لا يخرج من الا من ملحق الملح والعذب
ولعل تفسير الحلية باللولو في سورة الفاطر مبني على النقل الاخير الذي نقله في سورة الرحمن لان الخروج من الملح يخرج
من العذب من وجه ومن الملح من وجه فليست مثل **قوله** ولا يخفى ضعفه على ما يتأمل لفظ الكشاف قال صاحب الكشاف في
قوله ثم اوكسب من السماء الآية فان قلت هذا تشبيه اشياء باشياء فافهم من التشبهات قلت كما جاء ذلك صريحا في
جاء ذلك صريحا على سنن الاستعارة كقوله ثم وما يستوي الجران هذا عذب فراه سابع شرابه وهذا لا يخرج من
رجلا مثله فيه شركاء متساوون ورجلا سلما الرجل ولا يخفى ان قوله كقوله تمثيل التشبيه المطوي فيه ذكر التشبيه

سنن الاستعارة لا تمثيل لنفس الاستعارة كما هو الطبيعي وصاحب الكشاف فان الاول اوجب الى التمثيل في هذا المقام
من الثاني **قوله** وهذا الكلام صريح حيث استدل به على كون الاستعارة مجازا لغويا بان اللفظ ليس موضوعا للتشبيه ولا
لاعم فانه يدل على انه لو كان موضوعا لا يمكن مجازا لغويا **قوله** وقد سبق في بحث التعريف بالاسم اشارة الى تحقيقه
حيث قال هناك وتحقيقه انه موضوع للتحقيق المتحد في ذهن المطلق على ان المجاز باعتبار ان الحقيقة موجودة في الخارج
التقدير باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع **قوله** بمعنى ان القصص في امر على اشارة بهذا البيان الى ان المراد بالمجاز العطف
هنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمي وهو ظاهر فان المراد بالمجاز هنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسماء والكلام
قوله كان لا اعلام المنقول كزيد ويشكر استعارة ولو فرق بان لاوضع في الاستعارة وبانه قد اعتبر فيها كون العلاقة
تشبيها لا يكون مجزا اصطلاحا لا غاية بمعنى الاستعارة هكذا قيل وفي بحث لان الوضع يجعل اللفظ الموضوع له اصالته
فلا يقع معنى الاستعارة نعم يلزم ان يكون معاني المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة لا يكون مجزا اصطلاحا
قوله ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيد ان جعله اسدا فيه انه يحمل ان يراد به ان جعله شيئا بالاسد
شاهدة تامة قيل غرض هذا الوجه ان قوله جعله اسدا يجري في زيد اسدا مع انه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة
انه تشبيه وليس باستعارة وجوابه ان الادعاء المذكور متحقق في زيد اسدا وليس المعنى على تقدير ادعاء التشبيه
لما سبق تحقيقه بل جعله فرسا من افرا الاسد ادعاء نعم ليس باستعارة اصطلاحا كما ذكر المشبه في الكلام كما سبق فان قلت
ذلك الادعاء لا يتحقق في المعروف اعني زيد الاسد بل المعنى على تقدير ادعاء التشبيه مع انه يقال لمن قال رايت زيد
اسدا قلت ان قلت قوله بذلك في الصورة المذكورة يكون المراد به ان جعل شيئا بالاسد ولا يجري هذا في الاستعارة
فان قلت **قوله** قد رزق الله على القمر قد سبق في بحث المجاز العطف ان مطلق ذكر المشبه لا يخفى في الاستعارة بل اذا كان
على وجهين عن التشبيه لان هذا البيت من الاستعارة لا التشبيه فليذكر **قوله** وبهذا يندفع اي بيان ان القرينة
مانعة عن ادعاء المعنى المتعارف لتعريف المتعارف يندفع آه ووجه الاندفاع ان الاصرار على صدى الاسدية بالمعنى
الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الاعراض اذ ادعاء المعنى المتعارف فلا منافاة **قوله** واتا النجيب والهيضة فللبناء على
تناسق التشبيه تضاهي المبالغة فيه بحيث لا يحصل الزرر السابق تسليم الادعاء المذكور وضع كون الاستعمال ضمنا
وضع له الشئ وكذا التفسير انما يترتب على نفس الادعاء المذكور كما يشير اليه كلام القائل في حقه لا حاجة الى الاعتذار

بانهما سببان على تشابه التشبيه فناء الحق المباني **قوله** والاستغارة فناء الكذب ثم اى الكلام الذي فيه الاستغارة
يفارق الكلام الكاذب فلا يبرر ما يقال الاستغارة في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق **قوله**
وزعم صاحب المفتاح ثم اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا يطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذا
يتصور من صاحبها قصد التأويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره و اراد بالكذب مالا
يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقتها فانه ايضا لا ينصب تلك القرينة كما ان ذلك المدعى لا ينصبها الا ان الكاذب
المذكور ليس مثل ذلك المدعى في التبرع عن قصد التأويل لان مقصوده ترويج مآل عليه ظاهر كلامه ولا يقدح في مقصوده
هذا قصد التأويل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى من صاحبها بنصب القرينة واقصر في الدعوى الباطلة عن ذكر التبرع
عن التأويل لانه اذا ابتداء عن التأويل كان من نصب القرينة ابتداء فظهر وجه التخصص في كل واحد من التبرع والقرينة
نصب القرينة كذا في شرح المفتاح للشريف وليس مراده تفسير مطلق الكذب حتى يقال ان فيه ذكره ميلا الى مذهب
المحافظ وعدل الاجماع مذهب الجمهور كما تقوم بتعيين مراد التكاثر من لفظ الكذب وخاصله انه اراد بالكذب هنا ما
قسمه الحق في الاطابق للواقع والاعتقاد بقرينة انه سمي قسمة الاخر وهو لا يطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة
الدعوى الباطلة **قوله** ولا يكون الاستغارة على الاختفاء في المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من إطلاق العلم
قوله وكذا ما در في النحل وسبحان في الفصاحة ويا قل في الفهاهة قد سبق شرح فصاحة سبحان وخطبته عند معاد
واما ما در فانه رجل من هلال بن عامر بن صعصعة قيل سمي ما در لانه سقى ابلا من ماء حوض فلما فرغ الابل بقي
اسفل الحوض ماء قليل فلم فيه ومنه الحوض به بخلاف ان يسمى حوضه واما ما در فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى ظيلا
باجد عشرة درهما فاقبل اليه بكم اشترى به ففتح كبيرة فرق اصابعه واخرج لسانه يشرب ذلك الى احد عشر فانقلت الظبي ففرب به
المثل في الحق قال حميد الاقطر يهضم فيغاله انا وما اذا فاه سبحان وابل بيان او علما بالذي هو قابل فيما زال عند
النعم حتى كانه من العلى لما ان يكلي باقوله واعلم انك اذا اعتبرت تشبيه زيد بعم وفي الشكل والهيئة وقصدت المبالغة
في التشبيه وادعاء انه عين عم وكل شبيهه فقلت رايت عمرا فالظاهر انه استغارة لكونه علافة المشابهة ومن هنا
قيل القوم انما يعضو الجنس في بيان الاستغارة بناء على ان اكثر الاستعارات في الاجناس لا الاشخاص وهذا أصل الحق في
شرح المفتاح عدم جريان الاستغارة في الاعلام بان سبق الاستغارة على المبالغة في حال التشبيه بدعوى انه عين المشبه

وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به مشتقا من الوجه المشبه ولا شأن اذا اجناس مشهور او مضاف الى الحق انما تشبه
عن اوصافها ابتداء تاما وانما الاستغارة فناء التشبه او مضاف كذلك والقول بان لا يمكن ان يجعل لفظ عمر موضوعا لكذا
مالة الشكل المخصص لرجاء وان كان موضوعا لكذا معين لاشكل مخصوص حتى يتأق معناه الجنس نفس لا احتياج اليه لان
المقصود بالعدول عن التشبيه الى الاستغارة هو المبالغة في حال التشبيه اعني وجه التشبه حتى كانه يشاوي التشبه به فيه
وذلك يحصل اذا جعل المشبه من افراد المشبه به داخل في جنسه ان كان المشبه به جنسا او جعل منه ان كان شخصا ولا شبهة
ان ادخله في جنسه بمنزلة دعوى انه عينه فتأمل والله الموفق **قوله** فان تعارف من عرفت لعرف كعلم يعلم واصلا تعارف
سقط التوهم بالحازم يقال عارف الرجل طاعمه وشرايه اى كونه **قوله** لذلك انه على ان جواب هذا الشرط بخارجين وتجاوز
فان قلت لا يجوز ان يريد بالنص لان حقيقة ما بان يقصد تخوفهم بالاحراق قلت القائل يدعى الاخذ بالشرعية وليس فيها
احراق كاره العدل والايان واما عدم حمل البزاة على الراجح فلتعاهد العرف وغلبة الاستغارة في السيوف **قوله** فصله
اي نصل سيف المذبح ويجعل ان يرجع الضيف الى المذبح والاضافة لادنى التلبس قوله على اروس الاقران خمس
سحاب الاقران جمع قرن وهو الكفو في الحرب وخمس سحاب فاعل تنكفي وبعد البيت المذكور يكاد الذي منها يفيض
على العدى مع السيف في شتى قنا وقواضب الشق واحد اثناء الشق اى تضاعفه والقاسم قناه وهو المرح والقوا
الفرار **قوله** اى انما له الحرس يحتمل ان يريد بالانامل وهو رؤس الاصابع فنقل الاصابع مجازا ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقي
بناظر **قوله** والمراد رؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المذبح ولان تحمله على انه جمع قلة لما فيه من الاشارة الى قلة
الكانة في الحرب وقلة اشاله فيها ولا يخفى ما فيه من اللطف **قوله** وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية لا يجيء
قوله في الايضاح وجه الاول في ان المستغارة من هو الاجزاء لا الحيوة وانما قال اولى ولم يحكم بكون كلام المصنف خطأ
احتمال ان يكون مراده ان يقع الاستغارة بين لازم الهداية والاجزاء المتعدية فالمراد من الهداية في كلامه ما هو مصدر الهدى
للمفعول وهو الاعتدال **قوله** مع ان في كل من المرس والطيران خصوص وصف ليس في الالف والعدة اما في المرس فكونه
انف مرسون واما في الطيران فقطع المسافة بسرعة في الهواء **قوله** فانهم عدوها في الاستعارات الضمير في عدوها الرجوع
وضع المرس موضع الالف ونحو ذلك اى الى الجماعة وهذا انت اربكون ثابت الضمير باعتبار كون وضع المرس موضع الالف
استغارة على الإطلاق المذكور **قوله** اى مجاز له كالمرس والالف فان كلامها عضو مخصوص موطون التسم وانما الاختلاف

بالاختصاص بالانسان وعدمه وحاصل ما ذكره ان الخلائق استعاره على هذا القسم المجاز المرسل على سبيل الاستعارة
لان نقل الاسم من المجاز الى المجاز شابه لنقل الاسم من المشابه الى المشابه بناء على ان المجازية والمشاكلة من واحد
قوله وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل لا يجيب ان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة بحركتها
الاختياري في الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع الخطى على الارض ولا يخفى ان الجواب انما يتبع اذا ثبت النقل
عن اية اللغة **قوله** وهو مضمحل الدرع الخلف بفتح الفاء جمع حلقه بالتسكين على غير القياس قال الاصمعي الجمع حلق بضم الحاء
كبدرة وبذر وحكي يورس عن اذرع من العلاء حلقه في الواحد بالتحريك والجمع حلق وحلقات قال القليوبكي كلهم بحيرة على
ضعفه **قوله** على ان الاسد موضع الشجاعة اي الشجاع **قوله** لا الرجل وحده لما عرفت انه لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه
قوله لا الجمع المركب منها اعترض عليه بان القول يكون المستعار له هو المفيد للجمع قولنا يخالف قانون المجاز وقد تقرر
ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي استعمل للتفانيه وهما اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقي
وبعد المعنى المجازي لا نفسه وجوابه ان اللزوم كما يتحقق بين المعنى الحقيقي وقيل المعنى المجازي كذلك بينه وبين المفيد
لان نقل المعنى الحقيقي الى الشجاعة ومنه الى الرجل الشجاع كما حققه القائل الحق فيما سبق وهذا التقدير كاف
اللزوم **قوله** والحق قريب من سده القريب بفتح الواو ولا يخفى الا في الشعر لان فعلوا لا تاد لم يات غير صغوف
هي اسم محمدي منصرف للعلمية والجمعة واما خروب بفتح الحاء وهو بيت يتلوه في بعض النسخ والقصص الغم وكذا سخون
وهو والربيع **قوله** قلت الاحسن ما ذكرناه او لا يقال نسبة الاحياء الى القربوس فما هو قيد الوجه الاخر لانه قيل القربوس
كالشخص حيث يكون الرئيس من مستبعدة واجرامه ولا شك ان الاصل من الشخص جانب الظاهر المحقق قد يضعف الشك في اسفل
الركبتين فيمدح الى جانبها مستعليا فلما تامل **قوله** ولم ينظر الغاري الذي هو راجع النظر الى استعماله لا صلة في المعنى
الانتظار والغاري هو الشاير من القباح الى الظاهر والراجح هو الشاير من الظاهر الى المغرب **قوله** سير احبنا اي سرنا
ولي حيثنا اي سرنا حريقا **قوله** والشبه فيها ظاهر لما في وجه الشبه قطع المسافة بسرعة ولين وسلاسة **قوله** وببيتين
امرهما في الهوازي الهوازي جمع هادية وهو العنق يقال قبلت هوازي الجبل اذا بدت اعناقها **قوله** كما في قول امر القيس فقلت
لما عطي بصله ان مطلع القصيدة تقابل من ذكرى جيب ومنزل بسط الدوي من الدخول فحوسل وقيل البيت المذكور
في التهج ويل كوج الجوازي سدوله على انواع الهوم ليعتلى ومنقول قوله فقلت لما عطي **قوله** بعد البيت المذكور

الليل الطويل الاجل يصبح من الاصباح منك ما مثل السد واجمع سد او سدلا وهو ما سبل على الطريق والقطي التخذ
والبا في بصلته للتعبية والارواق الابعاج والابعاج جمع بفتح العين وضم الجيم وهو من الشعر الذي يذكر ويؤتى وهو لليلة
والمرأة جميعا والعجينة اللدة خاصة ثم المغموم من تغير الشايع ان ما ذكره اصله وزنه فعل يقال يا منور منور اي تهق لعمرك
ومشقة ويحتمل ان يكون مقلوبا من ناي بمعنى بعد فوز فقلع كاصح به في الشافية والكامل والكلا والقصد وربما جاء
في الشعر مشقة **قوله** والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الليل بالانسان القليل في الطول وثبت
لوازم المشبه به للشبه وهو القليل والكامل والعجاز وانما قال والظاهر اشارة الى ما ذكر في شرح النبيان من ان
الجمع استعارة تمثيلية وقوله كالايد للشمال اشارة الى ما سباني من قول المبرد وعذارة ربح قد كشتت وقرو قد أصبحت بيد
رأيناها **قوله** من حلى القبط الحلي تغم الحاء الهمزة وكسر اللهم مع الياء المشددة جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام كندى وندى
وتدبير خارج للجمع لكان الياء مثل عصى القبط اهل مصر **قوله** فان كلابه في الصحراء في ذكر الاقسام التي هي اقسام
الاستعارة التي هي من اقسام المجاز الاستعارة المصريح بها فان الاستعارة بالكناية ليست من اقسام المجاز عند لان
المذكور فيها هو المشبه المستعمل في معناه الوضو **قوله** يشواظ النار الشواظ الهمزة الحاص الذي لا دخل فيه **قوله** والثاني
شبه النار الشيب في الشعر باشغال النار فيه حيث لان هذا الكلام من المصنف لا يستقيم على قانون نفسه لكون قوله اشتمل
استعارة تمثيلية وهو عنده حقيقة ولا يتحقق فيه التشبيه فكانه اعتبر الاستعارة على مذهب التخييل وغيره ونظ الترميم لا
يلزم اشارة الى البيت المذكور **قوله** وما حشيان فاق قلت كل من الكسب والكسف امر عتيق فقلت لوسلم فالمراد الهية الحشر
عندنا وما يشيران اليها **قوله** اي حصول امر عقيب امر او ما او غلبا هذا الترييد لا جليا بان معنى الترييب من حيث هو بالنظر
الخصوص المقام **قوله** ان المستعارة ظاهرة في ان الاسباط انما هي الظاهر **قوله** واجب على عبارة عما على القلب السكافي لا
يشترط النكته في القلب بل يقابلها مطلقا ولعل من هذا الوجه ان ذلك فلا يخرج ظمنا الى هذا القلب بناء على ان هذا القبول عند
قوله وبان الظهور منها بمعنى الزوال العترة عليه بان قوله السحابة منه ظهور السحابة من جلد ترواياه لان السحابة لا
يزول عن استعمال الظاهر بمعنى زواله يكون مع غيره لا مع من وقد اشار الشارح الى اندفاع الثاني بقوله فاقام من مقام عن واما
جواب الاول فان يقال ان السحابة لا يزول من جلد بل اذا زال جلد عنه فقد زال هو اليه عن الجلد **قوله** وذلك عند
ان يسطر ظاهرا مجر بيت من ابواب الحاسة صدره اعتبرنا البانها ومحوها وقيلة انتى دفاعي عنها وانت مسلم

فمن المجاز كقول علي بن ابي طالب
من اكل البان والاستعارة التي هي

رفد قال من ذلك عليك قرا في الروع بار وجوهنا بحل الماء والاماء حرار الاستفهام للانكار وسلم على
صيغة المفعول اي على من اسلمه اي خلت بينه وبين من يريد النكاح به وقوا اسم وادى استدليل الذي فوق قال
بد عليك قرا في الروع الخوف يحل اي يحل تلك النسوة الماء لكونها مكشوفات الوجوه وحالهن حرار في نفس الامر
الاستفهام في اعتبارنا لانكاره لم يعتبرنا البان الابل والحوم مع ان اقتناء الابل مباح والاقتناع ليجوزها والبانها
جائز في الدين والعقل وتقر فيها في المحتاجين اليها احسان وذلك عار ظاهري زائل **قوله** وذلك الشكاه الشكاه ففتح
الشين المحبة الشكاه **قوله** وذكر العلامة اه كلام العلامة يخالف كلام الشارح فان الظلة هي الاصل والمظروف والنور ظاهر
عليها ومرف فان الظاهر على تقدير العادة ان يكون الليل طرفا وانها مظلوما **قوله** فقد يطول الزمان والعادة في مثله
ثم قيل لا يخفى ان كلف بل تحقيقنا اختار من التاويل والحقيق بظايف بلاغة التبريل ان يقال اولها بالجموع بالبين
الطالع الى الغروب كاهو المفهوم من الشرح والموافق لكيب اللغة فيكون الفاء للتعقيب الحقيقي نظر الى انتهاء النهار
يستقيم معنى المفاجأة نظر الى ابتداء ظهور النهار ولا يخفى على المنصف ما في اعتبار المفاجأة بالنظر الى ابتداء ظهور النهار
من التكلف فان المفهوم من الآية على ترجمه مفاجأة الاطلام لظهور النهار والذي هو مجموع ما بين الطلوع والغروب على
ان الامة مجرد اخرج النور من الظلمة واما خصوصية النور واعتبار كونه مجموع ما بين الطلوع والغروب فلا نسلم ان الظلمة
وخلو في المقصود فتأمل **قوله** لا يخفى ان اذا المفاجأة انما يصح قبل يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام بمعنى المقام
فيندفع لامة المفاجأة عن المقام انما يرتب على الحال اصل الاطلام لا دوامه واستمراره وفيه نظر لان لامة المفاجأة باعتبار
ان المفاجأة انما يتصور فيما لا يكون مترقيا بل يحصل بلا ترقب كما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح فحمل الجملة الاسمية على
الدوام لا بد منها كما لا يخفى على المتأمل فتأمل **قوله** واول قوله لقوة لذلك ثم منه بحث لان الآية على ما يتبادر من نظم الآية
سلخ النهار بحيث ينفاج الظلام ولا شك ان سلخهم انما هو اطلام الظلم بحيث لا يبقى منه اثر بل ينعدم في الحال ويترب
عليه الظلام دفعة اية لكمال القدرة اية اية والتقوى التي ذكرها الشارح انما يظهر لكون الآية نفس مفاجأة الظلام فتأمل
قوله وهذا بحث ثم قد يقال لما كان الراد كثر الوقوع في الحس وشكر المشاهدة عندهم جعل عدم ظهور الفعل الذي هو
لا زده اشهر واقرى مما هو في الموت وانت خبير بان افادة كبرة الوقوع لقوة محل نظر وان كان قادتها الى اشهر مما لا
فيه وقد يقال لما ذكره انما هو دلالة على ان هذا من باب التشبيه المقلوب ولا يخفى انه لا نكتة يعتد بها في اعتبار التشبيه

المقلوب

المقلوب **قوله** وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت بل ان يقال البعث المطلق في هذا ذكر القصة واحوالها انما هو
من الموت فيصير لكونه قرينة للاستعارة على انه لا يبعد ان يدعى كون البعث حقيقة شرعية والبعث من الموت **قوله** والحق
ابن الامر ابان لا ينبغي ان يفرق بين الحق والباطل حيث لا يلزم احدا بالآخر كما يلزم الزجاجة المكسورة **قوله** والجامع الاحاطة
واللزوم وهما عقليان فان قلت كان ضرب القبة على الشخص محسوس كذلك احاطة القبة محسوسة فلم يعد عقليا قلت
المعدود من الجامع العقلي هو الاحاطة المعنوية المحققة في الذلة بالنسبة اليهم كما انها متحققة في القبة بالنسبة الى
الشخص تحقق الاحاطة الحسية فيها ولا يخفى انها عقلية **قوله** وهو ما دل على نفس الذات ثم مرادهم بالذات في هذا
المقام ما ينقل بالمفهومية وفي تفسير اسم الجسد اشارة الى انه لم يرد به ههنا ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك شامل
للصفات المستتقة واسماء الزمان والمكان والآلة وما ذكره هنا لا يتناولها **قوله** من غير اعتبار وصف من الاوصاف
اي من غير اعتبار وصف متعلق بهذا الذات فلا يتوهم ورود الاشكال بان النقل وصف وهو محذور كيف وسياق الكلام
يدل على تقاير الذات والوصف **قوله** وكذا ما يكون متناقضا باسم الجسد كالعلم لا يشبه في ان اسم الجسد بالتفسير الذي
ذكره لا يتناول العلم الشخصي اذ ليس مدلوله ذاتا صالحة لان تصديق على كبرين لا لكان كليا واذا تضمنت مسمى نوع
وصفية لم يصح كليا لانه لا يشترط ان لا يوصف من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجة
عن المدلولات الاصلية لاسانها بخلاف الاسماء المستتقة فان المعاني المصدرة المعبرة فيها داخلية في غيها تانيا اصلية
فلذلك كانت الاعلام ملحقه باسماء الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجسد يدل على ذات صالحة للموصوفية
مشبهة بمعنى يصلح ان يكون وجه التشبه وكذلك العلم اذا اشهر بتعريفه فلا استعارة فيها اصلية والافعال الموصوفة لا تصلح
للموصوفية وكذا الصفات **قوله** ولا تتبعية القوم تعوضوا للاستعارة التبعية المخرجة والظاهر تحقيق الاستعارة التبعية
المكينة كافي قولك اعجبني اقراره الفارب دم زيدو لعلمهم لم يعرضوا لها لعدم وجود انهم اياها في كلام البلاغ **قوله** او يكونه
مشاركا للتشبيه وفي وجه التشبه انما ذكر لفظا واشارة الى انه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصود **قوله** وانما يصلح
للموصوفية الحقائق في الامور المتغيرة الثانية ثم هذا التفسير ذكره العلامة في شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقائق
الذوات الثانية المتغيرة كالجسم والياض والطول لا غير الثابتة كمعاني الافعال فانها مستجيبة غير متغيرة لدخول الزمان
فيها وهي ما كانت الصفات فانما هي ثابتة ايهم وان كان الزمان عارضا لها فتبين ان صاحب ههنا توطئة للقول على ما اشار اليه

بعد تسليم صحة وجه المنع كما نقل عنه ان كل من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المقررة الثابتة يقع موصفا
وقد صرح الشارح في شرحه للفتاح بان دفع هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل تفسير العلامة والحق ان
الحقيقة هي الماهية باعتبار حقيقتها وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار المعبر والاختفاء في ان القيام والحركة كذلك
بخلاف القيام والحركة وما ذكره الفاضل المحقق في انما اشار اليه الشارح من المنع المذكور حيث قال في فقه المراد
بالحقايق المعاني المشتقة بالمفهومية لا ما توهى من الامور المقررة الثابتة فقيده بحيث لا يمكن ان يقال بعد انما
عن ان مطلع نظره الزعم على العلامة وانما انما الشارح المحقق بما ذكره هذا الفاضل لان عنده بوجوب كلام المصنف على
وجه لا يتناقض بما ذكره نفسه في ايضا الذي كاشر في هذا الكتاب وكلامه هناك ان عن هذا التفسير لا نه هكذا لان الاستغارة
تعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون التشبيه موصوفا وانما يصح للموصوفة الحقايق كما في قولك جسم ابيض او يبيض صاف
دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها والحروف انتهى كلامه ولا يمكن ان يرد بالحقايق منها ما ذكره المحقق لعله
محمضا بل على هذا التفسير بالصفات وهذا اسقطها المحقق من الدين في السياق وترويح الكلام حيث قال الاول وما
قرناه لك لظن ان ما ذكره القوم من ان الاستغارة في الافعال والحروف تتبعه لان قال وانما يصح للموصوفة الحقايق دون
معاني الحروف والافعال وثانيا فكل من الحركة والزمان حقيقة لا استقلال للمفهوم بكون الافعال والحروف **قوله** دون
معاني الافعال والصفات كما اشار به تمام لفظ المعاني الى اندفاع الجواب الذي اوردته نفسه في شرح المنتاج وهو ان
الموصوف بالمشاركة نفس التشبيه والتشبيه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلاح العبارة الدالة على التشبيه
لفظا لا يقع في انصافه بالمشاركة فيكون ان استغارة الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق وانصافها بالمشاركة
ان لم يصح لفظا للموصوفية وجه الاندفاع على ما ذكره في ذلك الشرح ان المعبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى قال
قيل لفتي مما اعز الخير كان المستعار منه مفهوم القم بعمامته المهور القم لادواتهم فيعتبر في محله موصوفية وعدمها القم
الدال عليه اذ به يعلم ان من المعاني من انما بالصفات العقل **قوله** او عرضة لها في بحث لان العرف ان من غير ان التشبيه
ينبغي ان لا يجري في المصادر اية لان غير من الزمان لها حقيقة اللهم الا ان يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة
ولهذا من الزمان لها خلاف مفهوم المصادر وما لا خلاف نسبة الغريب الى الشيء لان من الزمان كالا لشيء على التام
طاعرض الزمان للصفات بخلاف المصادر ويقال المراد بعرض الزمان للصفات ولا سيما عليه لان الغريب العرف الطاهر

على اصل الوضع اللغوي لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقد مر من الفاضل المحقق في توجيه زيادة الاختصاص
هل بالافعال تحقيق يرشدك الى ما ذكره في ايجاز **قوله** ودون الحروف وهو ظاهر لانها وابطوان الملاحظات فلا
يكون موصوفة اصلا كما حققه الفاضل المحقق وهو ان معنى الحروف لا يصلح اعتبار العارضة للطلقة فلا يجري
في الحجاز المرسل اية فلم يعتبر في التبعي في المرسل اية اللهم الا ان يقال ما وجد المجاز في الحروف حيث لا يكون علاقة التشبيه
فلا يمكن الاقسام والتشوا بالاستغارة البعينة لكثرة تباينها لكن هذا لا يتأتى في الافعال لكثرة المجازات المرسل منها فاقبل
قوله واما الموصوف في نحو شجاع باسل هو الشجاع الكامل والقباض الوقاب المبالغ والفر والعالم المتقن
فالوصف الثاني في هذه الاشئلة المبلغ وايد في المعنى من الوصف الاول فلهذا لا تسع تعديله عليه فظن انه الثاني وصف
الاول ولهذا الذي ذكرنا ان الصفات لا يصلح للموصوفة ظهور ضعف ما ذكره القاضي في قوله تعالى انها بقرة لا ذلول تنير
الارض ولا تسقي الحزن ان الاول وصفة لبقرة والقباض صفتان بذلول لان ذلول لا من صفة الصفوة او بل كانه مثل ما
اورد في قولك شجاع باسل باياه سياق كلامه فاقبل **قوله** ونحو مقام واسع ويجلس فسيح المراد بالنعت الذي سلب ثبوته
لغير الحقايق هو الوصف المعنوي لا النعت الفحوي واما اورد النعت الفحوي في قوله واما الوصف في نحو شجاع باسل في نفسه
الوصف المعنوي **قوله** يجب ان يكون الاستغارة فيها اصيلية لا تبعية فيه بحث لان غاية ما لزم ان يجوز فيه الاستغارة
اعني الاصيلية والتبعية بحسب الاعتبارين اللهم الا ان يريد فيجب ان يوجد الاستغارة فيها حال كونها اصيلية اية لا تبعية فقط
قوله فالتشبيه في الاقوالين لعن المصدر قال الفاضل المحقق فان قلت هل يجري في نسب الافعال الاستغارة تبعيا على قياس الحرف
قلت لا لان مطلق النسبة لا يشتمل على جعل اليجعل وجه التشبيه والاستغارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة
لما احوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه معاني نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام وطا
خوام واوضاع يصح فيها الاستغارة فاذا استدل الغريب الى المحرص لان على قوة نسبة اليد وشبهت اليد باعتبار التخصيص بنسبة
المن يدب اليد على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن القواب وبالحيلة يمكن الاستغارة في الافعال باعتبار نسبها
لان تشبيه ما يرجع نسبها اليه بنوع استعماله كطابق الاضاف والقيام مثلا لما يرجع اليه نسب اخرى كذلك كطابق
الاية مثلا فيقال تعلق السوط والسيف فالتبعية في الافعال لا يخص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم
فقد مر في بيان **قوله** قال صاحب المنتاج المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعتبر بها عند تفسير معانيها الصغير

في بيانها الى ما لا يتعدى كونها عبارة عن المتعلقات في المعنى وفي معانيها الى الحروف
وفي قولنا عند تفسيرها وضع الظامض المضمر اذا لم يحدد تغيرها واعلم ان لفظها غير موجودة في عبارة المفتاح
بل عبارة مفردة واعني متعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها وظاهره فييد ان تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر
مع ان خلاف الواقع فكانه اشار بها بالحام لفظها الى توحيد عبارة المفتاح بان العايد محذوف والتقدير ما يعبر
بها عنها ويحتمل ان يريد بيان حاصل المعنى لان في العبارة تقدير نظر الى ان الالفاظ المذكورة عند التفسير لفظ
الابتداء والخرارة عبارة عن تلك المتعلقات فهي هذا الاعتبار معبر عنها كما اشار اليه في شرح المفتاح وفي عبارة
المفتاح احتمال آخر وهو ان يجعل المعنى على صيغة المعلوم ويرجع فيه الى ما ويجعل المعبر به معبراً كما ان اللفظ في
يكلفه ويخالف لتسوية الرواية **قوله** مثل قولنا من معناه ابتداء الغاية المراد بالغاية المسافة اطلاقاً لا اسم الجراء
الكل والغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وهذا ظاهر معني قولهم الى الانتهاء الغاية كما ذكره الشارح في التلويح واكثر
عليه بان نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي به في نهاية الشيء ضده فكيف يكون جزء منه بل انما
يطلق على آخر جزء منه لمجاورة بينه وبين النهاية ولان قولنا غاية ما في الباب ان يكون الغاية في المسافة
في الممرتين ومثله غير كثير والتوجيه الحائي عن شائبة التكلف ان يقال الغاية مستعملة في معناها الحقيقية وفي
والابتداء والانهاء فلو ان له فكان اضافة اليها اضافة الفرو الى الجنس ولا محذور فيه ولا يلزم فيه انقسامها
والا يلزم ان لو كان اضافة اليها اضافة الاجزاء الى الكل **قوله** والاما كانت حروفاً بل اسماً قال في شرح المفتاح
هو ضعيف اذ بما يمنع الملازمة بان يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلاً بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظه لا غير مستقلاً
الوضع لفظاً آخر معني ان يكون شرطاً بحكم الوضع في اللفظ الواحد للفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر
الكاف الاسمية والحرفية هو المثل لان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مني
مذهب الشارح وقد اطلعت الفاضل المحقق وحق معني الحرف بوجه لا غير لم يظهر به ضعف التضعيف فليست نظرية **قوله**
غير صحيح كما سنبين في وجه كلام المصنف المصير الى حذف المضاف الى كتحريك الجوز في قولنا زيد في نعمة وهو التلويح
المخصوص والتلويح المصطلح بالمتعلق المعنى وترجيح ان مقتضى قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفاً لزيد
ليس كذلك فاشنع حمل اللفظ على حقيقة تحمل على الاستعارة بان يشهد ما بين زيد والنعمة من التلويح المخصوص

نوع التشبيه اولا في الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التي تعني في استعمال اللفظ الموضوع للتشبيه به
الفنعي وهو الظرفية المخصوصة في التشبيه اعني تلبس بزيد فالتلويح استعارته والظرفية استعارته ولفظ في استعار
فلا خلل في الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساد ما لا يلام سياق كلام المصنف فانه اعتبر التشبيه في الام التعليل في نفس
الجوز كما لا يخفى **قوله** للدلالة بالنطق بوجه التشبيه ايضاح المعنى وايضاح اللفظ **قوله** باعتبار ذكر المذموم
وارادة المذموم قد اشترى في قول هذا الفن الى ان اللزوم امر لازم في جميع انواع المجاز استعارة او مجازاً امراً فاختار
ذكر المذموم وارادة اللزوم لا يكفي في بيان العلاقة بل لا بد من بيان انما من اي نوع من انواعها **قوله** للعداوة
اي بقدر التشبيه للعداوة فيه نوع تعسف لان موجب كلامه السابق ان تقدير تشبيه الحروف في مجازاتها على هذا
ما في شرح الشارح حيث قال فيها بعد تبعا للاستعارة في المجزوء واشك ان المجزوء في الآية كونه عدواً لا نفس العداوة
والتشبيه به على هذا كونه مجازاً وانها لا تنسج المحنة والتبني نعم هذا يرجع في المعنى الى العداوة والتبني المحنة لكن الاستعارة
والنطق بالتصريح به او خصوصاً اذا كان الكلام مما يؤم خلاف ما هو المراد **قوله** كالحجبه والتبني فحذف في التلويح
على اللفظ ايراداً بالحجبه المحبة الملتقط وهو موسى عليه السلام او اراد انما هو اللفظ الملتقط وهو آل فحذف الملة للالتقاء
شبهة عليه **قوله** انه شبهه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتيب علة الغاية عليه والجامع هو الحصول
بعد طلب النفع ولا يخفى انه اشهر في ترتيب العلة الغائية عليه فان دفع ما قيل هذا غير واضح لا استدعاء التشبيه بها
ولا يظهر فلو ان من التشبيه **قوله** ومدار قريتهما في الاولين انما قال في الاولين لما سيجي من ان قريتهما التبعية في
الحروف غير مضبوطة **قوله** جمع الحقنا في امام البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المستنصر بن الرشيد بن بعد
خلع المعتز بالله ولقب بالمرقعي واستوزر استاده وكان واحداً عصره في الكرم والفضل وقد اركب حرفة الآذ
فاضطرب امره ولم يكن خلافة الا ثلاث ساعات من النهار **قوله** لم تلق يوماً هم شر الحظ افعي مناسلق شرو
العتية ما بين الغرب والشاء والمواد منها مطلق الوقت وهي اضافة الى الجملة بعدها والجملة بعدها حصة لها
بتقدير فيما فاستجابها على الوجهين بالظرفية واستقاء التنوين على الوجه الثاني لكونها غير منصرفة للتأنيث والعلية
لا علم بحسن كانه في النحوي والواري فاعلى على طريق الاستناد المجازي والمراد بجزان الواري فيها بالدم ظهور الشر
وكثرة القتل **قوله** ونقرهم من قريته الضيف قري وقراء او الحذف اليه انما كبرت التلويح قصرت وازاقت مدة

والجامع بين القري والطفة اتصال الشيء الى الباطن **قوله** كقول الحريري واقرى السامع كذا البيت من قصيدة ذكرها
الحريري في المقامة الثانية والثلاثين مطلعها البيت لكل زمان لبوسا ولايت حريفه نعمي وبوسا فعند الرواه
ادبر الكلام وبين الشفان ادبر الكووسا وطور ابو عبيد اسيل الدروع وطور ابوهوى اثرا النفوسا واقرى السامع
البيت حروف الهمج ثانه والنعمي ضم النون والقصر النعمة واذا فتح النون مددت ويوسى ضم البناء مصدق ذلك
بئس الرجل بئس بوسا وبئس الى استندت حاجة فهو بئس والمسامع جمع سمع بكسر الميم الاولى بمعنى الاذن وان في
ومنازلة وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق وهو السابق نفسه على اختلاف البصريين والموقفية والحريري
الفرس الذي يقف فاشا الجري الشهور الذي يستصعب الركوب عليه **قوله** اولى الجميع الى ههنا بمعنى على كذا يقضيه
السوق ونظيره في بحر رجي الى يعق على قوله على علم من ترك ما لا فلو رثته ومن ترك كذا او عيا لا قال **قوله** تقري
الرياح رياض الحزن مفرقة لاجل الحزن بلاد العرب وهي في الاصل ما غلظت من الارض ومفرقة حال من الرياض يقال
اوهل البنت اذا ظهر نورو واذا سرى طرف تقري **قوله** تغير صحيح لان المحرور في قول المراد بالجميع المذكور في الشايع
والفاضل المحي في شرحها للفتاح ولا يخفى بعده وقد وجد بان المراد من نسبة الفعل الى المحرور امره بتباطؤه
المعنى بحيث يكون منعوقا بذلك الفعل اما بواسطة حرف الجر كافي الآيه او باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان
الاجحان منعول بد تقري بذلك الاعتبار وليس المراد بها اجحان الحيوان كما هو قول المراد بها اجحان الابل
وهي الزهر الشبيهة بها واللام عوض عن الحذف اليد وهو القيد والراجح الى الرياض وسر بان النور فيها ذبول تلك
الزهر وانضام اخر الى النور بعضها الى بعض وتقري الرياح الرياض الايقاظ فتح تلك الزهر ونشر اوراقها واعطاء
النظارة والطاوة اياها فانه لما جعل الايقاظ منعوقا ثانيا تقري الرياض منعوقا اولاه وظاهر ان الايقاظ
لا يكون الا للنام تعين ان يراد بالاجحان الشاري فيها النور اجحان الرياض فيكون ذكر اجحان الرياض قرينة
على ان يقري استعاره بمعنى فتح انتهى كلامه وهذا معق وانما لان المهور من البيت قري الايقاظ وقت النور واجحانها
فوقت واحد لا يتناقض على ما ذكره الله لان يقال تنزل تغارب الزمان منزلة الاتحاد وانشاء اليد ابو الفتح في
الحب **قوله** مطلقه وهو الميم بقرن بصقة ولا ترفع شل الفاضل المحقق في شرح الفتاح للاستعارة المطلقه بقوله
نبت اظفار المشية وفيه نظر لان نبت ترشح فانه من نبت الشيء بالشئ بالكسر تشبها اي علق فيه فهو ملائم للاستعارة

والاول ان يقال اهلكت بدل نشت اللهم لان جعل نشت ترشح التنبه على ذهب التكاثر والطلاق الى المشية
فكذلك قيل والمخ ان نشت من نبت القرينة اذ لو قلت اظفارا لما كانا الام على الاستعارة واعلم ان التكاثر ذكر
في الطائفة يا ارض بلقي الا ان الخطاب في ماءك ترشح وليس الخطاب وصفنا ولا ترشح كلام باعتبار الهمج الضمني
بالخطا طرقت لغت لاجل الهمج وكان تحصيل الصفة والتفريع بالذكر بناء على الغلب للمعنى مثل **قوله** يعني اذا نبت غلقت
رقاب امواله في ايدي الناس حاصل المعنى ان السائلين ياخذون مال المروج من غير علم ويحبون الى حصره فيقتبم ولا ياخذ
منهم فيملكونه **قوله** كاذب قاصدا بلباس الجرح فان قلت فقد فانت التلكة السابقة من استلزام الذوق للسقوت لا
بفوت بل يكفي فيها كونه كذلك بحسب الوضع الاصل **قوله** والاخرى انه مكينة وهو ان شبه توفيد حيث كان الاستعارة بالكفا
لا بد ان يذكر فيها المشية ويثبت له شئ من لوازم المشية به وهو منعوق وههنا فالظاهر ان اذاق ههنا تبعية نصرحت
والجواب انه قد ذكر المشية لكن بغير لفظ الحقيقي وفي الاية وجه اخر ذكره الموقفي في شرح الفتاح حيث قال لو قيل ان الفتح
نعم كافي قوله تعالى واما من خاف مقام ربه لم يعد ولا يخفى بعده قوله في طعم الماء في الفتح المعنى ما يؤدبه الذوق
يقال المعنى من الطعام انما يشتهي منه يقال ليس له طعم وما فلان يذوق طعم اذا كان غشا والطعم بالضم الطعام **قوله** فلا يكون
ترشحا قيل الظاهر ان يقول فلا يكون تجريدا الاق ساق الكلام على ان اذاق تجريدا وليس شئ فان ساق الكلام على انه
جريدا للاستعارة المصححة للاستعارة المشية التي ذكرها واما المهور ان يكون ترشحا للكورة بل بما استعار منه
هذه الاستعارة وهو طعم المرفوع هذا التوهم واما لا يكون ترشحا لان قرينة الاستعارة بالكناية لا ينبغي ترشحا لان الترشح
انما يعتبر بعد تمام الاستعارة والقرينة من تحتها **قوله** حاورت اليوم حرا اخر امتلاطم الامواج حاورت بالحاء المهملة
من الحاورة بمعنى المكالمة فهو قرينة للاستعارة ولو جعلت القرينة خالصة كان حاورت تجريدا كما ان اخر امتلاطم الامواج
ترشح يقال تجرنا اخر اى تمتد مرتفع جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا **قوله** هذا تجريدا لانه وصف كسبي على ان قرينة
الاستعارة خالصة وفي البيت السابق والافشاك السلاج قرينة للاستعارة لا تجريدا **قوله** حتى لظن الجهور اللام في لظن لام
الابتداء دخلت على الماضي بعد بدو قد ويرى لظن وخص هذا لظن بالجهور بالغة واما الى ان الجهور هو الذي يخفى
عليه حاله فيظن ان خارج في السماء وانشاءه فهو يعلم ان الله اغناه عما سواه وجعله شققا لجميع الكمال فلا حاجة
له الى شئ اصلا **قوله** وما ذكرناه صريح في الايضاح حيث قال ولا اطار البناء على المشية مع الاعتراض بالمشية **قوله** ويدل

عليه لفظ التشابه وهو قولهم ان كان المراد بالاصل التشبيه كان تقدير الكلام واذا كان نوع التشبيه والاعتراف
بالتشبيه ولا يخفى ركاكته **قوله** كقولهم في الشمس سكتها ثم فان قلت الاستشهاد على ما ذكره هذا البيت لا يصح لمكان
حمل الضمير المنفصل اعني على ضمير القصة قلت قوله شعر القواعد حمل على ان الضمير راجع الى الحبيبة وايضا
شعر ضمير القصة ان يكون متابعه من اللفظ المسكوكة في الجملة حتى يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيقي في السماء جلي الكمال
احد قوله اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى قال الشارح في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل المخطوطة لان
المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر اخرى بل ذلك الرجل الذي يمشي بخطوة الى قدم وحطوة الى خلف وفيه شئنا
اولا فلان المراد بالقدم قدم الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه ايضاً ومن الذين ان هذا ليس صفة الفرد
واما ثانياً فلان اعتبار التقدم في الخطوة لا يخلو عن تكلف وقبح لان الخطوة انما يحصل بتقدير الرجل لا انها حاصلة
مقدرة تقدم تارة وتؤخر اخرى واذا تأملنا فلان التبادر من المثل التماسا متعلق بتقديم والتأخير كما لا يخفى على
ذي انصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين على شئ واحد فالوجه ان يقال اخرى صفة تارة والمحقق تقدم رجلا
تارة وتؤخر تارة اخرى فيتحقق متعلق التقديم والتأخير **قوله** فخص الحجاز المركب في الاستعارة وتعرفه بما ذكره عدل
من القول بالخصر استعار من تعريف المبدأ بالكلام في قوله واما الحجاز المركب فهو اللفظ المستعمل في قوله وقد يعتد به
انما لم يتم من القسم الاخر من الحجاز المركب اعني ليس باستعارة تشبيهية لقلته وقلة لطايفه **قوله** لان الاستعارة يجب
ان يكون لفظ التشبيه في هذا الموضع تحليل صاحب الكشاف عدم التغيير بان المثل الشايرة لا يكون الا اقوالا
فيها غير ان من بعض الوجوه فحفظ على تلك القرابة وجمت اللفاظ عن التغيير وذلك لان الظاهر ان نفع الشاء في قوله بالقياس
صفت اللين لا تغير قرابة كانت عند الكسر **قوله** بالقياس صفت اللين البناء في بالقياس بمعنى في كما في قوله جلست المجد
قال المبدئي ويروي في الصفت مكان بالقياس فكل من البأوف مقبول واية ورواه **قوله** لان المثل قد روي في امرأة وفي
خمس بنات ليطير من زارة كانت تحت عمر بن عبدس وكان شيخا فانه الطلاق فطلقها فترجعت عمر بن عبدس من زارة
وكان شابا فقير فلما اشقوا ارسلت الى الشيخ تستشيرها فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول اخبرها بما قال عمر حضرت بل
على نكاح زوجها فالت هذا وقد خير يعني ان هذا الشاب الجليل المنزلة في المزيج بالماء خبز منك ومن
لبنك الكثرة واما حق الصفت لان سألها الطلاق كان في الصفت **قوله** واما الاستعارة فمجرد تسمية خالصة عن المناسبة قد

يقال انما سألني استعارة بناء على ان تشبه الاستعارة في صفة وهي افعال دخول المشبه في جنس التشبيه **قوله** واذا المشبه اخت
الظواهر وانما اذا تشبه وان ثبت مشبه لفظي فمحمول على التشبيه او التقدير والقياس في اللفظ والنية في الاصل من شئ الى
قدر شئ الموت بها لا تم قدر **قوله** تجعل معاذة المعازة والتعويذ والعزلة كلها بمعنى وهي شئ يعلق على عتق القيدان
صنووا لهم عن العين او الجفن على زعمهم **قوله** يتجلى المشاشين آة التجلد اطوار الجلالة والحجاة والشماعة الفرج بلبلة العدو
وربما قد جردوا به والضعف مع الحركة والاضطراب **قوله** ولا يقيا على ذي فضيلة البقا اسم من انبت على فلان اذا رمت
قوله ان قلت فاذا يقول المصنف ان معنى ان فيه استعارة تخيلية بدون الاستعارة بالكناية فلا يصح الحكم بانها استعارة فلان
قوله بعد تسليم صحة هذا الكلام يعني اننا لنسم صفة المشاش الاشارة الى انما يصدق على البقاء وبهذا اللغز المشار اليه
ظهر وجه الحالة السكاكي في مجت الاستعارة بالكناية بعد ايراد قوله ايضاً بالنية التشبيهية بالبيع وجوز التحليلية
المكتبة الى آخر الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون المكتبة في قول الى قيام لا تستقي ماء المدام فانقي صبت فلا تستقي
ما ذكره في ذلك لان المثال السابق لما كان من مخترعات السكاكي نفسه لم يعتد به بخلاف ما ذكره في آخر الفصل من قول
ابو نعام وانما في ايراد الفاضل المحسوس هناك حيث قال اخذ من هذا الوجه ان وجود التحيلية بدون المكتبة قد علم مما سبق من
قوله اناب النية الشبيهة بالبيع فلا يذود في هذه الحوالة **قوله** شاع استعمال القفص في ابطال الهمد من حيث تسميته الهمد
بالجمل ومنه قول ابن السهمان في بيعة العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين القوم جيالا ونحن فاطمونا فحقن ان الله
اغرك واظهر ان ترجع الى قولك **قوله** ان ليكنوا عن ذكر الشئ المستعار ان ليكنوا يدل من هذا الى سكونهم عن الشئ
المستعار من سر البلاغة **قوله** وهذا قريب مما ذكره المحقق في التحيلية والفرق ان التحيلية على ما ذكره الشيخ لا يجب ان يكون
مقارنا للاستعارة بالكناية بل يجوز ان يكون مقارنا للتشبيه ولا كذلك على ما ذكره المصنف **قوله** وعادة يبع قد كشفت و
قوله الى آخره الواو بمعنى ربت المستعارة للكثرة ومنقول ككشف مخدوف الى ازلف ودفع برودة على الناس بالاطعام
والكسوة وايضا التبدل والقرابة بغير التوافق وتشديد الراء بمعنى البرر معطوف على عذارة ويرج وقد روي في فتح الغاف
يقال يوم قريولة قرة الى نائمة واذ طرق لكشف واصبحت ثائرة فاعلموا زمامها والتأنيث باعتبار المضاف اليه والتغيير
المستعمل فيها العايد الى القرابة والمعداة والجملة اعني بيد الشمال زمامها حال من القائل وقيل ناصية اسمها الصغير المستر
فيها والجملة اعني بيد الشمال زمامها خبرها والشمال بالفتح ويرج مقابل الجنوب شهوة بشدة البرر **قوله** اي سلم من

لفظة الصلوة في الدنيا كيف يكون مخاطبا يعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب يعرف الشرع فلا نسلم ان استعماله في الدنيا
من حيث انه موضوع له **قوله** وهذا غلط لان اشارته في نفسه لا ان حاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينة معناه مع نصب
المستكم قرينة وهذا اقل الالزام في الغلط والنصب على اختياره مسبق بالقصد والارادة ولا قصد للغلط الى ان
ينصب اشارته قرينة على عدم ارادته معنى القرين على ان ثبوت قرينته في مادة لا يستلزم ثبوتها في جميع المواد فالغلط
الذي لا يوجد في قرينته داخل في تعريف المجاز وان لم يدخل فيه جميع افراده ثم ان اللفظ اذا استعمل في معنى غير ما وضع له
نصب القرينة لكن لا يعتبر المعاد قبل المبرمج انهم يرون ذلك بقضاء على التعريف ولا يندفع بما يجب وقد يقال في الجواب عن الاعتراض
بالغلط المار بالغير هو الغير المتعلق والاشارة للمعنى المذكور الى ان لك كثرة استعمال لفظ غير ما وضع له في المتعلق ويأتي
عند الاطلاق معنى هذا ان دفع الاعتراض بالغلط سواء كان بقرينة او بدونها وظاهره انهم ضعف قوله لما سبق نائبا الذي
ترادف **قوله** الرابع المعنى الكلمة المتضمنة للفايدة القيد الاول اعني الرابع الى معنى الكلمة احتراز عن الرابع الحكم الكلمة
كافي قوله ثم جاء رتبك والاصل جاء امر رتبك فالحكم الاصل في الكلام لقوله رتبك هو الجواب اما الرفع فجاز وساد
ان يقتضي اللفظ حركة لا جلا حذف كلمة لا بد من معناها او لاجل ايات كلمة مستغنى عنها استغناء واصفا كالكان في قوله
ليس كذلك شي والقيد الثاني اعني المتضمنة للفايدة احتراز عن استعمال القيد في المطلق كالمس في انك الان **قوله** في
انك انك ينبغي اني البس كذلك ينبغي وهو ان يكون له اطار ولفظ كذلك حاله عن المستغنى في ينبغي **قوله** وكلامه في مناسبة
التسمية ككلامه في وجه التسمية هو الذي ذكره في منفتح الفصل الثالث وقد اورد الشارح خلاصته بقوله والمناسبة قد
برزت مع الاظنانه ولا يخفى وجه اشعاره بان المستعار هو الاطار **قوله** وسيجيء في كلامه ما ياتي في جميع ذلك هو قوله في
القسم الرابع الاستعارة بالكناية كاعرف ان تدرك الشبه وتريد الشبه به والاعلى ذلك ينصب قرينة نصبها ولا يخفى انه دل
على ان المستعار هو لفظ المنية وسيجيء توفيق الشارح بين قول الداناء الله ثم **قوله** ومن الاشئلة استعارة وصفها
صورتين من غير خيانت من امور لوصف صورة اخرى في حيث لان المستعار ايها هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها
وصفها كما يدل على ظاهر العبارة وان تأول ان ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ لوصفها بكتسيه المعنى فلا
يتفق هذا التأويل في قوله لوصف اخرى لان المستعار ليد يكون نفس المشبه لا لفظه اللهم الا ان يراد بهذا الوصف معنى
البيان كما قال استعارة لفظ القوة الاولى الى بيان الصورة الاخرى فيكون اللفظ في قوله لوصف اخرى اللفظ القرينة

لا صلة الاستعارة **قوله** ولا يلزم من فهمه الجواز المفرد في حاصله ان قسم الشيء قد يكون اعم منه من مجرد هذا الكلام
ظاهري والتحقيق ان قسم الشيء اختص منه مطلقا فانك اذا قلت الجوان اما اسود او ابيض فالمراد اما حيوان ابيض
او حيوان اسود وهذا وقد رجحنا الذين الجواب المذكور بان كون القسم اعم من المقسم انما يقع في التقسيم الذي لا يراد به
الحصر كما في المثال المذكور والتقسيم الذي يذكر في شرع ابواب الكتب وفصولها يراد بها استيفاء جملة الاقسام فلا
يكون من ذلك التقسيم الذي لا يراد به الحصر وقوله ليس شيء من المجاز العقلي والمجاز الراجح الى حكم الكلمة داخل في المجاز
المفرد المعروف بالكلمة ليس ذلك على صحة كلام السكاكي بل هو دليل على خطأ آخر وقع منه هذا كلامه وفيه بحث لانه ان
اراد بالحصر الذي اوجب في شرع ابواب الكتب حصر المقسم في الاقسام بمعنى ان لا يوجد قسم لذلك المقسم الا في ذلك المقام كما يدل
عليه قوله ويراد به استيفاء جملة الاقسام فهو حاصل في المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اراد به حصر المقسم في المقسم
على معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم فلا نسلم وجوبه في ذلك المشرع كيف والكتب شحنة بالتقاسم التي لا يوجد
فيها الحصر المذكور كقول المنطقيين التصديق ما يدعيه او كسوى كل منهما اعم من التصديق **قوله** الثاني اننا نسلم ان التمثيل
يستلزم التركيب للمناضل المحتج هيها كلام طويل الدليل لكن تخطيطه في آخر البحث عبارة الشارح في شرح الكتاب وفي قوله
فان سبق التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة بل وصف صورة متفرقة من عدة امور لوصف صورة اخرى بان لفظ الوصف
مستدرك والقوابيل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة المتفرقة لا وصفها ظاهرا ولا اندفاع كذا مما ياتي اذ جعل الوصف
في عبارة الشارح معطوفا على الحالية وليس كذلك بل على التشبيه والاراد بالوصف الاول المعنى المصدري وبيان في الصفة
المصورة التي هي وجه التشبه فلا يخفى الاستدراك الذي ذكره اصلا فاقبل **قوله** وفيه نظر لانه لو ثبت ان تشبها التشبيه
يمكن ان يجاب عنه بان على تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفردات لا يرب في صحة التقسيم المذكور ان تميز التمثيل المركب
يفتق حصره فيه غاية ما فيه انه لم يثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفردات اعلى الاشئلة المذكورة في فصل التشبيه
فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصح مثال التشبيه صح مثال الاستعارة بان يترك التشبيه الى الاستعارة مثل التمثيل
المركب على عارته الجارية في كل باب من تعميمها حده واما ايراد الظاهر من غير ذلك الباب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد
قوله للقطع بان لفظه تقدم في قولنا تقدم وجلا ثم قد يناقش فيه بان هذا الكلام مستعمل في المفرد بين الاقدام والاحجام
ولا يوجد فيه تقدم الرجل وتلخيصه حقيقة فالجواب ان يجوز كما هو حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفردة فانه يشبه

ازعاج الحاطر نحو الفعل بالتقديم ونفس الحاطر بالرجل وانقباض الحاطر عنه فارة اخرى بالتأخير فالحاطر القاطر المشبه
على المشبهات استعارة وهذه المناقشة على تقدير صحتها خصوصية بهذا المثال والافضل المسلمات ان اعتبار التشبيه
في مفرقات التمثيل غير ملزم **قوله** واما قول أبي تمام لا تسقي ماء الملام ثم تمام البيت لا تسقي ماء الملام فانتفىض قد
استعذب ماء بكافى الصباية رقة الشوق وحرارة يقال رجل صبت اي عاشق مشتاق واستعذاب الشيء عذبا ومعنى
البيت لا تسقي ماء الملام على كثرة بكافى فانه مستعذب عندى لا توفى لى لومك ولا تسقي بها الملام ماء الملام فاق
ربان جاء الكفا لا التفت الى ماء ملامك واعلم ان قوله تم واخفض طينا جناح الدال ليس من قبل البيت المذكور كما توهمه
الطائي نفسه حيث نقل ان بعض طرفه اصحابه بعث اليه فارودة وقال بعث لنا من ماء الملام فقال في جوابه ابنت لثا ريشا
من جناح الدال حتى يبعث لك من ماء الملام وذلك لان الطائر عند اشفاقه ويعطفه على اولاده يحفض جناحه ويلقيه
على الارض وكذا عند تعب ووفنه ولا تسان عند تواضعه يطا من راسه ويخفض من يديه فيشبه ذلك وتواضعه
باحدى جانبيه الطائر على طريق الاستعارة بالكناية ووصاف الجناح البدقنية طافاته من الامور الملائمة للحال المشبه
بها على ان يجوز ان يحمل الآية على الاستعارة التخييلية **قوله** او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه ووجه الشبهة ان اللوم
يسكن حرارة القرام كما ان الماء يسكن غليل الاوام كذا في الايضاح وفيه نظر لان ما ذكره ليس مناسب للمقام فان الشاعر
يبتغي ان يدعى ههنا ان حرارة غرامه لا يسكن اصل الا باللام ولا يشئ غيره فكيف يجعل ما ذكره وجه التشبيه وقد اشار
الى المعنى الذي ذكره من قال دم دكش اذ لم يتم اي بارز نظام ورد عاشق بملات فزون شوقه وقريب منه قوله باجد
الملائمة في ههنا لذيذة جلال الذكر فليكن اللوم على ان تسكين غليل الاوام لا يلزم وصف المشبه بالمكروه **قوله** وبجاء
تفسيره التخييلية تفسير غير لها احب بان السكاكى في هذا الفن خصوصيا في مثل هذه العبارات ليس يصدر التقليد لغيره
حتى يعجز عن فهمه وفيه ان غير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح السات من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها مما لا يفيد
قال جلال الدين الشافعي في شرح الايضاح بشكل على قول السكاكى لما اجمع بين المشبه والمشبّه في الاستعارة بالكناية
كما قال لفظ المشبه والسبع ثبت بفلان فان لفظ المشبه مجازا عنده ولفظ السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة
المجاز واما على قول المصنف فهو لا يلزم هذا الحد ولان اللفظ حقيقة واما الجوز في اثباتها التشبيه واصنافها اليه
انتمى كلامه والجواب ان السكاكى ان يقدر في مثله لفظا اخر بان يقول التقدير لفظا والمثبه وكذا لفظ السبع كما تقرر

في نظائره **قوله** ولهذا قال الشيخ عبدالقاهر لا خلاف في ان اليد استعارة لمراد اليد منها اليد من حيث انها تمسك الى
الشمال بدليل قوله ثم انك لا تستطيع ان تزعج لا واراد باليد اليد لا من تلك الحقيقة فلا بد ان قول الشيخ صحيح عليه لانه
لان كون اللفظ استعارة ينافي في كونه حقيقة لقوله **قوله** لا نأفعل ما ذكرته من معنى الاستعارة حاصل الجواب اختيار الشيخ
الثاني ومنع صيرورة النزاع لفظيا **قوله** وفي الترشيع بغير لفظه الكلام في ترشيح الاستعارة فلا بد ان الترشيع قد يقترن
بلفظ المشبه كما في قوله تعالى محالب المنيه المشبه بالسبع فان المخالب ترشح للمشييه لا الاستعارة كما لم يكن يرشح ترشح الاستعارة
بالكناية كما تذكره الآن **قوله** وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه لا يفيد بحث وهو ان هذا الجواب ينقض مثل البت
الربيع البقل فان المراد بالاثبات المعنى الحقيقي كما اشار اليه السكاكى في آخر الفصل الخامس من اقتراعه بلفظ المشبه على انه معنى
على ان الامر في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيع فيها يقترن بلفظ المشبه
فحمل المشبه ثبت بفلان فافترسته اللهم الا ان يقال التخييلية تكسر سورة الاستعارة فلا يحتاج الى اختراع صورة ومثبه
اخرى او يقال الترشيع في مثله يعتبر بالتشبيه الى التخييل فتأمل هذا وقد رد الجواب المذكور بان خاصية المشبه في التخييلية
وان قوت التشبيه لكن المراد بالمشبه المشبه به عند السكاكى فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه ^{كان} التشبيه
المشبه به لكن ادعاء الحقيقة والحاجة خاصة السبع الحقيقي فثبت الاحتياج الى ان جرة اقتران اللزوم في التخييلية بلفظ
الان لا يلزم لطلب الظاهر وفي الترشيع بلفظ لا يلزم بحسبه كاف في ما ذهب اليه **قوله** هو هذا المعنى مع لوازمه لا يخفى ان هذا
المعنى مما بعد في الترشيع عندنا كان بطريق تفرع كلامه كاف في قوله تم فخرجت بجوابهم **قوله** فالمشبه به هو الاسد الموصوف
بالافراس الحقيقية فبدحت وهو ان هذا التوجيه وان صح في المثال الذي اوردته اعني ببيت اسد افترس قرانه لكن لا
سأخ له في قوله تم اعترضوا بحيل الله للقطع بان اعترضوا بطلب شيء يتعلق بالعهول لا طلب الاعضاء الحقيقية المتعلقة
بالجمل الحقيقية فتدبر هذا القيد للعهول كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظائره فتأمل هذا وقد رد اللفظ
الحقيقي الجواب المذكور بان لا يكون ذلك الوصف من تمة التشبيه فلا يكون ذكره تقويم للمبالغة المستفادة من التشبيه
ولا مبنيا على تشابه كاهوشان الترشيع ويمكن ان يقال مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف بنفس الامر بالصفة المذكورة
لان الموصوف من حيث انه موصوف ولو سلمنا لفظا اخر من خروج الوصف عن مدلول الاستعارة منه كاف في كون ذكره
بقوله للمبالغة الحاصلة في التشبيه ومبني على تشابه ولا يصح موقف تمام التشبيه على الاحتفاء فان تحقق الروية مثله

بذات البحر ليس كعلقها بالبحر المقيد بل لظلم الامواج في افادة المبالغة المطلوبة ثم ان قول الشارح وايضا معنى في اذاعة
جواب تسليمي حاصله ان الحق الفرق بين استعارة المقيد كافي المرشحة واستعارة المجموع كافي التخييلية ولو سلم عدم الفرق
لا يمكن تخرج مخرج الترخيص بان المراد منه خروج النظر الى تمام اصل المقصود بدونه وهو اداء العينة الكائنة بالاستعارة
الطلقة وان لم يتم كاله حاصل بالاستعارة المرشحة فاقابل **قوله** فقد ذكر المشاعر المعينة فعلى هذا الاستعارة له وهو السبع
والاستعارة منه وهو الموت والاستعارة لفظ الميتة وهذا ما وعد الشارح فيما سبق بقوله وسيجيء بما عالج جميع ذلك **قوله**
ما يحصل التقصير به وجد التقصير انه اذا جعل مراد السبع كان استعماله في الموت بطريق الجواز كما استعمال صريح لفظ السبع و
وجد الترخيص ان اذاعة الترادف لا يوجب ذلك كما ان اذاعة كون النجاء من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة
منه ولا اعترافا بحقيقة الشئ الكلي اعترافا بمفعول فعل محذوف اي لا يوجب اعترافا وقوله اكل مفعول ثان لقوله فوجد
مرادنا لفظ السبع فيه بحث لان الميتة اسم للمفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال السبع اسم الماشية الطلقة
منها كروى **قوله** واذا كان فكيف يجمع اذاعة الترادف مع ارتكاب ذلك التماثل اللهم الا ان يراد بالترادف التضاد
فان كاف في المقصود لان الميتة لما صدق على موضعها السبع تميزا عن السبعية للموت مع الترخيص بلفظ الميتة **قوله** ثم
نذهب على سبيل التخييل اي على سبيل الاتباع في الخيال الاعلى سبيل التحقيق **قوله** وعلى هذا ينبغي ان يندفع في فنيه بحث وهو ان هذا
القول عين ما فهم من مقالة التكاكي فخصا عن اشكال المص فلا وجه ليراده مغايرة للكلام السابق ويمكن ان يقال الفرق
ان تقدير المفهوم هو ان الميتة مرادف للسبع واستعمال السبع في الموت استعمال في الغير بالتحقيق فكذلك ان يراد منه فنيه عدم
الاعتراق بالغير اذاعة بخلاف ما قيل والكلام بعد محل تاثل **قوله** فيما وضع له اذاعة قيد بحث وهو ان ينبغي دعوى تادف
الاسم دعوى ان الموت حقيقة الحيوان المفترس من المخصوص فاستعماله في الموت استعمال في غير ما وضع له اذاعة وايضا فلا وجه
الجارية بهذا الوجه فضلا عن التعيين **قوله** وفيد ما فيه وجهه على ما نقل عنه رحمه الله ان ما ذكره على تقدير تسليم لا يندفع
الاعدام كون لفظ الميتة حقيقة بناء على تقاء قيد الحيثية ولا يوجب كونه مجازا اذ لم يستعمل في غير ما وضع له وهو الموت
في المجاز عندهم وهذا تبين بطلان الاعتراض بان لفظ السبع استعماله في الموت حقيقة او كناية يوجب ان يكون مجازا اذ
لازم ان الشارح ان تعريف المجاز الذي ذكره لا يصح تعليقه وهذا الكلام حتى لا يترتب فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون متعللا
في الموضع له من حيث انه موضوع له ليدخل في تعريفه لكن لم يعرف به **قوله** ويندفع الاشكال بجوابه اي جميعه في الفتح

هذا في الشئ اجماله يقال اعطاه الدنيا خذ فيه اي باسمها الواحد خذ **قوله** وبالحكمة ما جعله القيم قريته
الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية ثم يندفع في هذا لا يتأق في مثل قوله نعم لعلمكم تقنون لان القرينة هنا
استعارة الترخيص عليه تعالى وكذا في قوله تعالى وبما يود لان القرينة ههنا تناسبه خاتم الكثرة الوطاة قال الفاضل المحقق
في شرح المفتاح يوجبها لا رجوع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في اليتين المذكورتين يجعل الاتقاء استعارة
بالكناية عن المرجو ويجعل القرينة لها ويجعل الوطاة الكثرة استعارة بالكناية عن العيلة فكذلك باللفظ ويجعل ذكر
لعل قرينة لها وفيه ايضاً بحث لان مدلول تقنون الاتقاء الخاص اعني الماخوذ من حيث النسبة على ما حققه في بحث الاستعارة
التبعية وقد استعمل على توجيه التكاكي في المرجو الخاص وهذه الاستعارة بالكناية لا بد ان يكون تبعية كما لا يخفى فلا يندفع
التكاكي في رفع التبعية من البين وكذا الكلام في بما يود لا بد ان يكون اتقاء طريقه الرومها ان يقال المتخاطبون استعار
بالكناية عن مرجح منهم الاتقاء والقرينة نسبة التقوى المرجو اليهم يذكر لعل ويقنون وهكذا الحال في بما يود فاقابل
قوله ويرد في الاوضاع في تقدير الرزان يقال ان قد ريت التبعية استعارة مصرحة فقد اقر بما جده والام يكن تخيلية فينتك
المكفي عنها عن التخييلية وان ربط **قوله** فيكون استعارة لا مجاز امر سلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة
صغير الفصل وتعرف الخبر باللام بدل لان على وجه العلاقة في المشابهة والاختلاف وهذا الحصر لا شك كما صرح في كتابه بانه
اذا جعل الحال الاستعارة بالكناية كانت قرينتها اعني فطقت امر او ميماً ومن المعلوم ان العلاقة قد بين ذلك الامر الوهمي وبين
الحقيق ليس الا المشابهة كما صرح به الفاضل المحقق في شرح المفتاح فصح قوله فيكون استعارة لا مجاز امر سلا وان دفع ما
يقال برعيل انه قد تقرر انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومجاز امر سلا باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون هذا من هذا
القبيل على انه لو سلم تحقق علاقة اخرى غير المشابهة لم يرد ايضاً هذا التوهم لان التخييلية عند التكاكي عبارة عن ان يوجد
وهي مخصصة شبيهة بصورة حقيقة حس او عقلا فيستعاطها اللفظ الدال على الصورة المحققة فالقول بتحقيق الاستعارة
التخييلية في هذه الصورة يستدعي القول بتحقيق التبعية وهو المطلق **قوله** فما لا ينبغي ان يفتقد اليه لا يترتب عليه لا بعيد
شأنه ان يعود القسا والمهروب عنه باختيار الجارية التبعية وهو وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية **قوله** ولا حاشا
له بكلام التكاكي المأثولة لان قوله الاستعارة التخييلية ليست في فطقت بل في الحال مما لا يفتقد له اصلاً لان الحال عنده
استعارة بالكناية والتخييلية عنده يجب ان يكون ذكر الشبه به وادارة الشبه لا تحقيق له حس او عقلا واستعارة في

نظمت الحال اذا جعلت نطق حقيقة بما لا ينبغي ان يخفى على احد وانما نانا فلان الشك في تعريف
الاستعارة بالكناية وكوشي من لوازم التشبيه والتزيم في امثلة تلك اللوازم ان يكون على سبيل الاستعارة الخيلية
قال وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا ينفك عن الاستعارة الخيلية على ما عليه ساق كلام الاصحاب وهذا صريح
في ان المكينة تستلزم الخيلية والافتقار صريح فيما قيل بان الخيلية توجد بدون المكينة كما في قولنا انظار المكينة الشبهة
بالسبع واما ثانيا فلقد قد صرح الشكالي بان نطق في نطق الحال امر وصحي كاظفار المكينة وهذا صريح في ان الاستعارة
خيلية عندنا وبالجملة جميع ما ذكره هذا القابل لمختلف الصريح كلام المفتاح **قوله** فهو لا يقوم ولا على ابطال كلامه رده
جمال الدين في شرح الايضاح بان المراد اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور الشك في ان ليس له خرق اجماعهم كما بين في
علم الاصول والحوالي ان القديح خرق اجماع البيانين بمعنى علم ان اجماعهم في امور اللغوية معتبرة وهو سلم كما اشار
اليه الدمايني في اواخر شرح المعقولات وابن هشام نقل ابن خالون عن شيخه بان الالف المفردة لا تستهامة للتوسط
وان الذي للقريب بان فيه خرق اجماع النحاة **قوله** وان لا يتم راجحة لفظا انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعاً و
الظاهر ان ذكر اشياء الراجحة المبنى على العلة لا تدل على ان يكون بين شيئين تشابه المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحاً او ضمناً
كما في الحديث الايض والاسود حيث بين الاول صريحاً بقوله من النحر والثاني ضمناً بالدليل لادلة البيان الاول عليه وان
يذكر وجه التشبيه كما في رايته اسد في الشجاعة لم يقع هناك استعارة اصلاً بل راجح ان بعد مثل ذلك تشبيهاً وعلى هذا
يشال اشياء راجحة التشبيه قوله قد زهر اوراقه على الشرفان فيه ذلك الاشياء فيفضل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى
باب التشبيه لان ذكر التشبيه به فيه ليس على وجه يشعرا شاعرا يكون تشبيهاً به بل فيه راجحة الاشياء بذلك واما
استفاد من ظاهر قول الشارح وهذا قلنا بان يجوز رايته اسد في الشجاعة تشبيهه بالاستعارة حقيقة من ان يشال الاشياء
راجحة التشبيه فغير انه يفهم منه ان هذا المثال من قبيل الاستعارة الغير الخيلية لان انتفاء الاشياء شرط حسن انتفاء
الاشياء اصلاً ولو قيل به احد الالتم ان يقال مع قوله وهذا قلنا بان راجح الاشياء راجحة التشبيه مجمل الاشياء
قلنا بان انتفاء الاستعارة في هذا المثال تجاوزه عن مرتبة اشياء الراجحة الى التبرج بوجه التشبيه او يقال انتفاء حسن
الاستعارة يقتضي انتفاء اصلها عند البلغاء لان ما لم يحسن لم يصح عندهم فطرحت عنها شرط اصلها لما لا فاقا **قوله** وذلك
لان اشياءها التي لفظ ذلك اشارته الى كون عدم اشياء الراجحة من شرط حسن الاستعارة ثم الظاهر المتبادر من كلامه ان اشياء

الراجحة المذكورة فيما سبق بطل الغرض من الاستعارة وفيه نظر اذ يخرج الكلام من الاستعارة والمدعى انتفاء حسن
الاستعارة في صورة اشياء الراجحة المتفق شرب اصلها ولو على وجه الالتم ان يشار الى ما ذكره الان من ان الذين يحسن
ليس راجحاً عند البلغاء والمخالف المضاف ان يبطل كمال الغرض وقوله اعني انتفاء نفسه الغرض كالدخان لا يتحقق في
اللفظ اشياء بما يكون المشعار عند اقوى وجه التشبيه اللازم من ذلك الاشياء فتدبر **قوله** لئلا يبطل الغرض اعني ان
وجه التشبيه اذا لم يكن جلياً والمفروض انه لا دلالة عليه من جانب اللفظ وليرسم راجحة منه بصير كل من الحقيقة والخيلية
الغرض او قيمة واعتبر بان حسن الاستعارة برعاية حجات حسن التشبيه كما سبق ومن جعلها ان يكون وجه التشبيه بعيداً
تجربته بل فاشترط جلاء في الاستعارة بما في ذلك راجحاً بان الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فحجب ان
يكون من الجلاء بحيث لا يصير متبذلاً من الرابة بحيث لا يكون الغرض انما قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح واما
خص هذا التوجيه الاستعارة التصرح به لان المذكور فيها لفظ التشبيه والمراد هو التشبيه واذا كان وجه التشبيه جلياً
بنفسه او شهيراً او فانياً بين القوم ظهر قصد التشبيه وادراك ان المراد هو التشبيه واللام يظهر ولم يدرك واما الاستعارة
المكينة فقد اطلق فيها لفظ التشبيه وادعى معناه واشتد لدش من خواص التشبيه وادراك ذلك على تشبيهه به فلا ضرر في
خفاء وجه التشبيه هناك هذا كله وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه وادراك ان المراد هو التشبيه بالقرينة لا يظهور
التشبيه فانما اذا قلنا تجاوزت ايلك مائة لاجد فيها راجحة لظهور قصد التشبيه ظهوراً تاماً فلا فرق بين الاستعارة المقترحة
والمكينة في ذلك الالتم ان يقال خفاء وجه التشبيه بكمسورة القرينة ويجعلها مؤلفة واما المكينة فقرينة لا تملك
في وجه التشبيه فلها دلالة عليه فتأمل **قوله** في عمل النصب على الحال وان تحمله صفة الا لا توقيت في الابل الملائمة للالتم
للعهد الذهني كما في قوله ولقد امر على الليم يعني **قوله** اي ان كل ما يتاقي فيه بحث لان هذا التفسير مناف لما يفتصل به الالتم
ان يتاقل ما يفتصل به بما يشير اليه ولو اقتصروا في بيان العموم على قوله وليس كل ما يتاقي في راجحة الى التكلف **قوله** حتى
اتحد اي حتى كانا اتحاداً فالكلام محمول على المباينة **قوله** وتبعيت الاستعارة اي تبعيت الاستعارة اذا قصد تحسين الكلام
كما يدل عليه قوله لم يحسن لان تقييد الاستعارة بالتدوير لا يوجب التشبيه كيف وقد صرح سابقاً ان كل ما يتاقي فيه الاستعارة
يتاقي فيه التشبيه فلا منافاة بينه وبين قول الشارح فيما سبق اي ان كل ما يتاقي في **قوله** لانها لا يكون الا تارة فوجدت
لان الخيلية عند المتكلمين الدائرة وفي اللوازم وعلتها كثيرة وتفاوت فلم لا يجوز ان يحسن بحسب قرب اللزوم وقوة

اختصاصه على وجه غير ذلك اللهم الا ان يقال المراد حسن التشبيه بالحق متبوعا لان حسنهما مطلقا فانما يقال
 قلت **قوله** وقيل لا يحسن الحسن البليغ غير تابعها حكم بالقلّة دون التي لا تها قد يحسن الحسن البليغ على قلّة اذا لم يكن تابعه
 للمكنية كان يقال الظاهر للمكنية التشبيه بالشيء ونظايره فان التخييلة في هذه الامثلة حسنة حسنا كما ملأ وان لم يكن
 الامثلة وارادة من كلامهم كذا في شرح الشريف للفلاح وحواشيه **قوله** ولما قيل ان يقول **قوله** قد يجاب بان التخييلة في تقا
 الاستعمال تابعة للمكنية بمعنى طالع التشبيه فيها اعني اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المعبر والمكنية والتابع يكون
 ضاحك لنفسها والا لما كان تابعا ولذا لم يقل السكاكي بان حسن التخييلة برعايتها جهات حسن التشبيه وان كانت التخييلة
 عند واستعاره تعبر بمقتضى على التشبيه ولا اقرب في الجواب ان يقال لما لم تتفاوت وجه التشبيه في التخييلات كغير
 تفاوت كون الجميع تشبيه صورة الشيء المتخيلة بنفسه لم يعتبر ذلك الشرط **قوله** وظاهر عبارة المفتاح لا يحسن في قوله ثم
 وجاء رتبك فالحكم الاصل لقوله رتبك هو الجواب وما الرتبة فيجاء بضم الهمزة بان الترتيب في القرينة من قوله ثم واسئل القرينة
 راجع في قوله بخاز واما قال ظاهر عبارة المفتاح لا مكان تاويل الرفع بالرفع من حيث هو مرفوع وهكذا الكلام في
 النسب والجواب ان يقال المراد ان الرفع حكم مجازي لكلمة رتبك بمنزلة المعنى المجازي في الجاز المعنوي كما ان الحكم اصيل
 لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على تاويله سياق كلام السكاكي وساقه كما يظهر لمن ينظر فيه وفي شرحه من قول
 الشارح وهذا ظاهر في حذف بشر بان وصف الاعراب الجازي ظاهر في الحذف مطلقا لا شك ان وصفه في مثل سؤال
 القرينة غير ذلك اللهم الا ان يقال هذا الجرم هو الذي كان في المضاف المحذوف لا جرمه الاصل ولا يخفى انه تعسف **قوله** للتعسف
 بان المقصود سؤال اهل القرينة لم يلفت الى قول القاضي بان القرينة يطلق على اهل الجداران جميعا على وجه الاشتراك
 لانه معلوم ان القرينة موضوعة للجداران المخصوصة دون اهل فاذا اطلقت على اهل لم يطلق الا ببيان قرينة يدللنا على
 المحذوف ولو كانت مشتركة لم يكن كذلك **قوله** فالحكم الاصل لمثل هذا النسب لا يخبر ليس فان قلت اذا كان شاملا
 ليس ولا شك ان اسمه شيء لزم ان يكون ما هو في موضع البدل فقرة وما وضع في موضع الخبر معرفة وهو بطا بالانفاذ
 كما سلف والقرن الاول قلت كلمة مثل القرينة توغلها في الابهام لا يترق في المحذور **قوله** والاحسن ان لا يجعل الكاف
 زائدة فيجوز ان لا يجعل الكاف زائدة لزم انتفاؤه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وذلك لانه عز وجل مثل الله والمقدح
 انتفاء مثل المثل لا يقال اللهم صدق ان الله ثم مثل الله واما يصدق لو كان مثله موجودا لا ناصر لصدق النسبة

بمؤلف الاعلى وجود الموضوع وصدق وصف المحل عليه في نفس الامر وهذا مستحقان ههنا واما وجود متعلق المحل فلا يشترط
 صدق القضية عليه كما لا يخفى فالوجود ان الكاف زائدة اللهم الا ان يقال ان الوجود متعلق المحل اعني مثله يقال هو يصدق
 وصف المحل عليه وفيه ما فيه فتأمل على انه بما يقال المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف في ان يكون
 مثله مثل سواء بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل راي احد سوى المتكلم وايضا لانهم انزلوه على مثله
 لكان هو مثله لانه وجود المثل محال والمحال جاز ان يستلزم محال اخر فتأمل وقال بعضهم الكاف ليست زائدة بل دخل
 ومثل ساكن او متحرك سواء في اللقمة وشبهه فمثل ههنا بمعنى مثل قال الله ثم وله المثل الاعلى ويكون المعنى ليس مثل مثله
 شيء وهو صحيح انتهى فتأمل **قوله** ويكون من باب الكناية وفيه وجهان قيل اتحاد الوجهين في المثال ويكون كل منهما كناية
 في النسبة لا ينافي فيهما وجهين نظر الى الجملات والاعتبارات المختلفة ولا يروا عن اخص الفاضل الحق وانما خبره بانما ذكره
 الشارح في شرح المفتاح يؤيد اعتراض الفاضل الحق حيث قال ثم وقد يقال ان يجوز ان يكون نقيا للشيء يعني لازمة فان كان
 اذا نقيت ان يكون مثل الله ثم مثل ثم نفي مثله اذ لو كان له مثل كان مثل مثله اذ التقدير انه موجودا ويكون نقيا للمثل
 على طريق الكناية فقد جعل الوجه الاول قسما للكناية وههنا وجه اخر وهو ان يرد نفي تشبيه المثل الفاضل عن المثالي
 المماثلة على ما يقتضيه قانون التشبيه فضلا عن المثل وقيل المراد من الآية نفي من يشبه ذاته وصفاته ومعناه ليس كداته
 شيء بخلاف انما عايننا انتم به اي نفسه فتأمل **قوله** احدهما انه لا يمكن تعريضه بوجهين احدهما ان المثل ملزم مثل
 المثل فذكر المثل لا يدل للمثل كناية وثانيهما ان نفي مثل المثل ملزم نفي المثل فذكر المثل ملزم وايدى اللزوم والاولى ان
 بهذا السكاكي في الكناية وهو لا يقال فيها من اللزوم الى الملهوم **قوله** ايفقت لذاته وبلغت اقراجه الايناع ما ارفع
 من الارض وايضا الغلام ارفع فهو يافع ولا يقال موقع وهو من النوازل ولدات الرجل تراه اعني افراده في السجدة
 والها عوض عن الواو الذهبية من اوله لانه من الولادة وهما اللان وقليج على لدن والارباب جمع عرب بكسر الهمزة المشا
 من فوق وقد اشير الى معناه **قوله** ولذلك يستعمل هذا ضمن كد مثل ومن لا مثله فان قلت كيف يستعمل هذا اعني ليس كد مثله
 شيء فيمن لم مثل وهو مسوق للشيء المثل قلت معناه كلامه فيمن يتصور له مثل ومن لا يتصور له ذلك على ان استعماله لشيء المثل ارضا
 لا ينافي بنبوة حقيقة **قوله** اعني ذكر اللزوم واردة اللزوم لان بياق كلام المعنى ان يقول اعني ذكر اللزوم واردة
 اللزوم ومما ذكره انما يوافق اصل السكاكي **قوله** لفظا رديده لا نع معناه فيه بحث لان القسم الثالث من الكناية كناية

في الاستدراك ان الجاز في الاستدراك في اللغة فكذا لا ينبغي ان يكون الكناية فيه غير الكناية في اللغة وان
تأمل في قولنا ان السماء والبرق والنور في لغة ضربت على ابن المخرج اهل الجدة لفظا اريد به المعنى ومعنى المعنى
واما ارادة المعنى جازية لا واجبة المراد بها ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو ان الكناية من حيث انها كناية لا استاذ ذلك
كان الجازية فيه لكن قد يتبع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما في الرحمن على العرش استوى وقد ذكرناه في
مباحث الخرج الكلام على تصحيح الظاهر فيه **قوله** لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي في الاستدراك
في التلويح من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع ليعقل عنه الى المعنى عند فيكون الموضوع
لا مقصورا في الكناية من حيث التصوير دون التصديق فليس ينبغي ان لا بد في الجازية من تصوير المعنى الحقيقي في فهم المعنى الجازي
المشغل على المناسبة الصحيحة للاستعمال فدعوى كون الموضوع لا مقصورا في الكناية دون الجازية محكم **قوله** ولا يقال جازا الامير
مع حاصله ان لفظه لا يدخل الاعلى الشيع وهذا باعتبار الغالب كما حققناه في الفقه الاول **قوله** ان معنى قوله من جهة المعنى
الظاهر حمل الكلام على حذف المضاف والواجبة اليه لانه اذا كان الفارق حوازا لارادة المعنى كان جهة الفارق مستفادة من
ارادة المعنى قوله وفيه ما فيه يعني ان هذه غاية بعيدة لا يفهم من اللفظ واعلم ان الاشكال المذكور انما يتوجه على طريقة
المفهم وانما على طريقة التكاليف لا اشكال فيكون ان يدفع عن طريقة المفهم ايضا ان يرد بالادلة السامع والورث كقول الجازية
من توابع طول القامة ولوازمه فتأمل **قوله** والكناية ان يذكر من المتكلمين المتكلمين هما بمعنى اللزوم والمراد ان يذكر ما
بينهما لزوم **قوله** اختصاص بوصف معين فاعرض المراد بالاختصاص ما يعبر عنه بالواجب والتقدير وغير الحقيقي كما اذا
اشتهر زيد بالمثاقفة مثالا وصار كاملا فيها بحيث لا يتعد المضافية غير وانما وصف الاختصاص بالعرض على ما في بعض
النسخ لان الصفات من حيث هي صفة مثلا لا تدل على اصلها على موصوف معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوف
الاسباب خارجة عن مفهومها فيكون مضافا **قوله** لكل ابيض خمره لا ابيض السيف والجمع بيض **قوله** ليحصل الانتقال من الكناية
الى الخاص يعني ان الكناية بين المذكورين عامان يجب المفهوم من المعنى عنه فلا بد من الاختصاص بحسب الفقه فيحصل
الانتقال من العام بحسب المفهوم الى الخاص بحسبه فلا يرد ان لا عموم ولا خصوص بعد الاختصاص كما ينهم من العبارة **قوله** الى
ضمير المستبعد انما في المعنى عبارة عن السبب الجازي السبب على الذات والتسبب على الجازي ليس بالمعنى المتبادر بل المراد
من السبب المتعلق بالفتح والسبب المتعلق بالكسر كما يقال هذا سبب من ذلك الذي يتعلق به **قوله** فخر زيد عن الوجود اصله

حسن وجهه فعلموا الضمير الذي اضيف اليه الوجه الى الصفات انما هي الى ان الحسن شاع في جميع اجزاءه فلما رفع الحسن الضمير
الراجع الى زيد اشنع ارتفاع الوجه لانه لا يرتفع بفعل واحد وما في مقامه اسنان سواء كانا طاهرين او ضميرين مختلفين
ثم لما اريد بيان الموضوع الموصوف بالحسن اضيف اليه الصفات فيقول زيد الحسن الوجه وقس على هذا زيد طاهر الجاهل جازيا بالبيت
ونظايره **قوله** قلت للقطيع بانها على انك اذا خففت فالمسند الى الضمير هو طويل الجازي لا الجاهل الطويل الذي في شرح المقنن فلا
تصريح هناك حقيقة بل شائبة **قوله** وعظم الراس بالافراط فما تشددك به على بلاهة الرجل انما قال بالافراط ان عظم الراس
استواءه ما لم يفرط دليل على علو الهمة وحسن الفهم ولهذا وصفت بنت هالة النبي صلى الله عليه وسلم بانها كان عظيم الهامة فان قلت تشدد
من عرض القفا الى بلاهة الرجل ليس بالافراط بل يستدل به الأطباء عليها بواسطة ان ذلك على كثرة الرطوبة المستترة بالبلا
لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة يورث غلبة البرودة والسيان فلا وجه لهذا المثال مما الانتقال فيه بالواسطة
قلت ما ذكرته يفتقر الى دليل خطه اهل العلم بل يقتضون منه اولا الى تلك البلاهة فلا محذور **قوله** والجواب ان الاستدراك
رده جمال الدين في شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة الى المضاف والواسطة ليست بطولية الا كانت كثرة الرطوبة كناية
فرينة عن كثرة احراق الطيب ولا قابل له والجواب ان كون الشيء مطلوب وغير مطلوب انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم ويجوز
ان يكون قصده الى جعل بعض الوساو كناية عن بعض القفا ومثل هذا لا يحتاج الى التمسك **قوله** ان التمسك باثبات الصفات
للموصوف او تفهمها عن عدم ذكر الموصوف محال فليس فيه منع الاستحالة كقولنا نعم كثير الوساو محال غير مضافا فزيد عند سوا
سائل عنها يقول ان زيد كثير الوساو لا اي هو كثير الوساو فعدم ذكر الموصوف ليس محال عند التمسك باثبات الصفات لوجوبه ان
المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكر لفظا وتقديرا وقد خرج بهذا في مختصره حيث قال فلا يخفى ان الموصوف فيها يكون متذكرا
لفظا او تقديرا او الموصوف فيها ذكر من المثال وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقدير او حكما **قوله** وفيه نظر وجهه
من ان العموم لا ينافي الانتقال كما يجوز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور فلا في المختصر والا فاما قال
وتفاوت لان هذه الاقسام يتداخل ويختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوساو وكثرتها **قوله** اذا
كانت عرضية مسبقة لاجل موصوف غير مذكور لفظا ان قوله مسبقة لاجل موصوف غير مذكور في موضع التفسير للعرضية
ولهذا قال القائل المختص في شرح المقنن عرضية اي سبقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى ان فيه نوع قصور كما ان
بما في الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يقصد به التعريف كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤمن وارتدت في الايمان عن

الموزي مطلقا من غير قصد تعريض موزعين **قوله** ومنه المعارض في الكلام وفي المثال في المعارض لمندرجا في معنى الكلام
قوله وهي التورية التي عن الشيء ورث الخبر ثم تارة في صفة وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الأفتان كأنه يجعله وراء حيث
لا يظهر **قوله** فخص باللفظ المركب لأن الدلالة على المعنى المعروض لما لم يكن من جهة الوضع الحقيقي والمجازي عين أن يكون
بالسياق فيظهر ذلك الاختصاص **قوله** أن قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كعرض الغطاء وعرض الوسادة أن قلت فله
الوسائط يدل على وجود الوسطة في الجملة وقد عدل الشال الأول فيما سبق مما استعمل فيه بلا واسطة وسبق ما حققه
فبين كلامه مخالفة قلت لأنك إن كنت تارة الغير العوض إذا تعدت فيها الوسطة فإن خفي فيها اللزوم يسمى الزمزان لم
يخف يسمى الأيمان والإشارة فالمراد بالقلعة عدم الكثرة سواء كان بانتقاء الوسطة رأسا أو بوجودها مع قلعة وقد صرح
أبو علي النسوي بأن قل قد يستعمل في النفي القرف لكن ينبغي أن يحمل معنا على المعنى العام ليشمل القسمين **قوله** كقولك أن يفسد
فستعرف وأنت تريد أناسا مع الخطاب لم تر بما ذكره أنه يجوز ذلك أن تريد تارة بغير الخطاب في أدنى فستعرف بغير الخطاب
وحده فيكون مجازا أو تريد به أخرى الخطاب وغيره معا فيكون كناية إذ ليس بين الخطاب وغيره لزوم تغيير في الكناية أو المجاز
بل أراد أن الكلام المذكور يدل على هذا الخطاب بسبب الإيذاء **قوله** ويلزم لزوم معرفة هذا الموزي مطلقا فإن
أريد بهذا الخطاب مع تعدد موزي آخر كان كناية وإن أريد به قد يدعى غيره فقط كان مجازا أمر **قوله** إذ لا يتصور فيه انتقاء
من اللزوم إلى اللزوم لما بينهما أنهما ليس بين الخطاب وغيره لزوم تغيير في الكناية أو المجاز **قوله** أن الاستعارة
أبلغ من التشبيه أي أكثر من البلية فالبلغ من المبالغة لأن البلية وكما سبق على ما نقل عن البرد والاحتشاش من جواز بناء
أفعل التفضيل من جميع الثلاث في المزيد في كافتعل واستفعل ونحوهما قياسا والشيخ في أمثلة المقامات تارة يقول
أبلغ وتارة يقول أشد بيا لعد **قوله** واعترض المزم بأن الاستعارة أصلا التشبيه لئلا يقال لا دخل في الاستعارة كون
الاستعارة التشبيه أو يقال لا تشبيه في الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحي فإن فيه تشبيها بالفعل
والأصل في الاستعارة التشبيه قلت قوله أصلا التشبيه فيبدح التشبيه في الأصل كما في زيد الأمير والمراد أنه لا تشبيه
فيه بالفعل إنما التشبيه أصليا فظهر خطه ولكن قد أخر ما أوردنا البرادة في تحقيق مقاصد علم البيان والله الشفان
وعلى التكرار الفن الثالث في علم البديع **قوله** أن يقتصر معانيها أو يفتل هذا أورد به بالعلم المدون أو ما يتناول غير النبال
من البناء حتى يعلم به المعاني التصويرية وأحسن مما ذكره أن يراد بالوجوه الطرق يعني يعرف به طرق تحسين الكلام فإن علم

هذا الفن وما وسد اقتدر على أن يراد في الصانع البديعية المذكورة فيه علماء أو تركيب **قوله** في قوله ليدعها وجه آخر
فالقيد الذي غير احترازي بل القيد الذي ذكرها بعد **قوله** ورعاية وضوح الدلالة أي البديعية عن هذا يستلزم البديعية عن
المراد الأول لما سبق من أن رعاية الوضوح بعد غاية التطبيق فكان قصد التصريح باعتبار هذه الوجوه بعد الام الإشراف
تفصيل هذه من القيد من فهم أن اعتبار التحسين يلزم أن يكون بعد غاية عدم الغرابة والتشافر وخلافة التباس والتعقيد
اللفظي وليس كذلك فالأصوب أن يقال بعد غاية البلاغة فليست أم **قوله** لأنه يدخل فيها ما لا ينبغي أن يدخل فيه من حيث
سائر علوم البلاغة فليعتبر بعد ما هو بعد ليس الوجه البديعية **قوله** ضريان معني قبل المراد بالمعنى ما يحتاج
في تصوره إلى الملاحظة المعنى وبالفعل خلا **قوله** المطابقة قال صاحب المصباح المطابقة مأخوذة من مطابق القرص
أي وضع وجهه مكان يده وإنما سمي المذكور مطابقة لما فيه من انقياع توافق وطابق بين المتضادين ثم كثر ما من وجوه
التحسين يعرف بالذوق وكذا باقي الوجوه **قوله** بين متضادين هذا أخذ بالافتقار في قولهم الكلام ما تضمنه كلين بالاسناد
والأفلاطونية جارية فيما فوق المتضادين **قوله** لها ما اكتسبت وعليها ما اكتسبت قال ابن الحاجب غناء الآية يدل على زيادة
لطف من الله ثم في شأن عباده يشبههم على الخير كيف ما وقع ولا يخرجه على الشر إلا بعد الاعتدال والتصرف **قوله** فترى قلوبكم
البدن ترى أي جعلها روح النفس الشد من ما وقع من الدنيا جرح خضر مفرغ خضر بعد جرح لا جرح وصفه سندس لا يفسد
بخلاف الخضر فلا يطاير ولا يتأويل بالأرض وقايل ولا أن ترى على النظم فإن قيل فلهذا عدا عداوه والحمد لله راد فليعرف
الألفان الأجر وما بعده كان شئ بينهما بعد وفاته بخم سماوخر من بينها البدن والأقواء عجب لا يترك بلا ضرورة **قوله** فكل
الحوري وهذا غير العيش الأخضر وقع في المقامات هذا بعد قوله أورد المحبوب الأصغر خضرة العيش كناية عن نعومة وطيبه
فإن كل غصن طري يوصف بالخضرة والأزور لا أخفاف والنور جاني الرأس روي في ريق قلبه والأزور في الخالص العداوة
الشديدة قيل إنما وصف العدو الشديد العداوة بالترقة لأن من علامته الإبرار أهل التوسم والزينة غالبه علمهم ثم سمي كل
عدو شديد وإن لم يكن كذلك بالترق كذا في شرح الإيضاح لجلال الدين الشافعي الموت الأحمر الشديد يقال الأحمر السا
إلى شديد وقيل أروا الموت الأحمر التسل **قوله** مثل السبية واللزوم قيل لا وجه لا حق هذا النوع بالطباق لأنه داخل في
تقريره لأن منافي اللزوم منافي المذكورين متاف في الجملة فيكون طباقا لا اصطفا و قد يجاب عنه بأن معنى قوله
في الجملة بوجه ما من وجوه المتقابل الأربعة وهذا الأمر ليس كذلك لأن المتقابل الذي فيه ليس متقابلا بين عينيهما بل بين

احدها ومنزوم الاخر فيكون ملحقا بالطائفة وهذا الوجه وان خبير بان هذا الجواب انما يدفع الاعتراض عن الحكم والمناع
الشاح فلا لا تهم التماثل في الجملة عن الاربعة فتأمل **قوله** ومقابلة الاربعة فيه جئت فانه في الاربعة قسم الاربعة لان
قوله تسير تكررت في الايتين ولم يختلف فانت مقابلة الاربعة بالاربعة ويمكن ان يقال يحتمل ان يكون في معنى مقسم
لا في الاربعة بقرينة كان معترضا لكن ذلك غير صحيح ولما اعتبرت المقابلة الاربعة بين نفس الدي والعري فيقدح في مقاسمته
من الايضاح هذا وقد ذكر الواحد من مقابلة الخمسة بالخمسة قول المسبقة ازروهم وسواو الليل يشفع لي وانتي وبيات الصبح
يغري به وفيه نظر لان في صلتان يشفع ويغري فهما من تمامها بخلاف اللام وعلى قوله لم انا كسب وعليها ما
اكتبت والمقابلة انما يكون بين المستغنيين كذا في الايضاح ولما مقابلة الستة بالستة فانه قول غير على اسر عبدنا
عزيرينه وفي جمل حرقه ذل ليشبهه قال الصغدي في شرح اللامية هذا البلغ مما يمكن ان ينظم في هذا المعنى **قوله** وصديق
بالحق في الاربعة بالحقلة الحق وهي الايمان او بالملة الحق وهي ملة الاسلام والثوبة الحق فسيتم اي سنيته من تسير
الفرس للركوب انما هو حيا ومنه قوله لم يمسس لم يمسس **قوله** والشمس والقمر حسان اي عسان معلوم بخبرنا في برهما
ومنا لهما **قوله** فالجبري في صفة الابل وقيل يصف الوجاج حال انهما عند القطع وحال استقامتهما بلا اغشاء واصلا
وفي حالهما معا لان الوتر يعطف ثم يستقيم **قوله** كالقبة المعطفات التسويج قوس واصلة قوس بدليل قوس التسويج
واستقوس اي انحنى ورجل تنقوس اي مع قوس قدم اللام اي موضع العين لكرامتهم اجتماع العقدين والواوين فحصل
فستور وقلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسوق اجتمعت الواو والياء الاول ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت فها هم كسرت
السين لتسايب الياء فصار قيتا والمائل الانتقال من القيمة الى الكثرة فلبوا ضمة القاف كسرة لانها في فصل قسوق فزده
فليع قال في النسخ واذا نسبت اليها قلت قسوي لان فلو مع غير من قول فترها اليه وقال بعضهم قدمت السين على الواو
في قوس فصار با من اجتماع الواوين ووقع الضمة على احد هما في الجمع قسوي قسوي **قوله** اسمعيا الوعد في بعض النسخ
يوسف العنود بالحمد يروي عن ابي عباس رضي الله عنه ان اسمعيل عليه السلام وعد صاحباه ان ينظر في مكان فانظر سنة
ووعده عليه السلام اياه ابراهيم عليه السلام بالتصديق الذي وفاه به ذلك العهد معروف وخص شعيبا بم بالثبوت لقوله ثم حكاية
عنه وما توفيقي ايا الله واتحاده خلق بيتنا محمد بن محمد في قوله ثم وانك على خلق عظيم وفي شرح العلامة زيادة
وهي ابراهيم الخليل فعلى هذا يكون من قبل الجمع بين خمسة **قوله** كقول ابن ريشون الذي اعطاه الماثر الذي من الزن

الحديث

الحديث اذا ذكره عن غيرك والحياء بالقصر المطر والضعفه الرواية اخبر عن قول الراوي عن فلان عن فلان عن رسول الله
وقوله على ما يقال اي على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين **قوله** بما يناسب ابتداءه في المعنى لانه يناسب
ما قبله لكان اولي لان قوله لا تذكروا ايضا الذي يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه واسا لانه لم يترك قوله وهو
يدل ايضا والذي يناسبه الجهر ليس ابتداء الكلام **قوله** فان اللطيف المستغنى عن الحاجة وهو ليس بواحد من اما اللطيف
المستغنى عن اللطف بمعنى الرافعة فلا يظهر مناسبة اللام لان يقال اللطيف مستغنى عن مقابلة الكيف لا تذكروا
ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفي في المناسبة **قوله** ففي ذكر الكون والنون بالهم في ذكر الهم انما هي في الكونية **قوله** اي
انسد حال التسديد باعتراض عليه بان الظاهر ان الهم يعني اصله ولهذا يقال اعطى القوس باربعها واجيب بان الجوز قد يكون اسلا
وقد يكون انا او تعينه الى المقام ومقابلته ههنا بقوله ريش وهو يعني اصله يدل على انه ههنا بمعنى انسد **قوله** فلان
طبع الاستماع يقال طبع السيف والدرهم اي غلظ وطبع من الطين آخر **قوله** او عرف الروي الروي يعني يعقون
من معنى الروية وهي الفكرة سمي الحرف المخصوص به لان الشاعر يروي فيه وقال ابو علي هو من قولم التجمل به اي حسن نظره حتى به
لان برصه الايات وما سكتها ولا لا سكتها لم ترق ولم يصر شعرا واحدا في وجهه سيذكره الشارح **قوله** الحرف الذي هو هذا
البيان مما لا يفيد تعيين الروي لان بعض الحروف يجب تكراره وليس يروي قطعا كما يستفاد من البناء مع الخصوص بالروى تعيين
هذا من قبل كلام ابن جني في تحقيق الروي قال رحمه الله والحوط ما يقال في حرف الروي ان جميع حروف المعجم يكون روبا
والواو والياء الزوايد في اواخر الكلم عينية فيهما بناء الاصول بخلاف الجوا يا ويا واي وواو الخاسوا والافاني التا
والاظهار اذا حرك ما قبلها نحو طح وضره وكذا الهاء التي تبين بها الحركات اربعة واخره وفيه ومله وكذا التنوين الا ان
الكلمة للحرف كان اوله فخر نحو يايد وضره وغاق ويومئذ قوله اقل اليوم عانني والعنان وكذا الالف التي تبدل من هذه
النون كما انا قبل والعنان وكذا الهرة التي تبدلها قوس من الالف في الوقف نحو ريت جلا وهذه جلا ويبدل ان يضر بها وكذا
الالف والواو والياء اللواتي تلحق الغنائين ربايتها ومرتبي وبهذا خلاصه ما في البيت فانظر الى الحرف من فلان
يكن من الحروف المستثناة فهو الروي وان كان منها فانظر الى ما قبلها فانه لا بد ان يكون روبا ان لا يمكن ان يكونه بعد حرف
الروي اكثر من حرفين الاول هما الوصل مثاله انا انظر الى قول الشاعر وقام الاطواق خاوي المحرق فوجدنا الحرف الاخير
منه وهو القاف من غير الحروف المستثناة ففرقنا الروي ونظرنا الى قوله صلى القلب عن سلى واصرا طله وعري افراس الصاورة

رجونا آخر البيت من الحروف المشناه الا يرى انها هاء الاضمار مخزن ما قبلها فتجاوزنا الى ما قبلها فوجدنا من حروف
المستثناة في ثمانية الروى ونظرا الى قولهم في الدار توهها فاعنا وها من بعد ما شمل اليها وها فتوجدنا في الروى الاخر
من البيت من الحروف المستثناة فكشانا ما قبلها وهو الدال هو الروى والقصيدة واليه وهذه الطريقة اصح الطرق الى معرفة
الروى واجلاها واضمها ولاشئ في استخراج علم مقامها انتهى كلام ابن جوق لمختصا **قوله** فانه لو لم يعرف ان القافية مثل ما
لهم فيهم من هذا ان معرفة الروى قد لا يكتفى في بعض الصور بل لابد منها من معرفة القافية فان جرت معرفة الروى من غير
يكتفى في معرفة ان القافية حرام يجوز ان يتوهم انه مخترع **قوله** ومنه المشاكلة ثم ان كان بين ذلك الشئ والغير علاقة مجوزة للتحيز
من العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون المشاكلة موجبة لمزيد حسن كابين السبب وجرانها وان لم يكن كابين الطبع والخيال
فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة معصية للجاز في الجملة والافلا وجه للتعبير به عنه كذا قيل والتحقيق ان عدم القبة
علاقة باعتبار انها دليل المجاوزة في الخيال فهي العلاقة في الحقيقة والافلا لصاحبة في الذكر بعد الاستعمال والعلاقة
تصح الاستعمال فيكون قبله كذا في تصور البدائع فان قيل كان ينبغي ان يذكر المشاكلة في القسم الثاني لانها تتعلق باللفظ الجب
بانها انما صحت مع المطابقة والمقابلة لجانها ومن ثمها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة في قوله ثم ان الله لا
يسبق الالاية وفيه نظر لان صاحب الكشاف انما اطلق المقابلة على المشاكلة باعتبار معنى اللغوي الاصطلاحى وتفسيرها القاء
اللغوية لا يستدعى ايرادها ههنا ولا يخرج ان يقال انما ذكرت ههنا لان المحو فيها اول وبالذات جانب الحق ضرورة اعتبار المقابلة
قوله بلفظ غير لوقوعه في صحته او لوقوعه في صحته ضده على ما ذكره الشارح في شرح الكشاف في قوله بعضهم في جواب من قال انك
سبب الشهادة انها لم تصح عنى **قوله** حيث اطلق النفس على ذات الله ثم الظاهر ان مراده ان المعنى ولا اعلم ما في ذلك غير ان
الذات بالنفس لقوله ما في نفس وانت خير بان لا اعلم ما في ذلك وحقيقتهك ليس بكلام مرفق بل الوجه ان يقال انه غير
عن لا اعلم معلومك بلا اعلم ما في نفسك او وقع التعبير عن تعلم معلوم ما في نفسك كذا في شرحه للكشاف **قوله** فغير
عن الاصطناع بلفظ النفس اذ به الاصطناع المأمور به الخطاب بقوله امس والغيب الذي اعتبر من صوابه في التقدير
هو غير الاشعار واما النفس في قوله كاي نفس فلان فهو واقع في صحته النفس الاول تحقيا لا تقدير فليس هو موضع التنبيل
كلا التحق في تقدير **قوله** اى موقع المزاجية وذلك ان قراءة تراجم على لفظ الخطاب وتسد الفعل الى ما بين على المجوزة الا
في قوله ثم لقد قطع بينكم **قوله** جيل بين العير والنزوان اصل المثل ان حفر الخا الحناء طعنه ببيعة الاسدي في الحرب

خج في حواحق ملته امره وكان يكونها ثم بها رجل فقال ابيع الكفل فقلت نعم فاعطيت وما كلف من بيتك نقاشا
لا حتى يرجي ولا ميت يشراح منه وكان ذلك يسعة مخرفا انما الله ان قد ريت لافد منك ثم قال لها تاليف البيت
فناولته فاذهولت بك فقال ابياتنا انها اقم بالخير لو استطيع وقد جيل بين العير والنزوان **قوله** اصاحنا الى الوفا
لو فصل القواب رواية ورد اية اصاح بالتذكير لان ما قبله كان الشرايا علقت في جبينه وفي شجره الشرى وفي حده
القمر في شرح النبيان ان في قوله فلج في الهوى وقوله فلج بالهجر قلنا لان اللجاج من العاشق في العشق لا من العشوق في
العشوق في الهجر لا من الهجر في العشوق **قوله** اذا احتربت يوما الاحتراب الحرب والغير في الحزب ودماؤه الى الغرنا
المذكورة في البيت السابق **قوله** لفظا لمعنا قيل اذ به الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيين او اكثر والافلا
احدا بالافلا كايضا فيما سبق مثله **قوله** الذى لا تجماع شيئا مما يلايم المعنى القريب هذا المعنى بلايم البعيد وعدم جماعته
ايضا والمناصب للثاني الاطلاق كما في الاستعارة لكن قصدوا ههنا تقليل الاعتبار **قوله** عواجن على العرش اسوى فيه
جث لان العرش بلايم الاستقرار والجلوس بلايشبه **قوله** والقراءة من طول المدى حرفت او القزلة منصوب معطوف على
اسم كان في البيت السابق وهو قوله كان كانون اهدى من ملائكة **قوله** لشهر تموز النواح من الحلال او رفعه والجملة معطوفة
على الجملة السابقة قبل الكانون التور وقيل اسم من اسماء شهر رجب وهذا السبب والمدى الزمان **قوله** اعق الرشا
الرشا على فعل بالتحريك ولد الطيبة الذي قد تحرك ومشى وفي كونه معق قريبا للقرالة بحيث لا يتم غلط الزمى **قوله**
فلما اذ قرن القرالة طمور القرالة وقالوا لم يقل العرب القرالة الا للشمس والارادوا بانها قرال فالواظية ذكره
الضعفى في شرحه اللامية اورد في سياق شرح قوله وان علا في من وفي فلا يجيب اسو باخطا الشمس عن رجل
قوله كبت النقط اذ صدق الجدة البيت من قصيدة معاني الكوى من شخصك اليوم لطلال وفي النور معق من جيا
تخلل وقبل هذا البيت سيطبق رضى الذى لو طلبته لما زاد والدينا حظوظا وقيل **قوله** وبالحبال الخيلة الكبير
قوله والتحل للنبية من ضيق العطن العطن المناخ حول المورد وذلك التحل ان يقال المراد التعم الدنوية والنعم الاخرية
قوله وهوان براد بلفظ واحد معنيان المراد من المعق اعلم من الحقيقى والمجازى **قوله** في شبه النار قال في الاصحاح
الشجر والاصوب ما ذكره الشارح لان الايضاح للشجر **قوله** نار الغضا قبل ههنا انك **قوله** وهو ذكر متعللة
الضمير راجع الى اللغز والغزل لانهما معان نوع واحد من الخصال المعنوية **قوله** ومن رجمة جعل لكم الليل والنهار ثم فان قيل

قد تعين الضمير المحرور في التوكيد فيه للعود الى الليل فلا يكون الآية من قبيل اللف والنشر لما سبق من اشتراط عدم
التعيين فيه تلك التعيين المتفق فيما سبق انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الآية الكريمة انما هو بحسب المعنى لا
اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا تعيين لفظا اصلا **قوله** وهما نوع اخر من اللفظ لطيف
المسلك يحتمل برودان بحسب المعنى الذي ذكره معنى لطيف مسلك بحيث لا يهتدى اليه الا بكتاب بل اذا كان هذا النوع لطيف
مسلكه بالنسبة الى النوع الاول ثم اشار بجعل الآية الكريمة منه وباراد قول صاحب الكشاف وهذا نوع اخر من اللفظ
اللطيف المسلك الى ان هذا النوع يزاد لطفه ورفقه باقتضاء المقامات فان دفع بهذا التوجيه اعتراضنا
الحق **قوله** فغده من ايام اخر فان قلت اخر لانه اليوم واخر لا يجمع على فعل وانما يجمع عليه اخرى فارجحه
قلت لما كان اليوم مما لا يعقل الحرجى جرى الموت لكان التناهي بين ما لا يعقل وبين الافات مما يعقل لانهن فافترقا
العقل فكان اخر لغيره فجمع على اخر كما في الاقليد **قوله** الا لثواب الحداث الثواب على وزن الكتاب العلة كما قد سبق
الامور في فصل الحقايقها والحداث الصاد والظن في الامور كانه حدث بها **قوله** ويمكن التخصيص عنه لانه كان حاصل الاشكال
السايق هو انه ذكره معللا لا لعل له وعللة لا معلل لها وحاصل هذا الجواب ان ذكر المعلق الاول يهدي ليس بمقصود بالتعليل
وان عدم المعلق مع ذكر علته بمنوع غايته انه الكفى في المعلق بالذكر الضمني **قوله** وقد يقال ان قوله وتكملوا العدة الجواب
الكشف حيث قال قوله علم الامر بمرعاة العدة بمعنى الاداء والقضاء ثم لا يخفى ان هذا القول بيان ان لا معلل له وعلته
له وانما عدم المعلق الاخر مع وجود علته فباق بعد وعلل هذا التاويل بيقين في دفعه بما ذكره الشارح من الذكر الضمني
قوله ولتقابل ان يقول ان ذكر الاضافة مغر عن هذا الفيد فان قلت ذكر صاحب المفتاح في قوله اديان في ملح الا
ياكلون اذ اصحاب المرء غير الكبد فهذا طويل كحل القناة وهذا قصير كحل الوقت من قبيل التقسيم المشتمل على اضافة ما
لكل اليفر ابن التعيين فيه مع ان اديان مجمل لم يفصل حتى يتصور فيه التعيين قلت من حيث ان اصل اسم الاشياء ان
يقادفنا اشارة حسنة معتقة لما اراد به فان استبعد الحال على السامع لم يضر في قصد التعيين كما ذكره في شرح الشرح
للمفتاح **قوله** ولو سلم فسل جعلت هذا اشارة في فقه حيث لان المهتمر الظاهر من اضافة ما لكل الية على التعيين ان ايضا
الى كل منهما ما يرجع اليه ويكون من خواصه في نفس الامر وهذا يحصل على كل من التقديرين بل على احدهما وهو ان يعمل
هذا اشارة الى غير المحي وذلك الى الوقت ولو قلنا ان ذلك فاي فرق في احتمال التعيين بين البيت المذكور وبين الآية التي

جعلها فيما سبق من قبيل اللف والنشر المشتمل على عدم التعيين انتهى قوله ثم من حيث جعل اسم الليل والنهار لتسكتها
فيه ولتستوعب من فضله اللهم الا ان يقال لا يبين في الآية بحسب اللفظ لتعلق والتبني من فضله بغير ما يرجع اليه ضمير فيه
فلا في البيت فان اختلف اسم الاشياء فيه يدل على ان كل منهما اشارة الى امر واحد لا فرق على تقدير تسليم التام في
الاشياء ان يقال انما نقلته من شرح المفتاح من افاضل اسم الاشياء ان يقارن الاشياء الحسنة بهذا الاحياء
بجمل التعيين ولما ذكره البعض من ان التعيين المقصود يحصل من الخبر ولو سلم تساوي الاشياء في قدر عرفت انه
لا ينفذ لان المعبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد في اللف والنشر انما حقيقة تاتل
قوله الدهر مقدور كان سيف الدولة الهداني قد عير الروم كما هو علوة فالتفان سبي وقيل لم يفتح بلدهم وقيل بل
اخذا الروم عليه الذروب وظفروا باصحابه فقال الشيخ القصيدة او ان الدهر مقدور اليك حيث لم يفسرك فتح
بلدهم بالكتابة والتسيف منتظر كرتك عليهم فيشتبك منهم وارضهم لك موضع اقامة بالقبض والربيع **قوله** اي هو له
اشارة الى تقدير المضاق او الى الاشياء مجازي لانه لا يلزم ان يكون للزمان زمان اذ لو ابقى على ظاهره لزم ذلك لان
معنى اتيان اليوم وجوده فحقى يوم اتيان اليوم وجوده فيلزم ذلك **قوله** والظرف منصوب باختيار اذ لا يخفى ان النسب
اذا كان باذكاره يصح الظرفية باعتبار اذ من البيت ان المأمور به ليس الذكر في ذلك اليوم بل في الدنيا فالمراد بذكر ذلك اليوم
الذكر فيه فيكون اليوم مفعولا به والظرف الظرف عليه لكونه ظرفا على تقدير **قوله** وهذا في موقفه يمكن ان يقال في التلخيص
النفس عام لكونها تكثر في سياق النفي فالاستثناء في شأن المؤمن وقوله لا ينطقون في شأن الكافر **قوله** اي سموات اجرة
وارضها ويدل على قوله بوجه شديد الارض غير الارض والسموات وان اهل الارض لا يدلم من مظل وسفل وفيه نظر لا
تسبيد بما لا يعرف الذكر الخلق وجوده ودوامه ومنعونه فانما يعرف بما يدل على دوام الشراب والعباد فلا يجدى التسبيد
قوله لما قام بغير الشير جعل بكة يقال له اشر في كافر **قوله** وكذا الاستثناء الثاني معناه في فيه ان جعل العتاق خلعت
في الاشقياء والسعداء باعتبارين خلاص الظاهر من سياق الآية اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالثبوت والسعادة
واما اعتراض الفاضل الحاشي بقوله يرد عليه فيمكن ان يدفع بان المراد انهم لا يدخلون في الجنة من ذلك اليوم والمستثنى عنه
كونهم من ذلك اليوم في الجنة ثانيا وهذا لا ينافي كون اعتبار الخلق بعد دخول الجنة الا ان الكلام في تفسيره من ذلك اليوم
اذ لا يبيح ان يعتبر المبتدأ اول اليوم ولا يمكن تخصيص استثناء الفاسقين وبعدهم فضلا المؤمنين لا يدخلون من ذلك

اليوم بل بعد الحجاب فلما نزل **قوله** ما طلب حتى بالتمنا وما شاعى القنا جمع قناه وهو الترح وفي بعض النسخ بالفتح وهو
المناسب بالمشايخ قال الواحد على اربعة اقسام وبالمشايخ قومه والاسام وضع اللسان على الفم والافتق في الحرب وكما
ذلك من عادة العرب لئلا يفتقد العدو على انه غير شاب **قوله** كقولهم هيب لمن يشاء الآية الظاهر ان مفعول المشايخ هو
ان هيب انما فقط في الاول وان هيب في كونا فقط في الثاني فلا يستقيم ما ذكره الفاضل المحشي في العطف بالالفهم ان يقال
مفعوله بقرينة العطف باوان هيب انما فقط او ذكرنا اننا فقط او ذكرنا اننا فقط او ذكرنا اننا فقط او ذكرنا اننا فقط او ذكرنا
فقط او ذكرنا اننا فقط او ذكرنا اننا فقط او ذكرنا اننا فقط او ذكرنا اننا فقط او ذكرنا اننا فقط او ذكرنا اننا فقط او ذكرنا
الف رجل وهم في قسم الف ويقال في الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب والمبالغة التي ذكرت مأخوذة من
استعمال المبالغة لا نعم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة **قوله** سعه اشدا فجمع شدي وهو جانب الفم **قوله** بمستسلم الظاهر
انه حال من الجور وفيه ويجوز الابدال على ما ذهب اليه اخضر كافي في المسكين مرت **قوله** اذا لمعق للامتناع فيه بحث لان الامتناع
وان كان اسما لكه متضمن لوصف التبرية فلم لا يجوز امتناع المروي لانه على كمال الله نعم سبحانه في تربيته عليه السلام **قوله** اقل
لها اذا جئنا من جنات اي اضطربت وجئت اي خافت وفي الصحاح جاشت نفسي اي غشت فان اردت انها انقصدت
عن حزن او فرح قلت جنات مكانك اي الذي كانك تحمدي بالشجاعة او تستحي من اللام الدنيا بالقتل **قوله** وتبع
هروية كرهية اسم امرأة **قوله** وهذا استدراك لاي يكون خبر الكلام ما يوقع غاب لنا لغة على حسان بوجود مذكورة
في الشرح ومن جود الاستدراك انما قال يلحق والمقدمة بماض قليل وكان الواجب ان يقول يبرق ويخو الخفة الشجاعة
فان قلت تصحح الشارح في قول الشاعر على اروس الاقران خمس سحاب ان صيغة جمع القلة يستعار لجمع الكثرة
بالعكس وهذا يدفع استدراك النابعة على حسان باستعمال جمع القلة في موضعين قلت يكفي في الاستدراك ما هو ظاهر
صيغة جمع القلة من القصور في المبالغة **قوله** غير متناه فيه اي غير بالغ فيه الى النهاية **قوله** في طلق واحد الطلاق
العين الشو يطال عد الفرس طلقا او طلع عين اي شوطا او شوطين **قوله** فاخرق من قلم اخرق النازع في القوس اي
استوفى مداهما **قوله** وتبع الكرامة حيث لا قيل ليس هذا من باب المبالغة لان المراد من الكرامة التزويد ويمكن ان يرد
الرجل جارا وكلما توجه الى جهة وهو شايخ عند الاستخفاء والاحتجاب بالمرء وما قيل ان الكرامة هي النزول ليس في انما قيل
انما هو للقيام للمذهب وانت جدير بان في لفظه تبعه هو الذي يبعده لا غرق كاعلم من تقرير الشارح **قوله** وعليت

السط اشجار كما انما يشج الى اخره راجع الى البوق في البيت السابق وهو قوله سري برق المعرة بعد ومن فوات
وامر يصف الكلالا الوهن طائفة من الليل والمعرة معرة النعان وهي بالية بالاسم والقرينة موضع معين والرجل بالحاء
المهلة جمع رجل **قوله** عقدت سنا بكها جمع سنيك وهو ظرف الخاف والغير بكسر العين النعان كذا في ولا يفتح في العين
قوله ومنها ما اخرج خرج المذل والحلافة اهل خلاف الجدة وهو الكلام الذي لا يربطه الا المبالغة والخجك وليس منه
عرض صحيح والحلافة الشطارة يقال فلان خلع العذارى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق والتعاون ياخذ
من قول الولي عند التبري من المجنون خلعت عذاره ان جني لم يطاير ان جني عليه لم يطاير **قوله** وكذا اراد بذلك التبريد
قطعا قول الخليل صلوات الله عليه لما راى اقول القبر لا احب الا فاني اي القبر اقل وري ليس باقل القبر ليس يري **قوله**
فتكلم النعان من ذلك اي لم يبق في النكرة فتكلم اي غيره في الغيوب تنكر اي ساء خافه **قوله** ومن يجمع التبع المنزل
الذي يطلب في الكلاوة والنجمة بالضم طلب الكلاوة في موضع المراد منها طلب المعروف **قوله** اي الامانة اهون و
اسهل عليه من البدة لان المعدوم استفاد بالوجود الاول الذي كان قد اتصف به ملكة الانصاف بالوجود اسرع ثم
تلك الامونية باقيا س الى القدرة الحادثة التي تبادت مقدورا بما سقية اليها واما القدرة القدرية فجميع
مقدوراتها على السوية لا يتصور هناك تفاوت بالامونية واليرة الاشارة بقوله نعم وله المثل الاماني قال الزجاج
اي قوله هو اهون عليه وقد ضرب لكم مثلا فيما يصعب ويسهل وقيل الهاء في عليه الى الخلق وقيل اهون بمعنى حق
قوله لعدم تقرب فيه لغيره في بحث الا لا يلزم من مطابقة ما في الواقع عدم عدم التصرف فيه لجواز ان يشتهر على خلاف
الواقع فياذا تصرف محض والجواب ان اراد بالواقع وما في نفس الامر ما في الواقع محض نعم القوم ويدفع ما اورد في
الشراف فيما سياتي عن قريب **قوله** لم يحك نائفك السحاب لو قال لم يحك لفيك السحاب لكان اظهر فلما نزل **قوله**
وقد وجدنا قاريا في هذا المعنى فترجمه وقد صرح به في الايضاح والبيت الفارسي المشار اليه قوله الكرموري
عزم جردا خد من كسر يدي بوسيان او كسر **قوله** وفيه نظر لان المعنى من الكلام انما يجب عن ذلك بان الاستطاعة
المذكورة ليس صفة ثابتة بل هي صفة غير ممكنة الوقوع في الجور البيت مما ينطق بل وصفها بالقسبة الى الكواكب التي
حوطها الشبه الاستطاعة ليقال مراد الشاعر هذه الحالة الشعبية بالاستطاعة لا حقيقة الاستطاعة لانا نقول انهم
لا مراد الاستطاعة الحقيقية بالادعاء كما هو من ذلك في قوله واذا المنيعة استيت اظفارها البيت يكون من عتسا

الكلام وهو ما يستوعق قوله في شغف الرطب وهو النبل المرتفع من الارض شغف
ان كانت على صيغة المبني للمفعول فهو الشغف بمعنى الضم وان كانت على صيغة المبني للفاعل فالظاهرة من الشغاف
بمعناها المتعارف والتسيم يطلق على نفس الرطب ويطلق على هبوبها لانه مصدر في الاصل وهو الراد هبنا والزم جمع
وهو الشهاب الابيض والضمير في خلاصه للرطب والشهاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراق في البيت الاول بقرينة الوصف
بالجمع **قوله** يعني ساق الرطب بيان لحاصل المعنى لا بيان للغة كانه شارب الايضاح **قوله** طل ان طال عليها الامم
رسم الدار والامم الزمان كاسبق والدهوس والخلد والعلم العلامة والتضاد بالتحريك الحجازة بوضع بعضها فوق بعض
والتضاد بين شاع البيت المنصور بعضه فوق بعض والتسريع الذي يفسد عليه المشاع **قوله** اراد حبيب نفسه قبل ومن
الكطائف على هذا التقدير ان اسم ابى تمام حبيب **قوله** الا ان صدر البيت الغرابة بالترى المجدبة بعد العين المهملة الضم
والساقعة الارض القفر التي لا شيء بها **قوله** ومنه التفرع بالعين المهملة وهو في اللغة جعل الشيء فرعا غيره وقدره
بالعين المهملة وهو الاقاصير والصب فوجه تسميته هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو ان الشكلم قد فرغ الحكم اى
من المتعلق الاول الى الثاني **قوله** وهو حجة ان عن نحو قولنا علم زيد ركب وابوه راجل الى الظاهر ان هو راجع الى قوله
على وجه شعره في الوجه ان يجتزأ بما ذكره من نحو قولنا علم زيد ركب وابوه ركب كواقع في التوضيح المحقق لان اعتبار
اتحاد الحكم المثلث للمتعلقين بوجه المثال الذي ذكره فان الحكم المثلث لاحد المتعلقين الركوب والآخر الراجلة
قوله احللكم للقيام كعمل البيت الشام يقع السين الموصوفى كادماكم زائدة لا يمنع الجاء من الكا في قوله فبها
رحمة من الله لثلم اي فبرحة فيكون الدماء ههنا مجرورا بالكاف وما بعده اعني شقي من الكلب في موضع نصب الحال
يجوز ان يكون مفعولا على الابتداء وما بعده خبره **قوله** ولا دواء لا يخفى من شرب دم الملك اى انفع واكثر فائدة
يجمع فيه الدواء اي دواء قبل بشرط الاصبع من جلد البشري فيؤخذ قطره على قشرة ويطلع بها المعوض فيجذب
بازن الله ثم **قوله** واساة كالم اساة جمع اس من الاسابيق والقصر وهو المداواة والعلاج والكلام جراحة والجمع كقولهم
فقد فرغ على وصفهم بشفاء احلامهم او اوردوا بالتفريق التعقيب الصوري والاشعار بالتيقن في الذكر كما ينبغي في قوله
لان شفاء الدماء من الكلب تنفع في الواقع على شفاء احلامهم لتمام الحمل لا لا تنفع بينهما في نفس الامر اصله ان
كان التشبيه في قوله كادماكم يدل على ان امر التعقيب على عكس ما ذكره الشارح اذا تشبه بداءا تشبهه فاعلم

الى اعتبار القلب على ان الكاف في مثله ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد كما قيل في قوله ثم واذكروه كاهدا كره والله اعلم
قوله على الاعم على الغلب والا فقد يكون كونه بحث لان هذا الكلام يدل على ان الاعبة تخصص المذبح والدم ههنا
ليس كذلك والا فلا وجه لجعل تأكيد الدم بما يشبه المذبح فاما آخر من المعنى وانما المذبح في تأكيد المذبح ليس هو
انما هو في تأكيد الدم ان لا يحل حظ الخصوص في ايض اللحم الا ان يعبر في الثاني الخصوص ويعبر ههنا عموم لكن لا يقتضون
ما اعتبر في الثاني فقط وانما ذلك جعل انهم ما ذكره الشارح صحيح في المفتح لان الشكالي لم يذكر القسم الثاني **قوله** وهو بيان
يريد ان اشهر من بيان ولا فقد ذكر ان قد قسم آخر في ضرب البيع مثل اليسر زيد جاهل التعريف الا انه اعلم بالخوض
مثل زيد عالم الفنون الا انه متبحر في البيع **قوله** حتى يلج الجبل في سم الحياط اى حتى يدخل ما هو مثل في عظم الجرم وهو البعير
فيما هو مثل في صيق المسلك وهو ثقبه البرة **قوله** من نفع خلالة وتأخذ للقلوب الحلافة الحذيفة بالان والتأخذ
من الاخذ بالضم وهو قيمة كالشعر **قوله** ان يثب لشيء صفة مدح لا ينبغي ان يقيد بعدم العموم حتى يصح عدم المبالغة من جهة
الاولى والا فتقول لفلان جميع الاخلاق الكاملة الا انه مشاه في الجوفية بالغبان والعجب ان القسم عقد في الايضاح قول
الشاعر حتى قلت اخلا فغير انه جوار فيما بقي من الما بالبقية المبالغة الاولى في القسم الا ان يريد بالاثبات الحق وهو
وفيه ما فيه **قوله** ويبدى معنى غير الالة الا يقع مفعولا لا مجرورا بل منصوبا ولا استثناء متصلا وانما يستغنى بدق
الانقطاع وكون بيد في الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى لجل وانشد ابو عبيدة على عبيد بهذا
المعنى قوله عمدا فعلت ذلك بيدي في اخاف ان هلك ان ترى قوله ترى من الرطب وهو الصوت **قوله** فحتمل ان يكون من
الضرب الاول وان يكون من الضرب الثاني قال الفاضل الحنفي الظاهر ان من الضرب الاول فان قدر دخول اللام في اللغو فقد
اعتبر حجتا تأكيد والاقام بغير الاجتهاد واحدة وهذا الكلام يصحح يدل على ان الالة من الضرب الاول على التقديرين وفيه
بحث لا يخفى في تعريف الضرب الاول بتقدير الدخول فكيف يكون الالة منه على التقدير الثاني وليس فيه تقدير الدخول
قطعا والحق ان كونها من الضرب الثاني لا يخلو عن تكلف لانه اعتبار في الاثبات والاثبات فيها اللهم الا ان يعتبر الاثبات
الضمي ونحوه بين الضربين بتقدير الدخول في الاول وعدمه في الثاني لكن الكافي المسموع لم يقدر متصلا عن
ذكر عدم تقدير الدخول في تعريف الضرب الثاني فتأمل **قوله** واهل الجنة اغنياء عن ذلك اى عن الدعاء بالآخرة للقطع بحصول
هم عند الله الكريم وان لم يكونوا اغنياء عن مطلق الدعاء اذ هم يستوجبون فيها زيادة الدرجات والمراتب ولا شك انهم

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

قلت هو من البدع من جهة من علم البلاغة من جهة أخرى كما بيناه على في المقدمة **قوله** إياهم الخاوية على أذنك من طاعتك
الكاف في ذلك والعامل معنى الفعل كأنه قيل البطارق الخ الخالكون من **قوله** وسوق أخال الذي أخال بك الهبة على لغة
من يكسر في المضارع أي أطلق قال الجوهري المرفوع من الفتح والفتح لغزيق لمجد خاصة وهو القياس **قوله** وهو يرجع التسليم
أويكشف المعنى الخ وفي بعض النسخ أويذكر في الكاء يرجع من التسليم والتسليم فغولوه وذلك لأن في وهي الضمات التي تفتح ويوضع عليها
الفتحة فاعله **قوله** وكان تعرض في قوله تعالى وإنا أوأناكم لعلى صدى وفي صلال بين قال في الأضاح وفي هذا اللفظ على
هذا الابهام فائدة وهي أنه يبيّن المشركين على القول في حال انقسامهم وحال التوهم والمؤمنين إذا فكروا فيهم فاعلم عليه من
أخبار أن بعضهم على بعض وسبق ذلك لهم وأما قوله وقطع الإرحام وإنباء الفرج المرام وقيل النفوس التي حرم الله تعالى إحياء
الحرم التي قد هب العنول وعمر ارتكاب الفواحش وفكروا فيها النبي ثم والمؤمنون عليه من صلة الإرحام وإحياء الأرواح بالامر
بالمعروف والنهي عن المنكر وإطعام المساكين وبر الوالدین والمواظبة على عبادة الله نعم علوا أن النبي ثم والسلمين على الحديث
أنهم على الصلال تبعهم ذلك على الإسلام وهذه فائدة عظيمة **قوله** كقوله قلت أفقلت ثم من هذا الباب قول ابن زيد في المعز
من إنبات يجالب بها رجلا وروع بعض القضاة ما لا فائدة في القاض منبأه أن قال قد ضاعت فيصدق أنها ضاعت
ولكن إنك يعني لوتى أوال قد دعت فيصدق أنها دعت ولكن منه أحسن موقع وما البق بما هذا القاضي قول
من قال ولما أن قولت القضاء باوقاض الحرم من كينك فيصا زجت بغير سكن وإن لا رجوا الذي يستكين فيه وما قيل
في القضاء قضاء زماننا صاروا الصوصا عموما في القضاء بالخصوصا برول نعم أموال الشاي كأنهم نلوا فيها صوصا
وحققناهم لوصا نحونا أسأوا من خواتمنا النصوصا **قوله** من غير تكلف في البك في والمراد من التكلف في البك أن
يقع الفصل بين الأسفار بلفظ غير زال على كقولك رايت زيد الفاضل ابن عمرو بن بكر والقدر النزول والإسجام من الشجر
المطر والبدع أي سأل قوله وتضعفت حاطم أي انصفت **قوله** أو في حجر الوزن نحو ضرب وقيل فإن قلت الشايرة بينهما ليس
في حجر الوزن بل في عدد الحروف في قل الحصر المستفاد من لفظ محرر ضافي بالنسبة إلى الشايرة المشفوية بها فلا محذور **قوله**
وليد يعقوب الشاعرة الآية ألف واللام زائدة لا يعبر ولا كذلك الميم فساقتا **قوله** وزى زمام ثم الواو بمعنى ربت
وأنشأ الوقاء إلى الغنة مجاز **قوله** وكقول أبي العلاء مطايا الخ من قصيدة مطلعها حجة كرى في فناء وتبع لوبعك الأضنى
حجة أربع كرى لعل ملوك الغر وهو عرب جسر وتبع ملك اليمن وكان تبع الأول ملكا صالحا والأربع جمع تبع وهو ملوك

والخطاب في رتبة الجدية وحاصل المعنى ان منزلة الملك عندى بعض اصحاب الملوك ولا يرضى بالاعتبار
المجرب من رتبة اربع والمطوالة والمنازل المتنازلة الجدية وضمير عنها المطايع على الالتفات من
الخطاب الى الغيبة او المنازل والوجد على الوجهين بمعنى القوة بقا لا يجد بعد ضعف اى قوتها وانما منازل الطريق
الوجد بمعنى الخزن وحاصل المعنى يظهر من كلام الفاضل المحقق ويحتمل ان يكون المعنى ان هذه المنازل مدت وجد المطايع
معجزة لم يجرى معها كات الحوادث زالت عنها فلم تغيرها ولكن المعنى الذى زك عنها ليس بمنقطع عن اى ان الحوادث اذا
تصديق **قوله** ولا تله عن تذكر ذنبك وابلكه البيت من قصيدة مطلعها لعمر بن ابي ربيعة المعنى لا تله عن تذكر
الشئ وتوى به من رتبة من رافق الله بالمال راضيا بما اقتضى من اجرة وثوابه والابواب صرف الزمان فانه لم يخلد الاقل
يقول وتابره وبعد البيت المذكور في الشرح وان قصارى سكر الحى حفرة سينظرها مستر لا عن قبابه فوالله اعلم
سواء سوه فعله والى التالى قبل اخلاق باب لعمر بن ابي ربيعة المعنى ان المنازل والمثرى صاحب المال الكثير والذى
التراب وتوى به اى قامه والمخيل للسد بمنزلة الظفر للانسان ويقول معنى هلك والكتاب اعظم الانسان ورافا
كلمة تعجب وتلا فى الامر تداركه بريد به التوبة قبل ان يغلق باب التلاقى بغير القدرة عليه **قوله** كقولهم البدعة من الشر
الشرك يفتح الراء للمثلة خباله الصايد **قوله** او زائدة على مذهب الاخفش حيث جوز زيادة من فى اثبات خلافه
قوله من عساه ضرب بالسيف وقيل من العصبان اى عاصده لاعدائهم خاصته لاصدا فاتهم **قوله** كلفنى نصر ونكر الح
او رتبة امثلة بنسبها على الحرف المتعلق بها اساقى الاول او فى الوسط او فى الآخر **قوله** وهو ثلثة لان الحرف الحى
لا شك ان لفظ هو فى كلامهم راجع الى الحرف الذى في قوله ثم الحرفان والتذكير باعتبار اللفظ وظاهر كلام الشاعر
على انه راجع الى المضارع ولا يخفى فساد المعنى **قوله** لان يقال ان راد الشارح بيان حاصل المعنى وان اختلف مرجع
البيان والمبين فليست امثلة **قوله** بلنى وبين كفى الكى البيت والدمى الشديد الظلمة من رس بدس بالضم والكسر والى
اللائق لا يثبت فيه اثر هندی **قوله** لان في عدم تغارب الفاء والميم الشفويين نظر قد يجاب عنه بان المراد من تغارب
هنا اقصر المسافة بين الحرفين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجي الفاء والميم تغارب بهذا المعنى لان الميم من ظاه
الشفويين والفاء من باطن الشفة الشفوي اطراف الاسنان وانت خبير بان هذا الجواب يدل على عدم تغارب مخرجيها الا على
طريق المسافة بينهما فليست امثلة **قوله** اقل خبا اى خبا **قوله** وكقولهم عزك عزك قبل هذه الكلمات مما كتبه على كرام الله

وجهه الى مخالفة وكتب معوية اخذ في جوابه على ما قد ادى على قدر من قصائد الذى في مخالفة وعلى لغة في فعل **قوله**
كقولهم في سحرى يعزى في كل من الاشياء تعجيب فان في سحرى ثلث شات بعد الميم ولا فى يعزى وان كانت منفصلة
فيه وفي المستفردة خمس شات بعد حرف التعريف والميم وكذا فى المسح تعجبه والمستفردة مدونة بعد اد بنها المستفرد
بالله من التلقاء العباسية وفي استفتح خمس شات بعد الالف كفى ايش تعجبه والفت تعجبه فكل من الثلثة الأخيرة
تعجيب الآخر **قوله** انما قلتم اى تناقلتم وقوى به وضمير معنى الليل فعلى اى المعنى ملغى الى القيا وشبهها واهم شاق
التفر وشاع وقيل ملغى الى الاقامة بامر منكم ودياركم **قوله** وهو ان اذا ما قلبا الالف فى قلبا الاشياء وقطعت من التوبة
وقيل وقامه وان هرون اذا قلبا يجعل اللجينة شيئا عجبا **قوله** ان الاصل اية حشر المصراع الثانى وقد تجاب باقده لو كان حشر
المصراع الاول صدارة بالنسبة اليه لكان حشر المصراع الثانى صدارة بالنسبة اليه فتأمل **قوله** كقولهم سريع الى ابن العم
ثم وبعد حريص على الدنيا مضيع للدينه وليس لما في بيته يضيع **قوله** اقول صاحب العيس لى العيس بك العين والشرين
المهمله الاول الذى يخالط بها ضاهاش من الشقرة واحداها عيسى الانى عيسى وهوى بالفتح وهوى هو اى معنى خذروا
المثبقة والضمير موضعان والمجاورة المماثلة **قوله** هو الحقة وقلة العقل هذا على تقدير ان يكون سخاها يفتح السين المحلة
فيكون ضاعا على القيسر وقدير ويكسر السين المعجمة بمعنى المشافهة فيكون ضاعا على الصدر اى لا يترشح امة او على الحاء
قوله اى يغتاز او تار المزامير قبل المراد بالثانى الثانى يقال له بالفارسية در سقى وهو جوب **قوله** المثلثة تارة سلمهم **قوله** ومن
القصيدة **قوله** باقوه قد طال مقامى بكم من رفيع الرواح **قوله** توى فى الثرى توى اى اقام والغزاة اى بمعنى التوى والثانى
بمعنى الكثير والثانى العظا **قوله** وتوى كبرى فلاح على جرحى العنان اى ظهر الشيد بلوم على جرحى العنان الى موضع فيه
التهوى بعد الله **قوله** ومضطلع بخصيص المعاني المضطلع بالشئ القوى عليه التاهض به مقتضى من الضلعة وهي القوة وشدة الضلعة
ويقال مطلق هذا الامر بمعنى مضطلع به لكن الاطلاع من العلون قولهم طلعت النيرة اى علوتها اى هو حال الذى لا امر بالذلة ولعل
للمعربى قصد تقدير القصد فذلك استعماله الى تخصيص المعاني اقضاه العاطيا وتحسين عبارتها وتخلص العلق كالامير
بعد البيت المذكور وكمن قارى فيها وقا وصر بالجئون وبالحضان ضمير فيها راجع الى البصرة وقا اى عظم الضيفان واضر
الاول المجنون لكثرة قراءته بالليل واضر الثانى بالحقان لانه اعظم ما فيها واصلها خالية **قوله** غزوه لعمركم انكم لا ترجون الله
وقا اى لا ترجون الله لانكم لا تعلمون انكم لا تكونون على حال تاملون تعظيم الله نعم اياكم ودار التواب وتنبأ

انتم منه الجار والمجور فترى بفتح الدال على انه صدر او لم يدر ان اى وقت يورع والسمع بكسر الميم الاولى والوزن و
المدح بكسر الميم الاولى اي بفتح العين **قوله** وقابله اي ردت جماعة قايلة وسمطين خال من ضمير ساقط والتمط
الحمل نارام في الحرز والاد هو سلك شافها اي ملاها قبل قول الزحني افضل لان فيه صنعة المراجعة وهو السؤال و
الحوار كقوله قال لي يوما سليمان وبعض القول اشنع قال صف عندي علينا ابني وارفع قلت ان اقل ما فيكما بالحق
تخرج قال كلما قلت هذا قال قل لي فقلت اسقم قال صفة قلت يعطى قال صنف قلت يمنع واجب بان كون المراجعة من الخفائض
البدعية تخل نزاع وان لم يذكرها المصنف ولو سلم في انما يعتبر في السؤال المذكور والجواب المقدر **قوله** يقيم الظن اي
انما يقيم الظن واراد بالظن محله وهو القلب والاماني جمع امينة والقلق الانطراب والجذوى العطاء **قوله** وقول ان
وان علك في العاد ليد في وفاء الدوام اتد من جوانبها تحيك اي انا تحيك **قوله** في المجلس الفاضل اي المتلى **قوله** رجب الباع
الرجب الواسع والباع قد ركب الديدن **قوله** مدح جعفر اي الفاية التي بلغ اليها جعفر **قوله** وقول ان تمام بعدة ليد
فيه بحث لان بيتي في تمام يشمل على الاستفاضة والكناية والاستفاضة التخييلة حيث شبه الصبر باللباس والبيت لبيتا
من لوازم المشبه باعق الميموسية وبين قيمة الجازع جازعا وتلك يستلزم كون الجزع محمدا والصبر مذبذبا فذكر الالزام
يستقل الى ملزوم البيت الاول لا يشمل على هذه اللطائف فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الاول **قوله** ولان يكون
احد البين نسبنا قال نسب الشاعر بالمراد ينسب بالكسر نسبنا اي يشبها **قوله** الى المعنى المختلس يقال خلت الشئ وانقل
اي استلست **قوله** سلبوا على صيغة الجمل **قوله** وهذا يسلمهم وغيرهم وقع بعده في بعض النسخ روي انه لما بلغ مرثون كذبة
افضل الفضل البركي وقرط احسانة وزمانه غار عليه غرة افقت بد الى التفكير والامر بها دون حجة فكذب اليه ابو واس هذه
الاميات قولنا يجر من امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشرات على ما بان من فكه فلت مثل الفضل بالواحد ليس الله
بمفكر البيت فامهرون باطلا قد خلفت عليه الاحتفال الاجتماع والحاشد الجامع **قوله** واذا جعلتها للعطف رجعت
الحال لما في العطف من اتمام تجوز عدم محض مع حجة الملازمة فيه **قوله** ونعت متعانا من بدياء احلى خبره وجرده
اي اعطاء مفعول مضاف بمائل **قوله** وقد ظلت عقبان اعلامه صفي العقبان الزاوية وهو العلم العظيم شبه بالعقبان
من الطير لصفحه كذا في الصحاح وقال الخليلي المار بعقبان الاعلام هو الصور المعمولة من الذهب وغيره على رؤس الاعلام
العقبان الثاني جمع عقاب الطير وهو الطائر المعروف الذي يضرب الاربع **قوله** موقع القريسة في العرب بالقرية

مرثون

والجوز

والجوز الطعام **قوله** فلم يدر شي ان يمكن ان يقال ان قوله حق كانها من الجبل المام بمعنى **قوله** اي غير فانها انما ينظر كونها
من الجبل اذا كانت قريبة محسنة بهم **قوله** كما يحكى عن ابن زياد في زيادة اسم امرأة والتمل طاعة فدا الوجه كافر والاعتزاز التحرك
والهزل السيف المطيع من جلد الهند والحطبة اسم شاعر يسمى به لقصره وقيل الذئابة **قوله** فاستغنى في اعني يقال اغنى
من الخرج معك اي دعني عنه واستعفاء من الخرج معك سألوه الاعفاء قوله فكاره قال لا يستعان لك السيف الا نظام او
ابن نظام الى اخر القصة وذلك لان ذلك السيف لم يمكن خادما صالحا للضرب كان ضرب المقبول به تعذبا له وزيارة اياه
له فكان الضرب بمثابة ظلم على المقبول يقال بناء السيف اذ لم يعمل في الضرب والرجع الحرف والرفق الحيرة والصدمة
والصمامة السيف الصارم لا ينفق واعاد السيف جعله في عندي اي غلظه وان في ان ليدان زائدة هنا اي مال الى الجمل
والفتور كما عرفت فيما سبق وكنا بمعنى ذلك امر اعدام جبر لقها بده الاخلل تعيها بانها تخرج عليها الرجال والمغار جمع مغر على
القياس او جمع غمر على خلافه كما حسن جمع حسن وهما ما يلزمه اداوه كدين مثله وكذا الفرات وفيه زيادة مدح ثم ان وقت
حمل المغارم وقت الاحتياج فاذا كان حالهم وقت الاحتياج هكذا فاطناك بما في غيره كذا قيل وهذا النامية انهم لانك محبا
وطبه السيف طرفه وشا ط القيمة وهي العوزة التي تعلق على الانسان وكل اسم قبيلة وادام اسم رجل **قوله** واغرب اي اتي
بشي غريب يدعي **قوله** ان كنت ازمنت في قيل ازمنت تعدي بنفسه يقال ازمنت الامر ولا يقال ازمنت على الامر بخلاف
الفرم فانه تعدي على قيل تعدي بنفسه ويعلى كجمعة واجمعت عليه والاول مذهب السكاكي والثاني مذهب القزويني وما في
غير ما جزم زائدة قوله وهي خالدة الخادعة **قوله** اذا ضاقت صدرى اي المشبه في البيت الكون من شعر العرب **قوله** تمثلت سالما
ما عصبه الشهرة فذكره في الصحاح هو في نكته من العبد اي عذ صارت الالف ناء لكثرة ما قبلها والنون والتشديد للثبات
الصحو خلاف التكبر واسمه الطريقة والحمل الاق بشي جميل **قوله** كانه مطاوعة الاخفش جمع احشنة وهو الحقد او ما استهملها
اي صار الى التمثل وهو الارض اللينة والدخول فيها كناية عن الوصول الى العيس الناعم **قوله** وقامه لكن لمجد وملا منه
وبعد كان لم يكن فيها وسطا ولم يكن بشي في ال عمران **قوله** قد قلت لما اطلقت الوجوات جمع وجرة وهي الرقع من العبد
والشقيق وراحم والفضى بالجنة نظري والمراد حد الحديث ووجه ابن مفعول الملق والامين وراحم كذا في الايضاح
بحال الشاش والمراد به الشعر الزايت على وجهه والطرة في عذاره والتداء وعذار الرجل شعره الزايت في موضع العذار وادار
الساري بالتص على اربعة بعدد الالة سكة للضرورة وتفرق امر من يفرق اصدقه تفنن قلت النون الحظيفة والثا

قوله كتاما اسر بوس تكابره اراد بالاس الزمان القريب لاحقيقة والبوس الشدة والكابره المقاساة وقد عاين
الحيث الذي يقع فيها حالة الوضع **قوله** المجرعوا لنا العوان جمع عاليه المجرع وهو ما علم منه في التثنية والتثنية الجمع
قوله اقول المجرع الى قوله هو ابن حنبل وبنو حنبل واشتهر وطالع الثنايا اي كان لصعاب الامور وهذا كله تكلم والبيان
جمع ثمة وهي طريق العقبة **قوله** التي بالذي استقرت اثني اعطى والباقي بالذي للبلد اي بدل الذي استقرت والمجرع المجرع
وضمير شاهد وارجع الى الاستقرا من المدلول عليه باستقرت والى الذي في الذي وقوله عت اي خضعت والى جملته معقولة
بين اسم ان يخرجها **قوله** وابق المشبهات اراد بالمشبهات بسكون الشين المحجمة وكسر الباء الموحدة المشبه لا يعرف جملها
وعرتهما **قوله** كقول بعض المغاربة جمع مغربي والثاني الجمع عوض عن ثمة النسبة **قوله** على اصاغره متعلق بالتوم والضمير للمجرع
عايد الى الانسان والاصاغرة لا في التلبس والمرايا صاغره الذين يكونون تحت يده محتاجين اليه ومن زعم ان قوله على
اصاغره حال لما يحظر على صديق ما يحظر قلبه من جنس التوم كناية على اصاغره التوم فقد ترك شططا **قوله** حلقنا باخر
وقد حرم الهوى لحرمة الهوى قلوبنا الى جملها ذابرة حول الحيث وطيور القلوب ما يحتاج فيها من الخواطر والوقع بالفتنة
جمع واقع كونه جمع راء اي والحال ان تلك الطيور ساكنة من الخواطر والمراد بالشمس الاول الشمس الحقيقي ادعاء والتزام الذي
واصله الصوق الانف بالتزام وهو التراب وذلة الليل لمجي الشمس والحد والهوى والصنع اللون والمراد بانظروا الشمس
المجرع حفا الكواكب والاحاد جمع حلم بالضم وهو ما يراه النائم في منامه **قوله** والشارعطف على الرضا او معطوف على قوله
كاذبه في الخصر فيكون ارق خبرا لها **قوله** وعمر وهو حساس بن قرة فيه سهولان عمر وهو عمر بن الخطاب وحساس
موحساس بن قرة فليس احدهما الآخر وقد ذكر في شرح مجمع الامثال ان حاسا ركب فرسه واخذ به وبعثه عمر بن الخطاب فلم
يدركه حتى طعن كلبا فذبحه ثم وقف عليه فقال باجساس اغتق بشرة ماله فقال حساس تركت المادوراك وانصرف ففتنة
عمر فقال باعمر واغتنق بشرة ماله فنزل عمر اليه واجهر عليه وهذا صريح فيما قلته **قوله** وعمران البسوس هو البسوس اسم
المرأة وهي بسوس بنت سعد التميمي وكل اسم شخص العاليه ما فرق فجد الى امرض قهاسه والى ما وراء مكة هي الحجاز
التي اعالى ويقال ايض على غير قياس والمصاهرة الى قوم التزوج فهم والاصهار اهل بيت المرأة فانكها الى امرضها
نكح اي يسيل **قوله** فصاحت البسوس واذا لاه واعبر بنباه **قوله** النساء يقول لعمري لو اصبحت في دار غربة تقي عينيها الذي
بعد على شاتي والعمر قتل الابل الغل ذكرا لابل هذا الى اسكني من هذا بهذا والفرقة الغفلة فاجهت على عينيها الغل

اي سرعت قتله شيب الشراي علوق وغلب وبكر قيلتان **قوله** كافي ساور تنقي الماورة الموائيد والقنيل الحية الر
الرقش جمع رقشا وهي الحية التي فيها نقط سوط ويصير نافع اي بالغ **قوله** انا لبا الماورة الماورة الماورة الماورة الماورة
وغير قبيلة ولهذا انت الضمير الغالب اليها والبعيد الشقي اي قدر والضبا بانصب على التميز **قوله** نكش اي نكش اي تصوت من الكس
وهو صوت الافاعي من جلده لاسن فترتين يصيح ويرى من يرى القلم ختمه **قوله** نرفع وجال اليرغ للذواب ونساء الاعراب وكذا
اليرقوع وجلال جمع جلال كلفي لهم اي دعيني واتركي والهم الحزن ناصب اي ذي نصب والنصب النصب ويوصف الهم بالتعجب
اقول والتعجب لصاحب الهم بل انما سيداي كابداه والوهو الكوكب في السنين كناية عن طول الليل **قوله** فارق من فارقت
غير مدغم مطلع قصيدة مدح بها كافور الاخشيدي الذي اوصى به من فارق سبق الدولة وقصده فالمراد بالمفارق سبق الدولة
المدغم المقص كافور **قوله** فوادنا يسلمه المرام اي نأى فوادنا فاده والمرام المرام كناية عن قصر العمر
قوله وفي الغزل في معارضة النساء مخادعتهن ومراودتهن وفي المثل الغزل من امرى القيس الاسم الغزل وقيل الغزل مدح
الاعضاء الظاهرة والمدح مدح الامور الباطنة **قوله** ويجب ان يجنب في المدح ما يتطير به ورواية الابن المعظم بالله
قصره بميدان بغداد وجلس فيه انشد استحق الموصلي ياد اغني رب البلى وحاك باليت شعري الذي ابدل في نظير المعظم
امر به **قوله** وكقول ابن الفرج الساوي لم وما بعده البيت المذكور فلا يبرح كرم حسن ابتساي فتعوى صبحك والفعل بك
يفخر الدولة اعبر واقفا اخذت الملك منه بسيف هلاك وقد كان استظال على البرايا ونظم جمعهم في سلك ملك فلو شمس
الضبي حاربه يوما قال فاصعدوا دنك ولورهم الخمر انت وصناه تاني ان يقول ضيفت عنك فامسى بعد ما فرغ البرايا
اسير القبر في ضيق وضنك انك لو غادروا الى الدنيا تسير بل ثوب فك يقال رعت قوي اي علوتهم بالشر او بالجمال
والضنك الضيق **قوله** السيف اصدق ابنا من الكتب المراد بالكتب كتب النجوم وحد السيف جانب الذي يباشر الضرب يسير
والحد الثاني بمعنى الحاجز وقوله بعض الصفايح مبتداء خبره جملة من موطون والصفايح جمع صفيحة وهي السيف العريض
المراد سور الصفايح كتب النجوم وباللعب والرتب والشك قول النجاشي ان عمورية لا يفتح **قوله** فممن غله شكاه عظم العري
لوك الشكاه امر يشك منه وبعد البيت المذكور ولكنهم اهل الحفاظ والندى فهم للمات الزمان خصوم فان بات منها فيهم
علمه فممن اخرج منهم وكلهم الحفاظ جمع الحفظة وهي الغصن والحجيرة وميلان الزمان مصاير والوعك منب الحمى **قوله** يودعهم
والعينين البين الفراق والقيق القيقس والجمع فبالق **قوله** وهم الذين اودوا الجاهلية والاسلام الشعر اربعة طبقات الجاهلية

كامي القيس وزهير وطرفة والمخضرون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان وليد والمتقدمون من اهل الاسلام
 كالفزوقي وجبري وزي الرية وهو لا يكلم يستشهدون بكلامهم والمحدثون من اهل الاسلام الذين نشأوا في الاسلام الاول
 من المسلمين كالجري واليبي ولا استشهدوا بكلامهم الا ان يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الحل وان صدق
 صاحب الكتاب في انتفاء تفسير قوله ثم كلفا ابناء علم مشايقه واذا اظلم عليهم قاموا لان يضيء الرواية على الوثوق واليقين
 والمبنى القول على الذاتية والاحاطة والاتفاق في الاول ستلزم الاتفاق في الثاني والقول بان ما يقوله بمنزلة نقل الخبر
 بالمعقول ليس بسديد بل هو يعمل الراوي اشبه وهو لا يوجب السماع قوله كقول الله في الشيب ثم قد يقال لا ينبغي
 كون هذا من الاقتضاب لان اول كلامه بدم الشيب يحتمل ان يكون ابو سعيد متبعا فيكون مناسبا لاول الكلام وانما
 على المقام بان كلامه يدل على ان اتمام من المخضرين مع انهم يدرك الجاهلية واجيب بان مراده ان الاقتضاب من جهة
 والمخضرين وهذا لا ينافي ان يسلكه الاسانيتون ويتبعونهم في ذلك ولذا اوردت في تمام كقولها بقيت بقاء الله
 ثم ومثله في الفارسي طول وعرض حواسم ابن عامر وامصلى تامه شكستم خامه واوعلم ان المقام لم يتعرض لذكر حسن الملا
 وهو انما لما استحسن غاية في الكلام البليغ وفروء بان يخرج المتكلم الى عرضه بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة
 اليه كقوله اياك نعبد واياك نستعين فانه قد تم الوسيلة التي هي العبادة على المط الذي هو الاستقامة لانه اسرع الى الله
 به كما يفعل ذلك عند الحضور الى الملوك والكنار **قوله** لانك اذا نظرت فوائح السور بينا انه انك اذا نظرت الى فوائح السور
 حملها ومعزاة ايت من البلاغة والتعفن والاشارة ما يقصر عن كنه وصفه العبادة كالتمجيد ان المنهج بها
 السور وكالاته بالنداء في مثل يا ايها الناس يا ايها الذين امنوا فان مثل هذا الابتداء نوع السماع للاستغفار
 اليه وكذا الابتداء بحروف التمجيد نحو المرحم فانه مما يبعث وتخص على الاستماع اليه لانه تفرغ السمع عن قريب والاشارة
 ففي غاية الحسن الا ترى الى الدعاء الذي يحتم به السورة البقرة والوصايا التي اشتمل عليها خاتمة آل عمران والفرص في خاتمة آل عمران
 الناء والتعظيم الذي في خاتمة المائدة والوعد والوعيد الذي في خاتمة سورة الانعام وغير ذلك **قوله** وقد انجز
 مصانع الخطباء واحسن شفاشق الفضايق يقال خطيب مصقع اي بليغ غير مخطبة انما من صفق الديك اذا صاح وانما من
 الصفق بمعنى الجانب لانه لا يأخذ في جانب من الكلام وانما من صفق اذا ضرب صوتا في وسط راسه والشفاشق جمع شفاشقة
 وهي شبه رية يخرجها الفحل عند سكوه يشبه تكلم الفصيح بصوت الفحل في تلك الحالة يقال هو ذو شفاشقة وخطيب ذو شفاشقة

الكتاب

٢٣٢

التذكرة للاحكام المذكورة في علم المعاني والبيان وانما لم يتعرض للبدع لكونه خارجا عن علم البلاغة **تمت الكتاب**
 بعون الملك الوهاب في ثامن عشر من شهر شوال

المكي في سنة
 الحكم في سنة
 ١١٢٠



